

موسوعة

علوم اللغة العربية

إعداد
الأستاذ الدكتور أميل بريّع يعقوب

الجزء التاسع

المحتوى:
م - ي
مفاتيح البعور - يُفَعِّل



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: MAWSŪ'AT^U ULŪM AL-LUĠAH AL-ĀRABIYAH
(Encyclopedia of Arabic linguistics)

Author: Dr. Emīl Badr^U Ja^Uqūb

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 5608 (10 Volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: موسوعة علوم اللغة العربية

المؤلف: الدكتور إميل بدیع يعقوب

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 5608 (10 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحِيمٍ بِبَيْرُوتَ



دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved ©
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et exposerait le contrevenant à des poursuites
judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م. ١٤٢٧ هـ

مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحِيمٍ بِبَيْرُوتَ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبّة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ١١ / ٨١٠٤٨١٣ / ٩٦١
فاكس: ٨١٣٠٨١٣ / ٩٦١
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تكملة باب الميم

مفاتيح البحور - المفتاح

مفاتيح البحور أبيات شعرية وضعها صفى الدين الحلبي (١٢٧٨م / ٦٧٧هـ - ١٣٤٩م / ٧٥٠هـ)، لتسهيل حفظ أوزان البحور. وكل مفتاح من هذه المفاتيح بيت شعري يتضمن شطره الأول اسم البحر، ويشتمل شطره الثاني تفعيلات هذا البحر. وهي:

طَوِيلُ لَهُ دَوْنُ الْبُحُورِ فَضَائِلُ
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ
لَمَدِيدِ الشَّعْرِ عِنْدِي صِفَاتُ
فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ
إِنَّ الْبَسِيطَ لَدَيْهِ يُبَسِّطُ الْأَمْلُ
مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ
بُحُورُ الشَّعْرِ وَافْرِهَا جَمِيلُ
مُفَاعِلَتُنْ مُفَاعِلَتُنْ فَعُولُنْ
كَمَلُ الْجَمَالِ، مِنَ الْبُحُورِ الْكَامِلُ
مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ
عَلَى الْأَفْرَاجِ تَسْهِيلُ
مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ
فِي أَبْحُرِ الْأَرْجَازِ بَخْرٌ يَسْهَلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ
رَمَلُ الْأَبْحُرِ تَزْوِيهِ الثَّقَاتُ
فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ

بَخْرٌ سَرِيعٌ مَالُهُ سَاحِلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ
مُسْرَحٌ فِيهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ
مُسْتَفْعِلُنْ مُفْعَلَاتُ مُفْتَعِلُنْ
يَا خَفِيفًا حَقَّتْ بِهِ الْحَرَكَاتُ
فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ
تُعَدُّ الْمُضَارِعَاتُ
مَفَاعِيلُ فَاعِلَاتُنْ
اِقْتَضِبْ كَمَا سَأَلُوا
مُفْعَلَاتُ مُفْتَعِلُنْ
إِنْ جُئْتَ الْحَرَكَاتُ
مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ
عَلَى الْمُتَقَارِبِ قَالَ الْخَلِيلُ
فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ
حَرَكَاتُ الْمُخَدَّاتِ تَنْتَقِلُ
فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ فَعِلُنْ
وَلِبَعْضِ الشُّعْرَاءِ مَفَاتِيحُ أُخَرُ، مِنْهَا:
أَطَالَتْ بِلَايَانَا سُلَيْمَى قَدِئْتُهَا
فَعُذْنَا بِمَعْنَاهَا، وَطَالَتْ مَعَاذِيرِي
إِنْ سِطَ لَنَا، يَا فَتَى، أَعْدَارُكُمْ فَإِذَا
لَاقَتْ لَنَا لَمْ نَدْعُ فِي قَوْمِكُمْ عَوَجَا
قَدْ مَدَدْتُمْ فِي مَنَى طَالِبِينَا
هَلْ تَرُونِي أَبْتَغِي طَالِبَاتِي؟

في مصطلحات الفقه، والكلام، والنحو،
والكتابة، والشعر، والعروض، والفلسفة،
والمنطق، والطب، وعلم العدد، والهندسة،
والفلك، والموسيقى، وغيرها.

المُفاجأة

المُفاجأة، في اللغة، مصدر «فاجأ». وفاجأ فلاناً: باغته. وهي، في النحو، من معاني «إذ»، و«إذا». انظر: «إذ»، و«إذا».

أبو المفاخر الواسطي

= عبد الله بن أبي الفتح بن أحمد (٥٩٤هـ / ١١٩٨م).

مفاعِل

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ولا يكون إلا جمع تكسير للكثرة (من صيغ منتهى الجموع) اسماً، نحو: «مدارس»، أو صفة، نحو: «مكارم».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قلب عين «مفاعِل» همزة، سواء أكان أصلها واواً أم ياء، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة «مفاعِل» بالمد الزائد في صيغة «فعائل». وعلى هذا يجوز في عين «مفاعِل» قلبها همزة، سواء أكان أصلها واواً أم ياء، فيقال: «مكايد»، و«مكايد»، و«مغاوير»، و«مغاير»^(١).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين؛ وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ر».

لَقَدْ وَفَّرْتُ مَوَاهِبُنَا عَلَيْكُمْ
كَمَا كَثُرَتْ مَسَاوِئُكُمْ إِلَيْنَا
كَمَلْتُ لَكُمْ خَطَرَاتِي وَصَفْتُ لَكُمْ
وَأَفَادَنِي خَطَرَانِ ذَا وَصْفَا لِيَا
كَيفَ لَأَقُتْ رَامِلَاتِي إِذْ جَرَتْ
عِنْدَ يَخْيَى مَا لَقِينَا مِنْ هَنَاقَا
أَرْجُزْ لَنَا، يَا صَاحِبِي، إِنْ رُزِّنَا
لَا تَنْتَحِلْ مِنْ شِعْرِنَا مُخْتَارِيَا
هَزَجْنَا فِي بَوَادِيكُمْ
فَأَجْزَلْتُمْ عَطَايَانَا
قَدْ أَسْرَعَتْ فِي عَذْلِهَا لَا تَفِي
مِنْ بَغْدِهَا لَا أُخْتَشِي عَاذِلَاتِ
لَسْتُ أَزْجُو تَخْفِيفَهَا مِنْ لَوْعَتِي
عَنْ فَوَادِي، وَالْوَعْتِي، مِنْ هَوَاها
لَا تَسْرَجِي، يَا نِيَّاقُ، فِي بَلَدِي
أَتَعَامُنَا فِي عُكَاطٍ مَسْرُحُهَا
اجْتُثَّ يَدِي إِنْ أَصَابَتْ
مِنْ مَالِكُمْ بَغْضَ حَاجَةٍ
يَا قَضِيبَ قَامَتِهَا
قَدْ خَطَرْتُ فِي كَيْدِي
يُضَارِعُنْ رِذْفَ سَلَمِي
وَأَغْصَانُ مَغْطَفَيْنِهَا
سَلَامِي عَلَى مَنْ قَرُبْنَا جِمَاهَا
فَأَمْسَى فَوَادِي يُعَانِي بَلَاهَا
سَبَقْتُ دَرْكِي فَلِذَا تَفَرْتُ
سَبَقْتُ أَجْلِي قَدْ نَا تَلَفِي
مفاتيح العلوم

كتاب لمحمد بن أحمد الخوارزمي (٣٨٧هـ / ٩٩٧م). وهو كتاب (.... / ٣٨٧هـ / ٩٩٧م).

(١) في أصول اللغة ٢٢٦/١؛ والقرارات المجمعية. ص ١٠٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.

مفاعيلُ ومفاعيلُ

مصطلح يُقصد به صِيغٌ منتهى الجموع.

انظر: صِيغٌ منتهى الجموع.

مُفَاعِلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَاعَلَ»،
نحو: «مُطَامِنٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَاعَلَ».

مُفَاعِلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَاعَلَ»،
نحو: «مُشَارَكٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَاعَلَ».

مُفَاعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة من
«فَاعَلَ»، نحو: «مُشَارَكٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة
و«فَاعَلَ».

مُفَاعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة من
«فَاعَلَ»، نحو: «مُطَامِنٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة،
و«فَاعَلَ».

مُفَاعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَاعَلَ»، نحو: «تَقَاتَلَ»

مُقَاتَلَةٌ.

انظر: المصدر، و«فَاعَلَ».

المُفَاعَلَةُ

المُفَاعَلَةُ، في اللغة، مصدر «فَاعَلَ».
وفَاعَلَهُ: شاركه في الفعل. وهي، في النحو،
من شروط وقوع الحال جامدةً لَتَوْوُلْ بِمُشْتَقٍّ،
نحو: «أُعْطِيَتْهُ ثَمَنَ الْكُتُبِ يَدًا بِيَدٍ» (أي:
مُتَقَابِضَيْنِ).

مُفَاعَلَتُنْ

تفعيلة شعرية.

انظر: التفاعيل.

مَفَاعِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة
أحرف، ولا يكون إلا جمع تكسير للكثرة (من
صِيغٍ منتهى الجموع)، اسمًا، نحو:
«مَفَاتِيحٌ»، وصفةً، نحو: «مَكَارِيمٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف،
وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ر»، وصِيغٌ
منتهى الجموع.

للتوسع انظر:

- «فتاوى لغوية وأهمها صحة جمع
«مَفْعُولٌ» على «مَفَاعِيلٍ»». عبد القادر
المغربي. مجلة المجمع العلمي العربي في
دمشق، المجلد ١٣، ج ٣ و٤ (١٩٣٣).
ص ١٣٩-١٤٧.

- «مفعول مفاعيل». عارف النكدي. مجلة
مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٠،
(١٩٦٥) ج ١. ص ١٠٩-١١٦.

والبيان .

لكنه أودعه أيضًا علمي الحد والاستدلال، ثم علمي العروض والقوافي . وقال في مقدمته : «ضمنت كتابي هذا من نوع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخدة . فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان . ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أرُ بُدًا من التسمح بهما . وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما .

وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميّزت البعض عن البعض، التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة، وأوردت حججًا مناسبة، وقررت ما صادفت من آراء السلف، قدس الله أرواحهم، بقدر ما احتملت من التقرير، مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلّت عناية السلف بها» .

ونال هذا الكتاب شهرةً بين العلماء لا نعرفها لكتاب بلاغي آخر، إذ أقبل العلماء عليه يشرحونه أو يختصرونه، أو يضعون الحواشي عليه، وعلى شروحه ومختصراته،

المفاعيل

هي المفاعيل الخمسة .

انظر : المفاعيل الخمسة .

المفاعيل الخمسة

هي : المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله (أوله، أو من أجله)، والمفعول المطلق، والمفعول معه . انظر كلاً في مادته .

مفاعيلُن

تفعيلة شعرية .

انظر : التفاعيل .

المِفْتَاح

المِفْتَاح، في اللغة، اسم فاعل من «فَتَحَ» . وفتح الباب : أشرّعه . وهو، في علم العروض، بيت شعري يحوي شطره الأول اسم بحر شعري، ويتضمن شطره الثاني تفعيلات هذا البحر . انظر : مفاتيح البحور .

مفتاح العلوم

كتاب في علم الصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والاستدلال، والعروض، والقافية، للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر، المعروف بـ«السكاكي» (٥٥٥هـ / ١١٦٠م - ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م) . وقد قسمه المؤلف إلى ثلاثة أقسام :

١ - القسم الأول : في علم الصرف .

٢ - القسم الثاني : في علم النحو .

٣ - القسم الثالث : في علمي المعاني

و«إِفْتَعَلِي».

مُفْتَعَل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْتَعَل»،
نحو: «مُسْتَمَع».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْتَعَل».

مُفْتَعِل

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْتَعَل»، نحو: «مُسْتَمِع».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْتَعَل».

مُفْتَعَل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَتَعَل»،
نحو: «مُحْتَرَف» (حترف: اتخذ حرفة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَتَعَل».

مُفْتَعِل

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«فَتَعَل»، نحو: «مُحْتَرِف» (حترف: اتخذ
حرفة).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَتَعَل».

مُفْتَعَلِي

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْتَعَلِي»،
نحو: «مُسْتَلْقِي».

وكثر هذه الشروح والمختصرات والحواشي
حتى عُدَّت بالعشرات^(١).

وللكتاب طبعات عدة، منها:

- طبعة القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

- طبعة دار مصطفى البابي الحلبي في

القاهرة سنة ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، سنة

١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م بضبط وشرح نعيم

زرزور.

مُفْتَعَال

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْتَعَال»
نحو: (مُسْتَلَام: لغة في «استلم»، واستلم
الحجر: لمسه إما بالقبلة وإما باليد).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْتَعَال».

مُفْتَعِل

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْتَعَال»، نحو: «مُسْتَلِم» (استلَم: لغة في
«إِستلم»، واستلم الحجر: لمسه إما بالقبلة
وإما باليد).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة
و«إِفْتَعَال».

مُفْتَعِل (المُفْتَعَلِي)

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْتَعَلِي»، نحو: «مُسْتَلْقِي».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة

(١) انظر: كشف الظنون. ص ١٧٦٣-١٧٦٨.

وتاريخ علماء الأندلس ١٤٠/٢؛ وبغية الوعاة ٢٩٦/٢.

المُفْرَد

المُفْرَد، في اللغة، اسم مفعول من «أَفْرَدَ». وَأَفْرَدَ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ فَرْدًا واحدًا. والمفرد، في النحو، هو:

- باب الإفراد والتثنية والجمع، ما دَلَّ على واحد من الأشخاص، أو الحيوانات، أو الأشياء. ويقابله المثنى والجمع.

- باب العلم، ما ليس مُرَكَّبًا، أي: ما تألف من كلمة واحدة، نحو: «بيروت»، و«عمّان»، ويقابله: «العَلَمُ المركَّب».

- باب النداء و«لا» النافية للجنس، ما ليس مضافًا ولا مُشَبَّهًا بالمضاف، نحو: «يا رجل»، ونحو: «لا كسولَ ناجحٍ». ويقابله المضاف، والمُشَبَّه بالمضاف.

- باب الخبر والحال، ما ليس بجمله ولا شبه جملة، نحو: «الصدقُ فضيلة»، و«عاد القائد منتصرًا». ويقابله الجملة، وشبه الجملة.

وانظر العدد المفرد، في العدد، الرقم ٣.

المُفْرَدُ التَّقْدِيرِي

هو المُفْرَد الذي افترضه النحاة موجودًا لبعض الصيغ الخاصة بالتكسير التي لم يُسَمَّع لها اسم مفرد، فكلمة «تعاشيب»، مفردها التقديرِي هو «تغشيب»، ولم تنطق به العرب. ويسمَّى أيضًا «المفرد المُقَدَّر»، و«المفرد الخيالي»، و«المفرد غير الحقيقي». ويقابله «المفرد الحقيقي».

انظر: المفرد الحقيقي.

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْتَعَلَى».

المُفْتَعَلِي

انظر: مُفْتَعَلٍ.

المفجّع

= محمد بن أحمد (قبل ٣٢٠هـ / ٩٣٢م).

ابن مفرّج

= محمد بن يحيى (نحو ٦٥٧هـ / ١٢٥٨م).

مفرّج بن سلمة، أبو عبد الجليل البَطْلَيْنُوسِي

(.../... - ٥٣٦هـ / ١١٤١م)

مفرّج بن سلمة بن أحمد، أبو عبد الجليل القيسي البَطْلَيْنُوسِي. كان إمامًا في النحو واللغة. روى عن عاصم بن أيوب، ولازمه مدة طويلة. سكن إشبيلية، وروى عنه عبد الوهاب بن عبد الصمد، والصّدْفِي، وأبو القاسم بن البرّاز الوادي آشي. (بغية الوعاة ٢٩٦/٢).

مفرّج بن مالك، أبو الحسن القرطبي (.../... - بعد ٢٠٠هـ / ٨١٥م)

مفرّج بن مالك، أبو الحسن القرطبي، المعروف بالبغل. كان إمامًا في النحو واللغة، عالِمًا بالشعر، بصيرًا بمعانيه. ينسب إلى الصلاح والعفاف والفضل. روى عن الخشني، وألف.

(طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٧؛

«فَرَّغَ». وَفَرَّغَ الْإِنَاءَ: أَخْلَاهُ. وَهُوَ، فِي النُّحُو، نَعْتٌ لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِثْنَاءِ. انْظُرْ: الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُفَرَّغُ.

مُفَرَّقًا

تُعْرَبُ فِي نَحْوِ: «بَعَثَ الْكُتُبَ مُفَرَّقًا» مَفْعُولًا مُطْلَقًا مَنْصُوبًا بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: بَيَّعًا مُفَرَّقًا، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُهَا مَنْصُوبَةً عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.

مُفَرَّقَةً

تُعْرَبُ فِي نَحْوِ: «بَعَثَ الْكُتُبَ مُفَرَّقَةً» حَالًا مَنْصُوبَةً بِالْفَتْحَةِ.

المَفْرُوق

المَفْرُوقُ، فِي اللُّغَةِ، اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ «فَرَّقَ». وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا: فَصَّلَ. وَهُوَ، فِي النُّحُو، نَعْتٌ لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ. انْظُرْ: اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ.

المُفَسِّر

المُفَسِّرُ، فِي اللُّغَةِ، اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ «فَسَّرَ». وَفَسَّرَ الشَّيْءَ: أَوْضَحَهُ. وَهُوَ، فِي النُّحُو، الْمُمَيِّزُ. انْظُرْ: الْمُمَيِّزُ.

المُفَسِّر

المُفَسِّرُ، فِي اللُّغَةِ، اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ «فَسَّرَ». وَفَسَّرَ الشَّيْءَ: أَوْضَحَهُ. وَهُوَ، فِي النُّحُو، التَّمْيِيزُ، أَوِ الْمَشْغُولُ، أَوِ الْبَدَلُ. انْظُرْ كَلًّا فِي مَادَّتِهِ.

المُفْرَدُ الْحَقِيقِيُّ

هُوَ الْاسْمُ الْمَفْرَدُ غَيْرُ التَّقْدِيرِيِّ الَّذِي نَطَقْتُ بِهِ الْعَرَبُ، نَحْوُ: «قَلَمٌ»، وَ«مِفْتَاحٌ». وَيُقَابِلُهُ «الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ». انْظُرْ: الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ.

المَفْرَدُ الْخَيَالِيُّ

هُوَ الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ. انْظُرْ: الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ.

المَفْرَدُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ

هُوَ الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ. انْظُرْ: الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ.

المُفْرَدُ الْمُقَدَّرُ

هُوَ الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ. انْظُرْ: الْمَفْرَدُ التَّقْدِيرِيُّ.

مُفْرَدَات

أَجَازُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ^(١).

المُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ

مَعْجَمٌ لُغَوِيٌّ لِمَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَضَعَهُ حُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِ«الرَّائِغِ الْأَصْفَهَانِيِّ» (... / ... - ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م). وَقَدْ شَرَحَ الْأَلْفَاظَ شَرْحًا دِينِيًّا، مُرْتَّبًا إِيَّاهَا تَرْتِيبًا أَلْفَبَائِيًّا، (لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقِيقًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَرْفِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنَ الْمَادَّةِ)، وَاسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ.

المُفَرَّغُ

المُفَرَّغُ، فِي اللُّغَةِ، اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ

المُفَصَّل

المُفَصَّل، في اللغة، اسم مفعول من «فَصَّلَ». وَفَصَّلَ الشَّيْءَ: جعله فصولاً متميِّزة. وَفَصَّلَ الكلامَ أو الأمرَ: بيَّنه. وهو، في علم البيان، نعت لنوع من أنواع التشبيه. انظر: التشبيه المفصَّل.

المُفَصَّل (كتاب)

انظر: المُفَصَّل في صنعة الإعراب.

المُفَصَّل في صَنعة الإعراب

كتاب في النحو لمحمود بن عمر بن محمد، المعروف بـ«الزمخشري» (٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م - ٥٣٨هـ/ ١١٣٤م).

شرح الزمخشري في تأليف هذا الكتاب يوم الأحد في غرة رمضان سنة ٥١٣هـ/ ١١١٩م؛ وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م^(١).

والذي دفعه إلى وضع هذا الكتاب «ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما به من الشفقة والحدب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب»^(٢)، مرتَّب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملاً سجالهم بأهون السقي»^(٣).

وقد قسَّم كتابه إلى أربعة أقسام:

أ - القسم الأول: في الأسماء.

ب - القسم الثاني: في الأفعال.

ج - القسم الثالث: في الحروف.

د - القسم الرابع: في المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

أما منهجه في تناول موضوعات فصوله، فقد اتَّسم بما يلي:

أ - الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحوية، وإلى بعض القراءات القرآنية.

ب - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فكان الزمخشري، بهذا الأمر، مخالفاً بعض النحويين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنه قد يروى بمعناه لا بلفظه^(٤).

ج - الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي بلغت واحداً وأربعين وأربعمئة، وقد كرَّر بعضها.

د - الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية، ولكن بنسبة تقلَّ كثيراً عن استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية.

وهو، في تناوله المسائل النحوية، بصريّ المذهب عموماً مع اعتماد كبير على سيبويه ومتابعة لآرائه. ومن ذلك متابعته له في أنَّ الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع^(٥)، وأنَّ «زيداً» في قولك: «هل زيد قام؟» فاعل لفعل محذوف يُفسَّره الفعل المذكور، لا مبتدأ كما ذهب الكوفيتون^(٦)، وأنَّ متلَّو «لولا» في نحو: «لولا عليّ لسافرت» مبتدأ خبره

(١) وفيات الأعيان ١٦٩/٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٢) يخطئ بعضهم استخدام «كافة» مضافةً، وهذا التخطي غير صحيح. انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) عن مقدمة المفصل.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٩ - ١٥.

(٥) المفصل. ص ٤٨ (طبعة دار الكتب العلمية). (٦) المفصل. ص ٥١.

وقد يختار بعض آراء أصحاب المدرسة البغدادية، كموافقته مثلاً أبا عليّ الفارسيّ في أن «ما» في مثل «نعمًا محمد» نكرة تامّة منصوبة على التمييز^(٨).

وإلى جانب اختياراته الكوفيّة والبغدادية نراه أحياناً يتفرد بآراء، ومنها ذهابه إلى أن رفع الخبر هو الابتداء فقط^(٩)، وإلى أن «لن» تفيد تأكيد النفي^(١٠).

أما أسلوب «المفصل» فقد أراد الزمخشريّ كما يقول في مقدمة هذا الكتاب، أن يتصف بالإيجاز غير المُخِلّ والتلخيص غير المِجَلّ، لكنه، كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، اشتمل «على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام، إلّا أنه خالٍ من الدليل مهمل».

ولهذا السبب كثّر شُراح الكتاب.

وكان للمفصل أهمية كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناءً وشرحاً، ونظماً، واختصاراً، وردّاً على أخطائه^(١١).

ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش، فقد قال في مقدمة كتابه «شرح المفصل»: «إنّه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسّر على الطالب تحصيله». ووصفه حاجي خليفة بأنه

محذوف، وفي أن خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بهذه الحروف بما كان مرتفعاً به قبل دخول «إنّ» كما زعم الكوفيّون^(١)، وفي أن الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء، مثل: «أريد»، و«أدعو»^(٢)، وهذا الالتزام للمذهب البصريّ جعله يعبر عن نفسه وعن البصريين بضمير المتكلمين، يقول مثلاً، في فصل لام الابتداء: «ويجوز عندنا أن «زيدًا لسوف يقوم» ولا يجوّزه الكوفيّون»^(٣)؛ كما أنه يشير أحياناً إلى البصريين بأنهم أصحابه^(٤).

ومع هذا الالتزام، نراه يختار أحياناً رأي الكوفيّين، فقد وافقهم في زيادة الفعل «حدّث» على الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل، كقول الحارث بن حلّزة اليشكريّ (من الخفيف):

إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ

دِثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعِلَاءُ^(٥)

وفي أن يكون البدل والمبدل منه نكرة^(٦)، كما في الآية: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [الثور: الآية ٣٥]، وفي فصل حرف التعليل «أي» قال: «اختلف النحويون في إعراب «ما» في «فيمه»، و«عمه»، و«لمه»، فهي عند البصريّين مجرورة، وعند الكوفيّين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: «كي تفعل ماذا»، وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب»^(٧).

(٢) شرح المفصل. ص ٦٧.

(٤) المفصل. ص ٥٧.

(٦) المفصل. ص ١٥٥-١٥٦.

(٨) المفصل. ص ٣٥١.

(١٠) شرح المفصل ٨/١١.

(١١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥-٢٢٧؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥-١٧٧٦.

(١) المفصل. ص ٥٧.

(٣) المفصل. ص ٤٢٧.

(٥) المفصل. ص ٣٣٠.

(٧) المفصل. ص ٤٢١.

(٩) المفصل. ص ٥٣.

كتاب «عظيم القدر»^(١).

وقال فيه الشاعر (من الطويل):

إِذَا مَا أُرِدْتَ النَّجْوَ هَاكَ مُحَصَّلًا

عَلَيْكَ مِنَ الْكُتُبِ الْجَسَانِ مُفَصَّلًا^(٢)

وقال آخر (من الطويل):

مُفَصَّلُ جَارِ اللَّهِ فِي الْحُسْنِ غَايَةٌ

وَأَلْفَاظُهُ فِيهِ كَدْرٌ مُفَصَّلٌ

وَلَوْلَا الثَّقَى قُلْتُ: الْمِفَصَّلُ مُخْجَرٌ

كَأَيِّ طَوَالٍ مِنْ طَوَالِ الْمِفَصَّلِ^(٣)

ومن الذين شرحوه^(٤):

- أحمد بن أبي بكر الحلواني (ت ٦٢٠هـ /

١٢٢٣م)^(٥).

- أحمد بن محمد المقدسي القاضي (ت

٦٣٨هـ / ١٢٤٠م)^(٦).

- أحمد بن محمود بن قاسم الجندي

الأندلسي، من علماء القرن الثامن الهجري،

وسمى شرحه «الإقليد»^(٧).

- بدر الدين أبو فارس النعساني الحلبي^(٨).

- أبو البقاء العكبري. عبد الله بن الحسين

(٥٣٨هـ / ١١٤٣م - ٦١٦هـ / ١٢١٩م)،

وسمى شرحه «المحصل»^(٩).

- ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠هـ /

١١٧٤م - ٦٤٦هـ / ١٢٤٩م)، وسمى شرحه

«الإيضاح»^(١٠).

- حسين بن علي السغناقي (ت ٧١٠هـ /

١٣١٠م)، وسمى شرحه «الموصل»^(١١).

- الخوارزمي، أبو محمد مجد الدين

القاسم بن الحسين (٥٥٥هـ / ١١٦٠م -

٦١٧هـ / ١٢٢٠م)، وسمى شرحه

«التخمير»^(١٢)، وهو في ثلاثة مجلدات، وله

شرح له آخر بسيط، وثالث مختصر^(١٣).

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر

(٥٤٤هـ / ١١٥٠م - ٦٠٦هـ / ١٢١٠م)^(١٤).

- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن

عبد الصمد (٥٥٨هـ / ١١٦٣م - ٦٤٣هـ /

١٢٤٥م)، وسمى شرحه «المفضل»^(١٥).

وللسخاوي أيضًا كتاب آخر في شرح تصريفه

(٢) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(١) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٣) المصدر السابق. ص ١٧٧٤.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٥-٢٢٧؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥-١٧٧٦. وقد رتبنا أسماء الشراح ترتيبًا ألفبائيًا.

(٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٥) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(٧) مخطوط في الإسكوريال، والأمبروزيانا وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

(٨) طبع شرحه بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ على هامش طبعة المفصل.

(٩) نشر في ليزن سنة ١٨٨٢م، وفي القاهرة بلا تاريخ.

(١٠) مخطوط في برلين والمتحف البريطاني، وجامع القرويين بفاس وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٥-٢٢٦؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤).

(١١) كشف الظنون ص ١٧٧٥.

(١٢) مخطوط في المتحف البريطاني، ومكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٥).

(١٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.

(١٣) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.

(١٥) مخطوط في ليدن وباريس وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٢٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).

- محمد بن سعد المروزي، وسمي شرحه «المحصل»^(٨).
- محمد طيب المكّي الهندي، وسمي شرحه «الوشاح الحامدي المفضل على مخدرات المفضل»^(٩).
- محمد بن محمد الخطيب^(١٠).
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)^(١١).
- مظهر الدين الشريف الرضيّ محمد، وسمي شرحه «المكمل»^(١٢).
- المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ / ١٣٧٣م - ٨٤٠هـ / ١٤٣٧م)، وسمي شرحه «التاج المكلل»^(١٣).
- ابن النجار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمود (٥٧٢هـ / ١١٨٣م - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)^(١٤).

- سمّاه «سفر السعادة وسفير الإفادة»^(١).
- عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (... - ٦٥١هـ / ١٢٥٣م)، وسمي شرحه «المفضل»^(٢).
- علي بن عمر بن الخليل بن عمر المعروف بالفخر الإسفندري (ت ٦٩٨هـ / ١٢٩٩م)، وسمي شرحه «كتاب المقتبس في توضيح ما التبس»^(٣).
- ابن عمرون، محمد بن محمد الحلبي (ت ٦٤٩هـ / ١٢٥١م)^(٤).
- القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، علم الدين (ت ٦٦١هـ / ١٢٦٢م)، وسمي شرحه «الموصل»^(٥).
- القفطي، الوزير جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م)^(٦).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٠٠هـ / ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ / ١٢٧٤م)، وسمي كتابه «ذكر أبنية الأسماء الموجودة في المفضل»^(٧).

- (١) مخطوط في برلين والقاهرة وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣/٣٣٩؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).
- (٢) مخطوط في الإسكوريال ثان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).
- (٣) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.
- (٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
- (٥) شرحه مخطوط في سليم آغا (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).
- (٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.
- (٧) مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٤).
- (٨) مخطوط في بريل (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ وكشف الظنون. ص ١٧٧٥).
- (٩) طبع بالمطبعة السعيدية في الهند سنة ١٣١٨هـ.
- (١٠) شرحه مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).
- (١١) كشف الظنون. ص ١٧٧٤.
- (١٢) مخطوط في بودليانا، والإسكوريال، والمتحف البريطاني وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/٣٧١).
- (١٣) مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥).
- (١٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٤ - ١٧٧٥.

(ت ٦١٢هـ / ١٢١٥م)، وشمس الدين محمد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨هـ / ١٣٨٦م)^(٧).

وصنّف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت ٦٢٥هـ / ١٢٢٧م) في الرّد على المفصّل كتابًا سمّاه «كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصّل وما خالف فيه سيويه»^(٨).

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة كريستانيا، سنة ١٨٧٩ باعثناء المستشرق السويديّ ج. پ. بروخ J.P. Brock (ت ١٨٧٩م).

- طبعة طهران، سنة ١٢٦٩هـ.

- طبعة تبريز، سنة ١٢٧٥هـ.

- طبعة القاهرة، سنة ١٢٨٩هـ.

- طبعة الإسكندرية، سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي)، بعناية حمزة فتح الله.

- طبعة إستنبول، سنة ١٢٩٩هـ ملحقًا بكتاب الميداني «نزهة الصرف».

- طبعة دهلي، سنة ١٨٩١م، وسنة ١٩٠٣م.

- طبعة كلكتا، سنة ١٣٢٢هـ، وبشرح لمحمد عبد الغني.

- يحيى بن حمزة بن السيد المرتضى ابن رسول الله (٦٦٩هـ / ١٢٧٠م - ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م)، وسمّى شرحه «المحصل لكشف أسرار المفصّل»^(١).

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٥٥٣هـ / ١١٦١م - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)، وهو الشرح الذي ستناوله بالتفصيل بعد قليل.

- أبو يوسف، منتجب الدين يعقوب الهمداني (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)^(٢).

- شروحات أخرى له ولشواهده لمجاهيل^(٣).

- وشرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٨هـ / ١٢٤٠م)، وسمّى شرحه «إثبات المحصل في

نسبة أبيات المفصّل»، ورضي الدين حسن بن محمد الصغاني (٥٧٧هـ / ١١٨١ - ٦٥٠هـ / ١٢٥٢م)؛ وعبد الظاهر بن بشران (أو

نشوان) (٦٤٩هـ / ١٢٥١م)^(٤)؛ وفخر الدين الخوارزمي^(٥).

ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م)؛ وأبو شامة

عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م)^(٦). واختصره الشيخ

عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني

(١) مخطوط في برلين والفاتيكان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).

(٢) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.

(٣) مخطوطات في ليدن والمتحف البريطاني وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥، ٢٢٧).

(٤) كشف الظنون. ص ١٧٧٥.

(٥) شرحه مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حاليًا). انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (النحو). ص ٢٢٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥.

(٦) كشف الظنون. ص ١٧٧٦. (٧) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.

(٨) كشف الظنون. ص ١٧٧٦.

وغيرهم. وخالف طريقة أبيه. ردّ مسائل من كتاب العين للخليل بن أحمد أكثرها غير مردود. واختار في اللغة والنحو اختيارات غيرها المختار. كان منقطعاً إلى الفتح بن خاقان.

له مؤلفات كثيرة، منها: «الخط والقلم»، و«الاشتقاق»، و«البارع» في اللغة، و«المقصود والممدود»، و«ضياء القلوب» في معاني القرآن في نيف وعشرين جزءاً، و«المدخل إلى علم النحو»، و«الفاخر فيما يلحن فيه العامة»، و«خلق الإنسان»، و«جواهر القبائل»، و«الردّ على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال»، و«جلاء الشبهة»، و«آلة الكاتب»، و«الزرع والنبات والنخيل وأنواع الشجر»، و«المطيب»، و«العُود والملاهي»، و«الطيف»، و«الأنواء والبّوارح». توفي سنة ٢٩٠هـ، وقيل: سنة ٣٠٠هـ.

(معجم الأدباء ١٩/١٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٦-٢٩٧؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٠٥-٣١١؛ وتاريخ بغداد ١٣/ ١٢٤-١٢٥؛ ومراتب النحويين ص ١٥٧-١٥٨؛ والمزهر ٢/ ٤١٣؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٠٥-٢٠٦؛ والفهرست ص ١٠٩-١١٠؛ والأعلام ٧/ ٢٧٩).

المفضل بن العباس، عزّام

(.../...-.../...)

المفضل بن العباس بن محمد. كان يتعاطى، بعد تسميته بالنحوي، المنادمة وأسباباً تجرّ الطنز واللّهو. كان خفيف العقل مُزَلّزله. وقال السيوطي: هو العباس بن محمد، أبو الفضل. ونقل عن القفطي أنه

- طبعة القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة التقدم، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل من تأليف محمد بدر الدين أبي فراس النعساني. وقد أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة.

- طبعة لكنو، سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوستانية لعلي بن العمادي.

- طبعة بيروت، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، بعناية محمد عز الدين السعودي، وبذيله كتاب المفضل.

- طبعة دار مكتبة الهلال في بيروت، بعناية علي أبو ملحم.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، بعناتي سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(انظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة. ص ١٩٤-١٩٥؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١٠/ ٤٠٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٤).

المُفَضَّل

المُفَضَّل، في اللغة، اسم مفعول من «فَضَّلَ». وَفَضَّلَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِهِ: عَدَّه أَفْضَلَ مِنْهُ. وهو، في باب أفعال التفضيل في النحو، الذي زاد في المعنى على المُفَضَّل عليه، نحو: «المُحِيطُ أَغْظَمُ مِنَ الْبَحْرِ». ويسمى، أيضاً، الفاضل.

وانظر: أفعال التفضيل.

المفضل بن سلمة

(.../...-.../... نحو ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م)

المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب. كان إماماً في النحو، لغوياً كوفي المذهب. أخذ عن أبيه، وعن أبي عبد الله بن الأعرابي، وعن أبي العباس ثعلب، وابن السكيت

و«الألفاظ».

(بغية الوعاة ٢/٢٩٧؛ وإنباه الرواة ٣/٢٩٨-٣٠٥؛ وتاريخ بغداد ١٣/١٢١-١٢٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣٣-١٣٤؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/٣٠٧؛ ومراتب النحويين ص ١١٥-١١٦؛ والمزهر ٢/٤٠٥-٤٠٦؛ والنجوم الزاهرة ٢/٦٩؛ ونزهة الألباء ص ٦٧-٦٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٦٤-١٦٧؛ والفهرست ص ١٠٢).

المفضل بن محمد

(.../...-٤٤٢هـ/١٠٥٠م)

المفضل بن محمد بن مسعر، أبو المحاسن التتوخي المعري. كان نحوياً أديباً قاضياً عادلاً ماهراً. من أهل المعرة. دخل بغداد، وأخذ عن علي بن عيسى الرّبعي، وعن محمد بن أشرس النحوي، وعن علي بن عبد الله الدقيقي. سمع والده، وأبا عمر بن مهدي. قرأ الفقه على أبي الحسن القدوري الحنفي. حدث بدمشق، وناب في القضاء بها. وولي قضاء بعلبك. كان معتزلاً شيعياً، يضع من الشافعي. من كتبه: كتاب في الرد على الشافعي سمّاه «التنبيه»، و«تاريخ النحاة». توفي بدمشق سنة ٤٤٢هـ، وقيل: سنة ٤٤٣هـ.

(بغية الوعاة ٢/٢٩٧؛ والأعلام ٧/٢٨٠؛ والنجوم الزاهرة ٥/٥٢).

المفضّل

المفضّل، في اللغة، اسم مفعول من «فَضَلَ». وفَضَلَ عليه: غلبه بالفَضْل. وهو، في النحو، المُفَضَّل عليه.

روى عن عبد الله بن محمد بن اليزيدي، وعنه صاحب بن عباد، وكان رقيقاً يتعاطى المناداة.

(إنباه الرواة ٢/٣٨٤؛ وبغية الوعاة ٢/٢٨).

المُفَضَّل عليه

هو، في باب أفعال التفضيل في النحو، الذي نقص في المعنى عن المفضل، نحو: «المحيط أعظم من البحر». ويسمى، أيضاً، المفضّل.

انظر: المفضّل.

المفضل بن محمد بن يعلى

(.../...-.../...)

المفضل بن محمد بن يعلى - يسميه السيوطي «معلّى» - أبو العباس الضبي الكوفي. كان عالماً بالنحو، والشعر، والغريب، وأيام الناس، علامة، راوية للأدب والأخبار، موثقاً في روايته. سمع سماك بن حرب، وأبا إسحاق السبيعي، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد ابن رومي، وسليمان الأعمش، وإبراهيم بن مهاجر وغيرهم. وروى عنه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ومحمد بن عمر القصبى، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبو كامل الجحدرى، وأبو عبيد الله محمد بن زياد الأعرابي وغيرهم.

عمل للمهدي الأشعار المختارة المسماة «المفضليات» وهي مئة وثمان وعشرون قصيدة قد تزيد وتنقص، وتتقدّم القصائد وتتأخر، بحسب الرواية عنه، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي. له: «القصائد المختارة»، و«الأمثال»، و«العروض»، و«معاني الشعر»،

انظر: الْمُفْعُضْلُ عليه.

مُفْعَالٌ

وزن اسم الفاعل، واسم المفعول،
والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، والمصدر الميمي، واسم
الزمان، واسم المكان من «إِفْعَالٌ»، نحو:
«مُحْمَارٌ».

انظر: اسم الفاعل، واسم المفعول،
والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، والمصدر الميمي، واسم
الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَالٌ».

مُفْعَالٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَالٌ»،
نحو: «مُزْلَأَمٌ» (إِزْلَأَمَ النهار: طلع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَالٌ».

مُفْعَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«إِفْعَالٌ»، نحو: «مُزْلَعِمٌ» (إِزْلَعِمَ النهار: طلع).
انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ
و«إِفْعَالٌ».

مُفْعَالٌ

وزن اسم المفعول، من «فَعَالٌ»، نحو:
«مُبْرَأَلٌ» (برأ الطائر: نفش ريشه).
انظر: اسم المفعول، و«فَعَالٌ».

مُفْعَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«فَعَالٌ»، نحو: «مُبْرَعِلٌ» (برأ الطائر: نفش
ريشه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«فَعَالٌ».

مُفْعَالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ويكون
اسمًا، نحو: «مِضْبَاحٌ»، وصِفَةً، نحو:
«مِفْسَادٌ».

- اسم الآلة القياسية، نحو: «مِفْتَاحٌ».

- صِيغُ المبالغة القياسية، نحو: «مِغْلَامٌ»
(كثير العلم).

- ما يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث، نحو:
«هذا رجلٌ مِفْضَالٌ»، و«هذه امرأةٌ مِفْضَالٌ».

- الاسم الممدود، نحو: «مِغْطَاءٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين،
واسم الآلة، وصِيغُ المبالغة، وما يستوي فيه
المذكر والمؤنث، والاسم الممدود؛ وانظر:
إلحاق تاء التانيث صيغة «مِفْعِيلٌ»، و«مِفْعَالٌ»،
و«مِفْعَلٌ».

مُفْعَالَةٌ

وزن من أوزان صِيغِ المبالغة غير القياسية،
نحو: «مِجْدَامَةٌ» (كثير القطع).
انظر: صِيغُ المبالغة.

مُفْعَالٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَالٌ»،
نحو: «مُبْرَأَلٌ» (إِبرَأَلَ الديك: نفش ريشه).

انظر: اسم الفاعل، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَالٌ».

مُفْعَالٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«إِفْعَالٌ»، نحو: «مُبْرَعِلٌ» (إِبرَعَلَ الديك:
نفش ريشه).

- اسم الزمان أو المكان من الفعل الثلاثي بشرط ألا يكون مثلاً فاؤه واو، ولا أجوف عينه ياء، ولا صحيحاً مكسور العين في المضارع، نحو: «مَشَرَبٌ».

- الاسم المقصور المدلول به على المصدر، أو الزمان، أو المكان، مثل: «مَرْقَى».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على «مَفْعَلٌ»، وجاء في قراره:

«يجوز أن يجيء اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على «المَفْعَل» بالفتح، فيقال مثلاً: «المسار» لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك يقال: طار مطاراً، والآن مطاره، وهنالك المطار»^(١).

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، والمصدر الميمي، والعدل، واسم المكان، واسم الزمان، والاسم المقصور.

مَفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، نحو: «مَكْوَرٌ» (العظيم روثة الأنف)، وقيل: لم يجيء منه إلا هذا الاسم. انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

مَفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ولم يجيء إلا اسماً، والتاء المربوطة لازمة له، نحو: «مَقْبُرَةٌ»، ولا يُستعمل بغير التاء إلا أن يُجمع بحذفها،

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة و«إِفْعَالٌ».

مَفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْلَلٌ»، نحو: «مُزْهَرَقٌ» (زهزق: ضحك ضحكاً شديداً).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْلَلٌ».

مَفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من «فَعْلَلٌ»، نحو «مُزْهَرَقٌ» (زهزق: ضحك ضحكاً شديداً).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة و«فَعْلَلٌ».

مَفْعَلٌ

وزن من أوزان الفعل الثلاثي المزيد الملحق بـ«فَعْلَلٌ»، نحو: «مَرْحَبٌ».

انظر: الفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلٌ».

مَفْعَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرف، نحو: «مَقَالٌ».

- المصدر الميمي من الفعل الثلاثي بشرط ألا يكون الفعل مثلاً صحيح اللام وفاؤه تُحذف في المضارع، نحو: «شرب مَشْرَباً».

- الاسم المعدول، نحو: «مَوْحَدٌ» (وعليه تُعدل الأعداد من واحد إلى عشرة).

الزمان، واسم المكان، و«أَفْعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن من أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَلٌ»، نحو: «مُسْتَدُّ».

انظر: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَلٌ».

مُفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، نحو: «مُنْخُلٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

مُفْعَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ويكون صفةً، نحو: «مُغْرِبٌ»، وقيل: لم يَجِءْ إِلَّا اسماً إِلَّا قولهم: «مُؤَقٍ» (حرف العين الذي يلي الأنف)، وقال ابن جني: أصله «مُؤَقِي مُخَفَّفٌ».

- اسم الفاعل، والصفة المشبهة من «أَفْعَلٌ»، نحو: «مُكْرِمٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، و«أَفْعَلٌ».

مُفْعِل (المُفْعَلِي)

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من «فَعَّلَى»، نحو: «مُقْلَسٍ» (قُلَسَى: ألبسه القلنسوة).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، و«فَعَّلَى».

نحو: «مَأْلُكٌ» في جمع «مَأْلُكَةٌ» (رسالة).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

مُفْعِلٌ

وزن فعل الأمر من «مَفْعَلٌ»، نحو: «مَرْجِبٌ».

انظر: فعل الأمر، و«مَفْعَلٌ».

مُفْعِلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «مَسْجِدٌ»، وصفةً، نحو: «رَجُلٌ مَنَكِبٌ» (أي: عريف)، وهو قليل في الصفة.

- اسم الزمان أو المكان من الفعل الثلاثي إذا كان مثلاً فاءه واو، نحو: «مَوْعِدٌ»، أو أجوف عينه ياء، نحو: «مَصِيفٌ»، أو صحيحاً مكسور العين في المضارع، نحو: «مَجْلِسٌ».

- المصدر الميمي الثلاثي بشرط أن يكون صحيح اللام، وفاءه تُحذف في المضارع، نحو: «مَوْقِعٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي.

مُفْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «مُضَحَفٌ»، وصفةً، نحو: «مُغْلَمٌ»، وهو في الوصف كثير، ووزن مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف «أَفْعَلٌ»، نحو: «مُكْرِمٌ»، ووزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «أَفْعَلٌ»، نحو: «مُغْرِبٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، والمصدر، والفعل الثلاثي المزيد بحرف، واسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَ»،
نحو: «مُعَلِّمٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«فَعَّلَ»، نحو: «مُعَلِّمٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَعَّلَ».

مِفْعَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ويكون
اسمًا، نحو: «مِنْبَرٌ»، وصفة، نحو:
«مِنْدَعَسٌ».

- اسم الآلة القياسي، نحو: «مِبْرَدٌ».

- ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو:
«رجلٌ مِقْوَلٌ»، و«امرأةٌ مِقْوَلٌ».

- صِيغ المبالغة غير القياسية، نحو:
«مِخْرَبٌ».

- الاسم المقصور المدلول به على آلة،
نحو: «مِكْوَى».

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف،
واسم الآلة، وما يستوي فيه المذكر والمؤنث،
وصيغ المبالغة. وانظر: إلحاق تاء التأنيث
صيغة مِفْعِيل ومِفْعَال ومِفْعَل.

مِفْعَلٌ

وزن الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ولم
يجيء إلا اسمًا، نحو: «مِنْخَرٌ».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

مِفْعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد
بحرفين، ولا يكون إلا اسمًا، نحو: «مِرْعَزٌ»
(الزغب الذي تحت شعر العنز).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

مَفْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة
أحرف، وهو قليل، ولم يجيء إلا صفة،
نحو: «مَكْوَرَى» (الفاحش المكثار).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد أحرف.

مَفْعَلَى

وزن الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف،
المنتهي بالتأنيث المقصورة، ولم يجيء إلا
صفة، نحو: «مَرْعَزَى» (اللين من الصوف).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف،
وآلف التأنيث المقصورة.

مُفْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة
أحرف المنتهي بآلف التأنيث المقصورة،
نحو: «مُكْوَرَى» (العظيم الرؤث من الدواب،
أو العظيم الأرنبة).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف،
وآلف التأنيث المقصورة.

مُفْعَلَى

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَى»،
نحو: «مُقَلَّسَى» (قَلَّسَى: لبس القلنسوة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَى».

مِفْعَلِي

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التانيث المقصورة، ولم يَجِءْ إِلَّا اسْمًا، نحو: «مِرْعَزِي» (الزغب الذي تحت شعر العنز)؛ فأما قولهم: «رجل مِرْقَدِي» (الذاهب على وجهه) فَمَنْ قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنها غير مطابقة لموصوفها.

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التانيث المقصورة.

مَفْعِلَاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التانيث الممدودة، نحو: «مِرْعِزَاء» (الزغب الذي تحت شعر العنز)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التانيث الممدودة.

مِفْعِلَاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التانيث الممدودة، نحو: «مِرْعِزَاء» (الزغب الذي تحت شعر العنز).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف، وألف التانيث الممدودة.

مَفْعَلَان

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ولم

يَجِءْ إِلَّا صَفَةً، نحو: «مَلَأْمَان».

- صِيغ المبالغة غير القياسية، نحو: «مَكْذَبَان».

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وصيغ المبالغة غير القياسية.

مَفْعَلَانَةٌ

وزن من أوزان صِيغ المبالغة غير القياسية، نحو «مَكْذَبَانَةٌ» (شديد الكذب).

انظر: صيغ المبالغة.

مَفْعَلَةٌ

مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرف الملحق بالرباعي «مَفْعَلٌ»، نحو: «مَرْحَبَ مَرْحَبَةً».

انظر: المصدر، والفعل الثلاثي المزيد بحرف، والملحق بـ«فَعْلَلٌ».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «مَفْعَلَةٌ» للدلالة على الفاعلية^(١).

كما أجاز قياسية «مَفْعَلَةٌ» للمصدر الميمي من الثلاثي، وجاء في قراره:

«سَمِعَ من المصدر الميمي من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: «مَحْمَدَةٌ»، و«مَدْمَةٌ»، و«مَبْخَلَةٌ»، و«مَجْبَنَةٌ»، و«مَخْزَنَةٌ»، و«مَوْدَةٌ»، وغيرها كثير. ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها».

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميمية لحقت بها التاء، وهي مستخرجة من معاجم اللغة^(٢):

مهلكة، مشارة، مسرة، موعظة، مخافة، مشقة، مغفرة، محبة، معرفة، مرمة، مسألة،

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

(٢) في أصول اللغة ٢٣/٢.

واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَتْ»، نحو: «مُعَفَّرَتْ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَتْ».

مُفَعِّلَتْ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعَّلَتْ»، نحو: «مُعَفِّرَتْ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«فَعَّلَتْ».

مُفَعَّلَةٌ

وزن من أوزان اسم الآلة القياسية، نحو: «مِكْنَسَةٌ».

انظر: اسم الآلة.

مُفَعَّلِسٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَسَ»، نحو: «مُخَلِّسٌ» (مخدوع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَسَ».

مُفَعَّلِسٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعَّلَسَ»، نحو: «مُخَلِّسٌ» (خادع).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«فَعَّلَسَ».

مُفَعَّلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

مغضبة، مهانة، مساءة، مهابة، موجدة، معاذة، معتبة، مخبثة، مبعثة، مقالة، منصبة، متعبة، مفخرة، مخافة، مرادة، مسعدة، مكرمة، مهمة، مخاللة، مزلة، مرغمة، مقدرة، معرفة، مفسدة، موعدة، معصية، ميسرة.

وأجاز أيضًا استعمال «مَفْعَلَةٍ» للمكان الذي يكثر فيه الشيء، مع إجازة لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي^(١).

كما أجاز صياغة «مَفْعَلَةٍ» ممّا وسطه حرف علة من أسماء الأعيان بإجازة التصحيح، نحو: «مَتَوَتَّةٌ» من «التوت»، و«مَخَوَّخَةٌ» من «الخوخ»^(٢).

للتوسّع انظر:

- «صوغ» «مَفْعَلَةٍ» للدلالة على الفاعلية. مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٢٦ (١٩٥١). ص ٣١٢-٣١٤.

- «صوغ» «مَفْعَلَةٍ» من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف ممّا وسطه حرف علة. محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٦، ج ١ (١٩٦١م). ص ٣٦-٤٢.

- «صوغ» «مَفْعَلَةٍ» للدلالة على الفاعلية. محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة للدورة السابعة والعشرين (١٩٦٠-١٩٦١م). ص ٢٤٩-٢٥٦.

مُفَعَّلَتْ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٨.

(٢) مجموعة القرارات العلمية. ص ٣٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

نحو: «مُجَلِّبٌ»^(٢).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَلَّ».

مُفَعَّلِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«فَعَّلَلَّ»، نحو: «مُدْخِرَجٌ»، ومن «فَعَّلَلَّ» (ذي
الزيادة)، نحو: «مُجَلِّبٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَعَّلَلَّ».

مُفَعَّلَمٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَمَ»،
نحو: «مُغْلَصَمٌ» (غلصمه: قطع غلصومه).
انظر: اسم الفاعل، و«فَعَّلَمَ».

مُفَعَّلِمٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«فَعَّلَمَ»، نحو: «مُغْلَصِمٌ» (غلصمه: قطع
غلصومه).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَعَّلَمَ».

مُفَعَّلَنٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَنَ»،
نحو: «مُقَطَّرَنٌ» (مدھون بالقطران).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،

واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَلَّلَ»،
نحو: «مُطْمَأَنٌّ»، ومن «إِفْعَلَّلَ» (ذي الزيادة)،
نحو: «مُبَيِّضُضٌ»^(١).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَلَّلَ».

مُفَعَّلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَلَّلَ»،
نحو: «مُخْرَمَسٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَلَّلَ».

مُفَعَّلِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْعَلَّلَ»، نحو: «مُطْمِئِنٌّ»، ومن «إِفْعَلَّلَ» (ذو
الزيادة)، نحو: «مُبَيِّضُضٌ»^(١).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْعَلَّلَ».

مُفَعَّلَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْعَلَّلَ»، نحو: «مُخْرَمَسٌ» (ساكت).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْعَلَّلَ».

مُفَعَّلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَّلَلَّ»،
نحو: «مُدْخِرَجٌ»، ومن «فَعَّلَلَّ» (ذي الزيادة)،

(١) الفرق بين وزني «اطمأن»، و«ابيضض» أن لامين من لامات «ابيضض» مزيدتان، في حين أن لاما واحدة من «اطمأن» مزيدة.

(٢) الفرق بين وزني «دخرج»، و«جللب» أن إحدى لامي «جللب» مزيدة للإلحاق، في حين أن لامي «دخرج» أصليتان.

واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَّلَنَ».

مُفَعِّلِنٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعَّلَنَ»، نحو: «مُقَطِّرُنٌ» (داهن بالقطران).
انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«فَعَّلَنَ».

مُفَعَّمٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَمَلَّ»،
نحو: «مُهَرَّمَعٌ» (اهرَّمَع الرجل: أسرع في مشيته).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَمَلَّ».

مُفَعَّمَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَمَلَّ»،
نحو: «مُسَمَقَرٌ» (اسمَقَرَّ اليوم: كان شديد الحرارة).

انظر: اسم المفعول، و«إِفْعَمَلَّ».

مُفَعِّمِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «إِفْعَمَلَّ»،
نحو: «مُسَمَقِرٌ» (اسمَقَرَّ اليوم: كان شديد الحرارة).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«إِفْعَمَلَّ».

مُفَعَّمَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «إِفْعَمَلَّ»،
نحو: «مُهَرَّمَعٌ» (مُسَرَّع في المشي).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،

و«إِفْعَمَلَّ».

مُفَعَّمَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَمَلَّ»،
نحو: «مُقَضَّمَلٌ» (قَضَمَل: قارب الخطى في مشيه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَمَلَّ».

مُفَعِّمِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعَمَلَّ»،
نحو: «مُقَضِّمِلٌ» (قارب الخطى في مشيه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«فَعَمَلَّ».

مُفَعِّلِ (المُفَعِّلِي)

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «إِفْعَنَلَى»،
نحو: «مُخَرَّنِبٌ» (المُخَرَّنِبِي) (اخَرَّنَبِي الديك: نفش ريشه وتهيأ للقتال).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«إِفْعَنَلَى».

مُفَعَّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَنَلَّ»،
نحو: «مُقَلَّنَسٌ» (قَلَنَس: لبس القلنسوة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعَنَلَّ».

مُفَعِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعَنَلَّ»،
نحو: «مُقَلِّنَسٌ» (لا بَس القلنسوة).

نحو: «مُهَرَّنَمَعٌ» (اهرنمع الرجل: أسرع في مشيه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَنْمَلْ».

مُفْعَنْمَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْعَنْمَلْ»، نحو: «مُهَرَّنَمَعٌ» (اهرنمع الرجل:
أسرع في مشيه).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْعَنْمَلْ».

مُفْعَهَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَهَلٌ»،
نحو: «مُقْمَهْدٌ» (اقْمَهْد الرجل: رفع رأسه).
انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَهَلٌ».

مُفْعَهَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْعَهَلٌ»، نحو: «مُقْمَهْدٌ» (رافع رأسه).
انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْعَهَلٌ».

مُفْعَهَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعْهَلٌ»،
نحو: «مُعْلَهَصٌ» (غلِهصه: قطع غلصومه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعْهَلٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَعَنْتَلٌ».

مُفْعَنْلِيٌّ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَنْلِيٌّ»،
نحو: «مُخَرَّنَبِيٌّ» (أخرنبي الديك: نفس
ريشه، وتهياً للقتال).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَنْلِيٌّ».

مُفْعَنْلَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَنْلَلٌ»،
نحو: «مُخَرَّنَجَمٌ» (أخرنجم القوم:
أزدهموا)، ومن «إِفْعَنْلَلٌ» (ذي الزيادة)،
نحو: «مُقْعَنْسَسٌ»^(١) (إِفْعَنْسَسَ: رجع
وتأخر).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَنْلَلٌ».

مُفْعَنْلَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إِفْعَنْلَلٌ»، نحو: «مُخَرَّنَجَمٌ» (أخرنجم القوم:
أزدهموا)، ومن «إِفْعَنْلَلٌ»^(١) (ذي الزيادة)،
نحو: «مُقْعَنْسَسٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إِفْعَنْلَلٌ».

مُفْعَنْمَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْعَنْمَلٌ»

(١) الفرق بين وزني «إِخْرَنْجَمٌ»، و«إِفْعَنْسَسٌ» أن إحدى لامي «إِفْعَنْسَسٌ» مزيدة للإلحاق، في حين أن لامي «إِخْرَنْجَمٌ» أصليتان.

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «فَعْلٌ»، نحو: «مُعْلِيْصٌ» (غلهصه: قطع غلصومه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«فَعْلٌ».

مُفْعَوْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، من «إِفْعَوْعَلٌ»، نحو: «مُعْشَوْشَبٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْعَوْعَلٌ».

مُفْعَوْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من «إِفْعَوْعَلٌ»، نحو: «مُعْشَوْشَبٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، و«إِفْعَوْعَلٌ».

مَفْعُولٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ولم يَجِءْ إِلَّا صِفَةً، وهو اسم المفعول من الفعل الثلاثي المُجَرَّد غير المعتل العين، نحو: «مَقْتُولٌ».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية جمع «مَفْعُولٌ» على «مَفَاعِيلٍ». وجاء في قراره:

«قاس النحاة جمع «مَفْعُولٌ» اسماً أو مصدرًا على «مَفَاعِيلٍ». وترى اللجنة قياسية جمعه مطلقاً»^(١).

للتوسُّع انظر:

- «فتاوى لغوية وأهمها صحة جمع «مَفْعُولٌ» على «مَفَاعِيلٍ». عبد القادر المغربي، المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٣، ج ٣ و٤ (١٩٣٣م)، ص ١٣٩-١٤٧.

- «قياس جمع «مَفْعُولٌ» على «مَفَاعِيلٍ». البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ١٢٤-١٢٥.

- «مَفْعُولٌ مَفَاعِيلٍ»، عارف النكدي، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٠، ج ١ (١٩٦٥م)، ص ١٠٩-١١٦.

المَفْعُولُ

المَفْعُولُ، في اللغة، اسم مَفْعُولٍ من «فَعَلَ»، وفَعَلَ الشَّيْءَ: عَمِلَهُ. وهو، في النحو، المفعول به، واسم المفعول، وخبر «كان» وأخواتها (عند بعضهم). انظر كلاً في مادته.

المَفْعُولُ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ

هو الفعل المجهول، ونائب الفاعل. انظر كلاً في مادته.

المَفْعُولُ الذي لم يُسَمَّ مَنْ فَعَلَ بِهِ

هو نائب الفاعل.

انظر: نائب الفاعل.

المَفْعُولُ به

١ - تعريفه: هو ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً، نحو: «أَكَلْتُ التفاحة»، و«ما خالفتُ النظامَ»^(٢).

(١) في أصول اللغة ٢/٣٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٣-٣٠٩.

(٢) «النظام»: مفعول به منصوب بالفتحة.

والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: «كافأني المعلم»^(٢).

٣ - إذا كان الفاعل محصورًا^(٣) بـ «إلا»، أو بـ «إنما»، نحو: «ما أكرم سعيدًا إلا محمد»^(٤)، و«إنما أكرم سعيدًا محمد».

ب - تقديم الفاعل على المفعول به وجوبًا: يجب تقديم الفاعل على المفعول به في المواضع التالية:

١ - إذا لم يَظهر الإعراب في أواخر الكلمات، ولم توجد قرينة تميّز الفاعل من المفعول به^(٥)، نحو: «علم موسى عيسى»^(٦)، و«أكرم ابني أخي»^(٧).

٢ - إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين

٢ - تقديم المفعول به وتأخير: الأصل أن يتصل الفاعل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، فيأتي الفعل أولاً، فالفاعل، فالمفعول به. لكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معًا. وهذا التقدم إما جائز، وإما واجب، وإما ممتنع.

أ - تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا: يجب تقديم المفعول به على الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ - إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]^(١).

٢ - إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا

(١) «إبراهيم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «رَبُّهُ»: فاعل «ابتلى» مرفوع بالضمّة وهو مضاف. والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وقد ورد في الشعر أبيات تقدم فيها الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول به، على هذا الأخير، ومنها قول أبي الأسود الدؤلي (من الطويل):

جزى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جزاء الكلاب العاويّاتِ، وَقَدْ فَعَلْ

حيث تقدم الفاعل «رَبُّهُ» على المفعول به «عَدِيَّ» رغم اتصال الفاعل بضمير يعود إلى المفعول به.

(٢) «كافأني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «المعلم»، فاعل «كافأ» مرفوع بالضمّة.

(٣) وهذا يعني أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون ردًا على من اعتقد أن الفاعل غيره، أو هو وغيره.

(٤) «ما»: حرف نفي. «أكرم»: فعل ماض مبني على الفتح. «سعيدًا»: مفعول به منصوب. «إلا»: حرف حصر. «محمد»: فاعل «أكرم» مرفوع. وقد أجاز بعض النحاة تقديم الفاعل المحصور على المفعول به، تمسكًا بما ورد من ذلك، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

ما عاب إِلَّا لَشَيْمٍ فَعَلَّ ذِي كَرَمٍ ولا جفا قط إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

حيث تقدم الفاعل المحصور «لَشَيْمٍ» على المفعول به «فَعَلَّ».

(٥) أما إذا وجدت القرينة فيجوز تقديم المفعول به، نحو: «أكرمت سعيدًا سعاد»، والقرينة هنا هي تاء التأنيث في «أكرمت».

(٦) «موسى»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف للتعذر. «عيسى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

(٧) «ابني»: فاعل «أكرم» مرفوع بالضمّة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أخي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة... والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

متصلين، نحو: «عَلِمْتُهُ»^(١).

٣- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا، نحو: «أكرمْتُ محمدًا».

٤- إذا كان المفعول به محصورًا^(٢) بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّمَا»^(٣)، نحو: «إِنَّمَا عَلَّمَ مُحَمَّدٌ سَعِيدًا»^(٤)، و«مَا عَلَّمَ مُحَمَّدٌ إِلَّا سَعِيدًا»^(٥).

ج- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا: يجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا، في الحالات التالية:

١- إذا كان من الأسماء التي لها حق الصدارة كأسماء الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: الآية ٣٣]^(٦)، والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ عَايِنْتَ اللَّهُ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١]^(٧)،

ونحو: «من كافأت؟»^(٨)، و«كم»، و«كأين» الخبريتين، نحو: «كم كتاب قرأت؟»^(٩) و«كأين من حسنة فعلت؟»^(١٠)، أو إذا كان مضافًا إلى ما له حق الصدارة، نحو: «عمل مَنْ تعملُ أعمل»، و«مسابقة مَنْ صَحَّحت؟»، و«مسابقة كم تلميذ صَحَّحت؟».

٢- إذا كان منصوبًا بجواب «أما»، وليس لجواب «أما» منصوب مقدّم غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [النحل: الآية ٩-١٠]^(١١).

٣- ملاحظات:

أ- إذا كان معمول الصفة المشبهة^(١٢) معرفة مقترنًا بضمير الموصوف، أو مضافًا إلى ما فيه ضمير الموصوف،

- (١) «عَلَّمَ»: فعل ماض مبني على السكون. والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
- (٢) وهذا يعني أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون ردًا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره؛ أو عليه وعلى غيره.
- (٣) وقد أجاز بعض النحاة تقديم المفعول به المحصور على الفاعل، تمسكًا بما ورد من ذلك، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تزوّدت من ليلى يتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

حيث تقدم المفعول به المحصور «ضعف» على الفاعل «كلامها».

- (٤) «إن»: حرف توكيد مبني بطل عمله. «ما»: حرف كاف مبني. «عَلَّمَ»: فعل ماض مبني. «محمدًا»: مفعول به منصوب. «سعيدًا»: فاعل «عَلَّمَ» مرفوع بالضمّة.
- (٥) «ما»: حرف نفي. «عَلَّمَ»: فعل ماض مبني. «محمدًا»: مفعول به مقدّم منصوب. «إلا»: حرف حصر مبني. «سعيدًا»: فاعل مؤخّر مرفوع.
- (٦) «مَنْ»: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدّم.
- (٧) «أَيُّ»: اسم استفهام منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به مقدّم.
- (٨) «مَنْ»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم.
- (٩) «كم»: الخبرية اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم.
- (١٠) «كأين»: الخبرية اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم.
- (١١) «فأما»: الفاء حرف استئناف. «أما»: حرف تفصيل. «اليتيم»: مفعول به منصوب. «فلا»: الفاء حرف ربط.
- (١٢) «لا»: حرف نهي. «تقهر»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنت». ومثلها إعراب جملة «وأما السائل فلا تنهر».

(١٢) الصفة المشبهة صفة تصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا =

والكسل^(٩)، ونحو: «الكذب الكذب»^(١٠).

٤ - في باب الاختصاص، نحو: «نحن العرب نكرم ضيوفنا»^(١١).

٥ - في باب النعت المقطوع، نحو: «مررت بزيد المسكين»^(١٢).

ويُحذف جوازاً للدليل، كأن يقال لك: «من أكرم؟»، فتجيب: «المجتهد»، أي: أكرم المجتهد.

٤ - حذف المفعول به: يجوز حذف المفعول به لدليل، وذلك بعد الاستفهام، كأن يُقال لك: «هل شاهدت بعلبك؟»، فتجيب: «شاهدت»، أي: شاهدتها. وقد يكون الحذف لقريئة: رعت الماشية، أي: رعت العُشب، ومنه: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: الآية ٣] أي: وما قلاك. ومنه: ﴿مَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ إِلَّا تَذَكَّرْ لِمَنْ

فالأصل أن يُرفع على أنه فاعل لها، نحو: «سعيدٌ جميلٌ وجهه»^(١)، ونحو: «سعيدٌ جميلٌ وجه أخته». لكنه قد ينصب على أنه مشبه بالمفعول به، بقصد المبالغة، نحو: «سعيدٌ جميلٌ وجهه»^(٢). أما إذا كان معمول الصفة المشبهة معرّفاً بـ «أل»، فيجوز جره بالإضافة، نحو: «سعيدٌ حسنٌ الوجه»^(٣)، أو نصبه على أنه مشبه بالمفعول به^(٤)، نحو: «سعيدٌ حسن الوجه»^(٥). أما إذا كان نكرة فينصب على التمييز، نحو: «سعيدٌ حسنٌ وجهاً»^(٦).

ب - يُحذف عامل المفعول به وجوباً في المواضع التالية:

١ - في باب الاشتغال، نحو: «زيداً كافأته»^(٧).

٢ - في باب الإغراء، نحو: «الصلاة»^(٨).

٣ - في باب التحذير، نحو: «إياك

على وجه الحدوث، نحو: كريم، صعب، أسود... إلخ.

(١) «سعيداً: مبتدأ مرفوع. «جميل»: خبر مرفوع. «وجهه»: فاعل «جميل» مرفوع والهاء مضاف إليه. ويجوز أن نعرب «جميل» خبراً مقدماً، و«وجهه» مبتدأ مؤخرًا، وجملة «جميل وجهه» خبراً عن «سعيد».

(٢) «وجهه»: مشبه بالمفعول به منصوب بالفتحة. والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

(٣) «الوجه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(٤) نقول مشبه بالمفعول به لأن الصفة قاصرة غير متعدية.

(٥) «الوجه»: مشبه بالمفعول به منصوب بالفتحة.

(٦) «وجهها»: تمييز منصوب بالفتحة.

(٧) «زيداً»: مفعول به لفعل محذوف تقديره «كافأته»، والتقدير: «كافأْتُ زيداً كافأته». «كافأته»: فعل وفاعل ومفعول به.

(٨) «الصلاة»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «إلزموا»، أو نحوه.

(٩) «إياك»: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف، أي: قِ نفسك. والواو حرف عطف مبني. و«الكسل»: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: إحذر.

(١٠) «الكذب»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: إحذر.

(١١) «العرب»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نخص» أو «نعني».

(١٢) «المسكين»: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: «أخص». ويجوز هنا رفع «المسكين» على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

يَخْشَى ﴿٣﴾ [طه: الآيتان ٢-٣]، أي: يخشى الله.

وقد يُنَزَّل المتعدي منزلة اللازم فلا يُذكر المفعول به ولا يُقدَّر كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩١]. فالفعل يَعْلَمُونَ المذكور مرّتين لم يُذكر له مفعول وما نُصِب مفعولين من أفعال القلوب جاز فيه حذف مفعوليّه معاً وحذف أحدهما لدليل فمن حذف أحدهما قول عنتره (من الكامل):

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مَنِّي بمنزلة المِعْزِ المُكْرَمِ
أي: فلا تَظُنِّي غيره وإقِعا، ومن حذفهما معاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ شُرَاكِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الفصل: ٦٢]، أي: تَزْعُمُونَهُمْ شركائي، ومن ذلك قولهم: من يَسْمَعِ يَخْلُ، أي: يَخْلُ ما سَمِعَهُ حقاً.

٥ - عامل النصب في المفعول به: اختلف الكوفيون والبصريون في هذا العامل^(١)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: «ضرب زيداً عمراً». وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونَصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: «ظننت زيداً قائماً» تنصب «زيداً» بالتاء و«قائماً» بالظن. وذهب خَلْفُ الأحمَر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل

في الفاعل والمفعول جميعاً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الأول: أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو: «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، و«تفعلين» يا امرأة، ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

والوجه الثاني: أنه يُسَكَّن لَامُ الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل، نحو: «ضربت»، و«ذهبت» لثلاث يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لَامُ الفعل لأجله.

والوجه الثالث: أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً، فلولا أنه يتنزل منزلةً بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث؛ لأن الفعل لا يؤنث، وإنما يؤنث الاسم.

والوجه الرابع: أنهم قالوا: «حَبِّذاً»، فرَكَّبوا «حَبَّ»، وهو فعل مع «ذا» وهو اسم؛ فصارا بمنزلة شيء واحد، وحَكِم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه الخامس: أنهم قالوا في النسب إلى «كُنْتُ»: «كُنْتِي»، فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعل منزلةً حرف من نفس الفعل وإلا

(١) انظر: المسألة الحادية عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛

وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٤-١٢٥.

لما جاز إثباتها.

والوجه السادس: أنهم قالوا: «زيد ظننت منطلق»، فالغوا «ظننت»، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمال.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد «قِفَا» على التثنية؛ لأن المعنى: قِفْ قِفْ، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية ٢٤] فَنُنِي وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَلْنِي أَلْنِي، وَالتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال؛ فدلَّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دلَّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما. والذي يدلَّ على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يُفصلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دلَّ على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل.

* * *

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه

اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا» قلنا: هذا لا يدلُّ على أنهما العاملان فيه؛ لما بينا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر؛ فلا نعيده ها هنا.

وأما قولهم: «لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه» قلنا: هذا يبطل بـ«إن»؛ فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال: «إن في الدار لزيداً»، و«إنَّ عندك لعُمراً» قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٨]^(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: الآية ١٢]، فنصب الاسم بـ«إنَّ» وإن لم تَلِهْ فكذلك ها هنا؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل - فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى، على أننا نقول: إنَّ الفعل قد وَلِيَ المفعول؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عملين؛

(١) وردت في عدة آيات من القرآن الكريم، منها الحجر: ٧٧. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

الصَّريح .

انظر : المفعول غير الصَّريح .

المَفْعُول غير الصَّريح

هو المفعول غير المذكور صراحةً، وإنَّما يكون مجرورًا بواسطة حرف الجرّ، نحو الآية : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] . ويُدخل بعض النحاة في عداده «المصدر المؤوّل»، و«الجملة المؤولة بمفرد» . ويقابله «المفعول الصَّريح» .

انظر : المفعول الصَّريح .

المفعول فيه

هو الظرف .

انظر : الظرف .

مَفْعُول القول

هو الجملة المحكية بالقول أو الملحق به الواقعة في محلّ نصب مفعول به، نحو قول إيليا أبي ماضي (من الكامل) :
قَالَ : السَّمَاءُ كَثِيبَةٌ وَتَجَهَّيْهَا
قَلْتُ : ابْتِسِمَ ، يكفي التَّجَهُّمُ في السَّما
(جملة «السما كثيبة» في محل نصب مقول القول، وكذلك جملة «ابتسّم» .

المفعول لِأَجْله

هو المفعول له .

انظر : المفعول له .

المفعول اللُّغويّ

هو المفعول به في المعنى دون اللفظ، نحو كلمة «الكذب» في قولك : «ما أكره» .

فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول؛ لزيادته على حروف المعاني؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بأن أنه قد وليه العامل^(١)، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسم فاعله، نحو : «ضرب زيد» لعدم معنى الفاعلية، أن يُنصب الاسم في نحو : «مات زيد» لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يُسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو : «مات زيد» مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم^(٢) .

المفعول به بواسطة حرف الجرّ

هو الظرف .

انظر : الظرف .

المفعول الحَقِيقِيّ

هو المفعول النحويّ .

انظر : المفعول النحويّ .

المفعول الحُكْمِيّ

هو المفعول اللغويّ .

انظر : المفعول اللغويّ .

المَفْعُول الصَّريح

هو المفعول الذي يصل الفعل إليه بنفسه، نحو : «تجنّب الكذب» . ويقابله المفعول غير

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٢-٨٤ .

(١) لعل الصواب : «بأن قد وليه معمول» .

أ - أن يكون مصدرًا، فلا يُقال: «جئتكَ المدرسة»، أي: «لأجل المدرسة».

ب - أن يكون قلبياً، أي: من فعل منشأه الحواس الباطنية كالتعظيم والإجلال والخوف، والجرأة، والرغبة، والرهبة، والعلم، والجهل، ونحوها، فلا يُقال: «جئتكَ كتابةً للرسالة».

ج - أن يتَّحد مع الفعل في الزمان، فلا يُقال: «سافرتُ العلم»؛ لأنَّ زمان «السَّفَر» ماضٍ، وزمان «العلم» مستقبل.

د - أن يتَّحد مع الفعل في الفاعل، فلا يُقال: «وقفتُ احترامك لي»؛ لأنَّ فاعل الوقوف غير فاعل الاحترام.

هـ - أن يكون علّة لحصول الفعل، بحيث يصحّ أن يقع جواباً لقولك: «لِمَ فعلت؟» فإنَّ قلت: «وقفتُ احتراماً لك»، فقولك: «احتراماً لك» بمنزلة جواب لمن يسألك: «لِمَ وقفت؟» أمّا إذا لم يبيّن المصدر علّة حدوث الفعل، فلا يُعربُ مفعولاً لأجله، بل كما يطلبه العامل المتعلّق به، فيكون مفعولاً مطلقاً، نحو: «عبدتُ الله عبادةً» أو غيره.

والمهم هنا أنَّ المصدر الذي فقد شرطاً من هذه الشروط، يجب جره بحرف جرّ يفيد التعليل، نحو الآية: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ونحو: «جئتكَ لكتابة الرسالة»، و«سافرتُ للعلم»، و«وقفتُ لاحترامك لي»... إلخ.

٤ - قال ابن مالك في ألفيته:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ

أَبَانَ تَغْلِيلاً كَجُذْ شُكْرًا وَدِنْ

المؤمّن للكذب». ويُسمّى، أيضاً، «المفعول المعنوي»، و«المفعول الحُكمي». ويُقابله «المفعول النحوي».

انظر: المفعول النحوي.

المفعول له

١ - تعريفه: المفعول له أو لأجله أو من أجله، مصدر يُبيّن سبب ما قبله، ويُشارك عامله في الزمان وفي الفاعل. ويُخالفه في اللفظ، نحو: «وقفتُ احتراماً لمعلّمي». فالمفعول له هنا «احتراماً» مصدر يُبيّن سبب الحدث الذي قبله وهو «الوقوف»، ويُشاركه في الزمان؛ لأنَّ «الاحترام»، و«الوقوف» حدّثا في وقت واحد، ويُشاركه في الفاعل؛ لأنَّ «القيام»، و«الإجلال» كانا من فاعل واحد. وهو مخالف للفعل في اللفظ، إذ إنه ليس من لفظ الفعل.

٢ - أحكامه: إذا استوفى المفعول له شروطه، جاز نصبه مباشرة، وجاز جرّه بحرف من حروف الجرّ التي تفيد التعليل^(١)، نحو: «سافرتُ طلب الاستجمام»، أو «سافرتُ لطلب الاستجمام». ولكن إذا تجرّد من «أل» والإضافة فالأكثر نصبه، نحو: «زرتك اطمئناناً إليك»، وإذا اقترن بـ«أل»، فالأكثر جرّه بحرف جرّ، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم». أما إن أضيف فالتَّصَبُّبُ والجرّ سواء؛ فمن النصب الآية: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٥]، ومن الجرّ الآية: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٧٤].

٣ - ملاحظة: اشترط النحاة في المفعول له خمسة شروط، هي:

(١) وأهمّها: «اللام»، و«في»، و«الباء»، و«من».

١ - تعريفه: المفعول المطلق مصدر أو ما ينوب عنه، يذكر بعد فعل من لفظه أو من مرادفه، تأكيداً لمعناه، نحو: «قرأتُ قراءةً»^(٢)، أو بياناً لعدده، نحو: «دَقَّتِ الساعةُ دقتين»^(٣)، أو بياناً لنوعه، نحو: «سَرْتُ سير الصالحين»^(٤)، أو بدلاً من التلفظ بفعله،

ز- نوعه، نحو: «جلسْتُ القرفصاء»، و«رَجَعْتُ القهقري»، و«نظر شزراً»، و«ضربتُه سوطاً»، و«لعبْتُ كرة القدم».

(٨) أي: لا أعذب العذاب المذكور. فالهاء في «أعذبه» ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول مطلق. وفي الآية الكريمة مفعول مطلق آخر هو: «عذاباً».

و - اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر، سواء أأتبع بالمصدر، نحو: «جلستُ هذا الجلوس»، أم لم يتبع، نحو جوابك: «فعلتُ ذلك» لمن سألك: «هل فعلتُ فعلاً حسناً؟».

ي - «ما»، و«أي» الاستفهاميتان، نحو: «ما احترمتُ خالداً؟»^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَسِعَتْهُمُ اللَّيْنُ ظُلُمًا أَيْ مُنْقَلَبٍ يَنْفَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

ك - «ما»، و«مهما»، و«أي» الشرطيات، نحو: «ما تجلسن أجلسن»^(٢)، و«مهما تجلسن أجلسن»، و«أي سیر تسر أسر».

ل - لفظ «كل»، و«بعض»، و«أي» الكمالية مضافة إلى المصدر، نحو: «أكرمتُهُ كلَّ الإكرام»، و«اجتهدتُ بعضَ الاجتهاد»، و«سعىْتُ أي سعي»^(٣).

٣ - المصدر النائب عن فعله: هناك مصادر تُذكر بدلاً من التلَفُظ بأفعالها، فتُعرب مفعولاً مطلقاً، وهي على ثمانية أنواع:

أ - مصدر يقع موقع الأمر، نحو: «صبراً

على المكاره»^(٤)، و«بلها الشر»^(٥).

ب - مصدر يقع موقع النهي، نحو: «مهلاً لا عجلة»^(٦)، و«صبراً لا جزعاً»^(٧).

ج - مصدر يقع موقع الدعاء، نحو: «رحمة للكاذب»، و«سقياً لك ورعياً». ومما يستعمل للدعاء مصادر قد أهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: ويله وويله وويله وويله وويله.

د - مصدر يقع بعد الاستفهام موقع التوبيخ أو التعجب أو التوجع، نحو: «أجراًة على فعل المكاره».

هـ - مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها حتى صارت كالأمثال، نحو: «سمعاً وطاعة»، و«شكراً»، و«عجباً»، و«سبحان الله»، و«معاذ الله»، و«حاشى الله»، و«لبيك»، و«سعديك»، و«حنانيك»، و«دواليك»، و«حذاريك»^(٨).

و - المصدر الواقع تفصيلاً لمجمل قبله، نحو: «دافعوا عن الوطن فإما استشهاداً وإما

(١) «ما»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول مطلق مقدم. والمعنى: أي احترام احترمت خالداً؟

(٢) «ما»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول مطلق. والمعنى: أي جلوس تجلسن أجلسن.

(٣) «كل»، و«بعض»، و«أي»: مفاعيل مطلقة منصوبة.

(٤) أي: إصبر صبراً على المكاره. «صبراً»: مفعول مطلق منصوب.

(٥) «بله»: مصدر متروك الفعل، ويستعمل متوناً كالمثل السابق، أو مضافاً، نحو: «بله الشر». وأكثر استعماله اسم فعل أمر بمعنى «اترك».

(٦) أي: امهل مهلاً ولا تعجل عجلة. «مهلاً»، و«عجلة»: مفعولان مطلقان منصوبان.

(٧) أي: اصبر صبراً ولا تجزع جزعاً. و«صبراً»، و«جزعاً»: مفعولان مطلقان منصوبان.

(٨) «ويل»، و«وويل» كلمتان تستعملان للتهديد. «ويح»، و«وينس» كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي يراد به التنبيه على الخطأ.

(٩) «سبحان الله»: تعني تنزيهاً لله وبراءة له من السوء. و«معاذ الله» تعني استعانة به ولجوءاً إليه. و«حاشى الله» تنزيهاً له. و«لبيك»: تلبية بعد تلبية. و«سعديك»: أساعد مساعدة بعد مساعدة. و«دواليك»: أداول دواليك. ونعرب كلًّا من: «لبيك»، و«حنانيك»، و«سعديك»، و«دواليك»، و«حذاريك» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالياء؛ لأنه على صيغة المثني. والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

خلاصاً من المحنة».

ز - المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله، نحو: «أنت وفي حقاً»، و«لن أذهب البتّة»^(١).

ح - مصدر لا فعل له، نحو: «ويل زيد»^(٢)، أو «ويحه».

٤ - قال ابن مالك في ألفيته:

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَضِفٌ نُصِبَ

وَكَوْنُهُ أَضْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ
تَوْكِيداً أَوْ تَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ
كَسِرَتْ سَيَرَتَيْنِ سَيَرِ ذِي رَشَدٍ
وَقَدْ يَثُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلٌّ

كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحَ الْجَدْلِ
وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْداً أَبَداً

وَتَنْ وَأَجْمَعَ غَيْرَهُ وَأَفْرَداً
وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَغَ

وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَسَنِّغٍ
وَالْحَذَفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً

مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلاً الَّذِي كَانَدَلاً
وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَأَمَّا مَأْ

عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَمَّا

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَاضِرٍ وَرَدٌّ

نَائِبٌ فِعْلٌ لاسِمٍ عَيْنِ اسْتِنْدٌ
وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكَّدَا
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

نَحْوُلُهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا
وَالثَّانِ كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
كَلِي بَكَا بُكَاءَ ذَاتِ غُضْلَةٍ

* * *

للتوسع انظر:

- «رأي في المفعول المطلق». محمد حسن عواد. مجلة المجمع الأردني، الجزء ١٣ و١٤ (١٩٨١م). ص ١٥٩-١٩٢.

- «ظاهرة المفعول المطلق عند أبي تمام». هادي حمودي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٢١ (١٩٧٧م). ص ٢٠١-٢١٢.

المفعول المعنوي

هو المفعول اللغوي.

انظر: المفعول اللغوي.

المفعول معه

١ - تعريفه: المفعول معه اسم فضلة^(٣)، قبله واو بمعنى «مع»^(٤)، مسبوقه بجملة^(٥)

(١) أو «بتاً» أو «بتاتاً» أو «بتّة».

(٢) «ويل»: مفعول مطلق لفعل محذوف مقدّر من معنى «ويل» لا من لفظه. وكذلك «ويحه». ويجوز إعراب هذا النوع من المصادر مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) أي: ليس عمدة في الجملة، بحيث يصح أن تتعقد الجملة بدونه.

(٤) فإذا لم تكن الواو بمعنى «مع» لا تُعرب ما بعدها مفعولاً معه، بل معطوفاً على ما قبله، نحو: «جاء محمد وسعيد قبله»، ف«سعيد» هنا معطوف على «محمد».

(٥) فإذا سبقه مفرد (أي: ما ليس بجملة ولا شبه جملة)، كان معطوفاً على ما قبله، نحو: «كل امرئ وشأته». «كل»: مبتدأ مرفوع. «امرئ»: مضاف إليه. والواو حرف عطف. «شأته»: معطوف على «كل» والخبر =

والتلميذُ على المسكين»، فكلمة «التلميذ» يجوز رفعها بالعطف على «الرجل»، أو نصبها مفعولاً معه، ولكن العطف أفضل؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران.

د- جواز الأمرين مع ترجيح المعية، وذلك للفرار من عيب لفظي أو معنوي، ومثال اللفظي: «جئتُ والمعلمُ» فكلمة «المعلم» يجوز فيها الرفع عطفًا على الضمير المتصل في «جئتُ»، كما يجوز فيها النصب على المعية، وهذا أحسن؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف، إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه. ومثال المعنوي: «لا ترغب الجنة والذلَّ»، فالمعنى المراد ليس النهي عن الأمرين وإنما الأول مجتمعًا مع الثاني^(٥).

هـ- امتناع النصب والعطف معًا، نحو: «علفتُها تبنًا وماءً باردًا»، إذ لا يصح عطف «ماء» على «تبنًا»؛ لأن الماء لا يُعلف، كما لا يصح نصب «ماء» على المعية لعدم وجود فائدة من مصاحبة التبن والماء. لذلك نُعرب «ماء» مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: سقيتها.

فيها فعل أو ما يشبهه في العمل. وتلك الواو تدلُّ نصًّا على اقتران الاسم، الذي بعدها، باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، بلا قصد في إشارك الأول والثاني في حكم ما قبله، نحو: «يسرُّ والطريقُ هذا»^(١)، ونحو: «كيف حالُكَ والدرسُ؟»، و«ما أنتُ والرياضة؟».

٢- أحوال الاسم الواقع بعد الواو: للاسم الواقع بعد الواو، خمس حالات:

أ- وجوب النصب على المعية، وذلك إذا كان العطف يؤدي إلى فساد المعنى أو التركيب، نحو: «سافرتُ والليلُ»^(٢)، و«سافرتُ وأخاك»^(٣).

ب- وجوب العطف وامتناع المعية، وذلك إذا كان الفعل، أو ما يشبهه، يستلزم تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكًا حقيقيًا، أو إذا كانت المعية تُفسد المعنى، ومثال الأول: «تخاصمَ سعيدٌ ومحمدٌ»، ومثال الثاني: «ظهر سعيدٌ والقمرُ قبله»^(٤).

ج- جواز عطفه على الاسم السابق، أو نصبه مفعولاً معه، مع ترجيح العطف، إذا كان العطف هو الأصل، نحو: «أشفقَ المعلمُ

= محذوف وجوبًا.

- (١) الواو للمعية. «الطريق» مفعول معه منصوب.
- (٢) الواو للمعية. «الليل» مفعول معه منصوب. ولا يجوز اعتبار الواو هنا حرف عطف؛ لأن المعنى لا يصح في «سافرتُ وسافرَ الليلُ».
- (٣) لا يجوز اعتبار الواو هنا حرف عطف؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يصح إلا مع توكيده بضمير منفصل، لكن بعضهم يُجيزه.
- (٤) الواو حرف عطف. «القمرُ» معطوف على «سعيد» مرفوع. ولا تجوز المعية هنا بسبب وجود «قبله». وكذلك يجب العطف إذا لم تتقدم الواو جملة تشتمل على فعل أو شبهه، نحو: «كلُّ رجلٍ ومهنته».
- (٥) يوجب بعض النحاة النصب على المعية في هذا المثال، ومذهبهم صحيح بنظرنا؛ لأنَّ العطف يفيد التشريك في الحكم، والتشريك هنا غير مُراد.

بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالهمزة في نحو: «أَخْرَجْتُ زَيْدًا»، وكما عُدِّي بالتضعيف، نحو: «خَرَجْتُ الْمَتَاعَ»، وكما عُدِّي بحرف الجر، نحو: «خَرَجْتُ بِهِ» إلّا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان: العطف ومعنى الجمع، فلما وُضعت موضع «مَعَ» خُلِعَتْ عنها دلالة العطف، وأُخْلِصَتْ للجمع، كما أنّ فاء العطف فيها معنيان: العطف، والاتباع؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للاتباع، وكذلك همزة الخطاب في «هَاءِ يَا رَجُلُ» فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب؛ لأنه يصير بعدها في الكاف، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إِلّا» فكذلك ها هنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، على ما بيّنا، وهذا هو المعتمد عند البصريين.

وأما ما ذهب إليه الزّجاج من أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: «وَلَابَسَ الخَشْبَةَ»؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف، عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه، وقد بيّنا أن الفعل قد تعلّق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجْعَل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلّا تعليق

٣ - اختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب في المفعول معه^(١)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ»، وجاء الْبَرْدُ وَالطَّيْلَانَةُ. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذهب أبو إسحاق الزّجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: «وَلَابَسَ الخَشْبَةَ»، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما بعد الواو ينتصب بانتصاب «مَعَ» في نحو «جِئْتُ مَعَهُ».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ» لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: «استوى الماء واستوت الخشبة»؛ لأن «الخشبة» لم تكن مُغَوَّجَةً فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بيّنا في الظرف نحو: «زَيْدٌ خَلَقَكَ» وما أشبه ذلك.

والذي يدلّ على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أنّ نحو «استوى» و«جاء»، فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعّد، إلا أنه قَوِيّ

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الثلاثون في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ١١٩/٢؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤١٥/١؛ وشرح المفصل ٤٨/٢ وما بعدها.

كـ«لكن»، وليس بمنصوب؛ فدلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب.
وقولهم: «إن الفعل المتقدم لازم؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه» قلنا: إلا أنه تعدّى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازماً على ما بينا، فلا نعيده ها هنا، والله أعلم^(١).

٤ - قال ابن مالك في ألفيته:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولاً مَعَهُ
فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَهُ
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ
ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ
وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبُ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
وَالنَّصْبُ مُحْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
أَوْ اغْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصَبُ

المفعول من أجله

هو المفعول له.

انظر: المفعول له.

المفعول النحوي

هو الذي يُعرب مفعولاً به، سواء وافق إعرابها معناها، أو لم يُوافقه، نحو: «أكلت التفاحة»، و«ما أكلت التفاحة». ويُسمى أيضاً «المفعول الحقيقي». ويقابله «المفعول اللغوي».

انظر: المفعول اللغوي.

مَفْعُولٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

على العلة ضدّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه، لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مَعَ» فضعيفٌ أيضاً؛ لأن «مَعَ» ظرف، والمفعول معه في نحو «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ»، و«جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيْلَسَةَ» ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل؛ فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف»، قلنا: هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: «مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو»، و«مَا مَرَزْتُ بَزِيدَ لَكِنْ بَكَّرَ» وما بعد «لكن» يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن «لكن» يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال، سواء لزم العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع «لكن» - وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله - فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى، وكذلك أيضاً يبطل بـ«لا» في قولك: «قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو»، و«مَرَزْتُ بَزِيدَ لَا عَمَرُو»، وما بعد «لا» يخالف ما قبلها

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعُولٌ».

مَفْعُولٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«فَعُولٌ»، نحو: «مُجْهَرٌ» (جهور: أعلن
وأظهر).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«فَعُولٌ».

مَفْعُولَاءُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بأربعة
أحرف، والمنتهي بآلف التانيث الممدودة،
ويكون اسمًا، نحو: «مَغْيُورَاءُ» (اسم جمع
للغير)، وصفة، نحو: «مَشْيُوخَاءُ» (اسم جمع
للشيخ يجري مجرى الصفة).
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف،
وآلف التانيث الممدودة.

مَفْعُولَاتُ

هي تفعيلة شعريّة.
انظر: «التفعيلات».

المفعولات

هي المفاعيل الخمسة.
انظر: المفاعيل الخمسة.

المفعوليّة

المفعوليّة، في اللغة، مصدر صناعي من
«مفعول». وهي، في النحو، عامل النصب
في المفعول به عند بعض العلماء.

مَفْعَيْلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَيْلٌ»، نحو:
«مُهَيَّبٌ» (أهْبَيْخ: مشى مشية فيها تبخر).

واسم الزمان، واسم المكان من «إَفْعَوْلٌ»،
نحو: «مُهَرَّوَزٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إَفْعَوْلٌ».

مَفْعَوْلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إَفْعَوْلٌ»،
نحو: «مُجْلَوَذٌ» (إِجْلَوَذُ البعير: أسرع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إَفْعَوْلٌ».

مَفْعَوْلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إَفْعَوْلٌ»، نحو: «مُهَرَّوَزٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إَفْعَوْلٌ».

مَفْعَوْلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من
«إَفْعَوْلٌ»، نحو: «مُجْلَوَذٌ» (إِجْلَوَذُ البعير،
أسرع).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة،
و«إَفْعَوْلٌ».

مَفْعَوْلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد
بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «مُعْلُوقٌ»
(المعلق)، وهو غريب شاذ.
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

مَفْعَوْلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعَوْلٌ»،
نحو: «مُجْهَرٌ» (جَهَر: أعلن وأظهر).

- ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو:
«رجل مِعْطِير» (كثير العطر)، و«امرأة مِعْطِير».
ويجب التفريق بين المذكر والمؤنث بالتاء إذا
لم يُذكر الموصوف.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة
أن تلحق تاء التأنيث صيغة «مِفْعِيل»،
و«مِفْعَال»، و«مِفْعَل»، سواء ذُكر الموصوف
أم لم يُذكر، نحو: «مسكين»، و«مسكينة»،
و«معطار»، و«معطارة»^(١).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين،
وصيغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكر
والمؤنث.

ابن مفلس، أبو محمد البلنسي الأندلسي
= عبد العزيز بن أحمد بن السيد
(٤٢٧هـ / ١٠٣٦م).

مُفْلَعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إفْلَعَلَّ»،
نحو: «مُزْلَعَبٌ» (أزْلَعَبَ السحاب: كَثَفَ).
انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إفْلَعَلَّ».

مُفْلَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«إفْلَعَلَّ»، نحو: «مُزْلَعِبٌ» (أزْلَعَبَ السحاب:
كَثَفَ).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«إفْلَعَلَّ».

مُفْعَلِّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إفْعِيلٌ».

مُفْعِيلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«إفْعِيلٌ»، نحو: «مُهَيِّئٌ» (أهَيَّيخ: مشى مشيةً
فيها تِخْتَر).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«إفْعِيلٌ».

مُفْعِيلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَعِيلٌ»،
نحو: «مُشْرِيفٌ» (شَرِيفَ الزرع: قطع
شرايفه، وهي أوراقه).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَعِيلٌ».

مُفْعِيلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«فَعِيلٌ»، نحو: «مُشْرِيفٌ» (شَرِيفَ الزرع:
قطع شرايفه، وهي أوراقه).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«فَعِيلٌ».

مِفْعِيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ويكون
اسماً، نحو: «مِنْدِيلٌ»، وصفةً، نحو
«مِسْكِين».

- صيغ المبالغة غير القياسية، نحو:
«مِعْطِير» (كثير العطر).

«فَتَعَلَ»، نحو: «مُجَنَّدَلٌ» (صارغ).
انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«فَتَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَهَعَلَ»،
نحو: «مُدْهَبَلٌ» (دهبل: كَبُرَ اللَّقْمَةُ).
انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَهَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«فَهَعَلَ»، نحو: «مُدْهَبِلٌ» (دَهَبِلَ: كَبُرَ
اللَّقْمَةُ).
انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«فَهَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْوَعَلَ»،
نحو: «مُكُوَهْدٌ» (اِكُوَهْدُ الْفَرْخِ: أَصَابَهُ مِثْلُ
الْارْتِعَادِ، وَذَلِكَ إِذَا زَقَّهُ وَالِدَاهُ).
انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْوَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«إِفْوَعَلَ»، نحو: «مُكُوَهْدٌ» (اِكُوَهْدُ الْفَرْخِ:
أَصَابَهُ مِثْلُ الْارْتِعَادِ، وَذَلِكَ إِذَا زَقَّهُ وَالِدَاهُ).
انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«إِفْوَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،

واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْمَعَلَ»،
نحو: «مُسَمَقَرٌ» (اسمَقَرَّ الْيَوْمُ: كَانَ شَدِيدَ
الْحَرِّ).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْمَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل من «إِفْمَعَلَ»، نحو:
«مُسَمَقَرٌ» (اسمَقَرَّ الْيَوْمُ: كَانَ شَدِيدَ الْحَرَارَةِ).
انظر: اسم الفاعل، و«إِفْمَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَمْعَلَ»،
نحو: «مُحَمَّظَلٌ» (حَمَظَلَ: جَنَى الْحَنْظَلَ).
انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَمْعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من
«فَمْعَلَ»، نحو: «مُحَمَّظَلٌ» (حَمَظَلَ: جَنَى
الْحَنْظَلَ).

انظر: اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ،
و«فَمْعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «فَتَعَلَ»،
نحو: «مُجَنَّدَلٌ» (مَصْرُوع).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَتَعَلَ».

مُفْعَلٌ

وزن اسم الفاعل، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة،
و«إِفْوَنَعْلَ».

مُقَيِّل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، من «فَيَعْلَ»،
نحو: «مُسَيِّطَرٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَيَعْلَ».

مُقَيِّل

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة من
«فَيَعْلَ»، نحو: «مُسَيِّطَرٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة،
و«فَيَعْلَ».

مَفِيل

وزن اسم المفعول من الثلاثي المجرد
المعتل العين بالياء، نحو: «مَبِيْعٌ» (من
«باع»).

انظر: اسم الفاعل، والفعل الثلاثي
المجرد.

المُقَابِلَة

المُقَابِلَة، في اللغة، مصدر «قَابَلَ». وقابلَ
الشَّيْءَ بالشَّيْءِ: عارضه به. وهي، في النحو،
العِوَضُ.

انظر: العِوَضُ.

والمُقَابِلَة، في النحو أيضًا، من معاني
الباء.

انظر: الباء.

وهي، في علم البديع، أن يُؤْتَى بمَعْنِيَيْنِ
متوافقين، أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما،
أو يقابلها، على الترتيب، نحو قول الشاعر
(من البسيط):

واسم الزمان، واسم المكان من «فَوَعَلَ»،
نحو: «مُحَوَّلٌ» (حوَّلَ: قال: لا حول ولا
قوة إلا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا
الخطو).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«فَوَعَلَ».

مُقَوَّل

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة من
«فَوَعَلَ»، نحو: «مُحَوَّلٌ» (حوَّلَ: قال: لا
حول ولا قوة إلا بالله، وأسرع في مشيه
مقاربًا الخطو).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة،
و«فَوَعَلَ».

مَقُول

وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد المعتل العين بالواو، نحو: «مَقُولٌ»
(من «قال»).

انظر: اسم المفعول، والفعل الثلاثي
المجرد.

مُقَوَّنَعْل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «إِفْوَنَعْلَ»،
نحو: «مُخَوَّنَصَلٌ» (اخْوَنَّصَلَ الطائر: ثنى عنقه
وأخرج حوصلته).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«إِفْوَنَعْلَ».

مُقَوَّنَعْل

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة من
«إِفْوَنَعْلَ»، نحو: «مُخَوَّنَصَلٌ» (اخْوَنَّصَلَ
الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته).

(٧٦٢هـ / ١٣٦١م - ٨٥٥هـ / ١٤٥١م)

شرح فيه شواهد شرح ابن الناظم، وشرح ابن أم قاسم، وشرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. وقال في مقدّمة كتابه: «لما رأيت شدة اهتمام محصلي النحو في المدارك، وغاية إلفتهم بكتاب ألفية ابن مالك، لكونه موصلاً إلى مقاصدهم بأوضح المسالك، غير مستغنين عن شرحه المنسوب إلى ابن الناظم، وشرحه الذي ألفه ابن أم قاسم، وشرحه الذي رتبّه ابن هشام، وشرحه الذي أملاه ابن عقيل الإمام، أردت أن أستخرج الأبيات التي ذكرت فيها على سبيل الاستشهاد في الأبواب، وأبين ما فيها من اللغات والمعاني والإعراب، وأذيل ما فيها من المبهمات التي تنصّح على الطلاب، وأكشف الألفاظ التي تشبه عليهم في هذا الباب، متعرّضاً إلى بيان ما فيها من الأبحر والأوزان، وإلى ذكر بقية كل بيت بحسب الطاقة والإمكان، وإلى إيضاح قائله عند الظفر والوجدان، وذلك لأنني رأيت الشراح قد أهملوا هذه الأمور، واكتفوا بذكر ما فيها من الشاهد المشهور، بحيث قد آل بعضها إلى حالة قد استحق بها الهجران، وصار بعضها في بعد من الأذهان، كالسّها والدبران. فهذا هو الذي ندبني إلى هذا الترتيب الغريب، والجمع الموشح بكل عجيب، مع ما سألني في ذلك من لا تسعني مخالفته، ولا توافقي مرادته. واعتصمت في ذلك على ربي الكريم، إنه الميسر لكل صعب عظيم، ثم إنني بينت نسبة كل بيت إلى من ذكره في تأليفه، برمز حرف من أشهر حروفه. فإن اتفقت الأربعة على ذكر بيت منها رمزت عليه هكذا

ما أحسنَ الدينَ والدُّنيا إذا اجتمعَا
وأقبحَ الكُفرَ والإفلاسَ في الرُّجُلِ
حيث قابل الشاعر «أقبح» بـ«أحسن»،
و«الكفر» بـ«الدين»، و«الإفلاس» بـ«الدنيا».

والفرق بين المقابلة والمطابقة (أو الطباق) يأتي من وجهين، أحدهما: أن المطابقة لا تكون إلا بالجمع بين ضدّين. أما المقابلة، فتكون غالباً بالجمع بين أربعة أضداد: ضدان في صدر الكلام وضدان في عجزه، نحو: «فليضحكوا قليلاً وليكثروا كثيراً»، أو بين ستة أضداد كالبيت الشعري السابق، أو أكثر، نحو قول المتنبي (من البسيط):

أزورهم وسواد الليل يشفع لي
وأثنني وبياض الصبح يغري بي
حيث اجتمع عشرة أضداد. وثاني الوجهين: أن المطابقة لا تكون إلا بالأضداد في حين تكون المقابلة بالأضداد وغير الأضداد. ولكنها بالأضداد تكون أعلى رتبة وأعظم موقعاً.

المقابلة العكسية

هي تصالب الكلام.

انظر: تصالب الكلام.

مُقَاد

انظر: مقود.

المُقَارَبَة

المُقَارَبَة، في اللغة، مصدر «قاربَ». وقاربَ الشيءَ: داناه. وانظر: «أفعال المقاربة» في «كاد وأخواتها».

المقاصد النحوية في شرح شواهد
شروح الألفية

كتاب في النحو لمحمود بن أحمد العيني

المقاطع العروضية

انظر: المقطع العروضي.

المُقاولة والمُقاوِل

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المُقاولة» على العملية التي يتعهد فيها طرف بتنفيذ مشروع أو جلب شيء لقاء أجر معين، وكلمة «المقاوِل» على المتعهد بالتنفيذ، وجاء في قراره:

«قوله في أمره مقاول: فاوضه وجادله»، ومن المفاوضة والمجادلة أطلق المحدثون المقاول على عملية يتعهد فيها طرف بتنفيذ مشروع، أو جلب شيء لقاء أجر معين يؤديه طرف آخر. والمتعهد بالتنفيذ مقاول»^(١).

المُقايَسة

المُقايَسة، في اللغة، مصدر «قايَسَ». وقايَسَ الشيءَ بالشيءِ: قَدَرَهُ بِهِ.

وهي، في النحو العربي، النظر إلى شيء بالقياس إلى شيء آخر، ثم الحكم عليه. وهي من معاني حرف الجر «في»، نحو الآية: ﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، أي: بالنسبة إلى الآخرة.

المقاييس

انظر: مقاييس اللغة.

مقاييس اللغة

معجم لغوي لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني (٣٢٩هـ/ ٩٤١م - ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م). وغاية ابن فارس من هذا المعجم

(ظفهم) فالطاء من ابن النازم، والقاف من ابن أم قاسم، والهاء من ابن هشام، والعين من ابن عقيل الإمام. وإن كانت الثلاثة أو الاثنان منهم مطلقاً، ذكرته ورمزت عليه هكذا (ظقه ظقع قهع ظق ظه ظع قه قع هع).

وإن انفرد واحد منهم رمزت رمزه المعين، ليعلم كل منهم ويتبين. فاجتهدت في تصنيفه برهة من الزمان، وجاهدت في تأليفه مدة من الأوان، بعد مراجعة شديدة إلى كتب عديدة، ومطالعة مديدة، في دواوين سديدة، مع مقاساة العناء والنصب من حوادث الزمان، ومكايدة تجرع الغصص من أهل الحسد والجهل والطغيان، وكساد سوق العالم وبوار بضاعته النفيسة، ورواج معاش الجاهل وتقدمه في صناعته الخسيسة، وإلى الله المشتكى، وعليه التكلان، وفي كل أمر هو المستعان، فجاء بحمد الله وفيه شفاء صدور المشتكين، وكفاية مؤونة المشتغلين المبتدئين، مشتملاً على فوائد جسيمة وفرائد من النكات العظيمة، على أن نفعه عام لأكثر الكتب النحوية، وفوائده شاملة لغالب الشواهد المحكية.

وللكتاب عدة طبعات، منها:

- طبعة بولاق، سنة ١٢٩٩هـ (على هامش كتاب «خزانة الأدب»).

- طبعة دار صادر في بيروت، وهي تصوير للطبعة السابقة.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م بعناية باسل عيون السود.

ومراجعته^(٣). أما منهجه فقد اتسم بما يلي:

١ - قسّم معجمه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء، ثم قسّم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب أولها: باب الشنائي المضاعف، وثانيها: أبواب الثلاثي الأصول من المواد، وثالثها: باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية. ثم رتب مواد كل باب حسب النظام الألفبائي العادي ووفقاً لجذر الكلمة، مع فارق مهم هو أنه في القسمين الأولين (باب الشنائي المضاعف، وباب الثلاثي الأصول) كان يؤلف الحرف مع ما يليه في الألفباء، لا مع الهمزة أولاً ثم مع الباء فالتاء فالثاء... إلخ^(٤). ففي كتاب الجيم مثلاً لا يبدأ بتأليف حرف الجيم مع الهمزة ثم الباء... إلخ، بل بتأليفه مع الحاء فالحاء إلى أن يصل إلى الياء فيعود إلى تأليفه مع الهمزة ثم مع الباء... إلخ. وهكذا نرى أن المواد التي ذكرها في كتاب الجيم، باب الشنائي المضاعف، هي على الترتيب التالي: جح - جخ - جد - جذ - جر - جز - جس - جش - جص - جض - حظ - جع - جف - جل - جم - جن - جه - جو - جأ - جب - جث^(٥). وهو في باب الجيم والراء وما يثلثهما يذكر مواد بالترتيب التالي: جرز - جرس - جرش -

كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس (ويسمّيها اللغويون الاشتقاق الأكبر). يقول في مقدمة معجمه: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرّع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك، عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل عن الأصول. والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم، وقد صدّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرّع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل»^(١). ولما كانت فكرة المقاييس هي المسيطرة عليه فقد سمى كتابه بها. وإن كانت هذه الفكرة لا تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية، فيظهر أن له مذهباً آخر في ما زاد على الثلاثي، يوضحه بنفسه فيقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ»^(٢).

وقد بدأ معجمه بمقدمة قصيرة أوضح فيها هدفه من كتابه ومنهجه في علاج المواد،

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون. ط ١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٦٦هـ. ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) يظهر أن ابن فارس رجع إلى خمسة كتب هي: العين للخليل، وإصلاح المنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن دريد، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد. انظر مقدمة المقاييس. ص ٣-٥.

(٤) ولذا جاء باب المضاعف في كتاب الهمزة وباب الثلاثي مما أوله همزة وباء مرتباً ترتيباً طبيعياً على نسق حروف الهجاء.

(٥) انظر المقاييس ١/ ٤٠٥-٤٢٥.

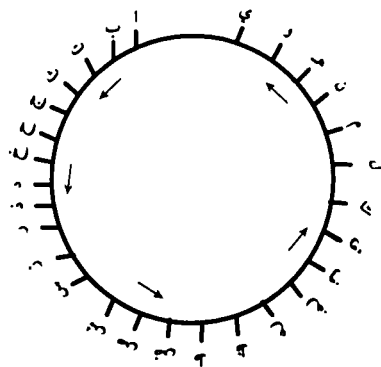
٣ - اعتمد الاختصار فلم يذكر أسماء بعض اللغويين الذين اقتبس منهم وبخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد، ولم يشرح بعض الصيغ التي ذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد... إلخ، وكان يشرح الكلمة أحياناً دون ذكرها. يقول مثلاً: «الدال والثاء كلمة واحدة وهو العطر الخفيف» وهو يقصد «الدث».

٤ - تحرّى الألفاظ الصحيحة وتجنّب المشوبة ونصّ على كل أصل من أصوله التي يرتضيها بالصحة، وعلى ما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ. كما نصّ على المعرب والمبدل والحرّوف وغيرهما، ورد اللغات الضعيفة.

٥ - اعتنى بالعبارات المجازية ونبّه عليها وصرّح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول. قال مثلاً في مادة «دعوا»: «ويحمل على الباب مجازاً أن يقال: دعا فلاناً مكان كذا إذا قصد ذلك المكان، كأن المكان دعاه». وقال في أول مادة «ذوق»: «الذال والواو والقاف أصل واحد، وهو اختبار الشيء من جهة الطعم ثم يشتق مجازاً فيقال: ذقت المأكول أذوقه ذوقاً، وذقت ما عند فلان اختبرته».

جرض - جرع - جرف - جرل - جرم - جرن -
جرة - جرو - جري - جرب - جرج - جرح -
جرد - جرد^(١).

ويمكننا أن نصوّر هذا النظام بالدائرة التالية :



٢ - اهتم بفكرة الأصول أو الاشتقاق الكبير، فأدار المادة كلها على أصل واحد^(٢)، أو أصلين معاً^(٣)، أو ثلاثة^(٤)، أو أربعة^(٥)، أو خمسة^(٦)، وإذا لم يجد لبعض المواد أصولاً، حكم عليها بالتباين^(٧) أو التباعد^(٨)، أو الانفرد^(٩)، أو عدم الانقياس^(١٠).

(١) المصدر نفسه ١ / ٤٤١ - ٤٥٢.

(۲) ابن فارس: المقاييس ۱/۸، ۹، ۱۲، ۱۳، ۱۴، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه ٨/١، ١٠، ١١، ١٥، ١٦، وغيرها.

(٤) المصدر نفسه ١٨/١، ٣٩، ٥٣ وغيرها. (٥) المصدر نفسه ٨٩/١ و١٤١ وغيرهما.

(٦) المصدر نفسه ١/ ١٣٧، ١٨٧، ٤٣٥ وغيرها.

(٧) يقول مثلاً: «اعلم أن الهمزة والجيم واللام تدل على خمس كلمات متباعدة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقاس فكل واحدة أصل في نفسها وريك بفعل ما يشاء». المصدر نفسه، ٦٤/١.

(٨) يقول مثلاً: «الجيم والحاء والشين متاعدة جداً». المصدر نفسه ١/٤٢٧.

(٩) يقول مثلاً: «الجيم والذال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض وقد يجيء هذا في كلامهم كثيراً». المصدر نفسه ٤٣٣/١.

(١٠) يقول مثلاً: «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضاً». المصدر نفسه ٤٦٠/١.

وج ٥ و ٦. ص ٣٥٢-٣٥٥.

- «من التراث اللغويّ معجم مقاييس اللغة». عبد السلام هارون. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م). ص ١٠١-١٠٦.

المقبوض

المَقْبُوض، في اللغة، اسم مفعول من «قَبَضَ». وقَبَضَ الشَّيْءَ: ضَيَّقَهُ. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القبض (زحاف يتمثل في حذف الخامس الساكن).
انظر: القَبْض.

المَقْبُول

المَقْبُول، في اللغة، اسم مفعول من «قَبِلَ». وقَبِلَ الشَّيْءَ: أَخَذَهُ رَاضِيًا. وهو، في علم البيان، نعت لنوع من أنواع التشبيه.
انظر: التشبيه المقبول.

المُقْتَرَن بـ«أل»

هو الاسم الذي اتَّصَلَتْ به «أل».
انظر: أل.

مُقْتَضَى الحال

هو أن يكون الكلام مُطَابِقًا للحالة التي يتحدَّث عنها ومناسِبًا للموقف الذي يُتحدَّث فيه.

مُقْتَضَى الظاهر

هو أن يكون الكلام مُطَابِقًا للواقع أو أن تُؤدِّيَ الجمل والعبارات المعنى الذي تحمله الألفاظ، أي: ليس فيها تأويل وتوجيه غير ما تدلُّ عليه الكلمات أو الكلام في الظاهر.

أما المآخذ التي وجهت إلى «المقاييس»، فأهمها: صعوبة ترتيبه، واضطرابه في تقسيم المواد بحسب أصولها، وعدم شرحه بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسها إلى صاحبه وتصرفه فيه لاختصاره.

لقد أسهم «مقاييس اللغة» وشقيقه «المجمل» في طرح فكرة التقلاب الخليلية، وتنظيم الأبواب. وقدّم للمعجمات فكرتي الأصول والنحت اللتين أفاد منهما كثير من اللغويين الذين أتوا بعده، خاصة الصاغاني في «العباب»، ومرتضى الزبيدي في «تاج العروس». ولكن رغم ذلك لم يكن له تأثير مهم في تطور المعجم العربي، إذ لا نعرف لغويًا نهج نهجه في ترتيب مواد معجمه، ولعل ذلك يعود إلى أن المقاييس ليس معجمًا عامًا للغة، إنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها، فتشكل منهجه وفقًا لهذه الفكرة. ولهذا المعجم عدّة طبعات، منها:

- طبعة مكتبة الخانجي في القاهرة، بتحقيق عبد السلام هارون.

- طبعة دار الجيل في بيروت، سنة ١٩٩١م، وهي إعادة للطبعة السابقة.

- طبعة إحياء التراث العربي في بيروت، باعتناء محمد عوض مرعب.

- طبعة دار المعرفة في بيروت.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، باعتناء إبراهيم شمس الدين.

للتوسع انظر:

- «مقاييس اللغة». عبد القادر المغربي. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١١ (١٩٣١م)، ج ١. ص ٦٥-٧١؛

المُقْتَضَب

المُقْتَضَب، في اللغة، اسم مفعول من «اقتَضَبَ». واقتَضَبَ الشيء: قطعه. وهو، في علم العروض، بحر المقتَضَب. انظر: بحر المقتَضَب.

و«المقتَضَب» كتاب في النحو لأبي العباس محمد بن يزيد، المعروف بـ«المبرّد» (٢١٠هـ/ ٨٢٦م - ٢٨٦هـ/ ٨٩٩م).

كان المبرّد آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين، فهو، بحسب تعبير ابن جني: «يُعَدّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين)، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»^(١)، وقال الأزهري في مقدّمة معجمه «تهذيب اللغة»: «كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه». والمبرّد لم يذكر الكوفيين في كتابه

«المقتَضَب» إلّا نادراً^(٢)، وكنى عنهم بـ«قوم من النحويين»^(٣)، أو «قوم»^(٤).

وقد اتسم منهجه البصري بما يلي:

١ - كثرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وقد تجاوزت هذه الآيات الخمسمئة.

٢ - الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي يحتج بها، وقد بلغت هذه الشواهد ٥٦٠ شاهداً، وقد كرّر المبرّد بعضها.

٣ - قلة أو ندرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وذلك على منهج معظم النحويين المتقدمين البصريين والكوفيين، ومن المعروف أن اللغويين بالنسبة إلى الاستشهاد بالحديث قسمان: قسم رأى أنه لا يصحّ الاستشهاد به لجواز روايته بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواته، وقسم أجاز الاستشهاد به^(٥).

(١) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٩ - ١٣٠. (٢) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٦.

(٣) المصدر نفسه. باب الأمر والنهي، ٢/ ٤٢٣. (٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٢.

(٥) للتوسّع انظر: خزانة الأدب ١/ ٩ - ١٥. وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة صحة الاحتجاج بالحديث في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي:

١ - لا يحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستّ فما قبلها.

٢ - يُحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه التالي:

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب - الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات.

ج - الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم.

د - كتب النبي ﷺ.

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز - الأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

ومجموعة القرارات العلمية. ص ٣ - ٤؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٢٩٩.

٤ - الاستشهاد بالأمثال العربية، وبعض النثر^(١).

٥ - الالتزام بالقياس التزامًا شديدًا دفعه إلى تخطيء بعض الروايات التي تخالف القياس، وقد لامه بعض اللغويين في ذلك. قال علي بن حمزة في كتابه «التنبيهات على أغاليط الرواة»: «ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار وتُتف الأخبار، وما يعرفه من النحو، لكان خيرًا له من القطع على كلام العرب وأن يقول: ليس كذا من كلامهم، فلهذا رجال غيرهم، ويا ليتهم أيضًا يسلمون»^(٢).

وقد رد المبرّد رواية سيبويه لقول امرئ القيس (من السريع):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٣)

فقال ابن جني: «وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب؛ فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي

العباس: إنما الرواية: «فاليوم فاشرب»، فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول معه».

وقال ابن ولاد في كتابه «الانتصار لسيبويه من المبرّد»: «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلًا، وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله»^(٤).

٦ - تلحينه القراء الذين قرأوا مخالفين قواعد النحو والصرف التي قررها النحاة، ومن ذلك قوله: «وأما قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ﴾ [الحج: الآية ١٥]، فإن الإسكان في لام «فليَنْظُرْ» جيد، وفي لام «ليقطع» لحن؛ لأنَّ «ثم» منفصلة من الكلمة»^(٥). وقوله: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: ﴿ثَلَاثَ وَائْتَرِ سِينِكَ﴾ [الكهف: الآية ٢٥]، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة»^(٦).

وللمبرّد مصنفات كثيرة، أشهرها «الكامل»، أما كتابه «المقتضب»، فقد وصفه

(١) كقوله: «ومن كلام العرب: إنه ضروب رؤوس الدارعين»، وقوله: «ومن كلام العرب: إنه لمنحار بوائكها».

(٢) عن تقديم محمد عبد الخالق عزيمة لكتاب المقتضب. ص ١٠٨.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه. ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات. ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة. ص ٩٦٢؛ وحماسة البحري. ص ٣٦، وخزانة الأدب ٤/١٠٦، ٨/٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/١٧٥، ووصف المباني. ص ٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦؛ وشرح المفصل ١/٤٨؛ والشعر والشعراء ١/١٢٢؛ والكتاب ٤/٢٠٤؛ ولسان العرب ١/٣٢٥ (حقب)، ١٠/٤٢٦ (ذلك)، ١١/٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/١٥، ١١٠؛ وتاج العروس (وغل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٦٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ١/١٥٢، ٣/٣٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩؛ والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٣٤٠، ٣/٨٦؛ والمقرب ٢/٢٠٥؛ وجمع الهوامع ١/٥٤.

(٤) عن تقديم محمد عبد الخالق عزيمة لكتاب المقتضب. ص ١٠٩.

(٥) المقتضب ٢/٤٢٦. (٦) المقتضب ٢/٢٥٨.

كتابه، وقد علّل الفارقي سبب شرحه وهذا الاستهلال، فقال في خطبة كتابه:

«الحمد لله وليّ كلّ مئة، ومولى كلّ نعمة، حمداً يرتبط بمنحته، ويجتلب زيادته، وصلواته على خير خليقته محمّد وعترته، وعلى آله وصحابته، وسلّم تسليمًا.

ولما رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه، وتشعب الأفكار في أمور تُصَدُّ عن تفسير سائره، رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه، وقدمها في افتتاح خطابه، ليصوّنه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكله، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول: قرأت كتاب فلان، وأخذت عن فلان. غرضه تكثير الرواية، وهو أبعد الناس من الدراية، لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه، وهو بالمدخل أحقّ وأولى، وأخلق وأخرى».

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال.

ياقوت الحمويّ بأنه «أكبر مصنفاته وأنفسها إلّا أنه لم ينتفع به أحد»^(١).

ثم قال: «قال أبو علي الفارسيّ: نظرت في المقتضب، فما انتفعت منه بشيء إلّا بمسألة واحدة، وهي وقوع «إذا» جواباً للشرط^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرؤم: ٣٦]، ويزعمون أن سبب عدم الانتفاع به أنّ هذا الكتاب أخذه ابن الراونديّ الزنديق عن المبرد، وتناوله الناس من يد ابن الراوندي، فكانه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد يُنتفع به»^(٣).

وقد شرح المقتضب عدد من العلماء منهم:

- ابن درستويه (عبد الله بن جعفر بن محمد) المتوفى سنة ٣٤٧هـ^(٤).

- أبو الحسن الرقاني (علي بن عيسى بن علي) المتوفى سنة ٣٨٤هـ^(٥).

- سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفى سنة ٣٩١هـ^(٦).

- ابن الباذش (أبو الحسن علي بن أحمد) المتوفى سنة ٥٢٨هـ^(٧).

ولم يصل إلينا من هذه الشروح سوى شرح الفارقيّ، وقد تناول فيه شرح بعض المسائل التي جعلها المبرّد في صدر كتابه، وهي مسائل غامضة يُستغرب أن يستهلّ بها المبرّد

(١) معجم الأدباء ١٩/١٢١.

(٢) يريد «إذا» الفجائية إذا ربطت الجواب بالشرط في الجملة الاسمية بدل فاء الجواب

(٣) معجم الأدباء ١٩/١٢١. (٤) الفهرست. ص ٦٩.

(٥) إنباه الرواة ٢/٢٩٥؛ وبغية الرواة ٢/١٨١؛ ومعجم الأدباء ١٤/٧٥.

(٦) منه نسخة في مكتبة الأسكوريال بالرقم ١١١؛ ونسخة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية مأخوذة بالتصوير الشمسي عن نسخة بمكتبة شهيد علي بالآستانة، وهي بخط أحمد بن تميم بن هشام الليلي، ونسخت سنة ٦١٦هـ.

وانظر: تاريخ الأدب العربي ٢/١٦٦؛ وتقديم محمد عبد الخالق عزيمة لكتاب المقتضب. ص ٨٣.

(٧) بغية الرواة ٢/١٤٣.

هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال .

هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال .

هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء .

هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة .

هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فَعَلَ، وفَعُلَ، وما كان منها في ثاني حروفه كسرة وما كان من الأفعال كذلك .

هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين .

هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو، أو ياء، أو ألف .

هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين .

هذا باب ما كان من الجمع على وزن فُعَل وفُعَال مما اعتلت عينه .

هذا باب ما كان من الجمع على «فِعْلة» .

هذا باب جمع ما كان على «فَعْل» من ذوات الياء والواو اللتين هما عينا .

هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده .

هذا باب ما اعتل منه موضع اللام .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال .

هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها وذكر مصادرها وأزمتها ومواضعها .

هذا باب ما بُني من هذه الأفعال اسمًا على

هذا باب الفاعل .

هذا باب حروف العطف بمعانيها .

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول .

هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون .

هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا فحق ذلك أن يكون لفظه جاريًا على ما قلب إليه .

هذا باب اللفظ بالحروف .

هذا باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة .

هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه .

هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين .

هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد .

هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها .

هذا باب حروف البدل .

هذا باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها .

هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة .

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعتبر بها في أصلها وزوائدها .

هذا باب معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها .

هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف .

هذا باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد .

هذا باب ما كان فاؤه واوًا من الثلاثة .

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب .

هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل .

«فَعِيل» أو «فَعُول» أو «فِعَال» أو «فَعْلَل» وما أشبه ذلك.

هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولا ماتها ياءات.

هذا باب ما كانت عينه ولا ميه واوين.

هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال «حَيَّيت» وإن لم يستعمل.

هذا باب الهمز.

هذا باب ما كان على «فَعْلَى» مما وضع العين منه ياء.

هذا باب ما كان على «فَعْلَى»، و«فَعْلَى» من ذوات الواو والياء اللتين هما لآمان.

هذا باب المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين.

هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة.

أبواب الإدغام هذا باب مخارج الحروف وقسمة أعدادها في مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها وما كان منها مُطَبَّقًا وما كان من حروف القلقله وما كان من حروف المد واللين وغير ذلك.

هذا باب إدغام المثلين.

هذا باب إدغام المثلين في الفعل، وما اشتق منه وما يمتنع من ذلك.

هذا باب الإدغام في المثلين في الانفصال.

هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه، وما يمتنع.

هذا باب ما تقلب فيه السين صاءًا وتركها على لفظها أجود.

هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين.

هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل

فحذف في موضع حذفه.

هذا باب ما يحذف استخفافًا؛ لأن اللبس فيه مأمون.

هذا باب «مُضْطَفِّين».

هذا باب المضمر المتصل.

هذا باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله وأين يجوز أن يبدل من الواو التي تلحقها الياء والعلة في ذلك.

هذا باب ما يختار فيه حذف الواو والياء من هذه الهاءات.

هذا باب إضمار جمع المذكر.

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال؟

هذا باب تجريد إعراب الأفعال.

هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال.

هذا باب «إِذْن».

هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفًا بها على ما قبله.

هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفًا أو مبتدأ مرفوعًا، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر.

هذا باب الواو.

هذا باب «أَوْ».

هذا باب «أَنْ».

هذا باب الفعل بعد «أَنْ» وانقطاع الآخر من الأول.

هذا باب «حَتَّى».

هذا باب مسائل «حَتَّى» في البابين: النصب والرفع.

هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال.

هذا باب المجازاة وحروفها.

هذا باب مسائل المجازاة، وما يجوز فيها

وما يمتنع منها .

ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون .

هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك .

هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً .

هذا باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه .

هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها .

هذا باب ألفات الوصل والقطع .

هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل ، والأفعال الممتنعة من ذلك .

هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر .

هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتهما .

هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة . والأفعال التي لا زوائد فيها منها .

هذا باب ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة .

هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة .

هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة .

هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها .

هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته .

هذا باب الأمر والنهي .

هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : «نعم» ، و«بئس» وما وقع في معناهما .

هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً .

هذا باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه .

هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوثة .

هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة .

هذا باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة .

هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على «فَعْلَة» .

هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو التي ياءاتهن وواواتهن لامات .

هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف .

هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة .

هذا باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة .

هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة .

هذا باب ما كان اسماً على «فاعِل» غير نعت معرفة أو نكرة .

هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد .

هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل .

هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه .

هذا باب ما كان على «فَعَلَ» من ذوات الياء والواو، نحو: «باب»، و«ناب»، و«دار»، وما أشبهه.

هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين.

هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام.

هذا باب ما يسمّى به من الجماعة.

هذا باب تحقير الأسماء المبهمة.

هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها.

هذا باب التصغير الذي يسمّى النحويون تصغير الترخيم.

هذا باب الحروف التي تكون استفهامًا وخبرًا وسندكرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله.

هذا باب «أَيّ» مضافة ومفردة في الاستفهام.

هذا باب «أَيّ» إذا كنت مستفهمًا مستثبًا.

هذا باب «أَيّ» إذا كنت مستثبًا بها عن معرفة.

هذا باب «مَنْ» إذا كنت مستفهمًا بها عن نكرة.

هذا باب «مَنْ» إذا كنت مسترشدًا بها عن إثبات معرفة.

هذا باب «مَنْ» إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه.

هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف.

هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما مما يكون آخر الكلام في الاستفهام.

هذا باب القسم.

هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم.

هذا باب ما كانت عدّته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث.

هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين.

هذا باب ما تلحقه زائدتان: إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة.

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه.

هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف.

هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف.

هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف.

هذا باب تحقير بنات الخمسة.

هذا باب تصغير الأسماء المبنية من أفعالها.

هذا باب ما تلحقه زائدتان: إحداهما ملحقة، والأخرى غير ملحقة، وذلك قولك: «ثمان»، و«يمان».

هذا باب ما يحقّر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل.

هذا باب ما كان على أربعة مما آخره حرف تأنيث.

هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين.

هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك، نحو: «علباء»، و«حرباء»، و«زيزاء» ونحوه.

هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ممّا حذف منه حرف وجعل مكانه حرف.

هذا باب ما يصغّر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها.

هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة.

هذا باب تصغير ما كان من الجمع.

المقدمة في النحو

عنوان لعدة كتب وضعها بعض علمائنا المتقدمين، ومنهم:

- خلف بن حيان الأحمر (نحو ١٨٠هـ / نحو ٧٩٦م). وقد طبع كتابه في دمشق سنة ١٩٦١م بتحقيق عز الدين التنوخي.

- أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (... / ... - ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م) وقد طبع الكتاب في المطبعة العربية الحديثة في القاهرة سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م بتحقيق حسن شاذلي فرهود.

- أبو الحسن علي بن محمد الضرير النيسابوري، وقد طبع كتابه في طهران سنة ١٢٤٢هـ.

للتوسع انظر:

- «نظرة في كتاب مقدمة في النحو المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر». محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٨ (١٩٦٣م)، ج ٤. ص ٥٧٦-٥٩٠؛ والمجلد ٣٩ (١٩٦٤م)، ج ١. ص ١٥٢-١٦٢.

المقرب

كتاب في النحو لعلي بن مؤمن، المعروف بـ«ابن عصفور» (٥٩٧هـ / ١٢٠٠م - ٦٦٩هـ / ١٢٧١م). وقد وصف ابن عصفور كتابه في المقدمة، فقال: «إنه تأليف مئزّه عن الإطناب الممل والاختصار المخل، محتو على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عار عن إيراد الخلاف والدليل، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل، ليشرف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقرب مكان».

هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال، وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

هذا باب الفرق بين «إن» و«أن».

هذا باب من أبواب «أن» المفتوحة.

هذا باب «إن» إذا دخلت اللام في خبرها.

هذا باب «إن» المكسورة ومواقعها.

هذا باب من أبواب «إن» المكسورة.

هذا باب الظروف و«أما» إذا اتصلت بشيء منهن «أن».

هذا باب من أبواب «أن» مكررة.

هذا باب «أن» و«إن» الخفيفتين.

وللكتاب عدة طبعات، منها:

- طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، سنة ١٣٩٩هـ.

- طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت، وهي إعادة للطبعة السابقة.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، قدّم له ووضع حواشيه حسن حمد، راجعه إميل بديع يعقوب، سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

المُقْتَضِي

المُقْتَضِي، في اللغة، اسم فاعل من «اقتضى». واقتضى الأمر: استلزمه. وهو، في النحو، العايل. انظر: العايل.

المقدمة الآجرومية

في مبادئ علم العربية

هي الآجرومية.

انظر: الآجرومية.

والكتاب قسمان :

الأول : أحكام الكلم بعد التركيب وأحكامه قبل التركيب .

فأما أحكامه بعد التركيب فقد جاء في قسمين :

قسم الإعراب، ويشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتوابع والفعل المضارع .

والقسم الثاني : قسم البناء، ويشمل البناء على الحكاية والعدد وكنياته والإدغام ومخارج الحروف والوقف .

وأما الأحكام التي تكون قبل تركيب الكلام فهي قسمان أيضًا :

أحدهما يشمل باب التصغير، وجمع التكسير، والمصادر، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، وحروف الزيادة، والثاني يشمل القلب، والحذف، والنقل، وختم الكتاب بباب الضرائر .

وأتسم منهج ابن عصفور في «المقرب» بما يأتي :

«أولاً: الدقة في التعريفات والحدود، فقد كان ابن عصفور يهتم اهتماماً كبيراً بالتعريفات والحدود، فكان الحد عنده جامعاً مانعاً، مما دفع النحاة إلى اعتماد تعريفاته لأبواب النحو واصطلاحاته، فالأشْمُونِي - مثلاً - ينقل عنه تعريفه لعلم النحو في أول كتابه . والشيخ خالد الأزْهَرِي ينقل عنه وغيرهما .

ثانياً: الجدة في بعض الموضوعات، حيث وردت في الكتاب بعض المباحث والموضوعات التي لم يتطرق إليها من سبق ابن عصفور، بل لا نجدها في كتب الكثيرين من علماء العربية، من ذلك : ذكره المبتدآت

والأخبار التي لا تدخل عليها كان وأخواتها، وذكره أحوال المعطوف على الخبر في باب الحروف العاملة عمل «ليس»، وبيانه حكم كل حالة، وهو ما لا يوجد كثيراً في كتب النحاة .

ثالثاً: تقديم ملخص لما يذكره في الباب في بدايته، من ذلك مثلاً قوله في أول باب ما لم يسم فاعله : «يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت» ومضى يبين ذلك كله .

رابعاً: أنه لم يكن يتعرض لذكر المذاهب والآراء، فقد كان يسرد المسائل سرداً، وجلّها على مذهب البصريين، وما ارتضاه إمامهم سيويّه، ولم يكن يذكر مذهباً مخالفاً أو رأياً خرج عن الأشهر .

خامساً: حسن التقسيم والتنظيم، والتقسيم والتنظيم سمة عامة من سمات ابن عصفور في كل مؤلفاته، يفعل ذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان، وبغية الضبط وحصر الموضوعات؛ ولذلك جاءت كتبه وافية بالمطلوب، وكتاب «المقرب» في تقسيم أبوابه وتنظيمها، وفي تقسيم الأبواب في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم .

سادساً: حسن التعليل؛ حيث كان يعلل لكل مسألة يذكرها، من ذلك تعليله لعمل «ما» عمل «ليس» عند أهل الحجاز، وإهمالها عند بني تميم، ومنه - أيضاً - تعليله جواز الأعمال والإلغاء في «إن» المخففة من الثقيلة .

وهذه سمة عامة في كتبه، وتكثر التعليقات في كتبه الواسعة المطولة كـ«شرح الجمل» .

- باب المفعول به .
- باب الأفعال المتعدية .
- باب اسم الفاعل .
- باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل .
- باب المصدر العامل عمل فعله .
- باب أسماء الأفعال .
- باب الإغراء .
- باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به .
- باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم .
- باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم .
- باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها .
- باب النداء .
- باب لا .
- باب حروف الخفض .
- باب الإضافة .
- باب النعت .
- باب عطف النسق .
- باب التوكيد .
- باب البدل .
- باب عطف البيان .
- باب التنازع .
- باب ذكر الرفع للفعل المضارع .
- باب ذكر نواصب الفعل المضارع .
- باب ذكر جوازم الفعل المضارع .
- باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل .

سابعًا: توضيح المعاني اللغوية وإبرازها، فقد كان ابن عصفور يتتبع الكلمة ويعرف بمعناها، ويستطرد في بيان استعمالاتها، ومن ذلك - مثلاً - معاني الأسماء الموصولة، ومعاني حروف الجر، ومعاني كان وأخواتها، وهكذا. ثامناً: كثرة الآراء المستقلة، حيث كان ابن عصفور في كثير من آرائه ذا شخصية مستقلة، فهو لم يتبع سيبويه في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحركات المقدرة، ولا الكوفيين في الإعراب بالحروف، وإنما ذهب إلى أن الرفع ببقاء اللفظ على ما هو عليه، وأن النصب والجر بالتغير والانقلاب. ومسائل أخرى كثيرة من هذا القبيل^(١).

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

- باب تبين الكلام وأجزائه .
- باب الإعراب .
- باب معرفة علامات الإعراب .
- باب الفاعل .
- باب نعم وبش .
- باب التعجب .
- باب ما لم يسم فاعله .
- باب المبتدأ وخبره .
- باب الاشتغال .
- باب كان وأخواتها .
- باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها .
- باب ما ولا ولات .
- باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

(١) عن مقدمة محقق الكتاب (طبعة دار الكتب العلمية).

وَصُنِّفَ بعض الكتب في نقد «المقرب»،
منها: كتاب «الإيرادات على المقرب» لابن
الحاج (ت ٦٤٧هـ)، و«المنهج المعرب في
الرد على المقرب» لأبي إسحاق الجزري،
و«التعليقات» لبهاء الدين بن النحاس
(ت ٦٩٨م)، وغيرها.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة مكتبة العاني في بغداد بتحقيق
أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله
الجوّري، سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت،
بتحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود،
سنة ١٩٩٨م.

المَقْرُون

المَقْرُون، في اللغة، اسم مفعول من
«قَرَنَ». وقَرَنَ بين الشيئين: جمع بينهما.
وهو، في النحو، نعت لنوع من أنواع الفعل.
انظر: اللّيف المقرون.

المَقْرِي

= أحمد بن محمد المقرّي (بعد ٨٤٧هـ /
١٤٤٣م).

ابن المقسم

= محمد بن الحسن (٣٥٥هـ / ٩٦٥م).

المُقَسَّم به

هو الاسم الواقع بعد لفظ القَسَم كلفظ
الجلالة في قولك: «والله لأصدقن».
انظر: القَسَم.

المُقَسَّم عليه

هو ما يُراد توكيده بالقَسَم، وهو الفوز في
قولك: «والله لأفوزن بالجائزة».

- باب البناء.
- باب الحكاية.
- باب إسناد الفعل إلى المؤنث.
- باب العدد.
- باب كنايات العدد.
- باب اسم الفاعل المشتق من العدد.
- باب الإدغام من كلمتين.
- باب التقاء الساكنين من كلمتين.
- باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة
وقبلها ساكن.
- باب الوقف.
- باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة إذا
التقت مع همزة من كلمة أخرى.
- باب همزة الوصل.
- باب التثنية وجمع السلامة.
- باب النسب.
- باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث.
- باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة.
- باب جمع التكسير.
- باب المصادر.
- باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان
والمصادر والآلات.
- باب المقصور والممدود المقيسين.
- باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما
جرى مجراهما.
- باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي
يتوصل بها إلى معرفة زيادتها.
- باب حروف البدل.
- باب القلب والحذف والنقل.
- باب ما قلب على غير قياس.
- باب الحذف على غير قياس.
- باب الضرائر.

انظر: القَسَم.

المَقْصَر

المَقْصَر، في اللغة، اسم فاعل من «قَصَرَ». وقَصَرَ في الأمر: لم يقدر عليه، توانى. وهو، في البلاغة، وصف للكلام الذي لا ينبئك بمعناه عند سماعك إيّاه، ويُخَوِّجُكَ إلى شرح.

المَقْصُودَة

المَقْصُودَة، في اللغة، اسم مفعول للمؤنث من «قَصَدَ». وقَصَدَ فلاناً أو إليه: تَوَجَّهَ إليه. وهي، في النحو، نعت لنوع من أنواع النكرة. انظر: النكرة المقصودة.

المَقْصُور

١ - في اللغة: اسم مقصور من «قَصَرَ». وقَصَرَ الشيء: حَبَسَهُ.

٢ - في النحو: هو الاسم المقصور.

انظر: الاسم المقصور.

٣ - في علم المعاني: هو الاسم الذي تجعله مختصاً بشيء منقطعاً له دون غيره، نحو «البحراني» في قولك: «إنما البحراني شاعر».

وانظر: القَصْر.

٤ - في علم العروض: هو الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القَصْر (علة تمثل في حذف ساكن السبب الخفيف وتسكين متحركه).

انظر: «القصر»، و«الزحافات والعلل».

المَقْصُور السَّمَاعِي

انظر: الاسم المقصور، الرقم ٢.

المَقْصُور عليه

هو الشيء الذي تختصه بآخر، نحو: «الشعر» في قولك: «إنما البحراني شاعر». انظر: القصر.

المَقْصُور القِيَاسِي

انظر: الاسم المقصور، الرقم ٢.

المَقْصُور والممدود في مصادر التراث

أولى علماؤنا الأقدمون الاسم المقصور والاسم الممدود عناية خاصة فعالجوهما في كتبهم النحوية، وأفرد بعض النحويين لهما كتباً خاصة، ومن هذه الكتب:

- المقصور والممدود، ليحيى بن المبارك اليزيدي (١٣٨هـ / ٧٥٥م - ٢٠٢هـ / ٨١٨م).

- المقصور والممدود ليحيى بن زياد المعروف بـ«الفراء» (نحو ١٤٠هـ / نحو ٧٥٧م - ٢٠٧هـ / ٨٢٢م). وللكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق عبد العزيز الميمني سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

- المقصور والممدود لعبد الملك بن قريب المعروف بالأصمعي (١٢٢هـ / ٧٤٠م - ٢١٦هـ / ٨٣١م).

- المقصور والممدود للقاسم بن سلام (.....هـ / ٢٢٤م - ٨٣٨م).

- المقصور والممدود لإبراهيم بن يحيى اليزيدي (.....هـ / ٢٢٥م - ٨٤٠م).

- المقصور والممدود ليعقوب بن إسحاق المعروف بـ«ابن السكيت» (١٨٦هـ / ٨٠٢م - ٢٤٤هـ / ٨٥٨م).

- المقصور والممدود لمحمد بن الحسن، المعروف بـ«ابن دريد» (٢٢٣هـ / ٨٣٧م - ٣٢١هـ / ٩٣٣م). ونشر الكتاب في السنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م بتحقيق ماجد الذهبي وغيره في دار الفكر بدمشق.

- المقصور والممدود لإبراهيم بن محمد، المعروف بـ«نفظويه» (٢٤٤هـ / ٨٥٨م - ٣٢٣هـ / ٩٣٥م)، والكتاب نُشر بتحقيق حسن شاذلي فلهود في مجلة الآداب في جامعة الرياض، المجلد الرابع، (سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦)، ص ٩٣ - ١٢٧.

- المقصور والممدود لعبد الله بن محمد بن الخزّاز (.... هـ / ٣٢٥هـ / ٩٣٦م).

- المقصور والممدود لمحمد بن أحمد، المعروف بـ«الوشاء» (.... هـ / ٣٢٥هـ / ٩٣٦م)، ونُشر الكتاب سنة ١٩٧٩م بتحقيق رمضان عبد التّوّاب في مكتبة الخانجي في القاهرة.

- المقصور والممدود لمحمد بن القاسم الأنباري (٢٧١هـ / ٨٨٤م - ٣٢٧هـ / ٩٣٨م).

- المقصور والممدود لأحمد بن ولّاد التميمي (.... هـ / ٣٣٢هـ / ٩٤٤م). نشره برونله في ليدن سنة ١٩٠٠م، ونشره الخانجي في القاهرة سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م.

- المقصور والممدود لمحمد بن عبد الواحد، المعروف بـ«غلام ثعلب» (٢٦١هـ / ٨٧٥م - ٣٤٥هـ / ٩٥٧م). نشره عبد الحسين الفتلي في العدد الأوّل من مجلة أصول الدين في بغداد سنة ١٩٧٥م.

- المقصور والممدود لعبد الله بن جعفر،

- المقصور والممدود لسهل بن محمد السجستاني (نحو ١٦٠هـ / نحو ٧٧٦م - ٢٥٠هـ / ٨٦٤م).

- المقصور والممدود لأحمد بن عبيد، المعروف بـ«أبي عصيدة» (.... هـ / ٢٧٣هـ / ٨٨٦م).

- المقصور والممدود لمحمد بن يزيد المعروف بـ«المبرّد» (٢١٠هـ / ٨٢٦م - ٢٨٦هـ / ٨٩٩م).

- المقصور والممدود لمحمد بن عثمان المعروف بـ«الجغد» (.... هـ / ٢٨٨هـ / ٩٠١م).

- المقصور والممدود لمحمد بن الوليد، المعروف بـ«ابن ولّاد» (٢٤٨هـ / ٨٦٢م - ٢٩٨هـ / ٩١٠م).

- المقصور والممدود لمحمد بن أحمد، المعروف بـ«ابن كيسان» (.... هـ / ٢٩٩هـ / ٩١٢م).

- المقصور والممدود للمفضّل بن سلمة (.... نحو ٣٠٠هـ / نحو ٩١٢م).

- المقصور والممدود للقاسم بن محمد الأنباري (.... هـ / ٣٠٤هـ / ٩١٧م).

- المقصور والممدود للقاسم بن محمد العجلاني.

- المقصور والممدود لأحمد بن محمد الطبري (.... هـ / ٣٠٤هـ / ٩١٧م).

- المقصور والممدود لمحمد بن يحيى اليزيدي (.... هـ / ٣١٠هـ / ٩٢٢م).

- المقصور والممدود لإبراهيم بن السريّ الزجاج (٢٤١هـ / ٨٥٥م - ٣١١هـ / ٩٢٣م).

- المقصور والممدود لابن شقير، أحمد بن الحسن (.... هـ / ٣١٧هـ / ٩٢٩م).

المعروف بـ«ابن درستويه» (٢٥٨هـ / ٨٧١م - ٣٤٧هـ / ٩٥٨م).

- المقصور والممدود لمحمد بن الحسن، المعروف بـ«ابن مقسم العطار» (٢٦٥هـ / ٨٧٨م - ٣٥٤هـ / ١٩٦٥م).

- المقصور والممدود والمهموز، لإسماعيل بن القاسم، المعروف بـ«أبي علي القالي» (٢٨٨هـ / ٩٠١م - ٣٥٦هـ / ٩٦٧م).

- المقصور والممدود، لسعيد بن إبراهيم البغدادي (.... بعد ٣٦٠هـ / ٩٧٠م).

- المقصور والممدود، لمحمد بن عمر، المعروف بـ«ابن القوطية» (.... ٣٦٧هـ / ٩٧٧م).

- المقصور والممدود، للحسين بن أحمد، المعروف بـ«ابن خالويه» (.... ٣٧٠هـ / ٩٨٠م).

- المقصور والممدود، للحسن بن أحمد، المعروف بـ«أبي علي الفارسي» (٢٨٨هـ / ٩٠٠م - ٣٧٧هـ / ٩٨٧م).

- المقصور والممدود، لعلي بن محمد الشمشاطي (.... بعد ٣٧٧هـ / بعد ٩٨٧م).

- المقصور والممدود، لإسماعيل بن عباد، المعروف بـ«الصاحب بن عباد» (٣٢٦هـ / ٩٣٨م - ٣٨٥هـ / ٩٩٥م). نشره

برونله في ليدن سنة ١٩٠٠م.

- المقصور والممدود لعثمان بن جني (.... ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م).

- المقصور والممدود، للقاسم بن محمد العجلاني الذي كان معاصرًا لابن جني.

- المقصور والممدود، ليحيى بن محمد الحنبلي (٤٩٩هـ / ١١٠٥م - ٥٦٠هـ / ١١٦٥م).

- العقود في المقصور والممدود، لسعيد بن المبارك، المعروف بـ«ابن الدهان» (٤٩٤هـ / ١١٠٠م - ٥٦٩هـ / ١١٧٤م).

- المقصور والممدود، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥١٣هـ / ١١١٩م - ٥٧٧هـ / ١١٨١م). نشرته المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦م بتحقيق عطية عامر.

- تحفة المودود في المقصور والممدود، لمحمد بن عبد الله، المعروف بـ«ابن مالك» (٦٠٠هـ / ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ / ١٢٧٤م).

والكتاب منظومة نُشرت بتصحيح الشيخ إبراهيم اليازجي بالقاهرة سنة ١٨٩٧م.

المَقْصُورَة

هي القصيدة التي رويها حرف الألف^(١) (انظر: الرُّوي). وقد اشتهرت في الأدب العربي عذّة مقصورات، منها: مقصورة ابن دريد^(٢)، وتقع في نحو مئتين وخمسين بيتًا،

(١) لا تصلح الألف أن تكون رويًا إلا إذا كانت أصلية (أي: من بنية الكلمة)، مثل ألف «قضى»، أو زائدة للتأنيت، مثل ألف «خبلى»، أو لإلحاق الكلمة بالميزان الصّرفي الذي فوقها، مثل ألف «أزطى» (اسم نبات) وهي لا تصلح أن تكون رويًا إذا كانت للإطلاق، أو ملحقة بالكلمة لإبانة حركتها، مثل ألف «أنا»، أو مبدلة من تنوين النصب، أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة؛ أما الألف الدالة على الاثنين، أو التي في آخر ضمير الغائبة، كآلف «جمعتهما» فأكثر العلماء ينكر مجيئها رويًا.

(٢) وقد عارضها بعض الشعراء، ومنهم أبو القاسم علي بن محمد التنوخي بمقصورة أولها (من الرجز):

ومطلعها (من الرجز):

إِمَّا تَرَيَّ رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ
طُرَّةٌ صُبْنَجٌ تَخْتِ أذْيَالِ الدُّجَى
ومقصورة حازم القرطاجني، وهي أطول
مقصورة إذ تقع في ألف بيت وستة أبيات^(١)،
ومطلعها (من الرجز):

لِلَّهِ مَا قَدْ هَجَّتْ يَا يَوْمَ التَّوَى
على فُؤادي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى
ومقصورة ابن جابر (شمس الدين محمد بن
أحمد)، وتقع في مئتين وتسعة وستين بيتًا،
ومطلعها (من الرجز):

بَادَرَ قَلْبِي لِلْهَوَى، وَمَا أَزْنَى
لَمَّا رَأَى مِنْ حُسْنِهَا مَا قَدْ رَأَى
وقد التزم فيها الهمزة قبل الألف في نحو
عشرة أبيات، ثم التزم الباء في مثل هذا
العدد، ثم التزم التاء، فالشاء، فالجيم،
فالحاء. وهكذا، حتى استوفى جميع حروف
المعجم.

ولمعظم الشعراء مقصورات، وقد التزم
كثير منهم حرفًا آخر قبلها تقويةً لها، وفي هذه
الحالة، حالة الالتزام بحرف قبل الألف،
نستطيع اعتبار القصيدة مقصورة، والحرف
الذي التزم به الشاعر قبل الألف التزامًا من
الشاعر بما لا يلزم^(٢)، أو اعتبار الألف
وصلًا^(٣)، والحرف الذي التزم به الشاعر هو
الزوي.

انظر: الروي، وانظر: ألف التانيث

المقصورة في الألف، الرقم ٢٥.

المَقْصُوم

المَقْصُوم، في اللغة، اسم مفعول من
«قَصَمَ». وَقَصَمَ الشَّيْءَ: كَسَرَهُ. وهو، في
علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه
القَصْم (حذف الحرف الأول من «مفاعِلُنْ»
المعصوبة في أول الوافر).

انظر: القَصْم، والبحر الوافر.

المَقْطَعُ الصَّوْتِي

في علم اللغة: صوت مؤلف من حروف
تليه حَرَكَةٌ (نحو: «كَتَبَ» المؤلفة من ثلاثة
مقاطع: كَ + تَ + بَ)، أو من حرف مُتَحَرِّكٍ
يليه حرف ساكن (نحو: لَو، قَدْ).

المَقْطَعُ العَرُوضِي

يتألف المقطع العروضي من حَرَفَيْنِ، أو
من ثلاثة أحرف، أو أربعة، أو خمسة.
ويقسم علماء العروض التفاعيل التي تتكون
منها أوزان الشعر إلى مقاطع تختلف في عدد
حروفها، وحركاتها، وسكناتها. والمقاطع
أنواع:

١ - سبب خفيف: يتألف من حرفين
أولهما متحرك، وثانيهما ساكن، نحو: «لَمْ»
(/ ○)، «إِنْ» (○ /).

٢ - سبب ثقیل: يتألف من حرفين
متحركين، نحو: «لِمَ» (/ /)، «تَكَ» (/ /).

لَوْلَا انْتِهَائِي لَمْ أَطْغِ نَهْيِي النَّهْيِ

(١) وقد شرحها أبو القاسم الشريف الحسن بن الغرناطي، وسَمَّى شرحه: «رفع الحُجُبِ المستورة عن محاسن
المقصورة».

(٢) انظر: «لزوم ما لا يلزم».

(٣) انظر: «الوصل في القافية»، الرقم «٣»، الفقرة «ه».

أَيَّ مَدَى يَطْلُبُ مَنْ جَاوَزَ الْمَدَى

- ٣ - وتَد مجموع: يتألف من ثلاثة أحرف،
أولها وثانيها متحرّكان، والثالث ساكن، نحو:
«إلى» (/ / ○)، «نَعَمْ» (/ / ○)، «مَضَى» (/ /
○).
٤ - وتَد مفروق: يتألف من ثلاثة أحرف،
أولها متحرّك، وثانيها ساكن، وثالثها متحرّك،
نحو: «أَيْنَ» (/ ○ /)، و«قال» (/ ○ /).
٥ - فاصلة صُغرى: تتألف من أربعة
أحرف، الثلاثة الأولى منها متحرّكة والرابع
ساكن، نحو: «لَعِبْتُ» (○ / / /)، و«جَمَعَا»
(○ / / /). الفاصلة الصغرى = سبب ثقيل +
سبب خفيف.

- ٦ - فاصلة كُبرى: تتألف من خمسة
أحرف، الأربعة الأولى منها متحرّكة والخامس
ساكن، نحو: «عَمَرْنَا» (○ / / / /)، و«سَمَكَةٌ»
(○ / / / /). الفاصلة الكبرى = سبب ثقيل +
وتد مجموع.

المُقَطَّع

المُقَطَّع، في اللغة، اسم مفعول من
«قَطَعَ». وقَطَعَ الشيء: قَسَمَهُ إلى قِطْع. وهو،
في علم العروض، البيت المقطّع.
انظر: البيت المقطّع.

المَقْطُوع

- ١ - في اللغة: اسم مفعول من «قَطَعَ».
وقَطَعَ الشيء: فَصَلَ بَعْضَهُ عن بَعْضِهِ الآخر.
٢ - في الصُّرْف: هو مهموز الفاء الذي
سُمِّي بذلك لانقطاع الهمزة عمّا قبلها بشِدَّتِها.
٣ - في النحو: انظر: «النعْت المقطوع»
في «النعْت»، الرقم ٥؛ و«البدل المقطوع» في
«البدل»، الرقم ٤؛ و«عطف البيان المقطوع»

(١) «القوس»، و«الجوزاء» من منازل الشمس، والأول، عند العرب، برج نحس، والثاني برج سعد.

ومن مقطوعات أبي نواس قوله (من الوافر المجزوء):

عِتَابٌ لَيْسَ يَنْصَرِمُ
وَحُبٌّ لَيْسَ يَنْكَتِمُ
وَجَارِيَةٌ بُلِيَتْ بِهَا
كَأَنَّ بِنَائَهَا عَنَّمُ
مُحَنَّنَةٌ مُؤَنَّنَةٌ
بِهَا أَلَمٌ، وَبِي أَلَمُ
تَجَرَّرُ ذَيْلَ مِثْرِهَا
وَفَارِسُ أُذْنِهَا قَلَمُ

جاء في «العمدة»: «سُئِلَ أَبُو عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تُطِيلُ؟ فقال: نعم، لَيْسَمَعُ منها. قيل: فهل كانت تُوجِزُ؟ قال: نَعَمْ، لِيُخَفِّظَ عنها. قال: وقال الخليل بن أحمد: يطول الكلام ويكثر ليفهم، وَيُوجِزُ وَيُخْتَصِرُ لِيُخَفِّظَ، وَتُسْتَحَبُّ الإطالة عند الإعذار، والإنذار، والترهيب، والترغيب، والإصلاح بين القبائل، كما فعل زهير، والحرث بن جِلْزَةَ، ومن شاكلهما، وإلَّا فالقِطْعُ أَطْيَرُ في بعض المواضع، والطوال للمواقف المشهورات... وقال بعض العلماء: يحتاج الشاعر إلى القِطْعِ حاجته إلى الطَّوَالِ، بَلْ هُوَ عند المحاضرات، والمنازعات، والتمثُّل، والملح، أحوج إليها منه إلى الطوال... وقال الجاحظ: قيل لأبي المهوس: لِمَ لَا تُطِيلُ الهجاء؟ فقال: لِمَ أَجِدُ المثل السائر إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا...»

غير أَنَّ الْمُطِيلَ من الشعراء أَهْيَبُ في النفوس من الموجِزِ، وإن أجاد، على أن للموجِزِ من فَضْلِ الاختصار ما لَا يُنْكَرُهُ

المُطِيلُ، ولكن إذا كان صاحب القصائد دون صاحب القِطْعِ بدرجة أو نحوها، وكان صاحب القِطْعِ لَا يَقْدِرُ على التَّطْوِيلِ إنَّ حَاوِلَهُ بَتَّةً، سُويَّ بينهما، لَفَضْلٍ غير المجهود على المجهود، فَإِنَّا لَا نَشْكُ أَنَّ المَطْوُولَ، إن شاء، جَرَّدَ من قصيدته قطعة أبيات جيِّدة، وَلَا يَقْدِرُ الآخر أن يمدَّ من أبياته التي هي قطعة قصيدة^(١).

المَقْطُوف

المقطوف، في اللغة، اسم مفعول من «قَطَفَ». وقَطَفَ الشَّيْءَ: أَخَذَهُ بِسُرْعَةٍ وَخُطْفَةٍ. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه القُطْفُ (علَّةٌ تتمثل في إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء، وإسكان الخامس المتحرك). انظر: «القُطْفُ»، و«الزحافات والعلل».

المُقَفَّى

المُقَفَّى، في اللغة، اسم مفعول من «قَفَّى». وقَفَاهُ فَلَانًا أَوْ بِهِ: أَتْبَعَهُ إِيَّاهُ. وهو، في علم العروض، نعت لنوع من أنواع الأبيات الشعرية.

انظر: البيت المُقَفَّى.

المقلوب

١ - في اللغة: اسم مفعول من «قَلَبَ». وقَلَبَ الشَّيْءَ: جَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، أَوْ بَاطِنَهُ ظَاهِرَهُ، أَوْ أَوَّلَهُ آخِرَهُ.

٢ - في النحو: اللفظ الذي أخذ من غيره بقلبه، نحو: «جَبَدَ» مقلوب «جَذَبَ». وهو ما يُعرف بالاشتقاق الكبير، أو القلب اللغوي.

انظر: الاشتقاق الكبير.

مَقْلُوبُ الْبَعْضِ

هو جناس القلب.

انظر: جناس القلب.

مَقْلُوبُ الْكُلِّ

هو ما لا يستحيل بالانعكاس.

انظر: ما لا يستحيل بالانعكاس.

المَقْلُوبُ الْمُجَنِّح

هو جناس مُجَنِّح القلب.

انظر: جناس مجنّح القلب.

المَقْلُوبُ الْمُسْتَوِي

هو ما لا يستحيل بالانعكاس.

انظر: ما لا يستحيل بالانعكاس.

مَقُود

لا تقل: «كان المُجْرِم مُقَادًا إلى السجن»،
بل قل: «كان المُجْرِم مقودًا إلى السجن»؛
لأنه من الفعل «قاد»، واسم المفعول منه
«مَقُود».

مَقُولُ الْقَوْلِ

هي الجملة الواقعة بعد فعل القول أو ما
هو بمعناه، وتكون في محل نصب مقول
القول، نحو: «قال المعلم: إِنَّ الصَّدْقَ مُنْجَاةٌ»
(جملة «إِنَّ الصَّدْقَ مُنْجَاةٌ» في محل نصب
مقول القول).

المَقُوم

= أحمد بن نصر (.... / / ...).
...

مَقُومَاتُ الْقَصِيدَةِ

من هذه المقومات: وحدة الوزن، ووحدة

القافية، واستخدام أساليب القدماء في التعبير.

المُقَيَّدَة

المُقَيَّدَة، في اللغة، اسم مفعول من
«قَيَّدَ». وقَيَّدَ الدَابَّةَ أو نَحَوَهَا: جعل القيدَ في
رجلها أو في يدها. وهي، في علم العروض،
نعت لنوع من أنواع القوافي.

انظر: «القافية المقيدة» في «القافية»،
الرقم ٤.

المَقْيَس

المَقْيَس، في اللغة، اسم مفعول من
«قَاسَ». وقَاسَ الشَّيْءَ بغيره، أو على غيره،
أو إليه: قَدَّرَه على مثاله. وهو، في النحو، ما
جرى على ألسنتنا مُحَاكَاةً لكلام العرب.
وانظر: القياسي.

المَقْيَسُ عَلَيْهِ

هو المنقول عن العرب مستفيضًا بحيث
يمكننا القياس عليه.
انظر: القياسي.

مَكَائِد

انظر: مفاعل بقلب الياء همزة.

أَبُو الْمَكَارِمِ الْأَبْهَرِيِّ

= عبد الوارث بن عبد المنعم (.... / / ...).
..... / / ...

أَبُو الْمَكَارِمِ بْنِ خَطِيبِ زَمَلْكَا

= عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف
(٦٥١هـ / ١٢٥٣م).

مَكَان

تُعرَبُ إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع، وانظر: اسم المكان.

المُكَائِفَة

المُكَائِفَة، في اللغة، مصدر «كَائَفَ». وكَائِفُهُ: عاونه، ساعده. وهي، في علم العروض، تجاور سَبَبِينَ خَفِيفِينَ في تفعيلة واحدة سَلِمًا مَعًا من الزَّحَاف، أو زَوْجًا مَعًا، أو سَلَمَ أحدهما وزوجَ الآخر.

وتجري المُكَائِفَة في «مُسْتَفْعِلُنْ» من الرُّجْز، والسريع، والبسيط، والتفعيلة الأولى من المنسرح، فالسَّبَبَان: «مُسْ»، و«تَفْ» يجوز فيهما أن يسلما مَعًا، فتبقى التفعيلة على حالها «مُسْتَفْعِلُنْ»، وأن يُزَاحَفَا مَعًا، فتصير «فَعِلْتُنْ»، وأن يُزَاحَفَ الأوَّلَ ويسلم الثاني، فتصير «مفاعِلُنْ»، وأن يُزَاحَفَ الثاني ويسلم الأوَّلَ، فتصير «مُفْتَعِلُنْ»، ويُقال: إنَّ بين سين «مُسْتَفْعِلُنْ» وفائها مكانفة. وكذلك تجري المكانفة في «مَفْعُولَاتُ» من بحر المنسرح.

مَكَائِكَ

تأتي:

١ - اسم فعل أمر بمعنى: قِفْ، أو استقرِّ، أو اثبت، مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، نحو: «مَكَائِكَ يا زيدُ». وهو متصرف، نحو: «مَكَائِكُمْ أَيُّهَا الطُّلَابُ» («مَكَائِكُمْ»: اسم فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنتم»)، ونحو: «مَكَائِكَ يا هِنْدُ»...

٢ - اسمًا مركَّبًا من الاسم «مكان»، و«كاف» الضمير.

المُكْبَّر

المُكْبَّر، في اللغة، اسم مفعول من «كَبَّرَ». وهو، في النحو، الاسم الذي يقبل التصغير، ولكنه لم يُصَغَّرْ، نحو: «قَلَمٌ». ويقابله «المُصَغَّرُ». انظر: المُصَغَّر.

ابن المكبري

= إبراهيم بن عقيل (٤٧٤هـ / ١٠٨١م).

المُكَثَّر

هو، في اللغة، اسم مفعول من «كَثَّرَ». وَكَثَّرَ الشَّيْءُ: جعله كثيرًا. وهو، في النحو، الجَمْع. انظر: الجمع.

مَكْذَبَانُ

يا مكذبان، بمعنى يا كثير الكذب، منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

المُكْرَر

المُكْرَر، في اللغة، اسم مفعول من «كَرَّرَ». وَكَرَّرَ الشَّيْءُ: أعاده مرَّةً بعد أخرى. الحرف المُكْرَر هو الرّاء، «سُمِّيَ بذلك لآثِهِ يَتَكَرَّرُ على اللِّسَان عند النُّطْق به، كأَنَّ طرف اللِّسَان يرتعد به، وأَظْهَرُ ما يكون ذلك، إِذَا كَانَتِ الرّاءُ مُشَدَّدَةً. ولا بُدُّ في القراءة من إِخْفَاء التكرير. والتكرير الذي في الرّاء من الصِّفَات التي تُقَوِّي الحرف، والراء حرف قوِّي للتكرير الذي فيه»^(١).

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ الثلاوة. ص ١٣١.

المَكْفُوف

١ - في اللغة: اسم مفعول من «كَفَّ». وكَفَّهُ عن الأمر: منعه.

٢ - في النحو: الآداة العاملة التي مُنِعت من التأثير الإعرابي فيما بعدها لدخول الكاف عليها، نحو: «إنما الصدق فضيلة»، حيثُ كُفِّت «إن» عن نصب المبتدأ ورفع الخبر لدخول «ما» عليها.

وانظر: «ما» الكافئة في «ما»، الرقم ١٢.

٣ - في علم العروض: الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الكف (زحاف يتمثل في حذف السابغ الساكن).
انظر: الكف.

المُكْمَل

المُكْمَل، في اللغة، اسم فاعل من «كَمَّلَ». وكَمَّلَ الشَّيْءَ: أَتَمَّهُ. وهو، في النحو، الفُضْلَةُ.
انظر: الفُضْلَةُ.

أبو مكنون النحوي

(... / ... - ... / ...)

جاء في بغية الوعاة: قال ياقوت: لم أفق من خبره على شيء سوى أنني وجدت في مجموع ما صورته: سمع أعرابيُّ أبا مكنون النحوي يقول في دعائه: «اللهم ربنا وإلهنا ومولانا صل على نبيِّنا، اللهم ومن أرادنا بسوء فأحطْ ذلك السوء به كإحاطة القلانْد على ترائب الولائد، ثم أرسخه على هامته كرسوخ السُّجِّل على أصحاب الفيل. اللهم أسقنا غيثاً مغيثاً مريعاً مجللاً وحيّاً سحّاً سفوحاً طَبَقاً غَدَقاً وَدَقّاً مُتَعَنِّجاً». فقال الأعرابي: يا خليفة

نوح، الطوفان وربَّ الكعبة! دعني آوي بعيالي إلى جبل يعصمني من الماء.
(بغية الوعاة ٢/ ٢٩٨).

المَكْنِي

المَكْنِي، في اللغة، اسم مفعول من «كَنَى». وكَنَى بالشَّيْءِ عن كذا: ذكره لِيُسْتَدَلَّ به على غيره. وهو، في النحو، الضمير.
انظر: الضمير.

المَكْنِيَّة

نعت لنوع من أنواع الاستعارة.
انظر: الاستعارة المكنية.

ابن مكي

= عمر بن خلف بن مكي (٥٠١هـ / ١١٠٧م).

المكي

= محمد الطيب بن محمد صالح بن محمد (... / ... - ... / ١٣٣٤هـ / ١٩١٦م).

مكي بن حموش

(٣٥٥هـ / ٩٦٦م - ٤٣٧هـ / ١٠٤٥م)

مكي بن أبي طالب حموش بن محمد، أبو محمد الأندلسي القيسي. كان عالماً بالعربية والتفسير، مقرئاً ماهراً، فاضلاً ديناً ورعاً. ولد في القيروان، وتجوّل في بعض بلدان المشرق، وعاد إلى بلده، وتصدّر بها للإقراء، فأفاد، ثم سكن قرطبة.

سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وأخذ فيها عن المؤيدين والعلماء بالحساب، ثم رجع إلى القيروان، واستكمل بها علومه والقراءات، ثم عاد إلى مصر ثانية سنة

و«شرح كلاً وبلى ونعم»، وفهرس جامع لرحلته، يشتمل على مروياته، وتراجم شيوخه، وأسماء مؤلفاته، وغير ذلك. وقد أورد القفطي في كتابه «إنباه الرواة» ثبوتاً لتصانيفه الكثيرة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣١٣-٣١٩؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٦٠-٢٦١؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/ ٣٠٩-٣١٠؛ ومراة الجنان ٣/ ٥٧-٥٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٦٧-١٧١؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٤١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٨؛ والأعلام ٧/ ٢٨٦؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٤-٢٧٧).

مكي بن ريان الماكسيني

(... /... - ٦٠٣هـ / ١٢٠٧م)

مكي بن ريان - يسميه ياقوت ريان - بن شبة، أبو الحرم الماكسيني المولد، الموصلية الدار، النحوي الضرير، الملقب صائناً الدين، وقيل: ضياء الدين. كان والده فقيراً يصنع الأنطاع بماكسين، ومات ولم يخلف شيئاً، وترك ولده أبا الحرم وأمه وبنثاً. فلم تقدر أمه على القيام بأوذه، وتضجرت منه، فخرج من بلده إلى الموصل. وحضر مجالس أهل الأدب واللغة والقرآن، ثم رحل إلى بغداد، فقرأ على أبي محمد بن الخشاب، وابن العطار، وابن الأنباري، وأبي محمد سعيد بن الدقان، وأخذ عنهم اللغة والقرآن والأدب، ثم عاد إلى الموصل وقد أصبح جامع فنون الأدب وحجة كلام العرب.

كان غاية في الذكاء، واسع الرواية، شائع الذراية، تصدر بالموصل للإفادة، وأخذ الناس عنه، وانتشر ذكره في البلاد. كان حراً كريماً صالحاً، صبوراً على المشتغلين،

٣٧٧هـ. فحج حجة الفريضة عن نفسه، ثم عاد إلى القيروان، وقد بقي عليه شيء من القراءات، فعاد إلى مصر ثالثة سنة ٣٨٢هـ، فاستكمل ما بقي عليه، ثم عاد إلى القيروان سنة ٣٨٣هـ، وتصدر للإقراء بها حتى سنة ٣٨٧هـ. ثم خرج إلى مكة وبقي فيها حتى ٣٩٠هـ، فحج بها أربع حجج نوافل متتالية. ثم قدم إلى مصر، ومنها إلى القيروان سنة ٣٩٢هـ، ثم قدم الأندلس سنة ٣٩٣هـ، وتصدر للإقراء بجامع قرطبة، فأفاد طلبة كثيرين، وتخرج به علماء كثيرون.

نزل في قرطبة في مسجد النخيلة عند باب العطارين، فأقرأ به، ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبي عامر إلى الجامع الزاهر، وبقي يقرئ به ويفيد الطلبة حتى زالت دولة آل عامر، فنقله محمد بن هشام المهدي إلى المسجد الجامع بقرطبة، وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها، إلى أن قلده أبو الحسن بن جهور الصلاة والخطبة بالمسجد، بعد وفاة يونس بن عبد الله، وبقي فيه خطيباً ومقرئاً إلى أن توفي.

له مصنفات كثيرة في علوم العربية والتفسير، منها: «مشكل إعراب القرآن» في جزأين، و«الكشف عن وجوه القراءات وعللها» مخطوط في خزانة الرباط بالرقم ٢٦٨٩ك، وهو شرح «التبصرة»، و«الهداية إلى بلوغ النهاية» مخطوط في معاني القرآن وتفسيره، في سبعين جزءاً، و«المنتقى» في الأخبار في أربعة أجزاء، و«الإيضاح للناسخ والمنسوخ»، و«الموجز» في القراءات، و«الإيجاز» في الناسخ والمنسوخ، و«الرعاية» في تجويد التلاوة، و«الإبانة» في القراءات،

تصدّر للإفادة ببلده فأقرأ النحو واللغة وأفاد.
كان موجودًا في وسط المئة السادسة.
(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٢-٣٢٣).

مكي بن محمد، أبو الحرم
(.../... - ٥٠١هـ / ١١٠٧م)

مكي بن محمد بن عيسى، أبو الحرم. كان
عالمًا بالنحو. قرأ على ابن باب شاذ، ولازمه
حتى برع وحفظ شرح «الجمل». قرأ عليه
حسن بن جعفر صاحب المذهب، وحلف له
لا بدّ له كل يوم من قراءة كُرّاس من شرح
«الجمل»، وإلا تصدّق بدرهم. ولم يزل
كذلك إلى أن مات بالإسكندرية.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠).

ابن الملاء الحصكفي

= أحمد بن محمد بن عليّ (١٠٠٣هـ /
١٥٩٥م).

الملاء عصام

= عبد الملك بن جمال الدين
(١٠٣٧هـ / ١٦٢٧م).

الملاءمة

الملاءمة، في اللغة، مصدر «لاءم». ولاءمه الشيء: وافقه. وهي، في علم
البديع، مُراعاة النظر.
انظر: مُراعاة النظر.

ابن الملاح

= محمد بن علي بن مسعود (.../...
... ٧٦٥هـ / ١٣٦٣م).

ملاحظة

انظر: ملاحظ.

يجلس لهم من السحر إلى أن يصلي العشاء،
وكان من أحفظ الناس للقرآن، ناقلًا للسبع،
تصدّر للإقراء فلم يتفرّغ للتأليف.

كان يتعصب لأبي العلاء المعري. ويطرب
إذا قرئ عليه شعره، للجامع بينهما: الأدب
والعمى. إذ أنه أضربًا بالجدرى صغيرًا. وكان
يعرف في ماكسين بـ «مُكَيْك» تصغير مكي. فلما
ارتحل عن ماكسين واشتغل وتميّز، اشتاق إلى
وطنه، فرجع إليه، فتسامع به الناس فزاروه،
وفرحوا بفضله، فلما كان من الغد خرج إلى
الحمام سحرًا، فسمع امرأة تقول من غرفتها
لأخرى: أتدريين مَنْ جاء؟ قالت: لا، قالت:
جاء مُكَيْك بن فلانة، فقال: والله لا أقيم في بلد
أدعى فيه بمُكَيْك، وسافر من يومه إلى
الموصل، وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٦٠٣هـ.
(معجم الأدباء ١٩/ ١٧١-١٧٣؛ وشذرات
الذهب ٥/ ١١؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨-
٢٨٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٠-٣٢٢؛ وبغية
الوعاة ٢/ ٢٩٩؛ وطبقات القراء = غاية
النهاية ٢/ ٣٠٩؛ ومروءة الجنان ٤/ ٤-٥).

مكي بن محمد المصري

(.../... - .../...)

مكي بن محمد بن مروان، أبو القاسم
المصري. كان عالمًا بالنحو مشهورًا. تصدّر
للإقراء والإفادة، فانتفع به كثيرون، وتخرّج به
علماء وفضلاء. كان في المئة الخامسة
للهجرة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٢).

مكي بن محمد بن عيسى

(.../... - .../...)

مكي بن محمد بن عيسى، أبو القاسم. من
أهل سوسة بإفريقية. كان نحويًا مشهورًا.

مَلَأَم

بمعنى: يا كثير اللؤم، منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

مُلَام ومَلُوم

يُخْطِئ بعض اللغويين من يقول «أنت مُلام على فعل كذا»، بحجة أن الصواب: «أنت ملوم على فعل كذا»، باعتبار أن الفعل هو «لام» لا «ألام»^(٢).

ولكن أثبت بعض المعاجم الموثوق بها الفعلين «لام»، و«ألام» بمعنى واحد^(٣)؛ لذلك قل: «فلان مُلام وملوم على فعل كذا».

مَلَأَمَان

بمعنى: يا كثير اللؤم، منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

مُلْحَة الإعراب

انظر: شرح ملحّة الإعراب.

مَلَحَظ، ملحوظة، ملاحظَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الكلمات «مَلَحَظ»، و«ملحوظة»، و«ملاحظة» بمعنى الاستدراك على رأي أدلي به. وجاء في قراره:

«يستعمل المعاصرون كلمة «ملحظ»، و«ملحوظة»، و«ملاحظة» بمعنى الاستدراك على رأي أدلي به، أو على الشيء المستدرك نفسه.

المُلَازِم للإضافة

انظر: الاسم المُلازِم للإضافة.

المُلازِمَة

المُلازِمَة، في اللغة، مصدر «لازَمَ». ولازَمَ فلاناً: تعلّق به واستمرّ معه. وهي، في النحو، كون الحكم مُقتَضِياً للآخر، بمعنى أن الحكم، إن وقع، اقتضى وقوع حكم آخر اقتضاءً ضرورياً.

المُلاقِي

المُلاقِي، في اللغة، اسم فاعل من «لاقى». ولاقى فلاناً: قابله. وهو، في النحو، الفعل المتعدي. انظر: الفعل المتعدي.

المَلَاك

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المَلَاك» بمعنى «الملك» (مفرد «الملائكة»)، وجاء في قراره:

«يشيع استعمال لفظ «المَلَاك» على الرغم من إغفال المعاجم العربية له في القديم والحديث.

وقد بحثت اللجنة هذا اللفظ، ورأت أنه يمكن قبوله على أساس أن الأصل فيه «مَلَأَك» - كما ورد في معاجم اللغة - نقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم سهلت بقلبها ألفاً، فصارت «ملاك». ونظيره «كمأة»، و«مرأة»، سمع فيهما: «كمأة»، و«مرأة»^(١).

(١) القرارات المجمعة. ص ١٣٣؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٥٤؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٥.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٤٣.

(٣) انظر مادة (ل و م) في المصباح المنير؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس؛ والمعجم الوسيط.

المُلْحَق

المُلْحَق، في اللغة، اسم مفعول من «أَلْحَقَّ»، وألْحَقَّ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: أَتْبَعَهُ إِيَّاهُ. وهو، في النحو، الاسم أو الفعل المزيد فيه حرف أو حَرْفَانِ لإلحاقه باسم أو فعل آخر. أو هو إلحاق اسم أو فعل باسم أو فعل آخر في الحكم الإعرابي. وهو أنواع عديدة.

انظر المواد التالية:

المُلْحَق بـ «أَخْرَجَ»

هو الملحق بـ «أَفْعَلَّ».

انظر: الملحق بـ «أَفْعَلَّ».

المُلْحَق بالأفعال الخمسة

هو فعل الأمر الذي اتصلت به ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو: «اكتب»، و«اكتبوا»، و«اكتبي». وهذا الفعل يُعرب مبنياً على حذف النون؛ لأنه ملحق بالأفعال الخمسة، أو لا اتصال به هذه الضمائر.

وانظر: الأفعال الخمسة.

المُلْحَق بأسماء الزمان المُبْهَمَة

هو الأسماء الملازمة التنكير.

انظر: الأسماء الملازمة التنكير.

المُلْحَق بالإضافة غير المحضة

هو ما سَمَّاهُ ابن مالك: الإضافة الشبيهة بالمحضة، وعدُّ منها:

١ - إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: «مسجد الجامع».

٢ - إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: «شهر رمضان».

وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن المعاجم جاءت خلواً من هذا المعنى حين تعرضت للفظي «ملحوظة»، و«ملاحظة».

والاستعمال اللغوي الذي نصت عليه المعاجم هو إطلاق لفظتي «لحظه»، و«لاحظه» بمعنى النظر إلى الشيء باللحاظ، أي: مؤخِّر العين، ممَّا يلي الصَّدْغ.

وفي الحديث النبوي كَانَ ﷺ: «جل نظره الملاحظة». ويزيد صاحب اللسان على ذلك، فينص على أن «لاحظه» تجيء أيضاً بمعنى راعاه على المجاز.

وترى اللجنة جواز استعمال الكلمات الثلاث بمعنى الاستدراك على رأي أدلي به، أو الشيء المستدرك نفسه، على أساس من المشابهة بين الاستدراك على الشيء ومراعاته، ومجرد النظر إليه.

أي: تشبيه الاستدراك على الرأي بالنظر إليه بلحاظ العين؛ لما في كلٍّ من النظر والتأمل رغبة في إدراك حقيقة الشيء.

أو تشبيه الاستدراك على الرأي بالمراعاة؛ لما في كلٍّ من مزيد العناية.

هذا مع أن لفظ «ملحوظة» أدق وأصل لغة، لما في لفظ «ملاحظة» من حصول المفاعلة من جانب واحد؛ ممَّا يخرج بها عن حقيقتها. وقد جاء استعمال «ملحوظة» كثيراً، ومنه قول النحاة: «التمييز إما ملفوظ أو ملحوظ».

وأما «ملحظ»، فوجهها أنه مصدر ميمي قياسي من «لحظ»، أو اسم مكان بحسب مواقع الاستعمال^(١).

٣ - إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: «طويل الشعر».

٤ - إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، نحو قول الشاعر (من الطويل):
عَلَا زَيْنُنَا يَوْمَ الثُّقَا رَأْسَ زَيْنِدِكُمْ
بِأَبْيَضَ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِ
أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين، وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة.

٥ - إضافة المؤكد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: «يومئذ»، و«حينئذ»، و«عامئذ»...

المُلْحَقُ بِأَفْعَالِ الذَّمِّ

هو الفعل الثلاثي المجرد، على وزن «فَعَلَ». الذي يجري مجرى «بَشَسَ» في إنشاء الذم بشرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعل التعجب، نحو: «لَوْمَ الْمُجْرِمِ زَيْدَ». ويسمى أيضاً «الملحق بـ«بَشَسَ»».

انظر: أفعال المدح والذم، الرقم ٤.

المُلْحَقُ بِأَفْعَالِ الْمَدْحِ

هو الفعل الثلاثي المجرد، على وزن «فَعَلَ»، الذي يجري مجرى «نَغِمَ» في إنشاء المدح بشرط أن يكون صالحاً لأن يُبنى منه فعل التعجب، نحو: «كَرَّمَ جَارُنَا زَيْدَ». ويسمى أيضاً «الملحق بـ«نَغِمَ»».

انظر: أفعال المدح والذم، الرقم ٤.

المُلْحَقُ بِالْأَفْعَالِ الناقصة

هي «صار وأخواتها». انظر: صار وأخواتها.

المُلْحَقُ بِـ«إِفْعَلَّ»

هو قسم من قسمي الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرفين، وأوزانه هي:
- إِفْعَلَّ، نحو: «إِزْلَامَ» (إِزْلَامَ النهار: طلع).

- إِفْعَلَّلَ (ذو الزيادة)، نحو: «إِيْبَضُّ»^(١) (اشتد بياضه).

- إِفْعَهَّلَ، نحو: «إِقْمَهَّدَ» (اقمهد الرجل: رفع رأسه).

- إِفْعَوَّلَ، نحو: «اهْرَوَّزَ».

- إِفْلَعَلَ، نحو: «إِزْلَعَبَ» (ازلعب السحاب: كثف).

- إِفْمَعَلَ، نحو: «اسْمَقَرَّ» (اسمقر اليوم: كان شديد الحر).

- إِفْوَعَلَ، نحو: «إِكْوَهَّدَ» (إِكْوَهَّدَ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقه أبواه). وقيل: وزنه: إِفْعَلَّلَ.

- إِنْقَهَّلَ، نحو: «انْقَهَّلَ» (ضَعُفَ وسقط). وانظر: الإلحاق.

المُلْحَقُ بِـ«إِفْعَنْلَلَّ»

هو قسم من قسمي الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرفين، وأوزانه هي:
- إِفْتَعَالَ، نحو: «إِسْتَلَامَ» (لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمس إمّا بالقبلة وإمّا باليد).

- إِفْتَعَلَى، نحو: «إِسْتَلَقَى».

(١) الفرق بين وزني «إِيْبَضُّ» و«اطْمَأَنَّ» أنَّ لامين من لامات «إِيْبَضُّ» زائدتان، في حين أنَّ لاماً واحدة من «اطْمَأَنَّ» زائدة.

- أَبْصَعَ، بَضَعَاء، أَبْصَعُونَ، بُصِعَ. وهي تأتي بعد أكتع، كنعاء، أكتعون، كُتِعَ.
- أَبْتَعَ، بَتَعَاء، أَبْتَعُونَ، بُتِعَ. وهي تأتي بعد أَبْصَعَ، بَضَعَاء، أَبْصَعُونَ، بُصِعَ. نحو: «نَجَعَ الطَّالِبُ كُلَّهُمْ أَجْمَعُ أَكْتَعَ أَبْصَعَ أَبْتَعَ» («كلهم»: توكيد للطلاب مرفوع بالضممة. «أَجْمَعُ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضممة لا توكيد للتوكيد). «أَكْتَعَ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضممة. «أَبْصَعَ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضممة. «أَبْتَعَ»: توكيد للطلاب مرفوع بالضممة).

المُلْحَق بِـ «يُسَّ»

هو الملحق بأفعال الذم.
انظر: الملحق بأفعال الذم.

المُلْحَق بِـ «تَدَخَّرَجَ»

هو الملحق بِـ «تَفَعَّلَ».
انظر: الملحق بِـ «تَفَعَّلَ».

المُلْحَق بِـ «تَفَعَّلَ»

هو الملحق بالرباعي المزيد فيه حرف «تَفَعَّلَ». وأوزانه هي:
- تَفَتَعَّلَ، نحو: «تَحَتَرَفَ» (اتخذ حرفة).
- تَفَعَّالَ، نحو: «تَبَرَّأَلَ» (نفس ريشه).
- تَفَعَّلَى، نحو: «تَقَلَّسَى» (لبس القلنسوة).
- تَفَعَّلَتْ، نحو: «تَعَفَّرَتْ».
- تَفَعَّلَلْ (ذو الزيادة)، نحو: «تَجَلَّبَبَ»^(٢) (لبس الجلباب).

- إِفْعَالَلْ، نحو: «إِيزَالَلْ» (ابرأل الديك: نفس ريشه).

- إِفْعَلَلْ، نحو: «إِخْرَمَسَ» (سكت).

- إِفْعَلَلَى، نحو: «إِخْرَنَبَى» (اخرنبى الديك: نفس ريشه وتهياً للقتال).

- إِفْعَلَلْ (ذو الزيادة)، نحو: «إِفْعَسَسَ»^(١) (رجع وتأخر).

- إِفْعَمَلْ أَوْ إِفْعَمَلْ، نحو: «إِهْرَنَمَ» (أو: اهرنم) (اهرم الرجل: أسرع في مشيته).

- إِفْعَلْ، نحو: «إِهْبَيْخَ» (مشى مشية فيها تبختر).

- إِفُونَعَلْ، نحو: «إِخُونَصَلْ» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته).
وانظر: الإلحاق.

المُلْحَق بِـ «أَفْشَعَرَ»

هو الملحق بِـ «إِفْعَلَلْ».
انظر: الملحق بِـ «إِفْعَلَلْ»، والإلحاق.

الملحق بأمثلة التوكيد

هي ألفاظ ملحقة بألفاظ التوكيد المعنوي، وتتضمن:

- العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو: «كافأت الطلاب ثلاثتهم».

- العدد المركب، نحو: «مررت بالطلاب الثلاثة عشر».

- أَجْمَعَ، جَمَعَاء، أَجْمَعُونَ، جُمِعَ. وهي تأتي بعد لفظة «كل».

- أَكْتَعَ، كَنَعَاء، أَكْتَعُونَ، كُتِعَ. وهي تأتي بعد أجمع، جَمَعَاء، أَجْمَعُونَ، جُمِعَ.

(١) الفرق بين وزني «افْعَسَسَ»، و«اخْرَنَجَمَ» أن إحدى لامي «افْعَسَسَ» زائد للإلحاق بخلاف «اخْرَنَجَمَ» فإنهما فيها أصليتان.

(٢) الفرق بين وزني «تَجَلَّبَبَ»، و«تَدَخَّرَجَ» أن «تَجَلَّبَبَ» إحدى لامي للإلحاق بخلاف «تَدَخَّرَجَ»، فإنهما فيه أصليتان.

ملحق بالرباعيّ على وزن «جَعْفَر»، لكنّ كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«جَعْفَر» مُساوياً، في الاستعمال، للملحق بالرباعيّ.

انظر: الملحق بالرباعيّ، والإلحاق.

الملحق بجمع التفسير

هو ما كان على صيغة من صِيغ التفسير، وليس له مفرد، نحو: «عباديد».

الملحق بجمع المؤنث السالم

هو ما يُعرَّب إعراب جمع المؤنث السالم، وليس منه.

انظر: جمع المؤنث السالم، الرقم ٤.

الملحق بجمع المذكر السالم

هو ما يُعرَّب إعراب جمع المذكر السالم، وليس منه.

انظر: جمع المذكر السالم، الرقم ٤.

الملحق بجموع التفسير

هو الملحق بجمع التفسير.

انظر: الملحق بجمع التفسير.

المُلْحَق بالجهات الست

هو الألفاظ: «قَدَام»، و«خَلْف»، و«يسار»، و«يمين»، و«أَوَّل»، و«قَبْل»، و«بعد»، وهي ظروف مكان أو زمان، وهي معربة إذا أُضيفت، نحو الآية: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَمْثَرُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: الآية ١٧]، وتكون مبنية إذا قطعت عن الإضافة، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤].

المُلْحَق بحرف العلة

هو الهمزة، أو الألف المَهْمُوزة.

- تَفْعَلْ، نحو: «تَقْلُسْ» (لبس القلنسوة).
- تَفْعُولَ، نحو: «تَرْهُوكَ» (ترهوك في المشي: كان كأنه يموّج فيه).

- تَفْعِيلَ، نحو: «تَتَرَيَّقُ» (شرب «الترياق»، وهو دواء للسموم).

- تَفْعُوعَلْ، نحو: «تَجْوَزَبْ» (لبس الجوارب).

- تَفْعِيْعَلْ، نحو: «تَشَيْطَنُ»، (فَعَلْ فِعْلُ الشَّيْطَان).

- تَمَفْعَلْ، نحو: «تَمَسْكَنُ» (في رأي من يعتبرها ملحقة).

وانظر: الإلحاق.

المُلْحَق بالتَّوكِيد

هو الملحق بأمثلة التوكيد

انظر: الملحق بأمثلة التوكيد.

الملحق بالجامد

هو المُشْتَقُّ المَهْمَل.

انظر: المشتق المهمل.

المُلْحَق بـ«جَرَدَخَلْ»

هو الملحق بالخماسي، علماً بأنه ليس كلّ ملحق بالخماسي على وزن «جَرَدَخَلْ»، لكنّ كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«جَرَدَخَلْ» مساوياً في الاستعمال للملحق بالخماسي، فـ«عَفَنَجَجْ» (الغليظ الجافي)، وزنه «فَعَنْلَلْ»؛ لأنّه من «العَفَج»، و«سَمَيْدَع» (السَّيْد الجميل) وزنه «فَعَيْلَلْ»، و«فَقَعْدَد» (القصير) وزنه «فَعَلَلْ»، وكلّ هذه الأسماء ملحقة بالخماسي.

انظر: الملحق بالخماسي، والإلحاق.

المُلْحَق بـ«جَعْفَر»

هو الملحق بالرباعيّ علماً بأنه ليس كل

انظر المادة الأولى في موسوعتنا هذه .

المُلْحَق بِالْخُمَاسِي

هو الاسم الذي زيد عليه حرفان لإلحاقه بالخُمَاسِي، نحو: «إِنْزَهُوْ» .

انظر: الإلحاق، والملحق بِـ «جِرْدَخل» .

المُلْحَق بِـ «دَخَرَجَ»

هو الملحق بِـ «فَعَّلَلْ» .

انظر: الملحق بِـ «فَعَّلَلْ»، والإلحاق .

المُلْحَق بِالرُّبَاعِي

هو الاسم أو الفعل الذي زيد عليه حرف واحد لإلحاقه بالرُّبَاعِي، نحو: «كَوَكَبْ»، و«تَرْجَمَ» .

انظر: الملحق بالرُّبَاعِي المُجَرَّد، والملحق بالرُّبَاعِي المَزِيد فيه حرف، والملحق بالرُّبَاعِي المَزِيد فيه حرفان، والإلحاق .

المُلْحَق بِالرُّبَاعِي المُجَرَّد

هو الملحق بِـ «فَعَّلَلْ» .

انظر: الملحق بِـ «فَعَّلَلْ»، والإلحاق .

المُلْحَق بِالرُّبَاعِي المَزِيد فيه حرف

هو الملحق بِـ «تَفَعَّلَلْ» .

انظر: الملحق بِـ «تَفَعَّلَلْ»، والإلحاق .

المُلْحَق بِالرُّبَاعِي المَزِيد فيه حرفان

هو الملحق بِـ «إِفْعَنْلَلْ»، والملحق بِـ «إِفْعَلَلْ» .

انظر: الملحق بِـ «إِفْعَنْلَلْ»، والملحق بِـ «إِفْعَلَلْ»، والإلحاق .

المُلْحَق بِالصَّحِيحِ الْمُنْقُوصِ

هو شبه الصحيح .

انظر: شبه الصحيح .

المُلْحَق بِالصِّفَةِ

هو الملحق بِالْمُشْتَقِّ .

انظر: الملحق بِالْمُشْتَقِّ .

المُلْحَق بِالطَّبَاقِ

انظر: الطِّبَاق، الرقم ٣، الفقرة «أ» .

المُلْحَق بِالْعَدَدِ الْمُفْرَدِ

هو الألفاظ: مئة، ألف، مليون، مليار، بضع، ثَيِّف .

انظر كلاً في مادته .

المُلْحَق بِالْعِلْمِ الْإِسْنَادِي

هو الملحق بِالْمُرَكَّبِ الْإِسْنَادِي .

انظر: الملحق بِالْمُرَكَّبِ الْإِسْنَادِي .

المُلْحَق بِالْعِلْمِ الْمَعْدُولِ

هو ما يُعامل معاملة الْعِلْمِ الْمَعْدُولِ، نحو: «جُمِعَ»، و«سَحَرَ» .

انظر: الْعَدْل .

المُلْحَق بِـ «فَعَّلَلْ»

هو الفعل الثلاثي المَزِيد المُلْحَق بالرُّبَاعِي المُجَرَّد، ويأتي على الأوزان التالية:

- تَفَعَّلَ، نحو: «تَرْجَمَ» .

- سَفَعَلَ، نحو: «سَبَّسَ» (أي: أسرع) .

- فَأَعَلَ، نحو: «طَأْمَنَ» .

- فَتَعَّلَ، نحو: «حَتَرَفَ» (أي: صَنَعَ) .

- فَعَّالَ، نحو: «بَرَّأَلَ» (نفس ريشه) .

- فَعْفَلَ، نحو: «زَهَقَ» (ضحك ضحكاً شديداً) .

- فَعْلَى، نحو: «قَلَسَى» (ألبسه القلنسوة) .

كل اسم ملحق بالرباعيّ على وزن «فَعَّلَ»، لكن كثرة الأمثلة على هذا الوزن جعلت الملحق بـ«فَعَّلَ» يساوي، في الاستعمال، الملحق بالرباعيّ.

انظر: الملحق بالرباعيّ، والإلحاق.

المُلْحَق بـ«فَعَّلَ»

هو المُلْحَق بالخُماسيّ، وليس كل ملحق بالخُماسيّ على وزن «فَعَّلَ»، ولكن كثرة الأمثلة التي على هذا الوزن جعلت النحاة يعدّون الملحق بـ«فَعَّلَ»، مساويًا للمُلْحَق بالخُماسيّ.

وانظر: الملحق بـ«جَزَدَخْل».

المُلْحَق بالقول

هو الأفعال التي تؤدّي معنى القول، من غير أن تساويه في المعنى، وهي نحو: «نادى، دعا، أوحى، قرأ، أوصى»...

المُلْحَق بالْمُثَنَّى

هو ما يُعرب إعراب المثنى وليس منه. ويُسمّى أيضًا «اسم المثنى»، و«المثنى غير الحقيقي»، و«شبه المثنى».

انظر: المثنى، الرقم ٤.

الملحق بالْمُرْكَب الإسنادي

هو العلم المنقول من:

- حرفين، نحو: «إنّما».

- حرف واسم، نحو: «ليت زيدًا».

- حرف وفعل، نحو: «لم ينجح».

- موصوف وصفة، نحو: «البدْرُ المنير» (عند بعض النحاة، وبعضهم الآخر يعتبره

- فَعَّلَتْ، نحو: «عَفَرَتْ».

- فَعْلَسَ، نحو: «خَلَبَسَ» (بمعنى: خلب، أي: خدع).

- فَعَّلَلْ (ذو الزيادة)، نحو: «جَلَبَبَ»^(١)

(أي: لبس الجلباب).

- فَعْلَمَ، نحو: «غَلَصَمَ» (قطع غلصومه).

- فَعْلَنَ، نحو: «قَطَرَنَ» (طلاه بالقطران).

- فَعْمَلْ، نحو: «قَضَمَلْ» (قارب الخُطى في مشيته).

- فَعْنَلْ، نحو: «قَلَنَسَ» (ألبسه القلنسوة).

- فَعْهَلْ، نحو: «غَلَهَصَ» (قطع غلصومه).

- فَعْوَلْ، نحو: «جَهْوَر» (أعلن وأظهر).

- فَعْيَلْ، نحو: «شَرَيْفَ» (شريف الزرع: قطع شرايفه، وهي أوراقه).

- فَمْعَلْ، نحو: «حَمْظَلْ» (جنى الحنظل).

- فَنْعَلْ، نحو: «جَنَدَلْ» (صرع).

- فَهْعَلْ، نحو: «دَهَبَلْ» (أكبر اللقمة).

- فَوْعَلْ، نحو: «حَوْقَلْ» (قال: لا حول

ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).

- فَيْعَلْ، نحو: «سَيَطَرْ».

- مَفْعَلْ، نحو: «مَرْحَبْ».

- نَفْعَلْ، نحو: «نَرْجَسْ».

- هَفْعَلْ، نحو: «هَلَقَمَ» (أكبر اللقمة).

- يَفْعَلْ، نحو: «يَزَنَّا» (صبغ باليرناء، وهي الجناء).

المُلْحَق بـ«فَعَّلَ»

هو الاسم الملحق بالرباعيّ علَمًا أن ليس

(١) الفرق بين «جلبب» و«دحرج» أن إحدى لامي «جلبب» مزيدة، ولامي «دحرج» أصليتان.

ملحقًا بالمفرد).

وهذه الأعلام تُخَكِّي، عند الإعراب، كالمرْكَبِ الإسنادي، ولكنها لا تتركَّب من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه.

المُلْحَقُ بِالْمَرْكَبِ الْعَدَدِي

مصطلح يشمل «المركب الحالي»، و«المرْكَبِ المجرور»، و«المرْكَبِ الظرفي». وسبب إلحاق هذه المرْكَبَاتِ أنها مبنية الجزئين كالعدد المرْكَبِ. ويُسمى هذا الملحق، أيضًا، «المرْكَبِ تركيب خمسة عشر».

المُلْحَقُ بِالْمُسْتَقَّ

هو الاسم الجامد الذي يُشَبِّه العَامِلَ في دلالاته على معناه، ويصح أن يقع في موضع لا يصلح فيه إلَّا المشتق، كالتعت والحال. ويسمى «الاسم الجامد الملحق بالمشتق»، و«الاسم المشتق تأويلاً»، و«الجامد المؤوَّل بالمشتق»، و«المؤوَّل بالمشتق»، و«المشتق تأويلاً»، و«الشبيه بالمشتق»، و«الملحق بالصفة».

وهو ثلاثة أنواع:

١ - ما يقع منه نعتاً، ويشمل:

- أسماء الإشارة غير المكانية، نحو: «كافأْتُ الطالب هذا».

- «ذو» التي بمعنى «صاحب» وفروعها (ذات، ذوا، ذوو...)، نحو: «هذا طالب ذو اجتهاد».

- الاسم الموصول المبدوء بهمزة وصل، نحو: «الطالب الذي يجتهد ينجح».

- الجامد المنعوت بالمشتق، نحو: «مررتُ برجلٍ رجلٍ شريف».

- مصدر الفعل الثلاثي، بشرط أن يكون

نكرة صريحاً غير ميمي، ملازماً، في الأغلب، صيغته الأصلية في الإفراد والتذكير، نحو: «هذا قاضٍ عدل».

- اسم المصدر، إذا كان على وزن من أوزان المصدر الثلاثي، نحو: «هذا رجلٌ فطر» (أي: مُفْطِر).

- الجامد الذي يدلُّ دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق، نحو: «زيدٌ رجلٌ أسدُ الغابة» (أي: شجاع).

- «ما» الإبهامية، نحو: «لأمرٍ ما زارني زيد».

- العدد، نحو: «اشتريتُ أقلَّامًا ثلاثة».

- أسماء جامدة تدلُّ على استكمال الموصوف للصفة، مثل: «كلٌّ»، و«أَيٌّ»، و«جَدٌّ»، و«حقٌّ»، نحو: «زيدٌ رجلٌ كلُّ الرجل» (أي: كامل الرجولة)، ونحو: «الشهيدُ عظيمٌ أيُّ عظيم» (أي: كامل العظمة)، ونحو: «زيدٌ شريفٌ جدُّ شريف» (أي: متناهي الشرف)، ونحو: «أحترمُ المناضِلَ احترامًا حقَّ الاحترام» (أي: كامل الاحترام).

٢ - ما يقع حالاً، ويشمل الجامد الذي يدل على:

- تشبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» (أي: كأسد).

- مُفاعلة، نحو: «بعثهُ يَدًا بيد»، أي: متقايضين.

- ترتيب، نحو: «ادخلوا الغرفةَ واحدًا واحدًا».

- تفصيل، نحو: «علَّمته النحو بابًا بابًا»، أي: مُفَصِّلًا.

- تسعير، نحو: «اشتريتُ الأرضَ مِثْرًا

بدينار» (أي: مسعراً).

أما المصدر الصريح المتضمن معنى الوصف، نحو كلمة «جَزِيًّا» في «إذهب جَزِيًّا»، فمنهم من يؤوّلها بـ«جاريًا» ويعربها حالاً، ومنهم من يعربها مفعولاً مطلقاً.

٣ - ما يقع منه حالاً أو نعتاً، ويشمل:

- الاسم الجامد المنسوب قَصْداً، نحو: «إِنَّ الكَرَمَ العربيَّ مشهور» (نعت)، ونحو: «فَكَرَّ عَرِيًّا» (حال، أي: منسوباً إلى العرب).
- صيغة الاسم الدالّ على النسبة قَصْداً، نحو: «هذا رجل بَقَال» (نعت)، ونحو: «زَيْدٌ بَقَالاً خير منه وهو إسكافي» (حال).

- الاسم الجامد المصغّر؛ لأنّه يتضمّن وصفاً في المعنى، نحو: «هذا ولد طُفَيْل» (نعت)، أي: «طفل صغير»، ونحو: «فَكَرَّ زَيْدٌ وَلَيْدًا وكأنّه لم يُصبح رجلاً» (حال).

- المصدر الصّناعي؛ لأنّه يتضمّن مجموعة الصّفات الخاصّة باللفظ المأخوذ منه، نحو: «هذا كلام مُنطَقِي» (نعت)، ونحو: «فَكَرَّ مُنطَقِيًّا» (حال، أي: منسوباً إلى المنطق).

الملحق بالمُعْتَلِّ

هو المثنى، وجمع المذكر السالم المضافان، نحو: «جاء معلّماً المدرسة»، و«شاهدتُ فَلَاحِي الحقل».

المُلْحَقُ بالمفْرَدِ

هو العَلَمُ المركّب من موصوف وصفة، نحو: «البدرُ المنيرُ». ولك في هذا العلم أن

تُعرَب الاسم الأوّل منه بحسب وظيفته في الجملة، ويتبعه منعوته في هذا الإعراب، فتقول: «جاءَ البدرُ المنيرُ»، و«شاهدتُ البدرَ المنيرَ»، و«مررتُ بالبدرِ المنيرِ»^(١)، ولك أن تحكيه كما هو، فتقول: «جاءَ البدرُ المنيرُ»^(٢)، و«شاهدتُ البدرَ المنيرُ»^(٣)، و«مررتُ بالبدرِ المنيرِ»^(٤).

المُلْحَقُ بِمُنْتَهَى الْجُمُوعِ

هو كل اسم جاء على وزن من أوزان منتهى الجموع، ودلّ على مفرد، نحو: «هوازن» (اسم قبيلة)، و«شراحيل» (اسم علم).

انظر: صيغ منتهى الجموع.

الملحق بالمنصوبات

مصطلح يشمل الحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، واسم «لا» النافية للجنس (المنصوب)، وخبر أخوات «ليس».

المُلْحَقُ بـ«نِعَمَ»

انظر: الملحق بأفعال المدح، وأفعال المدح والذم، الرقم ٤.

الملحق بـ«نِعَمَ» و«بُشَّ»

انظر: أفعال المدح والذم، الرقم ٤.

المُلْحَقُ بِهِ

هو الاسم أو الفعل الذي قيس عليه

(١) «البدر»: اسم مجرور بالكسرة. «المنير»: نعت مجرور بالكسرة.

(٢) «البدرُ المنيرُ»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(٣) «البدرُ المنيرُ»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(٤) «البدرُ المنيرُ»: اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

الملحق، نحو: «جَعَفَر»، و«أَفْشَعَر»، و«دَخَرَج».

مُلَحَقَات التوكيد

هي الملحق بأمثلة التوكيد.

انظر: الملحق بأمثلة التوكيد.

أبو ملحَم الشيباني التميمي

= محمد بن هشام بن عوف (٢٤٥هـ / ٨٥٩م).

المَلْحُوْظَة

انظر: مَلْحَظ.

الملطي

= محمد بن عبد الله بن محمد (... / ٣٠٣هـ / ٩١٥م).

المُلغى

المُلغى، في اللغة، اسم مفعول من «ألغى». وألغى الشيء: أبطله. وهو، في النحو، أحد الأمور الآتية:

١ - اللفظ الذي أَبْطَلَ عمله لداعٍ. انظر: الإلغاء.

٢ - الفعل الذي من أفعال القلوب المتصرفة، الممنوع من نصب المفعولين منعاً جائزاً. انظر: الإلغاء.

٣ - الكلمة التي لا موضوع لها من الإعراب. انظر: الزيادة.

٤ - اللغو. انظر: اللغو.

٥ - غير العاقل. انظر: غير العاقل.

المُلَفَّق

المُلَفَّق، في اللغة، اسم مفعول من

«لَفَّق». وَلَفَّقَ الشَّقَتَيْنِ: ضَمَّ إحداهما إلى الأخرى، فخاطهما. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع الجناس. انظر: الجناس المُلَفَّق.

المَلْفُوف

المَلْفُوف، في اللغة، اسم مفعول من «لَفَّ». وَلَفَّ الشَّيْءُ: ضَمَّهُ وَجَمَعَهُ. وَلَفَّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: وصله به وضَمَّهُ إليه. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع التشبيه. انظر: التشبيه الملفوف.

ملك النحاة

= الحسن بن أبي الحسن صافي بن عبد الله (٥٦٨هـ / ١١٧٣م).

المِلْك

المِلْك، في اللغة، مصدر «مَلَكَ». ومَلَكَ الشَّيْءُ: حَازَهُ. وهو، في النحو، من معاني حرف الجرّ: اللام، ومعناه: أَنَّ ما بعد حرف الجر يملك ما قبله، نحو: «السيارة للمعلم».

مَلَكَعَان

بمعنى: يا لثيم. تعرب إعراب «مَلَأْمَان». انظر: مَلَأْمَان.

ابن ملكون

= إبراهيم بن محمد بن منذر (٥٨١هـ / ١١٨٦م).

المُلَمَّع

انظر: المُلَمَّعة.

المُلَمَّعة

المُلَمَّعة، في اللغة، اسم مفعول للمؤنث

من «لَمْعٍ». وَلَمَعَ النُّسْجُ: لَوَّه أَلَوَانًا شَتَّى.

والملمَّعة، في الشعر العربي، هي القصيدة التي كل بيت من أبياتها ينقسم إلى شطر مهمل من النقط، وشرط مُعْجَم، أي: منقوط الحروف. وهو ضرب من الحذلقه شاع في أدب التصنُّع والزخرفة، لا سيَّما في المقامات. ومثاله ما جاء في مقامات «مجمع البحرين» للشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠- ١٨٦٩م) (من السريع):

أَسْمَرُ كَالرُّمَحِ لَهُ عَامِلٌ^(١)

يُغْضِي^(٢) فَيَقْضِي نَخْبٌ شَيْئٌ^(٣)

مِسْكٌ لَمَاءٌ^(٤) عَاطِرٌ سَاطِعٌ

فِي جَنَّةٍ تَشْفِي شَجٍ^(٥) يَنْشَقُّ...

انظر: العاطل، المعجمة، الخيفاء، الرقطاء.

«مَلِيءٌ» بمعنى «مَمْلُوءٌ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «مليء» بمعنى «مملوء». وجاء في قراره:

«يُخْطِئُ بعض النقاد استعمال «مليء»، و«مليئة» بمعنى الامتلاء. وترى اللجنة إجازة ذلك، إما على أن صيغة «فعيل» مسموعة بوفرة في الصفة المشبهة، وإما على أن تحويل «مفعول» إلى «فعيل» قياسي عند بعض النحاة»^(٦).

مَلِيًّا

تُعْرَبُ فِي نَحْوِ: «فَكَرَّ مَلِيًّا» نَائِبَ ظَرْفِ زَمَانٍ^(٧) مَنْصُوبًا بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ.

مِمَّ

لفظ مرْكَب من «من» الجارَّة، و«ما» الاستفهاميَّة، نحو: «مِمَّ تَشْكُو؟» («مِمَّ»: «من»: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، متعلق بالفعل «تشكو»). «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر. «تشكو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت).

مِمَّا

لفظ مرْكَب من «مِن» الجارَّة، و«ما» التي هي:

١ - اسم موصول في نحو: «خُذْ مِمَّا تَسْتَفِيدُ مِنْهُ».

٢ - حرف مصدري، في نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَأَنَا لَمِمَّا يَضْرِبُ الْكِبْشَ ضَرْبَةً

عَلَى رَأْسِهِ، تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٨)

٣ - حرف زائد، في نحو الآية: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح: الآية ٢٥]، أي: من خطبتناهم.

(١) العامل: السنان.

(٢) نخب: رجل لا قلب له.

(٣) المحبب الملتهب الفؤاد.

(٤) اللمي: سمرة في الشفة مستحسنة تشبه بالمسك.

(٥) القرارات المجمعيَّة. ص ١٣٦؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

(٦) لدلالاتها على صفة الزمن المحذوف، والتقدير: فَكَرَّ زَمَنًا مَلِيًّا.

(٧) ومن اللغويين من اعتبر «مِمَّا» في هذا البيت بمعنى: رُبَّمَا.

المُمَاتَّة

المُمَاتَّة، في اللغة، مصدر «مَاتَنَ». وماتنه: باراه في الغاية، أو فعل به مثل ما يفعل به. وهي، في الشعر العربي، تنازع الشعارين بينهما بيتًا يقول أحدهما صدره والآخر عجزه.

المُمَائِل

المُمَائِل، في اللغة، اسم فاعل من «مَائَلَ». ومائله: شابهه. وهو، في علم البديع، نعت لنوع من أنواع الجناس. انظر: الجناس المُمَائِل.

المُمَائِلَة

المُمَائِلَة، في اللغة، مصدر «مَائَلَ». ومائله: شابهه. وهي، في علم البديع، تساوي الفاصلتين في الشعر أو النثر، أو أكثر ما فيهما، في الوزن. نحو الآية: ﴿وَأَيَّتَهُمَا أَلْكَتَبَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ وَهَدَيْتَهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝﴾ [الصفّات: الآيتان ١١٧-١١٨].

وقد تأتني بعض ألفاظ المُمَاتَّة مُقَفَّاة من غير قُصْد؛ لأنَّ التقفية في هذا الباب غير لازمة، كقول امرئ القيس (من المتقارب):

فَتَوْرُ الْقِيَامِ قَطُوعُ الْكَلَا
م تَفْتَرُّ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَصِرٌ^(١)
كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصُوبَ الْعَمَامِ
وَرِيحَ الْخَزَامِي وَنَشْرَ الْقَطْرِ^(٢)
يَعْلُ بِهَا بَرْدُ أَنْيَابِهَا
إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِزَّ^(٣)

المُمَالَطَة

المُمَالَطَة، في اللغة، مصدر «مَالَطَ». ومَالَطَه: خَالَطَه، عاشره. وهي، في علم العروض، التَّمْلِيط. انظر: التمليط.

المُمْتَدَّ

المُمْتَدَّ، اسم فاعل من «امْتَدَّ». وامْتَدَّ الشَّيْءُ: تَمَطَّى وطال. وهو، في علم العروض، بحر المُمْتَدَّ. انظر: بحر الممتد.

المُمْتَع في التَّصْرِيف

كتاب في التصريف (الصرف) لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، المعروف بـ«ابن عصفور الإشبيلي» (٥٩٧هـ / ١٢٠٠م - ٦٦٩هـ / ١٢٧١م).

بدأ ابن عصفور كتابه بمقدمة صغيرة أوضح فيها سبب تأليفه الكتاب وسبب تسميته بهذا الاسم، فقال: «فإني لما رأيتُ النحويين قد هابوا، لغموضه، علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلّا القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يُبرد غليلاً، ولا يُحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه. وضعتُ في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعه، وملكتُ عاصيه وطائعه، ودللتُ للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه

(١) تفتّر: تبسم. الغروب: حدة الأسنان. خصر: بارد.

(٢) المدام: الخمر. صوب الغمام: وقع السحاب. الخزامى: نبت طيب الرائحة. نشر: رائحة. القطر: عود له رائحة طيبة.

(٣) يعلّ: يسقى. طربّ: صوت. المستحزّ: المصوّت بالسحر.

إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع . فلَمَّا
أَتَيْتُ بِهِ عَلَيَّ الْقَذْحَ ، مُمْتَنِعًا عَنِ الْقَذْحِ ، مُشَبِّهًا
لِلرَّوْضِ فِي وَشْيِ أَلْوَانِهِ ، وَتَعَمُّمِ أَفْنَانِهِ ،
وإِشْرَاقِ أَنْوَارِهِ ، وَابْتِهَاجِ أَنْجَادِهِ وَأَغْوَارِهِ ،
وَالْعَقْدِ فِي الثَّمَامِ وَصَوْلِهِ ، وَانْتِظَامِ فُصُولِهِ ،
سَمَّيْتُهُ بِـ«الْمُمْتَنِعِ» ، لِيَكُونَ اسْمُهُ وَفَقَّ مَعْنَاهُ ،
وَمُتَرَجِّمًا عَنْ فَخْوَاهُ .

وقد بَسَطَ ابن عصفور في كتابه مسائل
التصريف بَسْطًا مُسَهَّبًا ، مدعومًا بالتعليل
والتفسير والشواهد ، فكان من أشهر كتب
الصرف المَطْوُوعَةِ . وكان أبو حَيَّان شديد
الإعجاب به ، يقدِّمه على ما سواه ، ولا يفارقه
في الحِلِّ والترحال ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَقُولُ : «أَحْسَنُ
مَا وُضِعَ فِي هَذَا الْفَنِّ تَرْتِيبًا ، وَالْخُصَّةُ تَهْذِيبًا ،
وَأَجْمَعُهُ تَقْسِيمًا ، وَأَقْرَبُهُ تَفْهِيمًا» . وقد لَخَّصَهُ ،
فاختزل عباراته ، وأسقط شواهدَهُ ، وما فيه من
احتجاج وَجَدَلٍ واستطراد ، وقَدَّمَ وَأَخَّرَ فِي
بَعْضِ عِبَارَاتِهِ ، وقد سَمَى مُخْتَصَرَهُ «المَبْدِعُ فِي
التصريف» .

وفي الكتاب قسمان يتضمَّنان عِدَّةَ أَبْوَابٍ ،
على النحو الآتي :

القسم الأول :

- باب تبيين الحروف الزوائد .

- باب أبنية الأسماء .

- باب أبنية الأفعال .

- باب ما يُزَادُ مِنَ الْحُرُوفِ فِي التَّضْعِيفِ .

- باب التمثيل .

القسم الثاني :

- الإبدال .

- القلب والحذف والنقل .

- أحكام حروف العلة الزوائد .

- القلب والحذف على غير قياس .

- الإدغام .

- مسائل التمرين .

وقد صدر الكتاب في دار الآفاق الجديدة
في بيروت سنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م (والطبعة
الرابعة سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) . ثم أعادت
دار المعرفة نشر هذه الطبعة .

مُمْتَنِعٌ

لا تقل : «أنا مُمْتَنِّنٌ لَكَ» ، بل «أنا شاكر
لَكَ» ؛ لِأَنَّ «امْتَنَنَ عَلَى فُلَانٍ» : آذَاهُ بِمَنْعِهِ .
و«امْتَنَنَ فُلَانًا» : بَلَغَ أَقْصَى مَا عِنْدَهُ .

الْمُمْتَنِعِ

الْمُمْتَنِعِ ، في اللغة ، اسم فاعل من
«امْتَنَعَ» . وامْتَنَعَ الْأَمْرُ : تَعَذَّرَ حَصُولُهُ . وهو ،
في النحو ، الممنوع من الصرف .
انظر : الممنوع من الصرف .

مَمْحِيٌّ أَوْ مَمْحُوعٌ

لا تقل : «اللوح مُنْحَى» ، بل «اللوح
مَمْحِيٌّ أَوْ مَمْحُوعٌ» ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِعْلِ «مَحَا يَمْحُو
وَيَمْحِي» ، لَا مِنْ «أَمْحَى» .

الْمَمْدُودُ

الْمَمْدُودُ ، في اللغة ، اسم مفعول من
«مَدَّ» . وَمَدَّ الشَّيْءُ : بَسَطَهُ . وهو ، في النحو ،
الاسم الممدود .
انظر : الاسم الممدود .

الْمَمْدُودُ السَّمَاعِيُّ

انظر : الاسم الممدود ، الرقم ٢ .

الممدود القياسي

انظر : الاسم الممدود ، الرقم ٢ .

المَمْدُودَة

انظر: ألف التانيث الممدودة في مادة «الألف»، الرقم ٢٦.

ممشاذ

= محمد بن عصام بن سنديلة (.... / ...).

المَمْطُول

المَمْطُول، في اللغة، اسم مفعول من «مَطَلَّ». وَمَطَلَّ الشَّيْءُ: مَدَّهُ. وهو، في النحو، المُشَبَّه بالمُضَاف. انظر: المُشَبَّه بالمُضَاف.

مُمَفْعَل

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «مَفْعَل»، نحو: «مُمَرَّجَب».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«مَفْعَل».

مُمَفْعِل

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة من «مَفْعَل»، نحو: «مُمَرَّجَب».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة، و«مَفْعَل».

المَمْنُوع من الإجراء

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الممنوع من التنوين

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الممنوع من الصرف (*)

١ - تعريفه: لم يتفق النحاة على تحديد واحد للصرف، وذلك لأنهم اختلفوا في تحديد دائرته على ثلاثة مذاهب:

١ - مذهب يقول: إنَّ الصرف هو تنوين «الأمكنية»، فالممنوع من الصرف، عنده، هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنية، وهو، تبعاً لذلك، يمتنع جرّه بالكسرة، فيجرّ بالفتحة نيابة عنها، بشرط ألا يكون مضافاً، ولا مقترناً بـ«أل»، فإن أضيف، أو اقترن بـ«أل» وجب جرّه بالكسرة، ولكنه يبقى غير منصرف، نحو: «نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم»، وحبّة هؤلاء أنّ الجرّ لا يبعد الاسم عن شبه الفعل^(١)؛ لأنه نظير الجزم في الأفعال «فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره»^(٢). وكذلك يبقى غير منصرف، إذا دخل عليه تنوين التنكير، نحو: «مررت بيزيد ويزيد آخر»، أو تنوين العوض، نحو: «سُرت بأغانٍ شعبية»، فيبقى غير منصرف.

٢ - مذهب يقول: إنَّ منع الصرف هو «منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس

(*) من كتابي «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي»، وهو في الأصل أطروحة نلتُ على أساسها شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

(١) لا يدخل التنوين الأفعال، فهو خاص بالأسماء، ويقول النحاة: إن الأسماء تمتنع من الصرف إذا كانت شبيهة بالفعل.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١.

أحدهما تابعًا للآخر»^(١).

وبرأي هذا الفريق أنَّ الاسم الممنوع من الصرف ينصرف إذا اقترن بـ«أل» أو كان مضافًا وجُزَّ بالكسرة في نحو: «نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمرِكم». وذلك بخلاف المذهب الأول. ويعلّل هؤلاء بأنَّ الألف واللام دخلتا فزال شبه الفعل؛ لأنَّهما لا تدخلان على الفعل، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يضاف»^(٢).

٣- مذهب يقول: إنَّ الصرف هو التنوين مطلقًا، سواء أكان تنوين «أمكنية» كما في تنوين «معلّم» في قولك: «جاء معلّم»، و«شاهدت معلّمًا»، و«مررت بمعلّم»، أم تنوين تنكير كما في تنوين كلمة «يزيد» الثانية في قولك: «جاء يزيدٌ ويزيدٌ آخر»، و«شاهدت يزيدٌ ويزيدًا آخر»، و«مررت بيزيدٌ ويزيدٌ آخر»، أم تنوين عوض، نحو تنوين «ثوان» في قولك «أعجبني ثوانٍ شاهدتك فيها»^(٣).

والملاحظ أنَّ الاختلاف بين هذه المذاهب الثلاثة هو اختلاف اصطلاحيّ شكليّ بمعنى أنه لا يصحّح عبارة أو يخطئ أخرى.

وسواء أكان الصرف هو التنوين بالإطلاق

أو نوعًا من أنواعه الأربعة، فلا بدَّ أنه أخذ معناه الاصطلاحيّ من أحد معاني الجذر «صرف» أو أحد مشتقاته كما هي الحال دائمًا في المصطلحات النحويّة، والبلاغيّة، والصرفيّة، والأدبيّة، وغيرها. واختلف النحاة في المعنى الذي اشتق منه، فقال فريق^(٤): إنَّه مشتقٌّ من «الصَّرف»، وهو الخالص من اللبّ، لأنَّ المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقال آخرون^(٥): إنَّه مشتقٌّ من «الصَّريف» وهو «الصوت»؛ لأنَّ الصرف، وهو تنوين أو نوع منه، صوت في الآخر. وقال فريق ثالث^(٦): «إنَّه من «الانصراف»، فالممنوع من الصرف رجع عن الاسميّة، وأقبل على شبه الفعل، فمُنِعَ ممّا يمنع منه، أي: من التنوين، أو من التنوين والجزء، أو هو مشتقٌّ من «الانصراف» الذي بمعنى الإقبال إلى الشيء»^(٧)، فالمنصرف هو المقبل إلى جهات الحركات...

ومهما يكن المعنى اللغويّ الذي أخذ منه الصرف معناه الاصطلاحيّ، فإنَّ المصطلح «الممنوع من الصرف» غامض بالنسبة إلى متعلّمي العربية ومعلّميها على السواء، وبعيد

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل ٥٨/١، وانظر: المبرد: المقتضب ٣/٣٠٩.

(٢) الزّجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتّحدة، القاهرة، لاط، ١٩٧١م. ص ٦.

(٣) هذا المذهب قال به كبار نحاة العرب كما سنين بعد قليل.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، لاط، لات، ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤، الهامش.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤، الهامش.

(٦) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤، الهامش.

(٧) يلاحظ، هنا، التعسف في ربط المعنى الاصطلاحيّ لكلمة «الصرف» بالمعنى اللغويّ، فلو كان «الصرف» مأخوذًا من «الانصراف» بمعنى «الرجوع» لكان المنصرف هو الذي رجع عن الاسميّة وأقبل على شبه الفعل لا الممنوع من الصرف.

بمعناه عما يفهمونه من الصرف والانصراف، يدلّك على ذلك أنك إذا سألتهم عن سبب تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، أو عن معنى الصرف اللّغوي أو الاصطلاحي، فإنّ الكثرة الساحقة منهم لن تعرف الجواب الصحيح، سواء أكان الطلاب في الجامعات أم في المدارس الثانوية أم في المدارس المتوسطة (التكميلية).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعضهم «يسمي الصرف» إجراءً، وباب «ما لا ينصرف»، و«باب ما لا يجري»، أي: ما لا يجري على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي حركات الإعراب، والتنوين عليه^(١). ونرى أنّ «الإجراء» كـ «الصرف» مصطلح غامض بالنسبة إلى الطلاب في كافة مستوياتهم، وبعيد عما يفهمونه من «الجرى»، و«الإجراء».

وعليه، نقترح استبدال المصطلح «الممنوع من التنوين» بالمصطلح «الممنوع من الصرف». معتبرين التنوين بأنواعه الأربعة^(٢)

صرفاً. وهذا الاقتراح يساير المذهب القائل إنّ الصرف هو التنوين مطلقاً. وقد قال به كبار علماء النحو^(٣)، وخاصة ابن مالك الذي يقول في ألفيته (من الرجز):

الصُّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا

مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكِنًا^(٤)

ويذكر ابن مالك نفسه أنه لاعتباره التنوينات الخاصة بالاسم صرفاً عدلّ عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف^(٥). ويدعم اقتراحنا أنّ تنوين التنكير الذي قال به بعض النحاة في نحو «يزيد» في قولنا: «مررت بيزيد وزيد آخر» عدّه كبار النحاة تنوين صرف^(٦)، والاختلاف بين اعتباره تنوين تنكير أو تنوين صرف اختلاف اصطلاحيّ شكليّ كما سبق القول لا يصحّح عبارة أو يخطئ أخرى. وأمّا تنوين المقابلة الذي يلحق آخر جمع المؤنث السالم ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، والذي قال به بعض النحاة^(٧)، فلا سبب له إلّا لنطق العرب، «ولو صحّ أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٠٩؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٠٠، الهامش.

(٢) هي تنوين الأمكنية، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض.

(٣) كسيبويه، والمبرّد، والزّجاج، وابن مالك، وابن هشام، وابن معزوز (انظر: على التوالي: سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨؛ والمبرّد: المقتضب ٣/٣٠٩؛ والزّجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١؛ وابن مالك: الألفية (دار الإيمان، دمشق، لاط، لات). ص ٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م) ٤/١١٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠).

(٤) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. (القاهرة، ط ٤، ١٩٦٤م) ٢/٣٢٠.

(٥) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠.

(٦) انظر: سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨؛ والمبرّد: المقتضب ٣/٣١١، ٣١٩؛ والزّجاج: ما ينصرف. وما لا ينصرف. ص ٣٠-٣٨.

(٧) كأحمد المالقي، والحسن المرادي، وابن هشام. انظر: على التوالي: أحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٤٥؛ والحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٤٥؛ وابن =

إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر قد حُذِفَ مع التنوين لمنع الصرف، لما رأيناه يعود بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يُرتكب إلّا قدر الحاجة^(٢). ومن شواهد جرّ الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين في الضرورة الشعرية قول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ خِذَرَ عُثَيْرَةٍ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي^(٣)

٢ - علل الممنوع من الصّرف:

لاحظ النحاة أنّ التنوين خاصة من خصائص الأسماء لا يدخل غيرها، ثم علّلوا عدم دخوله الأفعال بسببين:

١ - إنّ التنوين علامة من علامات القوة، والفعل ضعيف، وعلّلوا ضعف الفعل بأمرين، أحدهما: لفظي، وهو اشتقاقه من الاسم^(٤)، والثاني: معنوي، وهو احتياجه إلى الاسم^(٥).

٢ - إنّ التنوين علامة من علامات الخفة،

الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفردة، بسبب منعه من الصرف، مثل: «الأحمدين»، و«العمرين»، و«اليزيديين»، و«الأفضلين» وأشباهها، فإن مفردا، وهو: «أحمد»، و«عمر»، و«يزيد»، و«أفضل» لا يدخله التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب، أيضًا، احتياج جمع المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين، مع أنّ مفردة يخلو في كثير من الأحوال من التنوين، كـ«فاطمة»، و«زينب» على عكس جمع المذكر السالم، فإن مفردة يكثر فيه التنوين^(١).

والمذهب الذي يعرف الممنوع من التنوين بأنه الاسم الذي لا يدخله التنوين، فهو يجزّ تبعًا لذلك، بالفتحة عوضًا من الكسرة إذا لم يكن مضافًا لإضافته أو اتصاله بـ«أل»، نحو: «مررت بمساجد القرية والكنائس»، هذا المذهب هو الأقرب إلى الواقع اللغوي بدليل أنّ الكسر يعود في حال الضرورة الشعرية مع التنوين تابعًا له، مع أنّه لا حاجة داعية إلى

= هشام: مغني اللبيب ١/٣٧٦. وقد نصّ عباس حسن هذا النوع من التنوين (انظر: كتابه: النحو الوافي ١/٤٢، الهامش).

(١) عباس حسن: النحو الوافي ١/٤٢، الهامش.

(٢) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م) ١/٣٦.

(٣) ديوانه (ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م). ص ١١٢، وابن هشام: مغني اللبيب ١/٣٧٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر (تحقيق إبراهيم محمد. دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت). ص ٢٣، والعيني: شرح شواهد شروح الألفية (مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغداد. بولاق، لا ط، ١٢٩٩هـ) ٤/٣٧٤. والخذر: اليهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومُرْجِلِي: تاركي أمشي مترجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف للضرورة الشعرية، فنوّته وجزّه بالكسر.

(٤) أي: إنّ الفعل يشتق من المصدر، حسب البصريين، فالاسم أصل، والفعل فرع، والفرع أضعف من الأصل.

(٥) لأنّ الفعل لا يقوم بنفسه بل يحتاج دائمًا إلى الاسم، أمّا الاسم فقد يستغني عن الفعل، نحو: «الشتاء قادم»، والحاجة ضعف.

والفعل أثقل من الاسم؛ لأنّ هذا «أكثر استعمالاً»، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله. ألا ترى أنّ العجميّ إذا تعاطى كلام العرب، ثقل على لسانه لقلة استعماله له. وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له»^(١).

والفعل لا ينون، ولا يجزّ، وفيه علّتان: لفظيّة، وهي اشتقاقه من الاسم، ومعنويّة، وهي احتياجه إليه. والأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل في عدم دخول التنوين والجزّ عليها، ولذلك لا بدّ أن تجتمع فيها علّتان: إحداهما ترجع إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علّة تقوم مقام علّتين. وهذه العلّة نوعان:

١ - ألف التانيث ممدودة أو مقصورة؛ لأنّ وجودها في آخر الاسم هو علّة لفظيّة، وملازمتها إيّاه في كلّ حالاته علّة معنويّة.

٢ - صيغ منتهى الجموع؛ لأنّ خروج هذه الصيغ عن أوزان الأحاد العربيّة علّة لفظيّة، ودلالاتها على الجمع علّة معنويّة.

والعلل المعنويّة اثنتان، وهما:

١ - العلّميّة، وذلك لأنّ النكرة هي الأصل، فالعلميّة فرع عليها.

٢ - الوصفية، وذلك لأنّ الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدّم على الصفة تقدّم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقة كما أنّ الفعل مشتقّ^(٢).

أما العلل اللفظيّة فسبع، وهي:

١ - العُجمة، والعجمة فرع في العربيّة.

٢ - التانيث، «والتانيث فرع على التذكير لوجهين، أحدهما: أنّ الأسماء قبل الاطلاق على تانيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكّر، نحو: «شيء»، و«حيوان»، و«إنسان»، فإذا علّم تانيثها رُكّب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. والثاني: أنّ المؤنث له علامة على ما سبق، فكان فرعاً»^(٣).

٣ - وزن الفعل؛ لأنّ الفعل فرع على الاسم.

٤ - العدل، أي: عدل الاسم عن جهته، فالعدل فرع لأنّ العدل عن الأصل إزالة للأصل. والعدل علّة لفظيّة؛ لأنك تريد به «لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً؛ لأنّه فرع على المعدول عنه، ف«عمر» معدول من «عامر» علماً أيضاً»^(٤).

٥ - التركيب؛ لأنّ المركّب فرع على البسيط وتالٍ له، فالبسيط قبل المركّب.

٦ - زيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

٧ - إلحاق الألف المقصورة التي تشبه ألف التانيث المقصورة، وهذه لم يذكرها بعض علماء النحو ضمن علل منع الصرف.

وقد جمع بهاء الدين بن النحاس النحويّ هذه العلل بقوله (من البسيط):

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٧/١.

(٣) المصدر نفسه ٥٩/١.

(٢) المصدر نفسه ٦١/١.

(٤) المصدر نفسه ٦٢/١.

ولو صَحَّتْ عللهم أيضًا لما مُنعت من الصرف أعلام كثيرة، وليس فيها من عللهم غير العلمية، حتى جعل الكوفيون العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف^(٤).

ولو صَحَّتْ عللهم، أيضًا، لم نَرِ بعض الأعلام كـ«دعد»، و«هند»، و«حسان»، و«عقان» وبعض الصفات، نحو: «أخيل»، و«أجل» تُصرف حينًا وتُمنع من الصرف حينًا آخر، ولم نَرِ بعض الأسماء قد استوفى علتي المنع على ما شرطوا، وهو مصروف، فـ«عمر» وأمثاله، مما يمنع للعلمية والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه^(٥).

لقد آن الأوان لرفض كلِّ علل المنوع من الصرف، فالتعليل الحق هو القول: إنَّ العرب نطقت ببعض الأسماء منوثة، وبغيرها من دون تنوين، فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، ولم تكن فلاسفة مناطق تفكر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كلِّ البراءة.

٣ - تعليل جرَّ المنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة: علَّل المبرد، جرَّ المنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة، بحمل الخفض على نظيره، وهو النصب^(٦).

وعلَّل الزَّجاج عدم جرِّه بالكسرة بشبهه بالفعل الذي لا يدخله الجرُّ، ولم يسكن لكي

مَوَانِعُ الصَّرْفِ يَسْنَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِيَتَبَلَّغَ فِي إِغْرَابِكَ الْأَمَلَا اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَغْرِفَةٍ رَكَّبَ وَرِذْ عَجْمَةٌ فَالْوُضْفُ قَدْ كَمَلَا^(١) وجمعها غيره بقوله (من البسيط):

عَذْلٌ وَوُضْفٌ وَتَأْنِيْتُ وَمَغْرِفَةٌ وَعَجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَالتُّوْنُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا الْفُ وَوَزْنٌ فِغْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ^(٢)

والعلمية تمنع من الصرف مع أي واحدة من العلل اللفظية، والوصفية تمنع مع العدل، وزيادة الألف والنون، والتانيث.

هذا جملة ما يقولونه في علل المنوع من الصرف، والناظر فيها يرى بوضوح تعسفهم وتمخُّلهم في تعليلاتهم الفلسفية هذه. فالعربي في صحرائه لم يفكر بواحدة منها عندما تكلم صارفًا كلمات ومانعًا أخرى من الصرف. ولو كانت مشابهة الفعل هي علة منع الاسم من الصرف، لكان اسم الفاعل واسم المفعول أولى الأسماء بالمنع من الصرف، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه حتى عدهما جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل، وحتى سمى الكوفيون المشتق (واسم الفاعل واسم المفعول من المشتقات) فعلًا^(٣). ومن المعروف أنَّ الفعل المضارع سمي بذلك لمضارعه (أي: لمشابهته) اسم الفاعل.

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.

(٢) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢١.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، لاط، ١٩٥١). ص ١٦٧.

(٤) المصدر نفسه. ص ١٧٠-١٧١.

(٥) المصدر نفسه. ص ١٧١.

(٦) المبرد: المقتضب ١/ ٣٨٣.

يكون بين الأسماء المتمكنة (أي: المعربة)، والأسماء غير المتمكنة (أي: المبنيّة) فرق^(١).

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف المجرور، «وإنما الذي كان أنّ هذا الاسم لما حُرِم التنوين أشبه، في حال الكسر، المضاف إلي ياء المتكلم إذا حُذفت ياءه، وجذفها كثير جداً في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتحة ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدئت الكلمة بـ«أل» أو أُتْبِعتْ بالإضافة، أو أُعيد تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة بالإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح»^(٢).

وذهب فريق من النحاة، ومنهم أبو الحسن الأخفش، والمبرد، والزجاج، وإبراهيم مصطفى، إلى أنّ الممنوع من الصرف مبنيّ على الفتحة في حالة الجرّ^(٣)، «وذلك لأنّ مشابهته للمبني، أي: الفعل، ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً، أي: التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ»^(٤).

والملاحظ أنّ المبرّد لم يعلّل عدم جرّ الممنوع من الصرف بالكسر، على الأصل في الأسماء، وإنما علّل جرّه بالفتحة، عند خروجه

على الأصل، بحمله على النصب الذي هو نظير الخفض، ونُسِب إليه أنه قال بينائه على الفتح، في حالة الجرّ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ^(٥).

وأمام هذين التعليلين نسأل:

١ - لو كان الممنوع من الصرف جرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة حنّلاً على النصب الذي هو نظير الخفض، فلماذا لم يجرّ بالفتحة أيضاً لا بالكسرة عندما يكون مضافاً أو معرّفاً بـ«أل»؟

٢ - إنّ الممنوع من الصرف يبقى مشابهاً للفعل عندما يكون مضافاً أو معرّفاً بـ«أل»، فلماذا يجرّ بالكسرة، فلا يشبه الفعل في التعرّي من الجرّ؟

٣ - هل فكّر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب، عندما نطقوا بلغتهم جازين الممنوع من الصرف غير المضاف وغير المعرّف بـ«أل» بالفتحة لا بالكسرة؟ ثمّ لو جرّ العرب الممنوع من الصرف بالسكون مثلاً، أما كان النحاة قد علّلوا ذلك بمشابهته للفعل الذي يُجرّم فيسكّن، أو بتعليل آخر؟ ثمّ أليس من الأفضل أن نعلّل هذه الظاهرة بنطق العرب، فنرتاح من عناء تعليلات فلسفيّة سمجة وواهية، لا نحسب أنّ العرب قد فكّروا فيها ولو قليلاً

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١-٢.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢؛ والأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ٣٨/١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.

(٤) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ٣٨/١.

(٥) المصدر نفسه ٣٨/١.

عندما نطقوا بلغتهم.

وأما تعليل الزجّاج القائل: إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة؛ لأنه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، وهو لم يسكن لكي يفرّق بينه وبين الأسماء غير المتمكّنة، فيُعترض عليه بأنّ الأسماء غير المتمكّنة (المبنية) ليست كلّها مبنية على السكون، فثمة كلمات كثيرة، منها مبنية على الفتح، نحو: «كيف»، و«الآن»، و«أمام»، أو على الكسر، نحو: «هيهات»، و«قطام»، و«رقاش»، و«سيبويه»^(١).

وأما تعليل إبراهيم مصطفى القائل: إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياءه، فيضعفه ورود أسماء عربية كثيرة مبنية على الكسر، نحو: «رقاش»، و«قطام»، و«سيبويه»^(٢)، فلو كان العرب يفرّون من الكسر غير المنوّن إلى الفتح لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، لبنا هذه الكلمات على الفتح بدلاً من الكسر، ويردّه أنّ الوصف الممنوع من الصرف، نحو: «سكران»،

و«عطشان»، و«أفضل»، و«أحسن»، و«ثلاث»، و«مثلث»، و«آخر» لا يتصل بياء المتكلم، فلماذا جُرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة، وهو لا يلتبس مع المضاف إلى ياء المتكلم في حالة جرّه بالكسرة دون تنوين؟
٤ - الجّع المُمائل لـ «مفاعل»، و«مفاعيل» والملحق به:

تمنع العرب من الصرف «ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل»^(٣)، أو «ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل»^(٤)، أو «الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل»^(٥)، أو المشبه لهما. يقول ابن مالك (من الرجز):

وَكُنْ لِجَمْعِ مُشْبِهِ مَفَاعِلَا

أَوِ الْمَفَاعِيلِ بِمَنْعِ كَافِلَا^(٦)

والمقصود «بالمماثلة» أو «الموازنة» أو «المشابهة» أن تكون الكلمة خماسية أو سداسية، والحرف الأول مفتوح في الحالتين^(٧)، سواء أكان ميمًا أم غير ميم، وأنّ الثالث ألف زائدة غير عوض^(٨) يليها كسر^(٩) الحرف الأول من حرفين بعدها، أو من ثلاثة

(١) و(٢) في لغة من بينه.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٧؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٧.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.

(٦) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٦. ولا حظ أنّ بعضهم يقيّد ما جاء على وزن «مفاعل»، و«مفاعيل» بالجمعية.

(٧) إذا كان الحرف الأول غير مفتوح، نحو: «غذافر» (الجمل الشديد)، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٨) إذا كانت الألف للعوض، نحو: «يَمَانٍ»، و«شَامٍ»، وأصلهما: «يَمَنِيّ»، و«شاميّ»، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٩) قد يكون هذا الكسر ظاهراً، نحو: «مدارس»، أو مقدّراً نحو: «دواب»، و«عذارى» أصلهما: «دوابب»، و«عذارى»، والأفضل اعتبار «عذارى» ونحوها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث المقصورة، لا لمجيئها على وزن «مفاعل». أما إذا كان الحرف الأول بعد الألف مفتوحاً، نحو: «براك» (الثبات في الحرب)، أو مضموماً، نحو: «تَدَارُكٌ» (مصدر «تدارك»)، فلا يمنع من الصرف.

جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان^(٣)، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن^(٤)، وقد سُمي بذلك لانتهاء الجمع إليه، فلا يجوز أن يُجمع مرة أخرى بخلاف كثير من جموع التكسير، نحو: «أنعام»، و«أكلب» اللذين يجمعان على «أناعِم»، و«أكالب»^(٥).

وكل جمع جاء على وزن «مفاعيل» أو «مفاعيل» أو على وزن يشبههما يمنع من الصرف سواء أكان علمًا أم غير علم، وذلك لمشابهته، أو مماثلته، أو لموازنته «مفاعل»، و«مفاعيل»، إلّا ما جاء على الوزن «فُعالي»، نحو: «سُكاري» فيُمنع من الصرف لاتصاله بألف التأنيث المقصورة^(٦). ومن شواهد المنع الآية: ﴿مِنْ تَحَرِيْبٍ وَتَمَثِيْلٍ﴾ [سَبَأ: الآية ١٣]، والآية: ﴿لَمَذَمْتُ صَوْمِعُ وَيَبِعُ وَصَلَوْتُ وَمَسَجِدُ﴾ [الحَج: الآية ٤٠]، والآية: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾ [سَبَأ: الآية ١٨].

وأما ما جاء من صيغ منتهى الجموع^(٧)

أحرف أوسطها ساكن غير منويّ به وبما بعده الانفصال^(١)، فليس المقصود بها أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصل الذي يُراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون، وإنما المراد «المماثلة»، أو «الموازنة»، أو «المشابهة» في عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، من دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصًّا، فالكلمة «دَراهِم» على وزن «مفاعيل»، وإن كان وزنها الأصلي «فعالل»، وكلمة: «أَلَاعِيب» على وزن «مفاعيل»، وإن كان وزنها الأصلي «أفاعيل»^(٢).

ومن النحاة من يؤثر تسمية «ما كان على جمع مفاعل ومفاعيل» بـ«صيغة منتهى الجموع»، أو بـ«الجمع المتناهي»، وهو كل

(١) إذا نُوي بالحرف الساكن وبما بعده الانفصال، كما في ياء النسبة في نحو: «حواري»، فلا يُمنع الاسم من الصرف (انظر: الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١).

(٢) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) قد يكون أحد الحرفين مدغمًا في الآخر، نحو: «مواد»، و«خواص».

(٤) قد يكون الثاني الساكن ياء مدغمة في مثلها بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد، نحو: «كراسي»، و«قماري» جمع «كرسي»، و«قمري» (نوع من الطيور).

أما «رباحي» نسبة إلى «رباح» (اسم بلد) فيأؤه للنسب وليست في المفرد، فلا يمنع من الصرف. والغالب أن يكون الحرف الثاني حرف علة، ومن النادر ألا يكون حرف علة، نحو: «أرادب» جمع «إردب»، وهو مكيال ضخم لأهل مصر (ابن منظور: لسان العرب (ردب)).

(٥) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٣، ومما لا يجمع مرة أخرى، ولكنه لا يمنع من الصرف ما جاء على وزن «مفاعلة»، نحو: «تَبَايَعَة»، جمع تُبِع (ملك اليمن)، و«أفاعلة»، نحو: «أسابذة»، أو «فعاللة»، نحو: «تلامذة»، أو «فياعلة»، نحو: «صيارفة».

(٦) وأما «فُعالي» فيقول النحاة إن الكسر فيها مقدّر بعد الألف، والأصل، «فعالي» فهي، لذلك، ممنوعة من الصرف؛ لأنها على وزن «فعالي» والأفضل عدم التقدير واعتبارها ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التأنيث المقصورة.

(٧) انظر: «صيغ منتهى الجموع» في موسوعتنا هذه.

علم، مرتجلاً^(٣) أم منقولاً^(٤). فمما يمنع من الصرف، وهو مفرد، ما جاء على وزن «فواعِل» نحو: «سواكن» (جزيرة قرب مكة)، و«مواجز» (اسم موضع)، و«نوادِر» (اسم موضع)، وعلى وزن «فَعَالِل» نحو: «سماهج» (موضع بين عُمان والبحرين)، و«جَلاجل» (اسم موضع)، و«فَعَالِل» نحو: «براعيم» (اسم موضع)، و«جماعيل» (قرية بالقدس)، و«أفاعِل» نحو: «أذاخر» (موضع بمكة)، و«أيافت» (موضع باليمن)، و«فواعيل» نحو: «طواويس» (قرية ببخاري)، و«فَعَالِل» نحو: «مرايض» (اسم لموضع)، و«فَعَاوِل» نحو: «نجاويز» (بلد باليمن)، و«فَعَاوِل» نحو: «سنانير» (قرية بيزد)، و«مَفَاعِل» نحو: «معاقر» (اسم بلد)، و«منازل» (علم رجل)، و«فَعَالِلِن» نحو: «فرايين» (اسم واد بنجد)^(٥).

وعليه، يمنع من الصرف كل ما جاء على مثال «مَفَاعِل»، و«مفاعيل» سواء أكان جمعاً أم غير جمع، ولذلك كانت عبارة سيبويه والزجاج: «ما كان على مثال مَفَاعِل ومفاعيل»^(٦) أدق من عبارة المبرد: «ما كان من الجمع على مثال مَفَاعِل ومفاعيل»^(٧)، أو عبارة ابن هشام: «الجمع الموازن لمفاعيل

على وزن «تَفَاعِلَة»، نحو: «تبايعة» جمع «تَبِع»، وهو ملك اليمن، أو وزن «أَفَاعِلَة»، نحو: «أساندة»، أو «فَعَالِلَة»، نحو: «تلاميذة» أو «فيايلة»، نحو: «صيارفة»، أو على غير ذلك من الأوزان التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف ثانيها غير ساكن، فلا يمنع من الصرف، وكذلك كل ما جاء على وزن من أوزان جمع التكسير غير الأوزان الخاصة بصيغ منتهى الجموع التي سبق تفصيلها.

وأما «ثمان» و«رباع»، فيذهب سيبويه إلى أنهما مصروفتان؛ لأن الأياء فيهما ياء نسب، فهما كـ«شأم»، و«يمان»، والأصل فيهما: «ثمني»، و«ربعي»، ثم زيدت الألف فحذفت إحدى الياءين، كما أن الأصل في «يمان» يَمْنِي^(١). ومن العرب من لا يصرف «ثماني»، وعلى هذه اللغة قال ابن ميادة (من الكامل):

يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا

حَتَّى هَمَمَنْ بِزِيغَةِ الإِزْتِاجِ^(٢)

ويمنع من الصرف ما ألحق بالجمع المماثل لـ«مفاعِل»، و«مفاعيل»، أو الملحق بصيغة منتهى الجموع، وهو «كَلَّ اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً، أم غير أصيل، علماً أم غير

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧-٢٢٨؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧.

(٣) العلم المرتجل هو ما وضع أول أمره علماً، ولم يستعمل من قبل العلمية في معنى آخر. ويقابله العلم المنقول.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٤.

(٥) انظر: عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع (دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٧١م). ص ٢٤٦-٢٤٩.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٧؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٧) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٧.

ومفاعيل»^(١)، ولو قال ابن مالك (من الرجز):

وَكُنْ لِلْفَظِ مُشَبِّهَ مَفَاعِلَا
أَوْ الْمَفَاعِيلِ بِمَنْعِ كَافِلَا
بدلاً من قوله (من الرجز):

وَكُنْ لِحِجَمِ مُشَبِّهَ مَفَاعِلَا
أَوْ الْمَفَاعِيلِ بِمَنْعِ كَافِلَا^(٢)
لكان أدق في التعبير، ولاستغنى عن قوله (من الرجز):

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
بِهِ، فالانصراف منعه يحق^(٣)
وأما «سراويل»، فأكثر النحاة على أنه غير منصرف، واختلف في كونه مفرداً أم جمعاً، فقال بعضهم: إنه اسم نكرة مؤنث للإزار الواحد، وقيل: هو جمع «سراولة». واختلف في سماع «سروالة»، فأنشد الذين يقولون إنه جمع البيت القائل (من المتقارب):

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَغْطِفٍ^(٤)
وادعى الذين يقولون إنه مفرد أن البيت

مصنوع^(٥). ويظهر أن ابن مالك كان من القائلين بأنه مفرد بدليل قوله (من الرجز):

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ
شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ^(٦)
٥ - تعليل النحاة لمنع صرف المماثل لـ «مفاعيل»، و«مفاعيل» والملحق به:

يعلّل سيبويه منع صرف «ما كان على مثال «مفاعل»، و«مفاعيل»» بقوله: «اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكّناً، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكّناً، وهو الأول تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشدّ تمكّناً. وإنما صرفت «مقاتلاً»، و«غذاً»؛ لأن هذا المثال يكون للواحد»^(٧).

ويذهب المبرّد مذهب سيبويه، فيقول: إن «ما كان من الجمع على مثال «مفاعيل»، و«مفاعيل» إنما امتنع من الصرف فيهما؛ لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٦/٢.

(٣) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢.

(٤) البيت دون نسبة في المبرّد: المقتضب ٣٤٦/٣ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/١؛ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ٥٧/١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٢/٢؛ والسيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٥/١.

(٥) انظر: المبرّد: المقتضب ٣٤٦/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/١؛ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ٥٧/١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٧/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٢/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٥/٤.

(٦) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢.

(٧) سيبويه: الكتاب ٢٢٧/٣.

الأصل، فلما باينه هذه المباني، وتباعدا هذا التباعدا في النكرة، امتنع من الصرف فيها، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد. ويدل ذلك على قول الله عز وجل: ﴿مِنْ تَحْرِيبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سَبَأ: الآية ١٣]، وقوله: ﴿هَلُمَّتْ صَوْمِعُ وَيَبْعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ﴾ [الحَج: الآية ٤٠] كل هذا هذه علته. فإن لحقته الهاء للتأنيث، انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً؛ لأن كل ما كانت فيه فمصرف في النكرة، وممتنع من الصرف في المعرفة؛ لأن الهاء علم تأنيث، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب «طلحة»، و«حمدة»، وذلك نحو: «صياقلة»، و«بطارقة». فإن قال قائل: فما باله انصرف في النكرة، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها؟ فالجواب في ذلك: أنه قد خرج إلى مثال يكون للواحد. ألا ترى أنك تقول: «رجل عباقة»، و«حمار حزابية»، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال^(١).

وكذلك يرى الزجاج^(٢)، وابن يعيش الذي يذهب إلى أن هذا الجمع كأنه جمع مرتين، نحو: «كَلْب»، و«أَكْلَب»، و«أَكَالِب»، نحو: «رَهْط»، و«أَرْهَط»، و«أَرَاهُط» وكررت العلة. فقامت مقام علتين كما في الاسم المنتهي بألف التأنيث^(٣). ويأتي الأزهري لهذا الجمع

بعلتين قياساً على باقي الأسماء الممنوعة من الصرف، وهما عنده: خروجه عن صيغ الآحاد العربية، وهذا الخروج يعتبره فرعية في اللفظ، ودلالته على الجمعية، وهذه الدلالة يعتبرها فرعية في المعنى^(٤).

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أن هذا الجمع مُنْع من الصرف لما فيه من معنى التعريف، وأنه إذا قصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة مُنْع التنوين لما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون^(٥).

ويرى محمد عرفة أن «دراهم»، و«دنانير» وأشباههما قد منعوها التنوين لمكان الطول الذي في الكلمة، فكروها أن يزدوا طولها بالتنوين^(٦).

والناظر في هذه التعليقات المختلفة يرى أن تعليل سيبويه هو الأقرب إلى التعليل اللغوي المستند إلى اللغة نفسها لا إلى أشياء بعيدة منها، «فالواحد أخف عندهم من الجمع؛ لأن الواحد هو الأول والجمع طارئ عليه، وما هو أول كان المرء آنس به وأكثر إلفاً له، وما هو طارئ كان أقل إنساً به، فلذلك منعوا التنوين ما ليس له نظير في الآحاد كدراهم ودنانير»^(٧). ولكن هذا التعليل تقتضيه

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٧.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٣.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩٢.

(٦) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣.

(٧) المرجع نفسه. ص ٢٢٩.

سيبويه، وحجته منع العرب «سراويل» من الصرف وهو نكرة، وليس جمعاً على الصحيح^(٢).

٧ - الممنوع من الصرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهياً بألف التأنيث المقصورة، سواء أكان علماً، نحو: «مصطفى» أم غير علم، نحو: «جبل». وألف التأنيث المقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب^(٣).

ويمنع الاسم من الصرف، أيضاً، إذا كان منتهياً بألف التأنيث الممدودة سواء أكان علماً، نحو: «الأربعاء»، أم غير علم، نحو: «صحراء». وألف التأنيث الممدودة، كأختها المقصورة، ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب.

وجميع الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة لا تتّون، لا في نكرة، ولا في معرفة، إلّا في الضرورة، أو في بعض لغات العرب، وهي تُجرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة ما لم تكن مقرونة بـ«أل» أو مضافة، فإن اقترنت بـ«أل» أو أُضيفت، جُرّت بالكسرة، نحو: «مررت بالصحراء الموحشة بالسرعة القصوى». وتظهر الحركات على الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، أما الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة،

جملة أمور، منها أنه من الأسماء المفردة ما يمنع من الصرف كالمنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وكبعض أنواع الوصف. ومنها أيضاً أن الجمع ممنوع من الصرف قد أتى مصروقاً في شواهد كثيرة حتى أجاز بعضهم صرفه في الاختيار، ورجز به راجزهم:

والصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ، أَتَى كَثِيرًا
حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرَ^(١)
وأما تعليل منع «دراهم»، و«دنانير» وأمثالهما بطول الكلمة، فلا شك أنه تعليل لغوي غير منطقي وغير فلسفي، ولكن يرده مجيء كلمات أطول منها، وغير مصروفة، نحو: «صياقلة»، و«تلامذة»، و«أباطرة» ونحوها.

وعليه، نرى أن التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم الصحيح لا غيره.

٦ - تعليل النحاة لمنع الملحق بالجمع المُمائل لـ«مفاعل»، و«مفاعيل» من الصرف:

اختلف النحاة في تعليل منع الملحق بالجمع المُمائل لـ«مفاعل»، و«مفاعيل» من الصرف، فذهب سيبويه إلى أن العلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة، ومذهب المبرّد أن العلة فيه قيام العلميّة مقام الجمعيّة، ويظهر أثر هذا الاختلاف عند تنكير هذا الملحق، فلو طرأ تنكيره انصرف على مذهب المبرّد لفوات ما يقوم مقام الجمعيّة، وبقي غير مصروف على مذهب سيبويه لوجود الصيغة. وقد نقل عن الأخفش المذهبان، وأيد الأزهري مذهب

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١-١٧٢.

(٢) انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

(٣) انظر الأوزان التي اتصلت بها ألف التأنيث في مادة الألف من موسوعتنا هذه، الرقم ٢٥.

فتقدّر الحركات على الألف للتعذر، ويقول النحاة في إعراب نحو: «مررت بحبلى»: إن «حبلى»؛ اسم مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، علماً أن هذه الفتحة تقدّر للتعذر على الألف فلا تظهر، والذي دفع بهم إلى هذا القول رغبتهم في أن تطرد قواعدهم، فكلّ الأسماء الممنوعة من الصرف تُجرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة، وتظهر هذه الفتحة في غير الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة.

ويشير ابن مالك إلى منع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف بقوله (من الرجز):
فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ
صَرَفَ الَّذِي هَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ^(١)
٨ - تعليل النحاة لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف:

يعلّل سيبويه منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بإرادة العرب في التفريق «بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة»^(٢)، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث»^(٣). ولم أجد له تعليلاً لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة.

أما المبرّد فيقول: «وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل. ألا ترى أن «حمراء» على غير بناء

«أحمر»، وكذلك «عَطَشِي» على غير بناء «عَطْشان»^(٤).

ويعلّل الزّجاج منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بقوله: «وإنما لم ينصرف هذا الباب (أي: باب ما كانت في آخره ألف مما جاوز ثلاثة أحرف) في معرفة ولا نكرة؛ لأنّ فيه ألف التأنيث، وهو مع ذلك مبنيّ على الألف، لم تلحقه الألف بعد تمام بنائه، نحو: «قائم»، و«قائمة»، فلم يكن قولك: «حُبْلٌ» لشيء ثمّ لحقته الألف للتأنيث. فاجتمع شيثان: ألف التأنيث، ومخالفة جهة تاء التأنيث»^(٥). ويقول في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، يقول: «ومنع هذا البناء الصرف؛ لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف»^(٦).

ويقول ابن يعيش: «فأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: «حُبْلِي»، و«بُشْرِي»، و«سَكْرِي»، و«حمراء»، و«صفراء»، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا يُنَوَّن شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأخرى أن لا ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانع باق بعد التعريف، والتعريف ممّا يزيده ثقلًا، وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف؛ لأنّ الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة؛ لأنها يبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بنية التذكير،

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢١/٢.

(٢) أي: ألف الإلحاق المقصورة. (٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٠-٢١١.

(٤) المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٢٠. (٥) الزّجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٧.

(٦) المصدر نفسه. ص ٣٢.

نحو: «سكران»، و«سكرى»، و«أحمر»، و«حمراء»، فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر، وليست التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث، نحو: «قائم»، و«قائمة». ويؤيد عندك ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير، نحو: «حُبلى»، و«حَبالى»، و«سُكرى»، و«سُكارى» كما تثبت الراء في «حوافر» والميم في «دراهم»، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير، نحو: «طلحة»، و«طلاح»، و«جَفنة»، و«جِفان». فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه، كانت لها مزية على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة، ومزيتها عليها علة أخرى، كأنه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب^(١): «متى اجتمع سببان أو تكرر واحد»، ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين، والفقه فيها ما ذكرناه^(٢).

ويعلل الأزهرى هذه الظاهرة بقوله: «لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية»^(٣).

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهباً بعيداً في التعليل، فيقول: إن التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة^(٤)، لكن هذه أتت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فوق عنايتهم

بالتعريف والتنكير، وهو التأنيث، ثم يبين أن اللغة العربية أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتنكير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتنكير، فالتأنيث علامات متعددة، وليس للتعريف أداة سوى «أل»، ثم يخلص إلى القول: «بعد ذلك نراه منسجماً مع طبيعة العربية أن يضحى بالتنوين حرصاً على علم التأنيث، فتقول: «دنيا»، و«عليا»، و«فضلى»، فهذا واضح في الألف المقصورة، والألف الممدودة هي من المقصورة، فاستصحب حكمها»^(٥).

وذهب، أخيراً، محمد عرفة إلى أن الاسم المنتهي بألف التأنيث إنما منع التنوين «لمكان الزيادة فيها، فكرهوا أن يزيدوا عليها التنوين أيضاً»^(٦).

وهكذا نرى أن النحويين ذهبوا مذاهب مختلفة في تعليل منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة من الصرف، ولو قالوا: إن العلة الحقيقية لهذا المنع هو نطق العرب ليس غير، لو قرأوا على أنفسهم هذا التمثل في التعليل، وهذا الاختلاف الشديد فيه، ولكانوا أقرب إلى الواقع اللغوي، فالعربي عندما نطق مانعاً من الصرف

(١) أي: الزمخشري صاحب المفضل.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٩-٦٠.

(٣) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.

(٤) هذا الأساس الذي ينطلق منه إبراهيم مصطفى لا دليل لغوي عليه، فلماذا يستدعي التنوين حذف ألف التأنيث المقصورة؟

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩١.

(٦) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣. ولو كان هذا التعليل صحيحاً لمنعوا «قائمة»، و«قتيلة»، و«مجروحة» ونحوها لمكان الزيادة فيها.

هذا النوع من الأسماء لم يفكر من قريب أو من بعيد بهذه التعليلات الفلسفية أو غيرها.

والعجيب أن ما يجعله النحويون علةً لمنع الصرف، وهي ألف التأنيث الممدودة، يُستدلّ عليه، أحياناً، بالصرف ومنعه، فالعلة تصبح معلولاً، والعكس بالعكس. يقول سيبويه، مثلاً: إنَّ الألفين لا تزادان أبداً، إلّا للتأنيث، وهو يستدلّ على هذا الحكم بعدم مجيء «فَعْلَاء» إلّا مصروفة، وعدم مجيء شيء من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا^(١). وهو يستدلّ على أنّ «قوباء» ملحق بـ«فسطاط» عند بعض العرب بتذكيره وصرفه^(٢).

٩ - وزن «أشياء» وتعليل منعها من الصرف:

اتَّفَق البصريون والكوفيون على منع كلمة «أشياء» من الصرف، لكنهم اختلفوا في علة منعها، لاختلافهم في وزنها^(٣). فذهب الكوفيون إلى أنّ وزنها «أفعاء»، والأصل «أفعِلاء»؛ لأنَّ أصل «شيء: شَيْء»، فيُجمع على «أشْيَاء»، لكنهم حذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة طلباً للتخفيف، فأصبحت «أشياء»، وهي بهذا الوزن ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التأنيث الممدودة.

وذهب بعض الكوفيين إلى «أنّ وزنه «أفَعَال»؛ لأنّه جمع «شَيْء»، و«شَيْء» على وزن «فَعْل»، و«فَعْل» يُجمع في المعتلّ العين على «أفَعَال»، نحو: «بيت وأبيات»، و«سيف

وأسياف»، وإنّما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: «زُئِدَ وأزناد»، و«فَرُخَ وأفراخ»، و«أَنَفَ وآناف»، وهو قليل شاذٌّ^(٤)، وأمّا في المعتلّ فلا خلاف في مجيئه على «أفَعَال» مجيئاً مطّرداً، فدَلّ على أنه «أفَعَال»، إلّا أنه منع من الإجراء^(٥)، تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث^(٦).

واستدلّوا على أنّ «أشياء» جمع، وليس بمفرد بقولهم: «ثلاثة أشياء»، بتأنيث «ثلاثة»، فلو كانت «أشياء» مفرداً كـ«طَرَفَاء» لقليل: «ثلاث»، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد.

وقال البصريون: إنّ وزنها «لَفَعَاء»، وإنَّ الأصل فيها «شَيْنَاء»، وإنّها مفرد بدليل جمعها على «أشَاوَى»، و«أشِياوات»، فهي بالتالي ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التأنيث الممدودة، وردّوا على حجج الكوفيين بقياسات منطقية واستنتاجات مبنية على فروض لغوية^(٧)، والذي يهتّمنا منها قولهم: إنه لو كان وزن «أشياء»: «أفَعَال» لوجب أن يكون منصرفاً كـ«أسماء»، و«أبناء»، ولو كانت ممنوعة من الصرف تشبيهاً لها بما في آخره همزة التأنيث، كما زعم الكوفيون، لوجب «أن لا تُجرى نظائره، نحو: «أسماء»، و«أبناء» وما كان من هذا النحو على وزن «أفَعَال»؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر

(٢) المصدر نفسه ٢١٥/٣.

(١) سيبويه: الكتاب ٢١٤/٣.

(٣) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٩٨-٣٠٣.

(٤) ليس بقليل ولا شاذّ، بل هو قياسي كما ستثبت بعد قليل.

(٥) المصدر نفسه ٨١٤/٢.

(٦) أي: مُنَع من الصرف.

(٧) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١٨-٨٢٠.

«أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء»،
و«أبناء»^(١).

النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتَوُا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾
[هود: الآية ٨٥].

والذي نراه أَنَّ القول إنَّ أصل «أشياء»: «أشْيَاء»، أو «شَيْنَاء» لا دليل لغوي عليه سوى استنتاجات النحويين القياسية، وهم لم يأتوا بشاهد واحد على هذا الأصل، ولا نظراً أن العرب تكلمت به، والذي دفعهم إلى القول بهذا الأصل رغبتهم في اطراد قاعدتهم في منع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، وصرفه إذا كانت همزته الأخيرة من أصل الكلمة، فلو كان وزن «أشياء»: «أفعال» لكانت الهمزة الأخيرة لآماً للكلمة، وليست ألف التأنيث الممدودة، فتتخرم بذلك قاعدتهم.

وعليه، نرى أَنَّ وزن «أشياء» هو «أفعال»، ووزن «فَعْل» يُجمع على «أفعال» قياساً مطّرداً سواء أكان معتلاً العين أم صحيحها. أما قول سيبويه: «إنَّ جمع «فَعْل» على «أفعال» ليس بالباب في كلام العرب، وإنَّ كان قد ورد منه بعض ألفاظ، كأفراخ، وأجداد، وأفراد»^(٢)، والذي سار عليه النحويون من بعده، دفعه أبو حيان التوحيدي والأب أنستاس ماري الكرمللي. أما الأول فكان يحفظ ثلاثين شاهداً عليه، وأما الأب الكرمللي فقد برهن «أَنَّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أفعال» أكثر مما سُمع من جموعه (أي: المطّردة) على «أفْعَل»، أو «فِعال»، أو «فُعول». فعدد ما ورد على «أفْعَل» هو اثنان وأربعون ومئة اسم، وعلى «فِعال» واحد وعشرون ومئتا اسم، وعلى «فُعول» هو اثنان وأربعون اسماً. فإنَّ يسلموا بجمعه قياساً مطّرداً على «أفعال» أحقَّ وأولى؛ لأنَّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة. وكلها منقول عنهم، لورودها في الأمهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس»^(٣). ولذلك أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع «فَعْل» على

والعجيب الغريب أَنَّ النحويين في اختلافاتهم الجدلية النحوية واندفاعهم فيها فاتهم الرجوع إلى القرآن الكريم وتفسيره لمعرفة ما إذا كانت كلمة «أشياء» يراد بها اسماً مفرداً أم جمعاً، ولو عادوا إليه لوجدوا أنها جمع لـ«شيء»، كما في الآية: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ فَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠١]، والآية ﴿فَاذْكُرُوا أَلَكَّيْلَ وَالْيَزَاتِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٨٥]، والآية ﴿وَلَا تَبْخَسُوا

(١) المصدر السابق ٣/ ٥٦٨.

(٢) جاء في كتاب ياقوت الحموي: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب (دار المأمون القاهرة، لا ط، ١٩٣٦م) ٥/ ٣٩٢: «قال الصاحب بن عباد يوماً: «فَعْل» (بفتح فسكون، ويريد ما كان منه صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها) و«أفعال» قليل. ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا «زُند أزنَاد»، و«فَرُخ أفرَاخ»، و«فَرْد أفراد». فقلت له (أي: قال له أبو حيان التوحيدي): أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أي: كلمة) كلها «فَعْل»، و«أفعال». فقال: هات يا مدعي، فسررت الحروف، ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحوي أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبخر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطّرداً».

(٣) عن مجمع اللغة العربية: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص ٥١.

«أفعال» قياسًا مَطْرَدًا^(١).

وأما زَعَم الكوفيين أَنَّ «أشياء» مُنعت من الصرف لشبهها بما في آخره همزة التانيث، فمردود، كما أوضح البصريون، بأن لو كان الأمر كذلك لمنعت نظائرها، نحو: «أسماء»، و«أبناء» من الصرف؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء»، و«أبناء». وعليه، نرى أَنَّ التعليل الصحيح لمنع صرف «أشياء» من الصرف هو نطق العرب ليس غيره. وفي هذا المنع دليل آخر على فساد قولهم بالعلة في باب الممنوع من الصرف.

١٠ - كلمة «غَوْغاء» وإجازة صرفها وعدمه:

ذهب بعضهم إلى أنه يجوز في كلمة «غَوْغاء»^(٢)، الصرف وعدم الصرف، فَمَنْ صرفه جعله «فعلالًا»، ومن لم يصرفه جعله «فعلاء»، وذلك دون ذكر أي شاهد على صرفه أو عدم صرفه^(٣). وأغلب الظن أَنَّ

وزنها «فَعْلَاء»، بدليل أَنَّ الجذر الثلاثي هو الغالب الأعم في اللغة العربية، وأن ما نستطيع إرجاعه إلى جذر ثلاثي لا نرجعه إلى جذر رباعي، وأن القواميس العربية كافة تثبت كلمة «غَوْغاء» في مادة (غ و غ) لا في مادة (غ و غ و) ^(٤). والذي دفع إلى القول إنه «فَعْلَال» عند من صرفه الرغبة في اطراد القاعدة، فلو كان وزنه «فَعْلَاء» - وهذا هو الراجح - وهو مصروف، لانخرمت قاعدة النحاة القائلة بمنع صرف كل ما ينتهي بألف التانيث.

١١ - الوصف الممنوع من الصرف:

يمنع الوصف من الصرف في ثلاث حالات:

- أ - إذا كان على وزن «فَعْلَان».
- ب - إذا كان على وزن الفعل.
- ج - إذا كان معدولاً.

وذلك بشروط وتفصيلات تُبيِّنُها في الفقرات التالية:

(١) ونص قراره: «قَرَّرَ المجمع من قبل أَنَّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفْعُل» جمع قَلَّة، وعلى «فِعَال» أو «فُعُول» جمع كثرة. واستنادًا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع «فَعْل» على «أفْعَال» مطلقًا، واستنادًا، أيضًا، إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع «فَعْل» اسمًا صحيح العين، مثل «بَحَثُ وَأُنْحَاثُ» على «أفْعَال» ولو كان صحيح الفاء، أو العين، أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضغف (مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٢٦، ربيع الأول، ١٣٩٠هـ/ مايو ١٩٧٠م. ص ٢٢٣؛ ومجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لاط، ١٩٦٩م، ٣/ ٦٩-٧٠).

(٢) أصل الغَوْغاء الجراد حين يخف للطيوان، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر، ويجوز أن يكون من الغَوْغاء الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم (لسان العرب (غ و غ)).

(٣) الهمذاني: الألفاظ الكتابية (شرح وتحقيق عبد الحميد جيدة. دار الشمال، طرابلس (لبنان)، ط ١، ١٩٨٦م ص ٧٦).

(٤) ابن منظور: لسان العرب مادة (غ و غ)؛ واليزيدي: تاج العروس (تحقيق عبد الستار أحمد فراج، نشر وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، لاط، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) مادة (غ و غ)؛ والجهري: الصحاح (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م) مادة (غ و غ).

أ- الوصف الذي على وزن «فَعْلان» الممنوع من الصرف وتعليل منعه من الصرف : يمنع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» من الصرف بشرطين :

أ- أن تكون وصفيته أصيلة، أي : غير طارئة، فإن كانت غير أصيلة صُرف، نحو كلمة «صَفْوان» في قولك : «بنس رجل صفوان قلبه»، أي : قاس قلبه، والصفوان : الحجر .
ب- أن لا يؤنث بالتاء إما لكونه لا مؤنث له أصلاً، نحو : «لُخيان» لكبير اللحية، وإما لأن مؤنثه الشائع «فَعْلَى»، نحو : «عَطْشان»، و«غَضبان»، و«سَكْران»، فإن مؤنثاتها الشائعة^(١) «عَطْشى»، و«غَضبى»، و«سَكْرى».

ومنع صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا مؤنث له هو رأي جمهور النحاة، ولكنهم لم يأتوا بشاهد على مذهبهم، كما أنهم لم يروا عن العرب ذلك، بل يستندون إلى القول : «إنه وإن لم يكن له «فَعْلَى» وجوداً، فله «فَعْلَى» تقديرًا؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثاً، لكان «فَعْلَى» أولى به من «فَعْلانة»؛ لأن باب «سَكْرى» أوسع من باب «نَذْمان»، والمقدر في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أَكْمر»^(٢) مع أنه لا مؤنث له^(٣).

فالشرط عند الجمهور لمنع صرف «فَعْلان» أن يكون له مؤنث على «فَعْلَى» تحقيقاً أو تقديرًا. ويصرف بعضهم «فَعْلان» الوصف الذي لا مؤنث له؛ لأن من العرب من يصرف «لُخيان» حملاً على «نَذْمان»، وبحجة أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء^(٤).

فالشرط عند هؤلاء لمنعه أن يكون له مؤنث على وزن «فَعْلَى» حقيقة لا تقديرًا. والظاهر في هذه المسألة أن الجمهور يستند إلى القياس، والذين يخالفونه يستندون إلى النقل والقياس أيضًا، علماً بأن الفريقين لم يمثلًا لهذه المسألة إلا بكلمة «لُخيان». والمنهج الذي نرتضيه يغلب النقل على القياس، وعليه، نرى أن صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا مؤنث له هو الصحيح، وأن منعه تحكم من النحاة باللغة، وفرض للمقاييس النحوية عليها بدلاً من أن تفرض هي على هذه المقاييس.

وإذا كان «فَعْلان» يؤنث على «فَعْلانة»، لا يُمنع من الصرف، وقد أحصى الشيخ مصطفى الغلاييني ما جاء من «فَعْلان» ويؤنث على «فَعْلانة»، فكان ثلاث عشرة صفة، وهي : «نَذْمان» للنديم^(٥)، و«خَبْلان» للعظيم البطن، و«دُخْنان» لليوم المظلم، و«سَيْفان» للطويل،

(١) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على «فَعْلانة» ويمثلون للمستوفي هذا الشرط بعَطْشان وغَضبان وسَكْران، والمراجع اللغوية العربية تأتي لهذه الأمثلة الثلاثة، بمؤنث مختوم بالتاء، وبمؤنث آخر ليس مختوماً بها.

(٢) الأكرم : الكبير الكمرة، وهي الحشفة، وفي هذا إشارة إلى منع الوصف الذي على وزن «أفعل» والذي لا يقبل التاء؛ لأن لا مؤنث له.

(٣) الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢١٣.

(٥) يُصرف «نَذْمان» إذا كان من المنادمة؛ لأن مؤنثه «نَذْمان»، أما إذا كان من الندم، وبمعنى : النادم، فهو غير منصرف؛ لأن مؤنثه «نَذْمى» لا «نَذْمان».

و«صَوْجَان» لليابس الظهر من الدواب والناس، و«صَيْحَان» لليوم الذي لا غيم فيه، و«سَخْنَان» لليوم الحار، و«مَوْتَان» للضعيف الفؤاد البليد، و«عَلَان» لكثير النسيان، و«فَشْوَان» للدقيق الضعيف، و«نَضْرَان» لواحد النصارى، و«مَصَّان» للثيم، و«أَلِيَان» لكبير الألية^(١).

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف الذي على وزن «فَعْلَان» والذي لا يؤنث بالتاء بقوله (من الرجز):

وَزَائِدَا فَعْلَانٍ فِي وَضْفِ سَلَمٍ

مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً تَأْنِيثُ حُتَمٍ^(٢)

ومنع صرف «فَعْلَان» الوصف الذي لا يؤنث بالتاء هو لغة جمهور العرب، أما بنو أسد، أو بعضهم^(٣)، فيؤنثون «فَعْلَان» بالتاء قياساً مطّرداً، واستناداً إلى هذه اللغة، وإلى أن بني أسد كانوا في نجد داخل الجزيرة العربية بعيدين من أطرافها، أي: من التأثير بغير العربية، وهم من القبائل التي أخذت عنهم اللغة^(٤)، واستناداً إلى قول ابن جني: إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه^(٥)، قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة

(١) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢٢٥/٢.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥، والمقصود بزائدي «فَعْلَان» الألف والنون الزائدتان في آخره. والملاحظ أن ابن مالك أغفل اشتراط الأصالة لمنع صرف «فَعْلَان» الذي لا يؤنث بالتاء. وانظر: في عدم صرف هذا النوع من الوصف: سيويه: الكتاب ٣/٢٠٥، ٢١٥-٢١٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٣٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨-١١٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٢-٣٢٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٧-٢١٨.

(٣) ينسب «لسان العرب»، و«المصباح المنير»، و«المختصص»، وإصلاح المنطق» هذه اللغة إلى بني أسد بالإطلاق، فقد جاء في الأول (مادة غضب): «ولغة بني أسد: امرأة غضبانة وملاّنة وأشباهها» وفي مادة (سكر): «الجوهري: لغة بني أسد سكرانة». وجاء في المصباح المنير للفيومي (مادة: سكر): «وفي لغة بني أسد يقال في المرأة سكرانة». وجاء في المختصص لابن سيده (٢/١٤٥): «وقال قوم: إن باب «فَعْلَان» الذي أنشأه «فَعْلَى»، بنو أسد يدخلون الهاء في مؤنثه، ويخرجونها من المذكر، فيقولون: ملاّنة وملاّن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خُمصانة وندمانة وللمذكر، خمصان وندمان. وجاء في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (تحقيق أحمد شاكر وغيره، دار المعارف بمصر، لاط، ١٩٤٩م)، ص ٣٩٥: «ولغة بني أسد سكرانة وملاّنة وأشباههما». ولكن جاء في «الصحاح» للجوهري (مادة: سكر): «السكران خلاف الصاحي، والجمع: سَكْرَى وسَكَارَى، والمرأة سَكْرَى، ولغة في بني أسد سكرانة». وقد رأى أمين الخولي أن «في» في قول الجوهري: «في بني أسد» لا تفيد البعضية؛ لأنها، في هذه العبارة، للظرفية، ومتعلّقتها كون عامٍ فالمعنى أنها لغة كائنة أو موجودة في بني أسد، فهي بالتالي، لغة بني أسد (مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة ١/١٠٣). وجاء في شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٧): «لا تقل «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غُرثانة» في اللغة الفصحى... وقولنا: «في اللغة الفصحى» احتراز عما روي عن بعض بني أسد: «غضبانة»، و«عطشانة»، فالحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة».

(٤) انظر: السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢١١.

(٥) انظر: ابن جني: الخصائص ٢/١٢.

صرف «فَعْلَان» وصفًا، وجمعه مع مؤنثه «فَعْلَانَة» جمعِي تصحيح^(١).

وعَلَّلَ سيبويه منع هذا النوع من الوصف بأنَّ العرب «جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالألف «حمراء»؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصَّ بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أنَّ «حمراء» لم تؤنَّث على بناء المذكر. ولمؤنَّث «سكران» بناء على حدة. فلما ضارع «فَعْلَاء» هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أَجْرِي مجراها»^(٢).

وعَلَّلَ المبرد هذا المنع بتعليل مماثل لتعليل سيبويه، فقال: «وإنما امتنع من ذلك (أي: من الصرف)؛ لأنَّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حمراء»، و«صفراء». والدليل على ذلك أنَّ الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأنَّ النون والألف تُبدل كلَّ واحدة منهما من صاحبتهما. فأما بدل النون من الألف، فقولك في «صنعاء»، و«بهراء»: «صنعاني»، و«بهراني». وأما بدل الألف

منها، فقولك إذا أردت: «ضربت زيدًا»، فوقفت، قلت: «ضربت زيدًا»، وفي قولك: «اضربن زيدًا» و«لَتَشْفَعَنَّ بِالْأَنْصِيَةِ»^(٣) [العلق: الآية ١٥] إذا وقفت قلت: «اضربا زيدًا» و«لنسفعا». وزعم الخليل أنَّ الدليل على ذلك أنَّ كلَّ مؤنَّث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير، فإنما تلحقه على لفظه إلَّا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلًا في أنَّ علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه؛ لأنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلة. ألا ترى أنَّك لا تقول: «حمراء» ولا «صفراء»، فكذلك لا تقول: «غضبانة» ولا «سكرانة»، وإنما تقول: «غَضْبِي»، و«سَكْرِي»^(٤).

ونقلَ الزَّجَّاجَ تعليل سيبويه دون أن يعلِّق عليه^(٥)، وكذلك رأى ابن يعيش أنَّ العلة في منعه كون الألف والنون فيه زائدتين، والزائد فرع على المزيد عليه، وهما، مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، والألف في حمراء وصفراء، نحو: «حمراء»، و«صفراء» يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: «عَطُشَان»، و«سكران»، و«عَرِثَان»، و«غَضْبَان»^(٦).

(١) ونصَّ قراره: «من حيث إنَّ تأنيث «فَعْلَان» بالياء «لغة في بني أسد كما في «الضحاح»، و«لغة بني أسد» كما في «المختص»، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في «شرح المفصل»، والنطاق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإنَّ كان غير ما جاء به خيرًا منه كما في قول ابن جني، ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: «عطشانة»، و«غضبانة» وأشباههما، ومن ثمَّ يصرف «فَعْلَان» وصفًا ويُجمع «فَعْلَان» ومؤنثه «فَعْلَانَة» جمعِي تصحيح» (مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة ١/ ٨٠). والمقصود بجمعي التصحيح جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، ومن قواعد النحاة أنَّ «فَعْلَان» الذي يؤنَّث على «فَعْلَى» لا يُجمع جمع مذكر سالم.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٣) المبرّد: المقتضب ٣/ ٢٣٥.

(٤) الزَّجَّاج: ما يتصرف وما لا يتصرف. ص ٣٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦.

سيبويه تعليل لغوي غير فلسفي يقوم على المشابهة بين «فُعلاء» الممنوعة من الصرف، و«فُعْلان» الذي مُنعه بسبب هذه المشابهة. ويؤيد رأيه أن الحسن اللغوي يعطي النظر حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه، ولكن ينقضه ثلاثة أمور، أولها: أن هذا التعليل يفترض أن العرب تكلّموا أولاً بـ«فُعلاء» غير مصروفة، ثم تكلّموا في وقت لاحق بـ«فُعْلان» غير مصروفة لمشابهته «فُعلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهذا الأمر لا يمكن إثباته، كما أنه بعيد من حقيقة نشوء اللغة. والأمر الثاني أن «فُعْلان» الذي يؤنّث على «فُعْلانة»، نحو: «سَيْنان» يشبه، أيضاً «فُعلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهو، مع ذلك، مصروف. وثالثها: أن «غُضَيّبان» مصغر «غُضَيّبان» يمنع من الصرف، وهو لا يشبه «فُعلاء».

ولو صحّ تعليل المبرد، وابن يعيش، والأزهري، وإبراهيم مصطفى، ومحمد عرفة، لامتنع «فُعْلان» الوصف الذي يؤنّث على «فُعْلانة»، لمضارعة «فُعلاء» تماماً كـ«فُعْلان» الذي يؤنّث على «فُعلى»، ولوجود العلتين فيه: اللفظية كونه مزيداً، والمعنوية كونه وصفاً، أو لزيادة الألف والنون فيه كما ادّعى إبراهيم مصطفى، أو لمكان الزيادة فيه كما ذهب محمد عرفة. ولو صحّ تعليلهم لما صُرفت كلمة «وُحْدان» وفيها، بحسب مذهبهم، علتان: الوصفية والزيادة.

واستقامت عند الأزهري في «فُعْلان»، الوصف الممنوع من الصرف، علتان: لفظية كونه مزيداً والمزيد فرع على المجرّد، ومعنوية كونه وصفاً، والوصفية فرع من الجمود. يقول: «وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقق الفرعتين به: فرعية المعنى وفرعية اللفظ. أمّا فرعية المعنى، فلأن فيه الوصفية وهي فرع من الجمود؛ لأنّ الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأمّا فرعية اللفظ، فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو: «حَمراء» في أنّهما في بناء يخصّ المذكر، كما أنّ ألفي التأنيث في «حَمراء» في بناء يخصّ المؤنث، وفي أنّهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: «سكرانة»، كما لا يقال: «حَمراء». والمزيد فرع عن المجرّد. فلمّا اجتمع في «فُعْلان» المذكر الفرعتان امتنع من الصرف»^(١).

وأما إبراهيم مصطفى فيشير إلى أنّ صيغة «فُعْلان» جائزة التنوين أبداً؛ لأنّ بعض العرب، وهم بنو أسد، يُجيزون أن يكون لكل «فُعْلان» مؤنّث على «فُعْلانة»، «وإنما يُحذف تنوينها أحياناً، وعلى قلة، رعاية لزيادة الألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى»^(٢).

ويرى محمد عرفة رأياً شبيهاً لرأي إبراهيم مصطفى، فعنده أنّ «سكران» منع التنوين لمكان الزيادة فيه، فكَرِهوا أن يزيدوا عليه التنوين أيضاً^(٣).

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّ تعليل

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨.

(٣) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهري والجامعة ص ٢٣٣.

تمحل بعيد، يفترض أنَّ العرب عندما نطقوا بلغتهم كانوا يفكرون بالكلمة قبل النطق بها ساعات طوَالاً ينظرون في الحروف الأصلية للكلمة، والتمييز بين المذكر والمؤنث بالصيغة أو بالعلامة، والمقارنة بين الكلمات... إلى غير ذلك من أمور بعيدة عن فطرة العربي، وذلك كله لمعرفة ما إذا كان الوصف الذي على وزن «فَعْلان» مصروفًا أم غير مصروف. والأغرب من هذا الرد ما جاء في «حاشية الخصري» على ابن عقيل تعليقًا على قول الشارح: «فإنَّ كان المذكر على «فَعْلان» والمؤنث على «فَعْلانة» صُرف»، فقد جاء فيه: «أي: لضعف زيادته، لشبهها بالأصول في لزومها للمذكر والمؤنث، وقبولها علامة التأنيث، فكانها لم توجد»^(٢).

والتعليل القائل بأنَّ «فَعْلان» الوصف الذي يؤنث على «فَعْلَى» منع من الصرف لزيادة الألف والنون، ولأنَّ التنوين نون أخرى تعليل لغوي يؤيده أنَّ اللغة العربية تتجنب جمع الحروف المتشابهة في النطق في الكلمة الواحدة، ولكن يدحضه مجيء «فَعْلان» الذي يؤنث على «فَعْلانة» مصروفًا، وكذلك صرف «فَعْلان»، نحو: «شُجْعان»، و«وَحْدان»، و«فَعْلان»، نحو: «غِرْبان»، و«فَعْلان»، نحو: «غَلِيان»، وربما نصرف الكلمة وهي مختومة بالألف والنون وفيها ثلاثة أحرف زوائد، نحو كلمة «أصيلان» في قول النابغة الذبياني (من البسيط):

ونسأل: ما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«ندمان» من الندم، كي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف؟ وما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«سكران» لكي يُصرف الأول ويُمنع الثاني من الصرف، وكلاهما وصف اشتمل على ألف ونون زائدتين؟ أجاب الشيخ عبد الرحمن تاج عن هذا السؤال، فقال: «الجواب أنَّ الوصفية متحققة في «ندمان» كما هي في «سكران» من غير شك. وكذلك الألف والنون زائدتان في الصيغتين جميعًا، لكنَّ زيادتهما في «سكران» وبابه لا شائبة فيها ولا شبهة، وهي زيادة خاصة بوصف المذكر، لا توجد في وصف المؤنث، فإنَّ وصف المؤنث من ذلك يكون على وزن «فَعْلَى» فتمييز المؤنث من المذكر إنما هو بالصيغة لا بالعلامة التي هي التاء، فلا يقال في المؤنث «سكرانة». ومن هنا كانت زيادة الألف والنون في «سكران» شبيهة بزيادة ألف «حمراء»، فإنَّ هذه زيادة خاصة، غير أنَّها خاصة بوصف المؤنث، ثم التأنيث في ذلك بالصيغة لا بالعلامة، فإنه لا يقال في المؤنث: «حمراء»، فتمتَّ بذلك المشابهة التي بسببها مُنع «سكران» من الصرف. أمَّا الألف والنون في «ندمان» من «المنادمة» فهما شبيهتان بالحروف الأصول من حيث إنَّهما تثبتان في وصف المؤنث أيضًا، ثم تلحقهما التاء في آخر الكلمة، علامة على التأنيث، فليست زيادتهما خاصة بوصف المذكر كما في «سكران»^(١). وهذا الرد، مع ما فيه من

(١) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة ٨٣/١.

(٢) الخصري: حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مطبعة بولاق، ط ٣، ١٣٠٢هـ) ٢/

في باب الممنوع من الصرف ما كان على وزن «أَفْعَل»، وهو يمنع من الصرف بالشرطين التاليين:

أ - ألا يؤنَّث بالتاء، إمَّا لكونه لا مؤنَّث له أصلاً، نحو: «أَكْمَر» لعظيم الكمرة (أي: الحشفة)، و«آدَر» لكبير الخصية، وإمَّا لأنه يؤنَّث على «فُعْلَى»، نحو: «أَحْسَن»، و«أَفْضَل»، و«أَدْنَى» التي تؤنَّث على «حُسْنَى»، و«فُضْلَى»، و«دُنْيَا»، وإمَّا لأنَّه يؤنَّث على «فَعْلَاءَ»، نحو: «أَحْمَر»، و«أَبْيَضَ»، و«أَجْمَلَ»، التي تؤنَّث على «حَمْرَاءَ»، و«بَيْضَاءَ»، و«جَمَلَاءَ». فإن كان يؤنَّث بالتاء، نحو: «أَزْمَل، أزملة»، فإنَّه يُصرف. وهذا الشرط اشترطه ابن مالك والنحويون الذين جاؤوا بعده^(٣) ولم يشترطه سيبويه والمبرد والزجاج.

ب - أن تكون وصفيته أصيلة غير طارئة، فإن كانت غير أصيلة صُرف، نحو: «مررت بإنسانٍ أرنَبَ»، أي: جبان. وكلمة «أربع» في نحو: «مررت بنساء أربع» تُصرف؛ لأنها فقدت الشرطين السابقين، فهي تؤنَّث بالتاء، ووصفيتها طارئة غير أصيلة، إذ الأصل السابق فيها أن تُستعمل اسمًا للعدد المخصوص^(٤).

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَأْسَائِلَهَا
عَيْثُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّئِيعِ مِنْ أَحَدٍ^(١)
وعليه، نرى أن التعليل بالنطق العربي، هو التعليل السليم الذي لا يُنْقَضُ، وأغلب الظن أن العربي نطق بـ«فَعْلَان» الوصف مصروفًا حينًا وغير مصروف حينًا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكيلا يبقى دون ضبط، يدلُّك إلى ذلك تمييزهم في الصرف بين «تَذْمَان» الذي من المنادمة، و«تَذْمَان» الذي من الندم، وهذا التمييز لا نعتقد أن العربي في بداءته، أشار إليه بالصرف وعدمه.

ب - الوصف الذي على وزن الفعل وتعليل منعه من الصرف:

يُقصد بالوصف الذي على وزن الفعل ما جاء على وزن خاصٍّ بالفعل، نحو: «أشرف»، أو على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال، ولكن الفعل به أولى لغلبته في الفعل، نحو: «أَحْيَمِر» (تصغير: أَحْمَر، على وزن «أَبْيَطِر» الذي هو في الأفعال أكثر)، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم، فالهمزة في «أَحْيَمِر» في المثل السابق لا تدلُّ على شيء، في حين أنَّها تدلُّ على المتكلم في الفعل «أَبْيَطِر» ونحوه^(٢).

والمقصود بالوصف الذي على وزن الفعل

(١) ديوانه (شرح وتقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤). ص ٩.

(٢) أما «بَطَل»، و«جَدَل» (للصلب الشديد) فأوصاف أصلية على وزن للفعل، ولكن هذا الوزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل.

(٣) ابن مالك: الألفية، ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٨/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٣/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٨/٤.

(٤) إذا كانت «أربع» وصفًا طارئًا كما في المثل السابق، فمعناها يشمل أمرين: الذات (أي: معنى العدد المخصوص)، والعدد، أي: الكمية المخصوصة، وذلك ككل المشتقات، فإن اسم الفاعل «ضارب» مثلاً يفيد الذات (أي: الشخص)، والمعنى (أي: الضرب). أما إذا استعملت في مجزء العدد، نحو: «اشترت =

ويرى النحاة^(١) أَنَّ من الكلمات في العربية ما يُستخدَم في وضعه الأصلي اسمًا فيُصرف، وقد يُمنع من الصرف إذ لوحظ معنى الصفة فيها، أو تخيل هذا المعنى مع الاسمية. ومن هذه الكلمات «أَجْدَل» للصر، و«أَخِيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و«أَفْعَى» للحية، وهي مصروفة بحسب وضعها الأصلي أسماء على معانيها، ولكن قد يلحظ في «أجدل» القوة؛ لأنه مشتق من الجدل بهذا المعنى، وفي «أخيل» التلون؛ لأنه من الخيلان بهذا المعنى، وفي «أفعى» معنى

الإيذاء؛ لأنها من «فَوَعَة السم»^(٢)، أي: اشتداده، وعلى أساس هذا الملحظ تمنع من الصرف. ومن شواهد هذا المنع قول حسان بن ثابت الأنصاري (من الطويل):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِمَمِي

فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْنِكَ بِأَخِيلًا^(٣)

وقول القطامي (من الطويل):

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ

فِرَاحُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيًا^(٤)

ويرى النحاة، أيضًا^(٥)، أَنَّ ثَمَّةَ ألفاظا على وزن «أفعل» وُضعت أول نشأتها أوصافًا

= أربع تفاحات، فمعناها الكمية العددية المخصوصة من دون الدلالة على الذات.

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٠-٢٠١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٩-٣٤١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٤-٢٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦١؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٨-١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣-٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣-٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢١-٢٢٨.

(٢) اختلف في اشتقاق «أفعى»، فقال أبو علي الفارسي: مشتقة من «يافع»، فأصلها «أيفع». وقال ابن جني: إنها من «فوعة السم»، أي: حرارته، فأصلها «أفوع»، فنقلت فاؤه على المذهب الأول، وعينه على الثاني إلى موطن لامة. وقال بعضهم: «هي من مادة «الأفعوان» لقولهم: «أرض مُفعاة»، أي: كثيرة الأفاعي. وقال غيرهم: إن «أفعى» لا مادة في الاشتقاق (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢٠).

(٣) ديوانه: (ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس، بيروت، لاط، لات). ص ٤٠٤؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٤٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٠؛ واللسان (خيل)؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤. يقول: ذريني وطبيعتي التي جُبلت عليها، فلست عليك بشؤم، وكانت العرب تشاءم بأخيل. والشاهد فيه قوله: «بأخيل» حيث منعه من الصرف وجزه بالفتحة عوضًا من الكسرة، وذلك لأنه ضمَّته معنى الوصفية كما يذهب النحاة.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤. يصف الشاعر بني عقيل يوم لاقاهم بأنهم مهزبل ضعاف، وكأنهم فراخ القطا لاقاهم كاسر من كواسر الطير. والشاهد فيه قوله: «أجدل» حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل، وذلك لتضمنه معنى الوصفية كما يقول النحاة.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٠-٢٠١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٩-٣٤١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٤-٢٥؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١٨-١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣-٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٣-٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٢١-٢٢٨.

كَأَزْبَع، وَعَارِضُ الْأَسْمِيَّةِ
فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضَعُ
فِي الْأَصْلِ وَضْعًا انْصِرَافُهُ مَنِغ
وَأَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى
مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْتَلِنُ الْمَنْعَا^(١)

وَعَلَّلَ سَبِيوِيهِ مَنَعَ الْوَصْفِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ
«أَفْعَل» مِنَ الصَّرْفِ بِمِشَابَهَتِهِ لِلْأَفْعَالِ، نَحْوُ:
«أَذْهَبَ»، وَ«أَعْلَمَ». وَهُوَ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَأَلَ أَسْتَاذَهُ
الْخَلِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِي قَائِلًا: «فَمَا بَالُهُ لَا
يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ صِفَةً وَهُوَ نَكْرَةٌ؟» فَأَجَابَهُ:
«لَأَنَّ الصِّفَاتَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَفْعَالِ، فَاسْتَقْبَلُوا
التَّنْوِينَ فِيهِ كَمَا اسْتَقْبَلُوهُ فِي الْأَفْعَالِ، وَأَرَادُوا
أَنْ يَكُونَ فِي الِاسْتِقْبَالِ كَالْفِعْلِ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ فِي
الْبِنَاءِ وَالزِّيَادَةِ وَضَارِعِهِ، نَحْوُ: «أَخْضَرَ»،
و«أَحْمَرُ»، وَ«أَسْوَدُ»، وَ«أَبْيَضُ»، وَ«آدَرُ»^(٢).

وَيَذْهَبُ الْمَبْرَدُ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ فِي التَّعْلِيلِ
إِلَّا أَنَّهُ يَفْضَلُ الْمِشَابَهَةَ، فَيَقُولُ: «وَأِنَّمَا امْتَنَعَ
هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الصَّرْفِ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ
الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ،
وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَعْتٌ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ نَعْتٌ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ؟» وَمَعَ
هَذَا إِنَّ النِّعْتَ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ كَاتِبَاعُ الْفِعْلِ
الْأَسْمِ. فَإِنْ كَانَ اسْمًا انْصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّ
شِبْهَهُ بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ:
«أَفْكَلَ»، وَ«أَحْمَدَ»، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ
وَأَحْمَدٍ آخِرَ»^(٣). فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا بَالُ
«أَحْمَدَ» مُخَالَفًا لـ«أَحْمَرُ؟» قِيلَ: مِنْ قَبْلِ أَنْ
«أَحْمَدَ» وَمَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ نَعْتًا، إِلَّا أَنْ

أَصْلِيَّةً، ثُمَّ انْتَقَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ
الْمَجْرُودَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، وَبَقِيَتْ
فِيهَا، فَاسْتَحَقَّتْ مَنَعَ الصَّرْفِ بِحَسَبِ أَصْلِهَا
الْأَوَّلِ الَّذِي وَضَعْتَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ صَرْفُهَا
بِحَسَبِ حَالَتِهَا الْجَدِيدَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهَا،
وَمِنْهَا: «أَذْهَمُ» لِلْقَيْدِ الْمَصْنُوعِ مِنَ الْحَدِيدِ،
فَإِنَّهُ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ، وَصَفَ لِلشَّيْءِ الَّذِي فِيهِ
دَهْمَةٌ (أَي: سَوَادٌ)، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ، فَصَارَ اسْمًا
مَجْرُودًا لِلْقَيْدِ، وَ«أَزْقَمُ»، فَإِنَّهُ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ،
وَصَفَ لِلشَّيْءِ الْمَرْقُومِ (أَي: الْمَنْقُطُ)، ثُمَّ
انْتَقَلَ فَصَارَ اسْمًا لِلثَّعْبَانِ الَّذِي يَنْتَشِرُ عَلَى
جِلْدِهِ النِّقْطُ الْبَيْضُ وَالسُّودُ، وَ«أَبْطَحُ»، وَأَصْلُهُ
وَصَفَ لِلشَّيْءِ الْمَرْتَمِي عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ صَارَ
اسْمًا لِلْمَكَانِ الْوَاسِعِ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ بَيْنَ
الْحَصَى الدَّقِيقِ وَ«أَسْوَدَ»، وَأَصْلُهُ وَصَفَ لِكُلِّ
شَيْءٍ أَسْوَدَ، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ، فَصَارَ اسْمًا لِلثَّعْبَانِ
الْمَنْقُطُ بِنِقْطِ بَيْضٍ وَسُودَ، وَ«أَبْرَقَ»، وَأَصْلُهُ
وَصَفَ لِكُلِّ شَيْءٍ لَامِعٍ بَرَّاقٍ، ثُمَّ صَارَ اسْمًا
لِلْأَرْضِ الْخَشْنَةِ الَّتِي يَخْتَلِطُ فِيهَا الرَّمْلُ وَالطِّينُ
وَالْحِجَارَةُ. وَإِلَى مَنَعَ صَرْفِ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ
الَّذِي عَلَى وَزْنِ «أَفْعَل» الَّذِي لَا يُوْنُثُ بِالتَّاءِ،
وَإِلَى مَا وَضَعَ وَصْفًا أَصْلِيًّا عَلَى وَزْنِ «أَفْعَل»
ثُمَّ اسْتُخْدِمَ اسْمًا مَجْرُودًا، وَإِلَى مَا وَضَعَ اسْمًا
عَلَى وَزْنِ «أَفْعَل» وَقَدْ تَلَحَّظَ الْوَصْفِيَّةُ فِيهِ،
يَشِيرُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ (مَنْ الرِّجْزُ):

وَوَضَّفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلَا
مَمْنُوعُ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ

(١) ابن مالك: الألفية ص. ٥٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/١٩٣.

(٣) فـ«أحمد» الثاني المنون بالكسر نكرة من حيث إنه لا يدل على شخص بعينه، وإنما على فرد اسمه «أحمد» من مجموعة يسمى كل منهما «أحمد».

تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها، ولذلك روى الكوفيتون أنَّ هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها. أمَّا غير أَفْعَلِ التفضيل مما جاء وزنه على «أَفْعَلِ» فإنه حُمِلَ عليه، وربما كان أصل كل «أَفْعَلِ» هو التفضيل، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل وبقاء أصل الوصف، ودليل ذلك أنَّك لا تجد فعلاً يشتقُّ منه «أَفْعَلِ» وصفاً ثم يشتقُّ منه أَفْعَلِ التفضيل^(٤).

والناظر في هذه التعليقات يرى أنَّ تعليل سيبويه القائم على المشابهة لتعليل لغوي لفظي، ويؤيده أن الحسَّ اللغوي يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه. ولكن نتحفَّظ أمامه لثلاثة أمور، أولها: أنه يفترض أنَّ العرب تكلموا بالأفعال أولاً، ثم تكلموا، في وقت لاحق، بالوصف، فلم يصرفوا منه ما جاء على وزن الفعل؛ لأنَّ الفعل لا ينون ولا يجرّ، وهذا الأمر لا دليل عليه، ومن المستحيل إثباته نظراً إلى أنَّ اللغة تعود في أصلها إلى أزمنة سحيقة في القدم.

وثانيها: أن الوصف الذي على وزن «أَفْعَلِ» ويؤنث بالتاء، نحو: «أُزْمِلُ» للفقير، يصرف وهو على وزن الفعل تماماً كالوصف الذي على وزن «أَفْعَلِ» ولا يؤنث بالتاء. والآلت للانتباه هنا، أنَّ سيبويه وكذلك المبرد والزجاج لم يشترطوا لمنع الوصف الموازن للفعل أن لا يؤنث بالتاء، وإنما كان

يكون معه «من كذا». فإنَّ أَلْحَقَّتْ به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنَّه قد صار نعتاً كـ«أحمر». وذلك قولك: «مررت برجل أحمد من عبد الله وأكرم من زيد»^(١).

وعلَّل الزجاج وابن يعيش عدم صرفه بأنَّه وصف على وزن الفعل^(٢). وكذلك ذهب الأزهري، إلَّا أنه فضَّل فقال: «إنَّ وزن «أَفْعَلِ» أولى بالفعل؛ لأنَّ أوله زيادة تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلاً في الفعل؛ لأنَّ ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى. وإنَّما اشترط أن لا تلحقه تاء التانيث؛ لأنَّ ما تلحقه من الصفات كـ«أرمل»، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع؛ لأنَّ تاء التانيث لا تلحقه»^(٣). وهو يعلِّل منع صرف الوصف الذي على وزن «أَفْعَلِ» بعد تصغيره بالوصفية ووزن الفعل أيضاً.

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهباً في هذا التعليل مخالفاً لمذاهب النحاة جميعاً، فيقول: إنَّ وزن «أَفْعَلِ» «أكثر ما يكون في أَفْعَلِ التفضيل، و«أَفْعَلِ» يستعمل مصحوباً بـ«مِنْ» أو يكون معرفاً، واستصحابه بـ«مِنْ» نوع من التعريف، بل إنَّ الكلمة التالية لـ«مِنْ» هي بمثابة التكملة لمعنى أَفْعَلِ التفضيل، فواضح أنَّ «أَفْعَلِ» يُحرَّم التنوين إذا صحب «مِنْ»؛ لأنَّ فيه حظاً من التعريف، ولأنَّه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ«مِنْ» إذ كانت تكملة له. والتنوين كما يدلُّ على التذكير يشير إلى

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣١١.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦١.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

(٤) المصدر نفسه ٢/٢١٤.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨، ١٨٩.

أوصاف أصلية بحسب وضعها، ولهذا تمنع من الصرف، وقد تصرف على اعتبار أن صفتيها الأصلية زالت وانتقلت إلى الاسمية المجردة، هذا الزعم اضطرَّ النحاة إلى القول به لتطرّد قاعدتهم في منع الوصف الأصلي الذي على وزن «أفعل» من الصرف، ولا يظن عاقل أن العربي في بدء عهده باللغة قد فكّر بأصالة الوصف والاسم أو بطروئهما عندما صرف بعض الكلمات التي على وزن «أفعل» حينًا، ومنعها من الصرف حينًا آخر.

وأما تعليل إبراهيم مصطفى الذي تفرّد به، فينقضه أن «أفعل من» لو كانت معرفة لجاءت نعمًا للمعرفة لا للنكرة، ولا يجوز في العربية: «جاء زيد أفضل منك»، أو «جاء الرجل أفضل منك»، بل: «جاء زيد الأفضل منك»، و«جاء رجل أفضل منك». ولنا عودة إلى رأي إبراهيم مصطفى في تعليل منع الصرف في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

ج - الوصف «المعدول» الممنوع من الصرف وتعليل منعه من الصرف:

يشمل الوصف المعدول الممنوع من الصرف:

أ - الأعداد التي على وزن «فُعَال»، و«مَفْعَل»، وقد اختلف النحاة في عددها، فقال بعضهم: هي من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: «أحاد»، و«مَوْحَد»، و«ثَنَاء»، و«مَثْنَى»، و«ثَلَاث»، و«مَثْلَث»، و«رُبَاع»، و«مَرْبِع». وقال بعضهم: هي من الواحد إلى العشرة، فتتضمّن بالإضافة إلى الأعداد التي سبق ذكرها: «خُمَاس»، و«مَخْمَس».

هذا الشرط من ابن مالك والنحويين الذين جاؤوا بعده، وهؤلاء لم يُمثلوا للوصف الذي على وزن «أفعل» ويؤنث بالتاء إلا بـ«أرمل»^(١)، ولم يُثبتوا أيّ شاهد عليه، فهل كان هذا التمثيل، وذلك الاشتراط من صنيع النحويين أنفسهم، وذلك لكي تأتي قاعدة «أفعل» في منع الصرف كقاعدة «فعلان»؟ أم هل تكلم العرب بـ«أرمل» مصروفًا، وفات هذا الأمر سيبويه وغيره ممّن لم يشترطوا أن لا يؤنث الوصف بالتاء لمنعه من الصرف؟ سؤالان لا نستطيع الإجابة عنهما بالشواهد المثبتة، لكننا نميل إلى الاعتقاد أن هذا الاشتراط كان من تحكّم بعض النحاة في اللغة، ثم تبعه النحويون بعده في هذا التحكّم. أما تعليل الأزهري عدم صرف «أفعل» الذي يؤنث بالتاء بضعف شبهه بالفعل المضارع الذي لا تلحقه تاء التأنيث، فتعليل لا نظن أن العربي قد فكّر به عندما تكلم ببلغته.

وثالثها، أن من الكلمات العربية ما يمنع من الصرف حينًا ويصرف حينًا آخر، وهو على وزن «أفعل»، نحو: «أجدل»، و«أخيل»، و«أفعى»، و«أذهم»، و«أسود» (للثعبان)، و«أبطح»، و«أبرق». وهنا نشير إلى أن زعم النحاة أن «أجدل»، و«أخيل»، و«أفعى»، أسماء بحسب وضعها الأصلي ولهذا تُصرف، وقد لا تصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها، وأن «أذهم»، و«أرقم»، و«أسود»، و«أبطح»، و«أبرق»

(١) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك ٣٢٣/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/

و«سُدَّاس»، و«مَسْدَس»، و«سُبَاع»،
و«مَسْبَع»، و«ثُمَان»، و«مَثْمَن»، و«تُسَاع»،
و«مَثْسَع»، و«عُشَار»، و«مَعْشَر». ورأى
الكوفيتون أن الوزنين مسموعان في الأعداد
الأربعة الأولى وفي «عُشَار»، وقياسيان في
الأعداد الباقية، وقال الشيباني: إنهما
مسموعان في الألفاظ العشرة، لكنه لم يأت
بشواهد^(١). ومن شواهد «أحَاد» قول الشاعر
(من الوافر):

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَثَايَا
أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ خَالِلٍ^(٢)

ومن شواهد «مَوْحَد» قول ساعدة بن جؤبة
الهدلي (من الطويل):

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادِ أَنْيَسُهُ
ذِنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٣)

ومن شواهد «مَثْنَى» البيت السابق، والآية:
﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أَوَّلَىٰ أَحْبَبَ مَثْنَىٰ وَتِلْكَ
وَرُبَّعٌ﴾ [فاطر: الآية ١]، والآية: ﴿فَأَنكِحُوا مَا
طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرُبَّعٌ﴾ [النساء:

الآية ٣]. ومن شواهد «ثَلَاث»، و«رَبَاع»
الآيتان السابقتان. ومن شواهد «ثَنَاء» قول
الشاعر (من المتقارب):

وَخَيْلٌ كَفَّاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا
ثَنَاءُ الرُّجَالِ وَوُحْدَانُهَا^(٤)
ومن شواهد «عُشَار» قول الكميت (من
المتقارب):

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّىٰ عَلَوْ
تَ فَوْقَ الرُّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا^(٥)
ولم أقع على شواهد على الأعداد
المعدولة الباقية.

ويقول النحاة: إن كُلاً من هذه الأعداد
معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين،
للتوكيد، فكلمة «أحَاد» مثلاً في نحو: «حضر
الضيوف أحَادَ» معدولة عن الكلمة العددية
الأصلية المكررة: «واحدًا واحدًا»، والأصل:
«حضر الضيوف واحدًا واحدًا».

ولا تُستعمل الأعداد المعدولة السابقة
الذكر إلا نعوثة، نحو الآية: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ

(١) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٢) البيت بلا نسبة في المبرد: المقتضب ٣/٣٨١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢؛ وهو مع نسبته إلى
عمرو ذي الكلب الهدلي في ابن سيده: المخصص ١٧/١٢٤؛ وابن دريد: الجمهرة ١/١٠٢ (حمم)؛ وابن
منظور: لسان العرب (حمم). ومننت: قدرت. والشاهد فيه قوله: «أحَاد أحَاد» حيث منع «أحَاد» من
الصرف.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٦؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٨١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢، ٨/٥٧؛
وابن هشام: مغني اللبيب ٢/٧٢٩؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٥٠؛ والشاهد فيه قوله:
«مَثْنَى» و«مَوْحَد» حيث أتيا ممنوعين في الصرف.

(٤) البيت بلا نسبة في الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٥؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح
جمع الجوامع ١/٢٧؛ والبيت من شواهد النحاة على استعمال الأعداد التي على وزن «فَعَال»، و«مَفْعَل»
كالأسماء لا كالمشتقات في التبعية.

(٥) ديوانه (تحقيق. داود سلوم. دار النعمان، بغداد، ط ١٩٦٩م) ١/١٩١؛ وابن جني: الخصائص ٣/١٨١
والبغدادى: خزنة الآداب ٣/١٨١؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٦.
والبيت من قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد، يقول إن ممدوحه بلغ الرجال في سنّ الحداثة، بل علاهم بعشر
خصال، فلم يستثره الناس، أي: لم يَسْتَبْطِئُوهُ، في السيادة والنضج.

رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِيعٌ^(١) [قاطر: الآية ١]، أو أحوالاً، نحو الآية: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرِيعٌ^(٢)﴾ [النساء: الآية ٣]، أو أخباراً، نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣). وزعم الفراء أن هذه الأعداد المعدولة معارف بنىء الألف واللام، وعلى هذه المذاهب، تكون في الآيتين السابقتين بدلاً، كما قال الحوفي، إذ لا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل. ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء، فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

وَخَبِلَ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا

نُسَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا^(٤)

ونشير أخيراً إلى أن السخاوي نقل أنه يُعدل، أيضاً، إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة، نحو: «طاروا إليه زواجا ووُحْداناً»^(٥).

أ- كلمة «أخر» جمع «أخرى». و«أخرى» مؤنث «آخر» على وزن «أَفْعَل»^(٦)، ومعناه: «أكثر مغايرة ومخالفة، فهو اسم تفضيل، وقياسه

أن يكون في حال تجزئه من «أل» والإضافة مفرداً مذكراً، ولو كان جارياً على مثنى، نحو الآية: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مَنَّا﴾ [يوسف: الآية ٨]، أو على مجموع، نحو الآية: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: الآية ٢٤] أو على مؤنث، نحو: «هذه أحب إلي من عمرو». فكان القياس أن يقال: «مررت بامرأة آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر»، ولكنهم قالوا في التأنيث المفرد: «مررت بامرأة أخرى»^(٧) وفي التأنيث الجمع المكسر: «مررت بنسوة أخر»^(٨)، وفي جمع المذكر السالم: «مررت برجال آخرين»^(٩)، وفي المثنى: «مررت برجلين آخرين»^(١٠). فكل من «أخرى»، و«آخر»، و«آخرين»، و«آخرين» في الأمثلة السابقة معدول عن اللفظ الأصلي «أخر»، وإنما خصّ النحويون «أخر» بالذكر في هذا الباب دون ما عداه؛ لأن في «أخرى» ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل في منع الصرف^(١١)، وأما «آخران»،

(١) و«مثنى»، و«ثلاث»، و«رباع» نعوت لـ«أجنحة».

(٢) و«مثنى»، و«ثلاث»، و«رباع» أحوال من «النساء».

(٣) «مثنى» الأولى خبر لـ«صلاة» و«مثنى» الثانية توكيد للأولى، فالغرض من التكرير هو قصد التوكيد، لا إفادة التكرير تأسيساً (أي: ابتداء)؛ لأن إفادة التكرير التأسيسي، وهو المجرد من التأكيد ابتداء، مفهومه قبل التكرار حتماً.

(٤) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.

(٥) عن الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.

(٦) أصله: «آخر»، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة ألفاً، فأصبح «آخر».

(٧) ومنه الآية: ﴿فَتَذَكَّرَ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(٨) ومنه الآية: ﴿فَصِدَّةٌ مِنْ أَنبَاءِ أُخْرَى﴾ [البقرة: ١٨٤].

(٩) ومنه الآية: ﴿وَمِنْ آخِرُونَ آخَرُونَ﴾ [التوبة: ١٠٢].

(١٠) ومنه الآية: ﴿فَلَا تَرَى يَتُومًا يَتُومًا﴾ [المائدة: ١٠٧].

(١١) أي: إن في كلمة «أخرى» ثلاث علل: الوصفية، والعدل، وألف التأنيث الممدودة، وهذه أوضح من علّة =

و«آخرون». فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب الذي يعرب بالحركات. أما «أخر» فمعربة بالحركات، ومعدولة عن «آخر» لذلك منعت من الصرف، نحو الآية: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ [البقرة: الآية ١٨٤]، والآية: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَبِهَةٌ﴾ [آل عمران: الآية ٧].

وذهب بعضهم إلى أن «آخر» ليس من باب التفضيل؛ لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة، لكنه أشبه اسم التفضيل من جهات ثلاث: إحداها الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنه لا يقوم معناه إلا باثنين: مغاير ومغاير كما أن اسم التفضيل إنما يقوم معناه باثنين: مفضل ومفضل عليه. فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا كان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع «أل» والإضافة لمعرفة، فلما خولف بها من ذلك كان عدلاً عما استحقه بمقتضى المشابهة^(١).

ويذهب سيبويه إلى أن «أخر» معدولة عن «الأخر» بالألف واللام، فهي بمنزلة «الطول»، و«الوسط»، و«الكبر»، لا يكن صفة، إلا وفيهن ألف ولام، فنوصف بهن المعرفة، فلا يقال: «نسوة صُغَر»، ولا «نسوة وُسَط»، ولا «قوم أصاغر»، ولكن قيل: «نسوة أخر»، فعُدِلَ بـ«أخر» عن الأصل^(٢).

ويتفق المبرّد مع سيبويه في أن «أخر» معدولة عن «الأخر» لكنه يختلف معه في وجهة هذا العدل، وذلك أن «أفعل» الذي

معه «من كذا وكذا» لا يكون، إلا موصولاً بـ«من»، أو تلحقه الألف واللام، نحو قولك: «هذا أفضل منك»، و«هذا الأفضل»، و«هذه الفضلى»، و«هذه الأولى»، و«هذه الكبرى». فتأنيث الأفعال الفعلية من هذا الباب، فكان حد «آخر» أن يكون معه «من»، نحو قولك: «جاءني زيد ورجل آخر». وإنما كان أصله: «آخر منه» كما تقول: «أكبر منه»، و«أصغر منه». فلما كان لفظ «آخر» يغني عن «من» لما فيه من البيان أنه رجل معه. وكذلك: «ضربت رجلاً آخر» قد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن «من» بمعناه. فكان معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابيه، فكان مؤنثه كذلك فقلت: «جاءتني امرأة أخرى»، ولا يجوز: «جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى»، إلا أن تقول: «الصغرى»، أو «الكبرى»، أو تقول: «أصغر منك أو أكبر»، فلما جمعناها فقلنا: «أخر» كانت معدولة عن الألف واللام، فذلك الذي منعها الصرف^(٣).

وإذا كانت «أخر» جمعاً لـ«أخرى» التي بمعنى «آخرة»، والمقابلة الأولى، كما في الآية: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأُخْرِهِنَّ﴾ [الأعراف: الآية ٣٩]، فلا تمنع من الصرف، نحو: «مرت بليلي وطالبات أخر»، وذلك لأن «أخر»، هنا، وكذلك «آخرة» ليست من باب أفعل التفضيل بدليل الآية: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَاءَ الْأُخْرَى﴾ [النجم: الآية ٤٧]، والآية: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: الآية ٢٠].

= العدل كما يزعم النحاة.

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المبرّد: المقتضب ٣/٣٧٧.

معدول، وإنه جمع؛ لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى^(٦).

وذهب إبراهيم مصطفى مذهباً مخالفاً لمن سبقوه في هذا التعليل، فزعم «أن أفعال التفضيل إذا نُكِّرَ لزم الأفراد والتذكير كما هو بين من أحكامه، فلا يُجمع، إلا إذا كان معرفاً أو مضافاً لمعرف، فجمع «آخر» على «آخر» دليل على أنه أريد بها إلى معرف، ولو لم تذكر فيها «أل» فقد وجدت أن في «آخر» معنى من التعريف، ومن أجله حرمت التنوين، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم^(٧).

والناظر في هذه المذاهب المختلفة في التعليل يرى أنها تعليلات افتراضية بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته. فهل أراد العربي عندما نطق بـ «أحاد»، و«موحد» وأخواتهما غير مصروفة أن يشير إلى أنها معدولة عن ألفاظ أخرى كما يذهب معظم النحاة، أو إلى أنها تتضمن معنى من التعريف كما يذهب إبراهيم مصطفى؟ وما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر إلى استعمال العدد

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف المعدول من الصرف بقوله (من الرجز):

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُغْتَبَرٍ
فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ
وَوَزْنَ مَثْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا
مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْتُغْلَمَا^(١)

وعلل سيبويه عدم صرف «آخر» بمجيئها محدودة عن وجهها^(٢). وعلل المبرد عدم صرف الوصف المعدول بالعدل^(٣)، وعلله الزجاج بأنه معدول وأنه صفة لا يستعمل معدولاً، إلا صفة^(٤). وإلى نحو ذلك يذهب ابن يعيش والأزهري^(٥). وروى السيرافي: أن المانع من الصرف فيه على أربعة أقاويل: قيل: الصفة والعدل، فاجتمعت علتان فمنعتاه الصرف. وقيل: إن علتني منع الصرف هما عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان. فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يُحصى. وقول ثالث: إنه عدل، وإن عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأنه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: إنه

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦-٥٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٥/٢؛ ويلاحظ أن ابن مالك من القائلين بأن الأعداد الممنوعة من الصرف والتي على وزن «فُعَال»، و«مَفْعَل» هي من الواحد إلى الأربعة، وليس إلى العشرة كما ذهب بعضهم. وانظر: الوصف المعدول الممنوع من الصرف في سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٥، ٢٧٠-٢٧٤؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٨٠-٣٨٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٢-١٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) المبرد: المقتضب ٣/٣٧٧-٣٨٠.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٦) عن عبد السلام هارون: هامش كتاب سيبويه ٣/٢٢٦.

(٧) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٦.

المعدول؟ لا دليل في ذلك، وإذا كان العدل هو الذي يمنع «أحاد» من الصرف، فلماذا لا يمنع «وُحدان» منه، وقد اجتمع فيه ثلاث علل بحسب فلسفتهم التعليلية:

١ - الوصف.

٢ - زيادة الألف والنون.

٣ - العدل.

إذ هو بمعنى «واحدًا واحدًا» في نحو: «طاروا إليه زرافاتٍ ووُحدانًا»، وقد نقل السخاوي أنه يُعدل إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة^(١) ولماذا يصرف بعضهم «ثلاث»، و«رباع» كما روى الفراء الذي قال: أُجيز صرفها إذا ذهب بها مذهب الأسماء؟^(٢)

والجدير بالملاحظة أن المتنبي استخدم «أحادًا»، و«سُداس» مصروفتين وبمعنى «واحد»، و«ستة» في قوله (من الوافر):
أَحَادٌ أَمْ سُداسٌ فسي أَحَادٍ
لَيَنِلُنَّا الْمَنُوطَةَ بِالتَّنَادِ^(٣)
إن التعليل الحق لمنع «آخر» والأعداد التي

على وزن «فُعْلان»، و«مَفْعَل» من الصرف هو نطق العرب ليس غير، وهو الأسلم الذي لا يستطيع أن ينتقذه منتقض.

د - التسمية بالوصف الممنوع من الصرف:

إذا سُمِّي بالوصف الذي على وزن «فُعْلان»، فإنه يمنع من الصرف سواء أكان «فُعْلان» ممنوعًا من الصرف، نحو: «غضبان» أم مصروفًا، نحو: «سيفان»، وعُلِّل النحاة المنع هنا بحلول العلمية محل الوصفية، فاجتمع في الاسم عِلَّتَان: الزيادة والعلمية^(٤).

وإذا سُمِّي بالوصف الذي على وزن «أَفْعَل» مُنع كذلك من الصرف سواء أكان «أَفْعَل» ممنوعًا من الصرف، نحو: «أحمر»، أم مصروفًا، نحو: «أرمل» (للفقير)، وعُلِّل النحاة المنع أيضًا بحلول العلمية محل الوصفية، فاجتمع في الاسم عِلَّتَان: وزن الفعل والعلمية^(٥). ولكنهم اختلفوا في «أَفْعَل» المسمى به إذا نُكِر كما في نحو: «مررت بأحمر وأحمر آخر». و«رب أحمر مررت به»

(١) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٢) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١، ١٨٧.

(٣) ديوانه (شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٠م) ٤/٧٤؛ ومغني اللبيب ١/٤٧، ٢/٧٣. واللييلة: تصغير ليلة، والمراد بالتصغير هنا التعظيم. والتنادي: يوم القيامة، سمي بذلك؛ لأن النداء يكثر فيه. أراد الشاعر، واحدة أم ست في واحدة، و«ست في واحدة»: سبع، وذلك إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف، ولم ترد الضرب الحسابي. وخصّ هذا العدد؛ لأنه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها اسمًا لليالي الدهر كلها؛ لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر. يقول: هذه الليلة واحدة أم ليالي الدهر كلها؛ جمعت في هذه الليلة الواحدة حتى طالوت وامتدت إلى يوم القيامة؟

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٨.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٢١.

جمهور النحاة في العلم المسمّى بـ«آخر»، إذا نُكّر، فزعم أنه ينصرف، وذهب الجمهور أنه يبقى على عدم صرفه^(٤).

وإذا سُمّي بالوصف المعدول، أي: بـ«آخر»، أو «أحاد»، أو «مَوْحد» وأخواتها، فمذهب الجمهور أنه يبقى ممنوعاً من الصرف، وعُلِّل المنع بحلول العلميّة محلّ الوصفية، فاجتمع فيه عِلتان: العلميّة والعدل. وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أنه ينصرف؛ لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه، إلا التعريف خاصة، وتبعهما على ذلك أبو علي الفارسي. وارتضاه ابن عصفور. واحتج لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل، فإن شُبّه العدل قائم، وهو كاف، خصوصاً إذا لوحظ أنّ العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، وأنّ مذهب الأخفش والمبرد لا نظير له، إذ لا يوجد بناء يُصرف في المعرفة ولا يُصرف في النكرة، وإنّما المعروف العكس^(٥).

والملاحظة كثرة اختلافات النحاة في التسمية، وهذه الاختلافات تكشف تحكُّم النحاة في اللغة، فهم يفترضون الفروض، ويدلون بأرائهم فيها، ولا شواهد لغوية لهم، بل يكتفون بالقياسات الجدلية، والاستنتاجات المنطقية.

فمذهب الجمهور أن يبقى ممنوعاً من الصرف، وحتّته أنّ «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلما سُمّي به كان على تلك الحال، فلما رُدّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي أن ينصرف^(١). ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنه «إذا سُمّي بـ«أحمر» وما أشبهه، ثم نُكّر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سُمّي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتاً^(٢).

ورّد بعضهم على مذهب الجمهور بأنه على هذا المذهب يجب ألا يُصرف «حاتم»، و«ضارب» ونحوهما إذا سُمّي بهما لاجتماع الوصفية والعلمية فيه، وهو منصرف باتفاق، نحو: «مررت بحاتم وضارب». وأجيب بأن مثل «أحمر» الصفة أصلية فيه، فلما جاءت العلمية، ذهبت الصفة؛ لأنهما لا يجتمعان، ثم لما نُكّر رجعت إليه الصفة، ووافقت علّة أخرى، وهي وزن الفعل، فلم ينصرف، وأمّا «حاتم» وبابه، فإنّه لما دخلت عليه العلمية ذهبت الصفة، فبقي على علّة واحدة في التعريف والتنكير، فلو نُكّر لم تكن له إلا الصفة، فلزم ألا يحتج به^(٣).

وكذلك خالف أبو الحسن الأخفش

(١) سيويه: الكتاب ٣/١٩٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧.

(٢) المبرد: المقتضب ٣/٣١٢؛ وانظر: الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٧.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧-٨.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/٣٧٧.

(٥) انظر: المبرد: المقتضب ٣/٣٧٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٢٥.

١٣ - العَلَمُ الممنوع من الصرف :

يتفق النحاة جميعًا على أَنَّ العِلْمِيَّةَ عِلَّةٌ في منع الصرف، لكنهم يختلفون فيما إذا كانت كافية أم غير كافية لهذا المنع، فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنها وحدها تمنع الصرف، وعزا عبد القادر البغدادي صاحب «خزانة الأدب» هذا الرأي أيضًا إلى عبد الرحمن السهيلي أحد نحاة الأندلس^(١). وذهب البصريون إلى أَنَّ العِلْمِيَّةَ لا تكفي لمنع الصرف، فلا بد أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، والاتصال بألف الإلحاق المقصورة^(٢). ويقف إبراهيم مصطفى من مسألة تنوين العلم موقفًا فريدًا، فيرى أَنَّ «الأصل في العلم ألا ينوّن، ولك في كلّ علم ألا تنوّن، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»^(٣).

والواقع أَنَّ العِلْمِيَّةَ من أخصّ صفات الاسم، وأبعدها عن الفعل، وكان من حقّها

أَن تكون سببًا في صرف الاسم لا في منعه من الصرف، وذلك بحسب المبدأ الأساسي الذي انطلق منه النحاة في تعليل مَنع فئة من الأسماء من الصرف، وهو مبدأ المشابهة بالفعل.

وأما مذهب الكوفيّين في اعتبار العِلْمِيَّة وحدها كافية لمنع الصرف، فذهب الأزهريّ إلى أنه «جارٍ على أصلهم فإنهم يدعون أَنَّ الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق، وما بقي إلا فرعية الافتقار، وينتج من هذا أَنَّ ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة، وهي الافتقار، فيكون السبب الواحد يمنع الصرف»^(٤). ويعضد هذا المذهب مجيء الكثير من الأعلام في الشعر^(٥)، وفي القرآن الكريم^(٦) غير مصروفة وليس فيها من عللهم سوى العِلْمِيَّة، ولكن يلزم من هذا المذهب أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أَنَّ الأمر ليس كذلك، وإذا جاز لنا أن نعلل تنوين الأعلام في الشعر بالضرورة الشعرية، فبماذا نعلل تنوين الأعلام الواردة في القرآن الكريم، ومنها اسم الرسول «محمد»، وقد ورد منوّنًا أربع مرّات في القرآن الكريم؟^(٧) وكيف

(١) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٥-١٣٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٢٩-٣٣٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢١٦-٢٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٦/٤.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٩.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢٨.

(٥) انظر: بعض الشواهد على مجيء العلم غير مصروف في الشعر، وليس فيه من عللهم سوى عِلَّة العِلْمِيَّة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٩٣-٥١٢.

(٦) ومنه الآية: ﴿وَجَعَلْنَاكَ مِنْ حَشَرٍ مِّثْقَلٍ يَنْفَرٍ﴾ [النمل: ٢٢]، والآية: ﴿أَلَا بَعْدُ يَأْتِيكَ﴾ [هود: ٦٨]؛ وقد علّل البصريون ترك صرف العلم في هاتين الآيتين ونحوهما بجعل العلم اسمًا للقبيلة على المعنى (ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٠٢-٥٠٣).

(٧) ورد في الآيات الأربع التالية:

نَعْلَلُ تنوين «نوح»^(١) و«لوط»^(٢) و«هود»^(٣) فيه؟

وأما مذهب إبراهيم مصطفى، فينقضه ورود أسماء الأنبياء السابقة مصروفة، وهي معارف، وليس فيها معنى من التنكير يراد الإشارة إليه.

أ - العلم المُرْكَب تركيباً مزجياً الممنوع من الصرف وعلة منعه من الصرف:

إِنَّ الْعَلَمَ المُرْكَب تركيباً مزجياً والمنتهي بـ«ويه» يُبنى على الكسر^(٤)، فتقول: «جاء سيبيويه»، و«شاهدت سيبيويه»، و«مررت بسيبيويه» وقد عُلل البناء فيه بكون «ويه» اسم صوت، وعُلل الكسر بأنه على أصل التقاء الساكنين^(٥). واختار الجرمي أن يعرف إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين^(٦). قال أبو حيان: هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اسماً واحداً^(٧).

أما العلم المُرْكَب تركيباً مزجياً غير المنتهي بـ«ويه»، ففيه ثلاث لغات:

١ - بناؤه على فتح الجزئين، وذلك كالعدد المُرْكَب «أحد عشر» وإخوته، فتقول، على هذه اللغة: «بُعْلَبُكَ مدينةً لبنانية»، و«شاهدت بُعْلَبُكَ»، و«مررت بِبُعْلَبُكَ»، ببناء جزئي «بُعْلَبُكَ»، وهما «بُعْل» و«بُك» على الفتح في جميع الحالات الإعرابية من رفع، ونصب، وجر. وهذا إذا لم يكن الحرف الأخير من الجزء الأول من العلم حرف علة، فإن كان معتلاً، نحو: «مَعْدِيكَرَب»، و«قالي قلا»، وجب سكونه، نحو: «جاء مَعْدِيكَرَب»، و«شاهدت مَعْدِيكَرَب»، و«مررت بِمَعْدِيكَرَب»، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

سَيُضْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ كَاسِرٌ
بِقَالِي قَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلٍ^(٨)

= ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ أَرْسُلٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

﴿وَأَمَّاوَا يَمَّا نُزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ لَمَقٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢].

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

(١) وردت كلمة «نوح» في القرآن الكريم منوثة ثلاثاً وأربعين مرة (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. دار ومطابع الشعب، القاهرة، لاط، لات ص ٧٢٢-٧٢٣).

(٢) وردت كلمة «لوط» في القرآن الكريم منوثة سبعاً وعشرين مرة (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٦٥٤).

(٣) وردت لفظة «هود» في القرآن الكريم منوثة ست مرات (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٧٣٩).

(٤) سيويه: الكتاب ٣/٣٠٢؛ والمبرد: المقتضب ٤/٣١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٨.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٨.

(٦) المصدر نفسه ١/١١٨. (٧) المصدر نفسه ١/١١٩.

(٨) البيت بلا نسبة في سيويه: الكتاب ٣/٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)؛ وابن منظور: لسان العرب (قتم). وروى =

وقول أبي نخيلة السعدي (من الرجز):
وَقَدْ عَلَّثْنِي كَبْرَةَ بَادِي بَدِي
وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشْدِيدِي^(١)

٢- إضافة الصدر إلى العجز، ومعاملته معاملة العلم المركب تركيباً إضافياً، وفي هذه اللغة نعرب صدر العلم المركب بما يستحقه من الإعراب، وننظر في الجزء الثاني (العجز)، فإن كان مما ينصرف صرفناه، وإن كان مما لا ينصرف لم نصرفه، فنقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا حَضْرَمَوْتٍ وبعْلَبُكُ»، و«شاهدتُ حَضْرَمَوْتٍ وبعْلَبُكُ»، و«مررتُ بحضرموتٍ وبعْلَبُكُ». ونقول فيما يضاف إلى غير المنصرف: «هذا رامُ هُرْمَزٍ ومارُسَرَجِسٍ». وسنثبت شواهد هذه اللغة بعد قليل. وإذا كان الحرف الأخير من الجزء الأول من العَلَم حَرف عِلَّة، نحو: «مَعْدِيكَرِب» وجب سكونه، سواء في حالة الرفع، نحو: «هذا مَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة

الجزء، نحو: «مررتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة النصب^(٢)، نحو: «شاهدتُ مَعْدِيكَرِبٍ»، ومن المعروف أنَّ الاسم المنقوص المضاف تفتح ياؤه في حالة النصب^(٣)، نحو: «شاهدتُ قاضيَ المدينة»، وعلَّل تسكين ياء «مَعْدِيكَرِبٍ» في حالة النصب بأنها في حشو الاسم كالياء في «دردبيس»^(٤)، وفي «عِضْمُوز»^(٥)، ولأنها قد جرت في الرفع والجزء على الإسكان فأتبعوه النصب^(٦). وقال سيويه: «... وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: «رأيت مَعْدِيكَرِبٍ»، و«احتملوا أيادي سبأ»؟ فقال: شَبَّهوا هذه الياءات بألف «مثنى» حيث عَرَّوها من الرفع والجزء، فكما عَرَّوا الألف منها عَرَّوها من النصب أيضاً... وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا لأنهم يجعلون الشيتين ههنا اسماً واحداً، نحو ياء «دردبيس»،

= في قصة هذا البيت أن قائله كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاؤه، فر وترك رقعة مكتوباً فيها (من الطويل):

إِذَا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصَبِيِّ فَقُلْ لَهُ
تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِزْ بِدَلِيلٍ
سَيُضِيحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَقْعَا
بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلٍ

قال الأصمعي: أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقيم الريش. وقالي قلا: مدينة من مدن خراسان، أو من ديار بكر. ودليل: مدينة من مدائن السند (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دليل)).

(١) سيويه: الكتاب ٣/٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/٢٧؛ وابن جني: الخصائص ٢/٣٦٤؛ وابن منظور: لسان العرب (بدا) (وذرا) (ورثا) (ونهض)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤. والرثية: انحلال الركب والمفاصل.

(٢) وأجاز الزجاج ظهور الفتحة في هذه الحالة قياساً على الاسم المنقوص (الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣-١٠٤).

(٣) وتسكن في حالي الجز والإضافة، نحو: «جاء قاضي المدينة»، و«مررت بقاضي المدينة».

(٤) الدردبيس: الشيخ، والعجوز الفانية.

(٥) العيضموز: العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضموز.

(٦) المبرد: المقتضب ٤/٢١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/١.

(الرجز):

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا
تَرْكِيبَ مَزَجٍ نَحْوَ مَغْدِيكِرْبَا^(٥)
فتقول، على هذه اللغة: «هذه بَغْلَبُكُ»،
و«شاهدت بَعْلَبُكُ»، و«مررت بِبَعْلَبُكُ»، ومن
شواهدا قول امرئ القيس (من الطويل):

لَقَدْ أَنْكَرْتُنِي بَغْلَبُكُ وَأَهْلُهَا
وَلابُنُ جُرَيْجٍ فِي قُرَى جِمَصٍ أَنْكَرَا^(٦)
ويروى: «بَغْلَبُكُ وأهلها» على لغة
الإضافة. وقول جرير (من الوافر):

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ
فَقُلْتُمْ مَارَسَرَجِسَ لَا قِتَالًا^(٧)
وينشده بعضهم: «مارَسرجس» بنصب
«مار» على لغة الإضافة. ومنها قول الشاعر
(من الرجز):

أَخْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتًا^(٨)
ومنهم من ينشده: «حَضْرَمَوْتَ» على لغة
الإضافة.

وأما ظاهرة عدم صرف العَلَمُ المركَّب
تركيبًا مزجيًا في لغة من لا يصرفه كان لا بدَّ

و«مفاتيح»، ولم يحركوها كتحرّيك الراء في
«شَعَرًا» لاعتلالها، كما لم تحرك قبل الإضافة،
وحُرِّكت نظائرها من غير الياءات؛ لأنَّ للياء
والواو حالًا سترها إن شاء الله، فالزموها
الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكَّن
فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في
الشعر^(١).

وعدم فتح ياء «مَغْدِيكِرْب» ونحوها في
حالة النصب في لغة الإضافة يُلغِزُ به، وقد
نظمه الشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصي
بقوله (من الهزج):

أَفِذْنِي أَيَّ مَنْقُوصٍ
وَفِيهِ التَّنْصِبُ لَمْ يَظْهَرْ^(٢)

وفي هذه اللغة يجوز صرف «كِرْب» في
«معديكرب» باعتباره اسمًا مذكّرًا، وهذه اللغة
الأشهر، وعدم صرفه باعتباره اسمًا مؤنثًا^(٣)،
فتقول: «هذا مَغْدِيكِرْبٍ»، أو: «هذا
معديكِرْبٍ».

٣- إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهذه
هي اللغة الأفصح^(٤)، يقول ابن مالك (من

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٢) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥.

(٤) المبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩.

(٦) ديوانه. ص ٦٨؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.

(٧) ديوانه (دار صادر، بيروت، لاط، لات). ص ٣٣٠؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥؛ وابن منظور: لسان العرب (سرجس). ومارسرجس اسم نبطي سُمِّيَ به جرير تغلب نفياً لها عن العرب، وهو منادى حُذِفَ منه حرف النداء، وخبر «لا» النافية للجنس المحذوف، أي: لا قتال مثلاً. ويجوز أن يكون «قتالاً» مفعولاً به محذوف تقديره: لا نريد قتالاً. وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة لامية أخرى، وأعاد هذا المعنى في قوله (ديوانه ٣٦٢) (من الكامل):

قَالَ الْأَخْيَطُ لُذْ رَأَى رَأْيَاتِهِمْ يَا مَارَسَرَجِسَ لَا تُرِيدُ قِتَالًا

(٨) الرجز في المقتضب للمبرد ٤/ ٢٣ منسوباً إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه ولا في فوائت الديوان.

للنحاة من التساؤل عن علّة منع صرفه، وذلك على أسلوبهم في تعليل الظواهر اللغوية. واللافت للانتباه أنّ سببويه لم يعلّل هذه الظاهرة مكتفياً بتقريرها، وكلّ ما نلاحظه عنده أنه سأل عن سبب عدم صرف «مَغْدِيكَرْب» على لغة من يجعله اسمًا واحدًا^(١)، فقال ليونس بن حبيب: «هَلَّا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي^(٢)». فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعل اسمًا سُمّي به واحد إلّا لم يصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه أصل بناء الأسماء. يدلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكّنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي^(٣).

وعلّل المبرّد عدم صرفه بأنّ الاسمين اللذين تركّب منهما العلم المركّب «جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث؛ لأنّ الهاء ضُمَّت إلى اسم كان مذكّرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: «حمدة»، و«طلحة». ألا ترى أنك إذا صغرت واحدًا من هذين النوعين قلت: «حُميدة يا فتى»، و«حُضَيْرَموت يا

فتى». والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء، وعلى هذا يجري الترخيم، تقول، إذا ناديت: «يا حُضَرَ أَقْبِلْ»، كما تقول: «يا حَمْدَ أَقْبِلْ»^(٤).

والتعليل السائد عند النحويين هو أنّ هذا النوع من العلم مُنَع الصرف لوجود علّتين فيه: واحدة لفظية تعود إلى كونه مركّبًا، والمركّب فرع على البسيط، والثانية معنوية تعود إلى كونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وبهاتين العلّتين أشبه الفعل الذي فيه علّتان كما سبق بيانه، فمَنع مثله من التنوين والجر^(٥).

وعلّل إبراهيم مصطفى عدم صرف هذا النوع من العلم، فقال: لأنه «اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منوّناً قبل العلميّة فيمكن أن ينوّن بعده»^(٦).

والناظر في هذه التعليلات يرى أن تعليل سببويه لا يخرج عن دائرة التعليل اللغوي الصّرف الذي يعيد أسباب الظواهر اللغوية إلى اللغة نفسها، لا إلى أشياء خارجة عنها كالمنطق والفلسفة وما إليهما. إذ علّل عدم الصرف، هنا، أي: عدم زيادة التنوين بنقل

(١) أي: ليس مركّبًا إضافيًا ولا مبنيا على فتح الجزئين.

(٢) ف«معدّي» مأخوذ من «عداه»، أي: تجاوزه، والكرب: الفساد. وكأنه قيل: عداه الفساد. وفيه شذوذ، وهو مجيئه على «مفعّل» مع أنه معتلّ اللام، والمعتلّ اللام يأتي على «مفعّل»، نحو: «مَزَمَى». وقال الأندلسي: يجوز أن يكون أصله «مَغْدَى» على القياس، فنُسب إليه، وحذف الالف، فقيل: معدّي، ثم خففت الياء، فأصبح «مَغْدِي»، وبياء واحدة ساكنة (يس: حاشية يس على التصريح على التوضيح ١٧/٢).

(٣) سببويه: الكتاب ٢٩٧/٣.

(٤) المبرّد: المقتضب ٢٠-٢١.

(٥) ابن عيش: شرح المفصل ١/٦٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٩؛ والأزهري:

شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨١.

العلم المركّب، فكرهوا زيادة ثقل إلى الثقل.

أما تعليل المبرّد، فهو أيضًا، في حلقة التعليل اللغوي القائم على أساس المشابهة بين العلم المركّب تركيبًا مزجيًا والعلم المنتهي بتاء التأنيث، لكنه يبتعد، برأينا، عن الواقع اللغوي، فلا نعتقد أنّ العربي الجاهلي قاسه بالعلم المنتهي بتاء التأنيث، ولولا ذلك لقليل: لماذا لم يقسه بالنكرة المنتهية بتاء التأنيث، وهي الأكثر والأشيع.

وأما تعليل النحاة فبعيد كلّ البعد عن التعليلات اللغوية الصرفة، فهو تعليل فلسفي منطقي قائم على الغوص في الأشياء واستنباط علل فلسفية لها، وإضفاء صفة «المنطقية» على اللغة. وأما علّة العلميّة فقد سبق رفضها في بداية هذا الفصل، وأمام علّة التركيب، نسأل: هل كان العرب في جاهليّتهم منطقة يعرفون البسيط، والمركّب، والعلّة، والمعلول، وأنّ المركّب فرع على البسيط، وأنّ هذه الفرعية علّة لفظيّة؟ وهل فكّر هؤلاء بهاتين العلّتين عندما نطقوا بهذا العلم منونًا وبذلك العلم غير منون؟ ثمّ أليس التركيب يُبعد الكلمة عن شبه الفعل خاصّة أنّنا لا نراه في العربيّة إلّا في الأسماء دون الأفعال؟

وأما تعليل إبراهيم مصطفى فينقضه عدم صرف «فاطمة»، و«مضان» (علم على رجل) وأشباههما، رغم أنّ أصلهما: «فاطمة» (اسم فاعل للمؤنّث من «فطم»)، و«مضان» (صفة

بمعنى طويل ومؤنّثه «مصانة») ينونان.

والتعليل عندنا لمنع صرف العلم المركّب تركيبًا مزجيًا في لغة من لا يصرفه، هو إثقل هذا العلم، وهذا الثقل ناتج من ناحيتين، أولاهما: عدد أحرفه الذي يزيد عن خمسة. وثانيهما: طبيعة تركيبه المزجيّة، هذا التركيب البعيد عن سنن العربيّة في اشتقاق كلماتها، والذي هو من طبيعة بعض اللغات الأجنبية التي تولّد بعض كلماتها من كواسم Prefixes ولواحق Suffixes تلحق بالكلمة فتتحوّل كلمة جديدة. وتبدو الكلمة المركّبة تركيبًا مزجيًا، وخاصة إذا كانت علمًا، وكأنّها غريبة في العربيّة، فتشبه العلم الأجنبي، فتأخذ حكمه في عدم الصرف. وهذا التعليل قريب جدًا من تعليل سيبويه الذي عرضناه منذ قليل. ويعضد رأينا أنّ الأسماء المركّبة تركيبًا مزجيًا مبنية في العربيّة، فلا تصرف، نحو: «خُمْسَة عَشْر» وأخواتها، و«ثَلَاثَة عَشْر» وأخواتها، و«خَيْصَ بَيْضَ»، و«صَبَاحَ مَسَاءَ»، و«بَيْتَ بَيْتَ»، و«بَيْنَ بَيْنَ»^(١)، ومن ذلك الآية: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: الآية ٤]، وقول أمية بن أبي عائذ (من الكامل):

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْجًا صَيْرَفًا

لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْضَ لَحَاصٍ^(٢)

ب - العَلَمُ «المعدول» الممنوع من الصرف وعلّة منعه:

سبق تعريف العدل وتبيان قسميه في

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٩٨، ٣٠٢. وبعضهم يضيف الجزء الأول إلى الثاني ولا يجعله اسمًا واحدًا.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٩٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/١١٥؛ وابن منظور: لسان العرب (حيص) (والحصص)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٦. الخراج الولا: الحسن التصرف في الأمور المتخلّص منها، وكذا الصيرف. تلتحصني: تثبطني. وحيص بيص: الشدّة والمصيبة. ولحاص: الداهية أيضًا، والشاهد قوله: «حَيْصَ بَيْضَ» حيث بنيت على الفتح.

الفصل الخامس . ويتحقق العدل، عند النحاة، وفي باب العلم، في عدة صور أهمها الخمس التالية:

أ - ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن «فُعَل»، ويشمل الألفاظ الأربعة التالية: «جُمِع»، و«كُتِع»^(١)، و«بُصِع»^(٢)، و«بُتِع»^(٣)، نحو: «احتفيت بالفائزات كُتِع». والنحاة، بالنسبة إلى علمية هذه الألفاظ، فريقان: فريق يقول: إنها أعلام جنس لدالتها على الإحاطة والشمول، ولجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات، وفريق يقول: إنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت، بذلك، العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية^(٤). وهذه الألفاظ معدولة عند النحاة جميعاً، وزعموا أن العرب أشارت إلى هذا العدل بمنعها من الصرف، لكنهم اختلفوا في تعليل العدل فيها على أربعة أقوال:

- إنها معدولة عن «فَعْلَوات»؛ لأن مفرداتها: «جَمِعاء»، و«كُتِعاء»، و«بُصِعاء»، و«بُتِعاء»، وقياس «فَعْلَاء» إذا كان اسماً أن يجمع على «فَعْلَوات»، نحو: «صحراء».

صحراوات».

- إنها معدولة عن «فَعْلَوات»؛ لأن «جَمِعاء» مؤنث «أجمع»، فكما جُمِع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاؤا به على «فُعَل»، عُلِم أنه معدول كما هو القياس فيه، وهو «جمعاوات».

- إنها معدولة عن «فُعَل»؛ لأن مفرداتها «فَعْلَاء»، و«أَفْعَل»، كـ«حمراء»، و«أحمر» يجمعان على «حُمَر».

- إنها معدولة عن «فَعَالِي»؛ لأن مفرداتها اسم على «فَعْلَاء»، نحو: «صحراء صَحَارِي»^(٥).

ب - ما كان على وزن فُعَل «علماً لمفرد مذكر ممنوعاً من الصرف سماعاً، والمحفوظ من ذلك: «عُمَر»، و«مُضَر»، و«زُقَر»، و«قُثَم»، و«زُحَل»، و«جُثَم»، و«جُمِع»، و«قُزَح»، و«عُصَم»، و«جُحَا»^(٦)، و«ذُلَف»، و«هَذَل»، و«بُلُغ»، و«تُعَل»، وقد قدره النحاة معدولاً من «عامر»، و«ماضِر»، و«زافِر»، و«قائِم»... وإذا جاء من الأعلام المذكورة ما

(١) من كتع الجلد، بمعنى: تجمعه (ابن منظور: لسان العرب (كتع)).

(٢) من بضع العرق، بمعنى: تجمعه (ابن منظور: لسان العرب (بضع)).

(٣) من البتغ، وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه (ابن منظور: لسان العرب (بتغ)).

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٣/ ٥١٩.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢. والصحيح عند الأزهري القول الأول؛ لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه. أما العلمية فلا ابن مالك وابنه منعها، وأما الوصفية فلا أنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً، ولأن «فَعْلَاء» لا يجمع على «فُعَل» إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كـ«صحراء»، و«جُمِع» وإخوته ليسوا كذلك (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٦) قيل: «جُحَا» معدول عن «جَاح»، ومأخوذ من «حجا بالمكان» إذا أقام فيه، فهو مقلوب، ووزنه «عُقَل»، وقيل: هو مأخوذ من «الحجا» الذي هو العقل فيكون مقلوباً أيضاً (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤).

والعلم المفرد المذكر الذي على وزن «فَعَلَ»
أشار ابن مالك بقوله (من الرجز):

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا

كَفَعَلَ التَّوَكِيدِ أَوْ كُثُّعَلَا^(٩)

ج - لفظ «سَحَر» بمعنى الثلث الأخير من الليل، وهو يُمنع من الصرف عند معظم النحاة^(١٠) بالشروط الثلاثة التالية:

١ - أن يُستعمل ظرف زمان، فإذا كان اسماً محضاً معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه، وجب تعريفه بـ«أل»، أو بالإضافة إذا أريد منه أن يدل على التعيين، وصرفه، نحو: «أحبّ الدرس في السحر».

٢ - أن يُراد به سَحَر يوم معين، فإن كان ظرفاً مبهماً لا يدل على سَحَر معين وجب صرفه، نحو الآية: ﴿يَجِيئُكُمْ سَحَرٌ﴾ [القمر: الآية ٣٤].

٣ - أن يُجرّد من «أل»، و«الإضافة»، فإن اقترن بـ«أل»، أو أضيف صرف، نحو: «سأدرس يوم السبت من السحر إلى العصر».

هو على وزن «فَعَلَ» ومصرفاً، نحو: «أَدَد» وهو جد قبيلة عربية^(١١)، حكم النحاة أنه غير معدول. وأما «طَوَى»، وهو اسم واد بالشام، فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث، بإرادة أنه عَلِم على بقعة معينة، ويجوز صرفه على إرادة أنه عَلِم على مكان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه. ويجب الصرف إذا كان «فَعَلَ» جمعاً في غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة، نحو: «غُرِف»، و«قُرِب»، أو اسم جنس، نحو: «صُرِد»^(١٢)، و«نُغِر»^(١٣)، أو صفة، نحو: «حُطِم»^(١٤)، و«لُبِد»^(١٥)، أو مصدرًا، نحو: «هُدِيَ»، و«تُقَى»^(١٦).

ويرى سيبويه أن تصغير العلم المعدول يرده إلى الصرف^(١٧)، فتقول: «مَرَزْتُ بِعُمَيْرٍ»، وأن العدل فيه يكون عن عَلَم آخر لا عن صفة، فـ«عُمِر» معدول عن «عامِر» علماً لا صفةً، ولولا ذلك لقلت: «هذا العُمَرُ»، تريد: العامر^(١٨).

وإلى ألفاظ التوكيد المعنوي السابقة،

- (١) ابن منظور: لسان العرب (أدد).
- (٢) نوع من الغربان (ابن منظور: لسان العرب (صدر)).
- (٣) نوع من البلابل (المصدر نفسه (نغر)).
- (٤) من معانيه: الراعي الذي يظلم الماشية فيهشم بعضها ببعض (المصدر نفسه (حطم)).
- (٥) من معانيه: الذي يلازم منزله (المصدر نفسه (لبد)).
- (٦) سيبويه: الكتاب ٢٢٣/٣، ٢٧٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٥٧-٢٥٨.
- (٧) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٥.
- (٨) المصدر نفسه ٣/٢٧٨.
- (٩) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٤.
- (١٠) المبرد: المقتضب ٣/٣٧٨-٣٧٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٩٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٥-٣٣٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٣-٢٢٤.

و«سأذهب إلى الصيد يوم الأحد في سحره»^(١).

٤ - أَلَا يُصَغَّرُ، فإذا صُغِرَ صُرف إلا في الرفع، فتقول: «سير عليه سُخَيْرٌ يا فتى» إذا عنيت المعرفة. ومن الأمثلة المستوفية الشروط لمنع «سحر» من الصرف: «ذهبت إلى الصيد يوم الخميس سَحَرَ».

واتفق النحاة على أن «سَحَرَ» المستوفية للشروط السابقة معرفة، لكنهم اختلفوا في عِلْمِيَّتِهَا، فقال بعضهم: إنها عِلْمٌ على الوقت المحدد الذي تدلُّ عليه، وقال بعضهم الآخر: إنَّ تعريفها يشبه العلمية؛ لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالْعِلْمِ^(٢). وأما العدل فيها، فقد ذهبت جمهرة النحاة إلى أن صيغتها معدولة عن «السَحَرَ» المقرون بـ«أل»؛ لأنه لما أُريد به معيّن كان الأصل فيه أن يُذكر معرفًا بـ«أل»، فعُدل عن اللفظ بـ«أل» وقُصد به التعريف، فمُنِع من الصرف. وقال السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله) والشلوبين: إنها مصروفة، واختلفا في منع تنوينها، فقال السهيلي: هي على نيّة الإضافة. وقال الشلوبين: هي على نيّة «أل». وقال صدر

الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري: هي مبنية على الفتح لتضمّنها معنى اللام^(٣).

وإلى شروط منع «سَحَرَ» من الصرف، أشار ابن مالك بقوله (من الرجز):
والْعَدْلُ والتَّغْرِيفُ مانِعَا سَحَرَ
إذا بِهِ التَّغْيِينُ قَضْدًا يُغْتَبَرُ^(٤)

وقياسًا على «سَحَرَ»، يمنع بعض النحاة صرف «رَجَب»، و«صَفَر»، وهما من أسماء الشهور العربية، من الصرف إذا أُريد بهما معيّن، وإذا لم يُرَدَّ منهما معيّن صُرِفَا. ووجه ذلك، عندهم، أن المعيّن معدول عن «الرجب»، و«الصَفَر» كما جاء «سَحَرَ» معدولاً عن «السحر» إذا أُريد به سَحَرًا معيّنًا، ففيهما العلمية والعدل. ويمنعهما بعضهم من الصرف للعلمية والتأنيث^(٥).

د - ما كان عِلْمًا لمؤنث على وزن «فَعَال»، نحو: «رَقَاشٍ»، و«حِذَامٍ»، و«قَطَامٍ» أعلام نساء، وللعرب في هذا النوع من العلم لغتان:
١ - لغة تمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختومًا بالراء، وهي لغة تميم. وقد اختلف في عِلَّةِ منعه من الصرف على هذه اللغة،

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٧٨.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٣.

(٣) المرجع نفسه ٢/٢٢٣-٢٢٤. ورُدَّ القول بأنها مبنية بأمور، منها أنه لو كانت مبنية لكان غير الفتح أولى بها؛ لأنها في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة فيها لئلا توهم الإعراب كما اجتنبت في «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». ومنها أنه لو كانت مبنية لكانت جائزة الإعراب جواز «جين» في قوله: «على حين عابت» لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضًا. ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء. ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل؛ وإذا ثبت أن «سحر» غير مبني ثبت أنه غير مضمّن معنى حرف التعريف، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف. والفرق بين التضمين والعدل أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر. والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٤).

(٤) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٢٥.

(٥) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/١٢٥؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٥٩.

ف قيل: إن سبب المنع هو العلمية والعدل؛ لأن الأصل: «راقشة»، و«حاذمة»، و«قاطمة»، فعُدل عن هذا الأصل إلى وزن «فَعَالٍ»، ومنع من الصرف ليكون المنع دليلاً على العدل. وقيل: إن سبب المنع هو العلمية والتأنيث المعنوي كالأشياء في «زينب»، و«سعاد»^(١). أما إذا كانت صيغة «فَعَالٍ» مختومة بالراء، مثل «وَبَارٍ» علم قبيلة عربية^(٢)، و«ظَفَارٍ» عَلم بلد يمني^(٣)، و«سَفَارٍ» عَلم على ماء^(٤)، فأكثر التميميين يبنوه على الكسر، قال الفرزدق (من الطويل):

مَتَى مَا تَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا
أَذْيَهُمْ يَزِمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعُورَ^(٥)
وقد اجتمعت اللغتان، أي: الإعراب مع عدم الصرف، والبناء في قول الأعشى (من

مخلع البسيط):

وَمَرَّ ذَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
فَهَلَكْتَ عُثُوءَ وَبَارٍ^(٦)

٢ - لغة تبنيه على الكسر سواء أكان «فَعَالٍ» عَلمًا مؤنثًا مختومًا بالراء أم غير مختوم، وذلك تشبيهًا له بـ«نَزَالٍ» في التعريف والعدل والوزن والتأنيث. وهذه اللغة هي لغة الحجازيين، ومن شواهدا قول لجيم بن صعب في امرأته (من الوافر):

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٧)

وإذا سُمي بباب «حذام» مذكر زال موجب البناء، عند النحاة، وهو التشبيه بـ«نزالٍ»؛ لأنه ليس الآن مؤنثًا معدولاً، فيُعرب غير منصرف، ومن العرب من يصرفه^(٨). يقول

(١) ورجح هذا القول بـ«طَوَى» التي لم يُدعِ العدل فيها، ورجح القول الأول بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥). و«الطوى»: الشيء المثنى أو المطوي. وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَنَلْعَنَنَّكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ [طه: ١٢] ومعناه في هذه الآية الكريمة: الذي قدس مرتين، أو هو جبل بالشام، أو واد في أسفل الطور (لسان العرب (طوى)).

(٢) ابن منظور: لسان العرب (وبر).

(٣) المصدر نفسه (ظفر).

(٤) المصدر السابق (سفر).

(٥) ديوانه ١/ ٢٨٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٥٠؛ وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ١٠١؛ وشرح شذور الذهب. ص ١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥. والأذيهيم: تصغير أدهم. وهو الأسود، وأراد به ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعراً خبيثاً. المستجيز: الذي يطلب الماء. المعور: الذي لا يسقي.

(٦) ديوانه (شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م). ص ٣٣١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥. والشاهد فيه بناء «وبارٍ» الأولى على الكسر، وإعراب «وبارٍ» الثانية رفعاً على الفاعلية كـ«هَلَكْتَ». ويُحتمل أن تكون الواو في «وبارٍ» حرف عطف، والمعنى: هلكت وباروا، وأعاد الضمير في «هَلَكْتَ» على القبيلة، والضمير في «وباروا» على أهلها، وعلى هذه الرواية لا شاهد على إعراب «وبارٍ».

(٧) ابن جني: الخصائص ٢/ ١٧٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ٦٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٢.

(٨) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥.

ابن مالك في إعراب صيغة «فعال» علماً على مؤنث (من الرجز):

وَأَبْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَّمَا
مُؤْنَّثًا، وَهُوَ تَظْيِيرُ جُشَمَا
عند تميم.....
.....^(١)

هـ - كلمة «أمس»، وهي تمنع من الصرف عند بعض التميميين بالشروط الخمسة التالية:

١ - أن تكون علماً مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة، فإذا أريد بها يوماً مبهماً، أي: يوماً ماضياً غير معين، أعربت وصرفت، نحو: «قضينا أمساً من الأموس في رحلة بحرية».

٢ - أن تكون خالية من «أل»، وغير مضافة، فإذا دخلت عليها «أل» أو أضيفت أعربت وصرفت، نحو: «سررت بانقضاء الأمس»، و«سررت بأمسنا»، ومن شواهد الصرف هنا الآية: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَقَعْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: الآية ٢٤].

٣ - أن تكون غير مصغرة، فإذا صغرت أعربت وصرفت^(٢)، نحو: «سررت بأمسي».

٤ - أن تكون غير مجموعة جمع تكسير، فإذا جمعت أعربت وصرفت، ومن شواهد الصرف قول الشاعر (من السريع):

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ
تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْعَرُوسِ^(٣)
٥ - أن تكون غير ظرف، فإذا كانت ظرفاً بُنيت على الكسر، نحو: «سرتني زيارتك أمس»، وزوي قول نصيب بن رباح (من الطويل):

فَلِإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ^(٤)
بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعرب لدخول «أل» عليه، وبكسرها إقما على البناء وتقدير «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدَّر دخول «في» على «اليوم»، ثم عطف عليه عطف تَوْهَم^(٥).

ومن أمثلة «أمس» التي تتوافر فيها الشروط الخمسة السابقة قولك: «انقضى أمس على خير حال»، و«لم أشاهدك منذ أمس»، ومن شواهد قول العجاج (من الرجز):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا^(٦)

وقد علَّل النحاة عدم صرف «أمس» بالشروط السابقة عند بعض التميميين بالعلمية والعدل؛ لأنها علم على الوقت المعين من غير أن تكون فيها علامة تدل على التعيين،

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦-٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٦/٢.

(٢) هذا مذهب معظم النحاة، ومنهم: المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري، ولقد اعتمد هؤلاء على القياس، ونصّ سيبويه على أنه لا يصغر وقوفاً منه على السماع (سيبويه الكتاب ٣/٤٨٠؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٣٠).

(٣) ابن منظور: لسان العرب (أمس)؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٠٩/١.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه. ص ١٣٠.

(٦) سيبويه: الكتاب ٢/٢٨٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٤/١٠٦، وابن هشام: شرح شذور الذهب، =

فهي، لهذا، معدولة عن «أمس» المعرفة بـ«أل». وقد أراد العرب أن يشيروا إلى هذا العدل فمنعوها من الصرف.

وأكثر التميميين يمنعون «أمس» التي توافرت فيها الشروط السابقة من التنوين في حالة رفعها، ويبنيها على الكسر في حالتي النصب والجر، وعلى لغتهم تقول: «انقضى أمس»، و«قضيت أمس بالمطالعة»، و«استرحت مُدَّ أمس»، ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر (من الخفيف):

اغْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأُسْ
وَتَنَاسَ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسُ^(١)

أما الحجازيون فينون «أمس» السابقة على الكسر مطلقاً في الرفع والنصب والجر، ومن شواهد لغتهم قول الشاعر (من الكامل):

الْيَوْمَ أَغْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ
وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ^(٢)

والذي دفع النحاة إلى القول بأن العلم في المواضع الخمسة السابقة معدول من أصله اصطدامهم بأعلام ممنوعة من الصرف وليس فيها علة من العلل التي قالوا إنها إذا كانت إحداها في العلم منعه من الصرف، فعلة العدل علة مفترضة يلجأ إليها النحاة كلما

أعيانهم تعليل منع العلم من الصرف. وبديهي القول: إن العربي عندما تكلم مانعاً من الصرف «عمر» وأمثاله لم يفكر مطلقاً بما سماه النحاة عدلاً، ولم يقصد الإشارة بذلك المنع إلى هذا العدل كما زعموا. والعلّة الحقيقية بنظرنا لمنع هذه الأسماء من الصرف هي السماع ليس إلا.

والآفة هنا، أن التعليل النحوي في العلم «المعدول» استند إلى منع الكلمة من الصرف، فأصبح منع الصرف علة للقول بالمعدول، وليس العكس، وهكذا انقلب التعليل النحوي رأساً على عقب، فما كان معلولاً صار علة، والعكس بالعكس.

والجدير بالملاحظة، أخيراً، أن إبراهيم مصطفى ذكر أن «عمر» وأمثاله مما يُمنع للعلمية والعدل، ورد كثيراً مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وأن للشنقيطي في هذا رسالة سماها «عذب المعل في صرف ثعل».

ج - العلم المنتهي بآلف ونون مزيدتين
الممنوع من الصرف وعلة منعه:

يمنع العلم من الصرف إذا كان مختوماً بآلف ونون زائدتين^(٣). قال ابن مالك (من الرجز):

ص ١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦، ٣١٦. والسعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجن. ويورى: مثل الأفاعي. وزعم بعضهم أن «أمس» هنا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه عائد إلى المصدر المفهوم منه، أي: مذ أمسى هو، أي: المساء. وزعم الزجاجي أن فتحه «أمسى» في هذا البيت فتحة بناء.
(١) البيت بلا نسبة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٠٩.

(٢) البيت لتبع بن الأقرن أو لأسقف نجران في ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٠٩.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٦-٢١٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٣٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٦-٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على =

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَغَلَانَا

كَغَطَفَانْ وَكَأَضْبَهَانَا^(١)

وحاوي زائدي «فَعْلَان» قد يأتي على وزن «فَعْلَان»، نحو: «مَرْوَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عِمْرَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عُثْمَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «عَطَفَان»، أو «فَعْلَان»، نحو: «ظَرْبَان» (عَلِمَ على رجل). وهو يُمنع من الصرف سواء أكان علماً على إنسان، نحو: «بَذْرَان»، أو شهر، نحو: «شُعْبَان»، أو غير ذلك، نحو: «رَغْدَان» (اسم قصر بالأردن).

وشروط منع العلم المختوم بالألف والنون الزائدتين، أن يكون هذان الحرفان زائدين معاً، أما إذا كانا أصليين، كما في نحو: «بَان»، و«خَان»، أو إذا كانت النون فيه أصلية كما في «أَمَان»، و«لَسَان»، و«ضَمَان»^(٢)، فلا يُمنع العلم من الصرف، فتقول: «مررت ببَانٍ وأَمَانٍ وَضَمَانٍ»^(٣).

ويستدل عامة على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدمهما ثلاثة أحرف أصلية أو أكثر^(٤)، أما إذا تقدمهما حرف أصلي واحد،

نحو: «بَان»، أو حرفان أصليان، نحو: «ضَمَان»، فالْحُكْمُ أَنَّ النون غير مزيدة، ولذلك لا يمنع العلم من الصرف. أما إذا تقدمهما حرفان ثانيهما مشدد كما في «غَسَّان»، و«وَدَّان»، و«حَيَّان»، فيجوز أمران: إما اعتبار الحرف الذي حصل فيه التضعيف أصلاً، فيؤدى إلى الحكم بزيادة الألف والنون لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، فيُمنع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فَعْلَان»، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون، فلا يُمنع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فَعَالٍ». ف«غَسَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الغَسْن» بمعنى المضغ. و«وَدَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الود» بمعنى الحب، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الودن» بمعنى نقع الشيء في الماء ونحوه. و«حَيَّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الحياة»، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الحَيْن» بمعنى الهلاك. وكذلك يجوز صرف «تَبَّان»، و«حَسَّان»، و«سَمَّان» على

⁼ ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٣٣/ ٤.

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠. ومعناه: كذلك يُمنع العلم من الصرف إذا حوى الحرفين الزائدين في «فَعْلَان»، وهما الألف والنون، وليس من اللازم أن يكون على وزن «فَعْلَان» وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين، فقد يأتي على غير هذا الوزن كما سيجيء. و«عَطَفَان» عَلِمَ على فرع من فروع قبيلة قيس العربية. والغَطَف: اتساع النعمة. وأَضْبَهَان: علم بلد، وفيها لغات، منها: كسر الهمزة، وإبدال الباء فاء. ولا تكون الألف والنون زائدتين فيها إلا على اعتبار أن أصلها عربي. أما على الرأي القائل: إنها أعجمية، وهو الأرجح، فلا تمنع للعلمية مع الزيادة، بل للعلمية مع العجمة.

(٢) لم أقع على علم فيه ألف أصلية وبعدها نون زائدة.

(٣) هذا على اعتبار أن هذه الأعلام لذكور، أما إذا كانت لإناث فحكمها مفصل في العلم المؤنث.

(٤) إلا إذا قام الدليل، من اشتقاق أو غيره، أن النون أصلية كما في «ديوان»، و«فينان».

المسموع، كما في «حَسَان» شاعر الرسول، فالمسموع عنهم منعه من الصرف، ولذلك يحتم أكثر النحاة منعه^(٤).

واختلف النحاة في «أَبَان» (علم على ذكر)، فصرفه جمهور النحاة معتبراً الهمزة والباء والنون فيه حروفاً أصولاً، وأن وزنه «فَعَال»، ومنعه بعضهم من الصرف معتبراً أن وزنه «أَفْعَل»، وأنه منقول من «أَبَان الشيء» يبين^(٥).

وإذا صُغِر العلم المختوم بالألف والنون المزيديتين صُرف على رأي سيبويه دون أن يذكر شاهداً على هذا الصرف^(٦).

ولو أبدلت النون الزائدة في العلم المختوم بالألف والنون المزيديتين لاماً، كما في بعض اللهجات العربية القديمة، منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفياً شروط المنع، كقولهم: «أُصِيلَال» في «أُصِيلَان»، التي هي تصغير شاذ لكلمة «أُصِيل»، فإذا سُمِّي بـ«أُصِيلَال» مُنع العلم من الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام إعطاءً للحرف البدل حكم الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأخير من الكلمة المسبوق بالألف المزيدة نوئاً، كما في بعض اللهجات العربية، لم يمنع من الصرف، كقول بعض العرب: «جِنَان».

اعتبارها «فعالاً» من «التبن»، و«الحسن»، و«السفن»، ويجوز منعها من الصرف على اعتبارها «فَعْلَان» من التَب بمعنى «الخرسان»، و«الحسن»، و«السفن»^(١).

وتعرف زيادة النون بالفعل، نحو: «حمدان، حَمْدٌ»، والمصدر، نحو: «زيدان، زَيْدٌ»، والجمع، نحو: «حمدان، أحامد»، والمؤنث، نحو: «ضبعان» مذكّر الضبع^(٢).

وأما «مرّان»، و«فينان»، و«ديوان»، أعلام على ذكور، فتُصرف لأصالة النون فيها. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن رجل يُسَمَّى «مرّاناً»، فقال: أصرفه؛ لأنّ المران إمّا سَمِي لئينه، فهو «فَعَال»، كما يسمّى الحمّاض لحموضته. وإنما المرانة اللّين. وسألته عن رجل يسمّى «فيناناً»، فقال: مصروف؛ لأنه «فيعال»، وإنما يريد أن يقول: لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن «ديوان»، فقال: بمنزلة «قيراط»؛ لأنّه من «دَوْنَت». ومن قال: «دَيوان»، فهو بمنزلة «بَيطار». وسألته عن «رمّان»، فقال: لا أصرفه وأحمّله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف^(٣).

وإذا كان العلم ذو الألف والنون المزيديتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي الصرف أو المنع منه، فالأولى اتباع

(١) سيبويه: الكتاب ٢١٧/٣؛ والمبرد: المقتضب ٣٣٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦؛

والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٣٣/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢١٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢١٨/٣.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٢٣٤/٤. ويجوز صرفه على القياس.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٧/٢.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣١٧/٢.

وهي «الجَنَاء»، فأبدلوا الهمزة الشائعة نونًا، فلو سُمِّي رجل «جِنَانًا»، لم يمنع من الصرف^(١).

وعُلِّل سيبويه منع صرف العلم المنتهي بالـف ونون مزيديتين، بأنَّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، أي: كآخر «عَطْشان»، و«سَكْران»، و«عَجْلان»، يقول: «وإنَّما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنَّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة، كما جعلوا «أفْكلًا» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك «أفعل» صفة؛ لأنَّه بمنزلة الفعل، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلان» الذي له «فَعْلَى» كما كان بناء «أفعل» في الأصل للأفعال، فلمَّا صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين، جعلوه بمنزلة هذه الزيادة له في الأصل^(٢). وهو يعلَّل عدم صرف «فَعْلان» ونحوه في النكرة بمشابهته «حمراء» في عدَّة الحروف والتحريك والسكون، وأنَّ «لفعلان» مؤنَّثًا على حدة كما أنَّ لـ«حمراء» مذكَّرًا على حدة، فأشبه «فعلاء» هذا الشبه^(٣).

وذهب المبرِّد مذهب سيبويه في التعليل^(٤)، أمَّا الزَّجاج، فينقل تعليل سيبويه دون أن يعلِّق عليه ممَّا يدلُّ على أنه موافق عليه^(٥). وأمَّا جمهور النحاة فيعلِّل عدم صرف العلم المزيدي فيه ألف ونون بأن فيه

علتَين، علَّة معنويَّة لكونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وعلَّة لفظيَّة للزيادة التي فيه، والمزيد فرع على البسيط، فأشبه الفعل، فمنع، مثله، من التنوين والجر^(٦).

والناظر في تعليل سيبويه يرى أنه قائم على المشابهة بين صيغة «فَعْلان» و«فَعْلَاء»، وقد سبق أن ناقشناه في الفصل السابق عند البحث في الوصف المنتهي بالألف والنون الزائدتين والذي يؤنَّث بغير التاء. وأمَّا تعليل النحاة فيفترض أنَّ العرب كانوا، في بدء عهدهم باللغة، مناطق يعرفون العلَّة، والمعلول، والمزيد، والبسيط، والأصل، والفرع، واللفظي، والمعنوي، وغير ذلك مما يحتمه القول بتعليلهم. وهذه الأمور لا نحسب أنَّ العربي فكَّر فيها يومًا عندما نطق بلغته مانعًا من الصرف العلم المزيدي فيه ألف ونون. زد على ذلك أنَّ تعليلهم تنقضه أعلام كثيرة مزيدة جاءت مصروفة، سواء أكانت مزيدة بحرف واحد، نحو: «جابر»، و«زياد»، و«عامر»، أم بحرفين، نحو: «عَمَّار»، و«حَجَّاج»، و«زيدون»، و«حمدون»، فلو كانت الزيادة علَّة تمنع العلم من الصرف، لكانت هذه الأعلام ممنوعة من الصرف. والعلَّة الحقيقيَّة عندنا في منع هذا العلم من الصرف هو السماع، أي: نطق العرب ليس غير.

د - العلم المؤنَّث الممنوع من الصرف:

يُمنع العلم المؤنَّث من الصرف في

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٣٥. (٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢١٧.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢١٥-٢١٦. (٤) المبرِّد: المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦؛ والأزهري: شرح

التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٩-٢١٠؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٦.

المواضع الآتية:

- إذا كان منتهياً بالتاء الزائدة الدالة على التأنيث، سواء أكان مؤنثاً لفظياً، نحو: «عنتر»، و«طلحة»، و«معاوية»، أم مؤنثاً لفظياً ومعنوياً، نحو: «فاطمة»، و«خديجة»، و«سميرة»، وسواء أكان فوق الثلاثي، كما في الأمثلة المتقدمة، أم ثلاثياً، نحو: «هبة»، و«دغة»^(١). وإن سُمي المذكر بـ«بنت» أو «أخت» يصرف^(٢)، أما إذا سُمي المؤنث بهما فحكمه حكم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الآتي، وإذا صغر العلم المختوم بتاء التأنيث، نحو: «خمزة»، يبقى ممنوعاً من الصرف^(٣).

- إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: «زينب»، و«سعاد»^(٤).

- إذا كان ثلاثياً محرك الوسط لفظاً، نحو: «سَقَر»، و«كَتِف»، و«لظى» (أعلام على نساء). وقال ابن الأنباري بجواز الوجهين: الصرف وعدمه. وأما محرك الوسط تقديرًا، نحو: «دار» (علم على امرأة)، و«نار» (علم

على امرأة)، فيجوز فيه الصرف وعدمه^(٥).

- إذا كان ثلاثياً أعجمياً، نحو: «ماه» (علم على بلد)، و«جور» (علم على بلد)، وقيل: يجوز فيه الصرف وعدمه^(٦).

- إذا كان ثلاثياً منقولاً من المذكر إلى المؤنث، نحو: «زيد» (علم على امرأة)، وقال عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر الجرمي وأبو العباس المبرد وأبو زيد: يجوز فيه الصرف وعدمه^(٧).

أما إذا كان العلم المؤنث ثلاثياً عربياً ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكر نحو: «هند»، و«دعد»، و«جمل»، فيجوز فيه الوجهان، والمنع أفضل. وأوجب الزجّاج هذا المنع. وكذلك يجوز الوجهان في العلم المؤنث الشائلي اللفظ، نحو: «يد»^(٨). ومن شواهد إجازة الصرف والمنع في العلم الثلاثي الساكن قول جرير (من المنسرح):

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَهِهَا
دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ^(٩)

(١) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٣٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢١.

(٣) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٨.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٣٧.

(٥) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٠؛ والزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧-٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٣٧.

(٦) انظر المصادر السابقة، الأجزاء والصفحات نفسها.

(٧) انظر: المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٨) المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء، والصفحات.

(٩) ديوانه ص ٦٧، وسيبويه: الكتاب ٣/٢٤١؛ وابن جني: الخصائص ٣/٦١، ٣١٦؛ وابن يعيش: شرح =

وفي حُكْم العلم المؤنث بالنسبة إلى
الصرف وعدمه يقول ابن مالك (من الرجز):

كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا^(١)

وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقَرَ

أَوْ زَنِدَ: اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ
وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ

وَعُجْمَةٌ كَهَيْئَةِ الْمَنَعِ أَحَقُّ^(٢)
وَإِذَا سُمِّيَ مَذْكَرٌ بِاسْمِ مُؤنَّثٍ بِالتَّاءِ وَجِبَ

مَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، أَمَّا إِذَا كَانَ خَالِيًا مِنَ التَّاءِ،
فَإِنَّهُ يَصْرَفُ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا، وَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ
بِالشَّرْطِ الْأَرْبَعَةِ التَّالِيَةِ:

- أَنْ يَكُونَ رِبَاعِيًّا فَأَكْثَرُ، حَقِيقَةً، نَحْوُ:
«زَيْنَب»، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «جَيْلٌ» مَخْفُفٌ
«جَيْئِلٌ» (اسم للضبع).

- أَلَّا يَكُونَ التَّذْكِيرُ هُوَ الْأَصْلُ الْأَوَّلُ فِيهِ
قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ عِلْمًا مُؤنَّثًا، نَحْوُ: «دَلَالٌ» عِلْمٌ
عَلَى امْرَأَةٍ، فَإِنَّهُ عِلْمٌ مَنْقُولٌ مِنَ التَّذْكِيرِ
وَحْدَهُ، إِذْ أَصْلُهُ مُصْدَرٌ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مُؤنَّثًا
قَبْلَ التَّسْمِيَةِ الْمُؤنَّثَةِ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ، بَعْدَ ذَلِكَ
مَذْكَرٌ، وَجِبَ صَرْفُهُ.

- أَلَّا يَكُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ مَذْكَرَةً

وَمُؤنَّثَةً قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا عِلْمًا لِلْمَذْكَرِ، نَحْوُ:
«ذِرَاعٌ»، فَإِنَّهَا تَذْكَرُ وَتؤنَّثُ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا
مَذْكَرٌ وَجِبَ صَرْفُهَا.

- أَلَّا يَكُونَ تَأْنِيثُهُ مَبْنِيًّا عَلَى تَأْوِيلٍ خَاصٍ
يَجْعَلُهُ غَيْرَ لَازِمٍ، كَتَأْنِيثِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ،
فَإِنَّهَا تؤولُ بِالْجُمَاعَةِ، وَلَكِنْ هَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ
لَازِمٍ، إِذْ يَصْخُ تَأْوِيلُهَا بِالْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ
مَذْكَرٌ. فَإِذَا سُمِّيَ مَذْكَرٌ بِكَلِمَةِ «رِجَالٌ» مَثَلًا،
أَوْ «أَنْهَرٌ»، أَوْ «تَلَامِيذٌ»، أَوْ «أَفْرَاحٌ» أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ وَجِبَ صَرْفُهُ^(٣).

وَأَكْثَرُ النَّحَاةِ لَا يَصْرَفُونَ «أَسْمَاءً» عِلْمًا عَلَى
رَجُلٍ؛ لِأَنَّ «أَسْمَاءً» قَدْ اخْتَصَّتْ بِهِ النِّسَاءُ،
حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا قَطُّ. وَقَالَ الْمَبْرِدُ:
الْأَجُودُ فِيهِ الصَّرْفُ وَإِنْ تَرَكَ إِلَى حَالَتِهِ الَّتِي
كَانَ فِيهَا جَمْعًا لِلْأَسْمِ^(٤).

وَإِذَا سُمِّيَ مَذْكَرٌ أَوْ مُؤنَّثٌ بِعِلْمٍ مَنْقُولٍ عَنْ
جَمْعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «فَاطِمَاتٌ»،
و«ثَمَرَاتٌ»، وَ«زَيْنَاتٌ» جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ مِرَاعَاةً
لِحَالَةِ الْجَمْعِ السَّابِقَةِ الَّتِي تُقْلُ مِنْهَا، وَكَانَ فِيهَا
التَّنْوِينُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ عِلْمًا، وَجَازَ مَنَعَ الصَّرْفِ
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْجَمْعُ عِلْمًا عَلَى مُؤنَّثٍ،
فَتُرَاعَى حَالَةُ تَأْنِيثِهِ الْقَائِمَةُ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدُهُ

المفصل ١/ ١٧٠، وابن منظور: لسان العرب (دعد) و(لفع)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠.
والتلفع: الالتحاق بالشوب. والفضل: الزيادة. والمئزر: الإزار، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من
البدن. والعلب: جمع علبة، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب. يقول: هي حضرة رقيقة العيش لا تلبس
لبس الأعراب ولا تغتذي غذاءهم. والشاهد فيه صرف «دعد» وترك صرفها؛ لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط.
(١) «كذا»: أي كذلك يمنع من الصرف. وسَمَى ابن مالك تاء التأنيث «هاء» جرّياً على تسمية بعض اللغويين
والنحاة لها، ولأنه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول: «كذا مؤنث بتاء مطلقاً».

(٢) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٠-٣٣١؛ والأزهري:
شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٧-٢١٨.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤١؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح

٢/ ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٠.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٦٥-٣٦٦.

دالاً على مؤنث، فیراعى حالة التأنيث في مفردہ^(١).

- أسماء القبائل: ما سبق من حُكم العلم المؤنث هو الأصل العام الذي یراعى تطبيقه في الاستعمال، أما أسماء القبائل، نحو: «ثمود»، و«سبأ»، و«تميم»، و«أسد»، فإنها إذا جعلت أسماء لجماعة «ثمود» أو «سبأ»، أو «تميم»، أو «أسد»، أو إذا أردت «بني ثمود»، و«بني سبأ»، و«بني تميم»، و«بني أسد»، أو إذا أردت بها أسماء الأحياء، فإنها تعامل معاملة العلم المذكر، أي: إنها تُصرف ما لم يكن هناك مانع، غير التأنيث، من الصرف، فإن وُجد المانع كما في «تغلب»^(٢) منعت الصرف وأما إذا أردت بكل منها اسماً للقبيلة فتمنع من الصرف^(٣).

ومن شواهد المنع، الآية: ﴿وَأَيْنَأْنَا نَمُودَ الْثَاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: الآية ٥٩]. وأما الصرف فمن شواهد الآية: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا

رَبِّهِمْ﴾^(٤) [هود: الآية ٦٠]، والآية: ﴿وَحِثُّكَ مِنْ سَبَا يَنْكِرُ بَقِينَ﴾^(٥) [النمل: الآية ٢٢]، والآية: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَا فِي مَسْكَنِهِمْ﴾^(٦) [سبأ: الآية ١٥]، وقول النابغة الجعدي (من البسيط):

أَضَحَّتْ يُنْقَرُّهَا الْوُلْدَانُ مِنْ سَبَا
كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفْنِهَا دَحَارِيحُ^(٧)
وأما «يهود» أو «مجوس» فإذا أُريد به اسماً للجيل، نحو: «سند»، و«هند»، و«روم»، فإن العرب تعامل اسم الجيل كاسم القبيلة، ولذلك يجوز صرفه ومنعه من الصرف، أما إذا لم يرد به اسم الجيل، أي: اسم جمع، فيصرف^(٨)، ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الوافر):

أَحَارِ أَرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهَنًا
كَثَارِ مَجُوسٍ يَسْتَعِرُّ أَسْتَعَارًا^(٩)
- أسماء الأحياء: يميّز سيبويه وغيره بين أسماء الأحياء، نحو: «ثقيف»، و«قريش»، و«معد»، و«باهلة»، وأسماء القبائل، نحو:

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٠.

(٢) المانع في «تغلب» من الصرف، بالإضافة إلى العلمية هو وزن الفعل.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٤٦-٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٦٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٧.

(٤) والشاهد فيها صرف «عاد» على تأويلها باسم الحي أو باسم مذكر آخر.

(٥) والشاهد فيها صرف «سبأ» على تأويلها باسم الحي أو باسم مذكر آخر.

(٦) والشاهد فيها هو الشاهد في الآية نفسها.

(٧) ديوانه (تحقيق عبد العزيز رباح. دمشق، ط ١، ١٣٨٤هـ) ص ١٢؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٣. والشاعر يصف فيه ناقته وقد مرت بحي سبأ، فعرض لها الصبيان، وأخذوا ينقرونها، فشبههم بالدحاريح وهي ما يدرج من البحص ونحوها. والدقان: الجنان. والشاهد فيه قوله: «سبأ» حيث صرفه على معنى الحي أو نحوه.

(٨) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٠.

(٩) البيت مملط بين الحارث بن التوأم اليشكري وامرئ القيس. وهو في ديوان امرئ القيس. ص ٧٧؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٤. والوهن: نحو نصف الليل، أو بعد ساعة منه. ونار المجوس: مثل في الكثرة والعظم، شبه البرق المستطير بها. والشاهد فيه منع صرف «مجوس» على معنى القبيلة، وهو الغالب الأكثر، والصرف جائز.

«عاد»، و«ثمود»، و«أسد» في أَنَّ الأولى لا تصلح أن تكون آباء، أو أمهات، فلا تقول العرب: «فلان من بني ثقيف»، أو «فلان من بني قريش»، أو «فلان من بني معد»، أو «فلان من بني باهلة» بل تقول: «فلان من ثقيف»، و«فلان من قريش»، و«فلان من معد»، و«فلان من باهلة»^(١). وحكم هذه الأسماء كحكم أسماء القبائل في إجازة الوجهين فيها: الصرف وعدمه. ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الطويل):

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ
وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا^(٢)

- أسماء البلدان: يجوز في أسماء البلدان الصرف على إرادة البلد في كل منها ما لم يمنع من الصرف مانع آخر، ويجوز فيها منعها من الصرف على إرادة البلدة في كل منها. قال المبرد: «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها،

وتذكيرها على ذلك، تقول: «هذا بلد»، و«هي بلدة»، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيت به من هذا بلدًا، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه. وكل ما عنيت به من هذه بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أَنَّ منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز»^(٤). ومن أسمائها ما لا تقول فيه إلّا «هذه»، ولا يُستعمل إلّا مؤنثًا، نحو: «عُمان»، فلم يقل العرب فيه إلّا «هذه عُمان»^(٥)، ومنها ما لا يكون إلّا على التذكير، نحو: «فلج»^(٦)، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ

مَاءٌ رَوَاءَ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ^(٧)

ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التذكير، ومنه «مُنَى»^(٨)،

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٠؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٦١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٨.

(٢) انظر: المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء، والصفحات. وأما «باهلة» فتمنع من الصرف على الوجهين لاتصالها بتاء التأنيث.

(٣) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/٢٥١؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٦٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٥. والمعنى: إذا وزن بين القبائل كنا أكثرهم عددًا، ولنا كمن قلّ عدده فهلك وذلّ. والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(٤) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/٤٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢. وأجاز فيها المبرد التذكير (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٨).

(٦) فلج: مدينة بأرض اليمامة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (فلج)). دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٩٧٩، ٤/٢٧١.

(٧) الرجز دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣/٣٥٩؛ وابن منظور: لسان العرب (روى). والشاهد فيه قوله: «هذا فلج». وقال المبرد: إن التذكير هنا على إرادة البلد، ويجوز فيه التأنيث (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧، ٣٥٩).

(٨) منى: مكان قرب مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (منى) ٥/١٩٨).

و«هَجَرَ»^(١) و«دَابَقَ»^(٢)، و«وَاسَطَ»^(٣)، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

مِنْهُمْ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا
أَيَّامٌ فَارِسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَ^(٤)
ونحو قول العرب: «كجالب (أو):
كُمُسْتَبْضِعِ) الثَّمَرِ إِلَى هَجَرَ»^(٥).

وقول الشاعر (من الرجز):
وَدَابِقٌ وَأَيْنَنٌ مِّنِّي دَابِقٌ^(٦)
ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث
والأكثر فيه التأنيث، نحو: «دمشق»^(٧)، ومنها

ما يستوي فيه التذكير والتأنيث، نحو:
«قُبَاء»^(٨)، و«جَرَاء»^(٩). ومنه قول الشاعر (من
الوافر):

سَتَغْلَمُ أَيْنَا خَيْرٌ قَدِيمًا
وَأَغْظَمُنَا بَطْنُ جِرَاءٍ نَارًا^(١٠)
وقول رؤية (من الرجز):

وَرَبُّ وَجْهِ مِنْ جِرَاءٍ مُنْحَنٍ^(١١)
وأما «المدينة»، و«البصرة»، و«الكوفة»،
و«مكة» فممنوعة من الصرف لاتصالها بتاء
التأنيث^(١٢). وأما «مصر» في الآية: «أَفِطْرُوا

(١) هجر: مدينة في البحرين (ياقوت الحموي: معجم البلدان (هجر) ٣٩٣/٥).

(٢) دابق: قرية قرب حلب (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دابق) ٤١٦/٢).

(٣) واسط: بلدة بين البصرة والكوفة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (واسط) ٣٤٧/٥).

(٤) ديوانه ٢٣٥/١؛ وسيبويه: الكتاب ٢٤٣/٣. والشاهد فيه قوله: «من هجرا» حيث منع صرف «هجر» على إرادة البلدة.

(٥) ورد المثل في سيبويه: الكتاب ٢٤٤/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٣؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد (شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين وغيره. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٣م) ١١٧/٣؛ وأبو عبيد البكري: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣). ص ٤١٣؛ والميداني، مجمع الأمثال. (دار القلم، بيروت، لاط، لات). ١٥٢/٢؛ والزمخشري: المستقصى في أمثال العرب (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤) ٢٣٣/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (هجر). والشاهد فيه عدم صرف «هجر» على إرادة البلدة.

(٦) الرجز دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٤٣/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤، وهو في ابن منظور: لسان العرب (دبق) نسبته إلى غيلان بن حريث؛ وفي الجوهري: الصحاح (دبق) مع نسبته إلى الهدار. والشاهد فيه قوله: «دابق» حيث صرفه على إرادة المكان أو البلد.

(٧) المبرد: المقتضب ٣٥٨/٣.

(٨) قباء: قرية على ميلين من المدينة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (قباء) ٣٠٢/٤).

(٩) حراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢٣٣/٢).

(١٠) البيت مع نسبته إلى جرير في سيبويه: الكتاب ٢٤٥/٣، وياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢٣٣/٢، وليس في ديوانه. وهو دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣٥٩/٣. والشاهد فيه قوله: «حراء» حيث منعه الصرف على إرادة البقعة أو البلدة. ويروى (من الوافر):

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طَرَا وَأَغْظَمَهُم بَطْنُ جِرَاءٍ نَارَا

(١١) ديوانه ص ١٦٣. وهو دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (حري)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤؛ وهو مع نسبته إلى العجاج في سيبويه: الكتاب ٢٤٥/٣. والشاهد فيه قوله: «جِراء» حيث صرفه على إرادة البلد أو المكان.

(١٢) المبرد: المقتضب ٣٥٨.

يُضْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ» [البقرة: الآية ٦١]،
ف قيل: المراد مصر من الأمصار، وقيل:
المقصود مصر بعينها، وضرف؛ لأنه جعل
اسمًا للبلد لا للبلدة^(١)، ومنعت الصرف في
الآية: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ﴾ [الزخرف: الآية
٥١]، لأنه أريد بها البلدة.

- أسماء سور القرآن الكريم: يمنع «نوح»
و«هود» من الصرف إذا جعلتهما اسمين
للسورتين، ويصرفان إذا أريد: هذه سورة
نوح، أو هذه سورة هود^(٢)، فحذف
المضاف، كما حذف في الآية: ﴿وَسَكِلَ
الْفَرْيَ﴾ [يوسف: الآية ٨٢]^(٣). وأما «يونس»،
و«إبراهيم» فغير مصروفين سواء جعلتهما
اسمين للسورتين أو للرجلين، وذلك لأنهما
أعجميان زائدان على ثلاثة أحرف^(٤). وأما
«حم» أو «حاميم»، فاسم أعجمي لا ينصرف،
سواء جعل اسمًا للسورة أو للحرف، والدليل
على أنه أعجمي أن العرب لا تدري ما
معناه^(٥)، وليس في العربية اسم على وزن

«فاعيل»^(٦). ومن شواهد منعه من الصرف
قول الشاعر (من الطويل):

يَذْكُرُنِي حَامِيمَ والرُّمُحُ شَاجِرٌ

فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٧)

وحكم «طس» (أو: طاسين) و«يس» (أو:
ياسين) كحكم حم (حاميم) والأجود عدم
الصرف^(٨). وأما صاد، ونحوه كقاف، فلك
أن تصرفه مريدًا: «هذه سورة صاد»، أو أن
تجعله اسمًا للسورة فلا تصرفه، أو أن تسكنه،
فتحكي الحرف على ما كان يلفظ به في
السورة، ولك، أخيرًا، أن تصرفه مريدًا اسم
السورة؛ لأن «نون» مؤنثة، فتصرفها فيمن
صرف «هكذا»، كما يجوز بناؤها على
الفتح^(٩). وأما «طه» فيجوز فيها الحكاية، أو
عدم الصرف إذ جعلته اسمًا للسورة.
والحكاية والإعراب فيه سواء؛ لأن آخره
ألف، فالتقدير فيه إذا كان معربًا أنه في موضع
رفع^(١٠).

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٦-٢٥٧؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦١. والنحاة الذين يجيزون صرف العلم المؤنث الثلاثي المنقول عن مذكر يجيزون صرف «هود» إذا جعلته اسمًا للسورة. أما «نوح» فاسم أعجمي، ومذهب الجمهور، كما تقدّم، أن العلم الثلاثي الأعجمي يمنع من الصرف، ومنهم من أجاز صرفه.

(٣) والتقدير: واسأل أهل القرية. (٤) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٥.

(٥) عن سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٩. (٦) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٦.

(٧) البيت دون نسبة في المبرد: المقتضب ١/ ٣٧٣، ٣/ ٣٥٦؛ وهو في ابن منظور: لسان العرب (حمم) مع نسبته إلى شريح بن أوفى العبسي، أو للأشتر النخعي؛ ودون نسبة أيضًا في مادة (نوم). وشاجر: طاعن. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة.

(٨) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٢.

(٩) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٨-٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٧؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف.

ص ٦٢.

(١٠) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٣.

وأما فواتح السور، نحو: «كهيعص»، و«آلم»، فليس فيها إلا الحكاية^(١).

- أسماء حروف المعجم: من النحاة من يذكّر حروف المعجم، ومنهم من يؤنثها^(٢)، وهي على الحالين تُصرف، إذا سُمّي بها، تقول: «هذا باءٌ وطاءٌ وثاءٌ وجيمٌ...»^(٣).

وأما «إن» وأخواتها و«أو» فإن اعتبرت أسماء للحروف صرفت، وإن اعتبرت أسماء للكلمات جاز فيها الصرف وعدمه بلغة من يؤنث الحروف، ووجب منعها الصرف بلغة من يذكّر الحروف، كما يجب عدم صرف امرأة اسمها زيد. وعند التسمية تلحق واو أخرى بـ«لو»، و«أو»، نحو قول أبي طالب (من الخفيف):

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْرٍو
وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ^(٤)

- أسماء الأحيان: ذكر سيبويه أن «غدوة»، و«بُكرَة» جُعلا معرفتين اسمًا لقطعة من اليوم الذي جُعلا له، كما أن «أسامة» للأسد اسم معروف، تقول: «أيتك غدوة يا هذا وبكرة يا هذا»، تريد: «غداة يومنا»، و«بكرة يومنا»، فلمّا جُعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة؛ لأن فيهما تاء التأنيث. وبعض العرب يجعلهما نكرتين، فيقول: «أيتك

غدوة وبكرة»، يريد: غدوة من الغدوات وبكرة من البكرات، وفي الآية: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مریم: الآية ٦٢]، جاءت «بكرة» تجمع أيامهم، فكأنه قال: «لهم في بكرة كل يوم وعشيته رزقه»، فهما ليستا بمنزلة ما يراد به اليوم الواحد. وأما «صحوة»، و«غداة»، و«عشية» فنكرات بدليل القول: «في الصحوة والغداة والعشية»، ولا يقال: «في الغدوة والبكرة»، ولذلك تصرف، وبعضهم لا يصرفها فيجعلها بمنزلة «بكرة»^(٥).

وأما «سحر» فقد سبق الكلام عليها وتبيان متى تصرف ومتى لا تصرف في النقطة الخامسة من هذا الفصل.

وعَلَّ سيبويه عدم صرف العلم المؤنث بقوله: «إن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكّنًا، كما أن النكرة هي أشدّ تمكّنًا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالأول هو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالنكرة تعرّف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علمًا، والشيء يختص

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٨؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٥٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٣.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٩-٢٦٠.

(٣) المصدر نفسه ٣/٢٦٦-٢٦٧.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٢٦٠؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٤/٣٨٦. وذكر عبد السلام هارون أن البيت في الصفحة السابعة من ديوانه المخطوط في دار الكتب (سيبويه: الكتاب ٣/٢٦٠، الهامش). والشاهد فيه قوله «ليت» حيث أعربها؛ لأنه جعلها اسمًا للحرف، أو اسمًا للكلمة في لغة من يؤنث الحروف، ويجوز الصرف وعدمه.

(٥) انظر سيبويه: الكتاب ٣/٢٩٣-٢٩٤؛ والمبرد: المقتضب ٣/٢٧٩-٣٨٠، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٩٨.

بالتأنيث، فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة»^(١).

وإلى مثل هذا التعليل يذهب الزجّاج بقوله: «وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب؛ لأن التأنيث فرع من التذكير، والتذكير هو الأصل»^(٢).

ويصل التعليل الفلسفي المنطقي إلى أوجه عند الأزهرّي، فيعلّل منع العلم المؤنّث المختوم بالتاء بوجود العلميّة في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثمّ لم تؤثر في الصفة، نحو: «قائمة»؛ لأنها في حكم الانفصال، فإنّها تارة تُجرّد منها، وتارة تقتنن بها^(٣). ويعلّل منع صرف العلم المؤنّث الزائد على ثلاثة أحرف بتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث^(٤)، كذلك يعلّل عدم صرف المؤنّث الثلاثي المحرّك الوسط لفظاً^(٥)، نحو: «سَقَر»، بإقامة حركة وسطه مقام الحرف الرابع^(٦). وأما المؤنّث الثلاثي الأعجمي فقد علّل منعه من الصرف بأنّ «العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلميّة تحثّ المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنها، ههنا، لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثّرت تحثّه»^(٧).

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة أخطأوا في عدّ التأنيث من موانع الصرف، وذلك لأنّ أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة^(٨). وهو يرى «أنّ مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيّن، فقد يقول الشاعر: «قريش»، وهو يعني هذا الجمع المحدّد المشار إليه، فلا ينوّن، وقد يريد من «قريش» هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأولّها وآخرها فينوّن، فملاك التنوين إرادة التعيين»^(٩).

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّها تعود إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغويّة صرفة، وأنّها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم. ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في الكثير من الأعلام المؤنّثة، كالعلم الثلاثي الساكن الوسط لفظاً، نحو: «هند»، والثلاثي المحرّك الوسط تقديراً، نحو: «نار» (علم على امرأة)، والثلاثي الأعجمي، نحو: «جور»، والعلم الثنائي اللفظ، نحو: «يد» وأسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، وأسماء سور القرآن الكريم... هذا

(١) سيبويه: الكتاب ٣ / ٢٤١-٢٤٢.

(٢) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩.

(٣) الأزهرّي: شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢١٧.

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٢١٧.

(٥) أما المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط فقد سبق القول إنه يجوز فيه الصرف وتركه.

(٦) المصدر نفسه ٢ / ٢١٧.

(٧) المصدر نفسه ٢ / ٢١٨.

(٨) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٨٣.

(٩) المرجع نفسه. ص ١٨٤.

صُرف، وأن أسماء البلدان إذا قُصد فيها إلى أسماء البقع مُنعت من الصرف، وإذا قُصد إلى المكان صرفت. وهذا تعسّف ظاهر من قبل النحاة لا يظنّ عاقل أن العرب فكّروا به عندما نطقوا بلغتهم صارفين أسماء القبائل والأحياء والبلدان حينًا، ومانعين إياها من الصرف حينًا آخر. ومما ينقض كلامهم قول الشاعر (من

الكامل):

وَهُمْ قُرَيْشُ الْأَكْرُمُونَ إِذَا انْتَمَوْا
طَابُوا أَصُولًا فِي الْعُلَى وَفُرُوعًا^(٥)
فلو أن منع صرف «قريش» كان بنية التأنيث، وأنها القبيلة، أو الجماعة، أو البطن، لم يستقم وصفها بجمع المذكر السالم «الأكرمون».

وأما تعليل إبراهيم مصطفى القائل إن مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيّن، فينقضه مجيء الكثير من الأعلام المؤنثة في الشعر العربي الذي يُحتجّ به والقرآن الكريم مصروفة، ويقصد بها، مع ذلك، الإشارة إلى معيّن، وإذا كان إبراهيم مصطفى يستطيع التحقّظ على الأعلام المؤنثة الواردة في الشعر العربي مصروفة بحجّة أن الشاعر، إذا اضطرّ، يجوز له صرف ما لا ينصرف، فهو لم يستطع

بالإضافة إلى اضطرابهم الشديد في هذا الباب، فالكوفيّون، كما سبق القول يجعلون العلمية وحدها علّة تستقل بمنع الصرف^(١)، وابن الأنباري يجيز في المؤنث الثلاثي المحرّك الوسط الصرف وتركه^(٢)، وكذلك يجيزهما بعضهم في العلم الثلاثي المنقول من المذكر إلى المؤنث^(٣).

ولم يفت النحاة الأعلام المؤنثة التي يجوز فيها الصرف وتركه، ولكنهم بدل أن يراجعوا قواعدهم، ويعودوا عن تعليلاتهم، تمادوا في هذه التعليلات، فعندما اصطدموا بشواهد عريّة كثيرة ورد فيها العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المذكر الأصل مصروفًا، أجازوا فيه الصرف وتركه، وعلّلوا الصرف بخفّة لفظه التي قاومت إحدى علّتي منعه، وهما: التأنيث والعلميّة، وعلّلوا ترك الصرف فيه ببقاء هاتين العلّتين^(٤).

كذلك عندما وجدوا أن أسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، تُصرف حينًا وتمنع من الصرف حينًا آخر، اضطروا إلى الزعم أن اسم القبيلة أو الحيّ إذا أُريد منه القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أُريد منه الجمع والقوم

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٠-١٧١.

(٢) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧، ٢١٨، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٣٧.

(٣) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٨.

(٥) ورد البيت بلا نسبة في إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٤، ولم يذكره عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية، ولا حنا جميل حداد في معجم شواهد النحو الشعرية (دار العلوم، الرياض ط ١)، (١٩٨٤م).

تعليل صرف «سبأ»^(١) و«عاد»^(٢) في القرآن الكريم.

١٤ - العلم الأعجمي الممنوع من الصرف وتعليل منعه:

يمنع النحاة العلم الأعجمي من الصرف بالشروط التالية:

١ - أن يكون رباعياً فأكثر، فإن كان ثلاثياً صرف سواء أكان ساكن الوسط، نحو: «لوط»، و«نوح»، أو محرّك الوسط، نحو «شتر»^(٣). ومنهم من أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف ومنعه^(٤). ولم يرد العلم الأجنبي الثلاثي الساكن الوسط إلا مصروفًا في القرآن الكريم، ومنه الآية: ﴿وَلَوْ كُنَّا لَبِئْسَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: الآية ١٣٣]^(٥)، والآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف:

الآية ٥٩]^(٦)، ولم أقع عند من يجيز الصرف ومنعه في العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط على شاهد واحد يدعم إجازته.

٢ - أن يكون العلم الأعجمي علماً في لغته الأعجمية. وأمام هذا الشرط انقسم النحاة ثلاث فئات:

أ - فريق يشترط هذا الشرط، ويضم معظم النحاة، ومنهم: سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم^(٧). وقد جمع ابن مالك الشرطين السابقين بقوله (من الرجز):

والعجمي الوضع والتعريف مع

زيد على الثلاث صرّفه امتنع^(٨)

وعند هذا الفريق، أنه إذا سمي باسم من أسماء الجنس الأعجمية، نحو: «ديباج»،

(١) وردت مصروفة في الآيتين:

أ - ﴿وَجِثْلُكُم مِّن سَيْلٍ يَبْقَى﴾ [النمل: ٢٢].

ب - ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَاطٍ فِي مَسْكِنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥].

(٢) وردت مصروفة أربعاً وعشرين مرة، ومنها الآية: ﴿أَلَا بُدًّا لَّعَادٍ﴾ [هود: ٦٠]، والآية: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، والآية: ﴿وَأَنَّهُ أَفْلَكٌ عَادًا أَلْوَكٌ﴾ [النجم: ٥٠]. (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٤٩٣).

(٣) شتر: اسم لقلعة من أعمال أزان، وأران: إقليم بولاية أذربيجان.

(٤) من هؤلاء عيسى بن عمر الثقفي، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري (ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٥/٤؛ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص ٥٩٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٩/٢).

(٥) وانظر مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «لوط» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي. ص ٦٥٤.

(٦) وانظر مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «نوح» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص ٧٢٢-٧٢٣.

(٧) انظر على التوالي: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٣٤-٣٣٥؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨-٢١٩.

(٨) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٢.

سواء أكان علماً في لغته الأعجمية أم غير علم، وسواء استُخدم في أول استعماله في العربية علماً أو غير علم. وقد رأى هذا الفريق، عن حق، أن اشتراط العلمية يتطلب بالضرورة معرفة كل اللغات الأجنبية التي استعارت منها لغتنا بعض الأسماء، كما يتطلب معرفة العلم وغير العلم فيها، وهذان الأمران مستحيلان على طالب العربية، وخاصة أن اللغات الأجنبية تتجاوز المئات. زد على ذلك أنه على رأي الفريق الثاني يجب بالإضافة إلى معرفة كون الكلمة الأعجمية علماً في لغتها أم غير علم، أن يعلم طالب العربية ما إذا كانت الكلمة الأعجمية المعربة قد استعملت أول استعمالها في العربية علماً أم غير علم، مما يزيد الأمر تعقيداً، إذ يستلزم القيام بدراسات لغوية وتاريخية، كل ذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك مصروفة أم غير مصروفة.

ولعل رأي هذا الفريق هو الأولى بالاتباع؛ لأن فيه من التيسير الشيء الكثير دون أن يسيء إلى لغتنا العربية البتة. وما يعضده أن الذين اشترطوا العلمية في لغة العلم الأعجمي لم يأتوا بشاهد واحد يثبت هذا الاشتراط، كما أن الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني

و«جاموس»، و«ياسمين»، و«لجام»، و«فيروز»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجر»، فإن العلم يُصرف إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وهذا هو الرأي الشائع في كتب النحاة^(١).

ب - فريق، منه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما^(٢)، يفصل في هذه المسألة فيرى أن أسماء الأجناس الأعجمية إذا كانت قد نُقلت إلى اللغة العربية نكرات لا أعلاماً، نحو: «ديباج»، و«لجام»، و«فيروز»، و«ياسمين»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجر»، ثم سمي بها، فلا تُمنع من الصرف^(٣)، وأما إذا نُقلت إلى العربية، واستعملت أول استعمالها في العربية أعلاماً، فإنها تُمنع من الصرف، نحو: «بندار»، وهو اسم جنس في الفارسية لتاجر المعادن، وللتاجر الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء، ونحو: «قالون»، وهو في الرومية اسم جنس للشيء الجيد، والكلمتان أعجميتان واسما جنس، وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما العربي، فيمنع صرفهما^(٤).

ج - فريق يذهب إلى أنه لا داعي لاشتراط العلمية في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا^(٥)، فيمنع من الصرف كل علم أعجمي

(١) بخلاف ما يذهب إليه عباس حسن في كتابه النحو الوافي ٢٤٢/٤؛ إذ يرى أن رأي الفريق الثاني هو الأشيع.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨-٢١٩؛ ويس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٤٢/٤.

(٣) الآبا يمنعه العلم العربي من الصرف. ويلاحظ أنه في هذا النوع من الأسماء لا اختلاف بين رأي الفريق الأول ورأي الفريق الثاني.

(٤) وهنا الاختلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني.

(٥) عباس حسن: النحو الوافي ٢٤٣/٤.

عَلِيمٌ ﴿٨٦﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٧﴾ وَذَكَرْنَا وَيْحَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٨﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٩﴾

[الأنعام: الآيات ٨٣-٨٦].

وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة^(٤) إلا «مالكًا»، و«منكرًا»، و«نكيرًا»، «فهذه الثلاثة مصروفة؛ لأنها عربية، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة أيضًا من الصرف^(٥) إلا «محمدًا»، و«صالحًا»، و«شعيبًا»^(٦)، و«هودًا»، و«لوطًا»، و«نوحًا»، و«شيثًا»^(٧).

حول صرف كلمة «بندار»، و«قالون» (علمين على مذكرين)، فيصرفان حسب الفريق الأول؛ لأنهما ليسا علمين في لغتيهما الأعجميتين، ويمنعان من الصرف حسب الفريق الثاني؛ لأنهما استخدما علمين في أول استخدامهما في لغة العرب، هذا الاختلاف لا يمكن الفصل فيه استنادًا إلى لغة العرب، ذلك أن أيًا من الفريقين لم يأت بشواهد تدعم رأيه^(١).

ومن الأعلام الأعجمية المستوفية لشروطي المنع: «إبراهيم»، و«إسحاق»^(٢)، و«يعقوب»^(٣)، و«هارون»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، نحو الآيات: ﴿وَلَكَ حُجَّتًا مَّا تَبْتَهَا بِإِذْهِمَ عَلَن قَوْمِهِ تَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ

(١) قال الشيخ يس: «... وقد يقال إن صرفت العرب «لجام»، و«قالون» مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه، وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور، ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئًا في ذلك فوق الخلاف، أو تكون العرب اختلفت في ذلك» (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨-٢١٩).

(٢) يقول المبرد: لو سميت بـ«إسحاق» تريد المصدر من قولك: «أسحقه الله إسحاقًا» لا تصرف (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٦).

(٣) يقول المبرد: لو سميت بـ«يعقوب» تعني ذكر القبح (الحجل) لانصرف؛ لأنه عربي على مثال «يربوع» (المبرد: المقتضب ٣/ ٣٢٥).

(٤) من هذه الأسماء «جبريل»، و«ميكائيل»، و«إسرافيل»، و«هاروت»، و«ماروت»، و«عزرائيل». وقد وردت لفظة «جبريل» ثلاث مرات في القرآن الكريم (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٦٣)، ومنها الآية: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وأما «ميكائيل» أو «ميكائيل» أو «ميكال» على اختلاف في القراءة فقد ورد في الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وأما «إسرافيل» فلم أقع عليها في القرآن الكريم. وأما «هاروت»، و«ماروت» فقد وردا في الآية: ﴿وَمَا أَرْزَلْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَبْلِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(٥) من هذه الأسماء ما ورد قبل قليل: «إبراهيم»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، و«هارون»...

(٦) تصرف «محمد»، و«صالح»، و«شعيب»؛ لأنها أعلام عربية (سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٥؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٢١).

(٧) تصرف «هود»، و«لوط»، و«نوح»، و«شيث»؛ لأنها أعجمية ثلاثية (سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٥).

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: الآية ٣٤) (٦).

يلفت نظر الباحث في تعليل النحاة لمنع العلم الأعجمي من الصرف أنَّ سببويه يعلّل هذا المنع بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي باستثقاله، كما أنه يعلّل صرف «نوح»، و«هود»، و«لوط» بخفتها، فالتعليل، عنده، لفظيٌ بحث، يقول: «اعلم أنَّ كل اسم أعجميٌ أعرب وتمكّن في الكلام، فدخلته الألف واللام صار نكرة، فإنك إذا سمّيت به رجلاً صرفته، إلّا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: «اللجام»، و«الديباج»، و«اليرندج»، و«النيروز»، و«الفرند»، و«الزنجبيل»، و«الأرنّج»، و«الياسمين»، فيمن قال: ياسمين^(٧)، كما ترى و«السّهريز»، و«الآجر»... وأمّا «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«هرمز»، و«فيروز»، و«قارون»، و«فرعون» وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلّا معرفة على حدّ ما

وسبب المنع العلمية والعجمة.

وأما «موسى» اسم النبي، فممنوع من الصرف؛ لأنه أعجمي^(١). وأما لفظ «موسى» اسم الأداة المعروفة، فيصّح صرفه ومنعه، أما الصرف فعلى اعتباره من «أوسيت رأسه» إذا حلّقه، فالرأس موسى، كـ«معطى»، وأمّا منع الصرف، فعلى اعتباره من «أسوت» بمعنى: «أصلحت»، أو من «ماس يميمس» فوزنه «فُعلى»^(٢)، ومُنِع الصرف لألف التانيث المقصورة^(٣). وأما «عيسى» فأعجمي أيضًا، ويجوز أن يكون «فُعلى» والألف فيه ألف إلحاق، واشتقاقه من شيئين، أحدهما: «العيس»؛ وهو ماء الفحل، وثانيهما: «عاس يعوس إذا قام بالشيء»، وهو، على الوجهين ممنوع من الصرف^(٤).

وأما «إبليس» فمنهم من اعتبره أعجمي الأصل، فمنعه من الصرف، ومنهم من اعتبره عربي الأصل مشتقًا من «الإيلاس»، أي: الإبعاد، فمنعه من الصرف، أيضًا، ولكن للعملية وشبه العجمة^(٥)؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً، فكأنه من غير لغتها، بالرغم من أنَّ صيغته لها نظائر أصلية في العربية، مثل: «إكليل»، و«إقليم». ومن شواهد منعه الآية:

(١) سببويه: الكتاب ٣/٢١٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١. وذهب عباس حسن إلى أنه ممنوع من الصرف لأنه ورد في السماع الأغلب كذلك (عباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥).

(٢) إذا كان من «أسوت»، فأصله: «مؤسى» إلا أن الهمزة إذا سكّنت وقبلها ضمة وخففت أبدلت واوًا فألّزمت هذه اللفظة تخفيف الهمز. وإذا كان من «ماس يميمس»، فأصله: «ميسى» فقلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(٣) الزجاج: «ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥.

(٤) سببويه: الكتاب ٣/٢١٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب (بلس)؛ والزبيدي: تاج العروس (بلس)؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥.

(٦) وقد وردت لفظة إبليس إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم. (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٣٤).

(٧) ثمة لغة ثانية تعرب «ياسمين» إعراب جمع المذكر السالم، فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء.

أولاهما: أنَّ الكلمة الغربية قد تُنقل إلى اللغة وتُستعمل اسمًا أو علمًا، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتخضع لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها، وتنسى عجمتها، وتسلك مسلكًا يؤولها في اللغة الجديدة، فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسميّة لا الفعلية^(٥).

وثانيتها: أنَّ الأعلام الأعجميّة الثلاثية الساكنة الوسط، نحو: «نوح» أو المفتوحة الوسط، نحو: «شَتْر» تُصرف رغم وجود العلّتين فيها، فكيف تبقى العلّة وينتفي المعلول؟

والذي نراه أنَّ الأعلام الأعجميّة إنما منعت من الصرف لثقلها في اللفظ، فهي غريبة على لسان العربي، وكل ما كان غريبًا على اللسان يكون النطق به أصعب من النطق بما اعتاده اللسان، ونظرًا إلى ثقلها لم يتوّنها العرب، أي: لم يزدوا ثقل التنوين عليها، ولم يدخلوا الكسر فيها، بل جرّوها بالفتحة عوضًا من الكسرة، لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة؛ بل هي أخفّ الحركات جميعًا. ويعضد رأينا أنَّ الأعلام الأعجميّة الثلاثية، وهي خفيفة في النطق نظرًا إلى قلّة عدد أحرفها، تصرف، وأنّ أسماء الأجناس

كانت في كلام العجم، ولم تمكّن في كلامهم كما تمكّن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كنهشل وشعثم، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسمًا يكون لكل شيء من أمة. فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم. وأما «نوح»، و«هود»، و«لوط» فتصرف على كل حال لخفتها^(١).

وعَلّل المبرّد عدم صرف العلم الأعجمي «لامتناعه، بالتعريف الذي فيه، من إدخال الحروف العربيّة عليه... لأنك لا تقول: الفرعون»^(٢).

وأما النحاة المتأخرون فعَلّلوا عدم صرفه، لاجتماع علّتين فيه: واحدة تعود إلى المعنى، وهي علّة العلميّة، وأخرى تعود إلى اللفظ، وهي علّة العُجمة^(٣)، فأشبه الفعل الذي تجتمع فيه علّتان: معنويّة؛ لأنه يحتاج إلى الاسم، ولفظيّة؛ لأنه مشتقّ من الاسم، ولما أشبه الفعل حُرْم، كالفعل، من التنوين والجرّ^(٤).

والناظر في هذا التعليل يرى أنه بعيد عن طبيعة العربي الجاهلي الذي لا نظنّ أنه فكّر في هاتين العلّتين عندما منع «إبراهيم» ونحوه من الصرف، وهو مردود من ناحيتين:

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) المبرّد: المقتضب ٣/ ٣٢٥.

(٣) لأن المعجمة، كما يقول ابن يعيش، دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكون أولًا في كلام العجم ثم تعرب، فهي ثانية له وفرع عليه (ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦).

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٨.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٧-١٦٨.

وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو لغير المطاوعة، نحو: «امْتَثَلْ»، و«تَقَاتِلْ»، و«تَكَلَّمْ».

- بالفعل المضارع وحده دون مرفوعه إذا كان الوزن من غير الثلاثي^(٣)، نحو: «يُدْحَرْجُ»، و«يَسْتَعْلَمُ».

- بفعل الأمر وحده دون فاعله إذا كان الوزن من غير الثلاثي، نحو: «ذَخِرْجُ»، و«أَسْتَغْلِمُ»، إلّا الأمر الدالّ على المفاعلة، فإنه ليس خاصاً بالفعل ولا غالباً فيه، نحو: «قَاتِلْ»، و«قَاوِمُ»، فإنّ الأسماء التي على وزنه كثيرة، نحو: «راكب»، و«صاحب»^(٤).

وكُلّ هذه الأفعال وأمثالها، إذا صارت دون مرفوعها أعلاماً منقولة، تمنع من الصرف، وتصير همزة الوصل، إن وُجدت في أولها، همزة قطع^(٥).

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلاً في غيره، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن «فَعَلْ» علماً، نحو: «خَضَمَ» في قول الراجز: لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَمًا^(٦)

الأعجمية إذا استخدمت نكرات في اللغة العربية وشاع استخدامها خَفَتْ في اللفظ، ولذلك تُصرف إن سُمِّيَ بها على رأي الفريق الثاني من النحاة الذي أشرنا إليه. وتُمنع من الصرف إن لم تُستخدم نكرات في العربية في أوّل استعمالها، فلم يشع استعمالها، ولم تخفّ في النطق. وهذا الرأي لا أدعي لنفسه فيه فضلاً، فهو رأي سيبويه السابق الذكر مع بعض التوضيح والتفصيل.

و- العلم المُوازن للفعل الممنوع من الصرف وعلّة منعه:

يُمنع العلم من الصرف إذا كان موازناً للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر. والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع^(١):

أ- العلم الذي على وزن يَخْصُصُ الفعل، أي: الذي على وزن لا يوجد في غير الفعل، ويكون خاصاً:

- بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه^(٢)، كالماضي الذي على وزن «فَعَلْ»، نحو: «هَذَبَ»، و«كُتِبَ»، و«قُوتِلَ»، والماضي المبدوء بهمزة

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧-٢٤٩.

(٢) إذا نُقِلَ الفعل مع مرفوعه (الفاعل أو نائبه) إلى العلمية، فإنّ العلم يصبح جملة محكية، فلا يمنع من الصرف.

(٣) لأنه من غير الثلاثي يكون على وزن يكاد يختصّ بالفعل دون غيره الآ نادراً.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) إذا كان العلم منقولاً عن اسم أوله همزة وصل، نحو: «اقتدار»، فإنها لا تتحوّل إلى همزة قطع.

(٦) الرجز بلا نسبة في ابن جني: الخصائص ٣/ ٢١٩؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٣٠، ٦٠؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان ٢/ ٣٧٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩. و«خَضَمَ» في الشاهد موضع في بلاد تميم، وسُمِّيَ به رجل تميمي. وقال ياقوت: لم يجيء على بناء «فَعَلْ» من الأعلام سوى «خَضَمَ» السابق الذكر، و«عَثَرُ» (اسم ماء)، و«بَقَمَ» (اسم فرس)، و«شَمَرُ» (اسم فرس)، و«سَلَمَ» (موضع بالشام)، و«يَذَرُ» (اسم ماء)، و«خَوْدَ» اسم موضع، و«خَمَرُ» اسم موضع من أراضي المدينة.

أو كاستعمالهم نادرًا صيغة المبني للمجهول علمًا، نحو: «دُئِلَ» (علم على قبيلة)، أو صيغة المضارع، نحو: «تَعَزَّ» (اسم مدينة في اليمن). وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم، نحو: «بَقِّمَ» (علم صَبِغ)، و«طَبِجَ» (علم على نبات)^(١).

ب - العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، ولكنه أكثر في الفعل، نحو صيغة: «إفْعِلَ»، نحو: «إثْمِدَ» (حجر الكحل)، وصيغة «إفْعَلْ»، نحو: «إصْبَحَ» (علم على رجل)، وصيغة «أفْعُلْ»، نحو: «أبْلُمَ» (نوع من البقل)^(٢).

وعلى هذا النوعين اقتصر ابن مالك، فقال (من الرجز):

كَذَاكَ دُو وَزَنَ يَخُصُّ الْفِعْلًا
أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَغْلَى

ج - العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وشائع فيهما معًا، ولكنه أنسب وأليق بالفعل، لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، نحو: «أفْكَلْ» (العرشة والرعدة: و«أَكْلَبَ» (جمع «كلب»)، و«تَنَقَّلَ» (علم على الثعلب) فإنها على وزن «أَلْعَبَ»، و«أُدْرَسَ».

و«تَكْتُبَ» لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى في حين أن الهمزة في «أَلْعَبَ»، و«أُدْرَسَ» تدل على المتكلم، والتاء في «تَكْتُبَ» تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة^(٣). و«لا بد من كون الوزن لازمًا باقيًا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريق الفعل، فخرج بالقيد الأول، وهو اللزوم، نحو: «امرئ»، فإنه في الرفع نظير «اكتُبَ»، وفي النصب نظير «اذْهَبَ»، وفي الجر نظير «اضْرِبَ» فلم يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة، ولم يبقَ على حالة واحدة، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لاه، والفعل لا يتابع فيه. وخرج بالقيد الثاني، وهو البقاء على حالته الأصلية، نحو: «رُدَّ»، و«قِيلَ»، و«بيع» مبنية^(٤) للمفعول، فإنها لم تبقَ على حالتها الأصلية، فإن أصلها «فُعِلَ» بضم الفاء وكسر العين، ثم دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في «رُدَّ»، والإعلال بالنقل والقلب في «قِيلَ»، وبالنقل فقط في «بيع»، وصارت صيغة «رُدَّ» بمنزلة صيغة «قُفِّلَ» بضم القاف وسكون الفاء، وصيغة «قِيلَ» و«بيع» بمنزلة صيغة «دِيك»... فوجب صرفها لذلك. ولو سميت بـ«ضُرِبَ» بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففًا من

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩-٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٨.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٤) في الأصل: مبنيان.

وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً، ولأنّ الفكَ قد يدخل الفعل لزوماً كـ«أشدُّ به» في التعجّب، وجوازاً كـ«ازدُدْ»، و«لم يردُدْ»، وشذوذاً كـ«ضَيَّبَ البلد»، و«ألل السقاء» إذا تغيّرت رائحته»^(١).

ولا يُمنع العلم من الصرف، إذا كان على وزن هو أولى بالاسم، نحو: «عامر»، فإنه، وإن وُجد في الفعل كـ«ضارب» (الأمر من «ضارب»)، إلّا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر. وكذلك لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل، نحو: «شَجَر» (علم على ذَكَر) الذي يوازن «ضَرَبَ»، ونحو: «جَغَفَر» الذي يوازن «دَحْرَج»^(٢). ومذهب عيسى بن عمر الثقفي عدم صرف العلم الذي على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال وأن كل فعل ماضٍ سُمي به، فإنه لا ينصرف إلّا إذا كان فارغاً من فاعله، واحتجّ على مذهبه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي^(٣) (من الوافر):

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا

مَتَى أَضَعَ الْعَمَامَةَ تَغْرِفُونِي^(٤)

«ضَرِبَ» بضم الضاد وكسر الراء، انصرف اتفاقاً؛ لأنّ التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا؟ وذلك كما لو سُميت بـ«ضَرِبَ» بضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، ثم خففته بتسكين ما قبل آخره، فإذا فعلت ذلك انصرف أيضاً عند سيبويه؛ لأنّه، عنده، كالسكون الأصلي، واختاره ابن مالك، وخالفه المبرد والمازني، ومن وافقهما، فمنعوه من الصرف؛ لأنه تغيير عارض بعد التسمية. وخرج بالقيد الثالث، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل، نحو: «أَلْبَبَ» بالضم في الباء الموحّدة فيما رواه الفراء جمع «لَبَّ»، بضم اللام وتشديد الباء الموحّدة، وهو العقل، وجمع «لَبَّ» على «أَلْبَبَ» قليل، والأكثر أن يجمع على «أَلْبَابَ». ويقال: «بنات أَلْبَبَ»: عروق في القلب تكون منها الرقّة. و«أَلْبَبَ» حال كونه علماً ينصرف؛ لأنّه قد باين الفعل بالفك، قاله أبو الحسن الأخفش، وخولف، فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة بـ«أَكْتُبَ»، ولأنّ الفكَ رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح «استحوذ»،

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠-٢٢١؛ وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٥٠-٢٥١.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٤٩.

(٤) الشاهد مع نسبته في سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢١؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٣٥٦؛ والبغدادى: خزانة الأدب ١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٧. وابن جلا: واضح مكشوف لا يخفى مكانه. والثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. والشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث لم يصرف «جلا»، وهو، عند عيسى بن عمر، منقول عن فعل خال من فاعل.

ورّد عليه بأنه يحتمل أن يكون سُمّي بـ«جلا» من قولك: «زيد جلا»، أي: هو، ففيه ضمير مستتر يعود على «زيد»، وهو من باب المحكيّات، فهو وفاعله جملة محكيّة كقول الشاعر (من الرجز):

نُبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ
ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف، أي، أنا ابن رجل جلا الأمور، أي: كشفها^(٢).

١٥ - التسمية بثنية الأفعال: قال سيبويه والخليل ويونس: إنك إذا سَمِيت رجلاً بـ«ضرباً» من قولك: «الزيدان ضرباً»، قلت: «هذا ضربان قد جاء»، و«رأيت ضربين»، وإنما سَمِيت بلفظ مثني فلا بد في لفظ ثنية الأسماء من النون. وجعلت إعرابه، وإن كان واحداً، إعراب الاثنين؛ لأن لفظك لفظ الاثنين حكاية للثنية. ويجوز أن تقول: «هذا ضربان قد جاء»، فتجعل الألف والنون فيها بمنزلتها في «الثَّقران»، و«الجَوْلان» فلا تصرفه

١٦ - التسمية بجمع الأفعال: قال سيبويه والخليل ويونس: إنك إذا سَمِيت رجلاً «ضربوا» قلت: «هذا ضربون قد جاء»، و«رأيت ضربين»، و«مررت بضربين» تلحق النون كما ألحقها مع الألف؛ لأن لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلا بالنون كما لم تكن الثنية إلا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما في الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عِلِّيَّاتٍ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيَّاتٌ ۝﴾ [المطففين: الآيتان ١٨ - ١٩]، فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك: «هذا سنين»، قلت: «هذا ضربين قد جاء»، و«رأيت ضربين قد جاء»، و«مررت بضربين»^(٤). وقال الزجاج: إن سيبويه والخليل ويونس «قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا: إنه على ضربين: من قال «سنين»، قال: «ضربين»، ومن اعتدّ بزيادة الواو والنون، قال: «هذا ضربون قد جاء» مثل «زيتون»، و«مررت بضربون»^(٥).

١٧ - تعليل منع العلم الموازن للفعل من

(١) البيتان لرؤية في ملحق ديوانه. ص ١٧٢؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ١/٣٨٨، ٤/٣٧٠؛ بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢١؛ والبغدادى: خزنة الأدب ١/١٣٠؛ وابن منظور: لسان العرب (زيد) و(فرد). والشاهد فيه قوله: «بني يزيد»، و«يزيد» مسمّى به من قولك: «المال يزيد»، ففيه ضمير مستتر، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية، والّا لو كان مجرداً عن الضمير لجرّه بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢١.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٢١٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٢٠٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢-٢٣.

(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٣.

أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال يجوز فيها الصرف وتركه. ويردّه كون الأسماء التي ليست أعلامًا والتي على أوزان الأفعال، نحو: «أنهَر» (جمع نهر) لا تُمنع من الصرف، وهو يفترض أن اللسان العربي قد نطق بالأفعال ردحًا من الزمن قبل النطق بالأعلام الموازنة للأفعال. وهذا أمر يحتاج إلى ما يشبهه.

١٨ - حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِر:

إنّ الاسم الممنوع من الصرف يصرف، عند تصغيره، في الحالات التالية:

أ - إذا كان مذكّرًا من صيغ منتهى الجموع.

ب - إذا كان معدولاً.

ج - إذا كان علمًا منتهيًا بألف ونون مزيدتين.

د - إذا كان علمًا منتهيًا بألف الإلحاق المقصورة.

هـ - إذا كان علمًا على وزن الفعل، وأزال تصغيره وزن الفعل عنه.

ويبقى الاسم الممنوع من الصرف غير منصرف بعد تصغيره في الحالات التالية:

أ - إذا كان منتهيًا بألف التانيث المقصورة أو الممدودة.

ب - إذا كان وصفًا منتهيًا بألف ونون زائدتين.

ج - إذا كان وصفًا أصليًا على وزن «أفعل».

د - إذا كان علمًا مؤنثًا.

الصرف: يعلّل سيبويه منع صرف الأسماء الموازنة للفعل بقوله: «ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن «تَفَعَّل»، و«يَفَعَّل» في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلمّا صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه»^(١).

ولم أجد هذا التعليل ولا أيّ تعليل آخر في المصادر النحوية التي اعتمدتها، كالمقتضب للمبرد، و«ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج، وشرح المفصل لابن يعيش، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، ولعلّ عزوف هذه المصادر عن التعليل هنا رغم منهجها التعليلي في تفسير الظواهر النحوية إنما يعود إلى أنّ علّة موازنة الفعل لا تحتاج، عندهم، إلى تفسير وشرح كغيرها من العلل التي افترضوها والتي تقرّب الاسم من الفعل، أو لعلّ اعتبارهم خروج الاسم عن أوزانه الأصلية علّة تضاف إلى علّة العلمية، فيصيحان كافيين لمنع العلم من الصرف. ومهما يكن من أمر، فإنّ تعليل سيبويه يؤيده أنّ الحسّ اللغويّ يميل إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه، فاللسان العربي نطق بالأفعال غير منوّنة، وعندما نطق بالأعلام الموازنة للأفعال لم ينوّنها، ويؤيده أيضًا أنّ الأعلام التي على أوزان غالبية في الأسماء تصرف، وأنّ الأعلام التي على

هـ - إذا كان مركباً تركيباً مزجياً.

و - إذا كان أعجمياً.

ز - إذا كان على وزن الفعل وبقي بعد

تصغيره على وزن الفعل.

هذا جملة ما يقوله النحاة في حكم الاسم

الممنوع من الصرف إذا صُغِر. والناظر في

أقوالهم يرى أنهم لم يستندوا في أحكامهم إلى

شواهد من كلام العرب، وإنما تخیلوا هذه

الشواهد، وأعطوا هذه الأحكام فيها،

فجاءت، كما أرادوها، جارية على عللهم،

مطردة مع قياساتهم وقواعدهم التي فرضوها

على اللغة.

١٩ - حكم الاسم المصروف إذا صُغِر:

إذا صُغِر العلم المصروف، وأصبح، بعد

تصغيره، على وزن الفعل، نحو: «تَوَيْسِط»

(تصغير «توسط» علم على رجل)، ونحو:

«تَضْيِرِب» (تصغير «تضارب» علم على

رجل)، فإنه يمنع من الصرف، أما إذا لم

يصبح على وزن الفعل، نحو: «تويسيط»

(تصغير «توسط» علم على رجل)، فإنه يبقى

مصروفاً^(١).

٢٠ - صرف الممنوع من الصرف في

الشعر:

كثيراً ما ورد الممنوع من الصرف مصروفاً

في الشعر العربي، ومنه قول النابغة الذبياني

(من الكامل):

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلْيَذْفَعَنَّ

جَنِيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٢)

وقول أبي كبير الهذلي (من الكامل):

مِمنَّ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ

حُبِّكَ النُّطَاقِ فَسَبَّ غَيْرُ مُهَبِّلٍ^(٣)

وقول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ خِذَرَ عُثَيْرَةَ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(٤)

وقوله (من المديد):

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٠٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) ديوانه. ص ٨٦؛ وسيبويه: الكتاب ٣/٥١١؛ والمبرد: المقتضب ١/١٤٣، ٣/١٥٤؛ وابن جني:

الخصائص ٢/٢٤٧؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٨٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر.

ص ٢٢. والبيت يقوله الشاعر لزرعة بن عمرو الكلابي، وكان قد أشار على النابغة أن يشير على قومه بقتال

بني أسد، وأمره بنقض حلفهم وقتالهم، فأبى النابغة هذا الغدر فتوعد زرة بالهجرة، فقال في هذا قصيدة

منها هذا البيت. والأكوار: جمع كور، وهو الرحل بأداته. والقادمة للرحل: كالقربوس للسرير. والشاهد

فيه قوله: «قصائد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٣) سيبويه: الكتاب ١/١٠٩؛ والبغدادى: خزنة الأدب ٣/٤١٦؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٣/

٥٥٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣.

والنطاق: ما تشده المرأة في حقوها. والمهبل: المدعو عليه بالهبل، وهو الشكل، وقيل: هو الممتوء الذي

لا يتماسك. والشاعر يمدح رجلاً حملت به أمه وهي غير مستعدة للفراس. وكانت العرب تزعم أن الولد إذا

حملت أمه به كرهاً خرج نجيباً. والشاهد فيه قوله: «عواقد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٤) ديوانه. ص ١١٢؛ وابن هشام: مغني اللبيب ١/٣٧٩؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٧٤؛

وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. والخدر: الهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات:

دعاء عليه. ومرجلي: تاركى أمشي مترجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه وهو ممنوع من

الصرف.

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ
مُثْلَجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ^(١)
وقول الفرزدق (من البسيط):

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتُ جَاهِلَهُ
بِحَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا^(٢)
وقد يضطرّ الشاعر إلى جزّ الاسم بالكسرة
دون تنوينه، نحو قول النابغة الذبياني (من
الطويل):

إِذَا مَا عَزَّوَا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ
عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(٣)
وإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف، جزّه
بالكسرة كما في بيتي امرئ القيس وبيت
الفرزدق السابق الذكر.

ويجوز النحاة جميعاً صرف الممنوع من
الصرف في ضرورة الشعر^(٤)، لكنهم اختلفوا
في إجازة صرف أفعل التفضيل في هذه
الضرورة، «فذهب الكوفيتون إلى أن «أفعل
منك» لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر،
وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فيها.

أما الكوفيتون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا

ذلك لأن «مِنْ» لما اتصلت به منعت من صرفه
لقوة اتصالها به، ولهذا كان في المذكر
والمؤنث والتنثية والجمع على لفظ واحد،
نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، و«هَذَا أَفْضَلُ
مِنْ دَعْدٍ»، و«الزَيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَرَيْنِ»،
و«الزَيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَرِينَ»، وما أشبه
ذلك، فدلّ على قوة اتصالها به، فلهذا قلنا:
لا يجوز صرفه. ومنهم من تمسك بأن قال:
إنما قلنا ذلك؛ لأن «مِنْ» تقوم مقام الإضافة،
ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة،
فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام
الإضافة، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين
والإضافة؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء،
فاستغنى بأحدهما عن الآخر.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا
إنه يجوز صرفه؛ لأن الأصل في الأسماء كلها
الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف
لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل،
فإذا اضطرّ الشاعر ردها إلى الأصل، ولم يعتبر
تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها. قال
أبو كبير الهذلي (من الكامل):

(١) ديوانه. ص ٧٥؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد ٣/ ٤٠٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٣. وبنو ثعل:

قبيلة من طيء كانت مشهورة بجودة الرماية. مثلج: مدخل. قتر: جمع قتر، وهي بيت الصائد الذي يكمن
فيه للوحش لئلا تراه فتفر منه. والشاهد فيه قوله: «ثعل» حيث صرفه، وهو ممنوع من الصرف.

(٢) ديوانه ١٧٨/٢؛ والبيت من قصيدة يمدح فيها زين العابدين. والشاهد فيه قوله: «فاطمة» حيث صرفه، وهو
ممنوع من الصرف.

(٣) ديوانه. ص ٣٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٩٨/١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢؛ والعصائب:
الجماعة من الطير. والمعنى أنّ ممدوح الشاعر إذا غزوا بالجيش حلقت الجوارح من الطيور فوق القتلى
من أعدائهم لتنال منهم. والشاهد فيه قوله: «عصائب» حيث اضطرّ الشاعر إلى جزّه بالكسرة دون تنوينه،
وهو ممنوع من الصرف.

(٤) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣ (طبعة دار الفكر)، وقد اعتمدت هذه الطبعة في
هذا المبحث؛ والمبرد: المقتضب ٣/ ٣٥٤؛ وابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٦-١٣٧.

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ
حُبِّكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(١)
فصرف «عواقد» وهي لا تنصرف؛ لأنه
ردّها إلى الأصل. وقال النابغة (من الكامل):
فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدُ، وَلْيَدْفَعَنَّ
جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَنْكَوَارِ^(٢)
فصرف «قصائد»، وهي لا تنصرف؛ لأنه
ردّها إلى الأصل، إلى غير ذلك مما لا يحصى
كثرة في أشعارهم. والذي يدل على هذا أنّ ما
لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا
يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة؛ لأنه لا أصل
له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له، فإذا
ثبت هذا فنقول: «أفعل منك» اسم، والأصل
فيه الصرف، وإنّما امتنع من الصرف لوزن
الفعل والوصف، فصار بمنزلة «أحمر»، وكما
وقع الإجماع على أنّ «أحمر» يجوز صرفه في
ضرورة الشعر ردّا إلى الأصل، فكذلك «أفعل
منك» ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر
ترك صرف ما أصله الصرف، وهو عدول عن
الأصل إلى غير أصل، فكيف لا يجوز صرف
ما أصله الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى
أصل؟ وهل منع ذلك إلّا رفض القياس، وبناء
على غير أساس؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما
قولهم: «إنّ «من» لما اتصلت به منعت من
صرفه»، قلنا: هذا باطل، لأنّ اتصال «من»
ليس له تأثير في منع الصرف، وإنّما المؤثر في
منع الصرف وزن الفعل والوصف. والذي

يدلّ على ذلك أنهم قد قالوا: «زيد خير منك
وشرّ منك»، فيصرفون مع اتصال «من» به،
ولم يمنعوها الصرف مع دخول «من» عليها
واتصالها بهما، ولو كان كما زعموا لوجب أن
لا ينصرفا لاتصال «من» بهما، فلمّا انصرفا مع
اتصال «من» بهما دلّ على أنّ اتصالها بهما لا
أثر له في منع الصرف، وإنّما المؤثر في منع
الصرف وزن الفعل والوصف^(٣). ثم ردّوا
على قول البصريين إنّ أفعال التفضيل لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لاتصال «من» به، ردّوا
بالقول إنه لم يثن، ولم يجمع، ولم يؤنث
لثلاثة أوجه: أولها تضمّنه معنى المصدر،
وثانيها مضارعته للفظ «البعض» الذي يقع به
التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد،
وثالثها لأنّ التثنية والجمع إنّما تلحق الأسماء
التي تنفرد بالمعاني، و«أفعل» اسم مركب يدلّ
على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه،
كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان
مركّبًا يدلّ على معنى وزمان^(٤). كذلك ردّوا
على قول الكوفيين: «إنّما لم يجز الجمع بين
التنوين والإضافة؛ لأنّهما دليلان من دلائل
الأسماء»، بأنّه لم يجز هذا الجمع لوجهين،
أولهما: أنّ الإضافة تدلّ على التعريف،
والتنوين يدلّ على التنكير، فهما ضدّان،
والضدّان لا يجتمعان. وثانيهما: أنّ الإضافة
علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل، فهما
ضدّان، والضدّان لا يجتمعان... إلخ^(٥).

والمتمائل لمسألة الخلاف هذه من مسائل

(١) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.

(٢)

سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٨٨-٤٩١.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٩١.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٩١.

للضرورة الشعرية يعرب بحسب موقعه في الجملة، ويزاد في إعرابه حين يكون منوناً أن تنوينه للضرورة^(٤).

٢١ - صرف الممنوع من الصرف في النثر:

يرى بعض النحاة أن الممنوع من الصرف لا يصرف إلا للضرورة، وأن هذه لا تكون إلا في الشعر، ويرى بعضهم الآخر أن هذه الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع^(٥) والفواصل^(٦) أيضاً؛ لأن لكل منهما وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة، والنقصان، والإبدال، وغير ذلك^(٧). والواقع اللغوي يشهد أن الممنوع من الصرف جاء مصروحاً في بعض القراءات القرآنية، وذلك «لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل، لتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلا هذا، ولأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن «وأثراً في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارئ»^(٨). ومن هذه الأمثلة قراءة

الخلافاً بين النحويين البصريين والكوفيين يرى أن الفريقيين أشبعوها كعادتهما بالأدلة العقلية، والقياسات المنطقية، والبراهين الجدلية. وليتهم استندوا إلى شواهد تثبت صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر. وما دام البصريون عجزوا عن الإتيان بشاهد واحد لإجازتهم صرف «أفعل التفضيل» في الشعر، وما دامت كتب ضرائر الشعر لم تثبت أي شاهد على ذلك^(١)، فإنه لا يسعنا إلا القول: إن العرب لم تصرف «أفعل التفضيل» في ضرورة الشعر.

وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا المنتهي بألف، وذلك لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن^(٢)، لكن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف. قال المثلث بن رباح المري (من الكامل):

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلٌ

أَجْرًا لِآخِرَةٍ وَذُنْيًا تَنْفَعُ^(٣)

والممنوع من الصرف الذي صرف

(١) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٢-٢٤، وخبيل بنان الحسون: في الضرورات الشعرية (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٧٣). ص ٧١-٧٢.

(٢) عن ابن عصفور: ضرائر الشعر ص ٢٤.

(٣) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٥؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٧٦/٤، والشاهد فيه صرف «دنيا» وهذا الصرف وعدمه سواء بالنسبة إلى الوزن الشعري.

(٤) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٧٢.

(٥) هو وجود حرف متشابه متمائل في نهاية جملتين أو أكثر، ومنه قول ابن الأثير: «الكريم من أوجب لسائله حقاً، وجعل كواذب آماله صدقاً، وكان خرق العطايا منه خلقاً».

(٦) الفاصلة هي وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً، وإنما يكفي أن يكون متقارباً، وسنأتي مثل عليها.

(٧) انظر: عباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٧١، الهامش.

(٨) المرجع نفسه ٤/٢٧٠.

الآية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلَآ وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: الآية ٤] بتنوين

«سَلَاسِلًا»^(١) مراعاةً لتنوين «أَغْلَلَآ» و«سَعِيرًا» اللتين بعدها. كما قرئت الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَآئِنَةٍ مِّنْ فَضْفَةٍ وَأَكْوَابِ كَآتٍ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: الآية ١٥] بتنوين «قَوَارِيرًا»^(٢)، وذلك مراعاةً للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها^(٣)، وآخر الآية التالية لها^(٤). كما قرئت الآية ﴿قَوَارِيرًا مِّنْ فَضْفَةٍ قَدَرُهَا نَقِيرًا﴾ [الإنسان: الآية ١٦] بتنوين «قَوَارِيرًا»^(٥)، مراعاةً لتنوين «قَوَارِيرًا» التي في الآية السابقة^(٦). وكذلك قرئت الآية: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح: الآية ٢٣] بتنوين «يغوثًا»، و«يعوقًا»^(٧)، وذلك مراعاةً لما حولهما من كلمات أخرى منوثة. وأشار ابن مالك إلى صرف الممنوع من

الصرف للاضطرار أو للتناسب بقوله (من الرجز):
وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ
ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(٨)
ويعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب «التناسب» كما يعرب إذا صرف للضرورة الشعرية.

٢٢ - صرف الممنوع من الصرف في بعض لغات العرب:

نقل بعض اللغويين أنّ من العرب من يصرف في الكلام كل ما لا ينصرف. قال أبو الحسن الأخفش: فكأنّ ذلك لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك^(٩). وذكر بعضهم أن «عَمَرَ» وأمثاله ممّا يمنعه النحاة من الصرف للعلمية والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى

- (١) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ وهشام من طريق الحلواني والشاذلي عن الداجوني بالتنوين. ولم يذكر السعيد في تبصرته عن رويس خلافه، ووقفوا عليه بالآلف بدلًا منه. وقرأ الباقون وزيد عن الداجوني بغير تنوين (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٣/ ٣٩٤).
- (٢) قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين ووقفوا بالآلف، وانفرد أبو الفرج الشنبوذ بذلك عن النقاش عن الأزرق عن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام. وقرأ الباقون بغير تنوين وكلهم وقف عليه بالآلف أحزمة ورويسا (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥).
- (٣) هي الآية: ﴿وَدَآئِبُهُمْ يَلْلَأُهَا وَذَلَّتْ طُفُوهَا نَذِيرًا﴾ [الإنسان: ١٤].
- (٤) هي الآية: ﴿قَوَارِيرًا مِّنْ فَضْفَةٍ قَدَرُهَا نَقِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦].
- (٥) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين ووقفوا عليه بالآلف (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥).
- (٦) هي الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَآئِنَةٍ مِّنْ فَضْفَةٍ وَأَكْوَابِ كَآتٍ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥].
- (٧) قرأ الأعمش وغيره بتنوينهما (يراجع المكبري: التبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، لاط، لات). ١٢٤٢/٢؛ وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن (تحقيق غازي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م) ١/ ٥ - ٤١. وود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، أسماء أصنام عبدها العرب في العصر الجاهلي.
- (٨) ابن مالك: الألفية ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٣٨.
- (٩) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

ويظهر أنّ ابن مالك من المجيزين بدليل قوله (من الرجز):

وَلَا ضَطْرَارَ أَوْ تَنَاسُپَ صُرِفَ

ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(٥)

واحتجّ الكوفيون بالسمع، فقد جاء ذلك كثيراً في أشعار العرب، ومنه قول الأخطل (من الكامل):

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورِ^(٦)

وقول حسان بن ثابت (من الكامل):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ

بِحُثَيْنَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ^(٧)

وقول الفرزدق (من الطويل):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً

بِهَا جَرَبٌ غَدَّتْ عَلَيَّ بِزُورِ^(٨)

رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وقد كتب الشنقيطي رسالة في هذا سَمَّاها: «عذب المعل في صرف ثعل»^(١) وروى إمام الكوفة، الفراء، عن العرب، صَرَفَ «ثلاث»، و«رُباع» ممّا رأوا منعه للوصفية والعدل^(٢). كذلك أجاز قوم صرف الجمع المماثل لـ«مفاعل»، و«مفاعيل» اختياراً، أي: دون ضرورة شعرية أو نثرية، ورجز بذلك راجزهم فقال (من الرجز):

وَالصَّرْفُ فِي الْجَمْعِ أَتَى كَثِيرًا

حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرَ^(٣)

٢٣ - منع صرف المصروف في الشعر:

اختلف النحاة في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فقد أجازاه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه أكثر البصريين^(٤).

(١) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٢) عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (٣) عن المرجع السابق. ص ١٧١-١٧٢.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢. ومن البصريين الذين وافقوا الكوفيين: أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٨/٢.

(٦) ديوانه (شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م)، ص ١١٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٧/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١٩٨/٢، ٢٢٨. والبيت من قصيدة يمدح بها سفيان بن الأبيرد. والأزرق: جمع أزرق، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق رأس الخوارج، وكان عليه أن يقول: «الأزارقة»؛ لأنّ العرب تزيد التاء في الجمع عوضاً من ياء النسبة، ولكنه حذفها حين اضطرّ لإقامة الوزن. وشيب هو شيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، وكان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: «بشيب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٧) ديوانه. ص ٣٩٠؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٤/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (حنن). وحنين: اسم واد بين مكة والطائف. وأسماء المواضع، عند النحاة، إذا قصد بها المواضع ذُكرت وصرفت، نحو الآية: ﴿ويوم حنين﴾ [التوبة: ٢٥]، وإذا قصد بها البقع أثنت ولم تصرف. ولذلك يقول البصريون: إنّ منع حسان صرف «حنين» في هذا البيت يكون جاريًا على القياس، ولا ضرورة فيه.

(٨) ديوانه ٢٩٦/١؛ وابن الأنباري ٤٩٥/٢؛ وهو في ابن جني: الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣ دون نسبة؛ وفي ابن عيش: شرح المفصل ٣٧/١، ٣٨ مع نسبته للطرماح؛ وفي ابن منظور: لسان العرب (زبير) مع نسبته إلى ابن أحرمر. ومعنى قوله: «غَدَّتْ عَلَيَّ بِزُورِ»: نسبت إليّ بكاملها، من قولهم: أخذ الشيء بزُوره، إذا =

وقول بشر بن أبي خازم (من الكامل):
 فإلى ابنِ أُم أناسٍ أزلُّ نأقتي
 عمرو فتبليغ حاجتي أو تزجف^(١)
 وقول الشاعر (من الوافر):
 أو مل أن أعيش وأن يومي
 بأول أو بأهون أو جبار
 أو التلي دبار، فإن أفثه
 فمؤنس أو عروبة أو شيار^(٢)
 وقول الآخر (من الطويل):

فأوفض عنها وهي تزغو حشاشة
 بذئ نفسها والسيف غريان أخمر^(٣)
 وقول الآخر (من الكامل):
 قالت أمنيمة ما لبثت شاخصا
 عاري الأشاجع ناحلا كالمنصل^(٤)
 وقول العباس بن مرداس السلمي (من
 المتقارب):
 فما كان حزن ولا حابس
 يفوقان مزداس في مجمع^(٥)

= أخذه كله. وقيل: بزوبرا: أي: كذبا وزورا. والشاهد فيه قوله: «بزوبرا» حيث ترك صرفه للضرورة الشعرية، فجزه بالفتحة دون تنوين. وقال ابن جني: «سألت أبا علي عن ترك صرف «زوبرا»، فقال: علّقه علما على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في «سبحان» التعريف والألف والنون» (ابن جني: الخصائص ١٩٨/٢).

(١) ديوانه (تحقيق عزة حسن. منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط ٢، ١٩٧٢م). ص ١٥٥؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٦/٢. وهو في ابن منظور: لسان العرب (زحف) بالرواية التالية (من الكامل):

قال ابنُ أُم إياس: إزحلُّ نأقتي عمرو، فتبليغ حاجتي، أو تزجف
 والشاهد فيه قوله: «أم أناس» أو «أم إياس» كما في الديوان، وهي بنت ذهل من بني شيبان، وقد منعه من الصرف للضرورة الشعرية. و«عمرو» يريد به عمرو بن حجر الكندي.

(٢) البيتان دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٧/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (جبر) و«دبر» و«شير» و«أنس» و«هون». وأول: يوم الأحد. وأهون: يوم الإثنين. وجبار: يوم الثلاثاء. ودبار: يوم الأربعاء. ومؤنس: يوم الخميس. وعروبة: يوم الجمعة. وشيار: يوم السبت. والشاهد فيهما قوله: «دبار»، و«مؤنس» حيث منعهما من الصرف، وهما مصروفان؛ لأنه لا يوجد فيهما إلا علة واحدة وهي العلمية. أما «أول»، و«أهون» فهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وأما «عروبة» فممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث. وفي لسان العرب «دبار»، و«مؤنس» بالكسر.

(٣) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٧/٢. وأوفض: أسرعن. ترغو: تصوت وتضج. والشاهد فيه قوله: «عريان»، حيث منعه من الصرف مع أنه وصف فيه ألف ونون زائدتان، لكنه يؤنث بالتاء: «عريانة».

(٤) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢. وأميمة: اسم امرأة. وعاري الأشاجع: هزيل ضعيف. والمنصل: السيف. والشاهد فيه قوله: «ما لبثت» حيث ترك صرف «ثابت» وهو مصروف.

(٥) ديوانه. (جمع وتحقيق يحيى الجبوري. بغداد ط ١، ١٩٦٨م). ص ٨٤؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢، والبغدادى: خزنة الأدب ٧٣/١، ١٢٢، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١١٩/٢. والبيت قاله العباس بن مرداس للنبي ﷺ بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفات قلوبهم أكثر مما =

وقول دوسر بن دهبيل القريعي (من الطويل):

وَقَائِلَةٌ: مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا

صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ^(١)

وقول ابن قيس الرقيات (من الوافر المجزوء):

وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدِّ الْأُمِّ

رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا^(٢)

وقول ذي الإصبع العدواني (من الهزج):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِ

رُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ^(٣)

وقول أبي دهبيل الجمحي (من الرجز):

أَنَا أَبُو دَهْبِيلَ وَهَبٌ لِهَوْبٍ

مِنْ جُمَحٍ، وَالْعِزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبُ^(٤)

وقال آخر (من الرجز):

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بُغْدِ الثَّرَى

أَبَى قَضَاءِ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى^(٥)

كذلك احتج الكوفيتون بالقياس، فقالوا: «إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٦)

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من «هو» متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك، الذي هو الواو، للضرورة، فلأن يجوز حذف

= أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس، فقال أبياتاً منها هذا البيت. والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. والرواية عند البصريين: «يفوقون شيخي في مجمع»، وشيخه أبو «مرداس».

(١) البيت مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٠/٢. والشاهد فيه قوله: «دوسر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواه البصريون: «ما للقريعي بعدنا»، وفي هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) ديوانه (تحقيق محمد نجم. دار بيروت، بيروت، لاط، ١٣٧٨هـ) ص ١٢٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢؛ وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٨/١. والشاهد فيه قوله: «ومصعب» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواية البصريين لهذا البيت: «وأنتم حين جد الأمر» ولا شاهد فيها.

(٣) ديوانه ص ٤٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٨/١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢؛ وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٤٠/٢. «وذو الطول وذو العرض»: كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح به العرب. والشاهد فيه قوله: «عامر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. وذهب البصريون إلى أن الشاعر لم يصرفه؛ لأنه جعله قبيلة. ورد الكوفيتون بأن الشاعر لو جعله قبيلة لقال: «ذات الطول وذات العرض».

(٤) الرجز مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١١/٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «دهبل» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٥) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٢/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (دسم). والشاهد فيه قوله: «ديسم» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٦) ابن جني: الخصائص ٦٩/١؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٢/٢؛ وشاهد الكوفيين فيه قوله: «فينا» حيث حذف الواو المتحركة للضرورة، والأصل: فينا هو.

الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى^(١).

واحتج البصريون على مذهبهم بعدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر بأن «الأصل في الأسماء الصرف، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من «هو» في نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
فإنه لا يؤدي إلى الالتباس، بخلاف التنوين، فبان الفرق بينهما^(٢).

وقالوا: إن الرواية لبنت العباس بن مرداس السلمي هي (من المتقارب):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ
يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ
والرواية لابن قيس الرقيات هي (من الوافر المجزوء):

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأُمِّ
رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا
والرواية لبنت دوسر بن دهب القريعي هي

(من الطويل):

وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ^(٣)
وذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيين «لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس»^(٤).

والواقع اللغوي يشهد للمذهب الكوفي، ذلك أن الرواية البصرية للأبيات السابق ذكرها لا تقدر في رواية الكوفيين، بل الروايتان محمولتان على الصحة. زد على ذلك أن بعض الشواهد التي بها الكوفيتون على صحة مذهبهم لم يذكر البصريون لها رواية أخرى. وثمة شواهد كثيرة على جواز ترك صرف الممنوع من الصرف، غير التي استشهد بها الكوفيتون، ومنها قول الزبير بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ في أخيه العباس (من الرجز):

إِنْ أَخِي عَبَّاسٌ عَفَّ ذُو كَرَمٍ
فِيهِ عَنِ الْعَوَازِ، إِنْ قِيلَتْ، صَمَمٌ^(٥)
وقول الآخر (من الكامل):

لَوْلَا انْقِطَاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ
قُلْنَا مُحَمَّدٌ مِنْ أَبِيهِ بِدِيلٍ^(٦)
وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش (من الوافر):

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٢-٥١٣.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٥١٤.

(٣) انظر المصدر نفسه ٢/ ٥٠٠-٥٠١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢.

(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٤.

(٥) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

(٦) البيت دون نسبة في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله: «محمد» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.

فَبِإِنْ تَسْتَنْكِرِي عَمْرًا فَإِنِّي
أَنَا ابْنُ عَدِيٍّ حَقًّا فَأَعْرِفِينَا^(١)
وقول الكميت (من الوافر):
يَرَى الرَّأُوُونَ بِالشَّعْرَاتِ مِنْهَا
كَتَارِ أَبِي حُبَابٍ وَالظُّبَيْيْنَا^(٢)
وقول حسان بن ثابت (من السريع):
مَا لِشَهِيدٍ بَيْنَ أَشْيَافِكُمْ
شَلَّتْ يَدَا وَخَشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ^(٣)
وقول عمرو بن معديكرب (من الوافر):
جَرَى زَمَنًا عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَضْحَى
يُنْقَلُ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٤)
وقول أنس بن زعيم الكناني (من الوافر):
فَلَا يَغْرُزُكَ مُلْكُكَ كُلُّ مُلْكٍ
يُحَوَّلُ مِنْ أَنَاسٍ إِلَى أَنَاسٍ^(٥)
وقد ارتضى^(٦) أبو نواس هذه الضرورة
حيث يقول (من الكامل):

عَبَّاسُ عَبَّاسُ إِذَا اخْتَدَمَ الْوَعَى
وَالْفَضْلُ فَضْلٌ وَالرَّبِيعُ رَبِيعُ^(٧)
ثم ارتضاها أبو الطيب المتنبي بعده، فقال
(من الطويل):
فَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثُ
وَحَارِثُ لُقْمَانُ وَلُقْمَانُ رَاشِدُ^(٨)
هذه الشواهد الكثيرة على ترك صرف ما
ينصرف في الشعر تسوغ القول، حسب
المنهج الذي نرتضيه في تقنين اللغة: إنه يجوز
ترك صرف ما ينصرف للضرورة الشعرية،
ويدعم هذا القول ثلاثة أمور، أولها: حذف
التنوين لالتقاء الساكنين، وثانيها: حذف النون
من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين
أو مضافين، وثالثها: حذف النون التي هي
علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب
ولا جازم^(٩). وأما حذف التنوين فمن شواهد
قول حسان بن ثابت (من البسيط):

- (١) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «عدي» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٢) البيت مع نسبته في ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة. ص ٢٥٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤؛ وابن منظور: لسان العرب (حجب) و(ظبا). والشاهد فيه قوله: «حباب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية. وقال ابن منظور: إنما ترك الكميت صرفه؛ لأنه جعله اسمًا لمؤنث (اللسان (حجب)).
- (٣) ديوانه. ص ٣٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥؛ والشاهد فيه قوله: «وخشي» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٤) عن خليل بنيان الحسون: في الضرورات الشعرية. ص ٧٣، والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٥) عن المرجع نفسه. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٦) نستخدم الفعل «ارتضى» هنا؛ لأن أبا نواس ممن لا يحتج بشعره؛ لأنه عاش بعد عصر الاحتجاج الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.
- (٧) ديوانه (تحقيق أحمد عبد الحميد الغزالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٤). ص ٤٦٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٨) ديوانه ١/ ٤٠٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «حمدان»، و«حارث» حيث منعهما من الصرف للضرورة الشعرية.
- (٩) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥-١١٠.

لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ
أَوْ عَبْدٍ شَمْسٍ أَوْ أَضْحَابِ اللَّوَى الصَّيْدِ
أَوْ فِي السَّرَّازَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيْتُ بِهِمْ
أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخَضِرِ الْجَلَاعِيْدِ^(١)
وقول أبي الأسود الدؤلي (من المتقارب):
فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
وَلَا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيْلًا^(٢)
وقول الشاعر (من الرجز):
قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا^(٣)
وقول أبي نخيلة (من الرجز):
كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوُّوْا
قَادِمًا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا^(٤)
ومن شواهد حذف النون التي هي علامة
لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لغير ناصب ولا
جازم قول أيمن بن خريم (من المتقارب):

وَأَذْ يَغْصَبُوا النَّاسَ أَمْوَالُهُمْ
إِذَا مَلَكَوْهُمْ وَلَمْ يَغْصَبُوا^(٥)
وقول الآخر (من الرجز):
أَبِيتُ أُسْرِي وَتَبِيتِي تَذْلُكِي
وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي^(٦)
* * *
لِلتَّوَشُّعِ انظر:

- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة
والواقع اللغوي. إميل بديع يعقوب. دار
الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م/ ١٤١٣هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج
(إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ). تحقيق
هدى محمود قراعة. المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- «الممنوع من الصرف». نظير زيتون.
البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين

- (١) ديوانه. ص ١٨٩-١٩٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥؛ والشاهد فيه قوله: «خلف» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية بسبب التقاء الساكنين.
- (٢) ديوانه (صنعة أبي سعيد الحسن السكري. تحقيق محمد حسن آل ياسين. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٧٤م). ص ٣٨.
- (٣) سيبويه: الكتاب ٢٨٧/١؛ وابن جني: الخصائص ٤٣٠/٢؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٧٨١/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (شجعم) و(ضرزم)؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٧. وهو ينسب إلى العجاج، وأبي حيان الفقهسي، ومساور العبسي، وغيرهم. والراجز يصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثر فيهما. والأفعوان: الذكر من الأفاعي. والشجاع: ضرب منه. والشجعم: الطويل. والشاهد قوله: «القدا» حيث حذف نون التثنية للضرورة الشعرية. ويروى البيت برفع «الحيات» فاعلاً، ولا شاهد فيه حيثذف.
- (٤) ابن جني: الخصائص ٤٣٠/٢؛ والبغدادى: خزانة الأدب ٩٢/٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٨؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢١١/١، والشاهد فيه قوله: «قادمتا»، و«قلما»، و«محرفا» حيث حذف النون منها جميعاً للضرورة الشعرية.
- (٥) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١١٠، والشاهد فيه قوله: «يغصبوا» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.
- (٦) ابن جني: الخصائص ٣٨٨/١؛ وابن منظور: لسان العرب (ردم)؛ والبغدادى: خزانة الأدب ٥٢٥/٣. والشاهد فيه قوله: «تبيتى»، و«تذلكى» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.

المُمَيِّز

المُمَيِّز، في اللغة، اسم فاعل من «مَيَّزَ». ومَيَّزَ الشَّيْءَ: عَزَلَهُ وَفَرَزَهُ عن غيره. وهو، في النحو، التمييز. انظر: التمييز.

مَنْ

تأتي بخمسة أوجه: ١- شرطية. ٢- استفهامية. ٣- موصولة. ٤- نكرة موصوفة. ٥- زائدة.

أ- مَنْ الشرطية: اسم شرط جازم يحتاج إلى فعلين فيجزمهما، أو يكونان في محل جزم به إن كانا ماضيين، مبني على السكون في محل:

١- رفع مبتدأ، وذلك إذا كان فعل الشرط ناقصاً، نحو: «من يكن صاحب حق لا يتنازل عن حقه»، أو لازماً، نحو: «من صبر نال»، أو متعدداً استوفى مفعوله، نحو: «من يعمل سوءاً يُجْزَ به». وخبر «مَنْ» في هذه الحالة الجملة المؤلفة من فعل الشرط وجوابه.

٢- نصب مفعول به، وذلك إذا كان بعدها فعل متعدداً لم يستوفِ مفعولاته، نحو: «من تكافىء أكافئهُ».

٣- جر بحرف الجر، وذلك إذا سُبقت بحرف جر، نحو: «على مَنْ تسلَّم أسلَّم».

٤- جر مضاف إليه، وذلك إذا سُبقت باسم نكرة يحتاج إلى تعريف، نحو: «كتاب مَنْ تقرأ أقرأ».

ب- مَنْ الاستفهامية: اسم استفهام (يُستفهم به عن العاقل)^(١) مبني على السكون

لمجمع اللغة العربية (١٩٦٢-١٩٦٣)، القاهرة. ص ١٥٨-١٦٠.

- «رأي في منع الصرف». عبد القادر المغربي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٠ (١٩٥٥)، ج ٤. ص ٦٧٣-٦٧٦.

مَمْنُون

لا تقل: «أنا ممنون لك»، بل «أنا شاكر لك»؛ لأن «الممنون» هو القوي، أو المقطوع.

ممويه

(... / ... - ... / ...)

ممويه أبو ربيعة الأصهباني. كان مبرزاً في اللغة والنحو، ماهراً بالشعر. خرج منذ صغره إلى الكرخ، وهي حي من أحياء بغداد، فأقام وبقي فيها إلى أن مات. صنَّف في النحو كتباً منها: «الجماهير».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠).

المُمَيِّز

المُمَيِّز، في اللغة، اسم مفعول من «مَيَّزَ». ومَيَّزَ الشَّيْءَ: عَزَلَهُ وَفَرَزَهُ عن غيره. وهو، في النحو، ما يُقَسَّرُهُ التمييز ويُزِيلُ إبهامه، نحو كلمة «خزانة» في قولك: «عندي خزانة كتباً». ويُسمَّى أيضاً «المُفَسِّر»، و«المُبَيِّن».

مُمَيِّز العدد

هو المعدود.

انظر: المعدود.

(١) وقد يكون الاستفهام للنفي الإنكاري، نحو: «مَنْ يستطيع أن يحيي الميت؟» بمعنى: لا يستطيع أحد أن =

في محل:

تقدم كلامَ هذا إعرابه، وأن القصد إليه دون غيره.

وكانت تلك الزيادة من حروف المد واللين؛ لأنها تُجَانِسُ الحركات. فقابلوا كل حركة في لفظ المُذَكَّر بما يُجَانِسُها من هذه الحروف. فإن كان مرفوعاً زدت في أداة الاستفهام واوًا. وإن كان منصوباً، زدت ألفاً. وإن كان مجروراً، زدت ياءً. فإذا قال القائل: «هذا رجلٌ»، قلت في جوابه: «مَنُو؟» وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت في جوابه: «مَنَّا؟» وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: «مَنِي؟» وتثنى، وتجمع، وتؤنث، فتقول إذا قال: «هذان رجلان»، «مَنَان؟» وإذا قال: «رأيت رجلين»، أو «مررت برجلين»، قلت: «مَنَيْن؟» وإذا قال: «هؤلاء رجالٌ»، قلت: «مَنُون؟» وإذا قال: «رأيت رجالاً»، أو «مررت برجالٍ»، قلت: «مَنِين؟» فإن قال: «رأيت امرأةً»، قلت: «مَنَةُ؟» و«مَنَتْ؟»، كما يقال: «ابْنَةُ»، و«بِنْتُ». وإذا قال: «هاتان امرأتان»، قلت: «مَنَتَان؟» وإذا قال: «رأيت امرأتين» أو «مررت بامرأتين»، قلت: «مَنَتَيْن؟» فإسكان النون، كأنه ثنى «مَنَتْ»، فقال: «مَنَتَان»، كما يقال: «بِنَتَان»، و«بِنَتَان». وإذا قال في الجمع: «رأيت نساءً»، قلت: «مَنَات؟» بإسكان التاء.

واعلم أنك إذا قلت في الاستثبات «مَنُو»، أو «مَنَّا»، أو «مَنِي»، ف«مَن» في موضع رفع الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: مَنْ المذكور؟ أو مَنْ المستفهم عنه؟ أو يكون خبراً، والمحذوف هو المبتدأ، وهذه الزيادات

١ - رفع مبتدأ، وذلك إذا جاء بعدها فعل لازم، نحو: «مَنْ ضحك؟»، أو فعل متعدّد استوفى مفعوله، نحو: «مَنْ كافأ؟»، أو اسم (هو المستفهم عنه)، نحو: «مَنْ القادم؟»، أو جملة اسميّة، نحو: «مَنْ هو معلّمكم؟»، أو شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور)، نحو: «مَنْ عندك؟»، و«مَنْ في الملعب؟»، أو فعلاً ناقصاً، نحو: «مَنْ كان يضحك؟».

٢ - نصب مفعول به، وذلك إذا أتى بعدها فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله، نحو: «مَنْ تحب؟»، و«مَنْ تصادق؟».

٣ - جرّ بحرف الجرّ، وذلك إذا سُبقت به، نحو: «بمن استعنت على بناء بيتك؟».

٤ - جرّ بالإضافة، وذلك إذا سبقها اسم نكرة يحتاج إلى تعريف، نحو: «كتاب من قرأت».

وقال ابن يعيش في استفهام الواقع عن نكرة بـ«مَنْ»: «اعلم أنّ الاستفهام هنا استثبات، وهو ضربٌ من الحكاية، والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدّم كلامَ هذا إعرابه، خوفاً من أن يكون عرض له غفلةٌ من استماع الكلام المتقدم. وكان القياس أن تُعاد الكلمة جمعاً بالألف واللام، أو تُضمّر؛ لأنها تصير معهودة لتقدّم ذكرها. قال الله تعالى: ﴿كَأَآرْسِلْنَا إِلَىٰ مُرْعَوٍ رَسُولًا﴾ ﴿١٦﴾ ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: الآيتان ١٥ - ١٦]، إلّا أنهم عدلوا عن ذلك، لثلاث يتوهم فيه أنه معهود غير الأول، فزادوا على «مَنْ» في الوقف زيادةً تؤدّن بأنه قد

ونحو (من الطويل):

[قِفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسْفْطِ اللَّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِي^(٣)

وقال المبرد: أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات، فالواو في «مَنُو» قبل ضمة النون، والألف في «مَنَّا» قبل الفتحة، والياء في «مَنِي» قبل الكسرة. وإنما حركوا النون؛ وأصلها البناء على السكون لعلتين: إحداهما: أنك تقول في النصب: «مَنَّا»، ففتح النون، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً. فلما وجب تحريكها في النصب، حركوها في الرفع والجر، ليكون الجميع على منهاج واحد، لا يختلف. والعلّة الثانية أنّ الواو والياء خفيتان، فإذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركة التي هي منها، ظهرتا وتبينتا.

وأما «مَنَّة» فإنما فُتحت النون؛ لأنّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأما تحريكها في التثنية والجمع فمن قبل أنّهم أرادوا أن يكون الاستثبات في التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقي، فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحاً، فتحوا النون في

ليست إعراباً لما دخلت عليه، وإنما هي علاماتٌ يُحكى بها حال الاسم المتقدم. وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما: أنّ «مَنْ» مبنيةٌ لتضمّنها حرف الاستفهام، وذلك مستمّرٌ فيها. وإذا كان مستمراً فيها، استمرّ البناء لاستمرار سببه. والأمر الثاني: أنّ هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف، والإعراب لا يثبت في الوقف.

وقد اختلف العلماء في كيفية دخول هذه الحروف، فقال قومٌ: إنما دخلت الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة «مَنْ» في حال الوقف حكايةً لإعراب الاسم المتقدم، ولم تكن الحركة مما يُوقَف عليها، فوصلوها بهذه الحروف لتبيين ما قصدوه من الدلالة، فوصلوا الضمة بالواو، والفتحة بالألف، والكسرة بالياء، كَوَضَلَهُمُ القافية المطلقة بهذه الحروف، نحو قوله (من الوافر):

[مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
سُقِيَتِ الْعَيْنُ أَيُّهَا الْخِيَامُ^(١)

ونحو قوله (من الوافر):

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
[وقولي إنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا]^(٢)

(١) البيت لجرير في ديوانه. ص ٢٧٨؛ والأغاني ١٧٩/٢؛ وجمهرة اللغة. ص ٥٥٠؛ والجنى الداني. ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ١٢١/١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٣١١/١، ٢/٧٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ص ٦١٧؛ والكتاب ٢٠٦/٤. اللغة: ذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.

المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء - وهو يتذكر أهل هذه الخيام - أن ينزل عليها المطر.

(٢) البيت لجرير في ديوانه. ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ٦٩/١، ٣٣٨، ١٥١/٣؛ والدرر ١٧٦/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢؛ وشرح الأشموني ١٢/١؛ والكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه. ص ٨؛ والأزهية. ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ والجنى الداني. ص ٦٣، ٦٤؛ والدرر ٧١/٦؛ وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢.

حكايته، ولما كان ما قبل الواو في الجمع مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا اعتمدوا مثل ذلك في حكايته إذا استثبتوا. فأما «مَنْتَانُ»، و«مَنْتَيْنِ» بسكون النون في حكاية تشنية المؤنث، فكانه تُثْنِي «مَنْثٌ»، بسكون النون، كما تقول: «بِنْتَانِ»، و«أُخْتَانِ» جعل التاء للإلحاق بـ«فُلْسٍ»، و«كَغِبٍ»، كما كانت في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ» ملحقتين بـ«عَذْلٍ»، و«بُرْدٍ»^(١).

ج - مَنْ الموصولة: اسم موصول بمعنى: الذي، للعاقل أو لما نُزِلَ منزلته، مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه في الجملة، والجملة بعدها صلة لها، لا محل لها من الإعراب. نحو: «أَكْرَمْتُ مَنْ زَارَنِي» («مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به)، ونحو الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: الآية ١٨] («مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل).

د - مَنْ النكرة الموصوفة: تأتي بشرط:

١ - أن توصف بمفرد، نحو: «كَافَاتُ مَنْ معجَبًا بك» («مَنْ»: نكرة مبنية على السكون في محل نصب مفعول به. «معجَبًا»: نعت «مَنْ» منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ - أن تسبقها «رُبُّ»؛ لأن «رُبُّ» لا تسبق إلا النكرة، نحو قول الشاعر (من الرمل):

رُبُّ مَنْ أَنْصَحْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ

قَدْ تَمْنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْغِ
 («مَنْ»: نكرة مبنية على السكون في محل

جر بحرف الجر).

٣ - بعد «نِعَمَ»، نحو: «نِعَمَ مَنْ هُوَ فِي مَنَزْلِكَ».

هـ - زائدة، نحو: «كفى بنا فضلًا عَمَّنْ غيرنا».

«مَنْ» الاستفهامية

انظر: «مَنْ»، الرقم ٢.

«مَنْ» الزائدة

انظر: «مَنْ»، الرقم ٥.

«مَنْ» الشرطية

انظر: «مَنْ»، الرقم ١.

«مَنْ» الموصولة

انظر: «مَنْ»، الرقم ٣.

«مَنْ» النكرة الموصوفة

انظر: «مَنْ»، الرقم ٤.

مَنْ ذَا

تأتي:

١ - اسم استفهام، على اعتبارها كلمة واحدة، للعاقل، مبني على السكون في محل رفع أو نصب، أو جر، حسب موقعه في الجملة. (انظر: «مَنْ» الاستفهامية)، نحو الآية: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥]، ومنهم من يكتبها في هذه الحالة موصولة: مَنْذَا.

٢ - لفظ مركب من «مَنْ» الاستفهامية و«ذَا» الإشارية التي يليها اسم جائر الحذف، نحو:

«مَنْ ذَا الرَّجُلُ؟» («مَنْ»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «ذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. «الرَّجُلُ»: بدل مرفوع بالضمّة الظاهرة. ويجوز إعراب «من» مبتدأ و«ذَا» خبراً).

٣- لفظ مركّب من «من» الاستفهاميّة، و«ذَا» الموصوليّة التي يليها فعل، نحو: «مَنْ ذَا ضحك؟» («مَنْ»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «ذَا»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. «ضحك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقدير: هو. وجملة «ضحك» لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. ويجوز إعراب «مَنْ» مبتدأ، و«ذَا» خبراً).

مَنْ هُوَ؟

انظر: ما هو؟

مَنْ

لغة في «ايْمَنْ».

انظر: ايْمَنْ.

مَنْ

«لفظ مختلف فيه، فقيل: هو حرف جرّ، مختصّ بالقسم، ولا يدخل إلّا على «الرَّبِّ».

فيقال: «مَنْ رَبِّي لأفعلن». وشذّ قولهم: «مَنْ اللّٰهُ». وقيل: هو اسم، وهو بقية «أيمن»، لكثرة تصرّفهم فيها. واحتجّ على ذلك بأنّ «مَنْ» بضمّ الميم لم تثبت حرفيّتها في غير هذا الموضع. ورُدّ بدخولها على «الرَّبِّ»، و«أيمن» لا تدخل عليه، وبأنّها لو كانت اسماً، لأعربت؛ لأنّ المغرب لا يُزيله عن إعرابه شيء منه^(١). وذكر المالقي في «رصف المباني» (ص ٣٢٦) أنّه يجوز في نون «مَنْ» الإدغام، والإظهار (أي عدم الإدغام) مع راء «رَبِّ».

وانظر: القسم.

مَنْ

لغة في «ايمن».

انظر: ايمن.

مِنْ

هي حرف جرّ يجرّ الاسم الظاهر والضمير، وتكون غير زائدة أو زائدة.

١- «مِنْ» الجارة غير الزائدة: لها مواضع عدّة، منها:

أ- أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية^(٢) في المكان، أو فيما نُزِّل منزلة المكان^(٣)، أو هي بمنزلة «مُنْذُ» أو «مُدَّ» في الزمان.

واختلف الكوفيون والبصريون في وقوعها لابتداء الغاية في الزمان^(٤)، فقد ذهب

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٣٢١.

(٢) وهو الغالب عليها، حتى ادّعت جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليها.

(٣) نحو: «من فلان إلى فلان».

(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين

البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ١٨٤/٢؛ وشرح التصريح على التوضيح ٩/٢؛

وشرح المفصل ٨/ ١٠- ١١؛ ورصف المباني. ص ٣٢٢؛ والجنى الداني. ص ٣٠٨.

الكوفيون إلى أن «من» يجوز استعمالها في الزمان والمكان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال «من» في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى الْتَقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨]، و﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨] من الزمان، وقال الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى (من الكامل):

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُتَّةِ الجِجْرِ
أَقْوَيْنَ مِنْ جَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(١)
فدَلَّ على أنه جائز.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن «من» في المكان نظير «مذ» في الزمان؛ لأن «من» وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن «مذ» وضعت لتدل على ابتداء الغاية من الزمان، ألا ترى أنك تقول: «ما رأيته مذ يوم الجمعة» فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه

الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: «ما سرت من بغداد» فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: «ما سرت مذ بغداد»، فكذلك لا يجوز أن تقول: «ما رأيته من يوم الجمعة».

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨]، فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: ﴿وَشَكَرَ الْفَرِيَّةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِمْرَ الَّتِي أَقْلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: الآية ٨٢] والتقدير فيه: أهل القرية وأهل العير، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧]، وكقولهم: «الجود حاتم»، و«الشجاعة عنتر»، و«الشعر زهير»، أي: جود حاتم، وشجاعة عنتر، وشعر زهير، وكقولهم: «بنو فلان يطوهم الطريق»، أي: أهل الطريق، وقال الشاعر (من الوافر):

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَّا قَا

وَمَا هِيَ - وَيَبْ غَيْرِكَ - بِالْعَنَاقِ^(٢)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. ص ٨٦؛ والأزهية ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية. ص ٢٧٣؛ والأغاني ٨٦/٦؛ وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، ٤٤٠؛ والدرر ١٤٢/٣؛ وشرح التصريح ١٧/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢؛ وشرح عمدة الحافظ. ص ٢٦٤.

شرح المفردات: القتة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. من حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

(٢) البيت لذي الخرق الطهوي في تذكرة النحاة. ص ١٨؛ ولسان العرب ٢٧٤/١٠ (عنق)، ٥١/١٢ (نعم)، ٨٠/١٥ (عقا)؛ ونوادر أبي زيد. ص ١١٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨٠٥/١ (ويب)؛ ومجالس ثعلب ٧٦/١.

اللغة: بغام راحلتي: صوت ناقتي. العناق: الأنثى من المعز. ويب: بمعنى: (ويل)، وهي للدعاء على الآخر، تقول: ويب غيرك، بمعنى ألزم الله غيرك ويلاً.

والتقدير فيه: بُعَاَمَ راحلتي بُعَاَمَ عَنَّا، وقال الآخر (من الطويل):

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدَ مَخَافَتِي
عَلَى وَعِلِّ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ^(١)
والتقدير فيه: حتى لا تزيد مخافتي على
مخافة وَعِلِّ، وهو من المقلوب، وتقديره:
حتى لا تزيد مخافة وَعِلِّ على مخافتي، كما
قال الآخر (من الكامل):

كَأَنْتَ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا
أَنْ الزَّوَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ^(٢)
تقديره: كما أن الرجْمَ فَرِيضَةُ الزَّوَاءِ.
وأما قول زهير (من الكامل):

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
فالرواية الصحيحة: «مُدَّ هَجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ»
ولئن سلمنا ما رويتموه «من حجج ومن دهر»
فالتقدير فيه أيضًا: من مَرَّ حَجَجٍ ومن مَرَّ دَهْرٍ،
كما تقول: «مَرَّتْ عَلَيْهِ السَّنُونَ»، و«مَرَّتْ عَلَيْهِ
الدُّهُورُ»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه
مقامه كما بينا في الآية، وقيل: إِنَّ «مِنْ» هـا

هنا زائدة، وهو قول أبي الحسن الأخفش؛
فإنه يجوز أن تُزَادَ في الإيجاب، كما يجوز أن
تُزَادَ في النفي، ويحتج بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١]، أي:
يغفر لكم ذنوبكم، وبقوله تعالى: ﴿قُلْ
لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: الآية
٣٠]، أي: يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ، ويحتج أيضًا
بقول الشاعر (من الطويل):

أَلَا حَيَّ تَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ
إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٣)
أراد: اليوم أو غداً، فكذلك هـا هنا:
التقدير في قوله: «مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ»، أي:
حَجَجًا وَدَهْرًا، فدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه،
والله أعلم^(٤).

هذا ما قاله ابن الأنباري في كتابه
«الإنصاف في مسائل الخلاف». وأرى أن في
مذهب البصريين تعسف، خاصة أن «مِنْ» تأتي
لابتداء الزمان حيث لا يصح دخول «مُدَّ» أو
«منذ» مكانها، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ

= المعنى: لقد خلت أن صوت ناقتي صوت معزى، وليست هي من الماعز، فتأمل رحمك الله.

(١) البيت للناطقة الذيباني في ديوانه. ص ١٤٤؛ وأما المرتضى ٢٠٢/١؛ ومعجم ما استعجم. ص ١٠٢٦؛
وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢١٦/١؛ ولسان العرب ٩٩/٩ (خوف)؛ ومجالس ثعلب. ص ٦١٨؛
والمقتضب ٢٣١/٣.

اللغة: الوعل: تيس الجبل. ذو المطارة: اسم جبل. عاقل: متحصن معتصم.
المعنى: لقد خفت كثيرًا، بحيث لم يعد ممكنًا زيادة خوفاً أكثر، كخوف تيس جبل يعتصم بعيداً في جبل
ذو المطارة.

(٢) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه. ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ١٤/٣٥٩ (زنى)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى
٢١٦/١.

اللغة: الزناء: ممارسة الفاحشة. الرجم: الضرب بالحجارة.
المعنى: هذه كانت عقوبتك على ما تقول كعقوبة الزاني حين الرجم.
(٣) البيت لكعب بن جعيل في الكتاب ٦٨/١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٥٤؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/
٣٦٢؛ والمقتضب ١١٢/٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٥-٣٤٩.

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴿٤﴾ [الرُّوم: الآية ٤].

ب - التبعض : ومجيئها للتبعض كثير،
وعلاقتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض»، نحو
قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ
مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، ونحو:
«كُلُّ مَنْ هَذَا الطَّعَامِ، وَالْبَسَ مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ،
وَحُذِّ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ».

ج - بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠]، و﴿وَلْيَسْؤُنْ يُبَابًا حُضْرًا مِّنْ سُوءَاتِهِ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، و﴿مَهْمَا تَأْنَبَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢]^(١)، ونحو «اشتريت رطلاً من قَمْحٍ». وأتكر بعضهم مجيء «من» لبيان الجنس، وقال: هي في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠]، لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأنَّ «الرَّجْسَ» ليس هو ذاتها. وأما في قوله تعالى: ﴿مِنْ سُوءَاتِهِ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، فهي للتبويض، أو زائدة. . . «وكثيراً ما تقرب [مِنْ] التي للتبويض، من [مِنْ] التي لبيان الجنس، حتى لا يُفَرَّقَ بينهما إلا بـمعنى خفيّ، وهو أنَّ التي للتبويض تُقَدَّرُ بـ«بعض»، والتي لبيان الجنس تُقَدَّرُ بتخصيص الشيء دون غيره»^(٢).

د - التعليل : نحو قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيْءًا ذَانِهِمْ مِنْ الْفَوَاحِشِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] ،
 ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾
 [المائدة: الآية ٣٢] ، ونحو قول الفرزدق (من
 البسيط) :

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَشِرُ
هـ - البَدَلُ: نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ
بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: الآية ٣٨]، و﴿وَلَوْ
نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾
[الزخرف: الآية ٦٠].

و- المجاوزة: بمعنى «عَنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قُرَيْش: الآية ٤]، ونحو: «رويتُ ذلك من فلان»، و«أخذته من حاجة». وقيل في «مِنْ» المصاحبة لأفعل التفضيل: إنها للمجاوزة، فقولك: «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو» معناه: جاوز زيدٌ عمراً في الحُسْنِ، وقيل: إنها للابتداء، إذ لو كانت للمجاوزة، لصَحَّ جعل «عَنْ» مكانها.

ز - مرادفة للبلاء، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: الآية ٤٥]، أي: بطرف خفي، كما تقول العرب: «صَرَبْتُهُ مِنَ السَّيْفِ»، أي: بالسيف، وبعض النحاة يجعل «مِنْ» هنا للابتداء.

ح - مرادفة «في» عند الكوفيين، وشاهدهم قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠]، و﴿إِذَا نَادَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوَارِ الْأَجْمَعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: الآية ٩]، وقول الشاعر (من الطويل):
عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ، إِنْ مَنَعْتَهُ
مِنَ الْيَوْمِ سُؤلاً أَنْ يُيَسَّرَ فِي عَدِ
وقيل: إِنَّ «مِنْ» في الآية الأولى لبيان

(١) كثيراً ما تقع «من» التي لبيان الجنس بعد «ما»، و«فهُمَا»، وتكون مع مجرورها في محل نصب حال.

(٢) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٢٣.

«عَنْ»^(١).

يج - الغاية، أو الانتهاء، مثله ابن مالك بقوله: «قَرِئْتُ مِنْهُ»، فإنه مُساوٍ لقولك: «تَقَرَّيْتُ إِلَيْهِ». وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى، كما قال به الكوفيتون، وردَّ المَغاربة على هذا المعنى، وتأولوا ما استدلَّ به مُبْتَوِّه. يد - أن تكون للقسَم، ولا تدخل إلا على «رَبِّ»، فيقال: «مِنْ رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ» بكسر الميم وضمِّها.

وانظر: الجزر.

٢ - «مِنْ» الجارة الزائدة: تأتي «مِنْ» زائدة، فتفيد:

أ - نفي الجنس، أو النص على العموم، نحو: «ما جاءني مِنْ رَجُلٍ».

ب - استغراق نفي الجنس، أو تأكيد العموم، نحو: «ما جاءني مِنْ أَحَدٍ». والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أنه قبل دخول «مِنْ» في «ما جاءني مِنْ رَجُلٍ» يَحْتَمِلُ نفي الجنس (أي: جنس الرجال)، أو الوحدة (أي: الرجل الواحد)، لذلك يصح القول: «ما جاءني رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ»، أما «مِنْ» التي لا استغراق للجنس، فلا تنفي إلا الجنس بكليته، ولا تبقى منه شيئاً.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

١ - تقدُّم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هَلْ». ٢ - تنكير مجرورها. ٣ - كونه فاعلاً أو مفعولاً به، أو مُبْتَدَأً، نحو قوله تعالى: «وَعِنْدُ مَفَاتِحِ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْغَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا كَسَفَتْ مِنْ ذِكرَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا»^(٢) [الأنعام:

الجنس، وهي في البيت للتبويض، على حذف مضاف، أي: من مسؤولات اليوم.

ط - مرادفة «رُبِّ»، وذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ«ما»، كقول الهيثم بن الربيع (من الطويل):
وإِنَّا لَمِثْمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً
على رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ
ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة، وقال غيرهم: إن «من» هنا ابتدائية، و«ما» مصدرية.

ي - مرادفة «عند»، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنفِكَ عَنْهُمُ آوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: الآية ١٠]، قال ذلك أبو عبيدة، ويرى جمهور النحاة أن «مِنْ» في هذه الآية الكريمة تُفيد البَدَل.

يأ - الاستِعْلَاء، أو مرادفة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْرِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧]. كذا قال الأخفش، والأفضل أن يُضْمَنَ الفعل «نصر» في هذه الآية معنى الفعل «مَنَعَ»، أي: مَنَعَاهُ من القوم بالنَّصْر.

يب - الفضل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، و﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٩]. وتُعرف بدخولها على ثاني المتضادين، وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد، نحو: «لا يَعْرِفُ زَيْدًا مِنْ عَمْرٍو». كذا قال بعض النحاة، ويرى ابن هشام أن «من» في الآيتين للابتداء أو بمعنى

(١) ابن هشام: مُغْنِي اللَّيِّبِ عن كتب الأعراب. ص ٣٥٧.

(٢) هنا النفي في الفاعل.

بأقيا، والمراد بقولنا: «زائدة» أنها لا تُحْدِث معنًى لم يكن قبل دخولها، وذلك نحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، فإنه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ». وذلك أن «أحدًا» يفيد العموم كـ«ذيَّارٍ»، و«عريبٍ»، و«مِن» كذلك، فإذا أدخلت عليها، صارت بمنزلة تكرار الاسم، نحو: «أحدٌ أحدٌ». فأما قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، فذهب سيبويه إلى أن «مِن» تكون فيه زائدة مؤكدة. قال (١٠): ألا ترى أنك إذا أخرجت «مِن»، كان الكلام حسنًا، ولكنه أكد بـ«مِن»؛ لأنَّ هذا موضعُ تبعيض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال. وقد ردَّ ذلك أبو العباس، فقال: إذا قلنا: «ما جاءني رجلٌ»، احتمل أن يكون واحدًا، وأن يكون الجنس، فإذا دخلت «مِن»، صارت للجنس لا غير. وهذا لا يلزم؛ لأنه إذا قال: «ما جاءني رجلٌ»، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك: «ما جاءني أحدٌ»، فإذا أدخل «مِن»، لم تُحْدِث ما لم يكن، وإنما تأتي توكيدًا.

واعلم أن ابن السراج قال: حقُّ الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع، ويكون دخوله كخروجه، لا يُحْدِث معنى غير التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة؛ لأنها عاملة.

(٧) هنا النهي في الفاعل.

(٨) هنا النهي في المفعول به، ولا يصحَّ النهي في المبتدأ.

(٩) الكتاب ٤/٢٢٥.

(١٠) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

[الآية ٥٩]، ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَاتَّجِعَ الْبَصَرُ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ﴾ (١) [المُلْك: الآية ٣]، ونحو: «ما رأيت من رجلٍ» (٢)، و«ما في الدارِ مِنْ رَجُلٍ» (٣)، و«هل قام من رجلٍ» (٤)، و«هل رأيت من رَجُلٍ» (٥)، و«هل في الدارِ مِنْ رجلٍ؟» (٦)، و«لا يَقُمْ من رَجُلٍ» (٧)، و«لا تُضْرِبْ مِنْ رَجُلٍ» (٨). وانظر: الجَرْ.

ملحوظة: من العرب من يحذف نون «مِن» إذا كان بعدها لام التعريف، فيقول: «مِلْقُوم» في «مِن القوم»، وكقول أبي صخر الهذلي (من الطويل):

كَأَنَّهُمَا مِلَّانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا
وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارِزِينَ مِنْ بَعْدِنَا عَصُرُ

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: «قال صاحب الكتاب: وتزاد «مِن» عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيدهِ وعمومه» (٩)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: الآية ١٩]، والاستفهام كالنفي. قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: الآية ٣٠]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣]، وعن الأخفش زيادته في الإيجاب.

قال الشارح: اعلم أن «مِن» قد تزداد مؤكدة، وهو أحد وجوهها، وإن كان عملها

(١) هنا الاستفهام في المفعول به.

(٢) هنا النفي في المفعول به.

(٣) هنا النفي في المبتدأ.

(٤) هنا الاستفهام في الفاعل.

(٥) هنا الاستفهام في المفعول به.

(٦) هنا الاستفهام في المبتدأ.

«مِنْ» الْبَدَلِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ه».

«مِنْ» الْبَيَانِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ج».

«مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ب».

«مِنْ» التَّعْلِيلِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «د».

«مِنْ» الْجَارَةِ الزَائِدَةِ

انظر: «مِنْ»، الرقم ٢.

«مِنْ» الْجَارَةِ غَيْرِ الزَائِدَةِ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١.

«مِنْ» الْغَائِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«مِنْ» الْفَضْلِيَّةُ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «يب».

«مِنْ» الْمُرَادِفَةُ لِلْبَاءِ

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ز».

«مِنْ» الْمُرَادِفَةُ لـ «رُبَّ»

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ط».

«مِنْ» الْمُرَادِفَةُ لـ «عِنْدَ»

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ي».

«مِنْ» الْمُرَادِفَةُ لـ «فِي»

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «ح».

قال: ودخلت لمعانٍ غير التأكيد.

وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الأعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعاً. فالإلغاء في المعنى نحو حروف الجرّ، كقولك: «ما زيدٌ بقائم»، و«ما جاءني من أحد». وأمّا ما ألغي في العمل، فنحو: «زيدٌ منطلقٌ ظننتُ»، و«ما كان أحسنَ زيداً». وأمّا الإلغاء في المعنى واللفظ، فنحو: «ما»، و«لا»، و«إن». واعلم أن سيبويه لا يجيز زيادة «مِنْ» إلّا مع النفي على ما تقدّم من قولنا: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءنا من بشير ولا نذير» ألا ترى أن المعنى زيادتها إذ ليس المقصود نفي بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنما المراد الجنس. وكذلك الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣]، إذ ليس المراد جواز التقدير على خالق واحد، والجامع بين الاستفهام والنفي أنّهما غير واجبين.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفى في فصل حروف الإضافة^(١).

للتوسّع انظر:

- «القول في «مِنْ» الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم». عبد الرحمن تاج. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣٧ (١٩٧٦م). ص ١٣-٢٤.

«مِنْ» الاستعلائية

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «يا».

«مِنْ» الانتهائية

انظر: «مِنْ»، الرقم ١، الفقرة «يج».

أَن الْأَصْلُ الصَّحِيحُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: «فَلَانٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَبْلُ».

وترى اللجنة أن «ذي» هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيِّئ.

والكلام على حذف مضاف، والتقدير: حال فلان أحسن من التي قبل.

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال^(١).

مِنْ عَلَى . . .

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول حرف الجرّ «مِنْ» على «على»، وجاء في قراره:

«يُخْطِئُ بعض النقاد نحو قول القائل: «من على المنابر»، متوهِّمين أن مثل هذا ممتنع؛ لامتناع دخول حرف الجر على حرف الجر. وقد بحثت اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أن الأسلوب جائز؛ لما يأتي:

أولاً: أن «على» هنا اسم بمعنى «فوق»، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة وفي مقدمتهم سيبويه.

ثانياً: وروده في شعر من يحتاج بكلامه، مثل قول مزاحم العقيلي (من الطويل):

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خَمْسُهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْنَاءٍ مَجْهَلٍ^(٢)

مِنْ

لغة في «ايمن الله».

«من» التي للاستعلاء

انظر: «من»، الرقم ١، الفقرة «يا».

«من» التي للانتهااء

انظر: «من»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«من» التي للغاية

انظر: «من»، الرقم ١، الفقرة «يج».

«من» التي للفضل

انظر: «من»، الرقم ١، الفقرة «يب».

«من» التي للمُجاورة

انظر: «من»، الرقم ١، الفقرة «و».

مِنْ ثَمَّ

«ثَمَّ» اسم إشارة للمكان البعيد، بمعنى: هناك. و«ثَمَّ» حرف عطف يُفيد التشريك في الحكم والترتيب والتراخي. ولا تَقُلْ «من ثَمَّ»؛ لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف عطف، بل قُلْ: «مِنْ ثَمَّ»؛ لأنَّ حرف الجرّ يدخل على اسم الإشارة، فتقول: «سافرت إلى باريس ومن ثَمَّ إلى لندن».

مِنْ ذِي قَبْلُ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «فلان أحسن من ذي قبل»، وجاء في قراره:

«مما تجري به الأقلام في الاستعمال المعاصر قولهم: «فلان أحسن من ذي قبل».

وقد درست اللجنة هذا التعبير، فتبيَّن لها

(١) القرارات المجمعة. ص ١٤٢؛ والألفاظ والأساليب. ص ٢١٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

(٢) القرارات المجمعة. ص ١٣٨؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٨؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦. والبيت لمزاحم العقيلي في ديوانه. ص ١١؛ وأدب الكاتب. ص ٥٠٤؛ والأزهية. ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/١٩.

وكلمة «ابن» مضافة إلى علم، نحو: «يا زيد ابن علي».

انظر: النداء.

المناسبة

قال ابن حجة الحموي: «المناسبة على ضربين: مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ».

المعنوية هي أن يبتدىء المتكلم بمعنى ثم يتم كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ، وهذا النوع، أعني المناسبة المعنوية، كثير في الكتاب العزيز، فمنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [٢٦] أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا سَوَّيْنَا أَلَمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ فَخَرَجُوا مِنْهَا زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْفُسُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [٢٧] [السجدة: الآيتان ٢٦ - ٢٧]؛ فانظر إلى قوله سبحانه وتعالى، في صدر الآية التي هي للموعظة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [السجدة: الآية ٢٦]، ولم يقل: «أو لم يروا»؛ لأن الموعظة سمعية، وقد قال بعدها: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: الآية ٢٦]، وانظر كيف قال في صدر الآية التي موعظتها مرثية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [السجدة: الآية ٢٧]، وقال بعد الموعظة البصرية: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: الآية ٢٧].

ومن أطرف ما أنقله هنا من النقد اللطيف في هذا الباب أن قاضي القضاة عماد الدين بن القضاة أخا شيخنا قاضي القضاة علاء الدين الحنفي، نور الله ضريحه، وجعل من الرحيق المختوم غبوقه وصبوحة، نظم قصيدة امتدح بها المقر المرحومي السيوفي أرغون الأسعدي، كافل المملكة الشريفة الحموية، وعرضها، قبل إنشادها للممدوح، على أخيه

انظر: ايمن الله.

المُنَاخ

لا تقل: «الْمَنَاخ»، بل: «المُنَاخ» (بضم الميم)؛ لأنه من الفعل «أناخ»، واسم المكان والزمان منه هو «المُنَاخ».

المُنَادَى

المُنَادَى، في اللغة، اسم مفعول من «نادى». ونادى فلاناً: دعاه، صاح به. وهو، في النحو، المطلوب إقباله بأحد أحرف النداء.

انظر: النداء.

المُنَادَى الْمُبْهَم

هو المنادى الذي لا يكفي النداء في إزالة إبهامه، وإنما يحتاج معه، لرفع هذا الإبهام، إلى شيء آخر يكمل تعريفه. وهو يشمل «أي»، و«آية» واسم الإشارة، نحو: «يا أيها الذين آمنوا، ساعدوا المحتاجين».

المُنَادَى الْمُسْتَعَاث

هو المُسْتَعَاث.

انظر: المُسْتَعَاث، والاستغاثة.

المُنَادَى الْمُقْصُود

هو النكرة المقصودة.

انظر: النكرة المقصودة، والنداء.

المُنَادَى الْمُنْدُوب

هو المندوب.

انظر: المندوب، والتدبئة.

المُنَادَى الْمَنْسُوب

هو المنادى الموصوف بـ«ابن» مباشرة،

سند الأحاديث؛ لأن «السيول» فرع، «الحيا» أصله، وكذلك «الحيا» فرع، «البحر» أصله، ثم نزل «البحر» منزلة الفرع، و«جود» الممدوح منزلة الأصل، للمبالغة في المدح، وهذا غاية الغايات في هذا الباب^(١).

مُنَاطٌ وَمَنُوطٌ

يُخْطِئُ بعضُ الباحثين من يقول: «هذا الأمر مُنَاطٌ بفلان»، بحجة أن الصواب هو «هذا الأمر منوط بفلان»؛ لأنه من الفعل «نَاطَ»، لا من «أَنَاطَ»^(٢).

ولكن جاء في المعجم الوسيط: «أَنَاطَ الشيء وبه وعليه: نَاطَهُ»^(٣).

مَنَاعٌ

اسم فعل أمر بمعنى «امْنَعْ»، نحو: «مَنَاعِ التَّدْخِينَ» («مَنَاعَ»: اسم فعل أمر مبني على الكسر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت)، ونحو قول الراجز:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا

أما ترى المَنُوءَ في أَرْبَاعِهَا

ابن أبي المناقب

= محمد بن محمد (٥٢٢هـ / ١١٢٨م).

المُنَاقِضَةُ

المُنَاقِضَةُ، في اللغة، مصدر «نَاقَضَ». ونَاقَضَ فلاناً: خالفه. وهي، في علم البديع، تعليق الشرط على نقيضين: ممكن ومستحيل، والقائل يقصد الشرط بالمستحيل،

المشار إليه، فأنتهى منها إلى بيت في المديح يقول فيه (من الطويل):

خَبِيرٌ بِتَذْيِيرِ الْأُمُورِ فَمَنْ يَرَى

سِوَى مَا يَرَاهُ فَهَوَ فِي هَذِهِ أَعْمَى

فقال له شيخنا قاضي القضاة علاء الدين:

يجب أن تقول لأجل المناسبة المعنوية موضع «خبير» «بصير».

وقد عدّوا من محاسن الأمثلة المعنوية قول

أبي الطيّب المتنبّي (من الطويل):

على سابح موجِ المنايا بِنَحْرِهِ

غَدَاةَ كَأَنَّ الثُّبْلَ فِي صَدْرِهِ وَبُلْ

فإن بين لفظة «السباحة» ولفظتي «الموج»،

و«الوبل» تناسباً معنوياً، صار البيت به

متلاحماً، والذي عقد الناس الخناصر عليه،

في هذا الباب، قول ابن رشيق القيرواني (من الطويل):

أَصْحٌ وَأَفْوَى مَا رَوَيْنَاهُ فِي النَّدَى

مِنْ الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ مُنْذُ قَدِيمِ

أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا السُّيُولُ عَنِ الْحَيَا

عَنِ الْبَحْرِ عَنْ جُودِ الْأَمِيرِ تَمِيمِ

قال زكي الدين بن أبي الأصبع: هذا

أحسن شعر سمعته في المناسبة المعنوية، فإنه

وَقَّى المناسبة حقها، وناسب في البيت الأول

بين «الصحة»، و«القوة»، و«الرواية»، و«الخبر

المأثور»، وناسب في البيت الثاني بين

«الأحاديث»، و«الرواية»، و«العننة»، هذا مع

صحة ترتيب العننة من حيث أنها جاءت

صاغراً عن كابر، وأخيراً عن أول، كما يقع في

(١) خزانة الأدب ٢ / ٤٥٨ - ٤٦٠.

(٢) انظر كتابنا معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٥٨.

(٣) المعجم الوسيط. مادة (ن و ط).

والوجه الثاني: أن للمناورة معنى آخر، هو الدهاء، فهي من مادة: «ن و ر» التي تحمل معنى الخداع والحيلة، ومعلوم أن وزن المفاعلة شائع في العربية، مثل: «المدارة»، و«المراوغة»، و«المشاورة»، و«المحاورة»^(١).

المنبور

المنبور، في اللغة، اسم مفعول من «نَبَرَ». ونَبَرَ الشيء: رَفَعَهُ. وهو، في النحو، المهموز.

انظر: المهموز.

المنتجب بن أبي العزّ

(... / ... - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)

المنتجب بن أبي العز بن رشيد، أبو يوسف، منتجب الدين الهمداني. كان عالماً بالعربية واللغة والأدب والقراءات، صوفياً مقرأً، فاضلاً خبيراً، قرأ القراءات على غياث بن فارس، وقرأ عليه الصائغ الواسطي. تصدر للإقراء بالزنجليّة. وروى عن الكندي، وابن طبرزد. اشتهر بدمشق وتوفي بها.

له مصنفات كثيرة، منها: «شرح المفصل» للزمخشري، و«شرح الشاطبية» مخطوط كتبه باسم «الدرة الفريدة»، ومنه نسخة في البلدية بالإسكندرية بالرقم ١١٩١/ب، و«الفريد في إعراب القرآن المجيد» وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٠؛ والأعلام ٧/ ٢٩٠؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/ ٣١٠؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٧؛ ومرآة الجنان ٤/ ١٠٨).

نحو قول النابغة (من الوافر):

وإِنَّكَ سَوْفَ تَخْلُمُ أَوْ تُبَاهِي
إِذَا مَا شِبَتْ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ
فَإِنَّهُ عَلَّقَ جِلْمَ الْمَهْجُو عَلَى شِيبِهِ (وهذا ممكن)، وعلى شيب الغراب (وهذا مستحيل)، قاصداً استحالة حلمه.

والفرق بين المناقضة و«نفي الشيء بإيجابه» أن المناقضة ليس فيها نفي ولا إيجاب، ونفي الشيء بإيجابه ليس فيه شرط ولا معناه.

المُناورة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المناورة» في قول الكتاب: «قام الجنود بمناورة حربيّة»، وقولهم: «هذه مناورة سياسيّة». وجاء في قراره:

«يشيع في لغة الجيش وغيره مثل قولهم: «قام الجنود بمناورة حربية».

ومثل ما يتردد في لغة السياسة من قولهم: «هذه مناورة سياسيّة».

وقد يعترض على اللفظ في استعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكري أو السياسي في معجمات العربية.

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى إجازة استعمال لفظ «المناورة» بدلالتيه الحربية والسياسية على أحد وجهين:

أولهما: أن اللفظ منقول من الكلمة الفرنسية Manœuvre، أو من الكلمة الإنجليزية Manuver. وقد أشار المعجم الوسيط في طبعته الثانية إلى أنه معرب.

المنتجع بن نبهان

(.... / - /)

الْمُنْتَجِع بن نبهان الأعرابي التميمي. كان لغويًا ماهرًا. من بني نبهان من طييء. أخذ عنه علماء زمانه، وتخرّجوا به. سألته الأصمعي عن السُمَيْدَع، فأجابه: هو السيد الموطأ الأكناف.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٢٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ١١٢).

المنتخب

= سالم بن أحمد بن سالم (٦١١هـ / ١٢١٤م).

منة المنان بن محمد

(.... / - ٣٦٣هـ / ٩٧٣م)

منة المنان بن محمد بن سلمويه، أبو رشيد الأديب. كان إمامًا في اللغة، من مشايخ أصحاب الرأي. سمع أبا العباس الماسرجسي. (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣).

الْمُنْتَزَه

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المنتزه» بمعنى: الْمُنْتَزَه، وجاء في قراره:

«يعترض بعض النقاد على استعمال كلمة «الْمُنْتَزَه» بحجة أن الصواب فيها هو: «الْمَمْتَزَه». وترى اللجنة صواب استعمال «الْمُنْتَزَه» أيضًا استثناسًا بوروده في شعر فحول

الشعراء من مثل قول «بشار» (من البسيط):

وَمَلْعَبٍ لَجَوَارٍ يَنْتَقِدَنَّ بِهِ
وَكُلُّ مُنْتَزَهٍ لِلْهُوَ مُنْتَقَدٌ^(١)

الْمُنْتَهَى

الْمُنْتَهَى، في اللغة، اسم مكان من «انتهى». وانتهى الشيء: بلغ نهايته. وهو، في النحو، انتهاء الغاية. انظر: انتهاء الغاية.

مُنْتَهَى الجموع

انظر: صِيغ مُنْتَهَى الجموع.

الْمُنْجِد

قاموس مشهور في اللغة للأب لويس نقولا ضاهر المعلوف (١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م - ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م).

لا شك في أن الأب لويس المعلوف، عندما وضع معجمه في السنة ١٩٠٨، قد أحسن اختيار اسم «المنجد» (اسم فاعل من «أنجد») ذلك أن مهمة المعجم هي «إنجاد» الباحث عندما يستغلق عليه فهم كلمة، أو كتابتها، أو طريقة نطقها. لكنه سبق إلى هذه التسمية، إذ استعملها علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل (؟ - ٣٠٩هـ / ٩٢١م) عندما وضع معجمًا سماه «المنجد».

ولا بد من الإشارة، قبل البدء بتعداد سمات منهج «المنجد» إلى أن هذا المعجم هو أكثر المعاجم العربية طباعة حتى الآن، إذ طبع أربعًا وعشرين طبعة^(٢). وقد أضاف إليه الأب

(١) القرارات المجمعية. ص ١٣٧؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٧٥؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية.

ص ٣٢٦؛ والبيت لبشار في ديوانه ٢/ ٢٨٠.

(٢) ظهرت الطبعة السابعة والثلاثون في السنة ١٩٩٨، وكل طبعات المنجد أصدرتها دار المشرق في بيروت.

«دحر»... إلخ.

٣ - استعمل أكثر من ثلاثين اصطلاحاً للدلالة على اسم الفاعل (فا)، واسم المفعول (مفع)، والجمع (ج)، وجمع الجمع (جج)، والمصدر (مص)، والمؤنث (م)، والمثنى (مث)، وحركة عين المضارع، ومختلف العلوم... إلخ.

٤ - استعمل العلامة // لتقوم مقام الكلمة المفسرة سابقاً. والعلامة // و - لتقوم مقام الكلمة المفسرة إذا كانت فعلاً. فتجنب بذلك تكرير اللفظ كما استعمل العلامة «*» بعد الكلمة ليشير إلى أن هناك في فصيلة أخرى من المادة كلمة مترادفة، لها معنى مختلف.

٥ - حذف الشواهد والروايات والنوادر وما إليها.

٦ - اهتم بالترتيب والشكل والإخراج، فحاكى أحدث المعاجم الأوروبية فناً في هذا المجال، كما أكثر من الصور الموضحة. وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية.

٧ - قسّم كل صفحة إلى ثلاثة أنهر، ووضع في أعلاها كلمتين، تدل الأولى منهما على المادة الأولى فيها، وتشير الثانية إلى المادة الأخيرة.

٨ - كتب المواد اللغوية بلون أحمر وبخط مشبع، كما كتب متفرعاتها به أيضاً لكن دون

فردينان توتل (؟ - ؟) في طبعته الخامسة عشرة التي ظهرت في السنة ١٩٥٦ ملحقاً باسم «المنجد في الأدب والعلوم»، وهو معجم لأعلام الشرق والغرب^(١)، والكتب والبلدان. فأصبح يعرف باسم «المنجد في اللغة والأدب والعلوم»^(٢). وهو يتضمّن بحسب طبعته الرابعة والعشرين، إلى جانب المتن، مقدمة الطبعة الحادية والعشرين، وقائمة بالاصطلاحات المستعملة فيه، وبعض الأحكام القياسية، وستاً وثلاثين لوحة ملوونة تتضمن رسوم الحيوانات، والسفن، والأسلحة ووسائل المواصلات، والآلات الموسيقية وغيرها، وملحقاً لطائفة من المفردات التي لم ترد في المتن، وملحقاً آخر في الأمثال والأقوال السائرة عند العرب، بالإضافة إلى القسم المخصص للأعلام. أما أهم سماته^(٣) فتتلخص بما يلي:

١ - رتب الكلمات حسب أصولها وفق النظام الأبجائي. ثم قسّم كل مادة إلى فصول مختلفة وفقاً لمعانيها مستخدماً الترقيم في إيراد هذه المعاني.

٢ - وضع الفعل المضاعف الثلاثي في أول المادة. فالفعل «مدّ» مثلاً نجده في المادة (م د) كما رد كل كلمة إلى أصل ثلاثي، فالمضاعف الرباعي نحو «زلزل» رد إلى الأصل «زل»، و«لململ» في ذكر المادة «مل»، و«دحرج» في

(١) اقتصر بالنسبة لأعلام الأشخاص على الأموات منهم، إلا أنه أدرج من الأحياء: رؤساء الدول ورؤساء الوزراء في الدول ذات النظام الوزاري، وبطاركة الكنائس الشرقية، والحائزين جائزة نوبل وبعض الأعلام المنفردين بميزة خاصة كرواد الفضاء. (انظر: المنجد . ط ٢٤، صفحة دليل القارئ من مقدمة القسم الثاني من المنجد، والمعنون بالمنجد في الأعلام).

(٢) ويعرف اليوم باسم «المنجد في اللغة والأعلام».

(٣) بحسب طبعته السابعة عشرة وما بعدها.

إشباع، وذلك «تسهيلاً لاستعمال الكتاب وضئاً بوقت القارىء»^(١).

٩ - أكثر من الاعتماد على «محيط المحيط»، حتى إن «المنجد» يُعَدُّ مختصراً له، مع الرجوع إلى «تاج العروس» أحياناً كثيرة، ودون ذكر المراجع والمصادر اللغوية التي اعتمد عليها.

يُعَدُّ «المنجد» اليوم من أكثر المعاجم العربية شهرة، وأوسعها انتشاراً، ويكفي أن نتذكر عدد طبعاته السبع والثلاثين المطبوعة حتى سنة ١٩٩٨م، لنقدّر إقبال الناس عليه في الدول العربية كافة. وقد اختصره فؤاد أفرام البستاني بمعجم سماه «المنجد الأبجدي»^(٢) خصيصاً للطلاب مرتباً فيه الكلمات حسب نطقها على نحو ما هو معروف في المعاجم الأجنبية.

وبالرغم من المجهود الكبير الذي بذله

الأب لويس المعلوف، والقائمون على دار المشرق، كي يأتي «المنجد» سليماً من الأخطاء، خالياً من العيوب، فإن الكمال لم يتحقق لهذا المعجم، فتصدى بعض الغيارى على العربية لتبيان أخطائه وهناته، حتى إننا لا نعلم معجماً تعرض للنقد وتبيان العيوب، ما تعرض له «المنجد»، ولعل أهم الذين انتقدوه: عبد الله كنون^(٣)، ومنير العمادي^(٤)، وسعيد الأفغاني^(٥)، وعبد الستار فراج^(٦)، ومازن المبارك^(٧)، وحسين نصار^(٨)، وعمر الدقاق^(٩)، وإبراهيم القطان^(١٠)، والأمير مصطفى الشهابي^(١١).

المنجد في اللغة العربية المعاصرة

معجم لغوي حديث حرره أنطوان نعمة، وعصام مدور، ولويس عجيل، ومطري شماس، وراجعته مأمون الحموي، وأنطوان غزال، وريمون حرفوش. اعتمد فيه واضعوه

(١) المنجد. ط ٢٤، دار المشرق. ص أ.

(٢) لقد أخطأ فؤاد البستاني بهذه التسمية؛ لأنه سار على النظام الألفبائي لا الأبجدي. وهذا الخطأ نفسه نجده عند فردينان توتل عندما ذهب أنه رتب أعلامه حسب النظام الأبجدي (انظر: المنجد، في الأعلام صفحة دليل القارىء من مقدمة القسم الثاني منه).

(٣) انظر مقاله: «نظرة في منجد الآداب والعلوم». مجلة اللسان العربي، الرباط، عدد ١. ص ١١٣.

(٤) انظر مقاله: «أغلاط المنجد». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الأربعون. ص ٦٣٣ و ٨٦٤. وفي مقالاته في مجلة المعرفة الدمشقية، السنة الثانية ١٩٦٣، الأجزاء ٨، ٩، ١٠، والسنة الثالثة، ١٩٦٤، ج ٣٠.

(٥) طبع تقريراً في السنة ١٩٦٩ بعنوان: «أضرار المنجد والمنجد الأبجدي». انظر: مازن المبارك: نحو وعي لغوي. دمشق مكتبة الفارابي، سنة ١٩٧٠ ص ١٦٥.

(٦) انظر مقاله: «المنجد معجم في اللغة: نقد لا مفر منه». مجلة العربي، الكويت، العدد ١٣٤ (ك ٢)، سنة ١٩٧٠؛ و«المنجد في الأعلام: نقد له أيضاً» مجلة العربي، الكويت، العدد ١٣٩ (أيار، ١٩٧٠).

(٧) انظر كتابه: نحو وعي لغوي. ص ١٦٥-١٨٩.

(٨) انظر كتابه: المعجم العربي: نشأته وتطوره. ص ٧٢٨-٧٣١.

(٩) انظر كتابه: مصادر التراث العربي. ط ٢، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٠. ص ٣٠٨-٣٠٩.

(١٠) انظر كتابه: «عثرات المنجد». بيروت، دار القرآن الكريم.

(١١) انظر مقاله: «نظرة في المنجد». مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٢ (١٩٥٧م) ٣/ ٤١٢-٤٢٧.

الْمَنْدُوب

الْمَنْدُوب، في اللغة، اسم مَفْعُول من «نَدَبَ». وَنَدَبَ المَيْتَ: بكاه مُعَدِّدًا مَنَاقِبَهُ وَمَحَاسِنَهُ. وهو، في النحو، الاسم الْمُتَفَجِّع عليه حَقِيقَةً أو حَكَمًا، أو الْمُتَوَجِّع منه، نحو كلمة «عثمان» في قولك: «وعثمانُ»، وكلمة «رأسي» في قولك: «وارأسي». وَيُسَمَّى، أَيْضًا، المنادى المندوب. انظر: الثُّدْبَةُ.

منديل

= محمد بن يحيى بن مؤمن (٧٨٧هـ / ١٣٨٥م).

مُنْذُ

مثل: «مُنْذُ» تمامًا، والنحاة يبحثونها معًا. انظر: «مُنْذُ» واضعًا في أمثلتها «مُنْذُ» مكانها.

مَنْذَا

انظر: مَنْ ذَا، الرقم ٢.

منذر بن سعيد، البلوطي

(٢٧٣هـ / ٨٨٦م - ٣٥٥هـ / ٩٦٥م)

منذر بن سعيد، أبو الحكم القاضي، المعروف بالبلوطي. من موضع يعرف بفحص البلوط بقرطبة. كان متفنتًا في أنواع شتى من العلوم: اللغة، والأدب، والفقه، والنحو، والعربية. رحل إلى المشرق، فلقي جماعة من العلماء بالفقه واللغة، وجماعة من الأدباء، فأخذ عنهم. أخذ كتاب «الإشراف في اختلاف العلماء» رواية عن مؤلفه محمد بن المنذر، وكتاب «العين» للخليل بن أحمد رواية عن أبي العباس بن ولاد.

على معجم «المنجد» للأب لويس المعلوف مع إضافات كثيرة من الكلمات الدخيلة والمُخَدَّثة والمعرَّبة، وبخاصة المصطلحات العلمية، والتراكيب المُخَدَّثة، والمجازات المعاصرة، وفي أول هذا المعجم مُسَرَّد بالاصطلاحات المستخدمة فيه، وتنبهات لكيفية استعماله (وهو جذري ألفبائي مع رد الفعل المضاعف الثلاثي إلى أصله)، وبعض الأحكام القياسية في الصرف، وكتابة الهمزة. والمعجم من منشورات دار المشرق في بيروت سنة ٢٠٠٠م.

مَنْح

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، نحو: «منحتُ زيدًا جائزةً». وانظر: «أَعْطَى»، فلها أحكامها.

الْمَنْحُوتَات

الْمَنْحُوت، في اللغة، اسم مفعول من «نَحَتَ». وَنَحَتَ الشَّيْءُ: قَشَرَهُ وَبَرَّاه. وهو، في النحو، الكلمة المأخوذة من كلمتين أو أكثر، نحو: «بَسْمَلٌ» (قال: باسم الله). انظر: التُّحَت.

الْمَنْحُوتُ مِنْهُ

هو كلمتان أو أكثر أُخِذَ مِنْهُمَا، أو مِنْهَا، كلمة واحدة، نحو: «أطال الله بقاءك» التي أُخِذَ مِنْهَا لَفْظَةُ «طَلَبَقَ»، ونحو الكلمتين: «المادة»، و«الروح» اللتين أُخِذَتَ مِنْهُمَا كَلِمَةُ «الْمَذْرَجِيَّة». انظر: التُّحَت.

الْمَنْدَائِي

= علي بن محمد بن أحمد (٦٣٠هـ / ١٢٣٣م).

وإنباء الرواة ٣/ ٣٢٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٦-١٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٧٤-١٨٥؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٠٣-٢٠٤؛ ونفح الطيب ١/ ٣٤٨-٣٥٢).

المنذر بن عبد الرحمن

(.../...-.../...)

المنذر بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو الحكم الأموي الأندلسي. يرجع نسبه إلى عبد الرحمن بن معاوية الأموي. كان من أولاد المستولين على الأندلس، من بني أمية. يعرف بـ«المذاكرة». وذلك لأنه كان إذا لقي رجلاً من إخوانه قال له: هل لك في مذاكرة باب من النحو؟ فلهج بهذه الكلمة حتى تُبْرِ بها. كان عالماً من الأئمة في علوم العربية، واسع العلم، حسن السمعة. دخل على ابن أبي عبدة، وكان جليل المنزلة في الدولة، فأكرمه وأعلى شأنه، وكان بين يديه سيف، فقال له: يا سيدي، يا أبا الحكم، إن ذكرت في هذا السيف ما ذكرته العرب من أسرار أجزائه، من رأسه إلى أسفله، فهو لك. فأخذ المنذر السيف والخجل باد على وجهه، وبدأ بذكر قائمه، وما قالته العرب فيه. وأرجعه إلى ابن أبي عبدة الذي عجب وعجب الحاضرون من سعة علمه وكثرة حفظه. فأعطاه السيف. فاستغفاه فأبى إلا أخذه. وللمنذر شعر حسن. هجا أبا محمد بن عبد الجبار الذي استولى على الأندلس.

(طبقات النحويين واللغويين. ص ١٩٧-١٩٨؛ وإنباء الرواة ٣/ ٣٢٣-٣٢٤).

منذر بن عمر، أبو الحكم الشذوني

(.../...-٣٣٤هـ/٩٤٥م)

منذر بن عمر بن عبد العزيز، أبو الحكم

كان يتفقه بفقه داود الأصبهاني ويؤثر مذهبه، ويحتج لمقاتله، وكان جامعاً لكتبه، فإذا جلس مجلس الحكم قضى بمذهب مالك وأصحابه.

كان أبو الحكم عالماً بالقرآن، حافظاً لما قاله العلماء في تفسيره وأحكامه، ووجوه الحلال والحرام فيه، وكان كثير التلاوة، سريع الشاهد لآياته. وله فيه كتب مفيدة، منها: «الأحكام»، و«الناسخ والمنسوخ» وغير ذلك من التصانيف. وله خطب ورسائل بليغة وأشعار مطبوعة.

ولي قضاء الجماعة بقرطبة. مات سنة ٣٥٥هـ، ويقول السيوطي: مات يوم الخميس لأربع خلون من ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمئة وبلغ من السن سبعاً وأربعين عاماً.

يقول القفطي والزركلي: توفي سنة ٣٥٥هـ. ويذكر الزركلي أنه ولد سنة ٢٧٣هـ.

اتصل البلوطي بعبد الرحمن الناصر، فحظي عنده، ثم عند ابنه الحكم من بعده، وسبب هذا الاتصال ما ظهر من بلاغته يوم الاحتفال بدخول رسول قسطنطين بن ليون على الناصر، موفداً إليه مع وفود سائر ملوك الفرنجة، إذ تقدم أبو علي القالي بإلقاء الخطبة في الحضور، فما لبث أن أزيج عليه، وانقطع وبهر، فتقدم منذر من ذاته، ووصل افتتاح أبي علي بكلام بهر العقول، وكان الناصر أشدهم عجباً وتعجباً. فقرّبه وولاه الصلاة والخطابة في المسجد الجامع بالزّهراء، ثم ولّاه قضاء الجماعة بقرطبة. عُذ في الطبقة السادسة من نحاة الأندلس.

(الأعلام ٧/ ٢٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠١؛

«بيروتي، مصري، طالبي».
انظر: النَّسَب.

المَنسوب إليه

هو الاسم المجرد من الياء، والذي تلحقه الياء المَشْدُدة لإفادة النسب إليه، نحو كلمة «مصر»، و«مصري»، وكلمة «طالب» من «طالبي».
انظر: النَّسَب.

المَنسوق

المَنسوق، في اللغة، اسم مفعول من «نَسَقَ». ونَسَقَ الكلامَ: عطفَ بعضه على بعض. وهو، في النحو، المعطوف.
انظر: المعطوف، والعطف.

المَنسوق عليه

هو المعطوف عليه.
انظر: المعطوف عليه.

المُنشعب

المُنشعب، في اللغة، اسم فاعل من «أَنشَعَبَ». وَأَنشَعَبَ الشيءُ: تَفَرَّقَ. وهو، في النحو، الفعل المزيد، أو ما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال، سواء أكان ثلاثيًا مزيدًا، نحو: «أَعْلَمَ»، أم رباعيًا، نحو: «دَخَرَجَ».

المُنصرف

المُنصرف، في اللغة، اسم فاعل من «انصَرَفَ». وانصَرَفَ عنه: تركه، مال عنه. وانصَرَفَ إلى كذا: تحوَّلَ إليه. وهو، في النحو، الذي يدخله تنوين الصرف. ويسمى أيضًا: «الاسم المنصرف»، و«الاسم المعرب المنصرف»، و«المعرب المنصرف».

الشذوني. من أهل شريش. كان إمامًا في النحو، عالمًا باللغة، شاعرًا مطبوعًا، بصيرًا بالكلام، كثير الشعر. سمع من محمد بن فطيس الإلبيري.

(تاريخ علماء الأندلس ١٤٣/٢؛ وبغية الوعاة ٣٠١/٢).

ابن المنذر النحوي

= سلام بن سليمان (١٧١هـ / ٧٨٧م).

المنذري

= محمد بن أبي جعفر (.../....-٣٢٩هـ / ٩٣٩م).

المُنزَّل منزلة الصَّحيح

هو الاسم الشَّبيه بالصَّحيح.
انظر: الاسم الشَّبيه بالصَّحيح.

المُنسرح

المُنسرح، في اللغة، اسم فاعل من «أَنسَرَحَ». وَأَنسَرَحَ فلان: أَسْرَعَ. وهو، في علم العروض، بَحْر المُنسرح.
انظر: بحر المُنسرح.

المُنسرد

المُنسرد، في اللغة، اسم فاعل من «أَنسَرَدَ». وَأَنسَرَدَ الشيءُ: نُسِجَ، أو تُقِبَ. وهو، في علم العروض، بحر المُنسرد.
انظر: بحر المُنسرد.

المَنسوب

المَنسوب، في اللغة، اسم مفعول من «نَسَبَ». ونَسَبَ الشيءُ: ذَكَرَ نَسَبه ووصفه. ونَسَبه إلى فلان: عَزَاهُ إليه. وهو، في علم الصَّرف، الاسم الذي لحقته ياء النسبة، نحو:

و«المعرب الأمكن»، و«المتمكن الأمكن»، و«المُجْرى»، و«ما ينصرف»، و«ما يُجْرى»، و«ما يجري»، و«الاسم المُنُون»، و«المعرب المصروف»، و«الجاري»، و«المصروف».

ويقابله: «الممنوع من الصِّرف».

انظر: الممنوع من الصرف.

المنصف

كتاب في الصرف لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٢٢هـ / ٣٩٢هـ)، وهو شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ). قال ابن جني في مقدمة الكتاب:

«هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني - رحمه الله - في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مُشْكِلاً إلا أوضحت، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته، ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره، أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغربية، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المُشْكِلَةِ العويصة التي تشحذ الأفكار، وترويض الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحْكِم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطَّئة للفروع، لم يَحْظَ منها بكثير طائل، وصُعِبَتْ عليه أيما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حُكْم من أراد الصعود إلى قُلَّة جبل سامٍ في غير ما سبيل، أو كجازع مفاز لا يهتدي لها بلا دليل.

وهذا القبيل من العلم، أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، إليه

أشدُّ فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على يفعل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول: «كُرِّمَ يَكْرُم» بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: «يَكْرُم» أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء، ولم يحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك.

ومن ذلك أيضاً قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال «أفعل» يكون «مُفَعَّلاً»، بضم الميم وفتح العين، نحو: «أدخلته مُدْخَلاً»، و«أخرجته مُخْرَجاً»، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: «مُكْرَماً» قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع.

وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُنْقَل وَيُعْمَل به، فهو مكسور الأول، نحو: «مِطْرَقَةٌ» و«مِرْزُوحَةٌ»، إلا ما استثنى من ذلك، فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يُستدرك من اللغة بالقياس.

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: «رَجُلٌ وَحَجَرٌ»، فهذا مما لا يُقَدِّم

«حَيْثُ وَعَيْثُ، وَأُخِيتُ وَأُعِيْتُ».

- باب التضعيف في بنات الواو.

- هذا باب ما قيس في المعتل ولم يَجِءْ مثاله إلا من الصَّحيح.

- هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ألبتة كما لم يتكلم بالفعل من «قال، وباع»، وما كان نحوهن على الأصل.

- هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه.

- مسائل في عويص التصريف.

وقد طبع الكتاب طبعات عدّة، لعلّ أفضل طبعة، طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، بتحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا.

الْمَنْصُوب

الْمَنْصُوب، في اللغة، اسم مفعول من «نَصَبَ». ونَصَبَ الشَّيْءَ: أقامه. وهو، في النحو، الاسم المُعْرَب والفعل المضارع اللَّذَان في حالة النصب. ويعدّ الكوفيون المبنّي على الفتح منصوبًا. انظر: النَّصْب.

مَنْصُوب بِالْفَتْحَةِ

انظر: مرفوع بالضمة.

مَنْصُوب التَّقْرِيب

انظر: التقريب.

الْمَنْصُوب عَلَى الْاِخْتِصَاصِ

هو الْمُخْتَصَص.

انظر: الْمُخْتَصَص، والاختصاص.

عليه بقياس، بل يُرْجَعُ فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التّصريف مأسّة، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع عن القياس».

وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو التالي:

- باب الأسماء والأفعال.

- باب ما تجعله زائدًا من حروف الزيادة.

- باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصَّحيح من كلام العرب.

- باب الياء والواو اللتين هما فاءات.

- باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات.

- باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل.

- باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة.

- باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء، اللّتين هما عينان.

- باب ما تقلب فيه الواو ياء.

- هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا.

- هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللّتين هما عينان.

- هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَعَزَوْتُ».

- هذا باب تقلب فيه الياء واوًا لِيُفَرَّقَ بين الاسم والصفة.

- هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدًا.

- هذا باب التضعيف في بنات الياء، نحو:

المنصوب على الاشتغال

هو المشغول عنه المنصوب.

انظر: المشغول عنه، والاشتغال.

المنصوب على الإغراء

هو المُغْرَى به.

انظر: المُغْرَى به، والإغراء.

المنصوب على التحذير

هو المُحَذَّر منه.

انظر: المُحَذَّر منه، والتحذير.

المنصوب على التوسّع

هو المنصوب على نزع الخافض.

انظر: المنصوب على نزع الخافض.

المنصوب على الجزاء

هو المفعول له.

انظر: المفعول له.

المنصوب على الخلاف

هو، عند الكوفيين، عامل النصب في

المفعول معه، والظرف الواقع خبراً،

والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء و«أو».

ويُسَمَّى، أيضاً، المنصوب على الصَّرف.

وانظر: الخلاف.

المنصوب على السَّعة

هو المنصوب على نزع الخافض.

انظر: المنصوب على نزع الخافض.

المنصوب على الصَّرف

هو المنصوب على الخلاف.

انظر: المنصوب على الخلاف.

المنصوب على الفعل

هو الحال.

انظر: الحال.

المنصوب على المحل

هو ظرف المكان.

انظر: ظرف المكان.

المنصوب على المَصْدَرِيَّة

هو المفعول المُطْلَق.

انظر: المفعول المطلق.

المنصوب على نزع الخافض

قد يسقط حرف الجرّ بعد الفعل المتعدي

بواسطة حرف الجرّ، ويُنصب الاسم المجرور

بعده، ومنه الآية: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

رَجُلًا﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥]، أي: من قومه،

ومنه قول الشاعر (من الوافر):

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والأصل: تمرّون بالديار، فنُصِبَ المجرور

بعد سقوط حرف الجرّ. ومنه قول العرب:

«تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ»، و«ذهبتُ الشامَ»، أي:

«توجهتُ إلى مَكَّةَ»، و«ذهبتُ إلى الشامَ».

والنصب هنا سماعي غير قياسي يُقْتَصَرُ فيه

على الأمثلة الواردة عن العرب، فلا يجوز

مثلاً: «ذهبتُ البيتَ»، ولا «تمرّونَ

المدرسةَ». وبعض النحاة يُجيز القياس هنا.

وسقوط حرف الجرّ قياسي إذا أُمِنَ اللبسُ،

قبل الأحرف المصدريّة: «أَنَّ، أَنْ، وَكَي»،

ومنه الآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل

عمران: الآية ١٨]. فإن لم يُؤْمَنَ اللبسُ لم يُجَزَّ

حذف الجارّ، فلا يجوز نحو: «رغبتُ أنْ

- توكيد المنصوب، نحو: «كافأت المجتهد نفسه».

- المعطوف على المنصوب، نحو: «أكرمْتُ زيدًا وزيدًا»، و«شاهدتُ عمك زيدًا».

- البدل من المنصوب، نحو: «كافأت المجتهد زيدًا».

وانظر: التَّضْب.

منصور بن أحمد، أبو علي المشدالي
(... / ... - ... / ...)

منصور بن أحمد بن عبد الحق، أبو علي المشدالي. من أهل بجاية. كان عالمًا بالنحو والفقه والأصول. يعمل في التدريس بهذه العلوم، أفاد كثيرين. رحل إلى القاهرة، ولازم العز بن عبد السلام، وسمع من إبراهيم بن مضر، ومن أبي عبد الله بن أبي الفضل المُرسي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠١).

ابن منصور البركي

= ناصر بن محمد بن علي (٤٦٧هـ / ١٠٧٤م).

أبو منصور بن أبي البقاء

= محمد بن علي بن إبراهيم (٤٨٤هـ / ١٠٩١م - ٥٥٦هـ / ١١٦١م).

ابن منصور التركي

= ساتلين بن أرسلان (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م).

أبو منصور بن الجبان

= محمد بن علي بن عمر (... / ... - ... / ...).

أَفْعَلْ؛ لأنه لا يُفهم إن كنت ترغب في الفعل أم عنه، أما إذا قصدت الإبهام فيجوز. وانظر: الجر.

المنصوبات

المنصوبات، في اللغة، جَمْع «منصوب»، وهو اسم مفعول من «نَصَبَ». ونَصَبَ الشيء: أقامه. وهي، في النحو، الأسماء المُغْرَبَة التي تكون في حالة التَّضْب، وهي:

- المفعول به، نحو: «كافأتُ المجتهد».

- المفعول المطلق، نحو: «سرتُ سَينَر الصالحين».

- المفعول لأجله، نحو: «وقف الطلاب احترامًا للمعلم».

- المفعول فيه، نحو: «سأزورك صباحًا».

- المفعول معه، نحو: «سرتُ والنهر».

- الحال، نحو: «عاد القائدُ منتَصِرًا».

- التمييز، نحو: «اشتريتُ قلمًا حَبِرًا».

- المستثنى، نحو: «نَجَحَ الطلابُ إلا زيدًا».

- المُنادى في بعض أحواله، نحو: «يا طالب العلم اجتهد».

- خبر «كان» وأخواتها، نحو: «كان الجو حارًا».

- حَبَر الحروف المشبَّهة بـ«ليس»، نحو: «ما الكذبُ محمودًا».

- اسم الحروف المُشبَّهة بالفعل، نحو: «إنَّ الصدقَ فضيلة».

- اسم «لا» النافية للجنس في بعض أحواله، نحو: «لا كسولٌ ناجحٌ».

- نعت المنصوب، نحو: «اشتريتُ سيارةً جديدةً».

أبو منصور الخازن

= محمد بن أحمد (.../.... - ٥١٠هـ/١١١٦م).

أبو منصور الشافعي

= موهوب بن موهوب (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م - ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م).

أبو منصور الصائغ

= محمد بن ناصر بن محمد (.../... - بعد ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م).

أبو منصور العتابي

= محمد بن علي بن إبراهيم (٤٨٤هـ/ ١٠٩١م - ٥٥٦هـ/ ١١٦١م).

أبو منصور القزويني

= محمد بن علي بن منصور (.../... - ٥١٠هـ/ ١١١٧م).

منصور بن فلاح

(.../.... - ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م)

منصور بن فلاح بن محمد، أبو الخير، تقي الدين، المشهور بابن فلاح النحوي، يمني، عالم بالنحو. له مؤلفاته في العربية، منها: «الكافي»، وهو كتاب في غاية الجودة يدل على تضلعه بالعربية، ومعرفته بأصول الفقه، و«المغني» في النحو في أربعة مجلدات، مخطوط في مكتبة الكاشاني بکربلاء.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢؛ والأعلام ٧/ ٣٠٣).

أبو منصور الكاتب

= عبد الله بن سعيد بن مهدي (.../...)

.... - ٤٨٠هـ/ ١٠٧٨م).

منصور بن محمد

(.../.... - .../...)

منصور بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، فخر القضاة، ابن قاضي القضاة أبي سعيد ابن شيخ الإسلام أبي نصر. كان عالمًا باللغة والعربية. من وجوه الأكابر وأعيان السادة. نشأ في العلم منذ صباه، حتى تخرّج بارعًا في العربية. ولي القضاء في حياة أبيه. سمع من مشايخ عصره. وكان ورعًا متعففًا. (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٢).

منصور بن محمد السندي

(.../.... - ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م)

منصور بن محمد، أبو القاسم السندي. كان عالمًا بالنحو، بارعًا بالإعراب، حافظًا للآثار والأخبار، مقدّمًا في حفظ القراءات، يرجع إلى فنون من العلم. كثير الروايات. (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣).

منصور بن محمد، أبو الفتح الأصبهاني

(.../.... - ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م)

منصور بن محمد بن عبد الله، أبو الفتح التميمي الأصبهاني. كان نحويًا متكلمًا، بارعًا في الرواية. دخل بغداد وأقام بها، وأخذ عن علمائها. أقرأ بها العربية فأفاد الطلبة، خالط الأجلّاء، وصحب ابن عباد وغيره. كان معتزليًا. وصنّف كتابًا في ذمّ الأشاعرة.

(معجم الأدباء ١٩/ ١٩٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٢؛ والأعلام ٧/ ٣٠٣).

منصور بن المسلم، الدَّمِيك

(٤٥٧هـ/ ١٠٦٥م - ٥١٠هـ/ ١١١٦م)

منصور بن المسلم بن علي، أبو نصر

«مَنْضَدَة»، و«مناضد»، مرادًا بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأواني أو الأدوات بنظام معين.

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرد مفردًا أو جمعًا في المعجمات. وقد ورد الجمع في قول مزرد بن ضرار الغطفاني (من الطويل):

وَعَهْدِي بِكُمْ تَسْتَنْقِعُونَ مَشَافِرًا
مَنْ الْمَخْضِ بِالْأَضْيَافِ فَوْقَ الْمَنَاضِدِ^(١)
وربما قصد بـ«المناضد» هنا الأسرة التي يجلسون عليها.

وأما المعجمات، فقد ذكرت الفعل من هذه المادة، وهو: نضد المتاع ينضده نضدًا ونضّده تنضيذًا: جعل بعضه على بعض، والنضدة بالتحريك: ما نضد من متاع البيت، وكذلك السرير ينضد عليه المتاع أو الثياب، والجمع أنضاد. من هذا العرض ترى اللجنة ما يلي:

أولاً: إجازة استعمال «مَنْضَدَة» على «مَفْعَلَة»، بفتح الميم والعين، من وجهين: أحدهما: أنها اسم مكان من الفعل «نَضَدَ» ينضد بكسر المضارع، وإن كان القياس «منضد» على «مَفْعَل» بكسر العين، تعويلاً على أن في المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن «مَفْعَل» بفتح العين، مع أن فعله من باب «ضَرَبَ»، وذلك قولهم: مدب، ومزلة، ومضربة.

والثاني: أنها صيغة على وزن «مَفْعَلَة» للمكان يكثر فيه النضد، وهو أثاث البيت ومتاعه، وقد سبق أن أقر المجمع هذه الصيغة

الحلبي، يُعرف بابن أبي الدُمَيْك التميمي السعدي. كان نحوياً بارعاً، أديباً فاضلاً شاعراً. ولد بحلب، وانتقل إلى دمشق، وأقام بها يعلم الصبيان في مسجد رحبة البصل، ومسجد الرماحين.

له تصانيف كثيرة، وردود على ابن جني، منها: «تتمّة ما قصّر فيه ابن جني في شرح أبيات الحماسة»، وديوان شعر مشحون بالفوائد النحوية، شرح ألفاظه اللغوية، واعتنى بإعرابه، مما يدل على تبحره في علم العربية. توفي سنة ٥١٠هـ، ويقول العماد الأصبهاني: توفي سنة ثيف و ٥٢٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣؛ ومعجم الأدباء ١٩٤-١٩٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٦-٣٢٧؛ والأعلام ٧/ ٣٠٤؛ وخريدة القصر، قسم شعراء الشام ٢/ ١٦٩).

منصور النحوي، أبو الفوارس

(... / ... - ... / ...)

منصور النحوي، أبو الفوارس. من الغرباء النحاة القادمين على مصر. تصدر لإفادة الطلبة النحو، فأفاد كثيرين وتخرّجوا به. سمع من النسائي وغيره. وروى عنهم. (إنباه الرواة ٣/ ٣٢٦).

الْمَنْضَدَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الْمَنْضَدَة» بمعنى الأثاث الذي يوضع فوقه الأواني أو الأدوات بنظام معين، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال

هذه المادة لم تنصّ عليه المعاجم، ولكن هذا الثلاثي غير المستعمل يسع أن نشق منه اسم المكان، كما وسع أن اشتق منه اسم آلة مفترضين أنه من باب «ضرب»، وقرارات المجمع الخاصة باستكمال المادة اللغوية تبيح هذا، وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق هو «مَنْطِق»، ثم لحقته التاء، فجاءت «مَنْطِقة» بمعنى مكان الانتطاق، ثم تعمّمت دلالة ليطلق على كل مكان محدّد بالمعنى الجغرافي. أما لحوق التاء، فترى اللجنة جوازه على أساس ما جاء في كتاب سيبويه من أن العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثي. وروايته أمثلة متعدّدة لهذا. ولم يرد في كلام سيبويه أن لحوق التاء في مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة، بل يكاد يسوّي اسم المكان مع التاء ومن دونها. وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتاء، وعدّها ستة وعشرون ومئة مثال.

ولم تأخذ اللجنة برأي المتأخرين من النحاة من أن لحوق التاء لاسم المكان سماعي. ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال «مَنْطِقة» بوصفها اسم مكان من الثلاثي غير المستعمل الذي معناه «انتطق»، مع افتراض أنه من باب «ضرب»، للتعبير عن المكان المحدّد أو الرقعة المحدّدة بواسطة المجاز المرسل أيضًا، كما كان الشأن في الصورة الأولى.

ويقوّي صورة «مَنْطِقة» بفتح الميم وكسر الطاء أنها صيغة اسم المكان، وللصّيح دلالتها على معانيها.

للمكان يكثر فيه الشيء قياسًا.

ثانيًا: إجازة «مِنْضدة» على «مِفْعلة» اسمًا للآلة، من قبل أن الأواني والأدوات والمتاع توضع فوقها، فتصير بذلك معدة للأكل عليها أو للعب أو للجلوس، فكأنها ما يعالج به الشيء وينقل^(١).

مَنْطِقة ومنطقة

أجاز مجمع اللغة العربية استعمال كلمة «المِنْطِقة»، أو «المَنْطِقة» لمعنى المكان المحدود جغرافيًا، وجاء في قراره:

«وردت الصورة الأولى لكلمة «المِنْطِقة» - بكسر الميم وفتح الطاء - في معاجم العربية: بمعنى الحزام، أي: اسم آلة من الانتطاق. ولم تنصّ المعاجم على الفعل الثلاثي من هذه المادة بهذا المعنى، ثم استعمل بعض المتأخرين هذه الصورة في مقابلة الكلمة الأجنبية «Zone»، على أساس أن هذه الكلمة الأجنبية قد عبّرت في أصل استعمالها عن الحزام، ثم نُقلت في بعض اللغات الأوروبية للتعبير عن مكان محدود، أي: رقعة محدودة. وعلى هذا، سوّغوا استعمال هذه الصورة العربية المروية في المعاجم للتعبير أيضًا عن المكان المحدّد. وتّم هذا عن طريق المجاز المرسل. وعليه فصورة «منطقة» مروية عن العرب بمعنى الحزام، ويمكن استعمالها، عن طريق المجاز في المكان المحدد بالمعنى الجغرافي.

أما الصورة الثانية: «مَنْطِقة» - بفتح الميم وكسر الطاء - فيمكن أن تُعدّ اسم مكان مشتقًا من مادة الانتطاق، برغم أن الفعل الثلاثي من

(١) القرارات المجمعية. ص ٢١٠-٢١١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

.... ٧٣٥هـ / ١٣٣٥م).

= محمد بن مكرم بن علي (٦١٠هـ / ١٢٣٢م - ٧١١هـ / ١٣١١م).

الْمَنْظُوم

المنظوم، في اللغة، اسم مفعول من «نَظَّمَ». وَنَظَّمَ اللَّوْلُوْ أَوْ نَحَوَهُ: جَمَعَهُ فِي سَبْكٍ. وَهُوَ، فِي عِلْمِ الْعُرُوضِ، الشُّعْرُ. انظر: الشُّعْرُ.

الْمَنْظُومَة

قطعة شعرية تُمَثِّلُ وَحْدَةً مُتَكَامِلَةً.

مَنْعُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

هو التَّخْلُصُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِتَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا، أَوْ بِالتَّثْقُلِ، أَوْ بِالْحَذْفِ. وَيُسَمَّى، أَيْضًا: «لَا يَنْجِزُ حَرْفَانِ»، وَ«لَا يَنْجِزُ سَاكِنَانِ»، وَ«التَّخْلُصُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ». انظر: التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ.

مَنْعُ الصَّرْفِ

هُوَ عَدَمُ تَنْوِينِ الْأَسْمِ الْمَغْرَبِ. وَيُسَمَّى، أَيْضًا، عَدَمُ الْإِجْرَاءِ. انظر: الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ.

مَنْعُ صَرْفٍ مَا يَنْصَرِفُ

مِنَ الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ الْمَقْبُولَةِ. انظر: الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ.

مَنْعُ الْمَصْرُوفِ

مِنَ الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ الْمَقْبُولَةِ. انظر: الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ.

من كل ما تقدّم ترى اللجنة جواز استعمال كل من الصورتين: «مِنْطَقَة» (بكسر الميم)، و«مَنْطَقَة» (بفتح الميم) للتعبير عن المكان المحدّد^(١).

للتوسّع انظر:

- «رأي في ضبط «منطقة»». محمد خلف الله أحمد، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦-١٩٦٧م). ص ١٦٤-١٦٦.

- «القول في منطقة بكسر الميم وفتح الطاء وبفتح الميم وكسر الطاء لمعنى المكان أو الدائرة». البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦-١٩٦٧م). ص ١٤٧-١٤٩.

- «مِنْطَقَة» (بفتح الميم) من النطق لا «مِنْطَقَة» بكسرها من النطق). عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦-١٩٦٧م). ص ١٥٠-١٦٣.

المنطقة اللغوية

هي المنطقة الجغرافية التي تسود فيها لهجة معينة، أو ظاهرة صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية معينة.

منطقة اللهجة

هي المنطقة الجغرافية التي تسود فيها لهجة ما.

ابن منظور

= عثمان بن محمد بن يحيى (.... /

(١) في أصول اللغة ١/ ٢٠٤؛ والقرارات المجمعية. ص ٩٤-٩٥؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩.

«انْفَصَلَ». وانْفَصَلَ عنه: فارقَه، انْقَطَعَ عنه. وهو، في النحو، نَعَتْ لنوع من أنواع الضمائر.

انظر: الضمائر، الرقم ٢، والرقم ٤.

الْمُنْفَصِلَةُ

انظر: «الضمائر المنفصلة» في «الضمائر»، الرقم ٢، والرقم ٤؛ وانظر: «أم المنفصلة» أو «المنقطعة» في «أم»، الرقم ٢.

مُنْفَعِلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «انْفَعَلَ»، نحو: «مُنْكَسِرٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«انْفَعَلَ».

مُنْفَعِلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «انْفَعَلَ»، نحو: «مُنْهَلٌ» (انْقَهَلٌ: ضَعُفَ وسَقَطَ).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«انْفَعَلَ».

مُنْفَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة من «انْفَعَلَ»، نحو: «مُنْكَسِرٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة، و«انْفَعَلَ».

مُنْفَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة من

مَنَعَ

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو قول علي بن أبي طالب: «منعكم النَّصْفَ»، ونحو: «منع الحاكم النَّاسَ التجوُّلَ». لها أحكام «أعطى».

انظر: أعطى.

وقد تتعدى إلى مفعولها الثاني بحرف الجر «مِنْ»، نحو: «منع الطبيبُ فلانًا من كذا وكذا».

الْمَنْعُوتُ

المنعوت، في اللغة، اسم مفعول من «نَعَتَ». ونَعَتَ الشَّيْءَ: «وَصَفَّهُ». وهو، في النحو، الاسم الذي نُعِتَ، نحو: «كُن رجلاً مُؤمِنًا». ويُسمَّى أيضًا: «الموصوف».

انظر: النعت.

الْمُنْفَتِحَةُ

الْمُنْفَتِحَةُ، في اللغة، اسم فاعل للمؤنَّث من «انْفَتَحَ». وانْفَتَحَ البابُ: صار غير مُغْلَقٍ.

والحروف المُنْفَتِحَةُ هي كل الحروف الهجائية ما عدا حروف الإطباق: ط، ظ، ص، ض. عددها، إذا، خمسة وعشرون حرفًا، وإنما سُمِّيت بالمنفتحة؛ لأنَّ اللسان لا ينطبق مع الرِّيح إلى الحنك عند النُّطق بها، ولا تنحصر الرِّيح بين اللسان والحنك، بل ينفث ما بين اللسان والحنك، وتخرج الرِّيح عند النُّطق بها^(١).

الْمُنْفَصِلُ

الْمُنْفَصِلُ، في اللغة، اسم فاعل من

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١٢٣.

«انْفَعَلَ»، نحو: «مُنْفَعِلٌ» (انْقَهَلَ: ضعف وسقط).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة، و«انْفَعَلَ».

مُتَفَعِّلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «تَفَعَّلَ»، نحو: «مُتَرَجِّسٌ».

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«تَفَعَّلَ».

مُتَفَعِّلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة من «تَفَعَّلَ»، نحو: «مُتَرَجِّسٌ».

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهة، و«تَفَعَّلَ».

الْمُنْفِي

هو الذي وقع عليه النفي.
انظر: النفي.

ابن المنقي

= علي بن خليفة (٥٦٢هـ / ١١٦٦م).

مُنْقَرَسٌ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «مُنْقَرَسٌ» بمعنى: مصاب بداء النقرس، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أن المعجمات نصّت على أن النقرس داءٌ يصيب المفاصل، وهو ما كان يسمى داء الملوك، والكلمة معربة. ولم تنص

المعجمات على الاشتقاق منها. ولكن الجاحظ في رسائله (ج ٣/ ١١٤) يقول: «ألا ترى أنني منقرس مفلوج». ويستفاد من ذلك أنه قد ورد اشتقاق فعل متعدّد من «النقرس»، هو نقرسه الداء فهو مُنْقَرَسٌ، بصيغة اسم المفعول. وقد سبق للمجمع أن أجاز الاشتقاق من الأسماء المعربة؛ وبهذا يحق للفعل «نقرسه الداء فهو مُنْقَرَسٌ»، أن يثبت في معجمات اللغة العربية»^(١).

الْمُنْقَطِع

الْمُنْقَطِع، في اللغة، اسم فاعل من «انْقَطَعَ». وانْقَطَعَ الشَّيْءُ: انفَصَلَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضِهِ الْآخَرِ. وهو، في اللغة، نعت لنوع من أنواع الاستثناء.

انظر: الاستثناء المنقطع.

الْمُنْقَطِعة

انظر: «أم» المنقطعة في «أم»، الرقم ٢.

الْمُنْقَلِب

الْمُنْقَلِب، في اللغة، اسم فاعل من «انْقَلَبَ». وانْقَلَبَ الشَّيْءُ: جُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، أَوْ يَمِينُهُ شِمَالَهُ، أَوْ بَاطِنُهُ ظَاهِرَهُ. وهو، في النحو، المقلوب.

انظر: المقلوب.

الْمُنْقُوص

١ - في اللغة: اسم مفعول من «نَقَصَ». ونَقَصَ الشَّيْءُ: ذَهَبَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ تَمَامِهِ. ونَقَصَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ نَاقِصًا.

٢ - في النحو: هو:

(١) القرارات المجمعية. ص ٢٣٦.

٢؛ و«اسم الفعل المنقول» في «اسم الفعل»،
الرقم ٢.

المُنْكَر

المُنْكَر، في اللغة، اسم مفعول من
«نَكَرَ». وَنَكَرَ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ نَكِيرَةً (غير
معروف). وهو، في النحو، النكرة.
انظر: النكرة.

المَنْكُور

المَنْكُور، في اللغة، اسم مفعول من
«نَكَرَ». وَنَكَرَ الشَّيْءُ: جَهَلَهُ، لم يعرفه.
وهو، في اللغة، النكرة.
انظر: النكرة.

أبو المنهال اللغوي

= عيينة بن عبد الرحمن (/... /... /... /...)

المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة

١ - نشأته: لعل أهم مناهج البحث في
اللغة، المنهج المعيارى التقليدى، والمنهج
الوصفى الاستقرائى. وإذا كان المنهج الأول
قد ساد الدراسات اللغوية القديمة، وبخاصة
في اللغة العربية، منذ نشأته في اليونان على
أيام أرسطو^(١)، حتى أواخر القرن الماضى،
فإن الثانى يعتبر المنهج الأكثر أهمىة
وموضوعية، والأكثر جذباً للانتباه والدراسة
في العصر الحديث. أما تسميته بالمنهج

- الاسم المنقوص. انظر: الاسم
المنقوص.

- الاسم المقصور. انظر: الاسم
المقصور.

- ما حُذِفَ منه الحرف الأخير، نحو:
«أخ»، و«دَمَّ».

٣ - في علم العروض: الجزء (التفعيلة)
الذى أصابه النقص (زحاف يَتَمَثَّلُ في تسكين
الحرف الخامس وتسكين الحرف السابع
الساكن).
انظر: النقص.

الْمَنْقُوط

الْمَنْقُوط، في اللغة، اسم مفعول من
«نَقَطَ». وَنَقَطَ الحرف: جعل له نقطاً.
وانظر: الشعر الحالى.

الْمَنْقُول

المنقول، في اللغة، اسم مفعول من
«نَقَلَ». وَنَقَلَ الشَّيْءُ: حَوَّلَهُ من مكان إلى
مكان آخر. وَنَقَلَ الكلامَ عن قائله: رواه عنه.
وهو، في النحو، الكلام المسموع والمنقول
عن العرب. وهو أربعة أنواع: التواتر،
والآحاد، والمُرْسَل، والمجهول (انظر كلاً في
مادته). والنوعان الأولان مقبولان، أما الثالث
والرابع فقد اختلف في قبولهما.
والمنقول، أيضاً، نعت لنوع من أنواع
العلم، ولنوع من أنواع اسم الفعل المنقول.
انظر: «العلم المنقول» في «العلم»، الرقم

(١) أرسطو Aristotle (٣٨٤ هـ - ٣٢٢ ق.م) مربى الإسكندر. فيلسوف يوناني من كبار مفكرى البشرية. تأثرت
بواكر التفكير العربى بتأليفه. من مؤلفاته: «المقولات»، و«الجدل»، و«كتاب ما بعد الطبيعة»، و«السياسة»،
و«النفس». (فردىنان توتل: المنجد فى الأعلام. ط ٧، دار المشرق، ١٩٧٣. ص ٣٤).

وأندريه مارتينييه André Martinet، ونوام تشومسكي Noam Chomsky. وسنتكلم بإيجاز على الرواد الثلاثة الأوائل.

أ - فردينان دي سوسير: يعتبر دي سوسير Ferdinand de Saussure (١٨٥٧ - ١٩١٣) مؤسس علم اللغة الحديث. وُلد في سويسرا، وتخصص في اللغة السنسكريتية (الهندية القديمة)، ونال درجة الدكتوراه فيها. درّس في معهد الدروس العليا في باريس مدة عشر سنوات، مادة النحو المقارن، مشاركاً في الجمعية اللغوية الفرنسية La Société Linguistique française، ثم انتقل إلى جنيف، فحاضر في «النحو المقارن»، ثم في «علم اللغة العام». بعد وفاته، في السنة ١٩١٣، قام طلابه بجمع محاضراته فنشروها كتاباً سمّوه «محاضرات في علم اللغة العام Cours de linguistique générale»، فكان أول عمل مهم بدأ يحدّد الأسس التي صدر عنها علم اللغة الحديث^(٣). من أهم نظريات دي سوسير:

الوصفي التقريري الاستقرائي، فقد جاءت ردّة فعل على المنهج التاريخي التعليلي المعياري القديم، الذي كان مسيطراً على الدراسات اللغوية العربية والأوروبية.

نشأ المنهج الوصفي عند الغربيين^(١) في أوائل هذا القرن، وأخذ ينمو ويتطوّر تطوّراً سريعاً في السنوات الأخيرة، فكثرت البحوث فيه، وتشعبت الدراسات التطبيقية بشأنه. وعندما أطلع الدارسون عندنا على هذا المنهج، بدأوا يكتبون فيه محاولين تطبيقه على دراسة اللغة العربية^(٢). كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في المعطيات اللغوية، وبخاصة المفاهيم الأساسية العائدة للدراسة اللغوية (مفهوم الكلمة والجمله والصرف والتركيب... إلخ).

٢ - رواده: لعل أهم رواد هذا المنهج، فردينان دي سوسير Ferdinand de Saussure، وإدوار سابير Edward Sapir، وليونرد بلومفيلد Leonard Bloomfield، ونيقولاوي تروبتسكوي Nikolai.S. Troubetskoy، ورومان جاكبسون Roman Jakobson،

(١) إن كلا المنهجين: الوصفي التقريري والمعياري التاريخي التعليلي، غربي النشأة.

(٢) انظر مثلاً:

- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة.

- كمال بشر: دراسات في علم اللغة. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، وعلم اللغة العام. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١؛ ودلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

- ريمون طحان: الألسنية العربية. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢.

- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

(٣) جاء في أحد معاجم «علم اللغة» أن صرح هذا العلم، شيد، في السنة ١٩١٦، بظهور كتاب فردينان دي سوسير «محاضرات في علم اللغة العام»، وأنه، ابتداءً، من هذا التاريخ، أصبحت كل دراسة في علم اللغة، يحدّد تاريخها «قبل» أو «بعد» دي سوسير.

«كنز» وضعته ممارسة الكلام، عند هؤلاء الأفراد، فهي تتخذ شكل معجم تتوزع نُسُخُهُ المتعادلة بين الأفراد. أما «الكلام» فهو تحقيق اللغة عند فرد ما، فهو مرتبط باللغة، لكنه يختلف عنها في أنه ليس «واقعة اجتماعية» بل «واقعة فردية»، تصدر عن «وعي» فرد، وتتصف بالاختيار الحر، أما اللغة وإن كانت خارج نفوذ الفرد فإنها تطبعه بطابعها. وبما أن «الكلام» فردي، قائم على عنصر الاختيار، ولا يمكن التنبؤ به، فإننا لا نستطيع دراسته دراسة علمية، بعكس «اللغة» التي هي «واقعة اجتماعية» تتصف بكونها «عامة».

٤ - اللغة نظام من الإشارات المفارقة: يعرف دي سوسير اللغة بأنها نظام من الإشارات المفارقة *Signes distincts*. و«الإشارة» عنده تتكون من اجتماع الدال *Le signifiant*، أي: الصورة السمعية للكلمة بالمدلول *Le signifié*، أي: الشيء المعين، أو مجموعة الأفكار المقترنة بالدال. وهي - أي: الإشارة - لا تصل «الشيء» بـ«اللفظ»، كما كان يتوهم علماء عصره، بل «الصورة السمعية» (اللفظ)، بـ«التصور»، أي: التمثيل الثقافي الذي يضيفه الإنسان على «الشيء» أو «الفكرة». ومفهوم «الإشارة» شيء يمكن تحديده وتعيينه، فهي صالحة، بالتالي، لوضع منهج علمي وصفي. وهي تتسع عنده لتشمل

١ - اللغة مادة البحث الألسني: أكد سوسير أن الهدف الوحيد للدراسة اللغوية هو دراسة اللغة، كواقع قائم بذاته، ولذاته، وأنه يمكن أن تجري هذه الدراسة من عدة جوانب (الوظيفية، شروط وجودها، نظامها، محتوياتها... إلخ).

٢ - التفريق بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية: رأى دي سوسير أن الاتجاه التاريخي الذي كان يسود أبحاث لغويي عصره، اتجاه غير علمي؛ لأنه يخلط بين البعد التاريخي للغة، وبين تنظيمها. وعنده، أن اللغة، في كل لحظة، واقع قائم بذاته، من ناحية، وتطور تاريخي من جهة أخرى. وعليه لا بد من التمييز بين نمطي الدراسة اللغوية: الدراسة التاريخية *Diachronique*، وتدرس الظواهر اللغوية في تطورها عبر الأعصر، والدراسة التعاصرية أو التزامنية *Synchronique*، وتدرس الظواهر اللغوية في زمن معين. وعلى الدراسة الثانية «التعاصرية» أطلقت تسمية الدراسة الوصفية، التي وجدها اللغويون المحدثون المنهج الصالح لدراسة اللغة على أساس علمي.

٣ - اللغة والكلام: يميز دي سوسير بين اصطلاحين: «اللغة» *La langue* و«الكلام» *La parole*. فـ«اللغة» عنده، هي ذلك التنظيم الكامن عند أناس يتكلمون لغة واحدة، فإنها

On s'accorde généralement à reconnaître que le statut de la linguistique comme étude scientifique du langage, est assuré par la publication en 1916 du «cours de linguistique générale» de F. de Saussure. A partir de cette date, toute étude linguistique sera définie comme apparue «avant» ou «après» Saussure.

(Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique p.300).

أساسين، أولهما: «التصورات» الأساسية التي تؤديها اللغة في عملية الاتصال بين الناس، وثانيهما: «الطرائق الشكلية» المرتبطة بهذه التصورات، والتي يعبر بوساطتها عن المعاني^(٣).

يسوغ سابير تركيزه في دراسة اللغة، على هذه «الأشكال اللغوية»، أو النماذج الفونولوجية، بملاحظات، منها:

١ - استمرار هذه «النماذج» أو «الأشكال» في حال تغير محتواها الصوتي.

٢ - إمكانية وجود لغتين أو لهجتين متقاربتين، متعادلتين في هذه الأشكال اللغوية، ومختلفتين في الأصوات اللغوية.

٣ - إمكانية وجود لغتين محتويتين على الأصوات اللغوية نفسها، دون أن تخضعا لنماذج فونولوجية مماثلة.

هذه الملاحظات، أدت به إلى التأكيد، أكثر من مرة، أن المنهج العلمي يرفض دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة، أو على ضوء «أنماط» من لغات أخرى. وعنده، يجب على هذا المنهج أن ينطلق من واقع اللغة نفسها؛ لأن لكل لغة أقسامها الخاصة وتراكيبها المتميزة^(٤)، فيركّز على دراسة العناصر الأساسية المكوّنة للشكل اللغوي^(٥).

كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات والمورفيمات Les morphèmes^(١).

ب - إدوار سابير: يمثل إدوار سابير Edward Sapir (١٨٤٨ - ١٩٣٩) جيل رواد المدرسة الوصفية في الجامعات الأميركية. تلقى سابير علومه في جامعة كولومبيا بنيويورك، حيث تخصص بالغة الألمانية. حاز على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا في السنة ١٩٠٩. اهتم بالدراسات الهندو - أوروبية. له كتاب واحد هو «اللغة» Language^(٢)، ومقالات وأبحاث عدّة منشورة في المجلات والدوريات الأميركية.

فرّق سابير، كدي سوسير، بين الدراسة التاريخية التقليدية، والدراسة المعاصرة أو الوصفية. ولعل أهم ما أضافه إلى علم اللغة الحديث، ما أسماه بالشكل اللغوي La forme linguistique، أو «التركيبات الشكلية» للغة، فرأى أن المنهج العلمي يجب أن يركّز على دراسة هذه «التركيبات»، أي: دراسة أنماطها في الصوت والكلمة والجمله؛ لأن التركيب اللغوي هو أهم خصائص اللغة. لكن ذلك لا يعني درس «الأشكال اللغوية» مستقلة عما تؤديه من وظيفة في إيضاح المعنى. وعليه يجب أن تشمل الدراسة اللغوية ركنين

(١) المورفيم هو أصغر جزء ذي معنى من الكلمة، ففي كلمة «المعلمان» مثلاً نجد ثلاثة مورفيمات: ١- أل التعريف. ٢- معلم. ٣- علامة المثنى.

(٢) Sapir, Edward: Language, an introduction to the study of speech, Harcourt, Brace & World; New York. 1921.

(٣) Sapir: Language p.59 and p.35.

(٤) المصدر السابق. ص ١١٩.

(٥) يرى سابير أن هذه العناصر الثلاثة: العنصر النحوي الأساسي Radical- grammatical element، والكلمة: Word، والجمله Sentence (انظر المصدر نفسه. ص ٣٣ - ٣٥).

قصة^(١)، توضح ظروف الكلام التي يُعيدھا إلى ثلاثة:

أ - أحداث عملية تسبق عملية التكلم.

ب - عملية التكلم.

ج - أحداث عملية تلي عملية التكلم.

ثم يفرق بين نظريتين لتفسير الكلام، الأولى: عقلية Mentalistique تُرجع السلوك الإنساني إلى الروح، أو العقل، أو الإرادة، أي: إلى عوامل غير فيزيائية ملموسة، وهذه العوامل لا تخضع للوصف العلمي. والثانية: مادية Materialistique أو آلية Mechanistique، تعيد التصرفات الإنسانية إلى مثيرات البيئة، وهذه النظرية صالحة لدراسة السلوك الإنساني بنظره؛ لأن الإنسان، عادة، يستجيب للحوافز نفسها، وعلى النمط نفسه، لذلك نستطيع التنبؤ بسلوكه، إذا عرفنا الحالة التي هو فيها. فاللغة، عنده، استجابة كلامية لمثيرات المحيط، فهي، إذاً، سلوك يرجع إلى عوامل فيزيائية، وعليه، فهي تخضع للملاحظة والتنبؤ والتفسير. ومن هذا المنطلق درس بلومفيلد فونيمات اللغة

ج - ليونرد بلومفيلد: تخصص بلومفيلد Leonard Bloomfield (١٨٧٧-١٩٤٩) في اللغة الألمانية بجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، ونال الدكتوراه في هذا المجال. أصدر في السنة ١٩١٤ كتابه «مدخل إلى اللغة» Introduction to the study of language، ثم راجعه، وعدل فيه، وأصدره مجدداً في السنة ١٩٣٣ بعنوان «اللغة»؛ Language^(١). وقد لقي هذا الكتاب انتشاراً واسعاً، فاعتبر المرجع الأساسي لدراسة اللغة آنذاك^(٢). شارك بلومفيلد في تأسيس الجمعية اللسانية الأمريكية Linguistic society of America، وتأثر بالمذهب السلوكي الواطسوني behaviorisme الذي يفسر السلوك الإنساني على ضوء الثنائية: مثير، استجابة.

بدأ بلومفيلد كتابه بتحديد «دراسة اللغة» فنقّد المنهج التاريخي؛ لأنه استدلالي معياري، داعياً إلى المنهج الوصفي الاستقرائي^(٣). وعنده أن اللغة استجابة كلامية لمثيرات المحيط، فهي صورة من السلوك «الجسماني». وهو يشرح ذلك برواية

(١) Leonard Bloomfield, Language, Georges Allen & Uniwin 1933.

(٢) وقد وصفه بعضهم بـ«إنجيل علم اللغة الأمريكي» The bible of American linguistics. (عن عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٨).

(٣) المرجع السابق. ص ٢٠.

(٤) مفاد قصته أن فتاة ترى تفاحة على شجرة، فتعجبها، فتخرج صوتاً بحنجرتها ولسانها وشفثتها، فيتسلق صديقها الشجرة ليأتي بالتفاحة إليها، ثم تأكلها... وهو يفسر هذه القصة بأن الفتاة كانت جائعة، وقد أثرت الموجات الضوئية المنعكسة على التفاحة في عينيها (الجوع وانعكاس الأشعة يمثلان المثير أو المنبه)، وكان من الطبيعي أن تستجيب الفتاة لهذا المثير فتصعد الشجرة، لكن صديقها صعد عنها (استجابة بديلة)، بعد أن «أثير» بحديث الفتاة عن التفاحة (رغبة الفتاة في التفاحة مثير بالنسبة لصديقها، وتسلفه الشجرة هو بمثابة «استجابة» للمثير).

١ - اعتماد معايير واحدة في تحليل التنظيم اللغوي.

٢ - اعتماد القواعد الأكثر وضوحاً وتبسيطاً في تبيان عناصر اللغة ووصفها وتفسيرها.

٣ - شمول المستويات اللغوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية) كافة؛ واستنفاد القضايا اللغوية بالبحث.

٤ - اعتماد الموضوعية للتحقق من الافتراضات اللغوية. لذلك لا يتبنى المنهج الوصفي هذه الافتراضات، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق.

٥ - تناول اللغة على أنها موضوع من موضوعات الوصف، كالشرح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. فالباحث في شرح الجسم الإنساني لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم أو الوزن أو الصورة، إنما يشرح شرحاً وصفيًا موضوعيًا ما يقع تحت نظره، وهكذا على الباحث في اللغة أن يذكر خصائصها دون أن يدّعي أن هذا القول جائز، وذلك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف الحقائق لا فرض القواعد^(٤).

٦ - اختيار مرحلة بعينها لوصفها وصفاً استقرائياً، واتخاذ النواحي المشتركة بين

وأنماطها، وتراكيبها الصوتية، وأشكالها النحوية وأنواع تغيراتها.

وقد عمد، بلومفيلد، في دراسة الكلام، إلى تقسيمه إلى مؤلفاته، وذلك بتقسيم الجملة إلى كلماتها (مؤلفاتها المباشرة) ثم تقسيم كل كلمة إلى المورفيمات (المؤلفات النهائية)^(١).

٣ - منهجيته: كان رواد علم اللغة الحديث، أو الدراسة الوصفية، ينطلقون، في دراساتهم، من الملاحظات إلى الفرضيات، على النحو التالي:

١ - ملاحظة الأحداث والمعطيات اللغوية.

٢ - صياغة بعض التعليمات للأحداث المتشابهة.

٣ - صياغة افتراضات تفسّر هذه الأحداث على ضوء التعليمات السابقة.

٤ - التأكد من ملاءمة هذه الافتراضات للواقع اللغوي.

٥ - بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات.

٦ - اعتماد النظرية السابقة لوصف قضايا اللغة وتفسيرها^(٢).

أما الخصائص التي اتسم بها المنهج الوصفي، فأهمّها ما يلي^(٣):

(١) إذا أخذنا جملة «شاهدتُ ملكة الجمال» مثلاً، نجد أنها مؤلفة من مؤلفين مباشرين: ١- شاهدت. ٢- ملكة الجمال، وأن المؤلف الثاني «ملكة الجمال» ينقسم بدوره إلى مؤلفين مباشرين: ١- ملكة. ٢- الجمال. وينقسم المؤلف الأول «شاهدت» إلى مؤلفين نهائين: ١- شاهد. ٢- ت. كما ينقسم المؤلف «الجمال» إلى اثنين غير مباشرين: ١- أل. ٢- جمال.

(٢) ميشال زكريا: الأسس (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها. ص ١٤١.

(٣) المرجع نفسه. ص ١٤٢-١٤٣.

(٤) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨. ص ١٦ وما بعدها.

٣ - إنهم درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة»، لا لغة «مكتوبة»^(٥).

٤ - إن الصفة الغالبة على تصنيفهم كانت تقريرية، في الغالب، وهذا ما نشاهده إجمالاً في أعمالهم المبكرة، وبخاصة في كتاب سيبويه، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة، حين سئل في مجلس يونس، عن قولهم: «لأضربن أيهم يقوم»، لم يقل: لأضربن أيهم؟ فقال: «أي هكذا خلقت»^(٦). وهكذا خلقت هي جوهر المنهج الوصفي.

٥ - إن دراستهم للغة شملت مستويات اللغة كافة: الصوتية، والصرفية، والنحوية والدلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث.

هذه حقيقة أولية أسجلها، وهي أن المنهج اللغوي عند العرب ابتداءً وصفيًا على العموم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل بقي منهجهم كذلك؟

إن نظرة عجلية، في كتب النحويين، وبخاصة المتأخرة منها^(٧)، تظهر بوضوح، أن المنهج اللغوي، الذي انتهجه النحاة العرب، ما لبث أن تحول إلى منهج معياري صارخ، وتظهر هذه المعيارية الصارخة، في النواحي التالية:

١ - إن النحاة، بعد أن استقرأوا اللغة

المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية^(١).

٤ - المنهج الوصفي والنحو العربي: إذا أمعنا النظر في تاريخ دراسة اللغة العربية، على ضوء الدراسة الوصفية التي أوضحنا نشأتها ومنهجها وخصائصها آنفاً، وجدنا أن بداية الدراسة عند نحائنا القدماء، كانت محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة، يقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم^(٢). ويتمثل المنهج الوصفي لدى الدارسين العرب الأوائل فيما يلي^(٣):

١ - إن طبيعة الدراسة تقتضي في البدء، المنهج الوصفي وذلك بجمع اللغة ثم استقراء القواعد منها.

٢ - إنهم حدّدوا البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أن لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثل اللغة العربية تمثيلاً صحيحاً لتعرضها لمؤثرات أجنبية^(٤).

(١) المرجع السابق. ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢٠.

(٣) انظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤) انظر: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جني: الخصائص ٥/٢.

(٥) وكان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهاً عن أصحابها (انظر مثلاً: ابن جني: الخصائص ١/٢٤٢-٢٤١).

(٦) السيوطي: المزهري ٣٧٣/٢.

(٧) ككتب ابن هشام «المغني»، و«شرح شذور الذهب»، و«أوضح المسالك»؛ وكتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وكتاب الحريري «درّة الغواص» وغيرها.

وتأويلاتهم وتخريجاتهم، مع إجماعهم على أنه أفصح كلام عربي على الإطلاق وأنه في ذروة البلاغة^(٤).

وغني عن البيان، أن المنهج الوصفي، لا يتبنى الافتراضات أو القواعد، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق، وأن هم الباحث فيه، أن يشرح ما يقع تحت نظره شرحاً وصفيًا موضوعيًا، دون أن يدعي أن هذا القول جائز، وذلك لا يجوز؛ لأن همه وصف اللغة لا فرض القواعد. وعندنا أن القول بالجائز والخطأ والصواب، أمر ضروري في التعليم، فلولا تفسد اللغة، ولكن يجب أولاً استقراء اللغة استقراء كاملاً، ثم إخضاع القواعد للغة، لا العكس وذلك بغية الثبوت من سلامتها.

استقراء ناقصاً، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. فأخضعوا الصواب والخطأ، في الاستعمال، لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة.

وكانوا كلما دهمتهم الأمثلة التي تعارضهم، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة^(١) أو نادرة^(٢) أو أن صاحبها قد أخطأ. وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ثم يتبعونها بأمثلة خارجة عليها متناولينها بالتأويل والتمحل البعيد، كي تستقيم مع قواعدهم^(٣)، فإن أعيانهم التأويل والتمحل، حكموا بالقلة أو الشذوذ أو الخطأ. والغريب العجيب أن القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمخلات النحويين

(١) مما عدوه شاذاً ما ذكره من «فعل» فهو «فاعل» نحو: «طَهَّرَ، طاهر - شَمَّرَ، شاعر - حُمُضَ، حامض». ولهذا نظائر كثيرة. وبالرغم من كثرة النظائر قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ مع شيوع استعمالها في كل عصور اللغة إلى يومنا هذا.

(٢) منع النحاة مثلاً جمع «مفعول» على «مفاعيل»، و«فعل» الصحيح العين على «أفعال» جمعاً قياسيًّا، وحتجهم في ذلك أن ما ورد منهما قليل نادر، لكن الأب أنستاس الكرمللي العضو السابق بالمجمع اللغوي القاهري، عثر على عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كما أظهر أن ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فعل» الصحيح العين، على «أفعال»، أكثر مما سُمع من جموعه المطردة، على «أفعل» أو «فعال» أو «فُعول»، ومنها: «بحث، أبحاث - سَجَعَ، أسجاع - شكل، أشكال - فَرَخَ، أفراخ - حَمَلَ، أحمال - زُنِدَ، أزناد - شخص، أشخاص - لَفَظَ، ألفاظ - رَأَى، آراء - لحَظَ، ألحاظ». (انظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١. ص ٦٩؛ وعباس أبو السعود: الفیصل فی ألوان الجموع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١. ص ٣٨).

(٣) وبخاصة عندما قرر النحاة أن المبتدأ لا يكون نكرة، وأن الحال لا تكون معرفة، وأن التمييز لا يتقدم على عامله، وأن المستثنى يلا في كلام تام يجب نصبه، وأن بعد إذا الفجائية يجب أن يأتي الاسم مباشرة.

(٤) يقول ابن حزم الأندلسي: «لا عجب أعجب مَن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجريز، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب... لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض. ثم إذا وجد الله تعالى، خالق اللغات وأهلها، كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه، يتحیل في إحالته عما أوقعه الله عليه».

ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط ١، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧ - ١٣٢١ هـ، ٣/

الذي يدلّ على حدث وقع في زمن مضى، ولقب «المضارع» للفعل الذي يضارع في حركاته وسكناته الاسم. أي: أنّ الاعتبار الذي وضع به لقب «الماضي» اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي^(٤).

٤ - شمل النحاة العرب بدراساتهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة، تمتد طوال ثلاثة قرون^(٥)، وفي مدة كهذه لا يمكن أن تثبت اللغة من نواحي البنية والنطق^(٦). وقد رأينا أنّ المنهج الوصفي يميّز بين الدراستين: Synchronique والتعاقبية أو التاريخية Diachronique.

٥ - عمد النحاة العرب إلى لهجات متعدّدة^(٧)، فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحو عام لها جميعاً^(٨). والمنهج الوصفي يدرس

٢ - إن النحاة العرب، وإن كانوا قد شملوا بدراساتهم مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، قد خلطوا هذه المستويات خلطاً شديداً، كما نرى في المؤلفات النحوية الباكّة والمتأخّرة على حد سواء^(٩). ومن المعروف أنّ المنهج الوصفي يدرس هذه المستويات كلّاً على حدة.

٣ - إنّ النحو العربي، بخلاف المنهج الوصفي، اعتمد معايير مختلفة في تحليل التنظيم اللغوي، ففي تقسيم الكلمات العربية مثلاً، نجد أنّ بعضهم اعتبر المبنى أو الشكل أساساً للتقسيم^(١٠)، في حين قسمها آخرون على أساس المعنى أو الوظيفة^(١١). كذلك في تقسيمهم للفعل، أعطوا لقب «الماضي» للفعل

(١) لكننا لا نعدم بعض المحاولات في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني (تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤). كما ظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل تصنيف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٠٥٤). ومنهم ابن مالك الذي يقول:

بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالْتَّنَادِ وَأَلْ
بِتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ وَيَا أَفْعَلِي
وَمُسْتَدِلَّ لِّلْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلْ
وَنُونُ أَقْبَلْتُ فَعَلْتُ يَنْجَلِي
فَعَلْتُ مُضَارَعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمْ
سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط ١٤، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤، ١٦/١ و ٢٢ و ٢٣.

(٢) ومن هؤلاء ابن هشام الذي يعرف الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه، والفعل بأنه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دلّ على معنى في غيره. (ابن هشام: شرح شذور الذهب. دار الكتب العربية - دار الكتاب، بيروت، لا. ت. ص ١٨).

(٣) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص ٦١.

(٤) أي: من حوالى مئة وخمسين عاماً قبل الإسلام إلى انتهاء ما يسمونه بعصر الاحتجاج.

(٥) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ص ٢٥.

(٦) هي لهجات قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (انظر: السيوطي: المزهري/ ١/ ٢١١).

(٧) ولعلّ الذي دفعهم إلى ذلك محاولتهم فهم القرآن الكريم. (انظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٥١-٥٢).

كل لهجة على حدة، ثم يقعدها من ناحية الصوت والصرف والنحو والدلالة.

٦ - إن المفكرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي^(١)، إذ اعتبروه سمة الثقافة، وراحوا يطبقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو^(٢)، حتى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه^(٣). وكى نَظَر أثر الفلسفة في النحو، سنتناول بالبحث ثلاث نقاط: العلة، والعامل، ومسألة الجوهر.

أ - العلة: إن همّ المنهج الوصفي الوحيد هو تقرير الحقائق اللغوية، حسبما تدل عليها الملاحظة، دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. أما المنهج المعياري، أو النحو التقليدي، فيهتم أساساً بمعرفة العلة. فأمام

جملة: «جاء الرجل» مثلاً، يتفق المنهجان في أن «جاء» فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأن «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضمة، لكنهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رفع الفاعل؟ فبينما تقول المدرسة الوصفية: لا تعليل لبناء الفعل ولرفع الفاعل سوى نطق العرب، تذهب المدرسة المعيارية إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فتقول: إنّ الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوة ومرتبة، لذلك أعربت، أما الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات، فهي تأتي في مرتبة ثانية من القوة والرفعة، لذلك بنيت. وعن علة رفع الفاعل تقول: إنّ الفاعل رُفِع كي يخالف المفعول به، أي: للترقية بينه وبين المفعول به، هذا منصوب، لذلك يجب

(١) اعتبر اليونانيون لغتهم منطقية مطردة، فطبّقوا مقاييس اللغة في تقييدها. ثم حذا حذوهم اللغويون الأوروبيون القدماء في دراسة لغاتهم. فالمُعَلِّمة الأميركية أو الإنكليزية «عندما تعلّم الأولاد تحليل الجملة وإعرابها - حسب الأسلوب القديم [تغيّر هذا الأسلوب اليوم] - تستعمل المنطق الإغريقي أو المصطلح الإغريقي، وتلميذها لا يفقه شيئاً من ذلك. مثاله إعراب جملة The boy ate an apple (أكل الولد التفاحة). تقول لهم boy المبتدأ (subject) وهو في حالة الرفع (Nominative case) وapple المفعول به لفعل ate وهو في حالة النصب (objective or accusative Case)، ولكن هذا الولد الذي لغته غير معربة، لا يفقه معنى لكلمة «مرفوع»، و«منصوب»؛ لأنه لا يرى علامات لهذه الحالات الإعرابية. إن لفظة boy لا تتغيّر سواء أتت مبتدأ، مفعولاً به، أم بعد حرف جر، إنها تلزم حالة واحدة: boy، فما معنى قول المعلمة إنها في حالة الرفع؟ المعلمة لا تزال تعلم الإنكليزية كما كان الإغريق يعلمون أطفالهم اللغة الإغريقية وبالمصطلح ذاتهما [والصحيح نفسيهما]، أما الألماني الذي يعرف الإعراب، فقد لا يستغرب ذلك؛ لأن أداة التعريف للمذكر المفرد في لغته (مثلاً) تكون: der في حالة الرفع، den في حالة النصب، des في حالة الإضافة، dem في حالة من أحوال الجر. ولذا تجد في الغرب نقمة عند الاختصاصيين، في تعليم اللغات، حسب المنطق الإغريقي، وحسب المصطلح الإغريقي، أولاً لأن لكل لغة قواعدها، وثانياً لأن اللغة ليست منطقية قياسية كما كان الإغريق يدعون» (أنيس فريشة: نظريات في اللغة. ص ١٢٩-١٣٠).

(٢) لبيان أثر المنطق الأرسطي بالنحو العربي، انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة، بيروت، لا.ت. ص ١٠٧-١٤٢؛ وعبد الرّاجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٦٤-١٠٧.

(٣) يروى أنّ أحدهم سمع جدل الإنحاة، فلم يفهم شيئاً، فخرج من مجلسهم وهو يقول: «إنهم يتكلمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا» (انظر: محمد القصار: مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربية». جريدة النهار، بيروت، العدد ١٣٤٢٤، تاريخ ٢١/١/٧٨. ص ١١، العمود ١ و٢).

أن يكون الفاعل مرفوعاً. وإذا سأل سائل: لماذا لم يكن العكس، فننصب الفاعل ونرفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذه المدرسة، بأنّ الفاعل في الكلام أقلّ من المفعول به، وبأنّ الضمة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة - أي: الضمة - للفاعل، والحركة الخفيفة - أي: الفتحة - للمفعول به؛ لأنه أكثر دوراً على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضم، وهذا أسهل وأشهى^(١).

ولعلّ ما قاله النحاة في تعليل منع الكلمات غير المنصرفة من الصرف، خير مثال على فلسفة العلة التي آمنوا بها وطبقوها على النحو. إذ قال هؤلاء: إنّ الفعل ثقيل على اللسان لقلّة استعماله بالنسبة إلى الاسم^(٢). وكثرة استعمال الاسم سبب في خفة النطق

به، ومن أجل هذه الخفة دخله التنوين الذي هو علامتها، ولم تقبل الأفعال التنوين لثقلها. ثم تدرّجوا إلى القول: بأنّ في كل فعل ظاهرتين فرعيتين، الأولى: لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر، والثانية: معنوية، وهي حاجة الفعل إلى فاعل^(٣). فالأسماء غير المنصرفة تجتمع فيها حسب زعمهم علتان: لفظية ومعنوية، وبهاتين علتين تشبه الفعل فتمتنع، مثله، من الصرف. فكلمة «فاطمة» مثلاً تمنع من الصرف لعلتين، الأولى: لفظية، وهي التأنيث الذي هو فرع التذكير، والثانية: معنوية، وهي العلمية التي هي فرع التنكير^(٤).

وقد افتنن النحاة بنظرية العلة، حتى أنهم أفردوا كتباً خاصة لها^(٥)، وربما كانت هذه

(١) انظر: أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣٤، وص ١٤٦-١٤٧؛ ومحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧ ص ١٦٢.

(٢) بالفعل لا يستعمل إلا مع اسم، أما الاسم فقد يستعمل مع الفعل أحياناً، نحو: «زيد جاء»، ومع الاسم أحياناً أخرى، نحو: «سمير أخي». والفعل لا يوجد منفرداً، بل في كلام مركب، أما الاسم فقد يدل بمفرده على مسمى.

(٣) فالمشتق فرع والمشتق منه أصل، والاحتياج فرع وعدمه أصل.

(٤) لكن إن كانت مشابهة الفعل هي علة منع الاسم من الصرف، فلماذا لا يمنع اسماً الفاعل والمفعول من الصرف، مع أن مشابهتهما للفعل ظاهرة بوضوح؟ وإن كان النحاة قد منعوا من الصرف، الوصف الذي على وزن «فعلان» ومؤنثه «فعلى»، ومثلاً على ذلك بكلمات: «عطشان»، و«غضبان»، و«سكران»، فإن المعاجم اللغوية العربية، تأتي لهذه الأسماء بمؤنث على وزن «فعلانة» (عطشانة، غضبانة، سكرانة)، فأيهما نصدق: المعاجم أم النحاة؟ وإن كانت الأعداد العشرة التي على صيغة «فُعَال» أو «مَفْعُل» ممنوعة من الصرف؛ لأنها معدولة عن اسم آخر، حسب ما ذهب إليه النحاة، فما الدليل على أن العرب الأوائل قد عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟ ولماذا استعمل العرب الأسماء المعدولة مصروفة تارة، وبغير صرف تارة أخرى؟ يقول عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» (دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٩، ٣٤/١ هامش الرقم ١): إن كل كلام النحاة في تعليل منع الصرف «مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر، أن العرب الفصحاء، نطقن بهذا متوناً، وبذلك غير متون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر كمرعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية».

(٥) كتاب «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير المشهور بقطرب، المتوفى في السنة ٢٠٦هـ؛ وكتاب «علل =

الكتب موضوعاً ذا قيمة يكتبون فيه، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار^(١)، حتى أصبحت سبباً في كثرة الآراء وتضاربها^(٢).
والحق أن بعض النحاة رفض فلسفة

العلّة^(٣)، فلم يأخذ إلا بالعلل الأوائل^(٤) التي رآها، عن حق، ضرورة للتعليم، وهذا ما تدعو إليه المدرسة الوصفية. لكن هؤلاء بقوا قلة ضئيلة؛ لأن العرب كانوا مفتتين بالفلسفة

= النحو» لبكر بن محمد المازني، المتوفى في السنة ٢٣٧هـ، أو السنة ٢٤٨هـ.

- (١) انظر: مازن المبارك: النحو العربي، العلّة النحوية، نشأتها وتطورها. ط ٢، دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٧١.
(٢) إن مشكلة كثرة الآراء وتضاربها، لا يكاد يسلم منها أيّ باب نحوي، حتى أنك تستطيع، في معظم الأحيان، عندما ترى رأياً، أن تقول: إن هناك رأياً آخر يناقضه، من غير أن تكلف نفسك مشقة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، وحتى أصبحت حجة النحاة مثلاً يضرب على الضعف والهزال، فقيل: «أوهى من حجة نحوي»، كما قال أحد الشعراء (من السريع):
تَرْزُو بِطَرْزٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفُ مِنْ حِجَّةٍ نَحْوِي
(عن ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧. ص ٨٠).

(٣) يقول ابن حزم الأندلسي: إن علل النحو «كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة البتّة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذي يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا - مع أنه تحكم فاسد متناقض - فهو أيضاً كذب؛ لأن قولهم كان الأصل كذا فاستقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط... ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك». (عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩. ص ٤٥-٤٦). ويقول ابن سنان الخفاجي: «إنّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأما طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سلط على ما يعلّل به النحويون، لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحضّل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك». (ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة. ص ٣١، وقد أخذنا قوله عن عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ١٤٤). أما ابن جني فزعم تخصيصه قسماً وافراً من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلّة النحوية، فقد قسّم العلل إلى قسمين: «أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلا أنه على تجسّم واستكراه». كما أنكر علّة العلّة أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحاً وتتميماً للعلّة الأولى. وهو يرى أن وجود علّة للعلّة يقتضي وجود العلل الثوابت وما بعدها، وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عللي يؤدي إلى هجنة في القول. (ابن جني: الخصائص ٨٨/١، ١٧٣). كذلك قسّم الزّجاجي العلل النحوية إلى تعليمية، وهي ضرورة لتعليم النحو، وقياسية، وهي ضرورة لنماء اللغة، وجدلية نظرية ليس للغة منها نفع إذ إنها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر. (انظر كتابه: الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٦٤). وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العلل الثواني والثالث (انظر كتابه: الرد على النحاة. ص ١٥١-١٥٥).

(٤) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع كلمة «التلميذ» مثلاً في قولك: «نجح التلميذ» بكونها فاعلاً. أما العلّة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرغبة في التفريق بينه وبين المفعول به. وأما العلّة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل، لكون الضمّة ثقيلة في النطق، ولكون الفاعل أقل تواتراً من المفعول به، فأعطيت الضمّة وهي أثقل من الفتحة - حسب النحاة - إلى الفاعل؛ لأنه أقل تواتراً من المفعول به.

والمنطق اليونانيين.

ب - العامل : إن قضية العامل خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة. فمن المعروف أن اللغة العربية مُعرّبة، وأن أواخر معظم الكلمات فيها^(١)، تتغيّر تبعاً لموقعها في التركيب، أي : لوظيفتها النحوية. وللباحث أمام ظاهرة الإعراب موقفان : موقف الواصف المقرّر، وموقف المتفلسف الذي يحاول أن يجد الأسباب والعلل لهذه الظاهرة. وقد اتخذ النحاة العرب الموقف الثاني، فقالوا: إنّ سبب الإعراب عامل يسبب الرفع والنصب والجزم والجر. والعوامل

عندهم سماعية، وكلّها لفظية، وقياسية، وهي إما لفظية وإما معنوية^(٢).

وتقدير العامل كان سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة، إذ إنّ هؤلاء لم يختلفوا في أن المبتدأ والخبر مرفوعان مثلاً، بل اختلفوا في عامل رفعهما^(٣)، وربما أصبحت فكرة العامل المحور الذي دار حوله النحو، حتى إنّ بعضهم أطلق اسم العوامل مرّدين بها النحو كله^(٤)، وأن بعضاً آخر كانوا يفضلون، على أساسها لهجة على أخرى^(٥).

والحق أن بعض النحاة، رفضوا نظرية العامل^(٦)، لكن رفضهم لم يؤثّر في مسيرة

(١) الكلمات المعربة هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة. وجميع الأسماء إلا قليلاً منها (كالأسماء المنتهية بـ«ويه»، نحو: «سيبويه» والتي على وزن «فعال»؛ نحو: «وبار»؛ وبعض أسماء الإشارة والاستفهام وغيرها).

(٢) انظر أنيس فريجة: نظريات في اللغة. ص ١٤٤.

(٣) قال البصريون: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وقال الكوفيون: إن المبتدأ مرفوع بالخبر، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ فهما يترافعان. وكذلك اختلفوا في عامل النصب في المفعول به، فقالت فئة: إن العامل هو الفعل أو شبهه، وقالت فئة ثانية: هو الفاعل وحده، وذهبت ثالثة إلى أنه الفعل والفاعل معاً، وذهبت رابعة إلى أنه معنى المفعولية. وفي عامل النصب في المفعول معه تراوحت آراء النحاة بين ما تقدمه من فعل ونحوه، والواو، وفعل مضمّر بعد الواو، والخلاف. أما في عامل النصب في المفعول المطلق فقد اختلفوا فيه على ثلاثة عشر قولاً. وإذا نحن قرأنا كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف» لوجدنا أن أكثر خلاف الكوفيين والبصريين ينحصر في تقدير العامل.

(٤) كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم «العوامل المئة» وكانت شاملة لجميع أبواب النحو.

(٥) قالوا مثلاً: إن لغة تميم في إهمال «ما» أقيس من لغة الحجاز في إعمالها؛ لأن «ما» غير مختصة بالاسم، وغير المختص لا يعمل.

(٦) من هؤلاء: ابن جني الذي يقول في كتابه «الخصائص» (١/ ١٠٩-١١٠): «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليؤكّد أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحّة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح». كذلك أخذ ابن مضاء القرطبي فكرة إلغاء نظرية العامل عن ابن جني فوسّعها وأخرجها في شكل نظرية دعمها بالأدلة والبراهين. (انظر: كتابه: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ص ١٩ وما بعدها). ولرفض ابن جني وابن مضاء القرطبي نظرية العامل، اعتبرهما أنيس فريجة رائدي المدرسة الوصفية الحديثة (انظر كتابه: =

«فعل» ميزاناً، فقالوا: إن أصل «قام» مثلاً هو «قَوْم»، وأصل «مدّ»، «مَدَدَ»، و«قاضٍ» أصلها قاضي... إلخ. وكما أن للمفرد جوهر كذلك للجملة، ففي قولك: «في المدرسة معلّم» مثلاً، يعتبر النحاة أن جوهر الجملة ناقص، لذلك يقدّرون خبراً محذوفاً تقديره «موجود» أو «مستقر»، أو «كائن»... إلخ. ونظرية الجوهر، أدّت بالنحاة إلى القول بالإعراب التقديري^(٤)، والإعراب على

المنهج النحوي المعياري، لافتتان العرب، كما ذكرنا، بالفلسفة اليونانية. ولا شك في أن هذه النظرية، قد أدخلت في النحو العربي، ما ليس منه، من صعوبات ومشاكل^(١)، وقد كثر الداعون إلى رفضها في العصر الحديث^(٢).

ج - مقولة الجواهر: هذه المقولة هي إحدى مقولات أرسطو العشر^(٣)، وقد طبّقها العرب على نحوهم فاعتبروا الجذر الثلاثي أصل الأفعال والأسماء غالباً، ثم اختاروا وزن

تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقترح ونموذج. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٥٩. ص ٤٠-٤١).

(١) إذ أدّت إلى البحث في شروط العوامل، وفي مسائل كثيرة تتفرّع عنها، كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتأويل، والافتراض، والتنازع، والاشتغال، وقضايا فرعية أخرى، وحدود منطقية تكلفها النحاة لا تقع تحت حصر. ففي باب التنازع مثلاً قدّروا في مثل قولك: «وقف وتكلّم الخطيب» ضميراً مستتراً في محل رفع فاعل لأحد الفعلين: «وقف» و«تكلّم» على أن يكون فاعل الفعل الثاني «الخطيب»، والذي دفعهم إلى التقدير، قولهم: إنه لا يجوز تسليط عاملين على عامل واحد. وفي باب الاشتغال قدّروا في مثل قولك: «هلاً سميراً أدبته» فعلاً محذوفاً يفسّره الفعل الظاهر، فعل النصب في «سميراً»، والتقدير عندهم: «هلاً أدبّت سميراً أدبته»، والذي دفعهم إلى هذا التقدير قولهم: إنه لا يجوز أن يعمل الفعل «أدبّت»، في المثل السابق، في معمولين: الهاء في «أدبته»، و«سميراً».

(٢) من هؤلاء: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وعباس حسن، وإبراهيم السامرائي، وأنيس فريحة. انظر على التوالي:

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.

- مهدي المخزومي: في النحو العربي ط ١، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٦٤ ص ١٦.

- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢١٤-٢١٥.

- إبراهيم السامرائي: النحو العربي، نقد وبناء. دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨ ص ٢٠٠.

- أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٤٣-١٤٥.

وأكثر الناس تمسكاً بالتراث القديم، باتوا مقتنعين أن المتكلّم هو المحدث للحركات، تماماً كما هو المحدث للأصوات والحروف والكلمات، فليست العوامل هي التي ترفع وتنصب وتجّر، إنما هي التي توجب هذه العلامات، فكأنها آلات في العمل. وقد نسب الفعل إليها (انظر: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٨١-٨٢).

(٣) وهي الجواهر (substance)، والكم (quantité)، والنوع أو الكيف (qualité)، والعلاقة أو الإضافة (relation)، والأين أو المكان (place)، والمتن أو الزمان (temps)، والوضع (position)، والملك (possession)، والفعل (action)، والانفعال (passion) (عن أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣١).

(٤) كتقدير المصدر المؤول بعد الحروف المصدرية، والتقدير في الكلمات المعتلة الآخر، أو التي في آخرها حركة تمنع ظهور حركة الإعراب الحقيقية.

النظر في النحو التقليدي الذي نعلّمه لتلامذتنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفي التقريري، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأي شيء منها، ولا يخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر في تحبيب اللغة العربية للنشء العربي، والإقبال بالتالي، على دراستها وإنمائها.

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

المنهج المعياري في اللغة

انظر: المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة.

الْمَنْهَجة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «مَنْهَجُ الْبَاحِثِ بَحْثُهُ»، بمعنى: رَسَمَ له طريقاً معيّنة، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: «مَنْهَجُ الْبَاحِثِ بَحْثُهُ»، أي: رسم له طريقاً معيّنة.

ولفظ الفعل هنا يُوحى بأنه رباعي على «فَعَّلَل»، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصلية.

المحل^(١)، واعتبار «الجملة الخبرية» أساس البحث اللغوي في الجمل، معتبرين الأنماط الأخرى من الجملة، أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية، مما اضطرهم إلى القول بالتقدير والإضمار والتأويل والحذف وما إليها^(٢).

أما المدرسة الوصفية فتقول: إن الفعل في العربية يأتي على أوزان مختلفة (نحو: درس، باع، قال، مَدَّ، دعا، بكى، زلزل، أكرم، استغفر... إلخ) لا على وزن واحد، وأن الإعراب والبناء هما من خصائص الكلمات المفردة، أما التركيب فلا يكون معرباً ولا مبنيّاً، ولا داعي للإعراب التقديري، وأن أنماط الجملة، يجب دراستها على أساس أنها أشكال قائمة بذاتها: لا على أساس اعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية^(٣).

وفي ختام هذا الفصل، لا بدّ من الإشارة، إلى أنه بالرغم من إفاضة الوصفين في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، فإن هذا النحو ما زال سائداً في مراحل التعليم المختلفة؛ لأن النحو الوصفي لم يقدّم حتى الآن نحواً شاملاً يضارع ما قدّمه التقليديون^(٤). وعليه نميل إلى الدعوة لإعادة

(١) ويكون هذا الإعراب في الاسم المبني، وفي الجملة عندما يكونان في موقع من التركيب يتطلب ذكر الحالة الإعرابية.

(٢) أكثر ما يظهر القول بالحذف والتقدير، في إعراب صيغتي التعجب، وفي عبارات، نحو: «أهلاً وسهلاً»، و«سقيّاً ورعيّاً»، و«يا ترى»... إلخ.

(٣) لعل ما قالت به المدرسة المعيارية القديمة في التقدير والإعراب على المحل، هو الأنسب من الناحية التعليمية، أي: من ناحية تعليم اللغة. لكن هذه المدرسة أسرفت في تخريج بعض الأساليب العربية، على أساس أنها «جمل خبرية»، وربما كان من المفيد دراسة هذه الأساليب على أنها صيغ عربية وردت في الاستعمال، دون أن نتعسف في إعرابها.

(٤) عبدہ الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٤٨.

(وإذا نوّنته كان معناه انكفّف عن كل شيء) مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره حسب المخاطب.

المهاباذي

= أحمد بن عبد الله (بعد ٤٧١هـ/ بعد ١٠٧٩م).

المهارة الشفوية

هي القدرة على التعبير الكلامي.

المهارة اللغوية

هي المهارات الأربع الأساسية: الاستماع، والكلام، والقراءة، والكتابة.

مَهْبِط

لا تقل: «الشرق مَهْبِط الديانات»، بل «الشرق مَهْبِط (بكسر الباء) الديانات»؛ لأنّ مضارع «هَبَطَ» يَهْبِطُ، فاسم المكان «مَهْبِط».

المَهْتَو

المَهْتَو، في اللغة، اسم مفعول من «هَتَّ». وهَتَّ الكلام: سرّده، وأجاد سياقه. وهَتَّ في كلامه: أسرع. وهو، في علم اللغة، المَهْتَوَف. انظر: المَهْتَوَف.

المَهْتَوَف

المَهْتَوَف، في اللغة، اسم مفعول من «هَتَفَ». وهَتَفَ به: صاح به. والحرف المهتوف، في علم اللغة، هو الهمزة، سُمِّيت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوّع، فتحتاج إلى ظهور صوت قويّ شديد،

ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هي: «نهج»، فهي ثلاثية، والميم زائدة.

وقد توقف بعض اللغويين في قبول الفعل «منهج»، على أساس أنه غير جار على قواعد التصريف. وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره «المنهجة»، وانتهت إلى أن استعمالهما جائز على مبدأ توهم أصالة الحرف، تطبيقاً لما سبق للمجتمع إقراره من قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النحو، مثل: «تَمَذَّب»، و«تَمَنَّدَل»، و«تَمَرَّكَز»^(١).

الْمَنْهُوك

الْمَنْهُوك، في اللغة، اسم مفعول من «نَهَكَ». ونَهَكَه: غلبه. ونَهَكَته الحُمَى: أضنّته ونقصت لحمه. وهو، في علم العروض، البيت الشعري الذي أصابه النُهْكَ، أي: الذي أُسْقِطَ منه ثلثاه. انظر: البيت المنهوك.

الْمَنْوَن

هو الاسم الذي دخله التنوين، نحو كلمة «طالِبًا»، و«مجتهدًا» في قولك: «كافأْتُ طالبًا مجتهدًا»، والذي يُزيل التنوين أمران: ١ - شبه الاسم للفعل، وهو ما يُطلق عليه الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

٢ - وصف العَلَم بلفظ «ابن» لا الإخبار به، نحو: «طارقُ بنُ زيادٍ بطلٌ شجاع». انظر: «ابن» والتنوين.

مَه

اسم فعل أمر بمعنى: انكفّف عما أنت فيه

فاضلاً مشهوراً. تصدر للإقراء والإفادة، فأفاد الكثيرين، وتخرج به جماعة. سمع الحديث بنيسابور، وكان متفتناً.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤).

المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب

كتاب في اللغة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م - ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

تناول السيوطي في كتابه الألفاظ المعربة التي جاءت في القرآن الكريم. وبدأه بمقدمة عرض فيها موقف الأئمة من وقوع المعرب في القرآن الكريم، فقسّم العلماء ثلاثة أقسام:

١ - قسم رأى عدم وقوع المعرب في القرآن؛ لأنه «لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها».

وقال به «الشافعي»، و«أبو عبيدة»، و«الباقلاني»، و«شيدلة»، و«ابن فارس».

٢ - قسم ذهب إلى وقوعه فيه، وحثهم أن «الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، فالقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية».

وهو مذهب «ابن أبي شيبة»، و«الثعالبي»، و«ابن النقيب»، و«الخوي».

٣ - قسم أخير مال إلى التوفيق بين المذهبين، «وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، لكنها وقعت للعرب فعربت بها بالسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى

والهتف: الصوّث الشديد... وذكر بعض العلماء [ابن جني في «سر الصناعة»] في موضع «المهتوف»: «المهتوت» بتأين، قال: لأنّ الهمزة إذا وقفت عليها لانت، وصارت إما واواً وإما ياء وإما ألفاً^(١).

المهجور

المهجور، في اللغة، اسم مفعول من «هَجَرَ». وهَجَرَه: قطعه، مَالَ عنه، اعتزله. وهو، في علم اللغة، اللفظ الذي أهمل استعماله.

المهدوي

= محمد بن محمد (.../.... - ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م).

مهدي بن أحمد

(.../.... - .../....)

مهدي بن أحمد، أبو القاسم الخوافي النيسابوري. كان متبحراً في الأدب واللغة، غواصاً في بحار المعاني، خطيباً مفوّهًا. تصدر لإفادة الناس فأفاد وتخرج به كثيرون. من تصانيفه: «شرح ألفاظ عبد الرحمن الهمذاني»، وهو في غاية الجودة والإتقان. كان في النصف الأول من المئة الخامسة. (إنباه الرواة ٣/ ٣٣٢ - ٣٣٣).

مهدي بن أحمد، أبو القاسم

الجواليقي

(.../.... - .../....)

مهدي بن أحمد بن محمد، أبو القاسم الجواليقي. كان نحوياً ماهراً، أديباً بارعاً،

(١) الفيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١٢٣.

الألفاظ المعربة مئة وخمس وعشرون لفظة مرتبة كالآتي:

- حرف الهمزة: أباريق - أب - ابلعي -
أخلد - الأرائك - أزر - أسباط - استبرق -
أسفار - إصري - أكواب - أليم - إل - إناه - آن -
آنية - أواه - أواب - أوبي .

- حرف الباء: بطائنها - بعير - بيع .
- حرف التاء: تتبير - تحت - تنور .
- حرف الجيم: الجبت - جهنم .
- حرف الحاء: حرام - حَصَب - حِطَّة -
حوب - حواريتون .

- حرف الدال: دارست - دري - دينار .
- حرف الراء: راعنا - ربانيتون - ربيون -
الرحمن - الرس - الرقيم - رمز - رهو - الروم .
- حرف الزاي: الزنجيل .

- حرف السين: سَجْدًا - السَّجَل - سَجِيل -
سَجِين - سَرَادِق - سَرِي - سَفَرَة - سَقَر - سَكْر -
سَلْسِيل - سنا - سُندس - سَيْدها - سينين -
سَيْناء .

- حرف الشين: شَطْر - شهر .
- حرف الصاد: الصُّراط - صُرْهَن -
صَلَوَات .

- حرف الطاء: طه - الطاغوت - طَفِقا -
طوبى - الطور - طوى .

- حرف العين: عِدَّت - عَذَن - العِرم .
- حرف النغين: غَسَاق - غِيض .
- حرف الفاء: الفردوس - فوم .

- حرف القاف: قراطيس - القِسْط -
القِسْطاس - قَسورة - قَسِيس - قَسِيَّة - قَطْنَا -
قُفْل - القُمَّل - قِنطار .

- حرف الكاف: كافور - كَفَز - كِفْلَيْن -
كَنْز - كُوزَتْ .

ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب؛ فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: إنها أعجمية فصادق .

وهو اتجاه «أبي عبيد القاسم بن سلام»، و«الجواليقي»، و«ابن الجوزي» .

أما «السيوطي» فقد مال إلى الرأي الثاني، وذكر شواهد من «الطبري» ترجح صدق ما ذهب إليه .

وقد قسَّم كتابه إلى فصول، بحسب حروف الهجاء، فاشتمل على ثلاثة وعشرين فصلاً، بأسماء جميع حروف الهجاء، ما عدا الحروف: الثاء، والخاء، والذال، والضاد، والطاء، جاعلاً في كل حرف الألفاظ التي تبدأ بهذا الحرف، من دون العودة إلى جذورها، أي: رتبها بحسب النطق بها، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب .

وقد نقل السيوطي عن عدد كبير من المصادر العربية القديمة، وألف بينها في نسج محكم دقيق، وبأمانة شديدة، عازياً كل قول إلى صاحبه، محدداً اسم المصدر الذي استند إليه .

ومن مصادره: «الإرشاد» للواسطي، و«البحر المحيط» لأبي حيّان، و«البرهان» لشيدلة، و«الزينة» لأبي حاتم اللغوي، و«العجائب» للكرماني، و«فقه اللغة» للشعالبي، و«فنون الأفتان» لابن الجوزي، و«لغات القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«المحتسب» لابن جني، و«المصنّف» لابن أبي شيبه، و«المعرب» للجواليقي، و«المفردات» للراغب الأصفهاني .

وجملة ما أورده السيوطي في كتابه من

- حرف اللام: لينة.

- حرف الميم: مُتَكَأً - مجوس - مَرْجَان - مَرْقُوم - مَرْجَاة - مِسْك - مَشْكَاة - مقاليد - ملكوت - مناص - مِئْسَاة - مُنْقَطِر - الْمُهْل.

- حرف النون: نَاشِئَة - نون.

- حرف الهاء: هُذْنَا - هود - هون - هَيْتَ لَكَ.

- حرف الواو: وراء - ورده - وَزَّر.

- حرف الباء: ياقوت - يحور - يس - يصَدُون - يَضْهَر - اليم - اليهود.

وللكتاب طبعات عديدة منها طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، بتحقيق سمير حسين حليبي؛ وطبعة دار الكتاب العربي في بيروت، بتحقيق محمد ألتونجي، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

المهر

= عبد الرحيم بن عبد الرحيم (٦٠١هـ / ١٢٠٤م).

المهري

= عبد الملك بن قطن (٢٦٥هـ / ٨٧٠م).

مَهْفَعْلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من «هَفَعَلَ»، نحو: «مَهْلَقَمٌ» (هَلَقَمَ: أكبر اللقمة).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، و«هَفَعَلَ».

مَهْفَعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المشبهة من «هَفَعَلَ»، نحو: «مَهْلَقِمٌ» (هَلَقَمَ: أكبر

اللقمة).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، و«هَفَعَلَ».

مَهْلًا

مصدر يأتي بدل التلغظ بفعله، ويُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة. ويستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع.

مهلب بن الحسن،

أبو المحاسن البهنسي

(... / ... - ٥٧٢هـ / ١١٧٦م)

مهلب بن الحسن بن بركات، أبو المحاسن البهنسي المصري، يدعى المهذب من أهل البهنسا، وهي إحدى كُور مصر القبلية. دخل مصر، وقرأ النحو على علمائها، منهم: أبو محمد بن بزي، وهو آخر شيوخه، وقرأ الفقه، وتولى حكم بلده البهنسا، وأقام به إلى أن دخل الغزو البلاد، وزالت دولة العلويين، فتولى الأحكام رجل كردي يعرف بالصدر عبد الملك بن درباس الماراني، وكان حافظاً، فصرف أكثر قضاة مصر، واستتاب مكانهم جماعة من الأكراد. وكان أبو المحاسن ممن صُرف من عمله.

دخل مصر وتصدّر بها لإقراء الأدب واللغة، فأخذ عنه كثيرون من أولاد أمرائها، وتأدّب به كثيرون. ونظم أبياتاً حصر فيها العوامل حصراً. مات شاباً وكان عمره اثنتين وأربعين سنة. وسبب موته أنه قصد وزير الدولة الغزية يطلب رزقاً، فاستدعاه بعد أيام، فظن أن حاجته قضيت، فقال: خذ هذه الكلمات من «التذكرة» لأبي علي، واحتل لي

بعده إعلان من اللفظ نفسه، نحو: «مهما تذهب أذهب».

وذكر ابن مالك في «التسهيل»، و«الكافية» أنها قد ترد ظرفاً. وزعم بعضهم أنها قد تخرج عن الاسم، فتكون حرفاً، إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير بن أبي سلمى (من الطويل):

ومهما تكن عند امرئ من خليقة

وإن خالها تخفى على الناس، تُعلم

المُهْمَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «المُهْمَة»، بمعنى القضية أو الأمر الذي يقتضي عناية وجهداً خاصاً، وجاء في قراره:

«يذهب بعض المعاصرين إلى تخطئة الضبط اللغوي لكلمة «مُهْمَة» بضم الميم، ويرون أن صوابها «مَهْمَة» بفتح الميم، انطلاقاً منهم إلى أن الشيء المُهْم، بضم الميم، هو المُخْزَن المُقْلِق، أو الشديد المحزن فقط، ولم ينتبهوا إلى معنى الإقلاق الذي يراد به الحركة والتحرك، رجوعاً إلى مادة (ق ل ق) التي تُفسر الإقلاق بمعنى التحريك.

وترى اللجنة أن ضبط «المُهْمَة»، بضم الميم وكسر الهاء، ضبط سليم يراد به ما يستثير العزم، أما «المَهْمَة»، بفتح الميم، فهو مصدر ميمي من «الهم»، أي: العزم، وهي لا تؤذي معنى «المُهْمَة» التي يقصد بها القضية أو الأمر الذي يقتضي عناية وجهداً خاصاً. وقد كان من دعاء الرسول ﷺ: «اللَّهُم اكفنا ما

في إتمامها، ولم يذكر له شيئاً من أمر رزقه، فأخذ المجلدات، ورفع يديه إلى السماء، وقال: اللهم عجل الموت فقد كرهت الحياة، فمات في اليوم التالي وذلك سنة ٥٧٢هـ.

له تأليف في «الفوائد النحوية» نظماً وشرحاً، وهو مجلد لطيف، يقول السيوطي: «وهو عندي بخطه، ذكر فيه أنه قرأ لسبع بقين من...». وله شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٣-٣٣٤).

المُهْلَة

المُهْلَة، في اللغة، مصدر «مَهَلَ». ومَهَلَ في العمل: عمل به بالسكينة والرفق ولم يعجل. وهي من معاني حرف العطف «ثم». انظر: ثم.

مُهَمَّ وهَام

انظر: هَام ومُهَمَّ.

مَهْمَا

اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل:

١ - رفع مبتدأ^(١)، وذلك إذا أتى بعده فعل لازم، نحو: «مهما تُسرِّع فلن تسبِّه»، أو فعل متعدّد استوفى مفعوله، نحو: «مهما تُخف عيوبك تظهر».

٢ - نصب مفعول به، وذلك إذا جاء بعده فعل متعدّد لم يستوف مفعوله، نحو: «مهما تفعل تُسأل عنه».

٣ - نصب مفعول مطلق، وذلك إذا أتى

(١) يكون خبره الجملة المؤلفة من فعل الشرط وجوابه.

أَهْمُنَا وما لَا نَهْتَم بِهِ، يَا كَافِي الْمُهْمَاتِ^(١).

المُهْمَل

١ - فِي اللُّغَةِ: اسم مفعول من «أَهْمَلَ». وَأَهْمَلَ الشَّيْءَ: لم يستعمله عَمْدًا أو سَهْوًا.

٢ - فِي الشَّعْر: انظر: البيت المَهْمَل، والشعر العاطِل.

٣ - فِي الْكَلَام: المتروك، غير المستعمل.

٤ - فِي الْحُرُوف: غير المنقَط.

٥ - فِي النُّحُو: العاطِل عن العمل، أو المكفوف عنه، نحو «إِنَّ» فِي قَوْلِكَ: «إِنَّمَا الْعَمَلُ مَفِيدٌ»، حَيْثُ لَمْ تَعْمَلْ لِدُخُولِ «مَا» الْكَافَّةَ عَلَيْهَا، وَنَحْوُ الْفِعْلِ «طَالَ» فِي قَوْلِكَ: «طَالَمَا زَرْتُكَ» حَيْثُ لَمْ يَعْمَلْ، فَلَمْ يَأْخُذْ فَاعِلًا لِدُخُولِ «مَا» الْكَافَّةَ عَلَيْهِ.

انظر: غير العاطِل.

المَهْمُوز

المَهْمُوز، فِي اللُّغَةِ، اسم مفعول من «هَمَزَ». وَهَمَزَ الْحَرْفَ وَالْكَلِمَةَ: نطق بهما بِالْهَمْزِ، أَوْ وَضَعَ لهما علامة الهمز. وَهَمَزَهُ: ضربه، أَوْ دَفَعَهُ، أَوْ ذَكَرَهُ بِالسُّوءِ فِي غَيْبَتِهِ. وَهُوَ، فِي النُّحُو، الْفِعْلُ الْمَهْمُوز.

انظر: الْفِعْلُ الْمَهْمُوز.

مَهْمُوز الأَوْسَط

هُوَ مَهْمُوز الْعَيْن.

انظر: مَهْمُوز الْعَيْن.

مَهْمُوز الأَوَّل

هُوَ مَهْمُوز الْفَاء.

انظر: مَهْمُوز الْفَاء.

مَهْمُوز الآخر

هُوَ مَهْمُوز اللام.

انظر: مَهْمُوز اللام.

مَهْمُوز الثالث

هُوَ مَهْمُوز اللام.

انظر: مَهْمُوز اللام.

مَهْمُوز الثاني

هُوَ مَهْمُوز الْعَيْن.

انظر: مَهْمُوز الْعَيْن.

مَهْمُوز العَجَز

هُوَ مَهْمُوز اللام.

انظر: مَهْمُوز اللام.

مَهْمُوز العَيْن

هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي ثَانِي حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ هَمْزَةٌ، نَحْوُ: «سَأَلَ»، وَ«رَأَى». وَيُسَمَّى، أَيْضًا: «مَهْمُوز الثَّانِي»، وَ«مَهْمُوز الأَوْسَط».

مَهْمُوز الْفَاء

هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي أَوَّلُ حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ هَمْزَةٌ، نَحْوُ: «أَمَرَ»، وَ«أَكَلَ». وَيُسَمَّى، أَيْضًا: «مَهْمُوز الأَوَّل»، وَ«المَقْطُوع».

مَهْمُوز اللام

هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي ثَالِثُ حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ هَمْزَةٌ، نَحْوُ: «قَرَأَ»، وَ«بَدَأَ». وَيُسَمَّى، أَيْضًا: «مَهْمُوز الثَّالِث»، وَ«مَهْمُوز الآخر»، وَ«مَهْمُوز العَجَز».

المهموز المضاعف

هو الفعل المهموز المضاعف، نحو: «أَمَّ».

المهموس

انظر: المهموسة.

المهموسة

المهموسة، في اللغة، اسم مفعول للمؤث من «هَمَسَ». وَهَمَسَ الصوت: أَخْفَاه. وَهَمَسَ إليه بحديثه: كَلَّمَهُ بِهِ بصوت خَفِيٍّ. والحروف المهموسة، في علم اللغة، عشرة يجمعها قولك: «سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ». «ومعنى الحرف المهموس أنه حرف جرى مع النَّفْسِ عِنْدَ التُّطْقِ بِهِ لَضَعْفِهِ، وَضَعْفِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ، فَهُوَ أَضْعَفُ مِنَ الْمَجْهُورِ. وبعض هذه الحروف المهموسة أَضْعَفُ مِنْ بَعْضِ، فَالضَّادُ وَالْخَاءُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ فِي الضَّادِ إِطْبَاقًا وَاسْتِعْلَاءً وَصَفِيرًا. وَكُلُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ، وَفِي الْخَاءِ اسْتِعْلَاءٌ. وَإِنَّمَا لُقِبَ هَذَا الْمَعْنَى بِالْهَمْسِ؛ لِأَنَّ الْهَمْسَ هُوَ الْحِسُّ الْخَفِيُّ الضَّعِيفُ، فَلَمَّا كَانَتْ ضَعِيفَةً، لُقِبَتْ بِذَلِكَ»^(١).

المُهَيَّاة

المُهَيَّاة، في اللغة، اسم مفعول من «هَيَّأَ». وَهَيَّأَ الشَّيْءَ: أَعَدَّهُ وَأَصْلَحَهُ. وَهِيَ، فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ، نَعْتٌ لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّوْرِيَةِ.

انظر: التورية المُهَيَّاة.

المُواربة

المُواربة، في اللغة، مصدر «وَارَبَ».

وَوَارَبَ فَلَانًا: خَدَعَهُ، دَاهَاهُ.

وهي، في علم البديع، أَنْ يَضَعُ الشَّاعِرُ فِي شِعْرِهِ كَلَامًا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَطِيعُ، عِنْدَ الْضَّرُورَةِ، أَنْ يُغَيِّرَ مِنْهُ حَرْفًا أَوْ حَرَكَةً، فَلَا يُؤَاخَذُ عَلَيْهِ، نَحْوَ قَوْلِ أَبِي نُوَّاسٍ فِي هِجَاءِ هَارُونَ الرَّشِيدِ (مِنَ الْمُتَقَارِبِ):

لَقَدْ ضَاعَ شِغْرِي عَلَى بَابِكُمْ
كَمَا ضَاعَ عَقْدٌ عَلَى خَالِصَةٍ
وعندمَا هَدَّدَهُ الرَّشِيدُ، أَبْدَلَ عَيْنَ «ضَاعَ» هَمْزَةً، فَأَصْبَحَ الْفِعْلُ «ضَاءً»، وَصَارَ الْكَلَامُ مَدْحًا، وَنَجَا الشَّاعِرُ.

ومنها قول عتبان الحروري (من الطويل):
فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَانَ مِرْوَانُ وَإِثْنُهُ
وَعَمَرُو وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبُطَيْنُ وَقَعْنَبُ
وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ
فَلَمَّا بَلَغَ الشَّعْرُ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَظَفِرَ بَعْتَبَانُ، قَالَ لَهُ: «أَنْتَ الْقَائِلُ: «وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ»، فَقَالَ: لَمْ أَقُلْ كَذَا، وَإِنَّمَا قُلْتُ: «وَمِنَّا، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، شَبِيبُ» (أَي: مِنَّا، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، شَبِيبُ) فَتَخَلَّصَ مِنَ الْعِقَابِ بِفَتْحِ الرَّاءِ بَعْدَ ضَمِّهَا.

المُواردة

المُواردة، في اللغة، مصدر «وَارَدَ». وَوَارَدَهُ: وَرَدَ الْمَاءُ مَعَهُ. وَهِيَ، فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ، التَّوَارِدُ. انظر: التَّوَارِدُ.

المُوازنة

المُوازنة، في اللغة، مصدر «وَازَنَ».

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١١٦.

وَوَازَنَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ : سَاوَى بَيْنَهُمَا . وَوَازَنَهُ : قَابَلَهُ وَحَادَاهُ .

وَالْمُوَازَنَةُ ، فِي النُّحُو ، هِيَ الْمَقَايِسَةُ .
انظر : الْمُقَايِسَةُ .

وهي ، فِي عِلْمِ الْبَدِيع ، أَنْ تَكُونَ الْفَاصِلَتَانِ (الْكَلِمَتَانِ الْآخِرَتَانِ) فِي الشَّعْرِ أَوْ النَّثْرِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ وَزْنًا لَا قَافِيَةً ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَارُ مَصْفُوفَةٍ ۝ وَزَكَايُ مَبْنُوءَةٍ ۝ ﴾ [الغاشية : الْآيَتَانِ ١٥ - ١٦] . وَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرُ الْأَلْفَاظِ مُتَسَاوِيَةً فِي الْوِزْنِ ، سُمِّيَ ذَلِكَ مِمَّاثِلَةً ، نَحْوُ الْآيَةِ : ﴿ وَآلِئِنَّهُمَا كَبُكَبُ الْمُسْتَيْنِ ۝ وَهَدَيْتُهُمَا الْعَصْرَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ﴾ [الصافات : الْآيَتَانِ ١١٧ - ١١٨] .

وَالْمُوَازَنَةُ ، فِي الشَّعْرِ ، نَوْعٌ مِنْهُ مُتَنَوِّعٌ الْقَافِيَةُ . وَقَدْ عَدَّهُ بَعْضُهُمْ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْمُسَمَّطَاتِ .
انظر : الْمُسَمَّطَاتِ .

مَوَازِينُ الْأَسْمَاءِ

انظرها فِي «الاسْمِ الْمُجَرَّدِ» ، وَ«الاسْمِ الْمَزِيدِ» .

مَوَازِينُ الْأَفْعَالِ

انظرها فِي «الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ» ، وَ«الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ» (بِحَرْفٍ وَبِحَرْفَيْنِ وَبِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ) ، وَ«الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَلْحَقِ بِالرِّبَاعِيِّ» ، وَ«الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ» ، وَ«الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ» (بِحَرْفٍ وَبِحَرْفَيْنِ) .

المُوصَافَاتُ

أَجَازَ مَجْمَعَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ

اسْتِعْمَالَ كَلِمَةِ «الْمُوصَافَاتُ» بِمَعْنَى : بَيَانِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ تَوَافُرُهَا فِي الشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ الْحَصُولِ عَلَيْهِ . وَجَاءَ فِي قَرَارِهِ :

«مِمَّا يَشِيعُ فِي مِصْطَلَحَاتِ التِّجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ قَوْلُهُمْ : «الْمُوصَافَاتُ» ، بِمَعْنَى بَيَانِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ تَوَافُرُهَا فِي الشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ الْحَصُولِ عَلَيْهِ . وَالْبَاحِثُونَ فِي الْمَعْجَمَاتِ يَفْتَقِدُونَ هَذِهِ الصِّيغَةَ وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَعَاصِرِينَ لَهَا .

وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا ، وَانْتَهَتْ إِلَى أَمْرَيْنِ :

الأول : أَنْ اسْتِثْنَى صِيغَةَ «الْمُوصَافَةُ» مِنْ مَسْمُوعِ اللُّغَةِ فِي عَصْرِ الرِّوَايَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ .

الثاني : أَنَّ دَلَالََةَ «الْمُوصَافَةُ» عَلَى مَعْنَى صِفَةِ الشَّيْءِ دَلَالَةٌ جَرَى بِهَا الِاسْتِعْمَالُ فِي فَصِيحِ الْعَرَبِيَّةِ الْخَالِصِ .

وَلِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةُ إِجَازَةَ اسْتِعْمَالِ «الْمُوصَافَاتُ» فِي مَعْنَاهَا الَّذِي يَسْتَعْمَلُهَا الْمَعَاصِرُونَ فِيهِ»^(١) .

المُوضَاعَةُ

الْمُوضَاعَةُ ، فِي اللُّغَةِ ، مُصَدَّرٌ «وَضَعَ» . وَوَضَعَهُ فِي الْأَمْرِ : وَافَقَهُ عَلَيْهِ . وَهِيَ ، فِي الْإِصْطِلَاحِ اللَّغَوِيِّ ، الْإِصْطِلَاحُ .
انظر : الْإِصْطِلَاحُ .

المُوطَاةُ

الْمُوطَاةُ ، فِي اللُّغَةِ ، مُصَدَّرٌ «وَاطَأَ» . وَوَاطَأَهُ عَلَى الْأَمْرِ : وَافَقَهُ عَلَيْهِ . وَهِيَ ، فِي عِلْمِ الْعُرُوضِ ، الْإِيطَاءُ ، وَهُوَ أَحَدُ عِيُوبِ الْقَافِيَةِ .

انظر: القافية، الرقم ٦، الفقرة «ي».

المُوافقة

المُوافقة، في اللغة، مصدر «وافق». ووافقه في الشيء أو عليه: رأى فيه رأيه وفعل فيه فعله. ووافق بين الشيئين: لاءم بينهما.

وهي، في علم البلاغة، التَّنَاسُب.

انظر: التَّنَاسُب.

المَوَال

نوع من الشعر العامِّي، ويُشترط فيه الجنس بين قوافيه، وقد يُخرج به من العاميَّة إلى الفُصحى، سُمِّي بذلك نسبةً إلى عبارة «يا مولاي»، التي تُقال في آخر كل مقطع منه. ومن أمثلته:

يَاللّٰي يِعَاتِبْنِي عَلَى نُوحِي وَشَرِب الرّٰح
يَحْمِلُ هُمُومِي يَوْمَ وَيَشُوف الدَّمْعَ عَالِ الرّٰح
قَلْبِي أَنْجِرَحَ والدَّوَاءَ عِنْدَ الْحَبِيبِ والرّٰح
يَا مَوْلَايَ

وانظر المادة التالية:

المَوَالِيَا

نوع من الشعر العامِّي، أو شبه الفصيح، نشأ في العصر العباسي، واختلف في مكان نشأته وسبب تسميته. ويقول صفى الدين الحلِّي: إنَّ مخترعه هم أهل واسط^(١)، ثم تسلمه البغاددة، «فلطّفوه، ونقّحوه، ورقّقوا ودقّقوا وحذفوا الإعراب منه، واعتمدوا على سهولة اللفظ، ورشاقة المعنى، ونظموا فيه

الجِدَّ والهزل، والرقيق والجزل، حتى عُرف بهم دون مخترعه، ونُسب إليهم وليسوا بمبتدعيه. ثُمَّ شاع في الأمصار، وتداوله الناس في الأسفار. وإنَّما سُمِّي بهذا الاسم؛ لأنَّ الواسطيّين لما اخترعوه، وكان سهل التناول لِقصره، تعلّمه عبيدهم المتسلّمون عمارةً بسايتينهم والفُعُول، والمعامرة، والأبَارون، فكانوا يُغنون به في رؤوس التّخيل، وعلى سَفَي الماء، ويقولون في آخر كلّ صوت مع التّرثُّم: يا مَوَالِيَا، إشارةً إلى ساداتهم، فغلب عليه هذا الاسم، وعُرف به^(٢).

وقيل: إنَّ الذي ابتدعه بعض أشياع البرامكة بعد نكبتهم. فقد حرم عليهم الرشيد رثاءهم باللغة الفصحى، فراحوا يرثونهم وينوحون عليهم بلغة غير مُعَرَّبة، ويُنهون مقاطعهم بعبارة: «يا مَوَالِيَا»، فعُرف هذا اللون بـ«المواليَا». وقيل أيضًا: إنَّ سبب التسمية يعود إلى موالاة قوافيه بعضها بعضًا.

وأياً يكن سبب نشأة المواليا وتسميتها، فقد نُظمت، غالبًا، على بحر البسيط، مع بعض التنوع في القافية والزَّوِّي، وتحلّل من إعراب بعض الألفاظ، أو معظمها، بتسكين أواخرها كما هي الحال في اللغة العاميَّة. والمواليَا أشكال عدَّة، منها:

١ - الرُّباعي: وهو ما تألّف من أربعة أشطر متّفقة في الزَّوِّي، وهذا الشكل هو الأكثر شيوعًا، ومثاله:

(١) مدينة أنشأها الحجاج في السنة ٨٢هـ، وفرغ منها في السنة ٨٦هـ.

(٢) صفى الدين الحلِّي: العاقل الحالي والمرخص الغالي. ص ١٠٦-١٠٧.

هجره كواني وحيرني على وعدي
يا خِلْ واصِلْ ووافِ بالمُنَى وَغَدِي
من حَرِّ هَجْرِكَ ومن نار الجوى رحنا

أهيف من العرب له ألحاظ محدودين
خلا القلب والحشا بالأسر محدودين
روحي فدا ظبي جاب الأسد محدودين
اللَّهُ أكبر على شرب الطلا من فيه
هو سبب كل سقمي وانتحالي فيه
يا بدر يكفي الجفا أين الوصل من فيه
المَوْت ينساه

جملة تجمع، عند بعضهم، جميع حروف
الزيادة.

انظر: سألتمونيها.

المَوْجِب

الموجب، في اللغة، اسم فاعل من
«أَوْجَبَ». وأَوْجَبَ الشيء: جعله واجباً.
والكلام الموجب، في النحو، هو المُمَثِّب غير
المنفي، وقيل: إنه ما ليس معه حرف نفي.
والمثبت: ما وَقَعَ وَحَدَّث. فنحو: «نجح زيد»
موجب ومُثَبَّت، و«ينجح زيد غداً» موجب
لعدم النفي، وليس مثبتاً لعدم وقوعه بعد.
وهكذا يذهب بعضهم إلى أن كلَّ مُثَبَّت
موجب وليس كل موجب مثبتاً.

المَوْجَّه

المَوْجَّه، في اللغة، اسم مفعول من
«وَجَّهَ». وَوَجَّهَ الشيء: أداره إلى جهة ما.
وهو، في البلاغة، المذح المَوْجَّه.
انظر: المذح المَوْجَّه، والاستبناح.

يا دار أين ملوك الأرض؟ أين القُرُس؟
أين الذين حَمَوْها بالقنا والترس؟
قالت: تراهم رِمَم تحت الأراضي الدُرس
سكوت بعد الفصاحة ألسنتهم خُرُس

يا طاعنِ الخَيْل والأبطالِ قد غَارَتْ
والمخْضِبِ الأرض والأمواءِ قد غَارَتْ
هو اطل السحب من كَفَيْكَ قد غَارَتْ
والشَّهْبِ مَذْ شَاهَدَتْ أضواك قد غَارَتْ
وفي كتاب صفي الدِّين الحَلِّي «العاطل
الحالي والمرخص الغالي»، الكثير من نماذج
هذا الشكل من المواليت^(١).

٢ - الرُّبَاعِي الأعرج: وهو ما تألَّف من
أربعة أشطر يتَّحد أولها وثانيها ورابعها في
الزَّوِي، ويختلف روي الشطر الثالث عن سائر
القوافي، ومثاله:

يا عبدِ إِبْكَ على فعل المعاصي ونوخ
هم فين جدودك أبوك آدم وبعده نوخ
دنيا غرورة تجي لك في صفة مركب
ترمي حملوها على شط البحور وتروخ

٣ - النعماني: وهو ما تألَّف من سبعة
أشطر، تتَّحد الأشطر الثلاثة الأولى منها في
روي، وتتَّحد الأشطر الثلاثة التي بعدها في
روي آخر، ويتَّحد روي الشطر السابع مع
روي الأشطر الثلاثة الأولى، ومثاله:

الأهيف أَلِّي بسيف اللَّحْظ جارحنا
بيده سقانا الطلا ليلاً وجارحنا
رمش رمي سهم قطع به جوارحنا
أهين على لوعتي في الحب يا وَغْدِي

(١) صفي الدِّين الحَلِّي: العاطل الحالي والمرخص الغالي. ص ١٠٥-١١٤.

وهو، في علم النحو، الكلمة التي يُراد معرفة وزنها الصَّرْفِيّ.

انظر: الميزان الصَّرْفِيّ.

الموزُونُ بِهِ

هو الميزان الصَّرْفِيّ.

انظر: الميزان الصَّرْفِيّ.

موسى بن أزهري

(٢٣٧هـ / ٨٥١م - ٣٠٦هـ / ٩١٨م)

موسى بن أزهري بن موسى، أبو عمر الأستجي. مولى معاوية بن هشام. كان إمامًا في اللغة والعربية والحديث وغريبه، حافظًا للمشاهد والتفسير، متصرفًا في الإعراب والخبر والشعر. سمع من بقي، وابن وضاح وغيرهما.

(تاريخ علماء الأندلس ١٤٦/٢؛ وبغية الوعاة ٣٠٦/٢).

موسى بن أصبغ،

أبو عمران القرطبي

(.... / - /)

موسى بن أصبغ، أبو عمران المرادي القرطبي. كان إمامًا في اللغة والإعراب، شاعرًا مطبوعًا. خرج إلى المشرق. دخل إلى العراق، وأخذ عن علمائها وفضلانها وبخاصة ابن دريد. انتقل إلى صقلية فأقام بها، نظم «المبتدأ» في ثمانية آلاف بيت.

(تاريخ علماء الأندلس ١٤٧/٢).

أبو موسى الحامض

= محمد بن سليمان (.... / - /)

(....).

مَوْحَد

اسم معدول عن «واحدًا»، ممنوع من الصَّرْف، يُعرب إعراب «مَتَّسَع».

انظر: مَتَّسَع.

المَوْحَد

المَوْحَد، في اللغة، اسم مفعول من «وَحَدَّ». ووَحَدَ الشَّيْءُ: جعله واحدًا. وهو، في الشعر، نَعْتٌ لنوع من الأبيات. انظر: البيت المَوْحَد.

المُورَى

المُورَى، في اللغة، اسم مفعول من «وَرَى». ووَرَى الشَّيْءُ: أخفاه. ووَرَى عن كذا: أَرادَه، وأَظْهَرَ غَيْرَه. وهو، في علم البديع، التَّورِيَّة. انظر: التَّورِيَّة.

المورفيم

هو أصغر وحدة لغويّة ذات معنى دلاليّ أو نحويّ في الكلمة أو الجملة، فالجملة «المعلمون يشرحون الدروس» مؤلّفة من تسع وحدات لغويّة، هي: ال + معلم + ون + يد + شرح + ون + ال + درس + الواو (في الدروس التي دلت على الجمع).

المورفولوجيا

هو علم الصَّرْف.

انظر: علم الصَّرْف.

المَوْزُون

الموزون، في اللغة، اسم مفعول من «وَزَنَ». ووَزَنَ الشَّيْءُ: قَدَّر ثقله بالميزان.

موسى بن خاقان

(.... / ... - ... / ...)

موسى بن خاقان، أبو عمران. كان نحويًا مشهورًا، أديبًا بارعًا. تصدر لإقراء الناس الأدب، فأفاد كثيرين، وتخرج به جماعة. كان جار أبي خيثمة. روى عن مشايخ عدة، وكان ثقة.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣١).

ابن موسى السامري

= هارون بن الحارث (.... / / ...).

موسى بن سلمة

(.... / ... - ... / ...)

موسى بن سلمة، أبو عمران. من أهل العلم باللغة والأدب. صحب الأصمعي، وأملى ببغداد كتب الأصمعي. كان صديقًا لأبي نواس، وكان أبو نواس يقول له: ويحك! لم تذهب إلى الأصمعي وأنت علم منه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٦).

أبو موسى الضير

= عبد الله بن عبد العزيز (نحو ٢٥٠هـ / ٨٦٤م).

موسى بن عبد الله الطرزي

(.... / ... - ... / ...)

موسى بن عبد الله الطرزي الإفريقي. من مدينة طرزة بإفريقية. كان نحويًا بارعًا، شاعرًا مجيدًا، عفيفًا صالحًا، من تلامذة حسن الجاحظ. كان يؤدب أولاد السلاطين.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣١؛ وبغية الوعاة ٢/

٣٠٦؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ١٦٢).

موسى بن عبد الرحمن

(٥٥٧هـ / ١١٦١م - ٦٣١هـ / ١٢٣٢م)

موسى بن عبد الرحمن بن يحيى، أبو عمران العربي الحميري الغرناطي. كان إمامًا في النحو واللغة، حافظًا للسُّر والاشعار والأخبار واللغة، روى عن السُّهيلي، وابن بشكوال، وروى عنه ابن أبي الأحوص. تصدر للإقراء بغرناطة، فأفاد خلقًا كثيرًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

موسى بن علي، أبو عمران الطرياني

(.... / ... - ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)

موسى بن علي، أبو عمران الطرياني. كان إمامًا في النحو، بارعًا في الأدب. سكن قصر عبد الكريم من بَرَّ العُدوة، وهي قرية في مصر، وكان ظريفًا لطيفًا، وشاعرًا بليغًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

أبو موسى الكوفي

= عيسى بن مروان (.... / / ...).

موسى بن محمد،

شرف الدين الخزرجي

(٧٤٧هـ / ١٣٤٦م - ... / ...)

موسى بن محمد بن محمد، أبو البركات، شرف الدين الأنصاري، السُّعدي، الخزرجي. كان إمامًا في النحو، عالمًا بالأصول والمعاني والبيان، ماهرًا بالفرائض والحساب. قرأ على العجم والعرب. سمع من أبي العباس بن زغلش. ولي قضاء حلب.

وقولهم: هذا الوعاء يسع عشرين كيلاً، وهذا الوعاء يسعه عشرون كيلاً، فالوعاء في المثال الثاني موسوع بدلالة المفعولية، فإن اللجنة تجيز استعمال «الموسوعة» بمعناها العصري في دلالتها على المحلية الواسعة، أو الموسوعة، أو المتسعة^(١).
وانظر: دائرة المعارف.

الموسيقا، الموسيقى

الموسيقى، في علم العروض، والنقد الأدبي، والفصاحة، الإيقاع الناتج عن حروف الكلمة، وعن تألف الكلمات في العبارة، والمنبَعثة من أنغام الأوزان والقوافي في الصياغة الشعرية.

وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة بشأن هذه الكلمة أنه:

«من حيث تذكير لفظ «الموسيقا» وتأنيثه، يجوز الوجهان: التذكير على معنى العلم أو الفن، والتأنيث على معنى الصناعة.

ومن حيث كتابتها، تكتب مفتوحة القاف بالألف، ومكسورة القاف بالياء^(٢).

الموشح - الموشحات

١ - تعريفه: لونٌ من ألوان النظم شاع في الأندلس في القرن التاسع الميلادي، أي: الثالث الهجري، له قواعده الخاصة في الأوزان، والقوافي، مع خروج، أحياناً، على أوزان الشعر العربي، واتخاذ شكل خارجي مختلف عما نعهده في القصيدة العربية التقليدية. وأشهر أشكاله أن ينظم الشاعر بيتين يتفق آخر صدريهما على قافية كما يتفق آخر

درس الطلبة فأفادهم فوائد جمّة، وصنّف ودرس وحّدث. روى عنه البرهان الحلبي. ولد سنة سبع وأربعين وسبعمئة، ومات يوم الجمعة ثامن رمضان. ولم تذكر سنة الوفاة.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٧).

أبو موسى الهواري

= عبد الرحمن بن موسى الهواري
(.../...../...).

الموسوعة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الموسوعة» بمعنى «دائرة المعارف»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة استعمال كلمة «الموسوعة»، مراداً بها الكتاب الذي يحوي معارف موسوعة في موضوع واحد، أو في موضوعات متعددة. كما تطلق على ما يسمى الآن بدائرة المعارف، فيقال: الموسوعة الميسرة، وقسم موسوعي للأعلام التاريخية والفقهية، وموسوعة الفقه الإسلامي.

وقد يتردد الناقد اللغوي في قبول هذه الكلمة؛ لأنها ليست في مأثور اللغة، أو لأن الموسوعة «مفعولة» أطلقت على الوعاء أو المحل، وهو الكتاب في حين أن الموسوع هو المحتوى أو المادة التي يشتمل عليها الكتاب؛ لأنه يسعها أو يتسع لها.

ولما كان في المعجمات قول العرب: وسع الله عليه رزقه يوسعه وسعاً: بسطه، فالرزق مبسوط، ويمكن القياس عليه، فيقال: وسع المؤلف الكتاب، فالكتاب موسوع،

(١) القرارات المجمعية. ص ٢٠٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

(٢) القرارات المجمعية. ص ٢.

«المُوشَّح» مأخوذة من وشاح المرأة، وهو المنديل الذي تُشَّح به، ووجه الشبه بينهما أنَّ الوشاح يتضمَّن لؤلؤًا وجوهرًا مصفوفين بالتناوب، كما أنَّ الموشَّح مصنوع من أقفال وأذوار بالتناوب.

٣ - نشأته: اختلف الباحثون في أصل الموشَّح، وبيئة نشأته، وأول من نظمته، فذهب بعضهم إلى أنه نشأ في المشرق بادئ ذي بدء، ونسب إلى عبد الله بن المعتز موشَّحًا واحدًا، وقال الأكثرون إنه أندلسي النشأة، والانتشار. ومهما يكن من أمر، فإنَّ الموشَّح، وإن كانت له بذور مشرقية، فإنه لم يجد مقومات الثَّماء والتَّضج والإيناع إلَّا في الأندلس، حيث شاع في القرن التاسع للميلاد، وظلَّ يزدهر طَوال خمسة قرون، حتَّى شاع في المشرق شيوعه في المغرب. وقد افتتن به شعراء المهجر المحدثين، فعنوا به عناية فائقة، ونظموا فيه الكثير من النماذج الجيدة.

وأشهر الوشَّاحين الأندلسيين أبو بكر عبادة بن ماء السَّماء، وأبو عبد الله محمد بن عبادة المعروف بابن القزَّار، وابن سهل الإسرائيلي، وأبو بكر بن باجة، وأبو بكر بن

عَجْزِيهَما على قافية أخرى، ثُمَّ ينظم ثلاثة أبيات أخرى يتفق آخر صدرها على قافية، وآخر الأعجاز على قافية سواها، ثم يأتي بيتين يتفقان في تقفية الصدرين والعجزين مع البيتين الأولين، ثُمَّ ينظم خمسة أبيات جديدة على هذا النمط، وهكذا إلى آخر الموشَّح، وهذا مُخطَّطه:

أ	...	...	...	...
ب	...	...	...	...
أ	...	...	...	...
ب	...	...	...	...
ج	...	...	...	...
د	...	...	...	...
ج	...	...	...	...
د	...	...	...	...
ج	...	...	...	...
د	...	...	...	...
أ	...	...	...	...
ب	...	...	...	...
أ	...	...	...	...
ب ^(١)	...	...	...	...

٢ - تسميته: أغلب الظن أن لفظة

(١) ومن أنواعه المعروفة، أيضًا، أن ينظم الشاعر بيتًا واحدًا متفق القافية في صدره وعجزه، ثم ثلاثة أشطر على قافية واحدة غير الأولى، ثُمَّ شطرين على قافية البيت الأول صدرًا وعَجْزًا، وهكذا إلى آخر القصيدة. ومخطَّطه:

أ		أ	
ب		ب	
ب		ب	
ب		ب	
ج		ج	
ب		ج	
ب		ب	

يَزْدَهِي مِنْهُ بِأَبْهَى مَلْبَسٍ

فِي لَيَالٍ كَتَمَتْ سِرَّ الْهَوَى
بِالدُّجَى لَوْلَا شُمُوسُ الْغُرَى

مَا لَ تَجُمُ الْكَأْسُ فِيهَا وَهَوَى
مُسْتَقِيمَ السَّيْرِ سَعْدَ الْأَثَرِ

وَطَرٌ مَا فِيهِ مِنْ عَيْنٍ سِوَى
أَنَّهُ مَرَّ كَلَمَحِ الْبَصَرِ

حِينَ لَذَّ النَّوْمُ شَيْئًا أَوْ كَمَا
هَجَمَ الصُّبْحُ هُجُومَ الْحَرَسِ

عَارَتْ الشُّهُبُ بِنَا أَوْ رُبَّمَا
أَثَرَتْ فِيْنَا عُيُونُ النَّرْجِسِ

والموشح الثاني لابن زهر (من الرمل):

أَيُّهَا السَّاقِي إِلَيْكَ الْمُشْتَكَى
قَدْ دَعَوْنَاكَ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ

وَنَدِيمُ هَمَّتْ فِي غُرَّتِهِ
وَيُشْرِبُ الرِّاحَ مِنْ رَاحَتِهِ

كُلَّمَا اسْتَيْقَظَ مِنْ سَكْرَتِهِ
جَذَبَ الزُّقَّ إِلَيْهِ وَاتَّكَى

وَسَقَانِي أَرْبَعًا فِي أَرْبَعِ
وَسَقَانِي أَرْبَعًا فِي أَرْبَعِ

مَا لِعَيْنِي عَشِيَتْ بِالنَّظَرِ
أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ ضَوْءَ الْقَمَرِ

وَإِذَا مَا شِئْتُ فَأَسْمَعُ خَبْرِي
عَشِيَتْ عَيْنَايَ مِنْ طَوْلِ الْبُكَاءِ

وَبَكَى بَغْضِي عَلَى بَغْضِي مَعِي
وَبَكَى بَغْضِي عَلَى بَغْضِي مَعِي

غَضُنْ بَايَ مَا لَ مِنْ حَيْثُ أَسْتَوَى
بَاتَ مَنْ يَهْوَاهُ مِنْ فَرْطِ الْجَوَى

خَفِقَ الْأَخْشَاءُ مَوْهُونَ الْقَوَى
خَفِقَ الْأَخْشَاءُ مَوْهُونَ الْقَوَى

زُهر، وابن بقي، وابن الخطيب، وابن زمر. وأشهر الوشاحين في المشرق ابن سناء الملك المصري، وصفي الدين الجلي، وابن نباتة الفارقي، وابن حجة الحموي.

٤ - أغراضه: نشأ الموشح، أول الأمر، للغناء، فكان من الطبيعي أن يعالج موضوعات الغزل، والخمر، ووصف الطبيعة، ثم سرعان ما تطرق إلى المدح، وذلك لأن أكثر حفلات الغناء كانت تعقد في بلاطات الملوك والأمراء والأعيان. وما لبث الوشاحون أن توسعوا في موضوعاته، فنظموه في الهجاء، والرثاء، والتصوف، والزهد، وفي كثير من الأحيان يجتمع في الموشح الواحد أغراض عدة من أغراض الشعر الغنائي.

٥ - عناصره: ثبت فيما يلي موشحين مشهورين، ثم نعرض لعناصر الموشح. الموشح الأول للسان الدين بن الخطيب (من الرمل):

جَادَكَ الْغَيْثُ إِذَا الْغَيْثُ هَمَى
يَا زَمَانَ الْوَضَلِ بِالْأَنْدَلِسِ

لَمْ يَكُنْ وَضْلُكَ إِلَّا حُلْمًا
فِي الْكَرَى أَوْ خِلْسَةَ الْمُخْتَلِسِ

إِذْ يَقُودُ الدَّهْرُ أَشْتَاتَ الْمُئَنَى
نَثْقُلُ الْخَطْوِ عَلَى مَا نَرُسُمُ

زَمَرًا بَيْنَ فُرَادَى وَثَنًا
مِثْلَمَا يَدْعُو الْحَجِيجُ الْمَوْسِمُ

وَالْحَيَا قَدْ جَلَّلَ الرُّوضُ سَنَا
فَتُغَوِّرُ الزُّهْرُ فِيهِ تَبَسُّمُ

وَرَوَى الثُّغْمَانُ عَنْ مَاءِ السَّمَاءِ
كَيْفَ يَزُوي مَالِكٌ عَنْ أَنْسِ

فَكَسَاهُ الْحُسْنُ ثَوْبًا مُعْلَمًا
فَكَسَاهُ الْحُسْنُ ثَوْبًا مُعْلَمًا

يُتَكَرَّرُ بِقَافِيَتِهِ . والتكرار يكون، غالباً، سِتّ
مَرَّاتٍ في الموشح التام، وخمس مَرَّاتٍ في
الموشح الأقرع . وَيُسْتَرَطُّ في الأفعال جميعاً
أن يكون لها قَوَافٍ واحدة في الموشح كُلِّهِ .
وإذا كان القُفْلُ الأوَّلُ يُسَمَّى مُطْلَعاً أو مَذْهَباً
كما سبق القول، فَإِنَّ القفل الأخير يُسَمَّى
خَرْجَةً . والقُفْلُ الثاني في موشح ابن الخطيب
هو قوله (من الرمل):

حِينَ لَذَّ النَّوْمُ شَيْئاً أَوْ كَمَا
هَجَمَ الصَّبْحُ هُجُومَ الْحَرَسِ
غَارَتِ الشَّهْبُ بِنَا أَوْ رُبَّمَا
أَثَرَتْ فِينَا عُيُونُ النَّزْجِسِ
وهو في موشح ابن زهر قوله (من الرمل):
عَشِيَتْ عَيْنَايَ مِنْ طُولِ الْبُكََا

وَبَكَى بَغْضِي عَلَى بَغْضِي مَعِي
ج - الغُضن: هو الجزء الواحد من القفل
الذي يحوي غصنين أو أكثر . فإذا حَوَى
غُضْنَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ مِنْ قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ
مِنْ قَافِيَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ . وإذا تَضَمَّنَ ثَلَاثَةً
أَغْصَانِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مِنْ قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ
يَكُونُ لاثْنَيْنِ مِنْهَا قَافِيَةٌ وَاحِدَةً، أَوْ لِكُلِّ قَافِيَةٍ .
وإذا اشْتَمَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَغْصَانِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ
عَلَى قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ لثَلَاثَةٍ مِنْهَا قَافِيَةٌ وَاحِدَةً،
أَوْ لاثْنَيْنِ قَافِيَةٌ وَاحِدَةً، أَوْ لِكُلِّ غُصْنٍ قَافِيَةٌ .
ومعظم الموشحات لم تتجاوز أَقْفَالَهَا
الأغصان الأربعة . وفي موشحة ابن الخطيب
نرى أَنَّ القفل مؤلَّف من أربعة أَغْصَانِ، وهي
في المِطْلَع (من الرمل):

جَادَكَ الْغَيْثُ إِذَا الْغَيْثُ هَمَى
يَا زَمَانَ الْوَضِلِ بِالْأَنْدَلَسِ
لَمْ يَكُنْ وَضْلُكَ إِلَّا حُلُمَا
فِي الْكَرَى أَوْ خِلْسَةَ الْمُخْتَلِسِ

كُلَّمَا فَكَّرَ بِالْبَيْنِ بَكَى
وَنَحَهُ يَبْكِي لِمَا لَمْ يَقَعِ
لَيْسَ لِي صَبْرٌ وَلَا لِي جَلْدُ
يَا لَقَوْمِي عَذَلُوا وَأَجْتَهَدُوا
أَتَكْرُوا شُكْوَايَ مِمَّا أَجِدُ
مِثْلُ حَالِي حَقُّهُ أَنْ يُشْتَكَى
كَمَدَ الْيَأْسِ وَذُلَّ الطَّمَعِ

* * *

كَبِدِي حَرَى وَذَمْعِي يَكِفُ
يَغْرِفُ الذَّنْبَ وَلَا يَغْتَرِفُ
أَيْهَا الْمُغْرِضُ عَمَّا أَصِفُ
قَدْ نَمَّا حُبِّي بِقَلْبِي وَزَكَا
لَا تَخْلُ فِي الْحُبِّ أَنِّي مُدَّعٍ

* * *

ويتألف الموشح، عادةً، من الأقسام
التالية:

أ - المِطْلَعُ أَوِ الْمَذْهَبُ هو المجموعة
الأولى من أقسامه، أي: هو القفل الأول الذي
يُفْتَتَحُ بِهِ الموشح . وهو ليس ضرورياً في
الموشح، فَإِنْ وُجِدَ سُمِّيَ الْمَوْشَحُ تَاماً، وَإِنْ
لَمْ يَوْجَدْ يُسَمَّى أَقْرَعاً . والمطلع في موشح ابن
الخطيب هو قوله (من الرمل):

جَادَكَ الْغَيْثُ إِذَا الْغَيْثُ هَمَى
يَا زَمَانَ الْوَضِلِ بِالْأَنْدَلَسِ
لَمْ يَكُنْ وَضْلُكَ إِلَّا حُلُمَا
فِي الْكَرَى أَوْ خِلْسَةَ الْمُخْتَلِسِ
وهو، في موشح ابن زهر، قوله (من
الرمل):

أَيْهَا السَّاقِي إِلَيْكَ الْمُشْتَكَى
قَدْ دَعَوْنَاكَ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ
ب - القُفْلُ: هو الجزء من الموشح الذي

الموشح، وأهم أجزائه، ويُستحسن فيها اللحن، أو الكلام العامي. وقد ترد على لسان الحيوانات، أو الطير، أو السكارى، أو غيرهم، وعندئذ يتضمن السمط الأخير من الدور الذي قبلها كلمة «قلت»، أو «قالت»، أو «غنى»، أو «شدا».... وفيما يلي مخطط توضيحي لموشح لسان الدين بن الخطيب:

مطلع أو	غصن	غصن
قفل أول	غصن	غصن

الدور	سمط	سمط
	سمط	سمط
	سمط	سمط

ومخطط توضيحي لموشح ابن زهر:

مطلع أو	غصن	غصن
قول أول		

دور	سمط
	سمط
	سمط

للتوسع انظر:

- فن التوشيح. مصطفى عوض الكريم. بيروت، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.
- الموشحة. مصطفى عوض الكريم. دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.
- الموشحات الأندلسية نشأتها وتطورها. سليم الحلو. بيروت، مكتبة الحياة.

أما في موشحة ابن زهر، فإنه مؤلف من غصنين اثنين:

أيها الساقى إليك المشتكى
قد دعوناك وإن لم تسمع
د - الدور: هو القسم الذي يكون بين قفلين. وهو يتألف من أجزاء أقلها ثلاثة، ولا تتجاوز الخمسة إلا نادراً، والأدوار تتماثل جميعاً في الموشح الواحد من حيث عدد الأجزاء، ولكنها تختلف من ناحية القوافي. والدور الأول في موشح لسان الدين بن الخطيب هو قوله (من الرمل):

إذ يَفُودُ الدُّهْرُ أَشْتَاتَ الْمُئَى
نَنْقُلُ الْخَطْوَ عَلَى مَا نَرُسُمُ
رَمَرًا بَيْنَ فُرَادَى وَثَنَّا
مِثْلَمَا يَدْعُو الْحَجِيجُ الْمَوْسِمُ
وَالْحَيَا قَدْ جَلَّلَ الرُّوضُ سَنَا
فَنُغَوِّرُ الزَّهْرَ فِيهِ تَبْسِيمُ
وهو، في موشح ابن زهر، قوله:

وَنَدِيمُ هَمَّتْ فِي غُرَّتِهِ
وَبَشْرَبِ الرِّاحِ مِنْ رَاحَتِهِ
كُلَّمَا اسْتَيْقَظَ مِنْ سَكْرَتِهِ

هـ - السمط: هو الجزء من الدور، وقد يتكوّن من فقرة، أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع، ولكل فقرة قافية تتكرّر في أسماط الدور الواحد، وتختلف من دور إلى دور. والدور في موشح لسان الدين بن الخطيب مؤلف من ستة أسماط، أما في موشح ابن زهر فمؤلف من ثلاثة.

و - البيت: هو الدور عند جماعة من الباحثين، والدور مع القفل الذي يليه عند جماعة ثانية.

ز - الخزجة: هي القفل الأخير من

المَوْصُولُ الْحَرْفِيُّ

هو كلّ حرف أوّل مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد. أو هو حرف مُبْنَم المدلول، يحتاج دائماً في تعيين مدلوله إلى صلة لا بدّ أن يُسَبَّك معها سَبْكَاً يتولّد عنه مصدر يُسَمَّى «المصدر المؤوّل».

وحروف الموصول الحرفي هي: «أَنْ»، و«ما» المصدريّة، و«كي» المصدريّة، و«لو» المصدريّة، وهمزة التسوية. انظر كلّاً في مادّته، وانظر: «المَصْدَرِيّة».

المَوْصُولُ الْخَاصُّ

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصُولُ الْعَامُّ

هو الموصول المُشْتَرَك.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «ب».

المَوْصُولُ الْمُخْتَصُّ

هو الموصول الخاصّ.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصُولُ الْمُشْتَرَكُ

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «ب».

المَوْصُولُ النَّصُّ

هو الموصول الخاصّ.

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٢، الفقرة «أ».

المَوْصَلُ

المَوْصَلُ، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَلَ». ووَصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: جمعه به وربّطه. وهو، في البلاغة، أن يُجاء في النظم أو النثر بكلمات ليس فيها كلمة إلّا وحروفها يتَّصِلُ بعضها ببعض في الخط، كقول الحريري (من الخفيف):

فَتَنَّنَنِي فَجَنَّنَنِي تَجَنُّ
بَتَجَنُّ يَفْتَنُّ غَيْبَ تَجَنُّ

المَوْصُوفُ

المَوْصُوفُ، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَفَ». ووَصَفَ الشَّيْءُ: نَعَتَهُ بما فيه. وهو، في النحو، الاسم الذي يدلّ على ذات مُتَقَبِّلَةٍ لِلصِّفَاتِ، نحو: رَجُلٌ، شَجَرَةٌ، حيوان. أو هو الاسم الذي وُصِفَ، نحو: «طفلاً» في قولك: «شاهدتُ طفلاً جميلاً».

المَوْصُولُ

المَوْصُولُ، في اللغة، اسم مفعول من «وَصَلَ». ووَصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: جَمَعَهُ به وربّطه. وهو، في النحو، اسم أو حرف مُبْنَم المدلول، غامِض المعنى، يحتاج إلى صلة تُزِيلُ الْإِبْهَامَ والغموض، وتجعله واضح المعنى. وهو قسمان: الموصول الحرفي، والموصول الاسمي. ومنهم من يقتصر مصطلح «الموصول» على «الموصول الاسمي». والموصول، في علم العروض، هو «المدوّر».

انظر: البيت المدوّر.

المَوْصُولُ الْاسْمِيُّ

هو اسم الموصول.

انظر: اسم الموصول.

المُوصولات الاسمية

انظر: الاسم الموصول.

المُوصولات الحرفية

انظر: الموصول الحرفي.

المُوطئة

المُوطئة، في اللغة، اسم فاعل للمؤث من «وُطِئَ». ووطأ الأمر: مهَّده. وهي، في النحو، وصف للام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قَسَم قبلها لا على الشرط، نحو اللام في الآية: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: الآية ١٢]، وقد سُميت بذلك؛ لأنها تُوطئ الجواب للقَسَم.

الموفق بن أحمد

(نحو ٤٨٤هـ / ١٠٩١م - ٥٦٨هـ / ١١٧٢م)

الموفق بن أحمد بن محمد، أبو المؤيد المكي الأصل، المعروف بخطيب خوارزم. كان متمكناً بالعربية، غزير العلم، فقيهاً فاضلاً، أديباً عالماً شاعراً. قرأ على الزمخشري ولازمه حتى برع. تصدّر لإقراء مختلف العلوم، فأفاد الطلبة وتخرج به جماعة من الأدباء والفقهاء، منهم: أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي. تولى الخطابة بجامع خوارزم سنين عدة، وكان يُنشىء الخطب به. توفي بخوارزم سنة ٥٦٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٨؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٢؛ والأعلام ٧/ ٣٣٣).

موفق الدين الإريلي

= محمد بن يوسف بن محمد (٥٨٥هـ/

(١١٨٩م).

موفق الدين الزبيدي المكي

= علي بن أحمد بن محمد (٨١٨هـ/ ١٤١٦م).

موفق الدين الشافعي

= علي بن عبد الله الشاوري (٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م).

الموفور

الموفور، في اللغة، اسم مفعول من «وَفَّرَ». ووفرَّ عِرْضَهُ: حمّاه وصانه. وهو، في علم العروض، الجزء (أو التفعيلة) الذي سَلِمَ من الحَرْم (إسقاط الحرف الأول من الوند المجموع في أول البيت) مع جوازه فيه. ويكون أول الشطر.

انظر: الحَرْم.

المُوقَّت

المُوقَّت، في اللغة، اسم مفعول من «وَقَّتَ». ووقَّت الأمر: جَعَلَ له وقتاً. وهو، في النحو، المعرفة والعَلَم. انظر: المعرفة، والعَلَم.

المَوْقُوص

المَوْقُوص، في اللغة، اسم مفعول من «وَقَصَّ». ووقَصَّ عُنُقَهُ: كَسَرَهَا. وهو، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الوقص (زحاف يتمثل في حذف الثاني المتحرك).

انظر: الوقص.

المَوْقُوف

المَوْقُوف، في اللغة، اسم مفعول من

كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك .
وحكمه أنه عربيّ سائغ .

٢ - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب ، إما باستعمال لفظ أعجميّ لم تعرّبه العرب ، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره وإمّا بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخرّيج على وجه صحيح ، وإمّا بوضع اللفظ ارتجالاً .

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام^(١) .

وانظر : الاحتجاج .

للتوسع انظر :

- «المؤلّد في لغة العرب» . خليل علي السيد خليل . جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ م .

- «انتخال الألفاظ المؤلّدة وإقرار الصالح منها» . الأمير مصطفى الشهابي . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٤٠ (١٩٦٥ م) ، ج ٤ . ص ٧١٣ - ٧٢١ .

- «الكلام المؤلّد في معاجمنا الحديثة» ، أنيس المقدسي . البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الحادية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٤ - ١٩٦٥ م) . ص ٧٧ - ١٣٢ ؛ ومجلة مجمع اللغة العربية في دمشق ، المجلد ٤٠ (١٩٦٥) ، ج ١ . ص ١٧١ - ١٨٦ .

المؤلّدون

هم الشعراء والأدباء وغيرهم الذين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري . وآخر شاعر احتجّ بلغته هو إبراهيم بن هرمة المتوفى

«وقف» . ووقف الدابة : جعلها تقف . وهو ، في علم العروض ، الجزء (التفعيلة) الذي أصابه الوقف (علة تتمثل في تسكين السابع المُتحرّك) .
انظر : الوقف .

مولانا زاده

= أحمد بن أبي زيد (٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م) .

المؤلّد

المؤلّد ، في اللغة ، اسم مفعول من «ولّد» . وولّد الشيء من الشيء : أنتجه . وهو ، في الاصطلاح اللغوي ، ما يعود زمانه إلى ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، أي : إلى ما بعد عصر الاحتجاج ، وهو العصر الممتد من أوّل الجاهليّة حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة إلى عرب الأمصار ، وحتى أواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى عرب البوادي ، وهذا العصر اعتُبرت لغته سليمة من العجمة واللحن والتأثير الأجنبي . فالشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم هم الجاهليّون ، والإسلاميّون ، والأمويّون ، أمّا المؤلّدون ، وهم الذين عاشوا بعد هذا العصر ، وأولهم بشار بن برد ، فلم يستشهد جمهور اللغويّين بكلامهم .

وقد قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة بالنسبة إلى المؤلّد ما يلي :

«المؤلّد هو اللفظ الذي استعمله المؤلّدون على غير استعمال العرب . وهو قسمان :

١ - قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز ، أو اشتقاق ، أو نحوهما ،

(١) مجموعة القرارات المجمعيّة . ص ٦ ؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية . ص ٢٩٩ .

١٢٧؛ ومراة الجنان ٣/ ٢٧١-٢٧٣؛
والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٧٧؛ ونزهة الألباء.
ص ٤٧٣ - ٤٧٨).

موهوب بن موهوب، أبو منصور الشافعي

(٥٩٠هـ/ ١١٩٤م - ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)

موهوب بن موهوب بن عمر، أبو منصور،
صدر الدين الجزري، الشافعي. كان إماماً
باللغة والعربية، عارفاً بالفقه والتفسير، وغير
ذلك من الفنون. ولي قضاء مصر. له مصنف
سماه «الدر المنظوم في حقائق العلوم». مات
بمصر، ودُفن بسفح جبل المقطم.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩).

الميت والميت

يُحْطَىء بعض اللغويين من يقول: «دفنوا
الميت في بلدته»، بحجة أن «الميت» هو
الذي سيموت؛ أما «الميت»، فهو الذي
مات، استناداً إلى الآية: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ
مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: الآية ٣٠]^(١). قال الخليل:
أنشدني أبو عمر (من الطويل):

أيا سائلي تفسير مَيِّتٍ وَمَيِّتٍ
فَدَوْنُكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتُ تَعْقِلُ
فَمَنْ كَانَ ذَا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ
وَمَا الْمَيِّتُ إِلَّا مَنْ إِلَى الْقَبْرِ يُحْمَلُ^(٢)

ولكن لسان العرب، والقاموس المحيط،
وتاج العروس، ومذ القاموس، ومتن اللغة،
والمعجم الوسيط ذكرت أن «الميت» هو الذي
مات لا غير؛ أما «الميت»، فقد يعني

سنة ١٥٠هـ. وهؤلاء كان اللغويون لا
يحتجون، غالباً، بشعرهم.
انظر: الاحتجاج.

المونيم

انظر: الانبناء المزدوج.

موهوب بن أحمد، ابن الجواليقي

(٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م - ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م)

موهوب بن أحمد بن محمد، أبو منصور
الجواليقي. كان إماماً في فنون الأدب، لغوياً
بارعاً، نحوياً مجيداً، محدثاً، ثقة، ديناً،
غزير الفضل، وافر العقل، جيد الخط
والضبط. صحب الخطيب التبريزي. سمع
الحديث من أبي القاسم بن البُسرّي، وأبي
طاهر بن أبي الصقر. روى عنه الكندي، وابن
الجوزي. تصدر للتدريس في النظامية بعد
التبريزي. اختص بإمامة المقتفي، وكان في
اللغة أمثل منه في النحو. قرأ عليه المقتفي
بعض الكتب. ينتسب إلى عمل الجواليق
وبيعها. كان من أهل السنة، لا يقول الشيء
إلا بعد التحقيق، ويكثر من قول «لا أدري».

له مصنفات كثيرة، منها: «شرح أدب
الكاتب»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«ما عُرِبَ
من كلام العجم»، و«تتمّة درة الغواص»،
و«أسماء خيل العرب وفرسانها»، و«العروض»
صنّقه للمقتفي.

(الأعلام ٧/ ٣٣٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٨؛
ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٠٥-٢٠٧؛ وإنباه
الرواة ٣/ ٣٣٥-٣٣٧؛ وشذرات الذهب ٤/

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب. ص ٢٤٨.

(٢) تاج العروس. مادة (م و ت).

«المَيِّت»، أو الذي على وَشَك الموت^(١).
وعليه، يصح القول: «دفنوا المَيِّت في
بلدته».

مَيِّت (وزنها)

انظر: سَيِّد (وزنها).

الميجانا - الميجنا

نوع من الشعر الشعبي في بعض البلدان
العربية، وخاصة في لبنان، وسوريا،
وفلسطين. اختلف في اشتقاق التسمية،
ف قيل: إنها منحوتة من عبارة: «مايا جانا»
(أي: ما أكثر ما جاءنا أو أصابنا)، أو من
عبارة: «يا ماجنة» (أي: أيتها العابثة المستهترة
المحبة للمزاح والدعابة)، وقيل: إنها تعود
إلى أصل سرياني آرامي هو جذر «نجن» الذي
يُفيد معنى اللحن والغناء، وقيل: إنها منحوتة
من عبارة «ياما جنى» (أي: ما أكثر ما ظلم!)،
وذهب بعضهم إلى أنها، في الأصل، اسم
لابنة أمير.

تبدأ الميجنا بمطلع، أو «كسرة»، حسب
التعبير الشعبي، وهو عبارة عن بيت شعري
صدره، أي: شطره الأول: «يا ميجنا يا ميجنا
يا ميجنا»، وعجزه، أي: شطره الثاني، جملة
تامة بمعناها ومستقلة استقلالاً تاماً في هذا
المعنى عما بعدها، على أن تنتهي بالمقطع
الصوتي «نا»، وعلى أن تتركب من اثني عشر
مقطعاً صوتياً (Syllable) كما يتركب الصدر.
وفيما يلي نموذج منه:

يا ميجنا يا ميجنا يا ميجنا
أعطينا عُيُونَكَ تَ نَسِلْ سِوْفُنَا

يا مَيِّ جَدْنَا يا مَيِّ جَدْنَا يا مَيِّ جَدْنَا
١٢ ٣ ٢ ١ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
أَعْطَيْنَا عُيُونَكَ تَ نَ سِلْ سِوْفُنَا
١٢ ٣ ٢ ١ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

أما الدور أو «البيت» حسب التسمية
الشعبية، فهو كـ«بيت» العتابا، مؤلف من بيتين
شعريين يتألف كل منهما من شطرين، على أن
ينتهي الشطر الرابع بلفظة «نا»، أما نهايات
الأشطر الثلاثة الأولى، فنوعان:

١ - مجنسة، كالعتابا تماماً، أي: تنتهي
بألفاظ متشابهة في النطق مختلفة في المعنى،
وهذا النوع هو الشائع اليوم بين الشعراء
والمغنيين على السواء، لما يتطلب من مهارة
في الإتيان بالألفاظ المجنسة التي لا يتطلبها
النوع الثاني، ومنه «البيت» التالي:

قَدَ الْجِلُو مَا يَوْمَ قِذَامِي خَطَرُ
إِلَّا مَا حَبُو مَرَعٍ بِأَلِي وَخَطَرُ
وَشَوْ هَمَّ حَبُو يَكُونُ مَرْصُودُ بَخَطَرُ
ما دام كُلُّ الْحَبِّ تَغْيِيرُ وَهْنَا
٢ - مقفاة دون تجنيس، أي: متتهية بحرف
ملفوظ به واحد دون أن تحوي ألفاظاً فيها
جناس، نحو «البيت» التالي:

قَلْبِي أَنَا كَيْفَ شِكِلْ فِينِي إِخْمِلُو
وَكُلْ مَا جِلُو قِبَالُو مَرَقْ بِشَعْلُو
وَحَتَّى إِذَا بَنُومِ الْهَنَا بِنَبْصَرْ جِلُو
بِنِشْعَلْ حَرِيْقِ الْحَبِّ بِنُومِ الْهَنَا
و «البيت»:

يَا رَعَى اللَّهَ الزَّمَانُ أَلِي مَضَى
كُنَّا فِيهِ نَعِيشُ بِسُرُورٍ وَرَضَى

(١) انظر مادة (ما و ت) في لسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط.

الميزان الصَّرْفِي

الميزان الصَّرْفِي مقياس وُضِع لمعرفة وزن الكلمة الصَّرْفِي. وقد جُعِل مكوّنًا من ثلاثة أحرف أصول هي: الفاء، والعين، واللام. وفيه تُقَابِلُ الفاء الحرفَ الأوّل الأصيل من الكلمة، وتُقَابِلُ العينُ الحرفَ الأصيل الثاني منها، وتُقَابِلُ اللامُ الحرفَ الأصيل الثالث، على أن تكون حركات الميزان متماثلة مع حركات الكلمة الموزونة، فوزن «كَتَبَ»، مثلاً، هو «فَعَلَ»، ووزن «كُتِبَ»، هو «فُعِلَ»، ووزن «فَرِحَ»، هو «فَعِلَ»، ووزن «قُفِلَ»، هو «فُعِلَ»، ووزن «كُتِبَ»، هو «فُعِلَ»...

وإذا كانت الكلمة تزيد على ثلاثة أحرف، فإنّ الزيادة فيها إمّا أن تكون أصليّة، وإمّا أن تكون غير أصليّة.

فإذا كانت الزيادة أصليّة، أي: إذا كانت الكلمة المزيد فيها لا يمكن حذف الحرف الزائد منها دون أن تفقد معناها، فإنّ هذه الزيادة تكون حرفاً أو حرفين. فإذا كانت الكلمة قد زيد فيها حرف أصلي واحد، فإنّنا نزنها بزيادة لام واحدة في آخر الميزان إن كانت الكلمة رباعيّة، فنقول: وزن «دَخَرَجَ»، هو «فَعَلَلَّ»، ووزن «دِرْهَمَ»، هو «فِعْلَلَّ». وإذا كانت الكلمة قد زيد فيها حرفان أصليان، فإنّنا نزنها بزيادة لامين، فوزن «عَصْثَفَرُ»، هو «فَعْلَلَّ». أمّا إذا كانت الزيادة ناتجة عن تكرير حرف من حروف الكلمة الأصليّة، فإنّنا نُكْرِر ما يقابله في الميزان الصَّرْفِي، فنقول: إنّ وزن «عَلِمَ» مثلاً، هو «فَعْلَلَّ».

أمّا إذا كانت الزيادة غير أصليّة، أي: إذا كانت الكلمة المزيد فيها يمكن حذف الحرف الزائد منها فيبقى لها معنى، فإنّنا نزن الحروف

يا دهر ليش كويتنا بجمر الغَضَى

وأبعدت إخوان الصِّفا من بيننا
أما وزن الميَجْنَا، فلا يكون، عادةً، إلّا من بحر اليعقوبي المؤلّف من اثني عشر مقطعاً صوتيّاً في كل شطر من أشطر البيت، ذلك أنّ الشُّطْر الأوّل من المطلع والمؤلّف من عبارة «يا ميَجْنَا» مكرّرة ثلاث مرّات، يحتوي اثني عشر مقطعاً صوتيّاً. وفيما يلي النموذج:

قَدْ الْجِلُو مَا يَوْم قَدَامِي خَطَرُ
إِلّا مَا جَبُو مَرَعٍ بِالِي وَخَطَرُ
قَدْ دِلْ جِدْ لَوْ مَا يَوْم قَدْ دَامِي خَطَرُ
١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

إِلّا مَا جَبُو مَرَعٍ بِالِي وَخَطَرُ
١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

وَشَوْ هَمَّ جَبُو يَكُون مَرْصُودٍ بَخَطَرُ
مَا دَامَ كُلُّ الْحَبِّ تَعْتِيرُ وَهَنَا
وَشَوْ هَمَّ جَبُو يَكُون مَرْصُودٍ بَخَطَرُ
١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

مَا دَامَ كِلْدَ لِدْ حَبِّ تَغْتِيرُ وَهَنَا
١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
وانظر: «العتابا».

مَيْدَ

لغة في «بَيْدَ».

انظر: بيد.

الميداني

= أحمد بن محمد (٥١٨هـ / ١١٢٤م).

ابن الميداني

= سعيد بن أحمد بن محمد الميداني
(... / ... - ٥٣٩هـ / ١١٤٤م).

مُيَفْعَلٌ

وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان من «يَفْعَلُ»،
نحو: «مُيَزَنًا» (يرنأ: صبغ باليرناء، وهي
الحِثَاء).

انظر: اسم المفعول، والمصدر الميمي،
واسم الزمان، واسم المكان، و«يَفْعَلُ».

مُيَفْعِلٌ

وزن اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة من
«يَفْعَلُ»، نحو: «مُيَزِنِيٌّ» (يرنأ: صبغ
باليرناء، وهي الحِثَاء).

انظر: اسم الفاعل، والصفة المُشَبَّهَة،
و«يَفْعَلُ».

ابن ميكال الفرضي

= محمد بن ميكال بن أحمد (٦٠٢هـ/
١٢٠٥م - ٦٨٠هـ / ١٢٨٢م).

الميم

انظر المادة الأولى من هذا الباب من
موسوعتنا هذه.

ميم . . . (ميم كذا)

انظر المواد الأولى من هذا الباب من
موسوعتنا هذه.

الميمات

هي جميع أنواع الميم التي فصلنا القول
فيها في أوائل هذا الباب من موسوعتنا هذه.

ابن ميمون

= محمد بن عبد الله بن ميمون (. . . /
٥٦٧هـ / ١١٧٢م).

الأصول فيها بما يُقابِلها في الميزان الصُرْفِي،
ثم نذكر الحروف الزائدة، كما هي في
الكلمة، فنقول: إنَّ وزن «قَاتَلَ»، مثلاً، هو
«فَاعَلَ»، ووزن «أَعْلَمَ»، هو «أَفْعَلَ»، ووزن
«اسْتَمَعَ»، هو «اِفْتَعَلَ»، ووزن «إِسْوَدَّ»، هو
«اِفْعَلَ»، ووزن «اِنْكَسَرَ»، هو «اِنْفَعَلَ»، ووزن
«تَقَاتَلَ»، هو «تَفَاعَلَ»، ووزن «تَكَسَّرَ»، هو
«تَفَعَّلَ»، ووزن «اسْتَخْرَجَ»، هو «اسْتَفْعَلَ»،
ووزن «إِخْمَارَ»، هو «اِفْعَالَ»، ووزن
«إِعْشَوْشَبَ»، هو «اِفْعَوَعَلَ»، ووزن «إِجْلَوَدَ»،
هو «اِفْعَوَّلَ»، ووزن «تَدَخَّرَجَ»، هو «تَفَعَّلَلَ»،
ووزن «إِطْمَأَنَّ»، هو «اِفْعَلَّلَ» . . .

وإذا حُذِف من الكلمة بعض حروفها، فإننا
نحذف من الميزان الصُرْفِي ما يقابل الحرف
المحذوف، فوزن «قُلَّ»، مثلاً، هو «قُلَّ»،
ووزن «سِزَّ»، هو «فِلَّ»، ووزن «إِزَمَ»، هو
«إِفْعَ»، ووزن «أَذْعَ»، هو «أَفْعَ»، ووزن «قِ»
(الأمر من «وَقَى»)، هو «عَ».

وإذا حصل في الكلمة إبدال، فإننا نزنها
بحسب أصلها، أي: بإعادة الحرف الأصلي،
فوزن «إِضْطَبَّرَ»، و«إِذْذَكَّرَ»، و«إِذْكَرَ» هو
«اِفْتَعَلَ»؛ لأنَّ الأصل «إِضْطَبَّرَ»، و«إِذْذَكَّرَ».
ووزن «قال» و«باغ»، و«دعا»، و«بَكَى» هو
«فَعَلَ»؛ لأنَّ أصلها «قَوَّلَ»، و«بَيَّعَ»،
و«دَعَوَ»، و«بَكَى».

وإذا حصل في الكلمة قلب مكاني فإننا
نقلب حروف الميزان الصُرْفِي قلباً مُوازياً
للقلب الحاصل في الكلمة الموزونة، فوزن
«أَيْسَ»، مثلاً، وهي مقلوب «يَيْسَ»، هو
«عَفِلَ»، ووزن «حادي»، وهو مقلوب «واحد»
هو «عَالِفَ».

ميمون الأقرن

(.... / - /)

ميمون الأقرن. من الطبقة الثانية من النحاة الأوائل. أخذ النحو عن عنبة الفيل. وقيل: أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وأن عنبة الفيل أخذ عنه. كان أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى يقدمه على عنبة بن معدان الفيل رفيقه في الأخذ عن أبي الأسود الدؤلي. كان أبو عبيدة يقول: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبة الفيل، ثم عبد الله بن إسحاق. قال ذلك لأن عصرًا واحدًا جمعهم. وعبد الله بن إسحاق ليس من هذه الطبقة، إلا أنه أدرك آخر عصرهم. اهتم العلماء بقرينه عنبة؛ لأنه كان يحضر مجلس الأمير بلال، ولم يحضره ميمون.

كان ميمون متصدّرًا في حلقة لإقراء النحو فأثمه الناس، ولزموه، وأخذوا عنه، وتخرّجوا به، وإليه كان يرجع الناس في خلافاتهم اللغوية العصبية. وممن تتلمذ في حلقة النحوي عبد الله بن إسحاق الحضرمي. أمر زياد بن أبيه أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها، ورسم النحو رسومًا، ثم زاد بعده ميمون الأقرن في حدود العربية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٧-٣٣٨؛ ومراتب النحويين. ص ٢٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٠٩-٢١٠؛ ونزهة الألباء. ص ٦٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢/ ٢٦٤).

ميمون بن حفص

(.... / - /)

ميمون بن حفص - يسميه السيوطي،

وياقوت: ميمون بن جعفر - أبو توبة. كان نحويًا مشهورًا، وأحد اللغويين المشهورين، والأدباء الأجلاء، محدثًا بارعًا ثقة. صحب الكسائي، فلزمه وأخذ عنه وحديث. روى عنه محمد بن الجهم السمرّي. كان يؤدّب عمرو بن سعيد بن سلم. فلما قدم الأصمعي من البصرة، نزل على سعيد، فابتدأ أبو توبة يسأله بمسائل من الغريب، فأثنى بكل ما في الباب أو أكثره، فشق ذلك على الأصمعي، فعدل به إلى المعاني، فقال له سعيد: يا أبا توبة، لا تتبّع في هذا الفن، فإنه صناعته. فقال: وماذا عليّ! إذا سألني عما أحسنه أجبت، وما لا أحسنه تعلّمته واستفدته.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٠٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٣٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٠).

الميمي

الميمي، في اللغة، نسبة إلى «الميم». وهو، في النحو، المصدر الميمي. انظر: المصدر الميمي.

الميمية

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي روئها حرف الميم (انظر: «الروّي»). والقصائد الميمية كثيرة الشيوع في الشعر العربي، ولا يشبهها في هذه الناحية، إلا النونية واللامية. وإذا كانت النون أسهل القوافي الذّل، فإن الميم واللام أحلاها، لسهولة مخرجيهما، وكثرة الكلمات التي تنتهي بهما. ومن الميمات المشهورة معلّقة زهير بن أبي سلمى، ومطلعها (من الطويل):

وَمِنْ مِيمَاتِ الْمَتْنِيِّ الْمَشْهُورَةِ قَصِيدَتُهُ فِي
مَعَابَةِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ، وَمَطْلَعُهَا (مِنْ الْبَسِيطِ):
وَاحِرٌ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَيْمٌ
وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ^(٤)

الميورقي

= علي بن محمد (٦٧٠هـ / ١٢٧١م).

المبوعة

انظر: فعولة.

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ
بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ^(١)
وَمَعْلَقَةُ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَمَطْلَعُهَا (مِنْ
الْكَامِلِ):

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا
بِمَنْى تَأْبُدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا^(٢)
وَمَعْلَقَةُ عَنَتَرَةَ، وَمَطْلَعُهَا (مِنْ الْكَامِلِ):
هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ
أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَغْدَ تَوْهَمِ^(٣)

(١) الدمنة: ما اسودَّ من آثار الدار بالبعر والزَّمَاد وغيرهما. أم أوفى: كنية حبيبته. حومانة الدراج والمتثَلِّم: موضعان. يقول: أمين منازل الحبيبة دمنة لا تُجيب، فأخرج الكلام مُخْرَجَ الشَّكْلِ، ليدلَّ على أنه لبعده عهده بالدمنة، وفُزِطَ تَغْيِيرُهَا لَمْ يَعْرِفْهَا.

(٢) منى: اسم موضع. تأبُد: توحَّش. الغول والزَّجَام: جبلان معروفان. يقول: عفت ديار الأحباب وانمحت منازلهم ما كان منها للحلول دون الإقامة، وما كان منها للإقامة، وهذه الديار كانت بمنى، وقد تَوَحَّشَت الديار الغولية والديار الزَّجَامِيَّة لارتحال قاطنيتها.

(٣) المتردِّم: المكان الذي يُسْتَضَلَّج. يتساءل، على سبيل الاستفهام الإنكاري، فيقول: هل ترك الشعراء شيئاً يُصَاغ فيه شعر إلا وقد صاغوه فيه، ثم يخاطب نفسه: وهل عرفت دار حبيبتك بعد شكك فيها؟

(٤) شيم: بارد. يقول: وا حرَّ قلبي واحتراقه حباً وهياماً بمن قلبه بارد لا يحفل بي ولا يُقبل عليّ، وأنا، عنده، عليل الجسم لفرط ما أعاني وأقاسي فيه.

باب النون

النون

هي الحرف الخامس والعشرون في الترتيب الهجائي، والرابع عشر في الترتيب الأبجدي. تُساوي في حساب الجُمْل الرقم خمسين. والنون حرف مجهور متوسط لثوي أنفي خيشومي، يُنطق به باعتماد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا من اللثة، وخفض الحنك، فيتمكّن الهواء الخارج من الرئتين من المرور عن طريق الأنف، وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به.

والنون من الحروف الشمسية التي تختفي معها لام «أل» نطقًا لا كتابةً. وهي من الحروف المعجمة «المنقوطة» بنقطة من فوقها، وتوصل، في الكتابة بما قبلها وبما بعدها.

وهي تنقسم قسمين: قسم تكون فيه في صيغة الكلمة، ولها موضعان: أولهما أن تكون حرف مضارعة، وثانيهما أن تكون في بنية الكلمة من لفظها. وقسم تكون فيه زائدة على صيغة الكلمة، ولها ستة مواضع: أن تكون علامة لجمع المؤنث، أن تكون تأكيدًا للفعل، أن تكون علامة رفع، أن تكون لاحقة في آخر المثنى وجمع المذكر السالم، أن تكون تنوينًا، أن تكون للوقاية. وستناولها في المباحث الآتية:

١ - النون التي هي حرف مضارعة.

٢ - النون التي هي من بنية الكلمة.

٣ - نون الإناث.

٤ - نون التوكيد.

٥ - النون التي هي علامة الرفع.

٦ - نون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما.

٧ - نون التنوين.

٨ - نون الوقاية.

٩ - النون التي هي بدل من حرف آخر.

١٠ - حذف النون.

١١ - النون الزائدة.

١ - النون التي هي حرف مضارعة: تدلّ على الاثنين المتكلمين مذكرين أو مؤنثين، أو أحدهما مذكر والآخر مؤنث، كما تدلّ على جماعة المتكلمين ذكورًا كانوا أم إناثًا، أو فيهم ذكور وإناث، نحو قول زيد: «أنا وعَمْرُو نحبُّ وطننا»، و«أنا وليلى نبتادل الهوى»، و«نحن اللبنانيين نحبُّ الضيف»، و«نحن البنات نصورُ شرفنا». كذلك تدلّ على الواجد المعظم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُبْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: الآية ٧٦]، أو على المتكلم باسم جماعته، وهي بهذه الدلالة شائعة الاستعمال بين الكتاب. وهذه النون، كباقي حروف المضارعة، تكون مضمومة في الفعل الرباعي، مفتوحة في غيره، نحو:

«نُكْرِمُ، نُدْرُسُ، نَسْتَعْلِمُ». وبعض العرب يكسر حرف المضارعة. انظر: التلثة، وانظر: المضارعة.

٢ - النون التي هي من بنية الكلمة: تأتي النون حرفاً من بنية الكلمة كما في «نَدَب»، و«زَنَا»، و«ضَمَنَ»، وقد تكون فيها زائدة.

والنون الزائدة هي نون المضارعة، نحو: «نَجْلِسُ»، والنون في «انْفَعَلَ»، وما تصرف منه، نحو: «انْطَلَقَ»، و«مُنْطَلَقَ»، ونون التثنية، نحو: «الزَّيْدَانِ»، ونون جمع المذكر السالم، والملحق به، نحو: «المعلمون»، و«بنون»، والنون التي هي علامة الرفع في الفعل، نحو: «يلعبان» و«يلعبون»، والنون اللاحقة الفعل للتأكيد، شديدة كانت أو خفيفة، نحو: «هَلْ تَقُومَنَّ؟» و«هَلْ تَقُومَنَّ؟» ونون الوقاية اللاحقة مع ياء المتكلم، نحو: «ضَرَبَنِي»، ونون التنوين في نحو: «معلم»، والنون اللاحقة آخر جمع التكسير فيما كان على وزن «فُعْلَان» و«فُعْلَان»، نحو: «قُضْبَان» و«غُزْبَان».

وأما النون الواقعة في آخر الكلمة بعد ألف زائدة، فإنه يُقْضَى عليها بالزيادة فيما لم يُعرف له اشتقاق، ولا تصريف، لكثرة تَبَيُّنِهَا زائدة فيما عُرِفَ اشتقاقه أو تصريفه، فَيَحْمَلُ ما لا

يُعرف على الأكثر، وذلك بشرطين: أحدهما: أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفين أصليين^(١). والثاني: ألا تكون الكلمة من باب «جَنْجَان»^(٢). ومنهم من اشترط أيضاً ألا يكون ما قبل الألف حرفان ثانيهما مُضَاعَفٌ، نحو: «رُمَان»، و«غَسَّان»، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصلية وأحَدُ المضعفين زائداً. ويتساوى الأمران عنده لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعفين. وقيل: الصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والتون زائدتين.

وإذا وقعت النون ثالثة غير مدغمة في كلمة على خمسة أحرف، نحو: «عَبَنَقَس»^(٣)، و«جَحْنَقَل»^(٤)، فيحكم عليها بالزيادة.

ومما زيدت فيه النون لقيام الدليل على زيادتها: «نَرَجَسَ»، فلو لم تكن زائدة، لكان وزنها «فَعْلِلَ»، وهذا الوزن ليس في كلام العرب.

واختلِفَ في نون «يُنِرَاسَ» فقال ابن جني: إنها زائدة، ووزنه «نُفْعَال»، واشتقاقه من «البِرْسَ»، وهو القطن؛ لأنَّ الفتيل يُتَّخَذُ غالباً، من القطن. وقيل: إنَّ نونه أصلية. وزيدت النون ثانية في «قِنْعَاس»^(٥)، و«عَثْرَيس»^(٦)، و«جُنْدُب»...

(١) إذ لو كان قبلها حرفان خاصة، لوجب القضاء بأصالة النون؛ لأنه لا بُدَّ من الفاء والعين واللام، نحو: «عِنَان» و«قِرَان».

(٢) إذ لو كانت نونه زائدة، لكانت الكلمة ثلاثية مما فاؤه ولاؤه من جنس واحد، وذلك قليل جداً. وإن جعلت النون أصلية كانت من باب الزباعي المضعف، نحو: «صَلَصَلْتُ» و«فَلَفَلْتُ»، وذلك باب واسع.

(٣) العبنقس: السبيء الخلق.

(٤) الجحنقل: الجحش العظيم.

(٥) القنعاس: الضخم العظيم، ونونه زائدة؛ لأنه من «القنص».

(٦) العثريس: الناقة الغليظة الصلبة، ونونها زائدة؛ لأنها من «العثرسة»، وهي الشدة.

للمجهول، نحو: «الناجحات كوفثن».

- رفع اسم الفعل الناقص، إذا اتصلت بهذا الفعل، نحو: «طالباتي صرن مجتهدات».

* * *

٤ - نون التوكيد: تُؤكِّد الفعل ^(٧)، وتكون خفيفة ساكنة، أو مفتوحة مُشَدَّدة، ويقول الخليل: إنَّ التوكيد بالمشددة أبلغ. ولا يُؤكِّد بهما الفعل الماضي ^(٨)، أما الأمر فيؤكِّد بهما مطلقاً، ولو كان دُعائياً، نحو: «ربنا، انزلن رحمة علينا»؛ وأما الفعل المضارع، فإن كان حالاً لم يُؤكِّد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكِّد بهما وجوباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧]، وقريباً من الوجوب بعد «إمّا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨]، ويجوز كثيراً بعد الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]. كذلك جاز تأكيد فعل المضارع في مواضع لا يُقاس عليها.

واختُلِفَ في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد: أمبني هو أم مُعَرَّب؟ فقالت جماعة: إنَّه معرب؛ لأنَّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، وقالت جماعة أخرى:

وزيدت ثالثة في «فِرْناَس» ^(١)، و«دُرْناوَح» ^(٢)، ورابعة في «رَغْشِن» ^(٣)، و«عَلْجِن» ^(٤)، و«ضَيْفِن» ^(٥)...

* * *

٣ - نون الإناث أو نون النسوة: هذه النون تكون ضميراً، أي: اسماً إذا جاءت في نحو: «المجتهدات نَجَحْنَ»، وذلك خلافاً للمازني والأخفش اللذين اعتبراهما حرفاً دالاً على الجمع المؤنث؛ وتكون حرفاً يدل على جمع المؤنث في لغة «أكلوني البراغيث» حيث يُقال: «يَذْهَبَنَّ النِّسوة»، ومنهم من يعتبرها في هذا المثال ضميراً، وما بعدها بدلاً منها؛ أو مبتدأً مؤخراً والجملة قبله خبره ^(٦). وقد اختلف في الفعل المضارع الذي تدخله نون الإناث: أمُعَرَّب هو أم مَبْنِي؟ فذهب الأخفش وبعض المتأخرين من النحاة إلى أنه مُعَرَّب؛ لأنَّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، لكنَّ معظم النحويين يذهبون إلى أنه مَبْنِي؛ لأنَّه يُشَبَّه في تسكينه، الفعل الماضي.

وهي مبنية على الفتح في محل: رفع فاعل إذا اتصلت بفعل معلوم، نحو: «اجتهدن، أيتها الطالبات». - رفع نائب فاعل، إذا اتصلت بفعل مَبْنِي

(١) الفِرْناَس: الأسد، وهو مشتق من «فَرَس يُفَرَس»، فنونه زائدة.

(٢) الدُرْناوَح: دويبة، وقالوا، في معناه: «دُرُوح»، بحذف النون.

(٣) الرَغْشِن: الجبان الذي يرتعش، وهو من «الارتعاش».

(٤) العَلْجِن: الناقة الغليظة، واشتقاق اللفظة من «العَلَج»، وهو الغليظ.

(٥) الضَيْفِن: ضيف الضيف. وقيل: إنَّ نون «ضيفن» أصلية من «ضَفَنَ الرجلُ يَضِفُن» إذ جاء ضيفاً مع الضيف.

(٦) انظر: الأوجه المختلفة لإعراب الضمير في لغة «أكلوني البراغيث» في الواو.

(٧) وقد شُدَّ دخولها على الاسم في قول رؤبة (أو رجل من هذيل): «أَقَاتِلْن أَخْضِرُوا الشَّهْرُودَا».

(٨) وشُدَّ قول الشاعر (من الكامل):

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

الأفعال المستقبلية خاصةً، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها. فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا. وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما.

المشددة أبلغ في التأكيد من المخففة، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولك: «اضربوا كلكم»، وقولك: «اضربوا» مشددة النون بمنزلة «اضربوا كلكم أجمعون».

فإذا لحقت هذه النون الفعل، كان ما قبلها مفتوحاً مع الواحد المذكر، شديدة كانت أو خفيفة، سواء كان الفعل في موضع جزم أو في موضع رفع. تقول فيما كان موضعه جزماً: «لا تضربنَّ زيداً» شديدة النون، و«لا تضربنَّ خالدًا» خفيفة النون. وتقول فيما كان موضعه رفعاً: «هل تضربنَّ زيداً؟» و«هل تضربنَّ؟».

ولمّا كان ما قبل هذه النون مفتوحاً هنا؛ لأنَّ آخِرَ الفعل ساكناً لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به؛ لأنّها تؤكّد معنى الفعلية، فعاد إلى أصله من البناء، والنون الخفيفة ساكنة.

والشديدة نونان: الأولى منهما ساكنة، فاجتمع ساكنان، فكرهوا ضمُّها أو كسرَها؛ لأنَّ ضمَّها يُلبس بفعل الجمع، وكسرُها يلبس بفعل المؤنث، كقولك في فعل الجمع: «لا تَضْرِبَنَّ»، وفي فعل المؤنث «تَضْرِبِي».

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنها بناءٌ، وذهب آخرون إلى أنها حركةٌ

إِنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَهَا لِلتَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ جُعِلَا شَيْئًا وَاحِدًا يُنْتَيَانِ، نَحْوُ: «بَعْلُكَ»، وَقَالَ فَرِيقٌ ثَالِثٌ: إِنَّهُ، إِنْ كَانَ لِلْمُفْرَدِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ، نَحْوُ: «هَلْ تَكَافِئُ يَا زَيْدُ عَمْرًا؟»، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، بَقِيَ مُغْرَبًا، نَحْوُ: «يَا زَيْدَانِ، لَا تَلْعَبَانِ».

وفي الفعل المعتل الآخر الذي اتصلت به نون الإناء وجهان: أولهما حذف حرف العلة، نحو: «لا تَخْشَنُ»، و«لا تَغْزَنُ»، و«لا تَزِمْنَ»، وثانيهما إبقاء حرف العلة بعد فتحه، نحو: «لا تَخْشَيْنَ»، و«لا تَغْزُونُ»، و«لا تَزِمَيْنَ».

ومنه قول حريث بن جبلة أو كثير بن لبيد
(من البسيط):

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا، وَأَرْضَيْنِ بِهِ
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
والوجه الثاني هو الأشيع والأقيس .

* * *

وجاء في شرح المفصل :

قال صاحب الكتاب: وهي على ضربين: ثقيلة، وخفيفة. والخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة المؤنث، تقول: اضْرِبْنَ، و«اضْرِبْنَ»، و«اضْرِبْنَ»، و«اضْرِبْنَ»، و«اضْرِبْنَ»، وتقول: «اضْرِبْنَ»، و«اضْرِبْنَ»، ولا تقول: «اضْرِبْنَ» ولا «اضْرِبْنَ»، إلا عند يونس^(١).

* * *

قال الشارح : اعلم أنّ هاتين النونين
الشديدة والخفيفة من حروف المعاني،
والمراد بهما التأكيد. ولا تدخلان إلا على

التقاء الساكنين. واحتج الأولون بأنها لو كانت لالتقاء الساكنين، لكانت عارضة، وقد قالوا: «قُولَنَّ»، و«بِيعَنَّ»، فأعادوا الواو والياء، فدلَّ أَنَّ الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين. والصحيح الثاني. فأما إعادة المحذوف، فإنَّ النون لما دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصارت الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركة كاللازمة لذلك.

وتقول في فعل الاثنين: «اضْرِبَانْ زَيْدًا»، و«لَا تُضْرِبَانْ زَيْدًا». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنِ سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]. وتقول في الجمع: «هل تُضْرِبَنَّ زَيْدًا يا قوم»، و«لَا تُضْرِبَنَّ زَيْدًا يا قوم»، فتحذف الواو التي هي ضمير الفاعل لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة قبلها تدلُّ عليها. وتقول في المؤنث: «هل تُضْرِبَنَّ يا هند»، والأصل: تُضْرِبَنَّ، فحذفت النون التي هي علامة الرفع للبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولِمَ حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواو في فعل الجماعة، والياء في فعل المؤنث؟ قيل: لأنها لو سقطت، لأشبه فعل الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة، وفعل المؤنث، مع أنه وجد فيه الشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنتين، وهو كَوْنُ الساكن حرف مد ولين، والثاني مدغمًا، فهو كـ «دَابَّةً» و«شَابَةً»، و«تُمُوْدُ الثَّوْبُ»، و«أَصْنَمٌ»، و«مُدَيَّقٌ» تصغير: «أَصَمٌ» و«مِدَقٌ»، غيرَ أَنَّ الحذف أولى فيما لا يُشْكِلُ.

وكلُّ موضع تدخل فيه الشديدة، فإنَّ الخفيفة تدخل فيه أيضًا، إلّا مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنَّ الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك. وكان يونس^(١) وناسٌ من النحويين غيره يرون ذلك، وهو قول الكوفيين^(٢). وحجة سيبويه أننا لو أدخلنا النون الخفيفة في فعل الاثنين، لقلنا: «اضْرِبَانْ زَيْدًا»، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم. ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورة نخرج بها عن كلام العرب.

فأما فعل جماعة المؤنث، فإذا دخلت عليه نون التوكيد المشددة، فإنَّك تقول: «اضْرِبَنَّ؟» و«هل تضربنَّ؟» والأصل: هل تُضْرِبَنَّ؟ فالنون لجماعة المؤنث، ثم دخلت النون الشديدة، فصار «هل تضربنَّ؟» باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماع النونات. ألا ترى أنهم قالوا: «إني» و«كأنني»، والأصل: «إنني»، و«كأنني»، فحذفوا النونات استثقالاً لاجتماعهن؟ فلمَّا أدى إدخال نون التأكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يُمكن حذف إحداهن، أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن، فقالوا: اضْرِبَنَّ، فالألف ههنا شبيهة بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ لأنه بالفصل بينهما يزول الاستثقال.

(١) الكتاب ٥٢٧/٣.

(٢) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ٢/

ساكنٌ، وحكمُ «إِنْ»، و«لَكِنْ» بعد التخفيف كحكمهما قبله لا يختلف الأمرُ فيهما؟ فلَمَّا اختلف حكمُ النونين، دلَّ على اختلافهما في أنفسهما.

ارتباطُها بالمُسْتَقْبَل: قال صاحب الكتاب: ولا يؤكَّد بها إلاَّ الفعلُ المستقبلُ الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قَسَمًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو عرضًا، أو تمنّيًا، كقولك: «بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ»، و«أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا تَفْعَلَنَّ»، و«لَمَّا تَفْعَلَنَّ»، و«اضْرِبَنَّ»، و«لا تخرجنَّ»، و«هل تذهبنَّ»، و«ألا تنزلنَّ»، و«ليتكَ تخرجنَّ».

قال الشارح: مَظَنَّةُ هذه النون الفعلُ المستقبَلُ المطلوبُ تحصيلُه؛ لأنَّ الفعلَ المستقبَلُ غيرُ موجود، فإذا أُريدَ حصولُه، أُكِّدَ بالنون إيدانًا بقوة العناية بوجوده. ومظنتُها ما ذكر من المواضع، فمن ذلك فعلُ القسم، نحو قولك: «والله لأَقُومَنَّ»، و«أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ تَفْعَلَنَّ». قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. قال الشاعر (من الطويل):

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَّارُ بِأَغْرَاضِ قَوْمِهِ

فَلَيْتِي وَرَبَّ الرَاقِصَاتِ لَأَثَّارًا^(٤)

وسبويه لا يرى إدخالَ نون التأكيد الخفيفةِ لِمَا يُؤدِّي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهما النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: «اضْرِبَنَّ»، و«هل تُضْرِبَنَّ؟» كما يفعل في التثنية، وكأنه يكتفي بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف. ونظير ذلك عنده قراءةٌ من قرأ: ﴿مَحْيَايَ﴾^(١) بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلافُ كلام العرب.

فإذا وَقَفَ على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: «اضْرِبْنَا»، و«هل تُضْرِبُنَا؟» فتمدَّ مقدار ألفين: ألف الفصل، والألف المبدلة من النون التي على حدِّ ﴿لَنَسْفَعَن﴾^(٢). وكان الزجَّاج يُنكر ذلك، ويقول لو مَدَّ مَهْمَا مَدَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَلْفًا واحدةً. والقول ما قاله يونس؛ لأنَّه يجوز أن يتفاوت المد، فيكون مدُّ بإزاء ألف واحدة، ومدُّ بإزاء ألفين.

والكوفيون^(٣) يزعمون أنَّ النون الخفيفة أصلها الشديدة، فَخَفَّتْ كما خَفَّتْ «إِنْ»، و«لَكِنْ». ومذهب سيبويه أنَّ كلَّ واحد منهما أصلٌ، وليست إحداهما من الأخرى، إذ لو كانت منها، لكان حكمهما حكمًا واحدًا، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنَّك تُبَدِّل من الخفيفة في الوقف ألفًا، وتحذف إذا لقيها

(١) [الأنعام: ١٦٢]، وهي قراءة نافع وورش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٢٦٢/٤؛ وتفسير القرطبي ١٥٢/٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢٦٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٤٠/٢.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ٢/ ١٦٥ - ١٨٨.

(٤) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٣٣٦/٤.

النهي، وقال: «والله فاعبدا»، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر، ثم وقف فأبدل منها الألف. وتقول في الاستفهام: «هل تقولُنْ ذلك؟» قال الأعشى (من المتقارب):

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبَلَا

دِمِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ^(٣)

والأصل دخولها على الأمر والنهي للتوكيد. والاستفهام مضارع للأمر؛ لأنه واجب، وفيه معنى الطلب. فإذا قلت: «هل تفعلنُ كذا؟» فإنك تستدعي منه تعريفك كما يستدعي الأمرُ الفعل. وكان يونس^(٤) يجهز دخول هذه النون في العرض، فيقول: «ألا تنزلن»، و«ألا تقولن»؛ لأنك تعرض، فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنه استدعاء كما تستدعي بالأمر. وكذلك التمني في معنى الأمر أيضا؛ لأن قولك: «لَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ» بمعنى: «اخرجن»؛ لأن التمني طلب في المعنى، فاعرفه.

أحكامها: قال صاحب الكتاب: ولا يؤكد بها الماضي، ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ «ما»: «إما تفعلن». قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ أَلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكدة. وكذلك قولهم

وهذه النون تقع هنا لازمة. لو قلت: «والله ليقومُ زيدٌ»، لم يجوز. وإنما لزمته ههنا؛ لثلاثا يتوهم أن هذه اللام التي تقع في خبر «إن» لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت: «إن زيدا ليقومُ»، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه. فإذا قلت: «إن زيدا ليقومن»، كان هذا جواب قسم، والمراد: الاستقبال لا غير. وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة، وحكاها عن سيبويه، قال: ولحاقها أكثر. والسيرافي وجماعة من النحويين يرون أن لحاق النون يقع لازما للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيبويه^(١)، وذلك قوله: إن اللام إنما لزمتم اليمين كما لزمتم النون اللام، وهذا نص منه.

ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام، تقول في الأمر: «اضربن زيدا»، وفي النهي: «لا تضربن زيدا». قال الله: ﴿وَلَا تَقُولُنَّ لِنَاسٍ وَّإِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]. وتقول في الاستفهام: «هل تضربن جعفرًا؟» قال الشاعر (من الطويل):

وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا^(٢)

فقال: «لا تقربنها» بالنون الشديدة في

= اللغة: الأعراس: ج العرض، وهو الشرف. الرافعات: الإبل الذاهبة إلى الحج.

المعنى: من لم يحافظ على أعراض قومه والدفاع عنها، فإني أدافع عنها بهجاء من هجاءهم.

(١) انظر الكتاب ١٠٩/٣.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه. ص ١٨٧؛ والأزهية. ص ٢٧٥؛ ورس صناعة الإعراب ٦٧٨/٢.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه. ص ٦٥؛ والدرر ١٥١/٥؛ والمقاصد النحوية ٣٢٤/٤؛ والمحتسب ٣٤٩/١؛

وبلا نسبة في همع الهوامع ٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٥١٤/٣.

«حيثُما تكونَنَّ أَيْتَكَ»، و«بِجَهْدٍ مَا تَبْلَغَنَّ»، و«بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ»^(١). فَإِنْ دَخَلَتْ فِي الْجِزَاءِ بِغَيْرِ «مَا»؛ ففِي الشَّعْرِ تَشْبِيهًا لِلْجِزَاءِ بِالنَّهْيِ. وَمِنَ التَّشْبِيهِ بِالنَّهْيِ دَخُولُهَا فِي النَّهْيِ، وَفِيمَا يُقَارِبُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ»، وَكَثُرَ مَا يَقُولَنَّ ذَاكَ». قَالَ (فِي الْمَدِيدِ):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ

تَرْفَعَنَّ نَوْبِي شِمَالَاتُ^(٢)

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ هَذِهِ النُّونَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ؛ لِتَأْكِيدِهِ وَتَحْقِيقِ أَمْرِ وَجُودِهِ. وَالْمَاضِي وَالْحَالُ مَوْجُودَانِ حَاصِلَانِ، فَلَا مَعْنَى لَطَلَبٍ حَصُولٍ مَا هُوَ حَاصِلٌ. وَإِذَا امْتَنَعَ الطَّلَبُ فِيهِ، امْتَنَعَ تَأْكِيدُهُ، فَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ: «لَا كَلَنَّ»، وَلَا «لَا تَأْكَلَنَّ»، وَلَا «وَاللَّهِ لَا كَلَنَّ»، وَهُوَ فِي حَالِ الْأَكْلِ. فَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْحَالِ كَانَ امْتِنَاعُهُ مِنَ الْمَاضِي أَوَّلَى، وَلَا تَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى خَبَرٍ لَا طَلَبَ فِيهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّمَا تَفْعَلَنَّ أَفْعَلَنَّ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مَرْيَمُ: ٢٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزَّخْرَفُ: ٤١]، فَإِنَّمَا دَخَلَتْ النُّونُ حِينَ دَخَلَتْ «مَا» مُشَبَّهَةً بِاللَّامِ فِي «لَتَفْعَلَنَّ». وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهَا حَرْفٌ لِلتَّأْكِيدِ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي النُّونِ مَعَ «إِنَّمَا» هَذِهِ: هَلْ تَقَعُ لَازِمَةً أَوْ لَا؟ فَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّهَا

لَازِمَةٌ، وَلَا تُحْذَفُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ تَشْبِيهًا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ. قَالَ: وَإِذَا كَانَتْ مَعَ اللَّامِ فِي «لَتَفْعَلَنَّ» غَيْرَ لَازِمَةٍ، فَهِيَ هَهُنَا أَوَّلَى. وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ (مِنَ الْكَامِلِ):

زَعَمْتُ ثُمَا ضَرُّ أُنْتِي إِنَّمَا أُمْتُ

يَسْنُدُ أُنْبِيئُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي^(٣)

وَقَالَ الْأَعَشَى (مِنَ الْمُتْقَارِبِ):

فَإِنَّمَا تَرَيَنِي وَلِي لِمَّةٍ

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا^(٤)

فَالشَّاهِدُ فِيهِ كَثِيرٌ، وَمِثْلُ «إِنَّمَا تَفْعَلَنَّ» «حَيْثُما تَفْعَلَنَّ» الْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَقَدْ دَخَلَتْ هَذِهِ النُّونُ فِي الْخَبَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَلَبٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ. قَالُوا: «بِجَهْدٍ مَا تَبْلَغَنَّ»، و«بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ»^(٥) شَبَّهُوا دَخُولَ «مَا» فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِدَخُولِهَا فِي الْجِزَاءِ، وَجَعَلُوا كَوْنَهُ لَا يَبْلُغُ إِلَّا بِجَهْدٍ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ، وَقَوْلُهُ: «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ»، أَيُّ: اتَّحَقَّقَ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ فِيهِ، فَهُوَ تَوْكِيدٌ. وَدَخَلَتْ «مَا» لِأَجْلِ التَّوْكِيدِ، وَشَبَّهَتْ بِاللَّامِ فِي «لَيَفْعَلَنَّ»، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (مِنَ الْمَدِيدِ):

رَبَّمَا أَوْفَيْتُ إلخ

الْبَيْتُ لَجَذِيمَةِ الْأَبْرَشِ، وَرَبَّمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ لَعَمْرُو بْنُ هَنْدٍ. وَالَّذِي حَسَنَ دَخُولَ النُّونِ زِيَادَةُ «مَا» مَعَ «رُبَّ» وَ«تَرْفَعَنَّ»

(١) هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي جُمُوهَرَةِ الْأَمْثَالِ ٢٣٦/١؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٠٣/١١؛ وَالْمُسْتَقْصَى ١١/٢.

(٢) الْبَيْتُ لَجَذِيمَةِ الْأَبْرَشِ فِي الْأَزْهِيَّةِ. ص ٩٤، ٢٦٥؛ وَالْأَغَانِي ٢٥٧/١٥؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٠٤/١١؛ وَالدَّرَرُ ٢٠٤/٤؛ وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سَيُوبِيهٍ ٢٨١/٢؛ وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢٢/٢.

(٣) الْبَيْتُ لِسُلَمَى بْنِ رَبِيعَةَ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ٣٠/٨؛ وَالدَّرَرُ ٥٠٢/٥؛ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ. ص ١٢١.

(٤) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ. ص ٢٢١؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٣٠/١١؛ وَالْكِتَابُ ٤٦/٢.

(٥) هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ مِنْ قَلِيلٍ.

و«رَيَّانَ» ونحو ذلك ممَّا كَثُرَ تَعْدَادُهُ ممَّا أَجْرِي مجرى خلافة، فاعرفه.

حَذَفُهَا: قال صاحب الكتاب: وطرح هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القَسَم، فإنه فيه ضعيف، وذلك قولك: «وَاللَّهِ لَيَقُومَ زَيْدٌ».

قال الشارح: قد ذكرنا دخول هذه النون والحاجة إليها، وهي في كل ذلك على ثلاث أضرب:

ضرب يلزم دخول النون فيه ولا يجوز سقوطها، وضرب تدخل ولا تلزم، وضرب لا تدخل فيه إلا على سبيل الضرورة.

فأما الأول الذي تلزم فيه، فهو أن يكون الفعل في أوله اللام لجواب القَسَم، كقولك: «وَاللَّهُ لأَقُومَنَّ»، واللام لازمة لليمين، والنون لازمة اللام لا يجوز طرحها، فاللام لازمة للتوكيد. ولو لم تلزم، التبس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل، ولزمت النون لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال. وذهب أبو علي أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل، قال: ولحاقها أكثر، وزعم أنه رأي سيويه، والمنصوص عنه خلاف ذلك.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولها فيه وخروجها منه، فالأمر، والنهي، والاستفهام، نحو قولك: «أَضْرِبَنَّ زَيْدًا»، و«لا تخرجن يا عمرو»، و«هل يقومن؟» فإن

من جملتها. وصف أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم. والعرب تفخر بهذا؛ لأنه يدل على شهامة، والعلم: الجبل. والشمال: جمع شمال من الرياح، وخصها بذلك لأنها تهب بشدة في أكثر أحوالها، وجعلها ترفع ثوبه لإشراف المَرْقبة التي يَرْبأ فيها.

وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيها له بالنهي؛ لأن النهي نفى، كما أن الأمر إيجاب، فتقول من ذلك: «ما يخرجن زيدًا». قال الشاعر (من الطويل):

وَإِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ
وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(١)
وقد جاء في النفي بـ «لَمْ» لوجود صورة النفي. قال الشاعر (من الرجز):

يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا^(٢)
أراد النون الخفيفة، فأبدل منها الألف للوقف، وفي ذلك ضعف على أن المضارع مع «لم» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النون البتة.

وقوله: «وفيما يقاربه» يريد أن «قَلَمًا» لَمَّا كُفَّتْ بـ «ما»، ودخلت على الفعل في «قَلَمًا يفعل»، وأجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارع الحرف، فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف. ولذلك لا يقع إلا صدرًا، ولا يكون مبنيا على شيء. فأما «كثُرَ ما يقولن ذلك»، فلمَّا كان خلافة، أجري مجراه كـ «صَدَيَانِ»

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/٤؛ وخزانة الأدب ٢٢/٤؛ والكتاب ٥١٧/٣.

(٢) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٣١/٢؛ وله أبو لبيحان الفقعسي أو لمساور العبيسي، أو للديبري، أو لعبد بني عيس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٨٠.

أثبتها فللتأكيد، وَلَكَّ أَنْ لَا تَأْتِي بِهَا.

وأما الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه، فالخبر، لا يجوز «أنت تخرجن» إلا في ضرورة شاعر، فاعرفه.

وجوب حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن: قال صاحب الكتاب: وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها، حذفت حذفًا، ولم تحرك كما حرك التنوين، فتقول: «لا تضرب ابنك». قال (من المنسرح):

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ
تَزْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)
أَي: لَا تُهَيِّنْ.

قال الشارح: اهلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم؛ لأن مجراها واحد؛ لأن النون تُمكن الفعل كتمكين التنوين الاسم. ألا ترى أن حكمهما واحد في الوقت، فإن كان ما قبل النون مفتوحًا، قلبتها ألفًا في الوقف، وذلك قولك في «اضربن»: «اضربًا»، وفي «ليضربن»: «ليضربًا». قال الله تعالى: ﴿لَتَنْفَعَنَّ الْوَالِدَيْنِ﴾ [العلق: ١٥]. فإن كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، حذفتها ولم تُبدل كما تفعل بالتنوين، فتقول في الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربون»، وفي الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربين». لما وقفت،

حذفت النون الخفيفة، ولم تبدل منها كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: «رأيت زيدًا»، فتُبدل الألف في النصب من التنوين، وتقول في الرفع: «هذا زيد»، وفي الجر: «مررت بزيد»، فلا يُبدلون، وإنما يحذفوها حذفًا، كذلك هذه النون. وإذا حذفت، عاد الفعل إلى إعرابه، فالنون نظيره التنوين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلة من الكلام، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: «اضرب الرجل». ومنه قول الشاعر (من المنسرح):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ... إلخ

والمراد: لَا تُهَيِّنْ، فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها. وربما حذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن، نحو قولك (من المنسرح):

إِضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوَّسَ الْفَرَسِ^(٢)

وهذا أمر هذه النون، وإنما حذفت وخالفت التنوين؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء، لأن الأسماء هي الأول، والأفعال فروع دواخل عليها، ولأنك مخير في النون: «إن شئت أتيت بها، وإن

(١) البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨؛ والحماصة الشجرية ٤٧٤/١؛ وخزانة الأدب ٤٥٠/١١، ٤٥٢؛ والدرر ١٦٤/٢، ١٧٣/٥؛ وشرح التصريح ٢٠٨/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرمزوقي. ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية. ص ١٦٠.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه. ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٤٥٠/١١؛ ولسان العرب ١٨٣/٦ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد. ص ١٣.

والمدّ يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القراء: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء من «مَحْيَايَ»، فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء، فكذلك ها هنا، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال: «التقت حَلَقَتَا البَطَانِ»^(١) بإثبات الألف مع لام التعريف، وقد حُكي عن بعض العرب أيضًا أنه قال: «لَهُ ثُلُثَا المَالِ» بإثبات الألف، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا في الألف من إفراط المدّ، ولذلك أيضًا يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف، نحو: «هَبَاءة»، والهمزة المخففة ساكنة.

والذي يدلّ على صحّة مذهبنا قراءة ابن عامر (ولا تَتَّبِعَانِ) بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون، فدلّ على ما قلناه.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل، إذا كان الثاني منهما مدغمًا في مثله، نحو: «دَابَّة»، و«تُمُودٌ»، و«أَصْنِيمٌ»؛ لأنّا نقول: إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو قولك: «اضربا نُعْمَانًا»، و«اضرباني»؛ فالنون الأولى في قولك: «اضربا نُعْمَانًا» نون التوكيد المخففة، والنون الثانية نون «نعمان»؛ وكذلك

شئت لا، إلّا ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم، والأسماء كلّها ما ينصرف منها فالتنوين لازمٌ لها، فاعرفه»^(٢).

واختلف الكوفيون والبصريون في إجازة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة^(٣)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: «افْعَلَانِ» و«افْعَلْنَانِ» بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريّ.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ«إنما» لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وَقَعَ في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، فُصِّرَ ما يُقَدَّرُ أن يقال: إنه يؤدّي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فَرْطٌ مَدٌّ،

(١) شرح المفصل ١٦٣/٥ - ١٧٣.

(٢) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين»؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٨٩/٣؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٦١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال ٢٦٥/١؛ وجمهرة الأمثال ١٨٨/١؛ والعقد الفريد ١٢١/٣؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١٠/٦٢ (حلق)، ١٣/٦٣ (بطن)؛ ومجمع الأمثال ٢/١٨٦؛ والمستقصى ٣٠٦/١. يضرب في تفاقم الشرّ.

النون الأولى في «اضرباني» نون التوكيد المخففة، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم^(١)؛ فينبغي أن تجيزوا هذا الإدغام؛ لأن الألف تقع وبعدها نونٌ مشددة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: الآية ٨٩] في قراءة من قرأ بالتشديد، فلما لم تجيزوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَحُلْ؛ إما أن تحذف الألف، أو تكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغمًا، نحو: «دَابَّة»، و«ضَالَّة»، و«تُمُوْدُ الثوب»، و«مُدَيْقٌ» و«أَصْنَمٌ» وما أشبه ذلك، فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين.

وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يَحُلْ؛ إما أن تبين النونين مظهرتين، أو تُدغم

إحدهما في الأخرى، أو تلحق الألف، فتقول: «يفعلنان» بطل أن تبين النونين مظهرتين؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وذلك لا يجوز، وبطل أن تدغم إحدهما في الأخرى؛ لأن لام الفعل ساكنة، والمدغم كذلك؛ فيلتقي ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة، وذلك لا يجوز، وكان أيضًا يؤدي إلى اللبس؛ لأنه لا يخلو: إما أن تحرك اللام بالفتح، أو الضم، أو الكسر؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة، نحو: «تَضْرِبُنَّ يا رجل»، وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع، نحو: «تَضْرِبُنَّ يا رجال»، وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة، نحو: «تَضْرِبُنَّ يا امرأة»، فبطل تحريك اللام، وبطل أن تلحق الألف؛ لأنه لا يخلو: إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين، أو تترك ساكنة مع الألف، بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنها تجري مجرى نون الإعراب، وذلك لا يجوز، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب، ولا نظير له في كلامهم، وذلك لا يجوز؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة» قلنا: لا نسلم، بل كل واحد منهما أصل في نفسه، غير مأخوذ من صاحبه؛ فالنون الشديدة والخفيفة، وإن اشتركا في التأكيد، فهما

في لغة مَنْ يجعلها وصلًا، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء، وهو عيب من عيوب الشعر، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جازها هنا؛ لأن النون مقيدة، والميم مطلقة، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال: «مَعْمَمًا» بالتنوين، جاز أن يقول: «يَعْلَمَنَّ» بالنون؛ لأنهم يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة، في اسم أو فعل، كما قال الشاعر (من الوافر):

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ
وَقُولِي: إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ^(٢)

وكما قال الشاعر (من الطويل):

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَيْنٍ ثَمَانِيَا
عَلَى صِيرٍ أَمِرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ^(٣)
وكما قال الشاعر (من الطويل):

متغايران في الحقيقة، وكلتاها لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال، والثقلَةُ أَكْدُ في هذا المعنى من الخفيفة.

والذي يدلُّ على أَنَّ الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أَنَّ الخفيفة تتغير في الوقف، ويُوقف عليها بالألف، قال الله تعالى: ﴿لَتَنْفَعَا بِلِئَالِيَةٍ﴾ [العلق: الآية ١٥]، وقال تعالى: ﴿لَتَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، أجمع القراء على أَنَّ الوقف في هذين الموضعين ﴿لَتَنْفَعَا﴾ [العلق: الآية ١٥]، و﴿لَيَكُونَا﴾ [يوسف: الآية ٣٢] بالألف لا غير.

وقال الشاعر (من الرجز):

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

فقال: «يَعْلَمَا» بالألف، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون؛ لمكان قوله: «مُعَمَّمًا» بالألف؛ لأن النون لا تكون وصلًا مع الألف

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسي، أو لمساور العبسي، أو للدبيري، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٨٠؛ ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ١٥٨/٥؛ ولأبي حيّان الفقعسي في شرح التصريح ٢٠٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤؛ والدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢.

المعنى: يصف الراجز وطبًا من اللبن، فيقول: إن الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شيخًا معممًا جالسًا على كرسي.

(٢) البيت لجبرير في ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ٦٩/١، ٣٣٨، ١٥١/٣؛ والخصائص ٩٦/٢؛ والدرر ١٧٦/٥، ٢٣٣/٦، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١٢/١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٢؛ وشرح المفصل ٢٩/٩؛ والكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ٩١/١؛ وجمع الهوامع ٢/٨٠، ٢١٢.

شرح المفردات: أقلي: خففي، أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللاتمة. أصبت: أي: كنت مصيبًا فيما أقول أو أفعل.

المعنى: خففي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيبًا.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. ص ٩٦؛ وإصلاح المنطق ص ٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٢؛ ولسان العرب ٤٧٧/٤ (صبر)؛ وبلا نسبة في رصف المبانى ص ٤٣٦.

اللغة: صير الأمر: منتهاه وصيرورته. ما يمر: أي: ما يكون مرًا فأياس منه وأتخلى عنه، يحلن: أي: =

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسْفِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلٍ^(١)
بتنوين الروي، وإنما يفعلون ذلك إذا
أرادوا ترك الترنم؛ لأن التنوين ليس فيه من
الامتداد ما في الألف والواو والياء؛ فإثبات
النون في «يعلمن» في القافية على هذه اللغة لا
يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف
في سائر الكلام، وقال الشاعر (من الطويل):
[وإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَفَرَّئْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهُ فَاغْبُدَا^(٢)
والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً؛ فلو
كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت
تتغير في الوقف، ألا ترى أن نون «إِنْ»
و«لَكِنْ» المخففتين من «إِنْ» و«لَكِنْ»
الثقيلتين؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم
تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل؛
فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دل على
أنها ليست مخففة من الثقيلة، يدل عليه أن

النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما
قبلها مضموماً أو مكسوراً، تقول في الوصل:
«هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْدًا»، و«هَلْ تَضْرِبُنْ عَمْرًا»، فإن
وقفت قلت: «هَلْ تَضْرِبُونْ»، و«هَلْ تَضْرِبِينَ»
فترد نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء؛ لزوال
ما كنت حذفت النون من أجله، ولو كانت
مثل نون «إِنْ»، و«لَكِنْ» المخففتين من
الثقيلتين لما جاز أن تحذف، يدل عليه أن
النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت، تقول
في «اضْرِبُنْ يَا هَذَا» إذا وصلتها: «اضْرِبْ
الْقَوْمَ»، فتحذف النون ولا تحركها لالتقاء
الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل
«إِنْ» و«لَكِنْ» لما كان يجوز أن تحذف؛ فدل
على أنها ليست مخففة من الثقيلة وأنها بمنزلة
التنوين، وإنما وجب حذفها هنا، بخلاف
التنوين؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل
والتنوين يدخل على الاسم، والاسم أصل
للفعل، والفعل فرع عليه؛ فجعل ما يدخل

يحلو: أي: ما يكون حلواً فأرجوه وأتمنى تمامه.

المعنى: لقد بلغ حبي لسلمى سته الثامنة وأنا منه على حد لا يصبح مرّاً ولا حلواً.

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني
ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٣٣٤؛ والدرر ٦/٧١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١؛ وشرح
شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٦٣؛ والكتاب ٤/٢٠٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛
وهمع الهوامع ٢/١٢٩.

شرح المفردات: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من
الرمل واسترق منه. الدخول وحومل: مكانان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعدها على البكاء عند منزل حبيته حيث
كان يلقاها بين الدخول وحومل.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧؛ والأزهية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ٥/١٤٩؛ وسر
صناعة الإعراب ٢/٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨؛ وشرح شواهد
المغني ٢/٥٧٧، ٧٩٣؛ والكتاب ٣/٥١٠؛ ولسان العرب ١/٧٥٩ (نصب)، ٢/٤٧٣ (سبح)، ١٣/٤٢٩ (نون)؛
واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٤٠؛ والمقتضب ٣/١٢.

شرح المفردات: تقرئها: أي: تأكلتها.

المعنى: يقول: إياك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلا الله وحده.

على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين، على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: الآيتان ١-٢] فحذف التنوين من «أحد» لالتقاء الساكنين، وقرأ أيضًا بعض القراء: ﴿وَلَا إِلِيلَ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: الآية ٤٠] فحذف التنوين من «سابق» لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب «النَّهَارَ»؛ لأنه مفعول «سابق»، وقال الشاعر (من المتقارب):

فَأَلْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)
أراد «ذَاكِرِ اللَّهِ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب «الله»

بذاكر، وقال الآخر (من الخفيف):
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ، وَتُبْدِي
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءَ^(٢)
أراد: «عن خِدَام» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «العقيلة»؛ لأنها فاعل «تُبْدِي». وقال الآخر (من الوافر):
تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْنَهَا
فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبَرٌ قَبِيحٌ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ
وَقُلْ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ^(٣)
أراد: «قُلْ بِشَاشَةِ» بالتنوين؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «الوجه»؛ لأنه فاعل «قُلْ»، ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام، وقال الآخر (من الرجز):

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ٣١٥/١٢؛ والأشباه والنظائر ٢٠٦/٦؛ وخزانة الأدب ٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٢٨٩/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢؛ والكتاب ١٦٩/١؛ ولسان العرب ٥٧٨/ (عتب)، ٤٤٧/١١ (عسل)؛ والمقتضب ٢/٣١٣؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٤؛ وشرح المفصل ٦/٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ ومغني اللبيب ٥٥٥/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٩/٢.

اللمعة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وطالب الرضا والصفح، ولا مستغفراً لله وذاكراً له إلا قليلاً.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٦؛ والأغاني ٦٩/٥؛ وخزانة الأدب ٢٨٧/٧؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ وشرح المفصل ٩/٣٧؛ ولسان العرب ٤٣٥/١٤ (شعا)؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠.

اللمعة: تبدي: تظهر. الخِدَام: جمع خدمة، وهي الخلخال، وربما سميت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدرة من النساء. العذراء: البكر.

المعنى: يا لهول هذه الغارة الشعواء فالشيخ قد ذهل عن بنيه، وهذه المرأة الكريمة من شدة هذه الغارة ترفع ثوبها طالبة الهرب فيبدو خلخالها.

(٣) البيت لآدم عليه السلام في خزانة الأدب ٣٧٧/١١؛ والدرر ٢١٤/٦؛ وبلا نسبة في جمع الهوامع ١٥٦/٢.

اللمعة: البشاشة: طلاقة الوجه.

المعنى: لقد تبدلت معالم هذه البلاد فأصبحت جرداء قبيحة بفعل سوء تصرف أهلها. تغير كل شيء فيها حتى وجوه الناس أصبحت لا تضحك.

لالتقاء الساكنين، كما حذفت نون التوكيد
لالتقاء الساكنين.

والذي يدل على أن نون التوكيد في الفعل
بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها
أبدلت منها في الوقف ألفاً، وإذا انضمت ما قبلها
أو انكسر حذفتها، كما تبدل من التنوين من
النصب إذا وقفت ألفاً، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»،
وتحذفه في الرفع والعجز وتقف بالسكون،
نحو: «هذا زَيْد»، و«مَرَزْتُ بَرِيْدًا»، فدل على
ما قلناه.

وأما قولهم: «إن هذه النون دخلت
لتأكيد الفعل المستقبل؛ فكما جاز إدخالها
في كل فعل، فكذلك فيما وقع فيه
الخلافاً»، قلنا: إنما جاز هناك لمجيئه في

حَيْدَةً خَالِي وَلَقَيْطٌ وَعَلِيٌّ
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْنِي^(١)
أراد «حاتم» بالتنوين؛ فحذف التنوين
لالتقاء الساكنين، وقال الآخر (من الكامل):
عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ
وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِنُونَ عَجَافُ^(٢)
وقال الآخر (من المتقارب):
حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ
أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَضْلَعِ^(٣)
وقال الآخر (من الرجز):
لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مَكْرًا
إِذَا غُطِيفُ السُّلَمِيِّ قَرًّا^(٤)
أراد «غطيف» بالتنوين، إلا أنه حذفه

(١) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٣٧٥/٧، ٣٧٦، ٣٧٧؛ ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)؛ ونوادر
أبي زيد ص ٩١؛ ولقضي بن كلاب في المقاصد النحوية ٥٦٥/٤؛ ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص ١٦٣.
اللغة: حيدة، ولقيط، وعلي: أعلام أشخاص.

المعنى: إني أعظم شأنًا وأرفع منزلة؛ لأن حيدة ولقيط وعلي وحاتم أخوالي، وكفاني فخراً بهذا الطائي
الجواد الكريم.

(٢) البيت لمطروود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ص ١٣؛ وأمالى المرتضى ٢٦٨/٢؛ ومعجم الشعراء
ص ٢٠٠؛ ولعبد الله بن الزبير في أمالي المرتضى ٢٦٩/٢؛ ولسان العرب ٤٧/٢ (سنت)، ٦١١/١٢
(هشم)؛ والمقاصد النحوية ١٤٠/٤.

المعنى: كان عمرو أو هاشم بن عبد مناف من أكرم وأنبأ أهل مكة ضيافة لحجاج بيت الله، وكان يقدم
الطعام لقومه حين يصيهم الجذب.

(٣) البيت لحميد الأمجي في معجم ما استعجم ١٩١/١؛ ولابن عم حميد في العقد الفريد ٣٥٢/٦؛ وبلا نسبة
في خزانة الأدب ٣٧٦/١١؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٥/٢؛ والمقتضب ٣١٣/٢؛ ونوادر أبي زيد
ص ١١٧.

اللغة: الأمج: العطش؛ واسم موضع.

المعنى: وحميد هذا داره في أمج، وقد لازم الخمرة رغم تقدم سنه، وهو أضلع.

(٤) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦٤؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢؛ وشرح المفصل ٩/٢؛ ولسان
العرب ٨٤/٦ (دعس)؛ والمقرب ٦٧/٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١.

اللغة: مدعس ومدعص ومداعس: أي: طعان.

المعنى: إذا اخترت وفاني لتجدي أشد القوم ولاءً للأمير، ولا بد أن تعرف قوتي وجلدي في موقع النزال؛
فأنا مطعان مقدم إذا حاول السلمي الفرار والاستسلام.

النقل، وصحته في القياس، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب، ولا يصح في القياس؛ لأنه لا نظير له في كلامهم.

وأما قولهم: «إِنَّ الْأَلْفَ فِيهَا زِيَادَةٌ مَدٌّ» قلنا: إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة، ولا يَغْرَى عن الثقل، هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغمًا، نحو: «ذَابَةٌ»، و«شَابَةٌ»؛ لأن الحرف المدغم بحرفين: الأول ساكن، والثاني متحرك، إلا أنه لما نَبَا اللسان عنهما نُبُوَّةٌ واحدة، وصارًا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان.

وأما قولهم: «إِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ الْمَدِّغَمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمِمَّا فِي اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢]. فنقول: وجه هذه القراءة أنه نَوَى الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلا أن يُجْرَى الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ. وذلك إنما يجوز في حال

الضرورة.

وأما ما حُكي عن بعض العرب من قوله: «التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ»، وقول الآخر: «ثُلثَا الْمَالِ»، فغير معروف، والمعروف عن العرب حذف الألف من «حَلَقَتَا الْبَطَانِ»، و«ثُلثَا الْمَالِ» وما أشبههما؛ لالتقاء الساكنين، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته.

وأما قولهم: «إِنَّهُ يَجُوزُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ «هَبَاءَةٍ»، وَالْهَمْزَةُ الْمَخْفُفَةُ سَاكِنَةٌ»، قلنا: لا نسلم أنها ساكنة، بل هي متحركة، وسنبين فساد ذلك مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: الآية ٨٩] بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن «لا» محمول على النفي، لا على النهي، والواو في «ولا» واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين، كما قال الشاعر (من الطويل):

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوقَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتِ^(١)

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ وشرح المفصل ٦٧/٢؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٠؛ ولسان العرب ٤/٢٣٥ (خر).
اللغة: لم يشيموا سيفوهم: لم يغمدها، أي: لم يعيدها إلى قربها، وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي: لم يخرجوها من أغمادها.

المعنى: انظر إلى هؤلاء الفرسان فسيفوهم لم يعيدها إلى أغمادها؛ لأن عدد القتلى قليل، فأثروا أن تبقى سيفوهم مرفوعة مصوبة لهؤلاء الأعداء، وفي حال كثرة قتلى أعدائهم نراهم وقد أعادوا تلك السيوف إلى أغمادها.

أي: لم يَشِيمُوا سيوفهم غيرَ كاثرة بها القتلى، والمعنى: لم يَشِيمُوا سيوفهم إلا في تلك الحالة، وإذا كان محمولاً على النفي لا على النهي لم يكن لكم فيه حجة.

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان الثاني منهما مدغمًا.

قولهم: «إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو: «اضرباً نُغْمَانٌ» و«اضرباًني»، فينبغي أن تجيزوا هذا للإدغام»، قلنا: هذا لا يستقيم؛ لأننا نكون قد ردّدنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام، وذلك خطأ. ثم كيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب؟ فإذا كُفُوا مؤنتها لم تكن ليردّها إلى ما يستثقلون، ولو جَوّزنا هذا في «اضرباً نُغْمَانٌ» ونحوه، لوجب إجازته في قولك: «اضرباًن أباكما» في قول من لم يهمز؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام، وكما لا يجوز أن ترد هذا وما أشبهه؛ لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا، ولوجب إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا تُنُونُ في أولها؛ ليكون الحكم فيها واحداً، وذلك لا يجوز؛ لأنّ حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير

المدغم على المدغم في الجواز، وذلك لأن غير المدغم أعمُّ استعمالاً وأكثر وقوعاً، والمدغم أقلُّ استعمالاً وأندر وقوعاً، فلمّا وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقلِّ الأندر على الأعمِّ الأكثر أولى من حمل الأعمِّ الأكثر على الأقلِّ الأندر، والله أعلم^(١).

قال ابن مالك في ألفيته:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوَيْنِ هُمَا
كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنُهُمَا
يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلٌ وَيَفْعَلُ آتِيَا
ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَا تَالِيَا
أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا
وَقُلَّ بَغْدًا وَلَمْ وَبَغْدًا لَا
وَعَبْرًا إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَأَخِرِ الْمُؤَكِّدِ افْتَحْ كَابِرُزَا
وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
جَائَسَ مِنْ تَحْرِيكِ قَدْ عَلِمَا
وَالْمُضْمَرِ اخْذِفْنُهُ إِلَّا الْأَلْفُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفُ
فَأَجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا
وَالْوَاوِ يَاءً كَاسَعَيْنِ سَغِيَا
وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
وَاوٍ وَيَا شَكْلٍ مُجَانِسٍ فُفِي
نَحْوِ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا
قَوْمُ اخْشُونُ وَاضْمُمْ وَقَسْ مُسَوِيَا
وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَغْدًا أَلْفُ
لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسَرُهَا أَلْفُ

تَخْفِيقًا، من اسم الفاعل والصفة المشبهة به،
نحو: «المكافئو زيدا، والحسنو الفعال»،
وقرئ في الشاذ: «إِنَّكَوْ لَذَاقُوا الْعَذَابِ
الْأَلِيمَ» (٢٨) [الصفات: الآية ٣٨]، بنصب
«العذاب»، و«الآليم». كما يجوز حذفها في
الضرورة الشعرية، كقول تأبط شراً (من
الطويل):

هُمَا خُطَّتَا: إمَّا إِسَارٌ وَمِئْتَةٌ
وإمَّا دَمٌ، والموت بالحر أجدر
أي: هما خطتان.

٧- نون التنوين: انظر: التنوين.

٨- نون الوقاية أو نون العِماد: سُميت
بذلك لأنها «تقي» ما قبلها من الكسر عند
اتصاله بياء المتكلم، وهي قسمان: نوع يلزم
الكلمة، ونوع لا يلزمها. أما اللازمة، فهي
اللاحقة الأفعال ماضية، أم مضارعة، أم أمرًا،
جامدة أم متصرفة^(٢)، نحو: «أَكْرَمَنِي،
يُكْرِمَنِي، أَكْرَمَنِي». وكذلك تلزم، عند
بعضهم، في «إِنَّ» و«أَنَّ» و«كَأَنَّ»، و«لَكِنَّ»،
وهؤلاء يعتبرون، إن قيل: «إِنِّي» و«أَنِّي»
و«كَأَنِّي»، و«لَكِنِّي» بنون واحدة، يعتبرون أن
النون المحذوفة هي النون الأصلية لا نون
الوقاية الزائدة، وبعضهم يعتبر هنا أن نون
الوقاية هي المحذوفة. وكذلك تلزم مع
«لَيْتَ»، و«مَنْ» و«عَنْ» إلّا في الضرورة
الشعرية، كقول الشاعر (من الرمل):

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا
فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا
وَاخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رِدْفٍ
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
وَارْزُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا
وَأَبْدَلْتُهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلْفًا
وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قَفًّا

٥- النون التي هي علامة الرفع: تكون النون
علامة رفع في الأفعال الخمسة، وهي كل فعل
مضارع اتصلت به ياء المخاطبة، أو ألف
الائتين، أو واو الجماعة، نحو: «يا هُنْدُ، أَنْتِ
تَهْتَمِينَ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ»، و«الزبدان يلعبان»،
و«الأولاد يدرسون». وهذه الأفعال تُرْفَعُ
بثبوت النون كما في الأمثلة السابقة، وتُنْصَبُ
وتجزم بحذفها، نحو: «الكسالى لم يَنْجَحُوا».

٦- نون المثني وجمع المذكر السالم
والملاحق بهما: هذه النون تُحْذَفُ عند
الإضافة، نحو: «جاء معلّم المدرسة»، أو
لتقدير الإضافة، نحو قول الفرزدق (من
المنسرح):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ
بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ^(١)

أي: بين ذراعي الأسد وجبته.
ويجوز حذفها، على قلة، لطول الكلام،

(١) العارض: السحاب.

(٢) وقد شذّ قول ربيعة (من الرجز):

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
(الطَّيْس: الزمل الكثير).

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

في لهجة بعض القبائل العربية، فيقال فيها:
«أُنطى». (انظر: الاستيطاء).

وأبدلت من اللام في «لَعْلَ»، فقليل:
«لَعْن».

وأبدلت من الهمزة في النُسب إلى «صَنعاء»
و«بَهراء»، فقالوا: «صَنعاني» و«بَهْراني».

١٠ - حذف النون: تُحذف النون من:

أ - كلمتي «عَن»، و«مِن»، إذا دَخَلتا على
«مَن» نحو: «عَمَّن تَبَحْث؟»، و«مِمَّن
تَشْكُو؟»، أو على «ما» سواء أكانت «ما»
استفهامية، نحو: «عَمَّ تَبَحْث؟»، و«مِمَّ أَنْتَ
خائف؟»، أم زائدة، نحو: «عَمَّا قليل أنا»،
وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح:
الآية ٢٥]، أو موصولة، نحو: «تَجَاوَزْتَ عَمَّا
قلته»، و«أَنْفَقْتُ مِمَّا كَسَبْتُ»، أو مصدرية،
نحو: «عَفَوْتُ عَمَّا أَسَأْتُ»، و«عَجِبْتُ مِمَّا
أَسْرَعْتُ».

ب - من «إن» الشرطية إذا جاءت بعدها
«ما» الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَا أَلْوَدَيْنِ
إِن كُنْتُمَا مِنِّي لَمَا يَكْفُرُ الْكَبِيرُ أَحَدُهُمَا أَوْ
كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهَا أُنِي﴾ [الإسراء: الآية ٢٣]، أو
جاءت بعدها «لا» النافية، نحو: «إِلَّا تَنْتَبِهُوا
فَاتَكُمُ النَّصْرُ».

ج - من «أن» المصدرية^(١) الناصبة للفعل
المضارع إذا جاءت بعدها «لا» النافية، نحو:
«يَجِبُ أَلَّا تَكْذِبَ».

١١ - النون الزائدة: جاء في «شرح

أيها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلَا هِنْدُ مِنِّي
والقسم الذي يجوز فيه أن تلحق نون
الوقاية الكلمة، يَشْمَلُ «لَدُنْ»، و«قَدْ»، و«قَطْ»
(بمعنى «حَسْبُ»)، و«لَعْلَ» تقول: «لَدُنِّي»
و«لَدُنِي»، و«قَدُنِي» و«قَدِي»، و«قَطُنِي»،
و«قَطِي» و«لَعْلُنِي»، و«لَعْلِي»، وقرئ قوله
تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عَذَابٌ﴾ [الكهف: الآية ٧٦]
بتخفيف نون «لَدُنِّي» وتشديدها. وكذلك
يشمل هذا القسم الأفعال الخمسة التي يجوز
فيها ثلاثة أوجه:

١ - إثبات نون الوقاية مراعاةً لأصل الفعل
في الوقاية من الكسر وهذا هو الأكثر.

٢ - حَذْفُهَا لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ التَّوْنَيْنِ.

٣ - إدغام نون الإعراب ونون الوقاية.
فتقول: «يَكْرِمُونِي» و«يَكْرِمُونِي»، وقد قرئ
قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾ [الزمر: الآية ٦٤]
بالأوجه الثلاثة: الإثبات، والحذف،
والإدغام.

وفيما عدا هذين القسمين، لا تتصل هذه
النون بالأسماء، أو الأفعال، أو الحروف إلا
في شذوذ، كقولهم: «بَجَلْنِي» (بمعنى:
حَسْبِي)، أو في ضرورة شعرية، كقول الشاعر
(من الوافر):

وما أذري، وظنني كُلَّ ظَنٍّ
أُمسِلُمُني إلى قومي شِراجي

٩ - النون التي هي بدل من حرف آخر:
تأتي النون بدلاً من العين في «أعْطَى»، وذلك

(١) أما «أن» المُخَفَّفة من الثقيلة، فلا تُحذف نونها، على الأصح، إذا جاءت بعدها «لا» النافية، نحو: «أَشْهَدُ أَنْ
لا إله إلا الله»، وكذلك «أن» التفسيرية، نحو: «أَوْحَيْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا فَايِدَةَ مِنَ الْقِيَامِ بِهَذَا الْأَمْرِ».

يكون مشتقاً من الحسن، فتكون النون أصلاً، وينصرف. وكذلك «جَمَارِ قَبَانٍ»، الوجه أن يكون «فَعْلَانٌ» ولا ينصرف، ويجوز أن يكون «فَعْلَالاً» من «قَبَنَ» في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأنَّ النون فيه أصلٌ.

وقد زيدت في أول الفعل، نحو: «نَفَعَلُ» و«انْفَعَلُ»، ف«نَفَعَلُ» للمتكلم إذا كان معه غيره، فالنون في أوله زائدة للمضارعة. وحروف المضارعة أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء. وقد كانت حروف المد واللين أولى بذلك، إلا أنَّ الألف امتنعت أولاً لسكونها، فعوّض منها الهمزة لما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق.

وكذلك الواو لا تزداد أولاً في حكم التصريف، وقد تقدّم علّة ذلك، فعوّض منها الياء؛ لأنها تُبدّل منها كثيراً على ما بيّنا آنفاً. وأما الياء فأمكن زيادتها أولاً، فزيدت للغبية، واحتيج إلى حرف رابع، فكانت النون؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المد واللين. ألا ترى أنَّ النون غنة في الخيشوم؟ وقد تقدّم ذكر ما بينهما من المناسبة بما أغنى عن إعادته. فلذلك جامعتهما في حروف الزيادة، وجعلت للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ لأنها قد استعملت في غير هذا الموضع للجمع، نحو: «قُمْنَا» و«قَعَدْنَا»، وفي جماعة المؤنث، نحو: «ضَرَبْنَ». فلمّا كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفت لك، زيدت أولاً للجمع؛ لتناسب زيادتها أولاً وآخرًا. وأما زيادتها للمطawعة،

المفصل: «قال صاحب الكتاب: والنون إذا وقعت آخرًا بعد ألف، فهي زائدة، إلا إذا قام دليل على أصلتها في نحو: «فَيْنَانٌ» و«حَسَانٌ» و«جَمَارِ قَبَانٍ»، فيمن صرف، وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطawع، نحو: «نَفَعَلُ» و«انْفَعَلُ»، والثالثة الساكنة في نحو: «شَرَبْتُ»^(١) و«عَصَنْصَرَ»^(٢) و«عُرُنْدُ». وهي فيما عدا ذلك أصلٌ، إلا في نحو: «عَنْسَلُ» و«عَفَرْتُ» و«بُلْهَنِيَّةُ» و«خَنْفَقِيَّةُ»، ونحو ذلك.

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ النون من حروف الزيادة. ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتها في موضع، فمتى وجدت في ذلك الموضع، فُضي زيادتها فيه، إلا أن تقوم دلالة على أنها أصلٌ. والثاني أن تقلّ فيه زيادتها، فلا يُحكّم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلا بَثْبَثٍ. فالأول وقوعها آخرًا بعد ألف زائدة، نحو: «سَكْرَانٌ»، و«عَطْشَانٌ» و«مَرْوَانٌ» و«قُحْطَانٌ». وأصل هذه النون أن تلحق الصفات مما مؤنثه «فَعْلَى»؛ لأنَّ الصفات بالزيادة أولى لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعد في الزيادة من الأسماء لتصرفها. والأعلام من نحو: «مروان» و«قحطان» محمولة عليها في ذلك. وقد كثرت الزيادة آخرًا على هذا الحد، ولا يُحْمَل منه شيء على الأصل إلا بدليل. فأما «فَيْنَانٌ»، فهو من قبيل «عَطْشَانٌ» في الصفات، يقال: «رجلٌ فَيْنَانٌ»، أي: حسن الشجر طويله. وأما «حَسَانٌ»، فالقياس يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر. ويجوز أن

(١) الشَّرَبْتُ: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفّين. لسان العرب ١٦٠/٢ (شربت).

(٢) عَصَنْصَرَ: اسم موضع. لسان العرب ٥٨٢/٤ (عصنصر).

فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على مثال «جُعْفَر» بضم الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيره «تُرْنُج»^(٦).

وأما الموضع الثاني، فهو أن تقع غير ثالثة، فإنه لا يُحْكَم بزيادتها إلا بَبَيَّت ساكنة كانت أو متحركة. فمثال الساكنة نحو نون «حِنْزَرٍ» و«حِنْثَرٍ» بمعنى القصير. النون فيه أصل؛ لأنها في مقابلة الأصول، ألا تراها بإزاء الراء من «قِرْطَعِبٍ» و«جِرْدَخِل؟» ومثال المتحركة «جَنْعَدَلٌ»، النون أصل لما ذكرناه، ولأنها بإزاء الفاء من «سَفَرَجَلٍ».

وأما «عَنْسَلٌ» - وهي الناقة السريعة - فلو خُلِينَا والقياس، لكانت حروفها كلها أصولاً؛ لأنها بإزاء «جَعْفَرٍ» لكنهم جعلوه مشتقاً من «عَسَلَانِ الذُّبِّ»، وهو شدة عذوه، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنه مشتقٌ من لفظ «العنس»، فهي أصلٌ لذلك، واللام زائدة. والوجه الأول، وهو رأي سيبويه^(٧)، لقوة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانياً، نحو: «جُنْدُبٌ» و«عُنْصُرٌ».

وأما «عَفَرَتِي» - وهو من أسماء الأسد، ووزنه «فَعَلَتِي»، فالنون فيه والألف زائدة، كأنه سُمِّيَ بذلك لشدة. يقال: «ناقة عَفَرْنَاة»، أي: قوية. ويقال: «فلان في عَفَرْنَاة الحرّ»،

نحو: «انفعل»، فذلك من قَبَل أن النون تُنَاسِبُ هذا المعنى. ألا ترى أن النون حرفٌ غَنِيٌّ خفيفٌ فيه سهولةٌ وامتدادٌ؟ فكانت حاله مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة.

وكذلك إذا حصلت النون ثالثة حُكِمَ بزيادتها، نحو: «جَحْنَقَلٍ»^(١)، و«شَرَنْبِثٍ» و«عَصَنْصَرٍ». وإنما حُكِمَ بزيادتها هنا؛ لأنه موضع كثر زيادتها فيه، ولم تقم دلالة على أنها أصل؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة. ألا ترى أنهما قد تعاورتا الكلمة الواحدة، وتعاقتا عليها في نحو: «شُرَابِثٍ» و«شَرَنْبِثٍ» و«جَرَنْفَشٍ» و«جَرَاْفِشٍ»، فالألف هنا زائدة لما ذكرناه من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فذلك ما وقع موقعها.

وقالوا: «عَرَنْتُنْ»^(٢)، النون فيه زائدة لما ذكرناه. وقد قالوا: «عَرَنْتُنْ» بحذف النون، كما قالوا: «دُودِمٌ»^(٣)، و«عَلِيطٌ»، و«هُدَيْدٌ»، فقيس على ما جاء من ذلك من نحو: «عَقَنْقَلٍ»^(٤)، و«سَجَنْجَلٍ»^(٥).

وقالوا: «عَرَنْدُذٌ»، وهو الصُّلْبُ، فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من أنه موضع كثر زيادتها فيه، والبدال الأخيرة زائدة أيضاً لما ذكرناه ألحقته بـ«سَفَرَجَلٍ». وأما «عَرَنْدُذٌ»، فهو الغليظ، يقال: «وَتَرَّ عَرَنْدُذٌ»، أي: غليظٌ،

(١) الجَحْنَقَل: الغليظ، والغليظ الشفتين. لسان العرب ١١/١٠٣ (جحنفل).

(٢) العَرَنْتُن: شجر يُذْبَغ بعروقه. لسان العرب ١٣/٢٨٤ (عرتن).

(٣) الدُودِم: شيء شبه الدم يخرج من السُمرة. لسان العرب ١٢/١٩٦ (ددم).

(٤) عَقَنْقَل الضب: قانصة. لسان العرب ١١/٤٦٤ (عقل).

(٥) السَّجَنْجَل: المرأة، وقمطع الفضة وسبائكها. لسان العرب ١١/٣٢٧ (سجل).

(٦) التُرْنُج: شجر حامضه مُسَكِّن غلظة النساء، ويجلو اللون والكلف، وقشره في الثياب يمنع السوس. القاموس المحيط (ترج).

(٧) الكتاب ٤/٢٣٦.

أي: في شدته، والنون والألف للإلحاق بـ«سفرجل».

وأما «بُلْهَيْتٌ» بمعنى العيش الناعم، يقال: «فلانٌ في بلهنية من العيش»، أي: في سعة، والألف والنون زائدتان للإلحاق بـ«قُدْغَمِلَ». وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها، ودلّ على زيادة الألف والنون قولهم: «عِشْ أَبْلُهُ»، أي: قليلُ العموم.

وأما «خَنْفَقِيْقٌ» وهي الداهية، وهي أيضًا خفيفة من النساء - النون فيه زائدة؛ لأنه من «خَفَقَ يَخْفِقُ»، وهو ملحق بـ«عَرْطَلِيلَ»^(١).

نون الاثنين

هي نون المثنى.

انظر: النون، الرقم ٦.

النون الأصلية

هي النون التي من أصل الكلمة.

انظر: النون، الرقم ٢.

نون الأفعال الخمسة

انظر: النون، الرقم ٥.

النون التي هي بدل من حرف آخر

انظر: النون، الرقم ٩.

النون التي هي حرف مضارعة

انظر: النون، الرقم ١.

النون التي هي علامة الرفع

انظر: النون، الرقم ٥.

النون التي هي من بنية الكلمة

انظر: النون، الرقم ٢.

نون الإناث

انظر: النون، الرقم ٣.

نون التثنية

انظر: النون، الرقم ٦.

نون التثوين

انظر: النون، الرقم ٧.

نون التوكيد

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التوكيد الثقيلة

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التوكيد الخفيفة

انظر: النون، الرقم ٤.

نون التوكيد غير المباشرة

هي نون التوكيد التي فصل بينها وبين الفعل المضارع أو الأمر ألف التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. نحو: «أَتَكْتَبَانِ؟» و«اكتَبَانِ»، و«أَتَكْتَبَيْنِ؟» و«اكتَبَيْنِ»، و«أَتَكْتَبِينَ؟» و«اكتَبِينَ».

وإذا اتصلت نون التوكيد بالفعل المضارع اتصالاً غير مباشر يبقى معرباً، فيرفع بثبوت النون في حالة الرفع، ويحذفها في حالتي النصب والجر.

تنبيه: يكون الفاصل بين نون التوكيد والفعل لفظياً (مذكوراً)، نحو: «اكتَبَانِ»، أو تقديرياً (غير ملفوظ به)، نحو: «أَتَكْتَبَيْنِ؟»

(١) شرح المفصل ٥/ ٣٣٤-٣٣٦. والعزطليل: الطويل، وقيل: الغليظ. لسان العرب ٤٣٩/١١ (عرطل).

نون الرفع

هي النون التي هي علامة الرفع.
انظر: النون، الرقم ٥.

النون الزائدة

هي النون المزیدة على أصل الكلمة لغرض
من أغراض الزيادة، نحو نون «رغشَن»
(الجبان)، ونون «نكتب».

نون العظمة

هي نون الفعل المضارع المسند إلى
المتكلم المفرد المعظم نفسه، نحو: «نحنُ،
رئيس الجمهورية، نرسم ما يلي...».

نون العِماد

هي نون الوقاية، وسميت بذلك؛ لأنها
دعامة وجود كسرة في آخر الفعل عند إسناده
إلى ياء المتكلم، نحو نون «كافأني».
انظر: النون، الرقم ٨.

نون الفعل المضارع

انظر: النون، الرقم ١.

النون المؤكدة

هي نون التوكيد.
انظر: النون، الرقم ٤.

نون المؤنث

هي نون الإناث.
انظر: النون، الرقم ٣.

النون المبدلة

من حرف آخر

انظر: النون، الرقم ٩.

(الأصل: أَكْتُبُونَ؟)، و«اكتُبْنَ» (الأصل:
اكتبُونَ)، و«أَتَكْتُبِينَ؟» (الأصل أَتَكْتُبِينَ؟)،
و«اكتُبْنَ» (الأصل: اكتبِينَ).

نون التوكيد المباشرة

هي نون التوكيد المتصلة بالفعل المضارع
أو الأمر من دون فاصل بينهما، نحو:
«لتدرُسَنَّ جيِّداً» و«ادرُسَنَّ جيِّداً». والفعل
المضارع الذي تتصل به نون التوكيد اتصالاً
مباشراً يكون مبنياً.

وانظر: الفعل المضارع، ونون التوكيد غير
المباشرة.

النون الثقيلة

هي نون التوكيد الثقيلة.
انظر: النون، الرقم ٤.

نون الجمع

هي نون جمع المذكر السالم.
انظر: النون، الرقم ٦.

نون جمع المؤنث

هي نون الإناث.
انظر: النون، الرقم ٣.

نون جمع المذكر السالم

انظر: النون، الرقم ٦.

النون الخفيفة

هي نون التوكيد الخفيفة.
انظر: النون، الرقم ٤.

النون الخفيفة

هي نون التوكيد الخفيفة.
انظر: النون، الرقم ٤.

نون المُتَنِي

انظر: النون، الرقم ٦.

نون المضارع

انظر: النون، الرقم ١.

نون المُضَارِعَة

انظر: النون، الرقم ١.

النون المُضَارِعَة لألف التانيث

هي النون الزائدة، التي في آخر الكلمات التي على وزن «فَعْلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَى»، نحو: «غَضِبَان»، والتي في الأعلام، نحو: «سفيان».

نون النُسْوة

انظر: النون، الرقم ٣.

نون الوِوَايَة

انظر: النون، الرقم ٨.

النون (حذفها من «إِنَّ» وأخواتها

النونيات إذا اتَّصل بها الضمير «نا»)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة حذف النون من «إِنَّ» وأخواتها النونيات (أَنْ، كَأَنَّ، لَكَنَّ) إذا اتَّصل بها الضمير «نا»^(١).

نا

ضمير متَّصل مشترك بين الرفع، والنصب، والجرّ، مبني على السكون في محل:

١ - رفع فاعل، وذلك إذا اتَّصل بالفعل الماضي المعلوم، نحو: «درشنا الدرس».

٢ - رفع نائب فاعل، إذا اتَّصل بالفعل الماضي المبني للمجهول، نحو: «كوفئنا على اجتهدنا».

٣ - نصب مفعول به إذا اتَّصل بالماضي، وتُمَيِّز هذه الحالة من الحالة الأولى، بعدم بناء الماضي على السكون، أو اتَّصل بالفعل المضارع، أو الأمر، نحو: «كافأنا، يكافئنا، كافئنا».

٤ - جرّ بحرف الجرّ، إذا اتَّصل بحرف الجرّ، نحو: «مَرَّ زيدٌ بنا».

٥ - جرّ بالإضافة، إذا اتَّصل باسم، نحو: «حَضَرَ معلّمنا».

٦ - رفع اسم الفعل الناقص، إذا اتَّصل بهذا الفعل، نحو: «كُتِّبَ مسافرين».

٧ - نصب اسم الأحراف المشبهة بالفعل، نحو: «إنَّنا مجتهدون». ويجمع أحوالها: الرفع، والنصب، والجرّ، الآية: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: الآية ١٩٣]. («رَبَّنَا»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه. «إنَّنا»: إِنَّ: حرف توكيد ونصب، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم «إنَّ». «سمعنا»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك. «نا»:

ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة «سمعنا» في محل نصب خبر «إنَّ». وجملة: «إنَّنا سمعنا» استثنائية لا محل لها من الإعراب...).

نائب «رُبَّ»

هو واو «رُبَّ».

انظر: الواو، الرقم ٧.

نائب الضَّم

هو ما ينوب عن الضَّم في حالة الرفع، ويكون هذا النائب:

- ألفاً في المثني والملحق به.

- واوًا في جمع المذكر السالم والملحق

به، والأسماء الستة.

- ثبوت النون في الأفعال الخمسة.

انظر كلاً في مادته.

نائب الظرف

انظر: الظرف، الرقم ٣.

النائب عن «رُبَّ»

هو ما يُبقي عمل «رُبَّ» ومعناها بعد حذفها، ويشمل الواو (وهي الأكثر استعمالاً)، والفاء، و«بَلَّ».

انظر: رُبَّ.

النائب عن الفاعِل

انظر: نائب الفاعِل.

النائب عن المصدر

هو ما ينوب عن المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً، فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه

مفعول مطلق.

انظر: المفعول المطلق.

النائب عن المفعول فيه

انظر: نائب المفعول فيه.

النائب عن المفعول المطلق

انظر: نائب المفعول المطلق.

النائب عن النائب عن الظرف

هو اسم العين المنصوب، الذي كان مضافاً إليه، فَحُلَّ محلَّ مصدر كان نائب ظرف مضافاً إلى هذا الاسم، نحو: «لن أخونَ وطني النَيْرين» (أي: مدة طلوع الشمس والقمر)، فالأصل: لن أخونَ وطني مدة طلوع النَيْرين، فحُذِفَ الظرف «مدة»، وقام المصدرُ المضاف «طلوع» مكانه، ثم حُذِفَ هذا المصدر، وحلَّ محله المضاف إليه «النَيْرين».

نائب الفاعِل (١)

١ - تعريفه: هو اسم مرفوع قُدِّم عليه فعل مجهول أو شبهه، وأُسند إليه، نحو: «أكرم الضيف».

٢ - أسباب حذف الفاعِل: يُحذف الفاعِل إمَّا لِلْعِلْمِ به، فلا تكون هناك حاجة لذكره، نحو: «خُلِقَ الإنسان»، وإمَّا لِلْجَهْلِ به، فلا يُمكننا تعيينه، نحو: «سُرِقَ البيت»، وإمَّا لِلرَّغْبَةِ في إخفائه (٢)، نحو: «قُتِلَ اللص».

(١) ويُسمِّيه سيبويه وكثيرون غيره «المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله»، والتسمية الأولى «نائب الفاعِل» أفضل؛ لأنها أخصر، ولأنَّ نائب الفاعِل قد يكون مفعولاً به في أصله أو غير مفعول به، كالمصدر والظرف والمجرور بحرف الجرِّ كما سيجيء.

(٢) وتكون هذه الرغبة إمَّا للإبهام، كأن تُعرف الفاعِل ولكنك لا تريد إظهاره، وإمَّا للخوف من الفاعِل، نحو: «قُتِلَ الرجل» (إذا عرفت القاتل ولم تُرد ذكره خوفاً منه)، وإمَّا لأنه لا يتعلَّق بذكره فائدة، نحو الآية: ﴿وَإِذَا جُنُوبُكُمْ نَجَسَتْ فَحَبِّوْا بِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦].

٣ - ما ينوب عن الفاعل: ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء:

أ - المفعول به ^(١)، نحو: «كوفىء المجتهد»، والأصل: «كافأ المعلم المجتهد».

ب - المجرور بحرف الجر، نحو الآية: ﴿وَلَكَّا سَیْطَ فِیْ أَیْدِیْهِمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٩].

ج - الظرف المتصرف المختص، نحو: «صیّم رمضان».

د - المصدر المتصرف المختص، نحو الآية: ﴿فَإِذَا فُتِحَ فِی السُّورِ نَفْعَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة: الآية ١٣].

٤ - أحكام نائب الفاعل وأقسامه: كل ما للفاعل من أحكام وأقسام هو لنائب الفاعل أيضًا. فيجب أن يُزَع، وأن يكون بعد المسند، وأن يؤث فعله إن كان مؤنثًا، وأن يكون فعله موحدًا وإن كان هو مثنى أو مجموعًا، ويجوز حذف فعله لقريئة دالة عليه. ونائب الفاعل، كالفاعل أيضًا، ثلاثة أقسام: صريح، نحو: «سرق البيت»، وضمير، نحو: «أكرمت»، ومؤوّل، نحو: «يُحَمَّدُ أَنْ

تجتهدوا»، والتأويل: «يُحَمَّدُ اجْتَهِادُكُمْ».

٥ - النائب عن الفاعل إذا تعدّى الفعل إلى أكثر من مفعول واحد: إذا تعدّى الفعل إلى أكثر من مفعول واحد، ناب المفعول الأوّل مناب الفاعل؛ لأنّه شبيهه بالفاعل، ورتبته التقديم، نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا». والأصل: «أُعْطِيتُ زَيْدًا دِينَارًا».

٦ - ملحوظتان:

أ - ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر قبائلهم، ولذلك يُعربون المرفوع بها فاعلاً، وليس نائب فاعل ^(٢) ومن أشهرها: هُزل، دُهِش، شُدّة، شُغِف بكذا، أُولِع به، اسْتَهْتِر به، أَغْرِيَ به، أَغْرِم به، أَهْرَع، هُرِعَ، غُنِيَ بكذا، حُمَ فلان، أَغْمِيَ عليه، امْتَقَعَ لوئّه... ومضارع هذه الأفعال مقصور على السماع، نحو: «يُهْرَع، يُغْنَى، يُولَع، يُسْتَهْتَر»... واستعمال الأفعال السابقة بصيغة المعلوم صحيح فصيح كما بيّن بعض المحققين. وانظر قائمة هذه الأفعال في «الفعل المجهول»، الرقم ٣.

(١) إن المفعول به - إذا وُجد - أولى من غيره بالنيابة لكون الفعل أشدّ طلباً له من سواه. ولكن قد ينوب المجرور بحرف الجرّ مع وجود المفعول به الصريح، وذلك قليل نادر، كقول الشاعر (من الرجز):
لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا ولا شفى ذا الغنى إلا ذو هدى
(«بالعلاء» الباء حرف جرّ متعلّق بـ «يُغْنِ». «العلاء» اسم مجرور بالباء لفظاً مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لـ «يُغْنِ». «سَيِّدًا» مفعول به منصوب بالفتحة).

(٢) «لما» ظرف زمان خافض لشروطه متعلّق بجوابه مبنيّ في محل نصب على الظرفية. «سَقَطَ» فعل ماض للمجهول مبنيّ. «في» حرف جرّ متعلّق بـ «سَقَطَ». «أيديهم» اسم مجرور لفظاً بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لـ «سَقَطَ». و«هم» ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. وجملة «سَقَطَ» في محل جرّ بالإضافة. والجدير بالملاحظة هنا أن نائب الفاعل إذا كان جازاً ومجروراً، يلزم تذكير فعله سواء أكان مذكّراً، نحو: «مُرّ بالبستان»، أم مؤنثاً، نحو: «مُرّ بالمدينة»، وحينئذ يجوز تقديمه على الفعل لمجيئه على صورة الفضلة، نحو: «بالبستان مَرٌّ» و«بالمدينة مَرٌّ».

(٣) إلّا إذا كان المبنيّ للمجهول لازماً غير رافع الاسم بعده، نحو: «سَقَطَ في يد المتسرع» (بمعنى: ندم)، فشبه الجملة نائب فاعل، وليس بفاعل؛ لأن الفاعل لا يكون شبه جملة.

ب - قال ابن مالك في ألفيته :

يُثَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ
فِيمَا لَهُ كُنَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ
فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلُ
بِالْآخِرِ أَكْسِرُ فِي مُضِيِّ كَوَصِلُ
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا
كَيْنَتَجِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى
وَالثَّانِي الثَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ
كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُتَّارَعَةٍ
وَالثَّالِثُ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ
كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ كَأَسْتُخْلِي
وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمِمُ فَالْثَّلَاثِي أَعْلُ
عَيْنًا وَضَمُّ جَا كَبُوعٌ فَآخِثِمِلُ
وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسُ يُجْتَنَّبُ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ
وَمَا لِفَا بَاعٍ لِمَا أَلْعِينُ تَلِي
فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي
وَقَابِلُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ
أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
وَلَا يَثُوبُ بَغْضٍ هَذِي إِنْ وَجَدَ
فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ
وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَثُوبُ الثَّانِي مِنْ
بَابِ كَسَا فِيمَا التَّيْبَاسُ أَمِنْ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اسْتَهَزَ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَضْدُ ظَهَرَ
وَمَا سِوَى الثَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا
بِالرَّافِعِ الثُّضْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

نائب الفاعل الساد مسد الخبر

هو نائب الفاعل لاسم المفعول الذي يدل
على الخبر ويغني عنه، وذلك إذا كان اسم
المفعول مبتدأ مخالفا لما بعده تشنية
وجمعا^(١)، معتمدا على نفي أو استفهام،
نحو: «ما معذور الراسبان»^(٢)، و«هل معذور
الراسبون؟»^(٣).

نائب الفتحة

هو ما ينوب عن الفتحة في حالة النصب،
ويكون:

- ياء في المثني والملحق به وجمع المذكر
السالم والملحق به .
- ألفا في الأسماء الستة .
- كسرة في جمع المؤنث السالم .
- حذف النون في الأفعال الخمسة .
- انظر كلاً في مادته .

نائب الكسرة

هو ما ينوب عن الكسرة في حالة الجر،
ويكون:

- ياء في المثني والملحق به وجمع المذكر
السالم والملحق به والأسماء الستة .
- فتحة في الممنوع من الصرف .
- انظر كلاً في مادته .

نائب المضمر

انظر: النائب عن المصدر .

(١) أما إذا طابقه في الإفراد، نحو: «ما معذور الراسب» فإنه يجوز إعرابه (أي: الراسب) نائب فاعل سد مسد الخبر، أو مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

(٢) «الراسبان»: نائب فاعل «معذور» مرفوع بالالف لأنه مثني.

(٣) «الراسبون»: نائب فاعل «معذور» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

نائب المفعول فيه

يُعرَب بعضُ مؤلّفي الكتب المدرسيّة في لبنان ما ينوب عن الظرف نائب مفعول فيه . ولا نرى حاجةً لزيادة هذا المصطلح على مصطلحات النحو العربي التي تُعَدُّ بالآلاف ، فكلُّ ما ينوب عن الظرف يُعرَب مفعولاً فيه .

نائب المفعول المُطلق

يُعرَب بعض مؤلّفي الكتب المدرسيّة في لبنان وسوريا كلُّ ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق ، نحو كلمة «كل» في قولك : «أكرمتك كلَّ الإكرام» ، أو العدد في نحو : «كافأتُ المجتهدَ خمسَ مكافآت» ، أو الصفة في نحو : «أكرمتُ المجتهدَ أحسنَ إكرام» . . . يُعربونه نائب مفعول مطلق . والواقع أنه ليس في النحو العربي هذا المصطلح ، فلماذا زيادته ، وعندنا آلاف المصطلحات النحوية والصرفية التي يعجز عن حفظها الأساتذة المختصون باللغة العربية ، فما بالك بالطلاب ؟ إنَّ كلَّ ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق يُعرَب مفعولاً مطلقاً لا غير .

النائب عن مناب الفاعل

هو نائب الفاعل .

انظر : نائب الفاعل .

ناتبي

كلمة تجمع حروف المضارعة .

نابغة بن إبراهيم

(... / ... - ٣١٣هـ / ٩٢٥م)

نابغة بن إبراهيم بن عبد الواحد الإلبيري

البحسبي . كان حافظاً للغة والنحو ، وإماماً في الفُتيا وعقد الشروط ، كاتباً . روى عن أبي صالح أيوب بن سليمان ، وسعيد بن حمير . مات سنة ٣١٣هـ ، وقيل : سنة ٣٢٠هـ . (بغية الوعاة ٢ / ٣١٠) .

ناجي بن عبد الواحد ، أبو سلامة

(... / ... - بعد ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م)

ناجي بن عبد الواحد الطراح ، أبو سلامة . قرأ على أبي عبد الله محمد بن عبد الله القيسي بن العطار . من مؤلفاته : «شرح قصيدة حازم» في النحو في مجلدة . كان حياً سنة ٧٢٠هـ .

(بغية الوعاة ٢ / ٣١٠) .

النادر والبارد

النادر ، في اللغة ، اسم فاعل من «نَدَرَ» ، ونَدَرَ الشيءُ : قَلَّ وجوده . وهو ، في البلاغة ، الكلام «الذي يستفزُّ القلب ، ويحمي المزاج في استحسانه ، والبارد ضدُّ ذلك»^(١) . ومن البارد قول أبي العتاهية (من المديد) :

ماتَ واللّه سعيديُّ بنٌ وهبٍ

رَحِمَ اللّهُ سعيديُّ بنٌ وهبٍ

يا أبا عُثْمَانَ أَبْكَيْتَ عيني

يا أبا عُثْمَانَ أَوْجَعْتَ قَلْبِي

نادراً

تعرب في نحو : «يزورُنَا زيدٌ نادراً» ، مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة .

الناسخ

الناسخ ، في اللغة ، اسم فاعل من «نَسَخَ» .

(١) البديع في نقد الشعر . ص ١٦٠ .

القاسم. وُلِدَ فِي حُوتٍ (إحدى مدن أذربيجان). كان نحوياً مبرزاً في بلده. أدركه أبو طاهر السلفي نزيل الإسكندرية، وروى عنه. أخذ ناصر عن شيوخ بغداد مثل: أبي الحسين بن النقور، وأبي القاسم بن البصري. وقرأ العربية على أبي الطاهر الشيرازي ببلده حُوتٍ.

له مصنفات عدة، منها: «شرح اللمع»، و«تسمية الأشياء». ولي قضاء حُوتٍ مدة. وكان شيخ الأدب بديار أذربيجان. وكانت الرحلة إليه والقراءة عليه. مات سنة ٥٠٧هـ، وصلى عليه القاضي أبو بكر يحيى بن إبراهيم الكلبي بالجامع بغير سلمان، يوم الجمعة بعد فراغ الخطيب من الخطبة والصلاة، وصلى بصلاة من حضر الجمعة وصعد منبر وعظه. وقرأ القاريء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الزهد: الآية ٤١]، وذكر أن المراد بنقصان الأرض من أطرافها موث العلماء، وأورد من حسن سيرته ما أبكى الناس.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤١-٣٤٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١١-٢١٢؛ والأعلام ٧/ ٣٤٧).

ناصر الدين البكري

= محمد بن عوض بن سلطان (٧٠٠هـ / ١٣٠٠م - ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م).

ناصر بن عبد السيد،

أبو الفتح بن أبي المكارم

(٥٣٨هـ / ١١٤٤م - ٦١٠هـ / ١٢١٣م)

ناصر بن عبد السيد بن علي، أبو الفتح بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي. كان عالماً

ونسَخَ الشيء: أزاله، أو أبطله وأقام في موضعه شيئاً آخر.

وهو، في النحو، كلمة تدخل على الجملة الاسمية فتسوخ (أي: تُغَيَّر) حكمها في المعنى والإعراب. والنواسخ ست فئات: كان وأخواتها، إن وأخواتها، كاد وأخواتها، لا النافية للجنس، ليس وأخواتها، وظن وأخواتها.

انظر كلاً في مادته.

للتوسع انظر:

- الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر وآراء النحويين فيها. صفاء محمد علي الجلي. جامعة بغداد، ١٩٧٢م.

- النواسخ في كتاب سيبويه. حسام سعيد النعيمي. جامعة القاهرة، ١٩٦٧م.

الناشيء الأكبر

= عبد الله بن محمد (٢٩٣هـ / ٩٠٥م).

الناصب

الناصب، في اللغة، اسم فاعل من «نَصَبَ». ونَصَبَ الشيء: وضعه وأثبته، أو رفعه وأقامه، ونَصَبَ الكلمة: تلفظ بها منصوبة. وهو، في النحو، ما يعمل النصب في الاسم، أو في الفعل.

انظر: النصب.

الناصبة

مؤنث «الناصب».

انظر: الناصب.

ناصر بن أحمد الحوتِي

(... / ... - ٥٠٧هـ / ١١١٤م)

ناصر بن أحمد بن بكر الحوتِي، أبو

بالنحو واللغة والعربية والشعر وأنواع الأدب. من أهل خوارزم، قرأ بها على أبيه، وعلى أبي المؤيد الموفق بن أحمد. صنف مصنفات عدة في علم العربية. دخل بغداد سنة ٦٠١هـ، وحدث بشيء من مصنفاته بها. كان حنفي المذهب، داعية إلى الاعتزال. له شعر.

من مؤلفاته: «المصباح» في النحو، و«المغرب» في غريب ألفاظ الفقهاء، و«المعرب في شرح المغرب»، و«شرح مقامات الحريري»، و«الإقناع» في اللغة، و«المقدمة المطرزية» في النحو، و«مختصر إصلاح المنطق». ولقب خليفة الزمخشري.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٣٩-٣٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١١؛ ومعجم الأدياء ١٩/ ٢١٢-٢١٣؛ ووفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩-٣٧١؛ والأعلام ٧/ ٣٤٨).

ناصر بن محمد، أبو منصور البركي (٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م - ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦م)

ناصر بن محمد بن علي، أبو منصور البركي. كان عالماً باللغة. كتب اللغة والعربية، وسمع الناس بقراءته. توفي في ريعان الشباب. نسخ بخطه كتاب «الجمهرة» لابن دُرَيْد، فكان في غاية الصحة والجودة والضبط. ابتاعها عبد العزيز بن هلال الطليبري (من طلبيرة، مدينة بالأندلس) من همذان، من بيت أبي العلاء الحافظ الهمذاني، وأحضرها إلى حلب، ونقلها إلى دمشق ومات، فبيعت في تركته.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٠).

ناظر الجيش

= محمد بن يوسف بن أحمد (٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م - ٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م).

ابن الناظر النحوي

= الحسين بن عبد العزيز (٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م).

ابن الناظم

= محمد بن محمد بن عبد الله (.../... - ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م).

الناظم

هو من ينظم الشعر.

انظر: الشعر.

نافع

= سعيد بن محمد (.../... - .../...).

ناقش المسألة أو درّسها أو بحثها

يُخطئ بعض الباحثين من يقول «ناقش فلان المسألة»، بحجة أن الفعل «ناقش» لم يرد عن العرب بمعنى «درس» أو «بحث»^(١). ولكن أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نستعمل كلمة «ناقش» بمعنى «بحث»، وقال: «إن هذا المعنى مؤلّد»^(٢).

الناقص

الناقص، في اللغة، اسم فاعل من «نَقَصَ». وَنَقَصَ الشَّيْءُ: قَلَّ. وهو، في النحو، الفعل الناقص.

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٥٨.

(٢) المعجم الوسيط، مادة (ن ق ش).

انظر: الفعل الناقص.

الناقص الواوي

هو الفعل الذي لامه واو، نحو: «شدا» (يشدو).

الناقص اليائي

هو الفعل الذي لامه ياء، نحو: «بكى» (يبكى).

الناقصة

مؤنث «الناقص».

انظر: الناقص.

ابن ناويا

= عبد الله بن محمد بن الحسين (٤٨٥هـ / ١٠٩٢م).

ناهيك

يقال: «ناهيك بكذا»، أي: حسبك وكافيك بكذا، نحو: «ناهيك بدين الله»، أي: دين الله كافيك عن طلب غيره. («ناهيك»: خبر مقدم مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «بدین»: الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. «دين»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة)، ونحو: «هذا عبد الله ناهيك من رجل» («ناهيك»: حال منصوبة بالفتحة)، ونحو: «هذا رجل ناهيك من رجل» («ناهيك»: نعت مرفوع. «رجل»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على التمييز).

وتتعدى ناهيك بالباء، وبـ«من».

نأيت

كلمة تجمع حروف المضارعة.

نبا بن محمد، أبو البيان

(... / ... - ٥٥١هـ / ١١٥٦م)

نبا بن محمد بن محفوظ، الشيخ أبو البيان القرشي الدمشقي، المعروف بابن الحوراني. كان إماماً في اللغة، فقيهاً زاهداً، عابداً ورعاً. شيخ الطريقة البيانية. له شعر كثير حسن، ومؤلفات كثيرة. سمع أبا الحسن بن الموازيني، وسمع منه القاضي أسعد بن المنجى. صحب الشيخ أرسلان الدمشقي الصوفي ولزمه، وكان ينفرد به.

من مصنفاته: منظومة في «الضاد والضاد»، ومنظومة في تعزيز أبيات الحريري. توفي بدمشق سنة ٥٥١هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٢؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٣- ٢١٤؛ والأعلام ٨/ ٦).

نبأ

فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، أصل الأول اسم ظاهر أو ضمير، والثاني والثالث مبتدأ وخبر، نحو: «نبأْتُ المعلمَ الخبرَ صادقاً». وقد تسدّ «أنّ» واسمها وخبرها مسدّ المفعولين: الثاني والثالث، نحو: «نبأْتُ المعلمَ أنّ أخي مريضٌ» (المصدر المؤول من: «أنّ أخي مريضٌ» في محل نصب سدّ مسدّ مفعوليها: الثاني والثالث). وانظر: أعلم، وأرى، وأخواتهما.

النِّبَات

من الموضوعات الصغيرة التي كتب فيها

النُّبْطِيَّة

لغة آرامية تكلّم بها الأنباط، وهم قبائل عربية أنشأت في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية الحالية، مملكة ازدهرت في الفترة الممتدة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الأول للميلاد، وكانت عاصمتها سلع أو البتراء. ومن الخط النبطي الذي امتازت حروفه باتصال بعضها ببعض، أخذ العرب حروفهم.

النُّثْفَة

هي القطعة الشعرية المؤلفة من بيتين فقط. ومن نتفات العباس بن الأحنف قوله (من البسيط):

أَتَأَذُنُونَ لِصَبِّ فِي زِيَارَتِكُمْ
فَعِنْدَكُمْ شَهَوَاتُ السَّنْعِ وَالْبَصْرِ
لَا يُضْمِرُ السُّوءَ إِنْ طَالَ الْجُلُوسُ بِهِ
عَفَّ الضَّمِيرُ، وَلَكِنْ فَاسِقُ النَّظَرِ
ومن نتفات أبي فراس الحمداني قوله (من الكامل):

يَا مَنْ يَلُومُ عَلَى هَوَاهُ جَهَالَهَ
انْظُرْ إِلَى تِلْكَ السَّوَالِفِ وَاعْذُرْ
حَسُنْتُ، وَطَالَ نَسِيمُهَا، فَكَأَنَّهَا
مِسْكٌ تَسَاقَطَ فَوْقَ وَرْدٍ أَخْمَرِ

النُّتُوءَات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة^(٢).

علماؤنا المتقدمون، ومنهم أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبو حنيفة الدينوري (ت ٢٨٠هـ) وغيرهم^(١).

النباح

= صالح بن إسحاق (٢٢٥هـ / ٨٣٩م).

النُّبْذَة

لا تقل: «قرأ نُبْذَةً من الكتاب»، بل قل: «قرأ نُبْذَةً (بضم النون) من الكتاب»؛ لأن «النُّبْذَة» هي الناحية، و«النُّبْذَة» هي القطعة من الشيء.

النَّبَر

النَّبَر، في اللغة، مصدر «نَبَرَ». وَنَبَرَ الشيء: رَفَعَهُ. وهو، في الاصطلاح اللغوي، التُّطْقُ بالهمزة.

انظر: الهمزة، الرقم ٢٧.

النَّبْرَة

النَّبْرَة، في اللغة، هي كل مرتفع من شيء. وهي، في الاصطلاح اللغوي، الهمزة.

انظر: الهمزة.

النَّبَز

النَّبَز، في اللغة، هو اللَّقَبُ المُشْعِرُ بِدَمٍّ. وهو، في النحو، اللَّقَبُ. انظر: اللَّقَب.

(١) انظر: الفهرست للنديم ص ١٥٨ من الفهارس؛ وانظر: «جولة لغوية في كتاب النبات». عبد القادر المغربي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٢٩ (١٩٥٤م)، ٣ / ٣٧٤-٣٨٦، ٤ / ٥٣٧-٥٤٣؛ والمجلد ٣٠ (١٩٥٥م)، ١ / ٤٢-٥٠.

(٢) في أصول اللغة ٢ / ٥٩-٦٠.

النَّثْر

النَّثْر، في اللغة، مصدر «نَثَرَ». ونَثَرَ الشيءَ: رَمَاهُ مُتَفَرِّقًا. وهو، في الاصطلاح اللغوي، ما يقابل النَّثْر، أي: الكلام المُرسَل الذي لا يُقيده وزن أو قافية.

نَجَاءٍ

اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى أَسْرَعَ، فاعله مستتر وجوبًا: أنت، وقد تدخله كاف الخطاب (النَّجَاءُكَ)، ويتصرف بحسب المخاطب، ويُعرب مع حرف الخطاب كلمة واحدة، ويُنْبئ بحسب حركته الأخيرة، ويُقدَّر الفاعل بحسب المخاطب، والمشهور فيه (النَّجَاء) بدون حرف الخطاب. تقول: «النَّجَاءُ إلى أهلك»، بمعنى: أَسْرِعْ إليهم.

النَجَار

= محمد بن علي (١٣١٣هـ / ١٨٩٥م - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م).

ابن النجار

= محمد بن جعفر بن محمد (٣٠٣هـ / ٩١٥م - ٤٠٣هـ / ١٠١١م).

النَّجَارِي

= محمد بن مصطفى بن محمد (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) . . .

نجبة بن يحيى، أبو الحسن الإشبيلي (نحو ٥٢٠هـ / ١١٢٦م - ٥٩١هـ / ١١٩٥م)

نجبة بن يحيى بن خلف، الأستاذ أبو الحسن الرُّعَيْنِي الإشبيلي. كان نحوياً بارعاً، مقرئاً فاضلاً، تلا على شريح وأبي العباس بن عيشون، وروى عنهما، وعن ابن العربي،

وابن طاهر. تصدر لإقراء النحو والقرآن بإشبيلية، وتونس، ومراكش، فاستفاد منه خلق كثير، وآخر أصحابه أبو الخطاب بن خليل. كانت له منزلة كبيرة عند الملوك. (بغية الوعاة ٣١٢/٢)

ابن نجدة

= محمد بن الحسين بن محمد (. . . / . . .) . . .

النَّجْر

النَّجْر، في اللغة، مصدر «نَجَرَ». ونَجَرَ الخَشَبَ: نَحَتَهُ وَسَوَاهُ. وهو، في اصطلاح الخليل، الضمة التي تقع في آخر الأسماء المنصرفة غير المنونة، نحو ضمة «الرجل» في قولك: «جاء الرجل».

نجمة الرائد

وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد

معجم في علم المعاني لإبراهيم اليازجي (١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م - ١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م). رتب اليازجي موضوعات كتابه في اثني عشر باباً فرّع كلا منها إلى فصول، وجمع في كل فصل منها ألفاظه وتعاييره المترادفة. وكان ينوي إخراجه في ثلاثة أجزاء، إلا أن المرض منعه من إكمال الجزء الثالث.

قال اليازجي في مقدمة كتابه: «نَسَقْتُ مَا جَمَعْتُهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَرَتَّبْتُهُ عَلَى الْمَعَانِي دُونَ الْأَلْفَاظِ لِتَسْهِيلِ إِصَابَةِ الْغَرَضِ مِنْهُ عَلَى الطُّلَّابِ، وَجَعَلْتُ مَدَارَ الْكَلَامِ فِيهِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَمَا يَكْتَنِفُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَيَعْرِضُ لَهُ مِنَ الشُّوْنِ وَالْأَحْوَالِ، وَوَصَفَ مَا يَجِدُهُ فِي مُزَاوَلَةِ الْأُمُورِ وَمُعَالَجَةِ الْأَشْيَاءِ، وَمَا يَنْتَظِمُ بِهِ حَالُ مُجْتَمَعِهِ

من أحكام السياسة والقضاء، إلى غير ذلك من المعاني التي تعرض في طريق القلم أو يحوم حولها طائر الفكر، مما يتمثل لخطر المنشئ وفهم المعرب وتتناوله أغراض الكتابة والشعر. وقد استكثرت لكل واحد من تلك المعاني ما استطعت من القوالب، ولم أتجاوز في تخيرها الفصيح المأنوس من كل ما يجوز استعماله للكاتب، بحيث يجد الطالب منها ما شاء من مفرد ومركب وحقيقة ومجاز. وكلها طالعة من ملبسي الرقة والجزالة في أبهى طراز. وقسمتها إلى اثني عشر باباً تنطوي تحتها أغراض الكتاب. وكل باب منها يتفرع إلى عدة فصول، وهذه سياقة الأبواب:

- الباب الأول: في الخلق وذكر أحوال الفطرة، وما يتصل بها.

- الباب الثاني: في وصف الغرائز والملكات، وما يأخذ مأخذها ويضاف إليها.

- الباب الثالث: في الأحوال الطبيعية، وما يتصل بها ويذكر معها.

- الباب الرابع: في حركات النفس وانفعالاتها وما يلحق بذلك.

- الباب الخامس: في الأصول والأنساب والطبقات، وما يتصل بها، ويضاف إليها.

- الباب السادس: في العلم والأدب وما إليهما.

- الباب السابع: في سياقة أحوال وأفعال شتى مما يعرض في الألفة والمجتمع والتقلب والمعاش.

- الباب الثامن: في معالجة الأمور وذكر

أشياء من صفاتها وأحوالها.

- الباب التاسع: في السائس والوازع^(١)، وما يعرض المجتمع من الفتوق^(٢) والفتن وتداركها.

- الباب العاشر: في الأرض وجوها وذكر ما يتعلق بهما من الحوادث.

- الباب الحادي عشر: في الدهر وأحواله.

- الباب الثاني عشر: في الشؤون الأخروية.

صدر الكتاب في مطبعة القديس بولس في بيروت سنة ١٩١٣ م.

نجم الدين الخزرجي

= يعقوب بن يوسف بن قاسم (٦٤١هـ / ١٢٤٣م).

نجم الدين الطوفي

= سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم (٧١٠هـ / ١٣١٠م).

نجم الدين المارديني

= محمد بن قيصر (١٠٠٠ / ١٣٢١هـ).

النجم سعيد

= سعيد العجمي (١٠٠٠ / ١٠٠٠هـ).

النجم الفرضي

= محمد بن يحيى بن تقي الدين (١٠٠٠ / ١٠٩٠هـ / ١٦٧٩م).

(١) الحاكم الذي يكف الناس عن التعدي والفساد.

(٢) جمع فتق وهو الحرب تكون بين القوم وتقع فيها الجراحات والدماء.

النَّجْمَةُ

انظر: اللوحة.

نجيب خلف

(١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م - ١٣٦٣هـ / ١٩٤٤م)

نجيب خلف اللبناني. لغوي حقوقي. ولد في بسكنتا من قرى لبنان. تفقه بالقانون، واحترف المحاماة سنة ١٩٠٦م. أصدر مع شقيقه «ملحم» مجلة «الحقوق» ببيروت، وتوفي بها.

من مؤلفاته: «المشكاة المضية للأصول الجزائية»، و«معالم اللغة» لا يزال مخطوطاً. وهو معجم كبير، قدمته ورثته إلى المجمع اللغوي بمصر؛ وأرجوزة في نظم «قانون الجزاء» نشر بعضها في مجلة الحقوق، وكتاب «لماذا» في النحو، وشارك في ترجمة «الإنجيل» عن اليونانية. (الأعلام ٨ / ١١-١٢).

التَّجْزِئِي

= إبراهيم بن عبد الله (... / ...) -... نحو ٣٥٥هـ / ٩٦٦م.

ابن النحاس

= أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ / ٩٤٩م).

= محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧هـ / ١٢٣٠م - ٦٩٨هـ / ١٢٩٩م).

النَّحْتُ

١ - تعريفه: النَّحْتُ، في اللغة، مصدر «نَحَتَ». ونَحَتَ الشيء: قَسَرَهُ وبراه. وهو، في الاصطلاح اللغوي، «أن يُتَرَعَّ من كلمتين

أو أكثر، كلمة جديدة تدلُّ على معنى ما انْتَزَعَتْ منه. وتكون هذه الكلمة إما اسماً كالْبِسْمَلَةِ من قولك: «بسم الله»، أو فعلاً كَحَمْدَلٍ، من قولك: «الحمد لله»، أو حرفاً كإِنَّمَا «من» «إن» و«ما» أو مختلطة كَعَمَّا «من» «عن» و«ما» ولا بدُّ لها في الحالتين الأوليين من أن تجري وفق الأوزان العربية، ومن أن تخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصارييف.

٢ - أنواعه وطرقه: ردُّ الذين بحثوا النحت أنواعه إلى أربعة:

أ - النحت النسبي: وهو أن تنسب شيئاً أو شخصاً أو فعلاً إلى اسمين نحو: عَبَشَمِي وَعَبْدَرِي وَعَبَقَسِي ومَرْقَسِي وتيملي، وبلحارث وبلعنبر، وبلهجوم، وطبرخزي، في النسبة إلى عبد شمس، عبد الدار، عبد القيس، امرئ القيس، تيم الله، بني الحارث، بني العنبر، بني الهجوم، وطبرستان وخوارزم، ونحو: تَعَشَمَ الرجل وتَعَبَقَسَ... إذا ارتبط بعبد شمس أو بعبد قيس... بحلف أو بجوار أو بولاء.

ب - النحت الفعلي: وهو ما يُنحِت من الجملة دلالة على منطوقها، وتحديدًا لمضمونها. ومن أمثلة الحالة الأولى: بَسْمَلٌ وَحَمْدَلٌ وَخَوْقَلٌ (أو خَوْلَقٌ) وَحَسْبَلٌ وَسَمْعَلٌ وَحَيْعَلٌ وَدَمْعَزٌ وَهَيْلَلٌ (أو هَلَلٌ) وَطَلْبَقٌ وَبَابَأٌ وجعقد، إذا قال على التوالي: بسم الله، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبنا الله، والسلام عليكم، وحي على الصلاة حي على الفلاح، وأدام الله عزك، ولا إله إلا الله، وأطال الله بقاءك، وبأبي أنت، وجعلت فداك. ومن أمثلة الحالة الثانية: بعثر

أي: بعث وأثار. ويُلاحظ أن كل أفعال هذا النوع من النحت رباعية مجرّدة.

ج - النحت الاسمي: وهو أن نحت من كلمتين اسمًا، نحو: جلمود: من جلد وجَمُد، وَخَبَّرَ من حبّ وقرّ (أي: حبّ البرد)، وعقاييل^(١) من عَقَبِي وعِلَّة.

د - النحت الوصفي: وهو أن نحت من كلمتين كلمة تدل على صفة بمعناها أو بأشد من هذا المعنى، نحو: «ضبطر» (للرجل الشديد) من «ضبط وضبر»^(٢). و«صَهْصَلِق» من «الصهيل والصلق»^(٣). والجدير بالملاحظة هنا أن ابن فارس، وهو أول من توسّع بمفهوم النحت، قد استهوته فكرته، فزعم أن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف، منحوت من لفظين ثلاثيين.

ويلاحظ أن أمثلة النوعين الأخيرين من أنواع النحت، وأمثلة الحالة الثانية من النوع الثاني، فيها الكثير من التكلف والتعسف، وهي من مبتكرات ابن فارس البعيدة عن الحقيقة والواقع، كما يُلاحظ أن أمثلة النوعين الأولين محدودة لا تتعدى العشرات عددًا، بينما نجد الكلمات المنحوتة شائعة شيوعًا قويًا في اللغات الهندية - الأوروبية، وبخاصة الحديثة منها، حتى إن ما يرجع من مفردات هذه اللغات إلى أصل واحد لقليل بالنسبة إلى ما يرجع منها إلى أصليين أو عدة أصول.

هاتان الملاحظتان دفعتا بعض الباحثين إلى القول بأن «العربية غير قابلة للنحت». والواقع

أن اللغات الأجنبية، وبخاصة المتحدّرة من اللغة اللاتينية، أكثر قابلية للنحت من اللغة العربية، وأنه في أكثر الأحيان، يستحيل في العربية نحت كلمة من كلمتين. ولكن هذا لا يعني أن لغتنا غير قابلة للنحت، فإنّ أحدًا لا يستطيع إنكار الكلمات المنحوتة فيها. والذين ذهبوا إلى أن العربية لا تقبل النحت، اعترفوا أنها وقّفت في نحت بعض الكلمات، نحو: برمائي (بر + ماء) ومدرحيّ أو مدرحيّة (مادة + روح). والحقيقة أن الكلمات المنحوتة المستحدثة كثيرة، ومنها: مكزمني (مكان + زمان)، زمكانيّ (زمان + مكان)، دَزْعَمِيّ (نسبة إلى دار العلوم)، أنفميّ (للصوت الذي يخرج من الأنف والفم معًا)، وقتاريخ (قبل + تاريخ) (Préhistoire) ... إلخ. وقد كثرت الحاجة إلى النحت في العصر الحديث، وبخاصة عندما بدأ العرب بنقل العلوم إلى العربية، مما دفع مجمع اللغة العربية إلى إصدار قرار يُجيز النحت «عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية».

وأهم طرق النحت ما يلي:

١ - إلصاق الكلمة بالأخرى، دون تغيير شيء بالحروف والحركات، نحو: برمائي واللاأدرية.

٢ - تغيير بعض الحركات دون الحروف نحو: شقحطب (من شق حطب).

٣ - إبقاء إحدى الكلمتين كما هي، واختزال الأخرى، نحو: «مُشَلَّوَز» (من

(١) بقايا العلة في الجسد ولا مفرد لها.

(٢) ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم. و«ضبر» يعني اتصلت عظامه واكتنز لحمه. فالضبطر هو القوي المتصل العظام والمكتنز اللحم.

(٣) الصَهْصَلِق: الحاد الصوت، وهو مأخوذ من الصهيل وهو صوت الحصان، والصلق وهو الصوت الشديد.

قواره:

«النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديماً وحديثاً. ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسماً، اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن «فَعَّلَل» أو «تَفَعَّلَل»، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة»^(١).

* * *

للتوسع انظر:

- «النحت في اللغة العربية». محمد حسن عبد العزيز. القاهرة، دار الفكر العربي.
- «النحت في اللغة العربية». نهاد ياسين محمود موسى. جامعة القاهرة، ١٩٦٦م.
- «النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة». مارون غصن. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ١٣ (١٩٣٢م). ص ٣٠٠-٣٠٢.
- «النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة». سالم الكرنكوري. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ١٣ (١٩٣٣م). ص ٤٢٩-٤٣٠.
- «النحت في العربية». رمسيس جرجس. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٣

شمش ولوز)، و«مُحَبَّرَم» (من حب الرمان).

٤ - إحداث اختزال متساوٍ في الكلمتين، فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلا حرفان من كل منهما، نحو: «عَبَشَم» من «عبد شمس».

٥ - إحداث اختزال غير متساوٍ في الكلمتين، نحو: سَبَحَل (من «سبحان الله»).

٦ - حذف بعض الكلمات حذفاً تاماً دون أن تترك في الكلمة المنحوتة أي أثر، نحو: طلبق (أي: أطال الله بقاءك)، وهليل (أي: لا إله إلا الله). فإن كلمة «الله» في الأولى، وكلمتي «لا» و«إلا» في الثانية، قد حذفت تماماً، ولم يبقَ لها أي أثر في الكلمتين المنحوتتين المذكورتين.

ومهما يكن من أمر النحت وطرقه، فإن الاشتقاق في العربية، هو أفضل الطرق لتكوين كلمات جديدة دالة على معان جديدة. لذلك يجب ألا نلجأ إلى النحت، إلا إذا أعيانا الاشتقاق، زد على ذلك أن النحت يحتاج إلى ذوق سليم، فكثيراً ما تكون ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين، أصلح وأدلّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجّها الذوق ويستغلق فيها المعنى. وإن اضطررنا إلى النحت، يجب على الكلمة المنحوتة، كي تكون مقبولة، أن تتّصف بشروط، أهمّها: انسجام حروفها، وخضوعها لأحكام العربية، وصياغتها على وزن عربي.

٣ - ملحوظة: قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة جواز النحت من كلمتين أو أكثر عند الضرورة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، وجاء في

(١) في أصول اللغة ٤٩/١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٧.

(١٩٦١م). ص ٦١-٧٨.

- «مدى النحت في اللغة العربية». الأمير مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٤ (١٩٥٩م)، ج ٤. ص ٥٤٥-٥٥٤.

- «النحت بين القياس والسماع». مصطفى جواد. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء ٧ (١٩٥٣م). ص ٢٠١-٣٠٤.

- «النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية». محمد ضاري حمادي. مجلة المجمع العلمي العراقي في بغداد، المجلد ٣١، ج ٢. ص ١٦٢-١٩٢.

- «النحت وسيلة لتوسيع اللغة ردّ على ردّ الأستاذ سليم الجندي». مارون غصن. المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١٣، ج ١١ و ١٢ (١٩٣٥م). ص ٤٥٨-٤٦٥.

- «النحت والمصطلحات العلمية». صلاح الدين الكواكبي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٩ (١٩٦٤م)، ج ٣. ص ٥٠٧-٥٠٩.

النَّحْتُ الاسْمِي

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «ج».

النَّحْتُ الْفِعْلِي

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «ب».

النَّحْتُ النِّسْبِي

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «أ».

النَّحْتُ الْوَصْفِي

انظر: النحت، الرقم ٢، الفقرة «د».

النَّحْل

هو، في اللغة والأدب، أن ينسب الكاتب إلى نفسه شعراً أو نثراً ليس له.

نَحَمَ

لغة في «نَعَم».

انظر: نَعَم.

نَحْنُ

ضمير رفع منفصل للمتكلم الجمع، نحو: «نحنُ جنودُ شجعان»، أو للمفرد المعظم نفسه، أو المتكلم باسم جماعته، نحو: «نحنُ الكتابُ نحبُّ الحقَّ». تعرب إعراب «هو». انظر: هو.

نَحْوُ

تعربُ نائب ظرف مكان إذا أُضيفت إلى اسم يدل على مكان، نحو: «توجَّهْتُ نحو المدرسة»، ونائب ظرف زمان إذا أُضيفت إلى اسم يدل على زمان، نحو: «زرتك نحو الساعةِ العاشرة» («نحو»: نائب ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «زرتك»).

وتُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة، في نحو: «المبتدأ يكون مرفوعاً، نحو: الجوّ جميل». وتعرب اسماً مجروراً بالكسرة، في نحو: «تكون «كان» تامة في نحو: التقى الحبيبان فكان العناق».

النحوي

= يونس بن حبيب (١٨٢هـ / ٧٩٨م).

النَّحْوُ

١ - تحديده: حَدَّدَ بيار جيرو Pierre

ب - اتجاه يرى أن القواعد النحوية تدرس ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها. وقد أعطى هذا الاتجاه تحديدات عدة نذكر منها تعريف ابن جني القائل: «حدّ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها»^(٥).
أو تحديد الخضرأوي القائل: «النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»^(٦).

ج - اتجاه ثالث يرى أن تشتمل قواعد النحو على أساليب اللغة من جميع نواحيها كقواعد ربط الكلام وتأليف الجمل والحذف والذكر والتقديم والتأخير والإيجاز والمساواة والإطناب، وغير ذلك مما ندرسه اليوم في علوم البلاغة. وكان على رأس هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني الذي يقول في مقدمة كتابه دلائل الإعجاز: «هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة، ومعلوم أن ليس للنظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»^(٧).

«Guiraud النحو بقوله: «إن النحو هو الفن الذي يعلم الكتابة والتكلم بلغة ما دون خطأ»^(١). ويقول دو سوسير «De Saussure: إن النحو يدرس اللغة بصفتها مجموعة طرائق التعبير ويشمل بالتالي الأنظمة التي تعالج البنية والتركيب»^(٢). وقد فهم اليونان واللاتين النحو على أنه مجموعة القواعد المتصلة بتصريف الأسماء والأفعال مضافاً إلى ذلك المقاطع التي تلحق أواخر هذه الأسماء والأفعال كعلامات للإعراب تميّز بين المفرد أو بين أزمنة الأفعال المختلفة. وكان لهؤلاء إلى جانب هذا العلم، علم آخر يختص بالنظر في الجمل من حيث الحذف والذكر والتقديم والتأخير وغير ذلك مما يتصل بجمال الأسلوب وهو ما نسميه اليوم علم البيان.

أما العرب فلم يتفق علماؤهم على تعريف واحد للنحو، ويعود اختلافهم في التعريف إلى اختلافهم في تحديد دائرة القواعد النحوية، وهذا بدوره راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى^(٣). ويمكننا إجمالاً أن نميّز ثلاثة اتجاهات في تحديد النحو:

أ - اتجاه يقصر القواعد النحوية على ضبط أواخر الكلمات، فيرى أن النحو «علم يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً»^(٤).

(١) La grammaire. Pierre Guiraud, que sais- je. p.5.

(٢) Cours de linguistique générale. De Saussure. p.185.

(٣) كانت هذه العلوم متداخلة فيما بينها وتشمل اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض وإنشاء الخطب والرسائل والتاريخ وغيرها.

(٤) إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩ م. ص ١.

(٥) الخصائص. ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م، ٣٣/١.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو. السيوطي. ص ٧.

(٧) دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني. القاهرة، مطبعة السعادة. ص ٥.

وسوى تقاليد لغوية جرى عليها القوم معتبرين كل شروء عنها شذوذاً أو لحناً. والناس تعرف عادة العلوم معرفة عملية قبل أن يعرفوها معرفة نظرية. وهكذا كما نظم الشعراء الأوائل قصائدهم البكر دون معرفة نظرية بما يتصل بالشعر من أحكام، هكذا تكلم العرب لغة فصيحة دون أن يكون لهم علم بما يتصل بها من نحو وصرف. وكان العرب يجهلون الاصطلاحات النحوية التي يعرفها صغار طلابنا اليوم. فقد روى الجاحظ أن أحدهم سأل أعرابياً: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء. قال: أفتجزّ فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي^(٦). «...»، ففهم الأعرابي المعنى اللغوي للهمز والجزّ دون المعنى الاصطلاحي.

أما من وضع النحو، فسؤال تختلف حوله المصادر. إذ قال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، أو علي بن أبي طالب. كذلك تختلف في السبب الذي دعا إلى البادرة الأولى التي دعت إلى وضع النحو، وبإشارة عن وضع أبي الأسود الدؤلي ما وضع من النحو في المصادر التي تعدّه الواضع الأول للنحو. ومن أهم الروايات في ذلك سنذكر الست التالية^(٧):

١ - إن أبا الأسود أتى عبد الله بن عباس فقال له: «إني أرى السنة العرب قد فسدت،

ونخلص من كل هذه التعريفات إلى تعريف مبسّط للنحو فنرى: «أن النحو هو محاكاة العرب واتباع نهجهم في ما قالوه من الكلام الصحيح المضبوط بالحركات»^(١) أو هو كما يقول إبراهيم مصطفى: «قانون تأليف الكلام»^(٢).

٢ - تسميته: قال أبو جعفر بن رستم الطبري: إنما سمي النحو نحواً؛ لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام وقد ألقى عليه شيئاً من أصول النحو، قال أبو الأسود الدؤلي: «واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع» فسمّى ذلك نحواً^(٣). وجاء في نزهة الألباب أن الإمام علياً ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي رقعة فيها تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف... وقال له: انح هذا النحو... وكان أبو الأسود كلما وضع باباً من أبواب النحو، عرضه على علي فقال: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت»، فلذلك سمي النحو^(٤). وقال الزجاجي عن أبي الأسود: إنه وضع كتاباً فيه جمل العربية، ثم قال لهم [أي: لتلامذته] انحوا هذا النحو، أي: اقصدوه. والنحو: القصد، فسمي ذلك نحواً^(٥).

٣ - نشأته: تنشأ قواعد اللغة مع نشأة اللغة نفسها، غير أنها لا تكتسب السمات العامة المميزة للغة التي تنتمي إليها، في العادة، إلا بعد مرور حقب طويلة من التطور تبلور فيها سماتها العامة. وليست هذه القواعد في الواقع

(١) الألسنية العربية. ريمون طحان. بيروت، دار الكتاب اللبناني ١١/٣.

(٢) إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ص ١. (٣) الفهرست. النديم. ص ٥٩-٦٠.

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. ص ٢.

(٥) الإيضاح في علل النحو. الزجاجي. ص ٧٦. (٦) البيان والتبيين. الجاحظ ٢/٢٢٠.

(٧) انظر تفصيلها في كتاب مازن المبارك: النحو العربي، العلة الحضريّة نشأتها وتطورها. ص ٧-٣٣.

٦ - إن أبا الأسود دخل إلى علي بن أبي طالب فوجد في يده رقعة فقال له: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فأجاب: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة الأعاجم، فأردت أن أصنع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إليه الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف... انح هذا النحو^(٦)...

والى جانب هذه الاختلافات حول من وضع النحو، وبإشارة من فعل ذلك، وما هو السبب الذي دفعه لذلك، نجد أن قصة وضع النحو العربي تشبه قصة وضع النحو الهندي. فقد روى البيروني أن أحد ملوك الهند كان يوماً في حوض يلعب فيه نساءه، فقال لإحداهن: «ما وَكَنْدَهي»، أي: لا ترشي عليّ الماء، فظنت أنه يقول: «مَوَدَكندهي» أي: احملني حلوى، فذهبت فأقبلت بها فأنكر الملك فعلها، وعثفت هي في الجواب. فاستوحش الملك لذلك، وامتنع عن الطعام، إلى أن ذهب أحد العلماء إلى الإله «مهاديو» فتعلم النحو ثم علّمه للملك^(٧).

ذلك الاختلاف وهذه المشابهة بين قصة وضع النحو العربي والنحو الهندي دفعنا بعضهم إلى الترجيح بأن قصة وضع النحو

فأردت أن أصنع شيئاً يقولون به ألسنتهم»، فقال ابن عباس: «لعلك تريد النحو، أما إنه حق...»^(١).

٢ - إن ابنة أبي الأسود قالت له يوماً: «يا أبت ما أحسن السماء» قال: «أي بنية نجومها»، قالت: «إني لم أرد أي شيء منها أحسن إنما تعجبت من حسنهما»، قال: «إذا قولني ما أحسن السماء»، فحينئذ وضع كتاباً^(٢).

٣ - في رواية أخرى: «ما أشد الحر» إذا كانت الصقعاء (الشمس) من فوقك والرمضاء من تحتك^(٣). قالت: «إنما أردت أن الحر شديد»، قال: «فقولي إذا: ما أشد الحر!» فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب.

٤ - وإن أبا الأسود جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يصنع العربية فأبى، فأناه قوم فقال أحدهم: «أصلحك الله مات أبانا وترك بنوه». فقال: عليّ بأبي الأسود. ضع العربية^(٤).

٥ - إن أبا الأسود سمع قارئاً يقرأ: «إن الله بريء من المشركين ورسوله» بكسر اللام، فهاله أن يقع اللحن في القرآن الكريم، فوضع النحو^(٥).

(١) إنباء الرواة على أنباء النحاة. القفطي ١٦/١.

(٢) أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٩؛ وإنباء الرواة ١٦/١.

(٣) أخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٩. وطبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. ص ١٤.

(٤) إنباء الرواة على أنباء النحاة. القفطي ٥/١؛ وأخبار النحويين البصريين. السيرافي. ص ١٦.

(٥) الفهرست. النديم. ص ٥٩.

(٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. ص ٢-٣.

(٧) «في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة». البيروني. تحقيق أدوارد ساخو. ترينر - لندن.

منذ أيام الرسول ﷺ على ما يظهر، فقد لحن رجل أمام النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ». وكان العرب شديدي الحساسية للحن يكرهونه أشد الكره وكانهم علموا مسبقاً خطره في إفساد لغتهم وهي لغة القرآن الكريم، فقد كان أبو بكر الصديق يقول: «لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فالحن». ولحن قوم أمام عمر فقال: «والله لخطوكم في لسانكم أشد عليّ من خطنكم في رميكم». فلما وقع اللحن في القرآن الكريم كان وقعه عليهم أشدّ.

٤ - أن أبا الأسود لم يضع النحو كله، وإنما تمّ ذلك على يد تلامذته: يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعطاء بن أبي الأسود، وأبي نوفل بن أبي عقرب.

وعن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مئة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة، فعلم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما سُمّي بـ«مدرسة الكوفة»، ثمّ نشأت المدرسة البغدادية، فالمدرسة الأندلسية، فالمدرسة البصرية.

انظر كل مدرسة في مادّتها.

للتوسّع انظر:

- «أئمة النحاة في التاريخ». محمد محمود غالي. مطبعة دار الشروق، جدة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

العربي موضوعة^(١)، وربما ذهب آخرون إلى أن الإعراب كله قصة مختلقة وضعها النحاة بمهارة وإحكام^(٢). وأغلب الظن ما يلي:

١ - أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع شيئاً من النحو، بدليل شبه إجماع المصادر على ذلك، وإن كانت هذه المصادر تختلف حول اللحن الذي سمعه. والأرجح أن غلّو بعض الشيعة هو الذي دعاهم إلى نسبة النحو إلى عليّ، دون استبعاد حثّ عليّ أبا الأسود على وضع النحو. وأبو الأسود هو الذي أعرب القرآن قائلاً لكتابه: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف»^(٣).

٢ - أن قصة الإعراب غير مختلقة بدليل:

أ - أنه ليس في الروايات العربية أي إشارة إلى أن النحويين قد تواطؤوا على وضع القواعد.

ب - أن الشعر العربي بأوزانه الموسيقية يعتمد اعتماداً كلياً على الإعراب.

ج - أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف قد وصلا إلينا مُعَرَّبِي الكلمات.

د - أن الروايات عن اللحن واللاحنين لا يمكن أن تكون مختلقة وهي بهذه الكثرة.

٣ - أن ظهور النحو كان ردة فعل على ظاهرة اللحن التي فشت كثيراً بعد دخول العجم الإسلام. هذا اللحن كان قد بدأ خفياً

(١) ضحى الإسلام. أحمد أمين ٢/ ٢٨٥؛ وفي أصول اللغة والنحو. فؤاد ترزي. ص ١٠٧.

(٢) من أسرار اللغة. إبراهيم أنيس. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٤، سنة ١٩٧٢م. ص ١٩٨.

(٣) مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص ٩- ١٠.

«أَيَا»^(١)، «هَيَا»، «أَي»^(٢)، و«وَا»^(٣).

٣ - حذف حرف النِّداء: يصح حذف حرف النِّداء «يا» دون غيره حذفًا لفظيًا^(٤)، وذلك قبل العَلَم والمضاف و«أَيَّهَا»، نحو الآية: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٥) [يُوسُفُ: الآية ٢٩]، ونحو الآية: ﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ أَيْهَ الثَّقَلَانِ﴾^(٦) [الرَّحْمَنُ: الآية ٣١]، وكقول حافظ إبراهيم يرثي مصطفى كامل (من الكامل):

زَيْنَ الشَّبَابِ، وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعُلَا

هَلْ أَنْتَ بِالْمُهْجِ الْحَزِينَةِ دَارِي؟^(٧)

٤ - امتناع حذف حرف النِّداء «يا»: يمتنع حذف حرف النِّداء «يا» في مواضع عدّة، منها:

١ - في المنادى المندوب، نحو الآية: ﴿يَحْضَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٨) [يس: الآية ٣٠].

٢ - في لفظ الجلالة، مثل: «يا اللَّهُ»^(٩).

٣ - في المنادى البعيد؛ لأنَّ المقصود إطالة الصوت، كقول النابغة الذبياني (من البسيط):
يا دارَ مَيَّةَ بالعلِيَاءِ فالسَّنَدِ
أَقَوْتُ وطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
٤ - في نداء النكرة غير المقصودة، مثل:
«يا قانعا بمشيئة الله...»، و«يا قادرا، خذ بيدي».

٥ - في نداء ضمير المخاطب، كقول الأحوص أو سالم بن دارة (من الرجز):
يا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يا أُنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جَعْتَا
ومثل: «يا إِيَّاكَ، إِنِّي أَحْتَرَمُكَ».

يَقْلُ هذا الحذف في اسم الإشارة، نحو الآية: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٨٥]، وفي اسم الجنس، مثل: «أصيح ليل». وفي مثل: «أطريق كرا»^(٩).

الرسول ﷺ (من الخفيف):

كيف ترقى رُقْيَاكَ الْأَنْبِيَاءُ يا سماء ما طَاوَلَتْهَا سماء
ومن استعمالها للتدبة قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز (من البسيط):

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبَّرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يا عمرا
ولم تكن تصح التدبة «يا» لو كان أحد الحاضرين يسمّى بهذا الاسم.

ومن استعمالها للاستغاثة، قول الشاعر (من الخفيف):

يا لَقَوْمِي لِعِزَّةٍ وَقَحَارٍ وسباقٍ إلى المعالي وسَبَقِ

(١) وتستعمل لنداء البعيد.

(٢) «هيا» و«أي» لنداء البعيد وما يشبهه كالتائم والبعيد.

(٣) «وا» تستعمل للتدبة.

(٤) يُحذف في اللفظ فقط دون التقدير.

(٥) التقدير: «يا يوسف».

(٦) التقدير: «يا أيها». الثقلان: الإنس والجن.

(٧) التقدير: يا زَيْنَ الشَّبَابِ.

(٨) ويمكن أن يُستعاضَ من «يا» بالميم المشددة فتقول: اللَّهُمَّ، كقول الشاعر (من الطويل):

رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيَا

فكلمة «اللهم» حذفت منها «يا» واستعِضَ منها بالميم المشددة. أما كلمة «الله» في العجز، فحذفت منها «يا» شذوذًا. وقد يُجمع بين المعوِّض والمعوِّض منه، كقول أبي خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا إِلَهَمَا يَا إِلَهَمَا

(٩) «كرا»: منادى مرَّحٌ يحذف الألف والنون، وإبدال الواو ألفًا. والأصل: «يا كروان» وهذا المثل يُضْرَبُ للمتكبر.

٥ - أحكام المنادى : المنادى ثلاثة أنواع : مفرد، ومضاف، ومشبه بالمضاف.

حكم المنادى المفرد^(١) :

١ - إذا كان المنادى المفرد علمًا، أو نكرة مقصودة، فإنه يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النداء، فنقول : «يا رجلُ»، «يا فضلُ»، «يا رجلان»^(٢)، «يا أفاضلُ»، «يا معلمون»^(٣)، «يا أربعة عشر»^(٤). أما إذا وُصفت النكرة المقصودة، فإنها تُنصب، نحو : «يا رجلاً كريماً ساعدني».

٢ - إذا تكرر العلم المنادى، وأضيف الاسم المكرر إلى علم، يُنصب الثاني، أما العلم الأول، فيجوز فيه البناء على الضم والنصب، مثل : «يا سعدُ سعدُ الأوس»^(٥).

٣ - يجوز، للضرورة الشعرية، تنوين المنادى المبنى، كقول الأحوص (من الوافر) :

سلامُ الله يا مطرُ عليها
وليس عليك يا مطرُ السلامُ
٤ - إذا كان اسم العلم المنادى موصوفاً بـ «ابن» أو «ابنة»، وهذا الوصف مضافاً إلى علم، يجوز في المنادى البناء على الضم أو على الفتح، مثل : «يا حسنُ، أو حسنُ، بن فاطمة، ويا سميرةُ أو سميرة، ابنة علي».

حكم المنادى المضاف : إذا كان المنادى مضافاً، يجب نصبه. وكذلك يُنصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة، مثل : «ربنا، اغفر لنا»^(٦)، ونحو قول الشاعر (من الطويل) :

فيا راكباً إما عَرَضَتْ فَبَلَّغُنْ
أمامةً عَنِّي والأمورُ تدورُ
حكم المنادى الشبيه بالمضاف^(٧) : المنادى المشبه بالمضاف يأتي منصوباً دائماً، مثل : «يا حسناً وجهه»^(٨)، ومثل : «يا راكباً فرساً»^(٩)،

(١) يُقصد بالمنادى المفرد هنا ما ليس مضافاً ولا مشبهًا بالمضاف. ويدخل في كلمة «مفرد» «الواحد»، أي المفرد الحقيقي، والمثنى والجمع واسم العلم المفرد، والأعلام المركبة قبل النداء تركيباً مزجياً، مثل : «سيوبه» أو إضافياً، مثل : «عبد الله»، أو عددياً، مثل : «أربعة عشر»، أو إسنادياً، مثل : «تأبط شراً».

(٢) رجلان : منادى مبني على الألف لأنه مثنى، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٣) معلمون : منادى مبني على الواو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٤) أربعة عشر : عدد مركب. والعدد المركب يكون دائماً مبنياً على الفتح بجزءيه في جميع حالات الإعراب، لذلك فهو مبني على الفتح في محل نصب؛ لأنه وقع منادى.

(٥) «سعد» الأول إذا كان مضموماً يكون الثاني عطف بيان، أو بدلاً منه، أو منادى بإضمار «يا»، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أعني، وإن كان منصوباً يكون : إما مضافاً إلى ما بعد الثاني المقحم بينهما، والتقدير : يا سعد الأوس سعد... أو مضافاً إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، التقدير : يا سعد الأوس سعد الأوس، أو إنَّ الاسمين مضافان معاً إلى الاسم المذكور، أو مركبان تركيب خمسة عشر. ومثل ذلك قول جرير (من البسيط) :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لا أبا لَكُمْ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاةٍ عَمُرُ

(٦) «ربنا» : منادى منصوب لأنه مضاف إلى الضمير «نا»، وحذف منه حرف النداء.

(٧) الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة والإضافة، ويعمل فيما بعده رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً.

(٨) «حسناً» : منادى منصوب. «وجهه» : فاعل الصفة المشبهة «حسناً».

(٩) «راكباً» : منادى منصوب لأنه مشبه بالمضاف. «فرساً» : مفعول به لاسم الفاعل «راكباً».

ومثل: «يا راغبًا في العلم».

ويُلحق بالمشبّه بالمضاف العطف، مثل:

«يا ثلاثة وثلاثين».

نداء ما فيه «أل»^(١): اختلف الكوفيون

والبصريون في جواز نداء الاسم المحلّى

بـ«أل»؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز

نداء ما فيه الألف واللام، نحو: «يا الرجل»،

و«يا الغلام»، وذهب البصريون إلى أنه لا

يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل

على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم،

قال الشاعر (من الرجز):

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرًّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا^(٢)

فقال: «يا الغلامان»، فأدخل حرف النداء

على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر (من الوافر):

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي

وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي^(٣)

فقال: «يا التي» فأدخل حرف النداء على

ما فيه الألف واللام؛ فدلّ على جوازه. والذي

يدلّ على صحة ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز

أن نقول في الدعاء: «يا الله اغفر لنا» والألف واللام فيه زائدان؛ فدلّ على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا

إنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف واللام تفيد

التعريف، و«يا» تفيد التعريف، وتعريفان في

كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين

تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم

المنادى العلم، نحو: «يا زيد بل يُعْرَى عن

تعريف العلمية ويُعرّف بالنداء، لثلاثا يُجمع بين

تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجر

الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية،

فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء

وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأنّ

تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية

ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام

بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة

لفظية، وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء

وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية

والآخر ليس بعلامة لفظية؛ فلأن لا يجوز

الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف

واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من

طريق الأولى.

(١) انظر: في هذه المسألة: المسألة السادسة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وأسرار العربية ص ٢٣٠؛ وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٥/٣؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢١٦/٢؛ وشرح المفصل ١٣٠/١.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والدرر ٣/٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٩/٢؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع في العربية ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١٥؛ والمقتضب ٤/٢٤٣؛ وجمع الهوامع ١/١٧٤.

(٣) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشبه والنظائر ٢/١٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٣؛ والدرر ٣/٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/٨؛ والكتاب ٢/١٩٧؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/٢٤٠؛ (لنا)؛ والمقتضب ٤/٢٤١؛ وجمع الهوامع ١/١٧٤.

اللغة: تيمته: دلّته لكثرة عشقه لها. الود: الحب.

المعنى: أفديك بروحي يا من دلّلت قلبي العاشق لك، بالرغم من أنك تبخلين بالمحبة عليّ.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله (من الرجز):

فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا
فَلا حجةَ لهُم فيه؛ لأن التقدير فيه: «فيا أيها الغلامان»، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر (من الوافر):

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَّمَنَتِ قَلْبِي
حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنما يجيء في الشعر؛ فلا يكون فيه حجة، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من «التي» لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فيتسهل دخول حرف النداء عليها.

وأما قولهم: «إنا نقول في الدعاء: يا الله» فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللام عَوَضَ عن همزة «إله»، فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء: «يا الله» بقطع الهمزة، قال الشاعر (من الرجز):

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ
عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا إِلَهَ^(١)

ولو كانت كالهزمة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة، فلما جاز فيها ها هنا القطع دل على أنها نُزِلَتْ منزلة حرف من نفس الكلمة، كما أن الفعل إذا سُمِّي به فإنه تُقَطَّع همزة الوصل منه، نحو: «أضرب»، و«أقتل»، تقول: «جاءني إضرب»، و«رأيت إضرب»، و«مررت بإضرب»، «وجاءني أقتل»، و«رأيت أقتل»، و«مررت بأقتل»^(٢) بقطع الهمزة - ليدل على أنها ليست كالهزمة التي كانت في الفعل قبل التسمية، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة، فكذلك ها هنا.

والذي يدل على ذلك أنهم لو أُجْرُوا هذا الاسم مُجَرَّي غيره مما فيه ألف ولا م لكانوا يقولون: «يا أيها الله»، كما يقولون: «يا أيها الرجل»: إما على طريق الوجوب عندنا، أو على طريق الجواز عندكم، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حال دل على صحة ما ذهبنا إليه.

والوجه الثاني: أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم؛ فلا يقاس عليها غيرها.

والوجه الثالث: أن هذا الاسم عَلِمَ غير مُشْتَقَّ أتى به على هذا المثال من البناء من غير

(١) الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله).

المعنى: يدعو الله جل وعلا أن يبارك ويحمي هذا الغلام، وكذلك يبارك الذي جعل اسمه على اسم الله تعالى.

(٢) ومن شواهد قول الراعي النميري (من البسيط):

أَشْلَى سَلَوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا

ديوانه ص ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١؛ وشرح المفصل ١/ ٢٩، ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥ (صمت)؛ والمعاني الكبير ١/ ٢٢٠؛ ومعجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٠.

«يا تميمُ كلَّهم». ومثل: يا زيدُ أبا عبد الله.

الثاني: رفعه مراعاةً للفظ، إذا كان نعتاً، أو عطف بيان على «أي» أو عطف بيان على اسم الإشارة، مثل: «يا أيُّها الناسُ»، ومثل: «يا هذا الرجلُ»^(٣).

الثالث: جواز الرفع والنصب، وذلك إذا كان مضافاً مقروناً بـ«أل»، مثل: «يا زيدُ الحسنُ أو الحسنُ الوجه»، أو مفرداً فيكون إمّا نعتاً للمنادى أو عطف بيان، أو توكيداً له، أو معطوفاً مقروناً بـ«أل»، مثل: «يا زيدُ الحسنُ أو الحسنُ»، ومثل: «يا غلامُ أحمَدُ أو أحمَدُ»، ومثل: «يا تميمُ أجمعون»، ونحو الآية: ﴿يَجِئَالُ أَوْي مَعْمُ وَالطَّيْرُ﴾ [سَبَأ: الآية ١٠].

الرابع: إعطاء التابع حكم المنادى المستقل بنفسه، وذلك إذا كان بدلاً من المنادى، أو عطف نسق مجزئاً من «أل»، مثل: «يا عليُّ بشرُ»^(٤)، ومثل: «يا عليُّ وبشرُ»^(٥)، ومثل: «يا عليُّ أبا عبد الله»^(٦).

وأما إذا كان المنادى منصوباً، فتابعه منصوب دائماً، نحو: «يا أبا زيدِ معلِّمنا»، «يا صاحبَ العلمِ وصاحبَ الفضلِ»، «يا أبا زيدِ والمعلِّم»، إلّا إذا كان بدلاً، أو معطوفاً مجزئاً من «أل» غير مضافين، فهما مبتنيان، نحو: «يا

أصل يُرَدُّ إليه، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخولُ حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا. والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول، والله أعلم»^(١).

ولا يجوز نداء ما فيه «أل» إلّا في صُور، منها:

١ - في اسم الجلالة، فتقول: «يا الله»، أو «اللهم»، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢ - في الجُمْل المحكيّة، وما سُمّي به من موصول بـ«أل»، نحو: «يا المنطلقُ زيدُ فيمَن سُمّي بذلك»، و«يا التي قامت»، و«يا الذي جاء»^(٢).

٣ - في اسم الجنس المشبّه به، مثل: «يا الخليفةُ عدلاً».

٤ - في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر (من الكامل):

عبّاس يا الملك المتوّج والذي

عرفت له بيتَ العُلا عدنانُ

٦ - أحكام تابع المنادى: إذا كان المنادى مبنياً، فلتابعه أحكام أربعة:

الأول: نصبه مراعاةً للمحل، إذا كان نعتاً، أو توكيداً، أو عطف بيان مضافاً مجزئاً من «أل»، مثل: «يا زيدُ، صاحبَ عمر»، ومثل:

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣١٢-٣١٦.

(٢) «الذي»: منادى مبني على الضم المقدّر على الياء للثقل، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء.

(٣) «هذا»: الهاء للتنبيه، و«ذا» اسم إشارة منادى مبني على الضم المقدّر على الألف للتعذر وهو في محل نصب مفعول به... «الرجل»: عطف بيان مرفوع بالضمة.

(٤) «بشر»: بدل من «علي» مبني على الضم كما لو كان منادى مستقلاً بنفسه.

(٥) «بشر»: معطوف على «علي»، مبني على الضم. «الواو» تنوب عن العامل في النداء، أي: تنوب عن «يا».

(٦) «أبا»: بدل من «علي» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو منصوب كما لو كان منادى مستقلاً بنفسه؛ لأنه مضاف.

أبا زيد عليّ»، «يا أبا زيد وخالد».

٧ - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم قسمان:

الأول: صحيح الآخر، أو ما يشبهه^(١).

الثاني: معتل الآخر، وما يلحق به^(٢).

حكم المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى

ياء المتكلم: إذا كان المنادى الصحيح الآخر

مضافاً إلى ياء المتكلم إضافةً معنويةً بغير

فاصل بين المتضايقين، يجب نصبه إذا كان

مفرداً، أو جمع تكسير، أو جمع مؤنث

سالمًا، مثل: «يا أخي، أكرم زميلاتي»^(٣)،

أما ياء المتكلم، فهي إما ساكنة، مثل: «يا

صاحبي»، أو مبنية على الفتح، مثل: «يا

صاحبي»، أو مبنية على الفتح مع فتح ما قبلها

ثم قلبها ألفاً، مثل: «يا صاحباً»، أو حذف

هذه الألف والتعويض عنها بالفتحة، مثل: «يا

صاحب»، أو حذف هذه الياء ونية لفظها مع

بناء المنادى على الضم^(٤)، مثل: «يا قوم»،

أو حذف الياء والتعويض عنها بالكسرة، مثل:

«يا صاحب»^(٥).

أما إذا كان المنادى المضاف إلى ياء

المتكلم كلمة «أب» أو «أم» فإن فيه، زيادة

على ما تقدّم، وجوهاً عدّة، منها:

١ - حذف ياء المتكلم والتعويض عنها

بـ«تاء» مبنية على الكسر، مثل: «يا أبت»^(٦).

٢ - حذف ياء المتكلم والاستعاضة عنها

بالتاء بعدها ألف، مثل: «يا أبتا»^(٧).

حكم المنادى المعتل المضاف إلى ياء

المتكلم: إذا كان المنادى المضاف إلى ياء

المتكلم معتلاً الآخر أو ملحقاً به، يجب إثبات

ياء المتكلم مفتوحة؛ أما المنادى، فيكون

حكمه كالآتي:

١ - إذا كان مقصوراً ثبت ألفه وبعدها الياء

مفتوحة، مثل: «يا فتاي، أصغ إليّ».

٢ - إذا كان منقوصاً تدغم ياؤه في ياء

المتكلم، فتكون الأولى ساكنة والثانية مبنية

على الفتح، مثل: «يا قاضي، احكم بالعدل

وأنصف المظلومين».

٣ - إذا كان المنادى مثني أو جمعاً، تدغم

ياؤه في ياء المتكلم المبنية على الفتح، كقول

الشاعر في وصف حديقة (من الطويل):

خُذْ الزاد يا عيني من حُسن زُهرها

فما لكما دون الأزاهر مِنْ مُتَعٍ^(٨)

وكقول الشاعر (من البسيط):

(١) ما يشبه الصحيح الآخر هو المنتهي بواو أو ياء قبلهما ساكن، نحو: ذلّو، ظني.

(٢) الملحق بالمعتل هو المثني وجمع المذكر السالم إذا أضيف، وحذفت النون منهما للإضافة، وخُتمتا بالألف (رفعاً) وبالياء (نصباً وجرّاً) في حالة الجمع المذكر السالم.

(٣) «أخي»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم... والياء في محل جرّ بالإضافة.

(٤) يكثر في هذا المنادى المبني على الضم ما لا يُنادى إلا مضافاً، مثل: يا أمي، ياربي، فنقول: يا أمّ، وياربّ.

(٥) «صاحب»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، والمعوض عنها بالكسرة.

(٦) «أبت»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة والمعوض عنها بالتاء. والتاء المنقلبة عن الياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

(٧) الألف زائدة لا محلّ لها من الإعراب.

(٨) «عيني»: منادى منصوب بالياء لأنه مثني، وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت ياء المثني بياء المتكلم. والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرّ بالإضافة.

٨ - الأسماء التي تلازم النداء: بعض الأسماء لا يُستعمل إلا في النداء، ومنها:

١ - «أَبَتِ» و«أُمَّتِ» شرط ملازمة تاء التأنيث، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الصفات: الآية ١٠٢].

٢ - لفظ الجلالة، «اللهم» المختوم بميم مشددة، مثل: «اللهم، اغفر لنا ذنوبنا».

٣ - «فُلٌ» و«فُلَةٌ»^(٧) بمعنى رجل وامرأة وبمعنى فلان وفلانة، مثل: «يا فُلَّةُ، السكوث من ذهب»، و«يا فُلٌ، خير الكلام ما قل ودل».

٤ - «لُؤْمَانٌ» و«نُومَانٌ» و«مَلَأْمَانٌ» و«مُخْبَثَانٌ» و«مُكْرِمَانٌ» و«مُطْيَبَانٌ»^(٨). ويجوز فيها زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث. وكلها مبنية على الضم، مثل: «يا مكرمَان، أنت كريم، فأعفُ عن المذنب».

٥ - «عُدْرٌ» (على وزن «فَعْلٌ») و«سُفَهٌ» و«شَتَمٌ»^(٩) مثل: «يا عُدْرُ، لا أمانة لك». ويكون مبنياً على الضم.

يا سَابِقِيَّ إلى الغفران، مكرمة إنَّ الكرامَ إلى الغفرانِ تَسْتَبِقُ^(١)

٤ - إذا كان المنادى مختوماً بياء مشددة، غير ناتجة عن الإدغام، تُحذف منه الياء الثانية من المشددة، وتدغم الياء الأولى بياء المتكلم المبنية على الفتح؛ أو تحذف ياء المتكلم وتبقى الياء المشددة قبلها مكسورة، أو تقلب ياء المتكلم ألفاً، أو تحذف مع فتح الياء المشددة قبلها، مثل: يا عَبْقَرِيَّ^(٢)، أو يا عَبْقَرِيَّ^(٣)، أو يا عَبْقَرِيَّا^(٤)، أو يا عَبْقَرِيَّ^(٥).

٥ - إذا كان المنادى المعتل شبيهاً بالصحيح، أي: منتهياً بواو متحركة قبلها ساكن، تثبت الواو وتضاف بعدها ياء المتكلم، مثل: يا شَجْوِيَّ^(٦) ويا صَفْوِيَّ.

حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم: إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، تثبت الياء، فتقول: «يا بَنَ أَخِي ويا طالب نصحي». وإذا كان المنادى «ابن أم» أو «ابن عم» فإنه قد يُستعاض عن الياء بالكسرة، فتقول: «يا بَنَ أُم».

(١) «سابقِيَّ»: منادى منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. وحذفت منه النون للإضافة، وأدغمت ياؤه بياء المتكلم. والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) «عَبْقَرِيَّ»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على الياء الأولى للثقل، وهو مضاف، وياء المتكلم (الياء الثانية) ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة.

(٣) «عَبْقَرِيَّ»: حُذفت ياء المتكلم منها، وبقيت الياء المشددة مكسورة.

(٤) «عَبْقَرِيَّا»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. والألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة.

(٥) «عَبْقَرِيَّ»: حُذفت من المنادى «ياء المتكلم» وفتحت الياء المشددة.

(٦) «شَجْوِيَّ»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم... وهو مضاف، «والياء» ضمير متصل مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة.

(٧) منهم من يعتبر أن «فُلٌ» و«فُلَةٌ»، أي: «فلان» و«فلانة» غير مختصين بالنداء.

(٨) ومعناها على التوالي: كثير اللؤم، كثير النوم، لثيم، خبيث، كريم، طيب.

(٩) ومعناها على التوالي: غادر، سافه، شاتم.

٦ - ما كان على وزن «فَعَالٍ» بمعنى «فاعل» أو «فعيلة» لِسَبِّ الأُنثَى ويكون مبنياً على الكسر، مثل: «يا لَكَاعٍ، لا ضمير لك (أي: يا لثيمة...)».

ومن الأسماء ما لا يُستعمل مطلقاً في النداء وهي: الاسم المضاف إلى ضمير المخاطب، فلا يقال: «يا صديقك»، أو ضمائر غير المخاطب، فلا يقال: «يا أنا، يا هو، يا صديقه»، أو اسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب، مثل: ذلك، تلك، ذاك. فلا يقال: «يا ذلك».

٩ - نداء الاسم المجهول: إذا أُريد نداء الاسم المجهول، يُترك اختيار الكلمة المناسبة للمقام الملائم، فتقول: يا شاب، يا رجل، يا فتاة، يا هذا، أيها الأخ، يا زميل، يا سيدة، أيها الأخت...

ويجوز أن تلحق هاء الندبة نداء الاسم المجهول فتقول: يا زميلاه، ويا فتاتاه.

١٠ - خروج النداء عن معناه الأصلي: قد يخرج النداء عن معناه الأصلي من نداء القريب أو البعيد إلى معان أخرى تُستفاد من سياق الكلام، وقرائن الأحوال. ومن أهم هذه المعاني:

أ - الإغراء، كقول المتنبي مخاطباً سيف الدولة (من البسيط):

يا أَعْدَلُ النَّاسِ إِلَّا فِي مَعَامِلَتِي
فِيكَ الْخَصَامُ، وَأَنْتَ الْخَصْمُ وَالْحَكَمُ
ب - الاستغاثة، نحو: «يا لله للمؤمنين».

ج - «التَّخَسُّرُ، نحو: «يا شبابي».

د - الزَّجْرُ، نحو: «إِلَامَ، يا قلبُ، تستبقي مودَّتَهُم، وهم عنك غافلون؟».

هـ - التَّعْجِبُ، نحو: «يا لجمال الربيع!»

و - التَّذَبُّعُ، نحو: «واكبدي».

ز - الاختصاص، نحو: «باجتهادك، أيها التلميذ، تبني مستقبلك».

١١ - حذف المنادى: قد يُحذف المنادى بعد حرف النداء «يا»، والأفضل في هذه الحالة عدّ «يا» حرفاً للتنبية، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

فِيَا رُبُّمَا بَاتَ الْفَتَى وَهُوَ آمِنٌ

وَأَصْبَحَ قَدْ سُدَّتْ عَلَيْهِ الْمَطَالِغُ

١٢ - اختلف الكوفيون والبصريون في المنادى المفرد العَلَمُ^(١)، فقد «ذهب الكوفيون

إلى أن الاسم المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لثلاث يشبه المضاف، ولم ننصبه لثلاث يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فَرْقٌ، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً، فحملناه على وجه

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الخامسة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٨؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١١٩؛ وأسرار العربية ص ٢٢٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٨-١٣٠.

من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما الفراء فتمسك بأن قال: الأصل في النداء أن يقال: «يا زيدا»، كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مديدين - وهما «يا» في أول الاسم، والألف في آخره - والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلمَّا كَثُرَ في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو «يا» في أوله عن الثاني، وهو الألف في آخره، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ «قَبْلُ» و «بَعْدُ»؛ لأن الألف لما حُذفت وهي مرادة معه، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقاً بها؛ أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، نحو: «جِثُّ من قبلُ ومن بعدُ»، أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤]، أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك؛ فكذاك ها هنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو: «وَاقْسُرُوْنَاهُ» لأننا نقول: نحن لا نجوز نُدْبَةَ الجمع الذي على هجاءين؛ فلا يجوز عندنا ندبة «قَسُرُون» بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تشيته ولا جمعه.

قالوا: ولا يجوز أيضاً أن يقال: إن هذا يبطل بالمنادى المضاف، نحو: «يا عَبْدُ عمرو»؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان ينبغي أن يقال: يا عَبْدُ عمرو - بالضم - لأن أصله: يا عبد عمراه؛ لأننا نقول: إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله، بخلاف المفرد، فَبَانَ الفرقُ بينهما.

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثاني حلّ محل ألف الندبة في قولك: «يا زيدا» والدال في «يا زيدا» مفتوحة، فبقيت الفتحة على ما كانت في «يا عبد عمرو» كما كانت في «يا زَيْدًا» والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب، والمنصوب بمنزلة المندوب، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة.

قالوا: والذي يدلّ على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه، والذي يدلّ على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه؛ فلا يجوز أن يقال: «يا زيدُ راكباً»، والذي يدلّ على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتُهُ على النصب، نحو: «يا زيدُ الظَّرِيفُ» كما يحمل نعتُهُ على الرفع، نحو: «يا زيدُ الظَّرِيفُ».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنيٌّ وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية؛ فكذاك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما أن كاف الخطاب مبنية.

ومنها من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنياً لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل في «يا زيد» أن تقول: «يا إِيَّاكَ»، أو «يا أَنْتَ»؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يُستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب، فيقال: «يا إِيَّاكَ» أو «يا أَنْتَ»، كما قال الشاعر (من الرجز):

يا مُرَّ يا ابْنَ واقِعٍ يا أُنْثَا

الإمالة دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل .

والوجه الثاني : أن لام الجرّ تتعلّق بها ، نحو : «يا لَزَيْدٍ» ، و«يا لَعَمْرٍو» فإن هذه اللام لام الاستغاثة ، وهي حرف جرّ ، فلو لم تكن «يا» قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلّق بها حرف الجرّ ؛ لأن الحرف لا يتعلّق بالحرف ، فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهب بعض البصريين إلى أن «يا» لم تقم مقام «أدعو» ، وأن العامل في الاسم المنادى «أدعو» المقدر ، دون «يا» ، والذي عليه الأكثر هو الأول .

فإذا ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذي يدلّ على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه : «يا زيدَ الظريف» بالنصب حملاً على الموضع ، كما تقول : «يا زيدَ الظريف» بالرفع حملاً على اللفظ ، كما تقول : «مررت بزيدِ الظريفِ والظريف» فالجرّ على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ فكذلك ها هنا : نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمشبّه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيّاً على أصلهما في النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيّين ، أما قولهم : «إن المنادى لا مُعَرَّبَ له يصحبه»

أنت الذي طَلَقْتَ عَامَ جُفْتَا حَتَّى إِذَا اضْطَبَّخْتَ وَاغْتَبَقْتَ أَقْبَلْتَ مُغْتَاذاً لِمَا تَرَكْنَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأْنَا^(١)

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً كما أن اسم الخطاب مبنيّ ، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضمّ لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يُبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يُبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تعيّن أن يُبنى على الضم .

والوجه الثاني : أنه بُني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا : «إنه في موضع نصب» لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك : «يا زيد» أَدْعُو زَيْداً ، أو أَنَادِي زَيْداً ، فلما قامت : «يا» مقام «أدعو» عملت عمله ، والذي يدلّ على أنها قامت مقامه من وجهين :

أحدهما : أنها تدخلها الإمالة ، نحو : «يا زيد» ، و«يا عمرو» والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها

(١) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦ ؛ وشرح التصريح ١٦٤/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤ ؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩-١٤٣ ، ١٤٦ ؛ والدرر ٢٧/٣ ؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٣ .
شرح المفردات : الأجر : في الأصل ، العظيم البطن .

قلنا: لا نسلم، وقد بينّا ذلك في دليلنا.

وقولهم: «إنا رفعناه» قلنا: وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قُطُّ نظيرٍ في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب، أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم مَحْضٌ لا يستند إلى دليل؟! ثم نقول: ولم رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم: «ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق»، قلنا: هذا باطل؛ فإنّ فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف.

وقولهم: «إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرتة في الكلام»، قلنا: هذا يبطل بالمفرد؛ فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرتة في الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دلّ على أنه ليس لهذا التعليل أصل.

وأما قول الفراء: «إن الأصل في النداء أن يقال: «يا زيدا» كالندبة» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل.

وقوله: «إن الألف المزيّدة في آخره بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفوها بَنَوْه على الضمّ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد» قلنا: هذا يبطل بالمنادى المضاف، نحو: «يا عَبْدَ عمرو»؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان يجب أن يقال: «يا عَبْدَ عمرو» بالضم؛ لأن أصله: يا عبد عمراه.

قوله: «إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله» قلنا: هذا باطل؛ لأن الطول

لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها، ألا ترى أنك لو ناديت رجلاً اسمه «قَرَعْبَلَانَة» أو «هَزْبَرَان» أو «أَشْنَانْدَانَة» وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم، وإن كان أكثر حروفاً من «يا عبد عمرو» فدل على بطلان ما ذهب إليه.

وأما جعله نصب المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزيّدة في آخر المنادى فباطل أيضاً بما إذا قال: «يا خَيْرًا من زيد» إذا كان مفرداً مقصوداً له، فإنه لا يخلو: إما أن يحمل نصب «خير» على الألف التي تدخل للصوت الرفيع، أو على غيره، فإن قال: «على الألف» فكان ينبغي أن نقول: «يا خَيْرًا^(١) من زيد» وهذا لا يقوله أحد، وإذا لم تدخله الألف وقد نُصِبَ دَلٌّ على أنه لم يحمل على الألف، وأنه محمول على غيره.

والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جَعْلِهِ الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو: «وا قَنَسِرُوناه».

قولهم: «نحن لا نُجَوِّز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة «قَنَسِرُون» بحذف النون ولا إثباتها» قلنا: هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا: «وا قَنَسِرِيناه»، وإن امتنع عندكم «وا قَنَسِرُوناه»، وكلاهما لفظ الجمع.

وأما قوله: «إن المفرد بمنزلة المضاف؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه» قلنا: لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه

(١) أي: بدون تنوين «خير».

لما ذكرت، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغثت عن دخول الألف واللام عليه.

وأما قوله: «الذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه» قلنا: لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه، وذلك لأننا لو قلنا: «يا زَيْدُ رَاكِبًا» على معنى الحال لكان التقدير أَنَّ النداء في حال الركوب، وإن لم يكن رَاكِبًا فلا نداء، وهذا مستحيل؛ لأن النداء قد وَقَعَ بقوله: «يا زيد»، فإن لم يكن رَاكِبًا لم يخرج به ذلك عن أن يكون قد نادى زَيْدًا بقوله: «يا زيد»، وليس ذلك في سائر الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: «اضرب زَيْدًا رَاكِبًا» فلم تجده رَاكِبًا لم يجز أن تضربه، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال: قلت لأبي عثمان المازني: ما أنكرت من الحال للمدعو؟

قال: لم أنكر منه شيئاً، إلا أن العرب لم تدع على شريطة، فإنهم لا يقولون: «يا زيد رَاكِبًا»، أي: ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً؛ لأنه إذا قال: «يا زيد» فقد وقع الدعاء على كل حال.

قلت: فإن احتاج إليه رَاكِبًا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة.

فقال: ألسنت تقول يا زيد دعاء حقاً؟

فقلت: بلى.

فقال: علامَ تحمل المصدر؟

قلت: لأنَّ قلبي: «يا زيد»، كقولي: أدعو زَيْدًا؛ فكأنني قلت: أدعو دعاء حقاً.

فقال: لا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زَيْدُ رَاكِبًا، فالزم القياس.

قال أبو العباس: وجَدْتُ أنا تصديقاً لهذا قول النابغة (من البسيط):

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ،

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ^(١)

وقوله: «والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتة على النصب، نحو: «يا زيد الظريف» كما يحمل نعتة على الرفع، نحو: «يا زيد الظريف»، قلنا: لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنياً على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول؛ فنُصِبَ وصفه حملاً على الموضع كما رفع حملاً على اللفظ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللفظ؛ ولهذا يجوز بالإجماع: «ما جاءني من أحد غيرك» بالرفع، كما يجوز بالجر، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غِيَرَةٌ﴾ [الأعراف: ٥٩] بالرفع والجر؛ فالرفع على الموضع، والجر على اللفظ.

قال الشاعر (من الكامل):

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠-١٣٢، ١١/

٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضمر الناس كثيراً.

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

فرفع «المظلوم» وهو صفة للمجرور الذي هو «المعقب» حملاً على الموضع؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة، وكذلك يجوز أيضاً الحملُ على الموضع في العطف، نحو: «مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرًا»، كما يجوز «وَعَمْرًا»، قال الشاعر (من المتقارب):

فَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِي الصَّدِيقِ
وَمَنْعَ خَيْرٍ وَسَبَّابِهَا
وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ
أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَأَغْتَابِهَا^(٢)

وقال الآخر وهو عُقَيْبَةُ الْأَسَدِيِّ (من الوافر):

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

فنصب «الحديد» حملاً على موضع «بالجبال» لأن موضعها نصب بأنها خبر ليس، ومن زعم أن الرواية «ولا الحديد» بالخفض فقد أخطأ؛ لأن البيت الذي بعده:

أَدِيرُوهَا بَنِي حَزْبٍ عَلَيْنَكُمُ
وَلَا تَزُمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا
والروية المخفوض لا يكون مع الروية المنصوب في قصيدة واحدة، وقال العجاج (من الرجز):

كَشَحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا
مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا^(٤)
وقال الآخر (من الطويل):

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَذْنَانَ وَالِدَا
وَدُونِ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ^(٥)

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ٢/٢٤٢، ٢٤٥؛ والدرر ٦/١١٨؛ وشرح التصريح ٦٥/٢.

(٢) البيتان لعدي بن خزاعي في الصحاح (نرب)؛ ولسان العرب ٢/٧٧٥ (نرب)؛ وتاج العروس ٤/٢٥٩ (نرب)؛ ولكناز بن صريم في معجم الشعراء ص ٣٥٣.

اللمعة: ذو نيرب: صاحب نيمية وسعي في الفساد. اغتابها: تكلم عنها سوءاً في غيابها. المعنى: ينفي عن نفسه أن ينتمى على صديقه، وأن يمنع الخير عنه، أو يسبه، وينفي عن نفسه صفة إضاعة حق عشيرته عليه إذا كان بعيداً عنها، فهو لا يفتابها.

(٣) البيت لعقبة أو لعقبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٠؛ والكتاب ١/٦٧؛ ولسان العرب ٥/٣٨٩ (غمز).

اللمعة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: أعف، والإسجاح: حُسن العفو. المعنى: أعف عتاً يا معاوية واصفح، فلنسنا جبلاً ولا حديداً، بل نحن بشر نحب ونكره ونحسن ونخطئ.

(٤) ديوانه ٢/٨٣؛ والكتاب ١/٦٩؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٣. اللمعة: الكشع: الجانب. طوى كشحه: استمر على أمره.

المعنى: لقد استمر في يأسه مختاراً الرحيل عن بلده حذراً منها.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٢، ١١٣/٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥١؛ والكتاب ١/٦٨؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ٨/١.

وقال الآخر أيضًا (من الطويل):
 أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عَمِيرَ بْنَ عَامِرٍ
 إِذَا مَا تَلَاكَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(١)
 فنصب «غدا» حملاً على موضع «من
 اليوم» وموضعها نصب.

والشواهدُ على الحمل على الموضع في
 الوصف والعطف أكثر من أن تُحصى، وأوفرُّ
 من أن تُستقصى، والله أعلم^(٢).
 ١٣ - قال ابن مالك في الفَيْتَةِ:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا
 وَأَيَّ وَآكَذَا أَيَا تُمَّ هَيَا
 وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ تُدِبُ
 أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ
 وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
 جَا مُسْتَعْنَا قَدْ يُعْرَى فَاغْلَمَا
 وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
 قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذَلَهُ
 وَابْنُ الْمُعْرِفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
 عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَا
 وَأَتَوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا
 وَلِيُجَرَ مُجَرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَا
 وَالْمُفْرَدَةُ الْمُنْكَوْرَ وَالْمُضَافَا
 وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا
 وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّمٌ وَافْتَحَنٌ مِنْ
 نَحْوِ أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا
 أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
 وَاضْمُنْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا تُونَا
 مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
 وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ
 إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَخَكِي الْجَمَلِ
 وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ
 وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ
 تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ
 أَلْزَمَهُ نَضْبًا كَأَزِيدُ دَا الْحِيَلِ
 وَمَا سِوَاهُ اذْفَعْ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلَا
 كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَيَدَلَا
 وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا
 فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
 وَأَيْهَا مَضْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَّةُ
 يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
 وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ
 وَوَضَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ
 وَدُوْ إِشَارَةٌ كَأَيُّ فِي الصَّفَةِ
 إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ
 فِي نَحْوِ: سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ
 ثَانٍ وَضَمٌّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ
 وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفُّ لِيَا
 كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدٌ عَبْدًا عَبْدِيَا

اللغة: عدنان: جدّ عربي، وكذلك معدّ. وزعه: كَفَّه.

المعنى: إن لم يكن نسبك متصلًا بعدنان ومعدّ فلتكفك اللاتعات عن الفخر.

(١) البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ٣٥٤/١؛ والكتاب ٦٨/١؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٢؛ والمقتضب ١١٢/٤، ١٥٤.

اللغة: الندمان والنديم: المجالس الذي يشرب معك.

المعنى: يطلب من صديقه (وربما من نفسه) أن يرسل بالتحية لرفيقه عمير بن عامر عندما يتلاقون اليوم أو غدا.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠١-٣١١.

(الطويل):

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جَمَعَتْنَا يا جَرِيرُ المَجَامِعُ
ج - للإشعار بأن السامع غافل لاه، فتعتبره
كأنه غير حاضر في مجلسك، وعليه قول
البارودي (من البسيط):

يا أيها السادرُ المزورُ من صَلَفِ
مَهْلًا فإنك بالأيام مُنْخَدِعُ^(١)
وقد تخرج ألفاظ النداء إلى معان أخرى
تستفاد من القرائن، ومن ذلك:

١ - التحسر والتوجع، كقول حافظ إبراهيم
في الرثاء (من البسيط):

يا دُرَّةً تُزِعَتْ مِنْ تاجٍ والِدِهَا
فأَضْبَحَتْ حَلِيَّةً في تاجِ رِضْوَانِ
وقول من رثى معن بن زائدة (من
الطويل):

فيا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَاثَيْتَ جَوْدَهُ
وقد كَانَ مِنْهُ الْبَرْ وَالْبَحْرُ مُثْرَعًا^(٢)
٢ - التعجب، كقول طرفة (من الرجز):

يا لِكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَغْمَرِ
خِلا لِكَ الْجَوِّ فَبِضِي وَاضْفِرِي^(٣)
٣ - الاختصاص، كقوله (من البسيط):

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبِ
عَنَّهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
٤ - النذبة، كقول أبي العلاء (من
الطويل):

فوا عَجَبًا كَمْ يَدْعِي الْفَضْلَ نَاقِصُ
ووا أَسَفًا كَمْ يَظْهَرُ التَّقْصُ فَاضِلُ

وَفَتَحَ أَوْ كَسَّرَ وَحَذَفَ الْيَا اسْتَمَرَ
في يا ابْنَ أُمِّ يا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرُ
وفي النَّداء أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضُ
وَكَسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا الثَّانِي عَوْضُ
وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّصُ بِالنَّداءِ
لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا
في سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُ يا خَبَاثِ
وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
وَشَاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلَ
وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ في الشَّعْرِ قُلْ

النَّداء (في البلاغة)

«وقد ينزل البعيد منزلة القريب فينادى
بالبهزمة أو «أي»، تنبيهًا على أنه لا يغيب عن
القلب، بل هو مالك الفؤاد واللب، فكأنه
حاضر الجثمان، ليس بناء عن العيان، كقول
الضبي في رثاء ابنه (من الكامل):

أَبِي لَا تَبْعُدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ
حَيٍّ وَمَنْ تُصِيبِ الْمَنَوْنَ بَعِيدُ
كما قد يعكس فينزل القريب منزلة البعيد
فينادى بإحدى أدواته، إما:

أ - للدلالة على أن المنادى رفيع القدر
عظيم الشأن فيجعل بعد المنزلة كأنه بعد في
المكان، كقول أبي بكر بن النطاح في مدح
أبي دلف العجلي (من الطويل):

أبا دَلْفٍ بَوْرِكَتَ في كُلِّ بِلْدَةٍ
كما بَوْرِكَتَ في شَهْرِهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ
ب - للإشارة إلى أنه وضيع، منحط
الدرجة، وعليه قول الفرزدق يهجو جريرا (من

(١) السادر: الذاهب عن الشيء ترفعا. والمزور: المنحرف. والصلف: الكبر.

(٢) المترع: المملوء.

(٣) الشطر الثاني يضرب مثلاً للحاجة يتمكن منها صاحبها.

٥ - الإغراء، كقولك للجندي المتردد في الدفاع: «يا شجاع تقدّم».

٦ - الزجر والملامة، نحو (من الخفيف):

أَفْوَادي مَتَّى الْمَتَابِ أَلَمَّا

تَضَحُّ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِي أَلَمَّا^(١)

٧ - الاستغاثة، نحو (من البسيط):

يا للرجالِ ذوي الألبابِ من نَفَرٍ

لا يبرحُ السَّفْهُ المردِي لهم دينا^(٢)

٨ - التحير والتذكر، وقد كثر ذلك في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، كقوله (من البسيط):

أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى أَيْنَ سَلَمَاكِ

من أَجَلٍ هَذَا بَكَيْنَاها بَكَيْنَاكِ^(٣)

النَّدَاءُ الْحَقِيقِيُّ

هو ما يكون فيه المنادى اسمًا لعاقِل. فيكون في استدعائه وإسماعه فائدة، نحو: «يا زيدُ انتبه». ويقابله النداء المجازي.

انظر: النداء المجازي.

النَّدَاءُ الْمَجَازِيُّ

هو ما يكون فيه المنادى اسمًا لغير العاقِل، وذلك لداع بلاغي، نحو الآية: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَنَسْمَا أَقْلِي﴾ [هود: الآية ٤٤].

ويقابله النداء الحقيقي.

انظر: النداء الحقيقي.

النَّدَاءَاتُ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة^(٤).

النَّدْبَةُ

١ - تعريفها: النَّدْبَةُ، في اللغة، مصدر «نَدَبَ». ونَدَبَ المَيْتَ: بكاه، وعدَّدَ مَحَاسِنَهُ. وهي، في النحو، نداء موجَّه للمتفجّع عليه^(٥) حقيقة أو حُكْمًا، أو للمتوجّع منه^(٦)، مثل: «وا عثمانُ»^(٧)، «وا قلباه».

٢ - أحرفها: يُستعمل في الندبة من أحرف النداء حرفان، هما: «يا» و«وا»، ولا يصح حذف حرف النداء في النَّدْبَةِ، ولا الاستغناء عنه بعوض.

٣ - حكم المندوب: المندوب كالمندوب يكون: مفردًا أو مضافًا أو مشبَّهًا بالمضاف.

٤ - حكم المندوب المفرد: إذا كان المندوب المفرد علمًا أو نكرة مقصودة^(٨)، فإنه يُبنى على ما كان يُرفع به،

(١) أَلَمَ: (الثانية) بمعنى نزل.

(٢) المردِي: المهلك، والدين: العادة.

(٣) فيه حذف حرف العطف، أي: وبكيناك، يريد أنه بكى على سلمى، وبكى على المنازل لعدم وجود سلمى بها. (علوم البلاغة ص ٨١ - ٨٢).

(٤) في أصول اللغة ٥٩/٢ - ٦٠.

(٥) الْمُتَفَجِّعُ عليه هو مَنْ أَصَابَتْهُ المَيْتَةُ سواء أكانت الفجيرة حقيقة أم حُكْمية، أي: في حكم الحقيقة.

(٦) المتوجّع منه هو الموضع الذي يستقرّ فيه الألم.

(٧) يقال: «وا عثمانُ» في ندبة من أصابته المَيْتَةُ حقيقة.

(٨) لا تُندب النكرة غير المقصودة إذا كانت هي المتفجّع عليها، أما إذا كانت هي المتفجّع منها، فتندب، نحو: «وا مُصِيبَتاه» في «مصيبه» غير معيّنة. ولا تصلح النَّدْبَةُ في اللفظ المبهم «أي»، ولا في اسم الإشارة أو الضمير أو اسم الموصول إلا إذا كان له صلة مشهورة، مثل: «وا من حَفَرَ بئرَ زمزم»، أي: واعبد المطلباء. =

مثل: «وا عمر»^(١) و«وا رأس».

٥ - حكم المنادى المندوب المضاف والمشبّه بالمندوب المنادى المندوب مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف؛ فإنه يُنصب مثل: «وا أمير المؤمنين»، «وا حارس الحرمين».

والغالب في المنادى المندوب أن يُختم بألف زائدة المقصود منها مدّ الصوت، مثل: «وا عمرا»، وعندئذٍ يُحذف منه التنوين في صلة أو في مضاف إليه أو في اللغة المحكيّة، مثل: «وا من حفر بئر زمزماه»^(٢)، «وا غلام زيداه»^(٣)، «وا قام زيداه»^(٤). وتُحذف أيضاً الضمة في مثل: «وا زيداه»^(٥) وكذلك تُحذف الكسرة، مثل: «وا عبد الملكاه»^(٦). ويُفتح ما قبل الألف إذا كان غير مفتوح بشرط أمن اللبس^(٧).

٦ - المنادى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم:

١ - إذا نُدب المنادى المضاف إلى ياء

المتكلم المفتوحة، زيدت بعدها ألف النُدْبَة فقط، مثل: «وا ماليا» ويصحّ زيادة هاء السكت بعد الألف، فتقول: «وا مالياه»^(٨)، أما إذا كانت الياء ساكنة، فإنه يجوز حذفها والإتيان بألف النُدْبَة مفتوحة ما قبلها، كما يجوز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف النُدْبَة بعدها، ففي نحو: «يا عبدي»، يُقال: «وا عبدا»^(٩)، أو «وا عبديا»^(١٠). ويصح، عند الوقف، زيادة هاء السكت.

٢ - إذا نُدب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً، تحذف هذه الياء المنقلبة ألفاً ويحلّ محلها ألف أخرى للنُدْبَة، مثل: «وا مالا» ويصحّ زيادة هاء السكت، مثل: «وا مالا».

٣ - إذا نُدب المنادى المضاف لياء المتكلم المحذوفة، تُزاد ألف النُدْبَة مع فتح ما قبلها، فنقول في ندبة يا مال^(١١) ويا مال^(١٢) ويا

فالذي حفر بئر زمزم هو عبد المطلب جدّ الرسول ﷺ، فلذلك يجوز ندبة الاسم الموصول لأنّ صلته مشهورة.

(١) «وا عمر»: «وا»: حرف نداء ونُدْبَة، «عمر»: منادى مندوب مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

(٢) الأصل: وا من حفر بئر زمزم، فحذف التنوين من صلة الموصول.

(٣) التقدير: واغلام زيد: حُذف التنوين من المضاف إليه عند النُدْبَة.

(٤) في من سُمّي «قام زيد». والأصل: قام زيد.

(٥) الأصل: «وا زيد» حذفت الضمة عند النُدْبَة، وحُتم الاسم بالألف قبلها فتحة.

(٦) الأصل: وا عبد الملك، فحُذفت الكسرة، وحُتم الاسم بالألف، قبلها فتحة، مع هاء السكت.

(٧) إذا أوقعت الفتحة في اللبس، يجب إبقاء الحركة الموجودة وزيادة حرف يناسبها، فتقول في ندبة «وا غلامك، وا غلامه، وا غلامكم، وا غلامهم».

(٨) «مالياه»: منادى مندوب منصوب، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والألف زائدة للنُدْبَة، والهاء للسكت، حرف لا محل له من الإعراب.

(٩) «عبدا»: منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة.

(١٠) «عبديا» تعرب مثل الأولى. وياء المتكلم ضمير مبنيّ على الفتح في محل جر بالإضافة، والألف للنُدْبَة.

(١١) «يا مال»: حذفت منها ياء المتكلم، والكسرة دليل عليها.

(١٢) «يا مال»: قُلبت ياء المتكلم ألفاً، وحُذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

مال^(١): «وا مالا»^(٢)، ومع هاء السكت: «وا مالا».

٤ - إذا كان المنادى المندوب مضافاً إلى ما فيه ياء المتكلم، وجب إثبات الياء، مثل: «وا مال أهلي»، ويجوز زيادة ألف بعد الياء، فتقول: «وا مال أهليا».

٥ - ملاحظات:

أ - تقدّر حركات الإعراب والبناء على ما قبل ألف النُدْبَةِ.

ب - إذا نُدِبَ الاسم المقصور، حُذِفَت ألفه، نحو: «وا مصطفىا». (الألف في «مصطفى» للنُدْبَةِ).

ج - إذا نُدِبَ ما في آخره هاء، لا تلحقه هاء النُدْبَةِ، نحو: «وا عبد الله».

د - اختلف الكوفيون والبصريون في جواز نُدْبَةِ النكرة والأسماء الموصولة^(٣)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة، نحو: «وا راكباه» فجازت نُدْبَتُهُ كالمعرفة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز نُدْبَةُ الأسماء الأعلام، نحو:

«زيد» و«عمرو» فكذلك يجوز نُدْبَةُ ما يشبهها ويقرب منها، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم: «وَا مَنْ حَفَرَ بِثَرٍ زَمْرَمًا»، وما أشبه ذلك.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبْهَمٌ لا يَخْصُ واحدًا بعينه، والمقصود بالنُدْبَةِ أَنْ يُظْهَرَ النَادِبُ عُذْرَهُ فِي تَفْجُّعِهِ عَلَى الْمَنْدُوبِ لِيَسَاعِدَ فِي تَفْجُّعِهِ، فيحصل التأسي بذلك فيخفّ ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بنُدْبَةِ المعرفة، لا بنُدْبَةِ النكرة، وإذا كان نُدْبَةُ النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضًا مبهمة، فأشبهت النكرة؛ فوجب أن لا تجوز نُدْبَتُهَا كالنكرة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الإشارة قد قُرِبَتْ الاسم النكرة من المعرفة فجازت نُدْبَتُهُ كالمعرفة»، قلنا: إلا أنه باقٍ على إبهامه، والمندوب يجب أن يندب بأعْرَفِ أسمائه، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تَخْصُصَتْ بالصلة، فإنها لا تخلو عن إبهام؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمال، والجمال في الأصل نكرات.

وأما ما حكوه من قولهم: «وَا مَنْ حَفَرَ بِثَرٍ زَمْرَمًا»، فهو من الشاذ الذي لا يُقَاسُ عليه،

(١) «يا مال»: نُوتِيتْ إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. وهذا يكون فيما يكثر فيه الِاتِّدَادُ إلّا مضافاً، مثل: «يا أمي ويا ربي».

(٢) «وا مالا»: «وا»: حرف نداء ونُدْبَةٍ. «مالا»: مُنَادَى منصوب لأنه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة. والألف حرف للنُدْبَةِ لا محلّ له من الإعراب.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الحادية والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٩؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٤٤؛ وشرح المفصل ٢/١٤-١٥.

المضاف إليه، نحو قولك: «وا عبد زَيْدَاه»،
«وا غلام عَمْرَاهُ» فكَذَلِكَ هَا هُنَا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ
مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ؛ فَإِذَا جَازَ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى
الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَى
الصِّفَةِ.

والذي يدلُّ على ذلك ما رُوِيَ عَنْ بَعْضِ
الْعَرَبِ أَنَّهُ ضَاعَ مِنْهُ جُمُجْمَتَانِ - أَي: قَدَحَانِ -
فَقَالَ: «وَا جُمُجْمَتِي الشَّامِيَّتَيْنَاهُ» وَأُلْقَى عَلَامَةُ
النَّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ؛ فَدُلَّ عَلَى مَا قُلْنَا.

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا
إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ
لِأَنَّ عَلَامَةَ النَّدْبَةِ إِنَّمَا تُلْقَى عَلَى مَا يَلْحَقُهُ تَنْبِيهِ
النِّدَاءِ لِمَدِّ الصَّوْتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي
الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا يَلْزَمُ ذِكْرُهَا مَعَ الْمَوْصُوفِ؛
فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ. وَسَنُبَيِّنُ هَذَا فِي الْجَوَابِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ: أَمَّا
قَوْلُهُمْ: «إِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى
عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَكَذَلِكَ عَلَى
الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَنْزِلَةِ
الْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ»، قُلْنَا: لَا نَسَلِّمُ،
فَإِنَّ الْمُضَافَ لَا يَتِمُّ بِدُونِ ذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا جَاءَ مَعَ شَذُوذِهَا هَا هُنَا لِأَنَّهُ
كَانَ مَعْرُوفًا، وَهُوَ عَبْدُ الْمَطْلَبِ جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ،
وَكَانَ قَدْ عُرِفَ بِحَفْرِ بَثْرَ زَمْزَمَ، وَلَهُ يَقُولُ
خُوَيْلِدُ بْنُ أَسَدٍ (مَنْ الطَّوِيلُ):

أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسَبَبَةٍ
إِلَيْكَ ابْنِ سَلَمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ

حَفِيرَةُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ
وَرَكْضَةُ جَبْرِيلَ عَلَى عَهْدِ آدَمَ^(١)

فَقَالَ عَبْدُ الْمَطْلَبِ: مَا وَجَدْتُ أَحَدًا وَرِثَ
الْعِلْمَ الْأَقْدَمَ غَيْرَ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسِيدٍ؛ فَلَمَّا كَانَ
عَبْدُ الْمَطْلَبِ مَعْرُوفًا بِحَفْرِهَا تَنَزَّلَ الْأِسْمُ
الْمَوْصُولُ الدَّالُّ عَلَيْهِ مَنْزِلَةً اسْمِهِ الْعِلْمُ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ^(٢).

هـ - اختلف الكوفيون والبصريون في جواز
إلقاء علامة الندبة على الصفة^(٣)، فقد ذهب
الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة
على الصفة، نحو قولك: «وا زيد الظريفاه»
وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو
الحسن بن كيسان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا
على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على

(١) البيتان له في الإنصاف ١/٣٣٨.

اللغة: السببة: العار والنقيصة. الحفيرة: الحفرة. ابن سلمى: عبد المطلب بن هاشم، وسلمى هي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خدّاش من الخزرج. المعنى: ما سأقوله لا ينقص من قيمتكم، فأنتم يا ابن سلمى من حفر بثر زمزم، وكأنها كانت حفيرة إبراهيم الخليل أو ابنه إسماعيل ابن هاجر، أو كأنها الحفيرة الأولى حين ركض جبريل عليه السلام الأرض فانبثقت ماء زمزم.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٧-٣٣٨.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٤٥؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠؛ وشرح المفصل ١٤/٢.

بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة. ألا ترى أنك لو قلت: «عبد» في قولك: «عبد زيد» أو «غلام» في قولك: «غلام عمرو» - لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت: «زيد» في قولك: «هذا زيد الظريف» يتم الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مُحْخِرًا: إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، فَبَانَ الفرق بينهما.

وأما ما رُوي عن بعض العرب من قوله: «وَأَجْمَعْتِي الشَّامِيَّتِينَ» فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يقاس عليه، كقولهم: «وَأَمَّنْ حَفَرَ بِثَرٍّ زَمَرَاهُ» وما أشبه ذلك، والله أعلم^(١).

٩ - قال ابن مالك في ألفيته:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا
تُكْرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْضُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَبِثَرَ زَمَزَمَ يَلِي وَامِنْ حَفَرَ
وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلْفِ
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلَ
مِنْ صَلَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمْلُ
وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوْلَاهُ مُجَانِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِأَبْسَا
وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَبَتْ إِنْ تُرِذْ
وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَرِذْ
وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَأَعْبِدَا
مَنْ فِي الثَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

النَّدَمَان

إذا كانت هذه الكلمة بمعنى المُجَالِسِ على الشراب، فهي مصروفة، وإن كانت بمعنى: الذي يندم، فهي ممنوعة من الصرف.

النَّدِيم

= محمد بن يحيى (.... / /).

ابن النَّدِيم الموصلي

= إسحاق بن إبراهيم بن ميمون (٧٧٢هـ / ١٣٧٠م).

أبو نزار الحضرمي

= ربيعة بن الحسن بن علي (٦٠٩هـ / ١٢١٢م).

النِّزَاعَات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة^(٢).

نَزَال

اسم فعل أمر معدول عن «انزل» مبني على الكسر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

النِّزَاهَةُ

النِّزَاهَةُ، في اللغة، مصدر «نَزِهَ»، ونزِه فلان: كان عفيفًا شريفًا، أو ابتعد عن كل مكروه.

وهي، في علم البديع، هجاء ليس فيه فحش، أو بداءة، أو كلام مُتَقَرَّر. ومنه قول

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ - ٦٠.

جرير (من الوافر):

فَقُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ تَمِيرٍ
فَلَا كَغَبَا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابَا
وقوله (من الكامل):

لو أَنَّ تَغْلِبَ جَمَعْتَ أَنْسَابَهَا
يَوْمَ التَّفَاخُرِ لَمْ تَزِنْ مِثْقَالَا

نَزْعُ الْخَافِضِ

انظر: المنصوب على نَزْعِ الْخَافِضِ.

نُزْهَةُ الْأَلْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ

كتاب في تراجم اللغويين والنحويين
والأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد
الرحمن بن محمد الأنباري (٥١٣هـ/
١١١٩م - ٥٧٧هـ/ ١١٨١م).

استهل ابن الأنباري كتابه بمقدمة ذكر فيها
نشأة علم النحو، وعزا أصول ذلك إلى علي بن
أبي طالب رضي الله عنه الذي أخذ عنه أبو
الأسود الدؤلي. ثم عرض لأسباب وضع
النحو وساق القصة المشهورة التي رواها أبو
الأسود عن علي رضي الله عنه وأطال في
ذلك. وذكر نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر
وغيرهم. وقد مزج مقدمة الكتاب بالتراجم
دون فصل.

والكتاب وجيز مختصر يضم نحو مئة
وسبعين ترجمة. بدأها بترجمة أبي الأسود
الدؤلي وختمها بشيخه أبي السعادات ابن
الشجري.

وللكتاب طبعات عدة، منها:

- طبعة القاهرة، طبعة حجر، سنة
١٢٩٤هـ/ ١٨٧٦م.

- طبعة باريس، سنة ١٩٥٧م، بتحقيق

عطية عامر.

- طبعة مؤسسة المعارف في بغداد، بتحقيق
إبراهيم السامرائي.

- طبعة المطبعة الكاثوليكية في بيروت،
سنة ١٩٦٣م، وهي إعادة لطبعة باريس.

- طبعة دار نهضة مصر في القاهرة سنة
١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م، بتحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم.

- طبعة مكتبة الأندلس في بغداد، سنة
١٩٦٨م، وهي إعادة لطبعة مؤسسة المعارف
التي حققها إبراهيم السامرائي.

النَّسَبُ - النُّسْبَةُ

- في النحو: مِنْ معاني حرف الجرّ
«اللام»، ويفيد أَنَّ المجرور بحرف الجرّ هو
صاحب المذكور في الكلام، نحو: «الْقَلَمُ
لِسَمِيرٍ».

- في الصَّرْفِ:

١ - تعريفه: هو إلحاق آخر الاسم ياءً
مشددة مكسورة ما قبلها للدلالة على نسبة
شيء إلى آخر. والذي تلحقه ياء النسبة يُسمى
«منسوباً»، نحو: «بيروتيّ، فاطميّ»،
هاشميّ»، ويُسمى الشيء الذي نُسِبَتْ إليه
«منسوباً إليه» (بيروت، فاطمة، هاشم).

٢ - تغييراته: إذا نُسِبَتْ إلى اسم، أُلْحِقَتْ
به ياء النسبة، وكسرت الحرف المتصل بها.
ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظي،
وهو إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة، وكسر ما
قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء.
والثاني معنوي، وهو جعل المنسوب إليه اسماً
للمنسوب. والثالث حُكْمِي، وهو معاملته
معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير
والاسم الظاهر على النائية عن الفاعل، لأنه

الثاني، أو كانت فوق الرابعة، نحو: «بَرَدَى بَرَدِي، مُسْتَشْفَى مُسْتَشْفِي».

٦ - النُّسْبَة إلى المنقوص: يُنسَب إلى الاسم المنقوص:

- بقلب يائه واواً وفتح ما قبلها، إذا كانت ثالثة، نحو: «الشَّجِي، الشَّجَوِي».

- بقلب يائه واواً وفتح ما قبلها، أو حذفها، إذا كانت رابعة، نحو: «القاضي، القاضِي، القاضي».

- بحذفها إذا كانت خامسة أو سادسة، نحو: «المُرتَجِي، المُرتَجِي، المُستَغْلِي».

٧ - النُّسْبَة إلى المحذوف منه شيء: إذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام، لم يُرَدَّ إليه المحذوف، نحو: «صَفَة صَفِي»، وإن كان معتلها، وجب الرَدُّ وفتح عينه، نحو: «دِيَة ودَوِي». وإذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف اللام، ردّدت إليه لامه، وفَتَحَتْ ثانيه، نحو: «أَب أبَوِي»، سَنَة سنَوِي، شَقَة شَفَوِي وشَفَهِي. ويجوز فيما عَوَّض من لامه همزة الوصل، أن تُحذف همزته وتُرَدَّ إليه لامه، أو أن يُنسَب إليه على لفظه، نحو: «ابن بَنَوِي ابني - أخت أَخَوِي أختي».

٨ - النُّسْبَة إلى الثلاثي المكسور الثاني: يُنسَب إلى الاسم الثلاثي المكسور الحرف الثاني، بجعل الكسرة فتحة، نحو: «مَلِك مَلَكِي».

٩ - النُّسْبَة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة: يُنسَب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة مكسورة، بتسكين يائه بعد تخفيفها، نحو: «طَبَّ طَبِي - مَيَّت مَيَّتِي».

تضمَّن، بعد إلحاق ياء النسب، معنى اسم المفعول. فإذا قلت: «جاء اللبناني أبوه» ف«أبوه» نائب فاعل لـ«اللبناني»، وإذا قلت: «جاء الرجل اللبناني» ف«اللبناني» يحمل ضميرًا مستترًا، يُعَرَّب نائب فاعل، تقديره: هو، يعود على «الرجل».

٣ - النُّسْبَة إلى المنتهي بـ«التأنيث»: يُنسَب إلى ما حُتِمَ بـ«التأنيث» بحذف هذه التاء، نحو: «فاطمة - فاطمِي».

٤ - النُّسْبَة إلى الممدود: يُنسَب إلى الممدود بقلب همزته واواً إذا كانت للتأنيث، نحو: «صحراء صحراوي، بيضاء بيضاوي». أما إذا كانت أصلية، فإنها تبقى على حالها، نحو: «وُضَاء وُضَائِي». وأما إذا كانت مبدلة من واو، نحو: «كِسَاء»، أو من ياء، نحو: «رِداء»، أو مزيدة للإلحاق، نحو: «حِرْبَاء»، فإنه يجوز إبقاؤها، أو قلبها واواً، والإبقاء أفصح، نحو: «كسائِي كِسَاوِي، ردايِي رداوِي، حربائِي حِرْبَاوِي».

٥ - النُّسْبَة إلى المقصور: يُنسَب إلى المقصور:

- بقلب ألفه واواً، إذا كانت ثالثة، نحو: «عصا عَصَوِي، فَتَى فَتَوِي».

- بقلب ألفه واواً، أو حذفها، إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني، نحو: «مَلْهُي مَلْهُوِي مَلْهِي». لكن المختار حذفها إن كانت للتأنيث، نحو: «حُبْلِي، حُبْلِي»، وقلبها واواً إن كانت للإلحاق، نحو: «عَلْفِي عَلْفَوِي»، أو مبدلة من واو أو ياء، نحو: «مَلْهُي مَلْهُوِي، مَسْعَى مَسْعَوِي». ويجوز، إذا قلبتها واواً، زيادة ألف قبل الواو، نحو: «حُبْلَاوِي».

- بحذف ألفه، إذا كانت في اسم متحرك

١٠ - النسبة إلى ما آخره ياء مشددة: إذا نسبت إلى ما ختم بياء مشددة، فإنك:

- تفتح الأولى، وتردها إلى الواو إن كان أصلها واوا، وتقلب الثانية واوا، وذلك إذا كانت مسبوقه بحرف واحد، نحو: «حي حيوي، طي طوي».

- تحذف الأولى، وتفتح ما قبلها، وتقلب الثانية واوا، وذلك إذا كانت مسبوقه بحرفين، نحو: «نبي نبوي، جدي جدوي».

- تحذفها، وتضع ياء النسب مكانها، وذلك إذا كانت مسبوقه بأكثر من حرفين، فالنسبة إلى «كرسي» و«شافعي»: «كرسي»، و«شافعي» كأنك أبقيت ما كان كذلك على حاله.

١١ - النسبة إلى المثنى والجمع السالم والملحق بهما: ينسب إلى المثنى والجمع السالم، بالرد إلى المفرد، نحو: «العراقيين العراقي»، معلّمون معلّم، فاطمات فاطمي»، وينسب إلى الملحق بهما بتجريده من علامتي التثنية والجمع، نحو: «اثنين اثني أو ثنوي - عشرين عشري».

١٢ - النسبة إلى جمع التكسير، والمسمى به، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي: ينسب إلى جمع التكسير برده إلى مفردة، أو بالنسبة إلى لفظه، نحو: «دول دولي دولي - طلاب طالبين طلابي»، أما الجمع الذي لا واحد له من لفظه، أو الذي يجري على غير مفردة، والعلم المنقول عن جمع تكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، فتنسب على لفظها، نحو: «أبائيل أبائيلي، محاسن (جمع حسن) محاسني، الجزائر الجزائري، قوم قومي، عرب عربي».

١٣ - النسبة إلى العلم المركب: ينسب إلى العلم المركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً بحذف الجزء الثاني منه، نحو: «تأبط شراً تأبطي، بعلبك بعلي» وقالوا في «حضر موت» حضرمي شذوذاً. وينسب إلى المركب تركيباً إضافياً بحذف الجزء الأول منه إن كان كنية، نحو: «أبو بكر بكري، أم كلثوم كلثومي»، فإن لم يكن كنية، نسبت إلى الجزء الذي ليس في النسبة إليه ليس، وطرخت الجزء الآخر، نحو: «عبد المطلب مطلب، عبد مناف منافي (بحذف الجزء الأول)، امرؤ القيس امرئي، رأس بعلبك رأسي (بحذف الجزء الثاني)».

١٤ - النسبة إلى «فعليلة»: إن النسبة إلى «فعليلة» هو «فعليلي» قياساً مطرداً، نحو: «بديهة، بديهي، رقيقة رقيق». ويجوز النسب إليها على «فعللي» بثلاثة شروط: أولها أن تكون عين الكلمة غير مضعفة، وثانيها أن تكون هذه العين صحيحة إذا كانت اللام صحيحة، وثالثها أن يكون الاسم المنسوب إليه مشتهداً بحيث يمتنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء «فعليلة» التي للنسب، نحو: «بديهة بدهي، كنيسة كنسي».

١٥ - النسبة إلى «فعليلة»: ينسب إلى «فعليلة» على «فعللي»، وذلك إذا لم تكن العين مضعفة، نحو: «أمية أموي، جهينة جهني»؛ أما المضعف العين، فيبقى على حاله، نحو: «أميمة أميمي»، وقالوا في «ردينة» و«نوية»: «رديني ونويري على خلاف القياس».

١٦ - النسبة إلى «فعليل» و«فعليل»: ينسب إلى «فعليل» المعتل اللام على «فعللي»، نحو: «علي علوي»، وكذلك ينسب إلى «فعليل» المعتل اللام على «فعللي»، نحو: «فصني

طَيَّ طَائِي، وَخَذَ وَخْدَانِي، الْبَادِيَةُ بَدَوِي، الشَّامَ وَالْيَمَنَ وَتِهَامَةَ: الشَّامِي، الْيَمَانِي، التِّهَامِي (بِتَخْفِيفِ يَاءِ النَّسَبِ).

٢٠ - أوزان الاسم المنسوب: تختلف أوزان الاسم المنسوب باختلاف أوزان الاسم نحوه، وجملة القول إن أوزان الاسم المنسوب هي أوزان الاسم نفسه بزيادة الياء المُشَدَّدة، وثمة تغييرات تطرأ على بعض أنواع الاسم من إعلال، وإبدال، وحذف تُفْصِّلُهَا كَتَبَ الصَّرْفِ، وَالَّذِي يَهْمَنَّا مِنْ أَوْزَانِ الْأَسْمِ الْمُنْسُوبِ الْقِيَاسِيَّةِ مَا يَلِي:

- فَعِيلِي، فِي النَّسْبَةِ إِلَى «فَعِيلَةٍ»، نَحْو: «بَدِيهَةٍ» ← «بَدِيهِي».

- فَعَلِي، فِي النَّسْبَةِ إِلَى:

- «فَعِيلَةٍ»، وَذَلِكَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ، أُولَاهَا أَنْ تَكُونَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ مُضَعَّفَةٍ، وَثَانِيهَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْعَيْنُ صَحِيحَةً إِذَا كَانَتْ اللَّامُ صَحِيحَةً، وَثَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ مُشْتَهَرًا بِحَيْثُ يَمْتَنَعُ الْخَفَاءُ وَاللَّبْسُ عَنْ مَدْلُولِهِ إِذَا حُذِفَتْ يَاءُ «فَعِيلَةٍ»، الَّتِي لِلنَّسَبِ، نَحْو: «بَدِيهَةٍ» ← «بَدِيهِي»، وَ«كَنِيسَةٍ» ← «كَنَسِي».

- «فَعِيلَةٍ»، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ مُضَعَّفَةً، نَحْو: «أُمِّيَّة» ← «أُمُورِي»، وَ«جُهَيْنَةٍ» ← «جَهْنِي»؛ أَمَّا الْمُضَعَّفُ الْعَيْنِ، فَيَبْقَى عَلَى حَالِهِ، نَحْو: «أُمَيْمَةٍ» ← «أُمَيْمِي». وَقَالُوا فِي «رُدَيْنَةٍ» وَ«نُورَةٍ»: «رُدَيْنِي» وَ«نُورِي» عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

- «فَعِيلٍ» الْمَعْتَلِّ اللَّامُ، نَحْو: «عَلِيٍّ» ← «عَلُورِي»، أَمَّا إِذَا كَانَتْ اللَّامُ صَحِيحَةً، فَيُنْسَبُ عَلَى «فَعِيلِي»، نَحْو: «عَقِيلٍ» ← «عَقِيلِي»، وَقَالُوا: «نُقْفِي» وَ«عَتَكِي» فِي النَّسْبَةِ إِلَى

قُصُورِي. أَمَّا «فَعِيلٍ» وَ«فَعِيلٍ» الصَّحِيحَا اللَّامُ، فَيَبْقِيَانِ عَلَى حَالِهِمَا، نَحْو: «عَقِيلٍ عَقِيلِي»، وَقَالُوا فِي «ثَقِيفٍ»، وَ«عَتِكَ» وَ«قُرَيْشٍ» وَ«هُذَيْلٍ» وَ«سُلَيْمٍ»: «نُقْفِي»، «عَتَكِي»، «قُرَشِي»، «هُذَلِي»، «سُلَيْمِي» عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ. وَالْقِيَاسُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى لَفْظِهَا، لِأَنَّهَا صَحِيحَةُ اللَّامِ.

١٧ - النَّسْبَةُ إِلَى ذِي حَرْفَيْنِ: يُنْسَبُ إِلَى ذِي حَرْفَيْنِ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا، جَازَ تَضْعِيفُهُ وَعَدْمُهُ، نَحْو: «كَمْ كَمِيٍّ وَكَمِيٍّ». وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَآوًا، وَجِبَ تَضْعِيفُهُ وَإِدْغَامُهُ، نَحْو: «لَو، لَوِيٍّ». وَإِنْ كَانَ أَلْفًا، زِيدَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، نَحْو: «لَا، لَاثِيٍّ». وَيَجُوزُ قَلْبُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ وَآوًا، فَتَقُولُ: «لَاوِيٍّ». وَإِنْ كَانَ يَاءً، وَجِبَ فَتْحُهُ وَتَضْعِيفُهُ، وَقَلْبُ الْيَاءِ الْمَزِيدَةِ لِلتَّضْعِيفِ وَآوًا، نَحْو: «كِي، كِيَوِيٍّ». وَالْجَدِيرُ بِالْمَلَاخِظَةِ أَنَّهُ تَجُوزُ النَّسْبَةُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَغَيْرِهَا، إِذَا جَعَلْتَهَا أَعْلَامًا، وَإِلَّا فَلَا.

١٨ - النَّسْبَةُ بِلَا يَائِهَا: قَدْ يُسْتَغْنَى فِي النَّسْبَةِ عَنْ يَائِهَا، وَذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِ صِيغَةِ «فَعَالٍ»، وَذَلِكَ فِي الْحَرْفِ غَالِبًا، نَحْو: «نَجَّارٍ، حَدَّادٍ، عَطَّارٍ» (أَي: ذِي نَجَّارَةٍ وَجَدَّادَةٍ وَعَطَّارَةٍ)، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي قِيَاسِيَّةِ هَذِهِ الصِّيغَةِ، وَالْأَحْسَنُ الْأَخْذُ بِالرَّأْيِ الْقَائِلِ بِقِيَاسِيَّتِهَا لِكثَرَةِ الشَّوَاهِدِ عَلَيْهَا. وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ صِيغَةُ «فَاعِلٍ»، نَحْو: «تَامِرٍ»، وَ«لَابِنٍ» (أَي: ذِي تَمَرٍ وَلَبَنٍ)، أَوْ صِيغَةُ «فَعِلٍ»، نَحْو: «طَعِمٍ» وَ«لَبَسَ»، أَي: ذِي طَعَامٍ وَلِبَاسٍ.

١٩ - شَوَازُ النَّسَبِ: وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْكَثِيرِ مِنْ شَوَازِ النَّسَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْضِهَا، وَمِنْهَا: «بَضْرَةٌ بِضْرِيٍّ، ذَهْرٌ ذَهْرِيٍّ، سَهْلٌ سَهْلِيٍّ، مَرْوٌ مَرْوَزِيٍّ، الْبَحْرَيْنِ بَخْرَانِيٍّ،

«تَقِيف» و«عَتِيكَ» شذوذًا.

- «فَعُولَة» الذي عينه صحيحة وغير مُضَعَّفَة، نحو: «شُئْوَة» ← «شُنَيْي»، أما إذا كانت العين معتلّة، أو مُضَعَّفَة، جاءت النسبة على «فُعُولِي»، نحو: «قُولَة» ← «قُُولِي»، و«مُولَة» ← «مُُولِي».

- فُعَلِي في النسبة إلى «فُعِيل» المعتلّ اللّام، نحو: «قُصَي» ← «قُصُوي»، أما الصحيح اللّام، فينسب على «فُعَيْلي»، نحو: «عُقَيْل» ← «عُقَيْلي». وقالوا: «قُرَيْشي» و«هُذَلِي» و«سُلَمِي» في النسبة إلى «قُرَيْش»، وهذيل، وسُلَيْم شذوذًا.

٢١ - قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة:

أ - أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك^(١).

ب - كما أجاز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام، وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء، مثل: «الساداتي» و«عطياتي» و«الساعاتي»^(٢).

ج - كما أجاز النسب إلى «فَعِيلَة» و«فُعِيلَة»، بحذف الياء وإثباتها، وجاء في قراره:

«الأصل في النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضي أن يكون النسب إلى «فَعِيل» - بفتح الفاء وضمّها، مذكّرة ومؤنثة - بغير حذف شيء إلّا تاء التأنيث

في المؤنث، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا في هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات وأسماء المعاني إلّا في النذرة؛ على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياء، ف قيل «سليقي» في النسب إلى «سليقة». وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتي:

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى «فَعِيل» - بفتح الفاء وضمّها - مذكّرة ومؤنثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولهذا يجاز الحذف والإثبات^(٣).

د - كما أجاز النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية، وجاء في قراره:

«ينسب بعض العلميين في المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفردة - كما تقتضي بذلك القواعد السائدة - إيضاحًا للدلالة كما في «أذنياني».

ويرى المجمع إجازة ذلك، تنظيرًا له بالجمع؛ إذ إنه أقرّ من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة، كإرادة التمييز، على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب؛ لأن الإعراب عندئذ يكون على الياء، ذلك أن في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال^(٤).

هـ - كما أجاز إلحاق ياء النسبة بألفاظ

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣١٥.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٥.

(٣) في أصول اللغة ٢ / ٨٥ - ٨٦؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٥.

(٤) في أصول اللغة ٣ / ٨٥؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٦.

العقود عند النسب إليها، وجاء في قراره:
«ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ
العقود عند النسب إليها، وجعل الإعراب
بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال: «هذا
هو العيد الخمسيني»»^(١).

٢٢ - قال ابن مالك في ألفيته:

يَاءُ كَيْأَ الْكُزَيْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ
وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ وَتَا
تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْنِي
وَأِنْ تَكُنْ تَزْنَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ
فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنُ
لِشَبِيهَاتِ الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا
لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى
وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلُ
كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصُ خَامِسًا عَزَلُ
وَالْحَذَفُ فِي الْيَاءِ زَائِعًا أَحَقُّ مِنْ
قَلْبٍ وَحُتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ
وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفِعْلُ
وَفِعْلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفِعْلُ
وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُيٌّ
وَاخْتِيرَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ
وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ
وَازْدُذْهُ وَآوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ
وَعَلِمَ الثُّنْيِيَّةُ اخْذِفْ لِلنَّسَبِ
وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْجِيحٍ وَجَبَ
وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ
وَشَدَّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ
وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ التَّزْمِ
وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ حَتَمَ

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا
مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الثَّانِيَا أَوْلِيَا
وَتَمُمُوا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ
وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ
وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ
مَا كَانَ فِي ثُنْيِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ
وَانْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا
رُكِبَ مَرْجَا وَلِثَانٍ تَمَّ مَا
إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ
أَوْ مَا لَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِيمَا سِوَى هَذَا انْسَبَنَ لِلْأَوَّلِ
مَا لَمْ يُخَفَ لَبَسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ
وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفُ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثُّنْيِيَّةِ
وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيَّةُ
وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا
أَلْحَقُ وَيُوْنُسُ أَبَى حَذَفَ الثَّانِيَا
وَضَاعِفِ الثَّانِيَّ مِنْ ثُنَائِي
ثَانِيهِ دُو لَيْنٍ كَلَا وَلَائِي
وَأِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفَا عَدِمَ
فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزْمُ
وَالْوَاحِدُ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاجِدًا بِالْوَضْعِ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلُ
فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ فَقَبِلُ
وَعَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا
عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ افْتَصِرَا

النَّسَخ

النَّسَخ، في اللغة، مصدر «نَسَخَ». ونَسَخَ الكتابُ: نقل صورته حرفاً بحرف. وهو، في الشعر، أحد أنواع السرقات الشعرية، وهو على وجهين:

الأول: أن يأخذ لفظ الأول ومعناه، ولا يُخالفه إلا بروي القصيدة، كقول امرئ القيس (من الطويل):

وَقَوْفاً بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ
يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ
وقول طرفة (من الطويل):

وَقَوْفاً بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ
يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْلِدِ
الثاني: هو الذي يُؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ، ومن ذلك قول الشاعر (من الطويل):

أَجَادَ طُوَيْسٌ وَالشَّرِيحِيُّ بَعْدَهُ
وَمَا قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَغْبَدِ
ثم قال آخر (من الطويل):

مَحَاسِنُ أَوْصَافِ الْمُعْتَنِينَ جَمَّةٌ
وَمَا قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَغْبَدِ

النَّسَق

النَّسَق، في اللغة، ما كان على طريقة نظام واحد من كل شيء. وهو، في النحو، العطف. انظر: العطف.

نَسَمَاتِ الْأَسْحَارِ فِي مَدَحِ

النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ

انظر: «نفحات الأزهار على نسمات الأسحار».

للتوسع انظر:

- «النسب إلى فعيلة وفُعيلة». عبد الحميد حسن. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨-١٩٦٩، ص ٢٥٨-٢٦٠.

- النسب إلى «كيمياء» ونحوها من الأسماء المعربة المحدودة. مصطفى الشهابي، البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨-١٩٦٩، ص ٣٠٦-٣٠٧.

- «النسب بالألف والنون». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١١ (١٩٥٩)، ص ١٨١-١٩٨.

النُسْبُوي

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «نسبوي» في النسبة إلى نظرية النسبية، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أن علماء الفيزيقا يحتاجون في النسب إلى نظرية النسبية أن يقولوا: «نسبوي». ويقف في وجه هذه الصيغة زيادة واو على غير المقرر في قواعد النسب، ولكن التزام القاعدة يؤدي إلى أن تكون الصيغة «نسبي». وذلك يؤدي إلى اللبس، إذ يختلط ما هو منسوب إلى «النسبة»، وما هو منسوب إلى نظرية النسبية.

وترى اللجنة جواز قولهم: «نسبوي»، استناداً إلى أن الواو تزداد في بعض صيغ المنسوبات؛ منعاً للبس، ومن ذلك إقرار المجمع لكلمة «الوحدوي» في النسبة إلى الوحدة»^(١).

النَّسْمَةُ والنَّسِيم

لا تَقُلْ: «هَبَّتْ نسمة خفيفة» (ريح خفيفة)
بل قُلْ: «هَبَّ النَّسِيم»؛ لأنَّ النَّسْمَةَ هي كل
كائن حيّ فيه روح. وليت مجمع اللغة العربية
في القاهرة يجيز استعمال «النسمة» بمعنى
النَّسِيم؛ ليرفع الخطأ عن ملايين العرب الذين
يستخدمون «النَّسْمَةَ» بهذا المعنى.

نشأة اللغة

انظر: اللغة، الرقم ٢.

النَّشَارَة

لا تَقُلْ: «جمع النَّجَار النَّشَارَة»، بل قُلْ:
«جمع النَّجَار النَّشَارَة» (بضمّ النون)؛ لأنَّ
النَّشَارَة مهنة النَّشَار (النَّجَار).

النَّشَاز

النَّشَاز، في اللغة، ما كان شاذًّا نابيًا عن
الأشياء المستوية. وهو، في القراءة، اجتماع
أصوات كلاميّة تنبو على السمع، ويتعثر
اللسان في نطقها، بسبب تكرار الصوت
الواحد بكثرة مزعجة، أو بسبب تناقض
موسيقى عدّة أصوات، أو تقارب مخارجها
كما في لفظة «مُسْتَشْرِزَات».

النشاشيبي

= محمد إسعاف بن عثمان بن سليمان
(١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م - ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م).

النَّشَاطَات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة
استعمال هذه الكلمة^(١).

النَّشْر

انظر: الطيّ والنَّشْر.

ابن نشوان

= محمد بن نشوان بن سعيد (... /
... - ٦١٠هـ / ١٢١٣م).

نشوان بن سعيد، أبو سعيد الحميري
(... / ... - نحو ٥٧٣هـ / ١١٧٨م)

نشوان بن سعيد بن نشوان، أبو سعيد
اليمني الحميري. كان علامة بالنحو واللغة
والفقه، فقيهاً نبيلًا، عالماً متفناً بالنحو واللغة
والأصول والأنساب والتاريخ وسائر فنون
الأدب، شاعرًا فصيحًا مفوّهًا. شعره لا يخلو
من التكلف. تحيّل في آخر عمره على حصن
في بلاده، وملكه، وسمّاه أهل ذلك العمل
بالسلطان.

أشهر مصنفاته: «شمس العلوم وشفاء كلام
العرب من الكلوم» في اللغة. سلك فيه مسلكًا
غريبًا، يذكر الكلمة من اللغة فإن كان لها نفع
من جهة الطبّ ذكره. وهذا الكتاب مؤلف من
ثمانية أجزاء. اختصرها ولده في جزأين
وسمّاه «ضياء الحلوم».

(إنباه الرواة ٣ / ٣٤٢ - ٢٤٣؛ وبغية الوعاة
٢ / ٣١٢ - ٣١٣؛ ومعجم الأدباء ١٩ / ٢١٧ -
٢١٨؛ والأعلام ٨ / ٢٠).

النَّشِيد

هو «قطعة من الشعر، أو الرّجل، في
موضوع حماسي، أو وطني، تُنشده
جماعة»... وقد يوضع النشيد لغرض ما،

(١) في أصول اللغة ٢ / ٥٩ - ٦٠.

وقد يكون في الغزل . وغالبًا ما تُنظم الأناشيد على بحر الهزج . وقد يُنشد النشيد منفردًا أو بمصاحبة الآلات . ولكل دولة نشيدها الوطني الخاص بها، يكون رمزًا من رموزها . والنشيد الوطني اللبناني الذي وضعه رشيد نخلة، ولحنه وديع صبرا هو (من مشطور بحر المتدارك):

كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمِ
مِلْءُ عَيْنِ الزَّمَنِ
سَيَفُنَا وَالْقَلَمِ
سَهْلُنَا وَالْجَبَلِ
مَنْبِتُ الرِّجَالِ
قَوْلُنَا وَالْعَمَلِ
فِي سَبِيلِ الْكَمَالِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
شَيْخُنَا وَالْفَتَى
عِنْدَ صَوْتِ الْوَطَنِ
أُسْدُ غَابِ مَتَى
سَاوَرْتُنَا الْفِتْنِ
شَرَقْنَا قَلْبُهُ
أَبَدًا لِبَنَانِ
صَائِنُهُ رُبُّهُ
لِمَمْدَى الْأَزْمَانِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
بِخِرُهُ بِرُّهُ
دُرَّةُ الشُّرْقَيْنِ

رِفْدُهُ بِرُّهُ
مَالِي الْقُطْبَيْنِ
إِسْمُهُ عِزُّهُ
مُنْذُ كَانَ الْجُدُودُ
مَخْجَدُهُ أَرْزُهُ
رَمْزُهُ لِلْخُلُودِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ
لِلْعُلَى لِلْعَلَمِ
كُلُّنَا لِلْوَطَنِ

النَّصْبُ

النَّصْبُ، في اللغة، مصدر «نَصَبَ»، ونَصَبَ الشَّيْءَ: أقامه ورفعَه، أو وضعه وأثبتَه. وهو، في النحو، حالة من حالات الإعراب تلحق بالأسماء والفعل المضارع.

١ - النصب في الفعل المضارع: ينصب الفعل المضارع إذا سبقته إحدى أدوات النصب، وأحرف النصب قسمان: قسم ينصب بنفسه، وهو: أن، لن، إذن، كني، وقسم ينصب بـ«أن» مضمرة وهو: لام التعليل، لام الجحود، حتى، أو، فاء السببية، واو المصاحبة. وتكون علامة نصب الفعل المضارع:

أ - الفتحة، وذلك إذا لم يكن من الأفعال الخمسة، نحو: «لن يأتي المعلم».

ب - حذف النون، وذلك إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: «المعلمون لن يحضروا اليوم». وانظر: الفعل المضارع، الرقم ٥.

٢ - النَّصْبُ في الأسماء: يُنصب الاسم إذا كان مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو اسماً لـ«إن» وأخواتها، أو خبراً للأفعال الناقصة، أو

النَّصْبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ

انظر: المنصوب على نزع الخافض.

النَّصْبُ عَلَى التَّفْسِيرِ

هو نصب المصدر على أنه مفعول له (أو لأجله، أو من أجله)، ويسمى أيضًا «النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ».

النَّصْبُ عَلَى التَّوَسُّعِ

هو النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.
انظر: المنصوب على نزع الخافض.

النَّصْبُ عَلَى الْخُرُوجِ

هو نَصْبُ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ، نَحْوُ: «قَمْتُ وَقَوْفًا». وهو، عِنْدَ الْفَرَّاءِ، مَا يُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ.

انظر: الحال، والمفعول المطلق.

النَّصْبُ عَلَى الْخِلَافِ

انظر: الخلاف.

النَّصْبُ عَلَى السَّعَةِ

هو النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.
انظر: المنصوب على نزع الخافض.

النَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ

هو الْخِلَافُ.
انظر: الخلاف.

النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ

هو نصب المصدر على أنه مفعول مطلق، أو على أنه مفعول لأجله.
انظر: المفعول لأجله، والمفعول المطلق.

لـ «ليس» وأخواتها، أو اسمًا لـ «لا» النافية للجنس (وذلك في بعض حالاتها)، أو تابعًا لاسم منصوب. وعلامة النصب في الأسماء هي:

أ - الفتحة، وذلك في الاسم المنصوب الذي ليس جمع مذكر سالمًا، ولا جمع مؤنث سالمًا، ولا ملحقًا بهما، ولا مثنى، ولا من الأسماء الستة، نحو: «رَأَيْتُ مُحَمَّدًا مَبْتَسِمًا».
ب - الياء، وذلك في المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما، نحو: «شَاهَدْتُ الْمُعَلِّمِينَ وَتَلْمِيزِينَ وَبَنِينَ».

ج - الكسرة، وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به، نحو: «شَاهَدْتُ الْمُعَلِّمَاتِ وَالتَّلْمِيزَاتِ وَأُولَاتِ الْفَضْلِ».

د - الألف في الأسماء الستة، نحو: «شَاهَدْتُ أَبَاكَ».

نَصْبُ الْأِسْمِ

انظر: النصب، الرقم ٢.

النَّصْبُ بِالتَّبَعِيَّةِ

هو نصب التُّغْتِ، والتوكيد، أو الْبَدَلِ، أو الاسم المعطوف، أو عطف البيان، لكونها تابعة لاسم منصوب. انظر كلاً في مادته.

النَّصْبُ بِـ «أَنْ» مضمرة

انظر: أَنْ.

النَّصْبُ بِحَذْفِ النُّونِ

هو، عِنْدَ الْفَرَّاءِ، نصب الاسم بغير تنوين. والنَّصْبُ بِحَذْفِ النُّونِ يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ.

انظر: الأفعال الخمسة.

النَّصَبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ

انظر: المنصوب على نَزْعِ الْخَافِضِ.

نَصَبُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ

انظر: النصب، الرقم ٢، والفعل المضارع، الرقم ٥.

نَصَبُ الْمَضَارِعِ

انظر: النصب، الرقم ٢، والفعل المضارع، الرقم ٥.

نُصِبَ

اسم يُعَرَّبُ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ فِي الْجُمْلَةِ. وَهُوَ فِي نَحْوِ: «سَأَصُغُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ نُصْبَ عَيْنِي» مَفْعُولٌ فِيهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ (بمعنى: أمام).

النَّصْبَةُ

النَّصْبَةُ، فِي اللُّغَةِ، مَصْدَرٌ مَرَّةً مِنْ «نَصَبَ». وَنَصَبَ الشَّيْءَ: أَقَامَهُ وَرَفَعَهُ، أَوْ وَضَعَهُ وَأَثْبَتَهُ. وَهِيَ، فِي الْإِصْطِلَاحِ اللُّغَوِيِّ، الْفَتْحَةُ. انظر: الْفَتْحَةُ.

نصر بن أبي أحمد، أبو القاسم اليعقوبي

(.... / - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)

نصر بن أبي أحمد بن المسعود، أبو القاسم اليعقوبي البغدادي الضرير. كان إماماً في النحو، فقيهاً متقناً، مناظراً أديباً متفتناً، حنبلياً. حدث عن أبي الفتح بن شاتيل، وابن كليب. وحدث عنه الأبرقوهي، والمطعم.

(بغية الوعاة ٢/٣١٣).

أبو نصر الأصبهاني

= محمد بن عبد العزيز بن محمد

(.... / - ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م)

أبو النصر الأموي

= فتح بن موسى بن حماد (٦٧٣هـ / ١٢٧٤م).

أبو نصر الرامشي

= محمد بن محمد بن أحمد (.... / - ٤٩٠هـ / ١٠٩٦م).

نصر بن صدقة، أبو عبد الله النحوي

(.... / - ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م)

نصر بن صدقة القاسبي، أبو عبد الله. كان نحويًا أديبًا. قدم مصر، فأخذ عن أدبائها وعلمائها، ثم دخل المعرة، فلزم أبا العلاء المعري، وكتب نسخة عن ديوانه «سقط الزند»، وقدمها للحاكم بمصر عند رجوعه إليها. فقرأ عليه فأعجبه نظمه.

(بغية الوعاة ٢/٣١٣).

نصر بن عاصم، الليثي

(.... / - ٨٩هـ / ٧٠٨م)

نصر بن عاصم الليثي، كان رائدًا في النحو، إمامًا في علم العربية، فقيهاً من فقهاء التابعين. من أوائل واضعي النحو، إذ كان أول من وضع علم النحو أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز. وضعوا للنحو أبوابًا وأصولًا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول به.

كان نصر يُسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو. وقيل: أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء. كان يرى رأي الخوارج، ثم ترك ذلك

وقال في ذلك أبياتاً.

كان نصر أحد القراء الفصحاء، وكان من أقصد الناس طريقاً في القراءة. سئل نصر: كيف تقرأ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ فلم ينون. ف قيل له: إن عروة بن الزبير بن العوام ينون، فقال: ينس ما قال، وهو للنس أهل. فما زال عبد الله بن إسحق الحضرمي يقرأ بها حتى مات. مات نصر بالبصرة سنة ٨٩هـ، وقيل: سنة ٩٠هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣-٣٤٤؛ والأعلام ٨/ ٢٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٣-٣١٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢/ ٢١؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/ ٣٣٦؛ ونزهة الألباء ١٩-١٨).

نصر بن عبد الله، ابن مريم

(... / ... - بعد ٥٦٠هـ / ١١٦٤م)

نصر بن عبد الله، فخر الدين، المعروف بابن مريم الشيرازي. كان فارساً في اللغة والنحو، أديباً خطيباً. من أهل شيراز. وواحدها في الأثبات للنحو، تُشد إليه الرّحال من العالم. خطيب شيراز، وعالمها، وأديبها، والمرجوع إليه في الأمور الشرعيّة، والمشكلات الأدبيّة. أخذ عن محمود بن حمزة الكرمانی.

من مصنفاته: «شرح الإيضاح»، و«تفسير القرآن»، و«المنتقى في علل القراءات». قيل: قرئ عليه سنة ٥٦٠هـ، وتوفي بعدها. وقيل: إنه كان في سنة ٥٨٧هـ موجوداً، وكان يخطب في كل جمعة خطبة لا يعيدها. سمّاه ياقوت: نصر بن علي بن محمد، وقال: يُعرف بابن أبي مريم النحوي. وسمّاه السيوطي: نصر الله بن علي بن محمد،

وقال: يعرف بأبي مريم.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤-٢٢٥؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٤-٣٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٤).

نصر بن عبد الرحمن، أبو الفتح
الإسكندري

(... / ... - ٥٦١هـ / ١١٦٥م)

نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو الفتح الإسكندري. كان عالماً بالنحو والأدب، فاضلاً ذكياً، من أهل الإسكندرية. سمع بمصر ابن الكيزاني الفقيه الشاعر، وبدمشق علي بن الحسن بن عساكر. ثم دخل بغداد بعد سنة ٥٦٠هـ، وسمع بها من شيوخها، وقرأ بها على أبي محمد بن الخشاب. جالس العلماء، وحديث باليسير عن الحافظ أبي القاسم بن عساكر. ثم خرج إلى خراسان، ودخل أصبهان، وأقام بنيسابور، وتوفي بها. وقيل: توفي بأصبهان سنة ٥٦١هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٤؛ والأعلام ٨/ ٢٤).

نصر بن علي الجَهْضَمي

(... / ... - ... / ...)

نصر بن علي الجَهْضَمي اللغوي البصري، من أصحاب الخليل. وهو أحد الأربعة الذين نجموا من أصحابه، في طبقة النضر بن شميل، وعلى مذهبه في الحديث الذي غلب عليه، وهو من ثقات المحدثين ونبلائهم. هذا ما جاء في «إنباه الرواة» والذي في «طبقات النحويين واللغويين»، و«مراتب النحويين» أنّ علي بن نصر بن علي الجَهْضَمي هو الذي كان

نصر بن محمد، نصر بن أبي الفنون
(٥٥٠هـ / ١١٥٥م - ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)

نصر بن محمد بن المظفر بن عبد الله بن محمد بن أبي الفنون، جمال الدين، أبو الفتوح. أصله من الموصل. كان نحوياً لغوياً. دخل بغداد وأقام بها، وسمع على علمائها وأدبائها مثل: ابن البطي، وابن الخشاب، وابن العصار، ثم انتقل إلى مصر فسمع من البوصيري. تصدر للإقراء مدة بجامع الأزهر. له «رسالة في الضاد والظاء». (بغية الوعاة ٢/ ٣١٥).

أبو نصر النحوي (الضريز)

= القاسم بن محمد بن مباشر (... / ... / ...)

أبو نصر النحوي

= حمدون بن أحمد بن خورمرد (... / ... / ...)

نصر بن نصر الهوريني

(... / ... / ... - ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م)

نصر بن نصر يونس الهوريني الوفاي الأحمدي، أبو الوفاء. كان عالماً باللغة والأدب، أزهرياً من أهل مصر. أرسلته حكومته على رأس بعثة إلى فرنسا، فأقام بها مدة، وتعلم الفرنسية. ولما عاد إلى مصر، تولى رئاسة تصحيح المطبعة الأميرية. فصتح كثيراً من كتب اللغة والعلم والتاريخ.

من مصنفاته: «شرح العينين في شرح عنين» لغة وأدب، و«حاشية على بسملة الأحراز في أنواع المجاز» في البلاغة، و«المطالع النصيرية للمطابع المصرية» في

من أصحاب الخليل.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤٥؛ والمزهر ٢/ ٤٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ وطبقات النحويين واللغويين ٤٧؛ ومراتب النحويين ١٠٥).

نصر بن علي، أبو الفتوح

(... / ... / ... - ٦٠٠هـ / ١٢٠٣م)

نصر بن علي بن منصور، أبو الفتوح، ويعرف بابن الخازن. من أهل الحلة المزيديّة. كان عالماً بالنحو واللغة والعربية، حافظاً للقرآن، قدم بغداد، وأقام بها، وسمع بها على أبي محمد الحسن بن علي بن عبيدة النحوي، وعلى غيره. عُرف بتقّره عند القراءة، فهجرت روايته لذلك. مات قبل سنّ الرواية، ولم يرو شيئاً. توفي في الحلة سنة ٦٠٠هـ شاباً، ودُفن عند مشهد الإمام الحسين بن علي في كربلاء. (إنباه الرواة ٣/ ٣٤٦).

أبو نصر الفارقي

= الحسن بن أسد أن الحسن الفارقي (٤٨٧هـ / ١٠٩٤م).

أبو نصر القرطبي

= هارون بن موسى بن صالح (٤٠١هـ / ١٠١١م).

نصر بن محمد، أبو العزّ النحوي

(... / ... / ... - ... / ... / ...)

نصر بن محمد بن مبادر، أبو العزّ. كان عالماً بالنحو واللغة، أديباً فاضلاً من أهل النيل. تصدر بمصر لإقراء النحو فأفاد. كان يميل إلى التشيع، وكان شاعراً مجوّداً. (إنباه الرواة ٣/ ٣٤٦).

نصر الله بن محمد، أبو الفتح الشيباني
(٥٥٨هـ / ١١٦٢م - ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م)

نصر الله بن محمد بن محمد، أبو الفتح
الشيباني، ضياء الدين. الوزير الفاضل
الخزرجي، المعروف بابن الأثير. كان ماهراً
في النحو واللغة وعلم البيان. حفظ شعر أبي
تمام حبيب بن أوس الطائي، وحفظ شعر أبي
عبادة البحريري، وشعر أبي الطيّب المتنبي.
كان فصيحاً بليغاً ذا لسان وبيان. جعله
الأفضل علي بن صلاح الدين الأيوبي وزيراً
له. ولد بجزيرة ابن عمر. ومات ببغداد.

من مصنفاته: «المثل السائر في أدب
الكاتب والشاعر»، و«الوشي المرقوم في حلّ
المنظوم»، و«المعاني المخترعة في صناعة
الإنشاء»، وديوان رسائل في عدة أجزاء.
(بغية الوعاة ٢/ ٣١٥).

أبو نصر النيسابوري

= محمد بن محمد بن نصر (٤٠٤هـ /
١٠١٣م - ٤٨٩هـ / ١٠٩٦م).

نصران

(... / ... - ... / ...)

نصران (لم يعرف من اسمه أكثر من
ذلك). كان عالماً بالنحو أستاذ ابن السكيت.
قرأ شعر الكميت على أبي حفص عمر بن
بَكَيْر.

(الفهرست ص ١٠٧؛ وإنباه الرواة ٣/
٣٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦).

نصرون بن فتوح

(... / ... - ... / ...)

نصرون بن فتوح بن حسين الجزري

أصول الكتابة، و«شرح ديباجة القاموس»،
و«فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات
القاموس» في مقدمة القاموس للفيروزبادي،
و«تفسير سورة الملك» و«تسليّة المصاب عند
فراق الأحباب» و«المؤتلف والمختلف» رسالة
في أسماء رواة الحديث، و«التحريرات
النصرية على شرح الرسالة الزيدونية»،
تعليقات على شرح ابن نباتة لرسالة ابن
زيدون.
(الأعلام ٨/ ٢٩).

نصر بن يوسف

(... / ... - ... / ...)

نصر بن يوسف. كان نحوياً لغوياً، من
أصحاب الكسائي. له من الكتب: «الإبل»،
و«خلق الإنسان».

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٥؛ وبغية الوعاة
٢/ ٣١٥؛ والفهرست ص ٩٨).

نصر الله بن إبراهيم

(٥٢٠هـ / ١١٢٦م - ... / ...)

نصر الله بن إبراهيم بن أبي نصر
الدَّيْنُورِي، ثم البغدادي الحمّامي. كان عالماً
بالنحو، فاضلاً أديباً، سمع أبا الحسن بن عبد
السلام، وأبا محمد بن الطّراح وغيرهما.
ذكره ياقوت مرتين: الأولى باسم نصر بن
إبراهيم، وذكر ولادته سنة ٢٥٠هـ، والثانية
باسم نصر الله بن إبراهيم، وذكر ولادته سنة
٥٢٠هـ، وسمّاه السيوطي: نصر الله بن
إبراهيم.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢١٨، ٢٢٦؛ وبغية
الوعاة ٢/ ٣١٦).

النضر بن سلمة، أبو سلمة التميمي
(... / ... - ... / ...)

النضر بن سلمة بن عبد الله، أبو سلمة التميمي النيسابوري، كان لغويًا ماهرًا. سمع أحمد بن سعيد الدارمي، وروى كتاب «الغريب» عن عبد الله بن مخلد. وروى عنه أبو سهل الصعلوكي.
(بغية الوعاة ٢/٣١٦).

النضر بن شَمِيل

(١٢٢هـ / ٧٤٠م - ٢٠٤هـ / ٨٢٠م)

النضر بن شَمِيل بن خَرَشَة، التميمي المازني النحوي اللغوي الأديب. وُلد بمرور، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد. أقام بالبادية وأخذ عن فصائحها كأبي خيرة الأعرابي، وأبي الدُقَيْش، وسمِع من هشام بن عُرْوَة، وحُميد الطويل، وعبد الله بن عَوْن، وغيرهم من صغار التابعين.

كان ثقة حجة. ضاقت عليه أسباب العيش بالبصرة، فأراد الخروج إلى خُرَاسان، فشِيعه من أهل البصرة ثلاثة آلاف من النحاة والأدباء والفقهَاء والمحدثين واللغويين. فلما صار بالمِزْبَد، جلس لوداعهم، وقال: يا أهل البصرة، يعز عليّ فراقكم، ووالله لو وجدت كل يوم كيلجة (كيل معروف بالعراق) من الباقلاء ما فارقتكم. فلم يكن فيهم واحد يتكفل له ذلك. فسار إلى مَزو فأقام بها، وأثرى وأفاد بها مالاً وفيراً. ذكر ذلك أبو عبيدة في كتاب «المثالب».

وكان النضر من أهل الستة، وهو أول مَنْ أظهرها بخراسان ومرو. ولي القضاء بمرور، فأقام العدل، وحسنت سيرته، وكان متقللاً

المصري. كان لغويًا عارفًا بالنحو والعربية. وكان من خواص أصحاب ابن القطاع الصقلي. قرأ عليه كثيرًا من الكتب اللغوية. مرض نصر مرضة أشرف فيها على الموت، فباع كثيرًا من الكتب الأدبية، وغير الأدبية، ومنها «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم». فلما شفي من مرضه ذكر ذلك لأبي القاسم بن القطاع، فغضب عليه غضبًا شديدًا، وقال له: كان عليك أن تبيع كتب الأدب ففيها عوض، وتترك عندك الصحيحين، هل رأيت مسلمًا يُخرج الصحيحين من داره؟ فاستحيا نصر. وندم على عمله غاية الندم.
(إنباه الرواة ٣/٣٤٧ - ٣٤٨).

نصيبی

= أحمد بن المبارك بن نوفل (٦٦٤هـ / ١٢٦٦م).

نصير الدين الأنصاري

= علي بن محمد بن غالب (٧٢٥هـ / ١٣٢٥م).

نُصير الرّازي

(... / ... - ... / ...)

نُصير بن أبي نُصير الرّازي. كان علامة بالنحو، من أصحاب الكسائي. أخذ عنه النحو، وقرأ عليه القرآن. كان نصير صدوقًا حافظًا، كثير الأدب، جالس الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، وسمع منهما. له مؤلفات جيدة سمعها منه أبو الهيثم الرّازي، ورواها عنه بهراة.

(إنباه الرواة ٣/٣٤٧؛ وبغية الوعاة ٢/٣١٦).

المعاجم، فإنه قياسي؛ لأن الوزن «فَعول» يطرَد مصدرًا للفعل الماضي الثلاثي اللازم المكسور العين إذا دلَّ على معالجة، نحو: قَدِمَ قُدومًا، صَعِدَ صَعودًا، لَصِقَ لصوقًا، أَرَفَ أَروقًا^(٢).
وعليه، يصح أن نقول: «نَضِجَ نضوجًا».

نطاقات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة^(٣).

النُّطْعِيَّة

الأحرف النُّطْعِيَّة ثلاثة، وهي التاء، والذال، والطاء. وقد سَمَّاهُنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي بذلك لأنه نَسَبَهُنَّ إلى الموضع الذي يَخْرُجُنَّ منه، وهو نطع (أي: ظهر أو سَقَف) الغار الأعلى، وهو موضع اللسان من الحنك.

النُّظَنَرِي

= حسين بن إبراهيم (٤٩٩هـ / ١١٠٦م).

نظائر «غير»

هي الأسماء الملازمة للإضافة، والتي تنطبق عليها أحكام «غير» في البناء والإعراب. وتُسَمَّى أيضًا «نظائر قبل».

انظر: الإضافة، الرقم ٤.

نظائر «قَبْل»

انظر: نظائر «غير».

متشققًا، وله مع المأمون حكايات ونوادر لما كان مقيمًا بمرور.

له تصانيف كثيرة، منها: «الصفات» في الأجناس، على مثال «الغريب»، وهو كتاب من خمسة أجزاء تحتوي على خُلق الإنسان، وصفات النساء، والأخبية، والبيوت، والإبل، والغنم، والطير، والشمس، والقمر، والكمأة، والآبار، وصفة الخمر، والزرع والعنب، وأسماء البقول، وما شابه ذلك. وله كتاب «السلاح» و«خُلق الفرس» و«الأنواء» وكتاب «الشمس والقمر» و«المعاني» و«غريب الحديث» و«المصادر» و«المدخل إلى كتاب العين» للخليل بن أحمد وغير ذلك. توفي النضر سنة ٢٠٤هـ، وقيل سنة ٢٠٣هـ بمدينة مَرُو من بلاد خراسان.

(إنباه الرواة ٣ / ٣٤٨-٣٥٢؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣١٦-٣١٧؛ ووفيات الأعيان ٥ / ٣٩٧-٤٠٥؛ وفوات الوفيات ٢ / ١٠٣ و٢٣٨؛ ومعجم الأدباء ١٩ / ٢٣٨-٢٤٣؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢٩-٣٤؛ ومراتب النحويين ١٠٧؛ والمزهر ٢ / ٤٠٥؛ ونزهة الألباء ١١١-١١٦؛ وشذرات الذهب ٢ / ٧-٨؛ والفهرست ص ٧٧).

النُّضُوج

يخطئ بعض الباحثين استخدام كلمة «النُّضُوج»، بحجة أن هذا المصدر لم يأت في كلام العرب^(١).

ولكن، إن لم يرد هذا المصدر في

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٥٥.

(٢) انظر: النحو الوافي ٣ / ١٩٤-١٩٥.

(٣) في أصول اللغة ٢ / ٥٩-٦٠.

النَّظَام

هو من يَضَع النَّظْمَ، أو من يُكثِرُ منه.
انظر: النَّظْم.

نِظَام التَّقْلِيْبَاتِ الْخِلِيْلِيّ

انظر: كِتَاب الْعَيْن.

نِظَام الْغَرِيبِ

كِتَاب فِي غَرِيبِ اللُّغَةِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّبْعِيِّ اللَّغَوِيِّ (١٠٠٠ / ١٠٨٠ هـ - ١٠٨٧ م).

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ: «إِنَّ اللُّغَةَ وَاسِعَةٌ لَوْ سَعِيَ الْقَوْلُ فِيهَا، وَلَا أَوْسَعَ مِنْ الْمَقَالِ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَخْتَرِعُهُ فِي كُلِّ حِينٍ. وَكُلُّ شَيْءٍ سَبَبُ كَوْنِهِ الْإِخْتِرَاعُ، فَإِنَّهُ لَا طَرَفَ لَهُ وَلَا بُلُوغَ فِي مَتْنَاهُ، لَكِنِّي أَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ مِنْ غَرِيبِ اللُّغَةِ وَمَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ وَتَدَاوَلَتْهُ فِي أَشْعَارِهَا وَخُطْبِهَا، وَتَجَادَبَتْهُ فِي أَمْثَالِهَا وَمَقَامَاتِهَا وَمَخَاطَبَاتِهَا. وَوَضَعْتُ هَذَا الْمُخْتَصَرَ وَجَعَلْتُهُ لَهُ كَالْأَصْلِ لِلشَّيْءِ وَالْقَاعِدَةِ لِلْبَيَانِ يُتَنَفَّعُ بِمَا يَبْنَى فِيهِ، وَتُمْكِنُ الزِّيَادَةُ فِي مَنْقَطَعَاتِهِ وَحَوَاشِيهِ، وَسَمَّيْتُهُ «نِظَامَ الْغَرِيبِ»، وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ»^(١).

وَقَدْ بَوَّبَ الْأَلْفَاظَ الْغَرِيبَةَ فِي مِثَّةِ بَابٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَبِ هَذِهِ الْأَبْوَابَ، وَلَا أَلْفَاظَهَا وَفَقَ مَعْيَارٍ مَعَيَّنٍ فِي التَّرْتِيبِ، وَقَدْ جَاءَتْ كَالْآتِي:

- بَاب مَا جَاءَ مِنَ الْغَرِيبِ فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ.

- بَاب فِي الشَّجَاجِ.

- بَاب فِي الْعَقْلِ وَالذِّكَاءِ.

- بَاب فِي الْفَصَاحَةِ.

- بَاب فِي الْحَمَقِ وَالْعِيّ.

- بَاب فِي الْحَسَنِ.

- بَاب فِي الْقَبِيحِ.

- بَاب فِي الطُّوْلِ.

- بَاب فِي الْقَصْرِ.

- بَاب فِي حَسَنِ الْخَلْقِ.

- بَاب فِي سُوءِ الْخَلْقِ.

- بَاب فِي الْحَبِّ.

- بَاب فِي الشَّحْنَاءِ وَالْعِدَاوَةِ.

- بَاب فِي الْكِبَرِ.

- بَاب فِي الْجُودِ وَالْكَرَمِ.

- بَاب فِي أَسْمَاءِ النَّفْسِ.

- بَاب فِي الشَّبَابِ.

- بَاب فِي الشَّيْخُوخَةِ.

- بَاب فِي الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ.

- بَاب فِي الضَّعْفِ.

- بَاب فِي الْأَصْلِ.

- بَاب فِي الْخَالِصِ مِنَ الْقَوْمِ.

- بَاب فِي الْأَخْلَاطِ.

- بَاب فِي الْقُرْبِ.

- بَاب فِي الْبَعْدِ.

- بَاب فِي النِّعْمَةِ وَالْبُؤْسِ.

- بَاب فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ.

- بَاب فِي الشَّبَعِ وَالْجُوعِ.

- بَاب فِي الرِّيِّ وَالْعَطَشِ.

- بَاب فِي أَسْمَاءِ الْخَمْرِ.

- بَاب فِي الْعَسَلِ.

- بَاب فِي أَسْمَاءِ اللَّبَنِ.

- بَاب فِي أَسْمَاءِ اللَّحْمِ.

- باب في أسماء النساء وصفاتهن .

- باب ما يكره من خلق النساء وخلقهن .

- باب في أسماء الفرج .

- باب في الحلبي .

- باب في أسماء الذهب والفضة .

- باب في الثياب .

- باب في الطيب .

- باب في الديار .

- باب في البنيان .

- باب في الخيم .

- باب في الشجاعة .

- باب في الجبن .

- باب في أسماء السيوف .

- باب في أسماء الرماح .

- باب في أسماء الدروع .

- باب في أسماء القسي والنبل .

- باب في الحرب .

- باب في أسماء الجيش .

- باب في الجماعات .

- باب في الأصوات .

- ومما جاء في أصوات البهائم .

- باب في الألوان .

- باب في أسماء الخيل وصفاتهن

وخلقهن .

- باب في أسماء البغال .

- باب في الذحول .

- باب في بطلان الذحول .

- باب في أسماء الإبل .

- باب في خلق الإبل .

- باب في الرحال والجمال .

- باب في الحرب .

- باب في أسماء السير .

- باب في النعاس .

- باب في الطريق .

- باب في الأكل .

- باب في أسماء الأطباء .

- باب في أسماء الوعول .

- باب في أسماء الحمر الوحشية .

- باب في سباع الطير .

- باب في الشاة والمعز .

- باب في أسماء الأسود .

- باب في أسماء الذئب .

- باب في أسماء الضباع .

- باب في فروق أسماء الأطفال .

- باب في أسماء الحيات .

- باب في أسماء الجراد .

- باب في أسماء الشمس .

- باب في أسماء القمر .

- باب في أسماء الظلام .

- باب في الظل .

- باب في أسماء السحاب والمطر .

- باب في أسماء الرياح .

- باب في الخصب والجذب .

- باب في أسماء البحر .

- باب في الآبار والدلاء .

- باب في الماء والعيون والأنهار .

- باب في النخيل .

- باب في أسماء النبات والأشجار والمراعي .

- باب في أسماء الرياحين .

- باب في أسماء السمومات .

- باب في أسماء القفار .

- باب في الجبال .

- باب في أسماء التراب .

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ه».

نظرية البو - وو

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ج».

نظرية البوه بوه

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ه».

نظرية التوقيف

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نظرية الدينغ دونغ

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نظرية محاكاة أصوات الطبيعة

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ج».

نظرية محاكاة الأصوات معانيها

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «د».

نظرية المَوَاضعة

إحدى النظريات التي فسّرت نشأت اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

نظرية اليوها هو

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «و».

النَّظْم

النَّظْم، في اللغة، مصدر «نَظَمَ». ونَظَمَ

- باب في أسماء الموت والقبور.

- باب في العظيم من الأمر.

- باب في أسماء الدواهي.

- باب في المجموع.

- ومما نطقت به العرب على التثنية.

وقد نُشِر الكتاب، بدون تحقيق في مؤسسة

الكتب الثقافية، لا بلدة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/

١٩٨٧م.

النظرية الأحادية

هي إحدى النظريات التي اهتمّت بدراسة

أصل اللغة وانطلاق بنائها الأول. وذهب

القائلون بها إلى أنّ أصول الكلمات أحادية،

أي: يعود أصل كل منها إلى حرف واحد.

وتقابلها النظرية الثنائية.

انظر: الثنائية.

للتوسّع انظر:

«الأحاديث في اللغة»، أحمد ارحيم هبّو

وعبد الله دركزلي. مجلة أبحاث جامعة

حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية،

العدد ١٨، سنة ١٩٩٠م.

نظرية الاستجابة الصوتية للحركات

العَصَلِيَّة

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «و».

نظرية الاصطلاح

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

انظر: اللغة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

نظرية الأصوات التعجبية العاطفية

إحدى النظريات التي فسّرت نشأة اللغة.

الأشياء: ضم بعضها إلى بعض وفق نظام
مُعَيَّن في الترتيب.

وهو، في النحو، النحو نفسه.

انظر: النحو.

وهو، في النقد الأدبي الكلام الموزون
المقفى، أو فن تأليفه، ومعظم النقد يجعل
النظم دون مرتبة الشعر في الجودة من حيث
المضمون، والخيال، والعاطفة وغيرها من
عناصر الشعر، دون الوزن. فالشعر، عادة،
يطفح بالشعور الحي، والعاطفة الصادقة،
فيؤثر في مشاعرنا، لأن ما خرج من القلب،
وقع في القلب؛ أما النظم، فركب بطريقة لا
يُقصد بها إلا المحافظة على الوزن، والإيقاع،
كانتظام حبات العقد في السلك، دون أن
يكون فيه روح أو حياة. فهو، وإن كان جميل
الشكل، أحياناً، كاللؤلؤ، فإنه بارد مثله.

والمقياس في التفريق بين الشعر والنظم،
يعود، بالدرجة الأولى إلى الذوق الأدبي.
وهذا الذوق يترتب بالإدمان على مطالعة الشعر
الجميل.

هذا، وإن لم يكن ثمة حدود دقيقة فاصلة
بين الشعر والنظم، فإنه، يمكننا التمييز بينهما
بسهولة في كثير من الأحيان، فما نظمه الفقهاء
والنحاة، وكثير من شعر عصر الانحطاط،
والشعر الأرقط، والأخيف، والعاطل، وغيره
من الشعر الذي تغلب عليه الصنعة، والشعر
التعليمي، «كل ذلك «نظم» لا «شعر»، عند
الذين يُفرِّقون بين المصطلحين. فمن الشعر،
قول القائل (من البسيط):

جاءت مُعَذِّبَتِي فِي غَيْهَبِ الْعَسَقِ
كَأَنَّهَا الْكَوْكَبُ الدَّرِّيُّ فِي الْأَفْقِ

فَقُلْتُ: نَوَّرْتَنِي يَا خَيْرَ زَائِرَةٍ
أَمَا حَشِينَتِ مِنَ الْحُرَاسِ فِي الطَّرْقِ
فَجَاوَبْتَنِي وَدَمَعُ الْعَيْنِ يَسْبِقُهَا
مَنْ يَزَكِبُ الْبَحْرَ لَا يَخْشَ مِنَ الْغَرَقِ
ومن النظم (من الطويل):

طَوِيلٌ مَدِيدٌ وَالْبَسِيطُ وَوَافِرٌ
وَكَامِلٌ أَهْزَاجُ الْأَرَاغِينِ أَزْمَلَا
سَرِيعٌ انْسِرَاحٌ وَالْخَفِيفُ مُضَارِعٌ
وَمُقْتَضَبُ الْمُجَنَّتِ قَرَبٌ لَتَفْضَلَا
ومنه (من الطويل):

مَحَامِلُ «مَا» عَشْرٌ عَلَيْكَ بِحِفْظِهَا
وَدُونُكُهَا فِي بَيْتِ شِعْرِ تَقَرُّرَا
سَتَفْهَمُ شَرْطَ الْفَضْلِ فَاغْجَبْ لِثُكْرِهِ
بِكُفِّ وَتُفِي زَيْدَ هَيَّاتَ مَضْدَرَا
ومنه أيضاً (من الرجز):

وَالطَّيُّ إِنْ يُضْحَبِ بِخَبْنِ خَبَلٍ
وَإِنْ بِإِضْمَارٍ، فَذَاكَ الْخَزَلُ^(١)
ومنه أيضاً (من الرجز):

وَلَا يَجُورُ الْإِنْتِدَا بِالنُّكْرَةِ
مَا لَمْ تُفِذْ، كَعِنْدَ زَيْدِ نَمْرَةٍ
وراجع: «الشعر».

نظم البديع في مدح خير شفيع

كتاب في علم البديع لعبد الرحمن بن أبي
بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي
(٨٤٩هـ / ١٤٤٥م - ٩١١هـ / ١٥٠٥م).

ويتضمن الكتاب بديعية السيوطي، وهي
قصيدة من مئة واثنين وثلاثين بيتاً، مع
شرحها، ويسمى أيضاً «شرح بديعية جلال
الدين السيوطي».

(١) راجع هذه المصطلحات العروضية في موادها من كتابنا هذا.

- وقد جاءت موضوعات البديعية مرتبة على النحو الآتي:
- البراعة.
 - الجنس التام والناقص.
 - الجنس المقلوب والمطرق.
 - الجنس المحرف والمشوش.
 - اللاحق والمضارع.
 - جناس الرفو والاستعارة.
 - الالتفات والجناس المجنح.
 - الإيجاب بعد السلب.
 - نفي الشيء بإيجابه.
 - الترشيح.
 - الهجو في معرض المدح.
 - المواردية.
 - الإبهام.
 - النزاهة.
 - التسليم.
 - جناس التركيب.
 - التفنن.
 - التصحيف والتلفيق والإعجاب.
 - الاكتفاء وإرسال المثل.
 - التفويف.
 - الهزل المراد به الجد.
 - التهكم.
 - عتاب المرء نفسه.
 - التغاير.
 - المقابلة.
 - التذليل.
 - التورية المهيأة.
 - الطي والنشر.
 - الاستدراك.
 - الاستطراد.
 - أسلوب الحكيم.
 - القول بالموجب.
 - الرجوع.
 - المراجعة.
 - الاستثناء.
 - تجاهل العارف.
 - القسم.
 - التسهيم.
 - التخيير.
 - الاقتضاب والازدواج.
 - الاطراد.
 - الاشتقاق.
 - الاحتباك.
 - العنوان.
 - المذهب الكلامي.
 - الجمع والترتيب.
 - التكرير.
 - الترديد.
 - التبديل.
 - إلحاق الجزئي.
 - الكلام الجامع.
 - الكفاية.
 - الطباق.
 - حسن الاتساق.
 - جناس المعنى.
 - التمكين.
 - التوليد.
 - الاستعانة.
 - الإرداف.
 - الطاعة والعصيان.

- المناقضة .	- الاستخدام .
- الفرائد .	- التوشيح .
- التطريز .	- ائتلاف اللفظ والمعنى .
- التجزئة .	- الاتساع .
- المجاز والتصريع .	- الإيضاح .
- التناسب وهو مراعاة النظير .	- التوجيه .
- الإشارة .	- التسميط .
- التوشيع .	- تشبيه شيئين بشيئين .
- التعطف .	- الإيغال .
- حسن البيان .	- التشريع .
- براعة المطلب .	- الإبداع .
- التجريد .	- التشطير .
- الاعتراض .	- الطرد والعكس .
- التفصيل .	- الإطناب والإيجاز .
- الاستبعا .	- الترصيع .
- التعديد .	- القلب .
- الإهمال .	- التفضيل .
- المقطوع والموصول .	- حسن التعليق .
- الموازنة .	- التفريق .
- ائتلاف اللفظ والوزن .	- تشابه الأطراف .
- المزاجية .	- التقسيم والفهم .
- السجع .	- الجمع والتقسيم .
- التكميل .	- التدبيج .
- التتميم .	- الجمع والتفريق .
- التعريض .	- الاقتباس .
- التنكيت .	- التفريع والتبليغ .
- المشاكلة .	- الانسجام .
- العقد .	- الإغراق .
- تأكيد المدح بما يشبه الذم .	- التهذيب والتأديب .
- جمع المؤنث والمختلف .	- التشبيه .
- التلميح والمماثلة .	- التوهيم .

- المساواة.

- ائتلاف الوزن والمعنى.

- الاحتراس.

- التفسير.

- الاشتراك.

- الاتفاق.

- البسط.

- السهولة.

- حسن الاختتام.

- فهرس الآيات القرآنية.

وقد نشرت الكتاب دار القلم العربي بحلب
سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، بتحقيق الشيخ علي
محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد
الموجود، وبمراجعة عبد الفتاح أبو سنة.

نظم الدرر والعقيان

انظر: محاسن الكلام المستعملة في النثر
والنظام.

نَعَاءِ الرَّجُلِ

اسم فعل أمر بمعنى: ائعه. قال الكُميت
(من الطويل):

نَعَاءِ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ
وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدُّعَائِمِ وَالْأَضْلِ
وكانت العرب، إذا مات منها ميت، له
خطر وقدر، رَكِبَ راكب، وجعل يسير في
الناس. ويقال: «نعاء فلانًا»، أي: ائعه، أي:

أُظْهِرْ خَيْرَ وَفَاتِهِ.

نَعَامٌ

لغة في «نَعَم».

انظر: نَعَم.

النَّعْتُ

١ - تعريفه: النَّعْتُ، في اللغة، مصدر
«نَعَتَ». ونعت الشيء: وصفه. وهو، في
النحو، نوعان: نعت حقيقي، ونعت سببي.
والنعت الحقيقي هو التابع الذي يكمل متبوعه
ببيان صفة من صفاته، نحو: «طلع البدرُ
المنيرُ». أما النعت السببي، فهو التابع الذي
يكمل متبوعه، ببيان صفات ما له تعلق به،
نحو: «جاء الرجلُ الناجحُ ابنه»^(١).

٢ - فائدته: يُفيد النعت التخصيص (إذا
كان المنعوت نكرة)، نحو: «مررتُ برجل
نشيط»، أو التوضيح (إذا كان المنعوت
معرفه)، نحو: «مررتُ بزيد الخياط»، أو
المدح، نحو: «جاء الطالب المجتهد»، أو
الذم، نحو: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»،
أو التوكيد، نحو الآية: ﴿فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: الآية ١٣].

٣ - أقسامه: النعت ثلاثة أقسام: مفرد^(٢)،
وجملة، وشبه جملة.

أ - النعت المفرد: ويكون إما اسمًا مشتقًا،
نحو: «أحبُّ الطالبِ النشيطِ»، وإما
مصدرًا^(٣)، نحو: «جاء رجلٌ عدلٌ» (أي:

(١) فالنعت في هذا المثل، وهو «الناجح»، يدل على صفة في «ابنه» لا على صفة في «الرجل». ونعرب «ابنه»
هنا فاعلاً لاسم الفاعل «الناجح».

(٢) يُقصدُ بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيدخل فيه المثنى، نحو: «جاء الولدان المجتهدان»،
والجمع، نحو: «جاء الأولاد المجتهدون».

(٣) بشرط ألا يكون مصدرًا ميميًا. والمصدر الواقع نعتًا يلتزم الأفراد والتذكير، نحو: «جاء رجل عدل»، و«جاء =

٣ - ألا تقترن بالواو بخلاف الجملة الحالية.

٤ - أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصوف، سواء أكان ملفوظاً، نحو الآية: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨١]، أو مقدراً، نحو الآية: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٤٨]، والتقدير: لا تجزي به^(٤).

ج - النعت شبه الجملة: قد يُنعت بشبه الجملة، شرط أن يكون تام الفائدة^(٥)، نحو: «شاهدتُ تلميذاً أمامَ المدرجِ»^(٦).

٤ - مطابقته مع منعوته: يتبع النعت الحقيقي منعوته في الإعراب، والافراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتنكير، والتعريف، نحو: «جاء الرجلان العاقلان»، «شاهدتُ فتاتين جميلتين»،

عادل)؛ وإما جامداً مؤولاً بالمشتق، كاسم الإشارة، نحو: «مررتُ بالرجل هذا»؛ أو كاسم الموصول المقترن بأل، نحو: «جاء المدير الذي تقاعد»، أو كالاسم المنسوب، نحو: «شاهدتُ رجلاً دمشقياً»، أو كـ«ذي» التي بمعنى صاحب، أو «ذات» التي بمعنى صاحبة، نحو: «صافح رجلٌ ذو علم امرأة ذات فضل»؛ أو كالعدد، نحو: «رأيتُ رجالاً ثلاثة»، أي: معدودين بهذا العدد.

ب - النعت الجملة: ويُشترط فيه:

١ - أن يكون المنعوت به نكرة لفظاً ومعنى، نحو: «رأيتُ ولدًا يبكي»^(١)، أو معنى لا لفظاً، كالمُعَرَّفُ بأل الجنسية، نحو: «ولقد أمرُ على اللثيم يسبني»^(٢).

٢ - أن تكون الجملة خبرية، أي: تحتل الصدق والكذب^(٣).

رجلان عدل»، و«جاء نساء عدل».

(١) جملة «يبكي» في محل نصب نعت «ولداً»، أما إذا قلت: «رأيتُ الولدَ يبكي» فجملة «يبكي» تعرب حالاً. (الجملة بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات نعوت).

(٢) ليس المقصود في هذا المثل لثيماً مخصوصاً، وإنما المقصود أي لثيم كان، فكانك قلت: «لقد أمرُ على لثيم يسبني».

(٣) أما إذا جاء ما ظاهره وقوع الجملة الإنشائية نعتاً للنكرة، فيجب أن تُخرج هذه الجملة على أساس أنها معمول قول مضمر، ويكون المضمر نعتاً، كقول الشاعر (من الرجز):

حَسَى إِذَا جُنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ

فالتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيتُ الذنْبَ قَطْ. فجملة: «هل رأيتُ الذنْبَ قَطْ» في محل نصب مفعول به للقول المحذوف.

(٤) يجوز أن يحل محلَّ الرابط بدلٌ منه، كما في قول الشاعر (من الطويل):

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارَ مُطْنِفُ

فجملة «أخطأ الغار مطنف» نعت لعوازب أو لنحل. وقد استعاض عن الضمير الذي يربطها بموصوفها بأل الداخلة على كلمة «غار»، فكانه قال: «أخطأ غارها».

(٥) أما إذا كان شبه الجملة ناقصاً، أي: لا تتم الفائدة بوقوعه نعتاً، فإنه لا يصح أن نعت به، لذلك لا يجوز أن تقول: «اشتريتُ بيتاً فيه».

(٦) شبه الجملة المكوّن من الظرف «أمام»، متعلّق بنعت محذوف تقديره «كائنًا» أو «موجودًا». أما إذا قلت: «شاهدتُ التلميذَ أمامَ المدرجِ» أصبح شبه الجملة متعلقاً بحال محذوفه، تقديرها: «كائنًا» أو «موجودًا».

الإشارة، الذي لا يُفَرَّق، بل يثنى أو يُجمع تغليباً لأحد الأوصاف، نحو: «جاء هذان المجتهدان» (للمجتهد والشجاع) وهؤلاء الأغنياء (للمجتهد والغني والفقير).

ب - إن الصفات التي على وزن «فَعول» بمعنى «فاعل»، نحو: «صَبور، غَيور» أو على وزن «فَعيل» بمعنى «مَفْعول»، نحو: «جريح، قتل» أو على وزن «مِفْعَال» نحو: «مِهْذار» أو على وزن «مِفْعيل» نحو: «مِغْطير»، أو على وزن «مِفْعَل» نحو: «مِهْذر»، يجوز فيها التذكير والتأنيث، إن كان منعوتها مؤنثاً، نحو: «امرأة غيور» و«امرأة غيورة».

ج - ما كان نعتاً لجمع ما لا يعقل، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يُعامل معاملة الجمع، أو أن يُعامل معاملة المفرد المؤنث، فتقول: «شاهدت جبلاً شاهقةً، أو جبلاً شاهقات».

د - إذا كان المنعوت اسم جمع، يصح في النعت الإفراد والجمع معاً، نحو: «نحن قوم صالح أو صالحون».

هـ - يجب اتباع النعت (أي: عدم قطعه)، في أول نعوت النكرة (لأن النكرة تحتاج إلى نعتها لتتخصص به)، نحو: «رأيت طالباً ذكياً». وفي النعت الذي يحتاج إليه منعوته ليتخصص به، نحو: «جاء زيد التاجر» (إذا كان هناك عدة أشخاص يشتركون في اسم زيد)، وفي نعت اسم الإشارة، نحو: «زرت هذا العالم»، وفي النعت الملتزم، نحو: «المسجد الحرام»، و«القرآن الكريم». وفي النعت المؤكّد، نحو: «أزواج ثلاثة».

و - إذا توالى النعوت، وكان المنعوت لا

«مررت بمعلّمين شيطين»... إلخ. أما النعت السببي، فهو كالنعت الحقيقي إذا تحمّل ضمير المنعوت، نحو: «جاء الطالبان الكريما الأب»، و«مررت بالطالبات الكريمات الأب»... إلخ. وهو يتبع منعوته في الإعراب والتعريف والتذكير فقط، ويُراعى في تأنيثه وتذكيره ما بعده، ويكون مفرداً دائماً، إذا لم يتحمّل ضميراً يعود لمنعوته، نحو: «جاء الرجلان الكريم أبوهما، والكريمة أمهما»^(١)... إلخ.

٥ - قطع النعت: المراد بقطع النعت، في اصطلاح النحاة، صرفه عن تبعيته في الإعراب لمنعوته. وهذا يقتضي صرفه عن أن يكون نعتاً، إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف. وهذا القطع يلجأ إليه أحياناً عند المدح أو الذم أو الترخيم، نحو: «الحمد لله العظيم»^(٢)، و«الحمد لله العظيم»^(٣).

انظر الملاحظة الرقم هـ.

٦ - ملاحظات:

أ - إذا كان النعت لمثنى أو لجمع أو لاسم جمع، فإما أن يكون النعت متّحداً في المعنى وإما مختلفاً. فإذا كان متّحداً سُقته مثنى أو مجموعاً على حسب منعوته، نحو: «رأيت طالبين مُجتهدَيْن وطالبات مهذبات»... إلخ. وإذا لم يكن النعت متّحداً، سُقناه مفرداً ومعطوفاً، نحو: «رأيت الطالبتين المؤدّبة والمجتهدة»، و«مررت برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ». ويُستثنى من هذا التفريق نعت اسم

(١) «أهما» فاعل الصفة المشبهة «الكريمة». «هما» ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

(٢) «العظيم»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، مرفوع.

(٣) «العظيم»: مفعول به لفعل محذوف تقديره «أعني» منصوب.

للضرورة الشعرية، كما في قول الشاعر (من) الوافر:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ
يُقَفِّعُ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بَشَنٌ
والتقدير: «جَمَلٌ مِنْ جِمال».

ط - إذا وقع النعت بعد «لا» أو بعد «إمّا»، فإنه يجب تكرارهما مقرونين بالواو، نحو: «زارني طالبٌ لا كسولٌ ولا مجتهدٌ»، و«أرشدني إلى رجلٍ إمّا عالمٌ وإمّا غنيٌّ».

ي - إذا تتالت نعوتٌ لمنعوت واحد، وكانت متحدة المعنى، لم يَجُزْ عطفُ بعضها على بعض، نحو: «جاء الرجلُ الغنيُّ الثريُّ»، أما إذا كانت مختلفة المعاني فإنَّ عطف بعضها على بعض يُصبح جائزاً، نحو: «جاء الطالبُ الجميلُ والمجتهدُ والشجاعُ»، أو «جاء الطالبُ الجميلُ المجتهدُ والشجاعُ».

يا - قال ابن مالك في ألفيته:

يَتَّبِعُ فِي الإِغْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَ
نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ
بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ

وَلْيُعْطَ فِي التَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا كَامِرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا

وهو لدى التوحيد والتذكير أو
سواهما كالفعل فافق ما قفوا

وانعت بمشتق كصغب ودرب

يتعين (أي: لا يُعرَّف)، إلا بذكر جميعها، وَجِبَ إبتاعها كلها^(١) وإذا تعين بدونها كلها، جاز فيها الإبتاع والقطع، وجاز إبتاع بعضها وقطع بعضها الآخر. وإذا كان لا يتعين إلا ببعضها وجب في ما لا يتعين إلا به الإبتاع، وجاز في ما عداه، الإبتاع والقطع. وفي حال وصل بعض النعوت، وقطع بعضها الآخر، وجب تقديم التابع على المقطوع.

ز - إن كان المنعوت نكرة، تعين في الأول من نعوته الإبتاع، وجاز في الباقي القطع.

ح - لا يجوز حذف النعت إلا إذا كان بعد حذفه يفهم من الكلام، كقول الشاعر (من) الوافر):

وَرَبُّ أَسِيلَةِ السَّخْدَيْنِ بَكْرٌ
مُهَفَّفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ
والتقدير: لها فرع فاحم وجيد طويل^(٢)؛ أما المنعوت، فلا يُحذف أيضاً إلا إذا فهم من الكلام بعد حذفه، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، نحو: «اعملْ سابغات»، أي: «دروعا سابغات»، أو كان المنعوت بعضاً من اسم مجرور بـ «من» أو بـ «في»، كقول الشاعر (من الرجز):

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَتِمَّ
يُفْضِلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ^(٣)
والتقدير: «ما في قومها أحد يفضلها في حَسَبٍ وميسم لم يتيم». وقد يُحذف المنعوت دون أن تتوافر فيه شروط حذفه، وذلك

(١) فتقول: «مررتُ بمحمد التاجرِ الشاعرِ الموسيقيِّ» إذا شارك «محمدًا» في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجرٌ شاعر.

والثاني تاجرٌ موسيقي، والثالث شاعر موسيقي.

(٢) كل امرأة لها فرع (أي: شعر) ولها جيد (أي: عنق) فلو لم يقدَّر النعت المحذوف، لكان المعنى مبتدلاً.

(٣) «تيمم» أي: لم تقع في الإثم، وأصلها: «تائم»، وزن «تعلَّم»، فجاء بها وقد كسر حرف المضارعة «تيمم»، ثم قلبت الهمزة ياء لكونها بعد كسرة كما في ذيب (أصلها ذئب) وبير (أصلها بشر).

الثَّغَت بِالْمَصْدَرِ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة النعت بالمصدر بشروط. وجاء في قراره:

«جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل: «رجل صَوْمٍ وَعَذْلٍ وَرَضًا»، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع.

وترى اللجنة - استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحققين - أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً بالشروط التي ضُبط بها ما سُمع، وهي:

- ١ - أن يكون مفرداً مذكراً.
- ٢ - أن يكون مصدر ثلاثي، أو بوزنه.
- ٣ - ألا يكون ميميّاً^(١).

الثَّغَت التَّأْسِيسِي

هو الثَّغَت المؤسّس.

انظر: الثَّغَت المؤسّس.

الثَّغَت التَّأْكِيدِي

هو الثَّغَت المؤكّد.

انظر: النعت المؤكّد.

نَعْت التَّمْهِيد

هو الثَّغَت المؤطّىء.

انظر: الثَّغَت المؤطّىء.

نَعْت التَّوْطِئَة

هو الثَّغَت المؤطّىء.

انظر: النعت المؤطّىء.

الثَّغَت الْجُمْلَة

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «ب».

وشبّه كذا وذِي والمُنْتَسِب

وَنَعَثُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

وَأَنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصَبِّ

وَنَعَثُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا

فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

وَنَعَثْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ

فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

وَنَعَثْتُ مَعْمُولِي وَجِيدِي مَعْنَى

وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

وَأَنْ تُعَوِّثَ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ

مُفْتَقِرًا لِلذِّكْرِ هُنَّ أَتْبَعَتْ

وَاقْطَعْ أَوْ أَتْبَعَ إِنْ يَكُنْ مَعَيْنَا

بَدْوْنَهَا أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعَ مُغْلِنَا

وَأَزْفَعَ أَوْ انْصَبَّ إِنْ قَطَعْتَ مَضْمِرًا

مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

وَمَا مِنْ الْمُنْعَوَاتِ وَالثَّغَتِ عُقِلَ

يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي الثَّغَتِ يَقِلُّ

للتوسع انظر:

- «النعت بالمصدر». عطية الصوالحي.

محاضر جلسات الدورة السابعة والثلاثين

(١٩٧٠ - ١٩٧١م) لمجمع اللغة العربية في

القاهرة، ص ٣٢٠ - ٣٢٤، وص ٤١٠ - ٤١٤.

- «نعت صيغة الجمع». أمين ظاهر خير

الله. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق،

المجلد ١٧ (١٩٤٢)، الجزء التاسع والعاشر،

ص ٤٧٣ - ٤٧٨.

النَّعْتُ الحَقِيقِي

انظر: النعت، الرقم ١.

النَّعْتُ السَّبَبِي

انظر: النعت، الرقم ١.

النَّعْتُ شَبْهُ الْجُمْلَةِ

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «ج».

النَّعْتُ الْمُؤَسَّس

هو النَّعْتُ الذي يدلُّ على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده، سُمِّيَ بذلك لأنه يؤسَّس لمعنى جديد، نحو: «أعجبني زيد الذكي»، ويسمى أيضًا «النعت التأسيسي».

النَّعْتُ الْمُؤَكَّد

هو النَّعْتُ الذي يدلُّ على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده، نحو: «جاء الشجاع المقدام». وسُمِّيَ بذلك لأنه يُؤَكَّد معنى منعوته. ويسمى أيضًا النعت التأكيدي.

نَعْتُ الْمَجْرُور

هو النَّعْتُ التابع لمنعوت مجرور، نحو: «مررتُ بزيد الشاعر».

نَعْتُ الْمَرْفُوع

هو النعت التابع لمنعوت مرفوع، نحو: «نَجَّحَ زيدُ المجتهد».

النَّعْتُ الْمُفْرَد

انظر: النعت، الرقم ٢، الفقرة «أ».

نَعْتُ الْمَقْطُوع

انظر: النعت، الرقم ٥.

نَعْتُ الْمَنْصُوب

هو النَّعْتُ التابع لمنعوت منصوب، نحو:

«كافأْتُ الطالبَ المجتهدَ».

النَّعْتُ الْمُنْقَطِع

انظر: النعت، الرقم ٥.

النَّعْتُ الْمُوْطِئ

هو النَّعْتُ الجامد الذي لا يُقْصَد لذاته، وإنما يُذَكَّر تمهيدًا لنعت مشتق بعده، نحو: «أفتش عن إنسانٍ إنسانٍ صدوقي». وبعضُ النحاة يُعربه بدلًا، أو توكيدًا، أو عطف بيان. ويُسمَّى أيضًا «نعت التوطئة»، أو «نعت التمهيد».

نَعْتُ النَّعْتِ

هو النَّعْتُ الذي يأتي نَعْتًا لنعت قبله، نحو: «اشتريتُ ورقًا أبيضَ ناصعًا».

النُّعْرَةُ

لا تقل: «النُّعْرَةُ الطائفية» بل: «النُّعْرَةُ (بضمَّ النون) الطائفية»، لأنَّ النُّعْرَةَ هي صوت الخيشوم أو هبوب الريح. والنُّعْرَةُ: العصبية.

نَعَمْ

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نَعَمْ.

نَعَمْ

حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ولا عمل له. من معانيه:

١ - التصديق للمخبر، وذلك إذا وقع بعد جملة خبرية، نحو: «حضرَ المعلمُ، نعمَ حَضَرَ».

٢ - الوعد للطلب، وذلك إذا وقع بعد الأمر، أو النهي، أو التحضيض، نحو: «اكتبَ فرضك. - نعم»، ونحو: «لا تتكاسل. - نعم». ونحو: «هلاً اجتهدت. - نعم».

والإجابة بـ «أجل» بعد الطلب أحسن منها
بـ «نعم».

٣ - الإعلام للمستخبر، وذلك إذا وقع بعد
الاستفهام، نحو: «هل نجحت؟ - نَعَمْ»^(١).

وذكر بعضهم أنها تأتي حرف تذكير لما
بعدها، أو توكيد، إذا وقعت صذر الجملة
التي بعدها، نحو: «نَعَمْ، هذه أطلالُهُمْ».
وقال بعضهم في مثل هذا التعبير: إنها جواب
لسؤال مقدّر.

وفي «نَعَمْ» عدّة لغات، منها: ١- نَعَمْ.
٢- نِعم (وهي لغة كنانة). ٣- نَحَم (وبها قرأ
ابن مسعود). ٤- نِعم تنزيلاً لها منزلة الفعل
في قولهم: «نِعم». ٥- نَعَام.

ملحوظة: راجع الفرق بين «نَعَمْ» و«بلى»
في «بلى».

للتوسع انظر:

شرح كلاً وبلى ونعم والوقوف عليها في
كتاب الله عزّ وجلّ. مكّي بن أبي طالب
القيسي. دمشق وبירות، دار المأمون
للتراث.

نَعَمْ

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نَعَمْ.

نِعم

فعل ماضٍ جامد لإنشاء المذح. وقد
فضّلنا القول فيها في أفعال المذح والذم.
ولها أربع لغات: نِعم (وهي الأقصح)،

نَعَمْ، نَعَمْ، نَعَمْ.

انظر: أفعال المذح والذم.

نِعم وبئس وملحقاتهما

انظر: أفعال المذح والذم.

نِعم

لغة في «نَعَمْ».

انظر: نَعَمْ.

نِعم

لغة في «نِعم».

انظر: نِعم.

نعم الخلف، أبو القاسم التّطيلي

(... / ... - ٢٩٨هـ / ٩١٠م)

نعم الخلف بن أبي الخصيب، أبو القاسم
التّطيلي الأندلسي. كان نحوياً، شاعراً،
زاهداً، من أهل الغزو والرياط. استشهد سنة
٢٩٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٧).

نِعمًا

لفظ مركّب من الفعل الماضي الجامد
«نِعم»، و«ما» الاسميّة المبنية على السكون،
وهي:

- نكرة تامّة مبنية في محل نصب تمييز،
وذلك إذا جاء بعدها جملة فعلية، نحو: «نِعمًا
تعملونه» («نِعمًا»: «نِعم»: فعل ماضٍ لإنشاء
المذح مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً على خلاف الأصل، تقديره: هو.
و«ما»: اسم مبني على السكون في محل

(١) أي: نعم نجحت. أمّا إذا سئلت: «أما نجحت؟» وأجبت: نعم، كان المعنى أنك لم تنجح، لذلك عليك أن
تردّ بـ «بلى» إذا أردت القول إنك نجحت ردّاً على السؤال: «أما نجحت؟».

كوفياً، سكن الرّي، وحَدَّث بها عن جماعة من أئمة الحديث. سمع أبا الأزهر، وعمرو بن دينار، وسمع منه يحيى بن يحيى، وعبد الوهاب بن حبيب العبدي بنيسابور. مات نُعيم بمدينة الرّي سنة ١٧٤هـ، وقيل: سنة ١٧٥هـ، وقيل: سنة ١٧٦هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٥٢-٣٥٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٧؛ وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٠٣-٣٠٥).

التفاد أو التفاد

هو حركة هاء الوصل المتحركة^(٢). وقد سُمّيت هذه الحركة بذلك لنفوذ الصّوت معها إلى غاية هي الخروج^(٣). وقد يكون فتحة، أو كسرة، أو ضمة، ولا يجوز تعاقب واحد من هذه الحركات مع أختها. ومن أمثلته قول الرّصافي في المرأة (من الكامل):

ضَعُفْتُ، فَحُجَّتْهَا الْبُكَاءُ لِخَضَمِهَا

وسَلاخُهَا، عِنْدَ الدَّفَاعِ، دُمُوعُهَا

وقول صالح عبد القدوس (من السريع):

وإِنَّ مَنْ أَدْبَنَتْهُ فِي الصُّبَا

كَالْعُودِ يُسْقَى الْمَاءَ فِي غَرْبِهِ

حَتَّى تَرَاهُ مَوْرِقًا نَاضِرًا

بعد الذي أَبْصَرْتَ مِنْ يُنْبِسِهِ

وقول أحمد شوقي في لبنان (من الكامل):

لِبْنَانُ وَالْخُلْدُ اخْتِرَاعُ اللَّهِ لَمْ

يُوسَمَ بِأَزْيَنْ مِنْهُمَا مَلَكُوتُهُ

وسمى بعضهم التفاد تفاداً معلّين تسميتهم بأنّ التفاد هو الانقضاء والتمام، وهذه الحركة تمام الحركات، فقد وقع بها نفادها، أي:

نصب تمييز «تعملونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به. وجملة «تعملونه» في محلّ نصب نعت «ما».

- نكرة تامة مبنية في محلّ رفع فاعل، وذلك إذا كانت غير متلوّة بشيء، أو متلوّة باسم مفرد، نحو: «عَلِمْتُهُ عِلْمًا نِعَمًا» («نِعَمًا»: «نِعَم»: فعل ماضٍ لإنشاء المذح مبنيّ على الفتح، و«ما»: اسم مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. وجملة «نِعَمًا» في محلّ نصب نعت «علماً».

النّعمانيّ

نوع من أنواع «الموالي».

انظر: «الموالي».

التّغوة

لا تقل: «هذه التّغوة موجهة إلى الجميع»، بل «هذا التّغوي موجه إلى الجميع».

أبو نعيم البصريّ

= علي بن حمزة (٣٧٥هـ / ٩٨٥م).

أبو النعيم الغرناطيّ

= رضوان بن حجر الأموي (بعد ٥٤٠هـ / ١١٤٥م).

نُعيم بن ميسرة، أبو عمرو النحويّ

(... / ... - نحو ١٧٤هـ / ٧٩٠م)

نُعيم بن ميسرة، أبو عمرو. كان نحويّاً

(١) أي: نَغَم الشيء التعليم، فالمُخَصَّص محذوف.

(٢) إذا كانت الهاء رويّاً لا وضلاً، فلا تُسمّى حركتها نفاداً، بل مَجْرَى.

(٣) الخروج هو حرف المدّ الذي يلي هاء الوصل نتيجة إشباع حركتها.

انقضاؤها وتمازجها.

وراجع حركات القافية في «القافية»، الرقم

٥.

نُفَايَةُ الْأَشْيَاءِ وَتَنَاقُظُهَا وَبَقَايَاهَا

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صَوُغَ «فُعالة» للدلالة على نُفَايَةِ الْأَشْيَاءِ وَتَنَاقُظُهَا وَبَقَايَاهَا، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم، أم في ألفاظ الحضارة، مثل: بُرَادَة، وَصْبَابَة، وَكُسَارَة^(١).

نَفَّحَاتُ الْأَزْهَارِ عَلَى نَسَمَاتِ الْأَسْحَارِ

كتاب في علم البديع لعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (١٠٥٠هـ / ١٦٤١م - ١١٤٣هـ / ١٧٣١م).

والكتاب شرح لبديعته الموسومة بعنوان «نسمات الأسحار في مدح النبي المختار».

والكتاب نُشِرَ في عالم الكتب ببירות (ط ٣، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

نفس

لفظ للتوكيد المعنوي، ولا بد من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو: «جاء زيدٌ نفسه»، و«جاءت هندٌ نفسها» و«جاءت الهندان نفساهما»^(٢)، و«جاء الطلابُ أنفسهم» («نفس» : توكيد مرفوع بالضمّة الظاهرة وهو مضاف ...) وقد تُجَرَّ بحرف جر زائد، نحو: «حضر المديرُ بنفسه» («بنفسه» : الباء حرف

جر زائد مبنّي على الكسر لا محلّ له من الإعراب. «نفسه» : توكيد مرفوع بضمّة مقدّرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنّي على الكسر في محلّ جرّ بالإضافة). أما «نفس» التي بمعنى «إنسان» أو «روح» فتعرب حسب موقعها في الجملة، نحو الآية: ﴿وَأَنفُتُوا يَوْمًا لَا تُجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٤٨] «نفس» فاعل مرفوع بالضمّة).

ملحوظة: منهم من يُخْطِئ استعمال «نفس» مضافة^(٣)، لكننا وجدنا أن سيبيويه^(٤) وابن جنّي^(٥) وابن يعيش^(٦) وغيرهم من أساطين اللغة يستعملها مضافة.

وقد صَوَّبَ مجمع اللغة العربيّة هذا الاستعمال، وجاء في قراره:

«يتخرج بعض الأدباء والكتاب من استعمال كلمة «نفس» في غير التوكيد المعنوي؛ لما وردت به عبارات الأئمة كما في شرح الأشموني: «لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد إلا «جميعاً»، و«عامّة»، و«مطلقاً» و«كلّاً»، و«كلّاً»، و«كلّاً». وقد علّق الصبان على ذلك بقوله: «على حاله في التوكيد»، واعتراض بقولهم: «جاءني نفس عمرو وعين عمرو». وفي التنزيل العزيز: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٤].

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠١.

(٢) ويجوز: «جاءت الهندان نفسهما» أو «جاء الطالبان نفسهما» بإفراد «نفس» وهو الأنصح.

(٣) انظر: محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة. مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠، ص ٢٥٢.

(٤) سيبيويه. الكتاب. المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ، ٣٠٩/١، ٣١٠.

(٥) ابن جنّي. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا. ت. ١٩٧/٢.

(٦) ابن يعيش. شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت، لا. ت. ٤٥/١.

تمييزًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة.

نِفْطَوِيه

= إبراهيم بن محمد بن عرفة (٣٢٣هـ / ٩٣٥م).

= علي بن عبد الرحمن (... / ...).

نُفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثي المزيد الملحق بـ «فَعَّلَلْ»، نحو «نُرْجِسْ».

انظر: الفعل الماضي، والملحق بـ «فَعَّلَلْ»، والفعل الثلاثي المزيد.

نُفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثي المزيد الملحق بـ «فَعَّلَلْ»: «نُفْعِلْ»، نحو: «نُرْجِسْ». انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «فَعَّلَلْ»، والفعل الثلاثي المزيد.

نُفْعِلْ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، نحو: «نُرْجِسْ»، ولا يُحْفَظْ غيره، وقيل: هو أعجمي.

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

نُفْعِلْ

وزن الفعل الماضي المبني للمجهول من الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي «نُفْعِلْ»، نحو: «نُرْجِسْ».

انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول،

وعلى هذا ترى اللجنة أن «نفس» و«عين» كلمتان تُستعملان في التوكيد المعنوي، وأن كلمة «نفس» تستعمل في العبارة بها عن الذات في غير توكيد. وشاهد على هذا آيات القرآن الكريم والحديث ولسان العرب، وتستعمل أيضًا في العبارة بها عن معنى التوكيد، دون أن تدخل في نطاق التوكيد الاصطلاحي، كما جاء في تعبير سيبويه والجاحظ: «نفس الكلام»، و«نفس الترجمة»^(١).

وجاء في قرار آخر للمجمع:

يجاز تقدّم لفظ «النفس» أو «العين» على المؤكّد في معنى التوكيد، ولكنهما لا يُعربان توكيدًا، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصّة العلماء والكتّاب، وإجازة الزمخشري وابن يعيش له، ولتعقيب الصّبّان في حاشية الأشموني على ما يبيّنه^(٢).

نَفْسُ الشَّيْءِ

انظر: نفس، الملحوظة.

النَّفْسُ وَالْعَيْنُ (المطابقة في توكيد المشئ بهما)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الأفراد والمطابقة والجمع على «أَفْعُلْ» في توكيد المشئ بالنفس والعين، فيقال: «جاء الرجلان نَفْسُهُما ونَفْسَاهُما وَأَفْعُلُهُما»^(٣).

نَفْسًا

تُعرب في نحو: «طَبَتْ نَفْسًا يا فلان»

(١) القرارات المجمعية. ص ٢٧٥.

(٢) في أصول اللغة ١٩١/٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣١٩.

(٣) في أصول اللغة ١٢٦/٣.

ماهر البقري. القاهرة، دار المعارف، والإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

- أساليب النفي والاستفهام في العربية. خليل عمارة. عمان، دار الفكر.

- أساليب النفي في اللغة العربية. السيد عبد الهادي إبراهيم. جامعة القاهرة، ١٩٤١م.

نفي الأمر

هو النهي.

انظر: النهي.

نفي الشيء بإيجابه

«هو أن يُثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه، وينفي ما هو من سببه مجازاً. والمنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبتته، كقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمِيمٍ وَلَا سَفِيحٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: الآية ١٨]؛ فإن ظاهر الكلام نفي الذي يطاع من الشفعاء، والمراد نفي الشفيع مطلقاً، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَكَ النَّاسُ بِالْحَقِيقَةِ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٣]، فإن ظاهر الكلام نفي الإلحاف في المسألة، والباطن نفي المسألة البتة. وعليه إجماع المفسرين»^(١). ويسمى أيضاً: «نفي الشيء بنفي لازمه».

نفي الشيء بنفي لازمه

انظر: نفي الشيء بإيجابه.

النفي غير المحض

انظر: النفي، الرقم ٢.

النفي المحض

انظر: النفي، الرقم ١.

والملحق بـ«فَعَّلَ»، والفعل الماضي الثلاثي المزيد.

نَفْعَلَة

وزن مصدر الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي «نَفْعَلْ»، نحو: «نَزَجَسَ نَزَجَسَةً».

انظر: المصدر، والفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَ».

النَّفْي

النَّفْي، في اللغة، مصدر «نَفَى». ونفي الشيء: أنكره، أو أبغده ونحاه.

هو الجَحْد والإنكار، وضد الإثبات، والكلام المنفي هو غير المثبت، أي: هو الذي دخلت عليه إحدى أدوات النفي.

وأدوات النفي: ليس، وهي فعل، وستة أحرف، وهي: ما، لا، لات، إن، لن، لم، لماً.

انظر كلاً في مادته.

والنفي قسمان:

١ - مَحْض: وهو ما لا يأتي بعده ما ينقضه، ويوجب الإثبات، نحو: «لن أكذب، لم أتكاسل».

٢ - غير مَحْض: وهو ما يأتي بعده ما ينقضه، ويوجب الإثبات، نحو: «ما أراك إلا تعمل في الحديقة».

للتوسع انظر:

- أساليب النفي في العربية، دراسة وصفية تاريخية. مصطفى النحاس. الكويت، مؤسسة الصباح ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

- أساليب النفي في القرآن الكريم. أحمد

نَفْيُ الموضوع

هو، عند السيوطي: «أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى، فيُصرَّح بنفيه عنه، ويُثبِّتُه لغيره مبالغَةً في ادعاء ذلك الحكم»، نحو قول الرسول ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»، وقوله: «ليس الغنى عن كثرة المال، ولكن الغنى غنى النفس».

نَفْيُ النَّفْيِ

هو النَّفْيُ المَثْبُوع بنَفْيٍ آخر يُزيل أثره، ويجعل الكلام مُثَبَّتًا، نحو: «ليس زيدٌ غير راسٍ»، أي: هو ناجح.

نفيل

= خلف بن سليمان (٣٩٨هـ / ١٠٠٨م).

النِّقَاحَةُ

انظر: فَعَالَةٌ.

نقد الشعر

كتاب في علم جيّد الشعر ورديته لقدامة بن جعفر (... - ٣٣٧هـ / ٩٤٨م).

وقد بيّن المؤلف سبب وضعه هذا الكتاب في المقدمة، فقال: «العلم بالشعر ينقسم أقسامًا، فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه، وقسم ينسب إلى علم قوافيه ومقاطععه، وقسم ينسب إلى علم غريبه ولغته، وقسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد به، وقسم ينسب إلى علم جيده ورديته».

وقد عنى الناس بوضع الكتب في القسم الأول وما يليه إلى الرابع عناية تامّة،

فاستقصوا أمر العروض والوزن، وأمر القوافي والمقاطع، وأمر الغريب والنحو، وتكلموا في المعاني الدالّ عليها الشعر، وما الذي يريد بها الشاعر.

ولم أجد أحدًا وضع في نقد الشعر وتخليص جيده من رديته كتابًا، وكان الكلام عندي في هذا القسم أولى بالشعر من سائر الأقسام المعدودة، لأن علم الغريب والنحو وأغراض المعاني محتاج إليه في أصل الكلام العام للشعر والنثر، وليس هو بأحدهما أولى منه بالآخر، وعلموا الوزن والقوافي - وإن خصّا الشعر وحده - فليست الضرورة داعية إليهما، لسهولة وجودهما في طباع أكثر الناس من غير تعلّم، ومما يدلّ على ذلك أن جميع الشعر الجيّد المستشهد به إنما هو لمن كان قبل واضعي الكتب في العروض والقوافي، ولو كانت الضرورة إلى ذلك داعية لكان جميع هذا الشعر فاسدًا أو أكثره، ثم ما نرى أيضًا من استغناء الناس عن هذا العلم فيما بعد واضعيه إلى هذا الوقت، فإن من يعلمه ومن لا يعلمه ليس يعوّل في شعر إذا أراد قوله إلا على ذوقه دون الرجوع إليه، فلا يتوكّد عند الذي يعلمه صحّة ذوق ما تزاحف منه بأن يعرضه عليه، فكان هذا العلم مما يقال فيه: إنّ الجَهْلَ به غَيْرُ ضَائِرٍ، وما كانت هذه حاله فليست تدعو إليه ضرورة.

فأما علم جيّد الشعر من رديته، فإن الناس يخبطون في ذلك منذ تفقّهوا في العلم، فقليلاً ما يصيبون.

ولما وجدت الأمر على ذلك، وتبينت أن الكلام في هذا الأمر أخصّ بالشعر من سائر الأسباب الأخر، وأن الناس قد قصّروا في

وضع كتاب فيه ، رأيت أن أتكلّم في ذلك بما يبلغه الوسع» .

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي :

- حدّ الشعر .
- النعوت .
- نعت اللفظ .
- نعت الوزن .
- الإيغال .
- عيوب الشعر .
- عيوب اللفظ .
- المعاظلة .
- الكلام في عيوب الوزن .
- الخروج عن العروض .
- التخليع .
- الزحاف .
- عيوب القوافي .
- التجميع .
- الإقواء .
- الإيطاء .
- السناد .
- عيوب المعاني .
- ذكر المديح .
- ذكر عيوب الهجاء .
- عيوب المراثي .
- عيب التشبيه .
- عيب الوصف .
- الغزل .
- العيوب العامة للمعاني .
- فساد القسم .
- فساد المقابلات .
- فساد التفسير .
- الاستحالة والتناقض .
- إيقاع الممتنع .
- مخالفة العرف .
- نسب الشيء إلى ما ليس منه .
- عيوب ائتلاف اللفظ والمعنى .
- الإخلال .
- عيوب ائتلاف اللفظ والوزن .
- الحشو .
- التثليم .
- التذنيب .
- التغيير .
- التفصيل .
- عيوب ائتلاف المعنى واللفظ معًا .
- المقلوب .
- المبتور .
- عيوب ائتلاف المعنى والقافية .
- التكلف في طلب القافية .
- الإتيان بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السجع .
- الترصيع .
- نعت القوافي .
- نعوت المعاني الدال عليها الشعر .
- نعت المدح .
- أقسام المدح .
- مدح الملوك .
- مدح ذوي الصناعات .
- مدح القائد .
- مدح السوقة .
- نعت الهجاء .
- نعت الرائي .

نَقْدًا

تعرب في نحو: «دَفَعْتُ الثَّمَنَ نَقْدًا» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

النَّقْرَةُ الصَّوْتِيَّةُ

هي، عند بعضهم، القافية.
انظر: القافية.

النقرة كار

= عبد الله بن محمد بن أحمد (٧٧٦هـ/١٣٧٤م).

النُقْرَس (الاشتقاق منه)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الاشتقاق من كلمة «نُقْرَس»، وهو الداء الذي يُصِيب المفاصل، فيقال: «نُقْرَسه الداء فهو مُنْقَرَس»^(١).

نقش أحيرام

من مصادر اللغة الفينيقية التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية، يعود تاريخه إلى حوالى القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

نقش أخيملك

من مصادر اللغة الفينيقية التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية. يعود تاريخه إلى حوالى القرن التاسع قبل الميلاد.

نقش أم الجمل

من مصادر عربية النقوش المهمة التي عثر عليها المستشرق الألماني إنو ليتمان Enno Littmann سنة ١٩٠٥م في قرية أم الجمل

- نعت التشبيه.

- نعت الوصف.

- نعت النسب.

- المعاني الشعرية.

- صحة التقسيم.

- صحة المقابلات.

- صحة التفسير.

- أنواع نعوت المعاني.

- التتميم.

- المبالغة.

- التكافؤ.

- الالتفات.

- نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى.

- المساواة.

- الإشارة.

- الإرداف.

- التمثيل.

- المطابق والمجانس.

- المطابق.

- المجانس.

- نعت ائتلاف اللفظ والوزن.

- نعت ائتلاف المعنى والوزن.

- نعت ائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر

البيت.

- التوشيح.

وقد طبع الكتاب طبعات عدّة، منها طبعة مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، سنة ١٩٦٣م، بتحقيق كمال مصطفى.

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٧.

سوريا، وهو محفوظ الآن في متحف برلين.

نقش الملك بنمو الأول

من مصادر اللغة الآرامية. يعود تاريخ كتابته إلى القرن الثامن قبل الميلاد.

نقش الملك بنمو الثاني

من مصادر اللغة الآرامية، ويعود تاريخ كتابته إلى الفترة الممتدة بين السنة ٧٥٠ ق م. والسنة ٧٠٠ ق م.

نقش ميشع

من مصادر اللغة الكنعانية الجنوبية. وعُرف باسم الملك المؤابي الذي تحدّث عنه النقش وعن بطولاته ومعاركه مع ملك إسرائيل المسمّى «عمري». ويعود زمن كتابته إلى السنة ٨٤٢ م، وهو محفوظ اليوم في متحف اللوفر في باريس.

نقش النماره

من نقوش العربية التي عُثر عليها في منطقة الصّفاة، وقد كُتب بخطّ نبطيّ يقترب بمعالمه الخارجية من الخط الكوفيّ فضلاً عن اتصال أغلب حروفه، مما يؤكّد صلته الوشيجه باللغة العربية الفصحى.

ويعود تاريخ كتابته إلى السنة ٣٢٨ م. والنماره قصر صغير للروم بُني في الجانب الشرقي من جبل الدروز.

النقص

النقص، في اللغة، مصدر «نَقَصَ». ونَقَص الشيء: ذهب منه شيء. وهو، في علم العروض، زحاف مزدوج يتمثّل في حذف الحرف السابع الساكن، وتسكين

بالقرب من عمّان. ويعود تاريخه إلى أوائل القرن السادس الميلادي.

نقش بيهستون

من نقوش اللغة الآرامية، وقد اكتُشف في إحدى المناطق الإيرانية الغربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

نقش تل حلف

من نقوش اللغة الآرامية، ويعود تاريخه إلى حوالي القرن التاسع قبل الميلاد، وقد عُثر عليه على ضفاف نهر الخابور.

نقش حرّان

من مصادر عربية النقوش المهمة، ويعود تاريخه إلى السنة ٥٦٨ م. وقد كتب باللغة العربية واللغة اليونانية، وقد عُثر عليه في المنطقة الواقعة شمالي جبل الدروز، وهو منقوش على حجر فوق باب كنيسة.

نقش زبد

من نقوش العربية البائدة المعروفة بـ«عربية النقوش»، ويعود تاريخه إلى السنة ٥١٢ م، أو السنة ٥١٣ م. وقد كُتب بثلاث لغات: العربية والسريانية واليونانية. وعُثر عليه في مكان خرب يُعرف بـ«زبد» بين قنسرين ونهر الفرات.

نقش شافط بعل

من مصادر اللغة الفينيقية التي تنتسب إلى مجموعة اللغات الكنعانية الجنوبية. ويعود تاريخ تدوينه إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

نقش كلمو

من نقوش اللغة الفينيقية، وقد عُثر عليه في

ابن نقطة

= عبد اللطيف بن يوسف (٦٢٩هـ / ١٢٣١م).

التَّقْطَاتَانِ

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٤.

النَّقْل

النَّقْل، في اللغة، مصدر «نَقَلَ». ونَقَلَ الشيء: حَوَّلَهُ من حالة إلى أخرى، أو من موضع إلى آخر.

وهو، في النحو، التَّعْدِيَّة، أو السَّمَاع، أو الوقف بالنَّقْل.

انظر كلاً في مادته، وانظر أيضاً همزة النقل في الهمزة، الرقم ٩، والرقم ١٠.

النَّقْل المَكَانِي

هو القلب المَكَانِي.

انظر: القلب المَكَانِي.

النقوش العربية القديمة

هي النقوش الأربعة: نقش النمار، ونقش زَبَد، ونقش حَزَان، ونقش أُم الجَمَال. انظر كلاً في مادته.

نقيب الشعراء

= علي بن أحمد الحكيمي (...).

التكررات المتوَعلة في الإبهام

هي الأسماء الملازمة التنكير.

الحرف الخامس، وبه تصبح «مُفَاعَلَتُنْ»: «مُفَاعَلْتُ»، فتُنْقَلُ إلى «مُفَاعِلُ». ونجده في بحر الوافر. والجزء الذي يدخله النقص يُسَمَّى منقوصاً.

انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر الوافر».

وهو، في النحو، وفي باب الأسماء الستة، أحد أوجه إعرابها، ويكون بحذف حرف العلة من آخرها، وإعرابها بحركات ظاهرة، نحو: «هذا أَبُكَ»، و«شاهدتُ أَبُكَ»، و«مررتُ بِأَبُكَ». وانظر: الأسماء الستة.

نَقْص

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «ينقصه» بمعنى «يعوزه»، وجاء في قراره:

«يستعمل المحدثون: «ينقصه» بمعنى «يعوزه»، فيقولون: «هو عالم ولن تَنْقُصَه التجارب»، والعرب يقولون: «نقصت الشيء: أذهبت منه شيئاً بعد تمامه»^(١).

النَّقْط

النَّقْط، في اللغة، مصدر «نَقَطَ». ونَقَطَ الحرف وعليه: وَضَعَ عليه نقطة أو أكثر لتمييزه. وهو، في الكتابة، الإِعْجَام. انظر: الإِعْجَام.

النَّقْط الثلاث

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٥.

النَّقْطَة

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٣.

(١) القرارات المجمعية ص ٤٢.

انظر: الأسماء الملازمة للتكثير.

النكرة

النكرة، في اللغة، ما كان غير معروف. وهي، في النحو، اسم يدل على شيء غير معين، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه، نحو: كتاب، عصفور، رسالة، أخ... إلخ. ويدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال. وعلامة النكرة أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيد التعريف (نحو: رجل الرجل)، أو تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل «أل» المذكورة (نحو كلمة «ذو» النكرة التي لا يصح دخول «أل» عليها، بل يصح دخولها على كلمة «صاحب» التي بمعناها)، وهي، باعتبار الشيوع، نوعان:

١ - نكرة مخضة، أو تامة، أو غير مختصة، وهي التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، نحو كلمة «رجل» التي تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يعجلها مقصورة على بعضهم دون غيره. والنكرة تكون محضة أو تامة إذا لم توصف، ولم تُضف إلى نكرة.

٢ - النكرة غير المخضة أو الناقصة، أو المتخصصة، أو المختصة، وهي النكرة التي تنطبق على بعض أفراد الجنس لا كلهم، نحو: «رجل مهذب» التي تنطبق على بعض أفراد الرجال. وهم المهذبون، دون غيرهم، فهي اكتسبت بنعتها «مهذب» شيئاً من التخصيص والتحديد، وقلة العدد مما جعلها أقل إنهماً وشیوعاً من النكرة المحضة أو التامة. والنكرة غير المحضة هي النكرة

المنعوتة كالمثل السابق، أو المضافة إلى نكرة، نحو: «رجل قرية»، أو المضافة إلى نكرة مضافة إلى نكرة، نحو: «ابن رجل قرية».

وهي، باعتبار التعيين، نوعان:

٣ - النكرة المقصودة: هي نوع من أنواع المنادى، نحو: «يا رجل»، إذا كنت تنادي واحداً معيناً، تتجه إليه بالنداء، وتقصده دون غيره. والنكرة المقصودة بالنداء، معرفة، بسبب القصد في ندائها، وهي قبل النداء نكرة. وهي مبنية على ما كانت تُرفع به قبل النداء. («رجل»: منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف). وانظر: النداء.

٤ - النكرة غير المقصودة: هي اسم نكرة لم يُقصد تعيينه بالنداء، نحو: «يا كسولاً، اجتهد». وحكم النكرة غير المقصودة النصب.

والنكرة، باعتبار الإفادة، نوعان:

٥ - النكرة المفيدة هي التي يصح أن تقع مبتدأ، وتفيد النكرة إذا:

- دلت على عموم، نحو: «كلُّ يحبُّ وطنه».

- سُبقت بنفي، نحو: «ما معروف بضائع».

- سُبقت باستفهام، نحو: «أمانة بالدفاع عن الوطن؟»

- أُضيفت، نحو: «قاضي المحكمة حَصْر».

- وُصِفَتْ لفظاً، نحو: «حادثٌ مهمٌّ وقع».

- وُضِعَتْ تقديرًا، نحو: «خطبٌ وقع».

والتقدير: خطب مهم وقع.

النكرة التامة

انظر: النكرة، الرقم ١.

النكرة غير المَحْضَة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة غير المَحْضَة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة غير المُفِيدَة

انظر: النكرة، الرقم ٦.

النكرة غير المَقْصُودَة

انظر: النكرة، الرقم ٤.

النكرة غير الموصوفة

هي النكرة المقصودة غير الموصوفة،
نحو: «يا طالب».

النكرة المَتَخَصِّصَة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة المَحْضَة

انظر: النكرة، الرقم ١.

النكرة المَحْضَة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

النكرة المُفِيدَة

انظر: النكرة، الرقم ٥.

النكرة المَقْصُودَة

انظر: النكرة، الرقم ٣.

النكرة المَقْصُودَة بالنداء

هي النكرة المقصودة.

- كان خبرها شبه جملة مقدّمًا عليها، نحو
الآية: ﴿وَعَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [النّجْم: الآية ٧].

- جاءت بعد «لولا»، نحو: «لولا حادث
لرزئتُ».

- جاءت بعد «إذا»، نحو: «خرجتُ فإذا
صديق ينتظرنِي».

- كانت من الألفاظ التي لها حقُّ الصدارة.
كأسماء الشرط، نحو: «من يدرسُ ينجح»،
أو أسماء الاستفهام، نحو: «مَنْ زارك؟» أو
«ما التعجبية، نحو: «ما أكرمك!» أو «كم»
الخبرية، نحو: «كم كتاب في مكتبك!»، أو
إذا كانت مُضافة إلى ما له حقُّ الصدارة،
نحو: «كتاب من استعرت؟»

- كانت عاملة فيما بعدها نَصْبًا، نحو:
«إطعامُ جائعًا حسنًا»، أو جرًا، نحو: «رغبةٌ
في الخير خير»، أو رفعًا، نحو: «مُشرقٌ
وجْهُه محبوب».

- أريد بها حقيقة الجنس وعموم أفراد
حقيقته لا فرد واحد منه، نحو: «إنسان خير
من بهيمة».

- دلّت على دُعاء، نحو: «رحمةٌ عليك،
وويلٌ له».

- دلّت على تفصيل، نحو: «يومٌ لك ويومٌ
عليك».

- وقعت في صدر الجملة الحالية، نحو:
«دخلتُ الصفَّ ومحفظةٌ في يدي».

- وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: «الآمال لا
تنتهي، إن تحقّق أمل، فواحد يتجدّد».

- كانت جوابًا، نحو: «ما الذي في
الحديقة؟ - كتابٌ».

- قُصِدَ بها الإبهام، نحو: «زائر عندنا».

٦ - النكرة غير المُفِيدَة: هي التي لا يصح
أن تقع مبتدأ، نحو: «صبيٌّ سريع».

انظر: النكرة، الرقم ٣.

النكرة الموصوفة

هي النكرة المقصودة الموصوفة، نحو: «يا طالباً مجتهداً». وتوصف النكرة المقصودة بنكرة مفردة، أو بجملة، أو بشبه جملة. وحكمها النُّصْب.

النكرة الناقصة

انظر: النكرة، الرقم ٢.

نُكْسَا

تُعْرَبُ في نحو: «نُكْسَا لِلْمُتَكَبِّرِ» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة.

النهالي

= محمد بن يوسف (.... / - ١١٨٥ هـ / ١٧٧١ م).

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

كتاب في البلاغة لمحمد بن عمر بن الحسين ابن علي، المعروف بـ«فخر الدين الرازي» (٥٤٤ هـ / ١١٥٠ م - ٦٠٦ هـ / ١٢١٠ م).

يذكر الرازي في مقدمة كتابه أن السبب الذي دفعه إلى الخوض في ميدان البلاغة هو شرف هذا العلم وفضله على سواه من العلوم، فيقول: «وبعد، فإنَّ أحقَّ الفضائل بالتقديم، وأسبقها في استيعاب التعظيم، العلم الذي لا شرف إلا وهو السبيل إليه، ولا خير إلا وهو الدليل عليه، ولا منقبة إلا وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها». إلى أن يقول: «وهو علم البيان

الذي لولاه لم تَر لساناً يحوِّك الوشي، ويصوغ الحلي، ويلفظ الدر، وينفث السحر». ثم يقول: «ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر، والثور الزاهر، فالناس كانوا مقصّرين في ضبط معاقده وفصوله، متخبّطين في إتقان فروعه وأصوله... إلى أن وفق الله الإمام مجد الإسلام عبد القاهر بن الرحمن النحوي الجرجاني... حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه، ورتّب حججه وبراهينه، وبالع في الكشف عن حقائقه، والفحص عن لطائفه ودقائقه، وصنّف في ذلك كتابين، لقّب أحدهما بدلائل الإعجاز، وثانيهما بأسرار البلاغة، وجمّع فيهما من القواعد الغريبة، والدقائق العجيبة، والوجوه العقلية، والشواهد النقلية، واللطائف الأدبية، والمباحث العربية ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين، ولم يصل إليه غيره أحد من العلماء الراسخين.

ولكنه - رحمه الله - لكونه مستخرجاً لأصول هذا العلم وأقسامه، وشرائطه وأحكامه، أهمل رعاية ترتيب الفصول والأبواب، وأطنب في الكلام كل الإطناب.

ولمّا وفقني الله - تعالى - لمطالعة هذين الكتابين التقطتُ منهما معاقِدَ فوائدهما، ومقاصد فرائدهما، وراعت الترتيب مع التهذيب، والتحرير مع التقرير، وضبطت أوابد الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اليقينية، وجمعت متفرقات الكلم في الضوابط العقلية، مع الإجناب عن الإطناب الممل، والاحتراز عن الاختصار المخل، وسميته «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»^(١).

ج - القسم الثاني :

الدلالة المعنوية

١ - أحكام الخبر .

٢ - الحقيقة والمجاز .

٣ - التشبيه .

٤ - الاستعارة .

٥ - الكناية .

٣ - الجملة الثانية : دراسة النظم

١ - معنى النظم ومحسناته .

٢ - التقديم والتأخير .

٣ - الفصل والوصل .

٤ - الحذف والإضمار والإيجاز .

٥ - إن وإنما والقصر .

٤ - خاتمة : بحوث متفرقات .

١ - الإعجاز القرآني في سورة الكوثر (أقصر سورة في القرآن) .

٢ - متشابه القرآن وغامضه .

٣ - رَدُّ على من زعم في القرآن تناقضًا .

٤ - رَدُّ على من قال : إنَّ في القرآن تكرارًا وتطويلًا^(١) .

ثم قال : «ومن خلال هذا المخطط نجد الرازي بدأ بعرض الغاية البعيدة من دراسة هذا العلم، وكانت في رأيه متركَزة في إثبات الفصاحة للقرآن... وفي سبيل هذه الغاية درس اللفظة المفردة من جوانبها المختلفة، ثم دَرَسَهَا وهي مقترنة بغيرها، ثم أعاد الكَرَّة فبحث الدلالة المعنوية للكلمة المفردة، وللکلام مركَّبًا... ثم جاء إلى نظم الكلام، فدرس الصُّور المختلفة له، وأثر هذه الصُّور في تكوين الفصاحة ودقة التعبير. وانتهى كما

وفي الكتاب ثلاث مقدّمات مختلفات، وركنان، وخمس قواعد، وخمسة عشر بابًا، وأربعة أقسام، وواحد وعشرون وجهًا، ومئة وثلاثة وثلاثون بابًا. وقد انتقد الرازي في هذا التقسيم والتفريع اللذين يضلّلان القارئ، ويجعلانه لا يدري أين هو من الكتاب.

وقد جعل المحقّق الدكتور بكري شيخ أمين مخطّط الكتاب على النحو الآتي :

« ١ - مقدمة : تحدّث فيها عن نقطتين :

أ - إعجاز القرآن يكمن في فصاحته .

ب - شرف دراسة علم الفصاحة .

٢ - الجملة الأولى : دراسة الألفاظ

المفردة :

أ - مقدّمة في موضوع الدلالة وفي معنى الفصاحة والبلاغة .

ب - القسم الأول :

* الدلالة اللفظية : ليست الفصاحة بالدلالة الوضعية وإنما بالمعنى .

* محاسن الألفاظ :

١ - من حيث صورة كتابتها .

٢ - من حيث جوهر الحروف ونوعها ومخارجها .

٣ - من حيث اتّلاف حروف الكلمة .

٤ - من حيث كثرة حروف الكلمة أو قلّتها .

٥ - من حيث انسجام الكلمة مع الكلمة المجاورة لها، وصورة هذا الانسجام في الجنس - والاشتقاق - وردّ العجز على الصدر - والقلب - والسجع - والتضمين - والترصيع .

* شروط الفصاحة في الدلالة اللفظية .

٦٠٦هـ / ١٢١٠م).

قال ابن الأثير في مقدمة كتابه: «جميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين: أحدهما مضاف إلى مُسَمَّى، والآخر غير مضاف، فما كان غير مضاف، فإنَّ أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله ﷺ، إلا الشيء القليل الذي لا تُعرف حقيقته: هل هو من حديثه أو حديث غيره. وقد نبهنا عليه في مواضعه. وأما ما كان مضافاً إلى مُسَمَّى، فلا يخلو إما أن يكون ذلك المُسَمَّى هو صاحب الحديث واللفظ له، وإما أن يكون راوياً للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره، وإما أن يكون سبباً في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذكر عُرف الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه. وقد سَمَّيْتُهُ «النهاية في غريب الحديث والأثر».

والكتاب مرَّتب ترتيباً ألفبائياً بحسب أوائل الأصول من الهمزة حتى الياء، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث من المادَّة اللغوية. ويقوم منهجه فيه على وضع الجذر اللغوي للمادَّة أولاً، ثم يذكر نصَّ الحديث أو الأثر الذي يتضمَّن كلمة أو أكثر مشتقة من هذا الجذر اللغوي، ثم يُفسَّر هذه الكلمة.

ولم يقف ابن الأثير عند حدود المادَّة اللغوية في شرح غريب حديث الرسول ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، بل ناقش أحياناً مسائل فقهية^(٣)، وصرفية^(٤)، وغيرها، كما

بدأ بإثبات علمي وعقلي لفصاحة القرآن وسحره، سواء أكان في سورة قصيرة كسورة الكوثر أم في أطول منها، ورَدَّ على من رمى القرآن ببعض التهم والافتراءات.

وعلى هذا يكون الرازي قد نهج في تأليف كتابه منهجاً متماسكاً، ليس فيه خلل أو اضطراب^(١).

وقد نسل الرازي كتاب محمد بن محمد، المعروف بالوطواط (... / ... - ٥٧٣هـ / ١١٧٧م) «حقائق السحر في دقائق الشعر»، وأخذ معظم ما جاء فيه بالحرف الواحد، بدءاً من عنوان الموضوع، ومروراً بالشرح، وانتهاءً بالشاهد الشعري أو النثري. ولم يترك هذا الكتاب إلا بعد أن سلخ منه أكثره، ولم يُبق منه إلا ما لا يُسَمِّن أو يُغني من جوع^(٢).

كذلك أفاد من كتب علماء كثيرين كالزمخشري، والجاحظ، والشعالبي، وابن جني، والباقلاني، وغيرهم.

وللكتاب عدَّة طبعات، منها:

- طبعة مطبعة الآداب في القاهرة، سنة ١٣١٧هـ.

- طبعة دار العلم للملايين في بيروت بتحقيق بكري شيخ أمين.

النهاية في غريب الحديث والأثر

معجم لغوي للحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بـ «ابن الأثير» (٥٤٤هـ / ١١٥٠م -

(١) مقدمة المحقق ص ٤٤.

(٢) عن مقدمة المحقق ص ٦٤.

(٣) مثل ما ورد في النهي عن جلود السباع. (انظر مادة (سبع) منه).

(٤) انظر مادة (رهم) منه.

لغويًا من بني عدي. دخل الحضرة، وصنّف كتاب «الحشرات». عذّه التّديم من جملة فصحاء العرب الذين سمع منهم العلماء. (بغية الوعاة ٣١٧/٢؛ ومعجم الأدباء ٢٤٣/١٩؛ والفهرست ص ٦٨).

النَّهْكَ

النَّهْكَ، في اللغة، مصدر «نَهَكَ». وَنَهَكَتْهُ الحُمَى: أَضْنَتْهُ ونَقَصَتْ لحمه. ونهكه الشراب: أَضْنَاهُ، أثقله. وهو، في علم العروض، إسقاط ثلثي البيت الشعري، واعتبار الباقي بيتًا كاملاً. انظر: البيت المنهوك.

النَّهْي

النَّهْي، في اللغة، مصدر «نَهَى». وَنَهَى عن الشَّيْءِ: مَنَعَهُ. ونهى الله عن كذا: حَرَّمَهُ. وهو، في علم البيان، والنحو، طلب الكفّ عن الفعل، أو الامتناع عنه، على وجه الاستعلاء والإلزام^(٢). وله صيغة واحدة وهي صيغة الفعل المضارع المقرون بـ«لا» الناهية الجازمة، نحو: «لا تتكاسل».

وقد يخرج النهي على معناه الحقيقي، فيدل على معانٍ تُستفاد من السياق، ومنها:

١- الدعاء، وذلك عندما يكون صادرًا من الأدنى إلى الأعلى منزلةً وشأنًا، نحو: «رَبِّي لا تؤاخذني إن أخطأت».

٢- الالتماس، وذلك عندما يكون صادرًا من شخص إلى آخر يُساويه قَدْرًا ومنزلةً، نحو قول الشاعر (من البسيط):

حاول التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر^(١).

وقد اشتهر هذا المعجم شهرة كبيرة بين العلماء، فجعله ابن منظور أحد مراجعه الخمسة في معجمه «لسان العرب»، وذيّل عليه صفّي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٧٢٣هـ)، واختصره الشيخ علي بن حسام الدين الهندي، الشهير بـ«المتقي» (ت ٩٧٥هـ)، وعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وسَمَّى مختصره «الدرّ النثير» تلخيص نهاية ابن الأثير.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ، وهي طبعة حجرية.

- طبعة المطبعة العثمانية سنة ١٣١١هـ.

- طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣١٨هـ.

- طبعة مؤسسة إسماعيليان في إيران سنة ١٣٤٧هـ، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٧م، بتحقيق صلاح محمد عويضة.

نهاية مَسْئُول

انظر: سألتمونيها.

نهشل بن زيد، أبو خيرة الأعرابي

(... / ... - ... / ...)

نهشل بن زيد (ويسميه ياقوت نهشل بن يزید) أبو خيرة الأعرابي البصري. كان بدويًا

(١) مثل ما ورد في الرقية (انظر مادة (رقي) منه).

(٢) فإذا كان النهي صادرًا من أدنى إلى أعلى، سُمّي «دُعَاء»، وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سُمّي «التماسًا».

انظر: حَسْبُكَ.

النوادر

النوادر، في اللغة، جمع «نادرة»، مؤنث النادر، وهو القليل الوجود، والنادرة هي قصّة تشدّ عن المألوفات إجمالاً، ولكن لا يستحيل وقوعها.

وسمّيت النوادر، في البلاغة، الاستغراب.

النوادر في اللغة

كتاب في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩هـ / ٧٣٧م - ٢١٥هـ / ٨٣٠م).

والكتاب من أقدم الكتب اللغوية التي وصلت إلينا، ولعلّه أقدمها. وهو يضمّ زمرة كبيرة من المفردات من غير ترتيب معيّن، إذ كان يتناول المفردة ويشرحها مستشهداً بالكثير من الشواهد الشعرية، مستطرّداً إلى مفردات أخرى، أو يتناول مقطوعة شعرية فيشرح مفرداتها. وما يلفت الانتباه أنّ نصوص الرجز هي الغالبة في الكتاب. وسبب اختياره الأرجاز يعود إلى أنّها تضمّ مجموعة من الألفاظ الغريبة أكثر مما تحويه القصائد.

ونُشر الكتاب لأول مرّة في بيروت سنة ١٨٩٤م بتصحيح سعيد الخوري الشرتوني في دار الكتاب العربي، ثم أعادت الدار نشره مع بعض الزيادات سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

للتوسّع انظر:

- كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. محمد عبد القادر أحمد. جامعة القاهرة ١٩٧١م.

النَّوَايِخُ

النوايخ جمع ناسخ.

لَا تَحْسَبُوا الْبُعْدَ يُنْسِينِي مَوَدَّتَكُمْ

هيهات هيهات أن تُنسى على الزّمن

٣ - التَّمَنِّي، وذلك إذا كان موجّهاً إلى ما

لا يعقل، نحو قول الخنساء (من المتقارب):

أَعْيِنِي جُوداً وَلَا تَجْمُدَا

أَلَا تَبْكِيَانِ لِصَخْرِ التُّدَى

٤ - التّصَحُّ والإرشاد، نحو قول المتنبي

(من الوافر):

إِذَا غَامَزْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومٍ

فَلَا تَفْنَعْ بِمَا دَوَّنَ النُّجُومُ

٥ - التّوْبِيخ، وذلك عندما يكون المُنْهَى

عنه أمراً لا يُشْرَفُ الإنسان، نحو قول الشاعر

(من الكامل):

لَا تَنَّهُ عَنِّ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ، إذا فعلت، عَظِيمُ

٦ - التّحْقِير، نحو قول الحطيئة في

الزبرقان بن بدر (من البسيط):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبْغِيَّتِهَا

وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٧ - التّثْنِيس، نحو قول الشاعر (من

البسيط):

لَا تَطْلُبَنَّ كَرِيماً بَغْدَ رُؤْيِيهِ

إِنَّ الْكَرَامَ بِأَسْخَاهُمْ يَدَا خُتَمُوا

للتوسّع انظر:

- دلالة الأمر والنهي في اللغة العربية.

أحمد بسام الجعم. رسالة أعدت لنيل شهادة

الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة

اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الثالث

(طرابلس) ٢٠٠١.

نَهْيُكَ

بمعنى «حَسْبُكَ»، وتعرف إعرابها.

انظر: الناسخ.

نواسخ الابتداء

هي النواسخ.

انظر: الناسخ.

النواصب

جمع ناصب.

انظر: النصب.

نواصب الفعل المضارع

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٥.

نوام تشومسكي

لغوي أمريكي (١٩٢٨-...) يُعَدُّ مؤسس النظرية التوليدية في اللغة.

النواهد بمعنى الدواهي

انظر: رهيب بمعنى مرهوب.

النوايا بمعنى النِّيَّات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «النوايا» بمعنى «النِّيَّات»، وجاء في قراره:

«يرى المجمع قبول كلمة «النوايا» في معنى «النِّيَّات»، حملاً لها على نظيرتها بمعناها، وهي «الطوايا»، أو باعتبارها جمعاً لـ «نِيَّة»، حملاً على نظائر من الكلمات جُمِعَتْ فيها «فِعْلَةٌ» على «فَعَائِلٌ»^(١).

ابن نور

= أحمد بن علي (٧٣٧هـ / ١٣٣٦م).

نور الدين البالسي

= علي بن أبي بكر بن أحمد (٧٦٧هـ / ١٣٦٦م).

نور الدين الشطنوفى

= علي بن يوسف بن حزين (٧١٣هـ / ١٣١٤م).

نور الدين العامري

= علي بن أحمد بن محمد (٦٧٤هـ / ١٢٧٥م).

نور الدين بن محمد، الأحمد أبادي (١٠٦٤هـ / ١٦٥٤م - ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م)

نور الدين بن محمد صالح الأحمد أبادي. من علماء العربية بالهند. ولد وتوفي في أحمد آباد. له مصنفات كثيرة تبلغ نحو ١٥٠ كتاباً، أكثرها في علوم العربية، والمنطق، والحديث، والعقائد، وشروح، وحواشٍ. (الأعلام ٥٢/٨).

نور الدين المصري

= علي بن أحمد بن محمد (٧٢٤هـ / ١٣٢٣م).

نور الدين النحوي

= علي بن إسماعيل الصفدي (بعد ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م).

النوع

النوع، في اللغة، هو الصَّنْف من كل شيء. وهو، في الصرف مصدر النوع. انظر: مصدر النوع.

أبو نوفل الدؤلي

= معاوية بن عمر بن أبي عقرب (.... / / ...).

نَوْمَانُ

بمعنى: يا كثير النوم، منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

النون

انظر المادة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

نون ...

انظر المواد الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

النونات

هي أنواع النون التي فصلناها في أول باب النون من موسوعتنا هذه.

الثُونِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي رويها حرف النون.

راجع: «الروِّي».

والقصائد الثُونِيَّة كثيرة الشيوع في الشعر العربي نظراً إلى خفة صوت النون، وجمال جرسه، وكثرة ورود النون في أواخر كلمات اللغة. ونظراً إلى ما يعترئها من حالات الإسناد، والجمع، والتثنية، وإلى ما يقع فيها من الصفات والجموع على وزن فعْلان. ومن أشهر النونِيَّات نونِيَّة عمرو بن كلثوم أو معلقته، ومطلعها (من الوافر):

ألا هُبِّي بِصَخْنِكَ فَاصْبَحِينَا
ولا تُبْقِي خُمُورَ الْأَثْدَرِينَا

ونونِيَّة ابن زيدون، ومطلعها (من البسيط):

أَضْحَى التَّنَائِي بَدِيلاً مِنْ تَدَانِينَا
وَنَابَ عَنْ طَيْبِ لُقْيَانَا تَجَافِينَا
ونونِيَّة البستي، ومطلعها (من البسيط):
زِيَادَةُ الْمَرْءِ فِي دُنْيَاهُ نُقْصَانُ
وَرَبِيحُهُ غَيْرَ مَخْضِ الْخَيْرِ خُسْرَانُ
ومنها:

أَحْسِنَ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعِيدُ قُلُوبَهُمْ
فَطَالَمَا اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانُ إِحْسَانُ
يا خَادِمَ الْجِسْمِ كَمْ تَسْعَى لِخِذْمَتِهِ
أَتَطْلُبُ الرَّبْحَ فِيمَا فِيهِ خُسْرَانُ
أَقْبِلْ عَلَى النَّفْسِ، وَاسْتَكْمِلْ قَضَائِلَهَا
فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانُ
وَاشْدُدْ يَدَيْكَ بِحَبْلِ اللَّهِ مُغْتَصِمًا
فَإِنَّهُ الرُّكْنُ إِنْ خَانَتْكَ أَرْكَانُ

الْتِيَابَة بِالْاِسْتِعْمَالِ

هي أن تضع العرب بناءين لجمع التكسير: واحداً للقلّة وآخر للكثرة، ثم تستعمل أحدهما مكان الآخر. هذا ما يقوله النحاة، أو معظمهم، والواقع أن هذا التفريق بين الجمعين: القلّة والكثرة هو من صنيع النحاة، ولم يعرفه العرب في استعمالهم اليومي للغة، وقد أثبتت الدرس النحوي الحديث ذلك، ولذلك قال النحاة بهذه التِيَابَة لما وجدوا استخدام أمثلة الجمع تناقض تمييزهم المصطنع بين نوعي جمع التكسير. انظر: جمع التكسير.

الْتِيَابَة بِالْوَضْعِ

هي أن تضع العرب أحد بناءي جمع التكسير صالحاً للقلّة والكثرة، وتستغني به عن

النون عن الفتحة والسكون في حالتي النصب والجزم، نحو: «التلاميذ يدرسون، ولم يتكاسلوا، ولن يرسبوا».

٥ - الفعل المضارع المعتل الآخر، وفيه ينوب حذف حرف العلة عن السكون في حالة الجزم، نحو: «لم تكوْ هُنْدُ ثِيَابَهَا».

النِّيَافَةُ

انظر: فعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

النيسابوري

= محمد بن أحمد بن حمدان (٢٨٣هـ / ٨٩٦م - ٣٧٦هـ / ٩٨٧م).

= محمود بن أبي الحسن بن الحسين (... / ... - نحو ٥٥٠هـ / ١١٥٥م).

نَيْسَانُ

اسم الشهر الرابع من السنة الشمسية، وهو اسم ممنوع من الصرف، ويُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

النَّيْفُ

النَّيْفُ، في اللغة، الزائد على غيره. وهو، في النحو، كلمة يُكْنَى بها عن عدد من الواحد إلى الثلاثة، وجمهور النحاة يقول إنها لا تُستعمل إلا بعد العقود وبعد «مئة» و«ألف» نحو: «عشرة ونَيْفٌ، ثلاثون ونَيْفٌ، مئة ونَيْفٌ، ألف ونَيْفٌ».

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في جواز إضافة النَّيْفِ إلى العشرة^(١)، فقد ذهب

وضع الآخر، نحو: «أزْجُلُ» جَمْعُ «رَجُلٍ»، ولا بناء كثرة له، ونحو: «رِجَالُ» جمع «رَجُلٍ»، ولا بناء قلة له. وانظر ما قلناه عن هذا التفريق المصطنع بين جمعي التكسير في المادة السابقة.

نيابة حرف جرّ عن آخر

انظر: الجرّ، الرقم ٥.

نيابة الحروف عن الحركات

علامات الإعراب قسمان: أصلية، وهي الضمّة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجرّ، والسكون في حالة الجزم. وفرعية تنوب عن العلامات الأصلية، ومن مواضع هذه النيابة:

١ - الأسماء الستّة، وفيها تنوب الواو عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجرّ، نحو: «نَجَعَ أخوك»، و«شاهدتُ أباك»، و«مررتُ بحميك».

٢ - المثنى والملحق به، وفيهما تنوب الألف عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ، نحو: «حَضَرَ المعلمان»، و«شاهدتُ اللَّذَيْنِ نجحاً»، و«مررتُ بالمجتهدَيْنِ».

٣ - جمع المذكر السالم والملحق به، وفيهما تنوب الواو عن الضمّة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجرّ، نحو: «جاء المعلمون»، و«شاهدتُ الفلاحين منذُ سنين».

٤ - الأفعال الخمسة، وفيها تنوب النون عن الضمّة في حالة الرفع، وينوب حذف

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية والأربعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين =

وكذلك: «ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو» فإن «الضرب» يكون للغلام دون «عمرو»، فلما كانت الإضافة تُبْطِلُ المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه من قوله (من الرجز):

بِنتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ
فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به، على أننا نقول: إنما صرّفه لضرورة الشعر، وردّه إلى الجَرِّ لأن «ثمانية عشرة»؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد، وقد أضيف إليهما «بنت» في قوله: «بنت ثمانية عشرة» ردّ الإعراب إلى الأصل بإضافة «بنت» إليهما، لا بإضافة «ثمانية» إلى «عشرة»، وهم إذا صرّفوا المبني للضرورة ردّوه إلى الأصل، قال الشاعر (من الوافر):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٢)
وجميع ما يُزَوَى من هذا فساد لا يُقاس عليه.

وأما قولهم: «إن النيف» اسم مظهر كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها، فجاز إضافتها كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها قلنا: إلا أنه مركّب، والتركيب ينافي

الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة «النِّيف» إلى «العشرة»، نحو: «خَمْسَةَ عَشْرٍ». وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر (من الرجز):

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بِنتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ^(١)

ولأن «النِّيف» اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحدُ بعضه إلى بعض، فكذلك ها هنا.

وبيان هذا أن الاسمين لما رُكِّبَا دلّا على معنى واحد، والإضافة تُبْطِلُ ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «قَبِضْتُ خَمْسَةَ عَشْرٍ» من غير إضافة دلّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت، فقلت: «قَبِضْتُ خَمْسَةَ عَشْرٍ» دلّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت: «قَبِضْتُ مَالَ زَيْدٍ» فإن «المال» يدخل في القبض دون «زيد»،

والبصريين والكوفيين؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٥٧/٤ وما بعدها؛ وشرح التصريح على التوضيح ٣٤٦/٢.

(١) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦؛ والدرر ١٩٧/٦؛ وشرح التصريح ٢٧٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤٣٠/٦، ٤٣٢؛ وشرح الأشموني ٦٢٧/٣؛ ولسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا)؛ وجمع الهوامع ١٤٩/٢.

شرح المفردات: كُلفَ: حُمِّلَ في مشقة. الشقوة: العسر. العناء: التعب.

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٣٣٤/١٥؛ وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦؛ والدرر ٢١/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٠٥/٢، ٢٥/٢؛ وشرح التصريح ١٧١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، والكتاب ٢٠٢/٢.

الإضافة، لأن التركيب أن يجعل الاسمان
اسمًا واحدًا، لا على جهة الإضافة، فيدلّانِ
على مسمّى واحد، بخلاف الإضافة؛ فإنّ
المضاف إليه يدلّ على مسمّى، والمضاف إليه
يدلّ على مسمّى آخر؛ وإذا كان التركيب ينافي
الإضافة، كما أن الإضافة تنافي التركيب على

ما بيّنا؛ وجب أن لا تجوز إضافة «النيف» إلى
«العشرة» لاستحالة المعنى، والله أعلم^(١).

نيقولا ي تروتسكوي

لغويّ روسي (١٨٩٠م - ١٩٣٨م) يعتبر
مؤسس علم الفونولوجيا.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٨٨ - ٢٩٠.

باب الهاء

الهاء

هي الحرف السادس والعشرون من حروف الهجاء في الترتيب الأبجائي، والخامس في الترتيب الأبجدي. تُعادل في حساب الجمل، الرقم خمسة.

وهي حرف مهموس رخو مخرجه من أقصى الحلق. وهي تُنطق باتخاذ الفم الوضع الصالح لنطق حركة، كالفتحة مثلاً، ويمرّ الهواء خلال الانفراج الواسع الناتج عن تباعد الوترين الصوتيين بالحنجرة، مُحدِّثاً صوتاً احتكاكياً.

والهاء من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، والقمرية التي يُنطق معها بلام آل، وهي، في الكتابة، توصل بما قبلها وبما بعدها.

وتأتي بتسعة أوجه، وهي:

١ - ضمير للغائب المذكّر.

٢ - حرف للغيبة.

٣ - حرف للسكّ.

٤ - حرف للإطلاق في القوافي.

٥ - حرف للوصل في القوافي.

٦ - عوض من حركة عين الفعل.

٧ - حرف في أمّهات دلالة على من يعقل.

٨ - حرف زائد من بنية الكلمة.

٩ - بدل من حرف آخر.

وستناولها في بحث عاشر هو حذف

الهاء.

١ - الهاء التي هي ضمير للغائب المذكّر:

ضمير مبنيّ في محلّ:

- نصب مفعول به، وذلك إذا اتّصل بالفعل، نحو: «شاهدتُ زيداً وحادثته».

- نصب اسم «إنّ» وأخواتها، وإذا اتّصل بها، نحو: «صادقُ زيداً، إنّه تلميذُ مهذبٌ».

- جرّ بالإضافة، وذلك إذا اتّصل بالاسم، نحو: «كافأ المعلمُ تلاميذه».

- جرّ بحرف الجرّ، وذلك إذا اتّصل بحرف الجرّ، نحو: «زارني زيد فسررتُ به».

٢ - الهاء التي هي حرف للغيبة: في نحو «إيّا» عند من يعتبر «إيّا» وحدها الضمير. انظر: إيّا.

٣ - الهاء التي هي حرف للسكّ أو للوقف: تُسمّى الهاء في هذه الحالة، «هاء الوقف» أو «هاء السكّ». وهي تُفيد معنيين:

أ - بيان الحركة في كلّ مبنيّ متحرّك، نحو

قولك في «غلامي»: «غلاميَّة»، وفي «هُوَ»: «هُوَّة».

قال تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي ۚ هَلْكَ

عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٨﴾﴾ [الحاقة: الآيتان ٢٨ - ٢٩]،

و ﴿وَمَا أَذْرَنَّاكَ مَا هِيَ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: الآية

١٠]. قال الشاعر (من المتقارب):

إذا ما ترعرعَ فينا الغُلامُ

فما إنَّ يُقالَ لَهُ: مَنْ هُوَ

ب - بيان الألف في التثنية، نحو: «وا

زيداه».

٧ - الهاء التي هي في جمع «أم» دلالة على من يَعْقِلُ : يُقال في جمع «أم» من يَعْقِلُ : «أمّهات» وفي جمع «أم» ما لا يعقل : «أمّات». ورُبّما أجروا «أمّات» مُجَرّى من يَعْقِلُ ، فأدخلوا الهاء فيها ، كقول الشاعر (من السريع) :

قَوَالٍ مَغْرُوفٍ وَقَعَالِهِ

عَقَارٍ مَثْنَى أُمّهَاتِ الرِّبَاعِ

٨ - الهاء الزائدة في بنية الكلمة : تأتي الهاء أصلية من بنية الكلمة ، نحو : «هرع» ، وتُزاد ، في الوقف ، لبيان الحركة ، نحو : «فِه» ، و«ارمِه» (راجع : هاء السّكت) . وزيدت في «أمّهة»^(٢) ، و«هَجْرِع»^(٣) ، و«هَزْكولة»^(٤) ، و«هَبْلَع»^(٥) ، و«أَهْرَاق»^(٦) ، و«أَهْرَاح»^(٧) .

٩ - الهاء التي هي بدل من حرف آخر : أبدلت الهاء من خمسة أحرف هي : الهمزة ، والألف ، والتاء ، والواو ، والياء .

تُبدل من الهمزة في «إِيّاكَ» فقالوا : «هِيّاكَ» ، نحو قول طفيل الغنويّ (أو مضر بن ربيعيّ) (من الطويل) :

فَهِيّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ

مَوَارِدُهُ ، ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

ويُقال أيضًا : «أِيّاكَ» ، و«هِيّاكَ» . وقبيلة طييء تُبدل همزة «إِنْ» الشَّرْطِيَّةَ هاءً ، فتقول : «هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ» ، تُريد : إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ .

وتُثبت هاء السّكت في الوقف ولا تثبت في الوصل ، إلّا في الضرورة الشّغريّة . وإنما أثبتّها القُرّاء وَضَلًا في بعض المواضع اتّباعًا لرّسم المصحّف . ولحقّ هذه الهاء ليس بواجب إلّا في ثلاثة مواضع : أحدها ما بقي من الأفعال المعتلّة على أصل واحد ، ولم تُسبق بالفاء أو الواو^(١) ، نحو : «عِه» (الأمر من «وعى») و«لَمْ يَعِه» . وثانيها «ما» الاستفهاميّة إذا جُرّت بإضافة اسم ، نحو : «قراءةٌ مَه» . وثالثها بعد حرف الإنكار (الواو أو الياء) ، نحو قولك : «أَزِيدُوهُ» أو «أَزِيدُنِيَّه» لمن قال : «نَجَحَ زَيْدٌ» .

٤ - الهاء التي هي حرف للإطلاق في القوافي : هي كالألف ، والواو ، والياء تُسْرُحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، نحو قول الشاعر (من السريع) :

أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمّهُئْه

أُقْسِمُ بِاللّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

وهذا ، في الحقيقة ، راجع إلى الوجه الثالث «هاء الوقف» ، إلّا أنّها هنا خاصّة بالقوافي .

٥ - الهاء التي هي حرف وَضَل في القوافي :

انظر : القافية ، الرقم ٣ ، الفقرة «ه» .

٦ - الهاء التي هي عوض من حركة عين الفعل : وذلك في «أَهْرَاقُ يَهْرِيْقُ إِهْرَاقَه» .

(١) أما إذا سُبِقَت بالواو أو بالفاء ، فزيادتها تُصبح ، عند بعضهم ، جائزة غير واجبة ، نحو : «أَمَرَك فِعْه أو فِعْ» ، و«شَرَفَكَ فِقْه أو فِقْ» .

(٢) بمعنى الأم . راجع : الهاء التي هي في جمع «أم» دلالة على من يعقل .

(٣) الهجرع هو الطويل ، فكانه مأخوذ من «الجرع» ، وهو المكان السهل المنقاد .

(٤) الهركولة : التي تركل في مشيتها . وقيل : إنها الضخمة الأوراك ، وفي هذا المعنى تكون الهاء فيها أصلية .

(٥) الهبلع : الأكل ، ففيه معنى «البلع» .

(٦) بمعنى : أراق . (٧) بمعنى : أراح .

«هذه» والدليل على أن الياء هي الأصل قولهم في تصغير «ذا»: «ذَيَّا».

وأُبدِلت بقياس من تاء التانيث في المفرد، عند الوقف، نحو: «جالسة» في «جالسة»، وبغير قياس في الجمع، وذلك عند بعضهم، نحو: «كيف الإخوة والأخوة».

وأُبدِلت من الواو في «هنا»، والأصل: «هناو»، فأُبدِلت الواو هاء^(٢).

وأُبدِلت، أيضًا، من الياء في تصغير «هنة»، فقالوا: «هُنِيَّة»، والأصل: «هُنِيوة»^(٣)، ثُمَّ «هُنِيَّة» لأجل الإدغام، ثُمَّ أبدلوا من الياء الثانية هاء، فقالوا: «هُنِيَّة».

١٠ - حذف الهاء: حُذِفَت الهاء من «شفة»، وأصلها: «شَفْهَة»^(٤)، ومن «عِضة»^(٥)، وأصلها، في إحدى اللغتين^(٦): «عِضْهَة». وقالوا: «قَمْ»، وأصله «فوه»، وحُذِفَت من «شاة»، والأصل: «شَوْهَة»^(٧).

هاء الاستراحة

هي هاء السكت.

انظر: الهاء، الرقم ٣.

الهاء الأصلية

هي الهاء التي من بنية الكلمة، نحو هاء «لهو» و«لهيب».

وقالوا: «أيا»، و«هيا» في النداء، والهاء بَدَل من الهمزة؛ لأنَّ «أيا» أكثر من «هيا». قال الأغلب العجلي (أبو العجفاء) (من الرجز):
وَانْصَرَفْتُ، وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ
وَرَفَعْتُ مِنْ صَوْتِهَا: هَيَا أَبْنَةُ
يُرِيدُ: أَيَا أَبْنَةُ.

وقالوا: «هما والله لقد كان كذا»، يُريدون: أما والله لقد كان كذا.

وأُبدِلت أيضًا من الهمزة في «أثرتُ التراب»، و«أرختُ الماشية»، و«أرفقتُ الماء»، و«أرذتُ الشيء»، وفيما يتصرف منها، فقالوا: «هَثَرْتُ»، و«هَرَخْتُ»، و«هَرَفْتُ»، و«هَرَذْتُ».

وتُبدَل أيضًا من همزة الاستفهام، فقليل: «هَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ؟» يُريدون: «أزِيدٌ مُنْطَلِقٌ؟» وأنشد الفراء (من الكامل):

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا، فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي

مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا، وَجَفَنَانَا؟
يُرِيدُ: «أَذَا الَّذِي»^(١).

وأُبدِلت من الألف في «هنا»، في الوقف، فقالوا: «هَنَة». قال الرَّاَجَز:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَّةٍ

مِنْ هُنَنَا، وَمِنْ هُنَّةٍ

وَأُبدِلت من الياء في «هذي»، فقالوا:

(١) وقال بعضهم: الأصل: «هذا»، فحذف ألف «ها» للضرورة الشعرية.

(٢) وقيل: إنَّ الهاء في «هنا» مزيدة للوقف. (٣) وذلك لقولهم في الجمع: «هَنَوَات».

(٤) لذلك قيل في التصغير: «شُفِيهة»، وفي التكسير: «شِفَاه»، وفي الفعل «شَافَهُتُ فَلَانًا»، وفي المصدر: «المُشَافَهَة».

(٥) العِضَة: القِطْعَة من كل شيء.

(٦) والأصل في اللغة الثانية: «عِضَة». قال الشاعر (من الرجز):

هَذَا طَرِيفٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِضْصَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

(٧) لذلك قيل في التصغير: «شُويهة»، وفي الجمع: «شِيَاه».

هاء الإِضْمَار

هي هاء الضمير .

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء الإِطْلَاق

انظر: الهاء، الرقم ٤.

الهاء التي هي عَوْض من حركة عين الفعل

انظر: الهاء، الرقم ٦.

الهاء التي هي بَدَل من حرف آخر

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء البَدَل

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء التأنِيث

انظر: التاء، الرقم ٢، الملحوظة الأولى.

الهاء الدالة على من يَعْقِل

انظر: الهاء، الرقم ٧.

الهاء الزائدة

انظر: الهاء، الرقم ٨.

هاء السَّكْت

انظر: الهاء، الرقم ٣.

هاء الضمير

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء العِمَاد

هي ضمير الشَّان.

انظر: الضمير، الرقم ٧.

هاء الغائب

هي هاء الضمير .

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء الغيبة

انظر: الهاء، الرقم ٢.

هاء غير المَصْدَر

هي هاء المفعول به .

انظر: هاء المفعول به .

هاء الكِنَاية

هي هاء الضمير .

انظر: الهاء، الرقم ١.

هاء المُبَالِغَة

هي تاء المبالغة .

انظر: التاء، الرقم ٢.

الهاء المُبْدَلَة من حرف آخر

انظر: الهاء، الرقم ٩.

هاء المَصْدَر

هي الهاء التي تتَّصِل بالفعل المتعدي
والفعل اللازم، نحو: «السجود سجدته»،
و«الأكل أكلته».

هاء المَفْعُول به

هي علامة الفعل المتعدي، وهي ضمير
يعود على اسم سابق ليس ظرفًا ولا مصدرًا،
نحو: «الدرس حفظته». وتُسَمَّى أيضًا «هاء
غير المصدر».

هاء التثنية

هي الهاء الزائدة التي تلحق آخر الاسم

المندوب في الوقف لِمَدِّ الصوت، نحو: «وا
رأساه».

انظر: التذبة.

هاء الوُضَل

انظر: الهاء، الرقم ٥.

هاء الوقف

هي هاء السُّكْت.

انظر: الهاء، الرقم ٣.

هَأْ هَأْ أَوْ هِيءْ هِيءْ

اسم صوت لدعوة الإبل للأكل مبني على
السكون لا محلّ له من الإعراب.

ها

تأتي بثلاثة أوجه: ١ - حرف تنبيه.

٢ - ضمير. ٣ - اسم فعل أمر.

أ - ها التنبهية: حرف مبني على السكون
لا محلّ له من الإعراب، ويظهر في أربعة
مواضع:

أ - مع اسم الإشارة، نحو: «هذا، هذين،
هذه، هاتين».

ويكثر دخولها في اسم الإشارة المجرد من

الكاف، ويقلّ في المقرون بالكاف، كقول
طرفة (من الطويل):

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُشْكِرُونَنِي

ولا أهل هَذَا الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا تدخل على اسم الإشارة المقرون
بالكاف واللام.

ب - مع «أَيَّ» في النداء للتوصل بها إلى
نداء ما فيه «أل». و«ها» لازمة في هذا
الموضع.

ج - مع ضمير الرفع المنفصل إذا كان مبتدأً
مُخْبَرًا عنه باسم الإشارة، أو بغيره^(١)، نحو
«ها أنا ذا»^(٢) أَفْعَلُ كَذَا و«ها أنا أفعل كذا».

د - مع لفظ الجلالة في القَسَم، نحو: «ها
اللَّهِ»، وفيه أربعة أوجه:

١ - قطع همزة لفظ الجلالة، وإثبات ألف
«ها»: «هَاللَّهِ».

٢ - قطع همزة لفظ الجلالة، وحذف ألف
«ها»: «هَاللَّهُ».

٣ - وصل همزة لفظ الجلالة وإثبات ألف
«ها»: «هَاللَّهُ».

٤ - وصل همزة لفظ الجلالة وحذف ألف
«ها»، نحو: «هَالله» وقد اختلف في عامل

(١) يُقَيَّد المرادي ضمير الرفع المنفصل الواقع مبتدأ، والداخله عليه «ها» بأن يُخْبَرَ عنه باسم الإشارة، ويخطئ
بعضهم كالحريري وابن هشام والفيروزبادي من يقول: «ها أنا أفعل كذا» بحجة أنه لا يجوز الإخبار عن
الضمير الداخلة عليه «ها» التنبيه بغير الإشارة، ولكن ثبت من الاستقراء اللغوي صحة هذا الإخبار،
والشواهد عليه كثيرة، ومنها قول العباس بن الأحنف (من السريع):

وَمَا أَنَا مِنْ بَعْدِكُمْ لَمْ أَزَلْ فِي دَوْلَةِ الْأَخْرَافِ وَالْوَجْدِ
وقول مجنون ليلي (من الوافر):

فَهَا أَنَا تَائِبٌ عَنْ حُبِّ لَيْلَى وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ الصُّوْلِيِّ (من المتقارب):

وَكُنْتُ أَعْذُكَ لِلتَّائِبَاتِ فَهَا أَنَا أَطْلُبُ مِنْكَ الْأَمَانَا
(للتوسع انظر كتابنا «معجم الخطأ والصواب في اللغة» ص ٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) تُكْتَب «ها أناذا» بإثبات ألف «ها»، أو بحذفها: «هأناذا»، أو بحذفها وحذف ألف «أنا»: «هأناذا».

الجرّ في لفظ الجلالة، فقليل «ها» هي الجارّة، وقليل الجرّ بحرف القَسَم المحذوف، وذلك كما تقدّم في الهمزة.

وقد استُعْمِلَتْ «ها» نادرًا في غير هذه المواضع، كقول النابغة (من البسيط):

ها إنّ ذي عذرة، إلّا تَكُنْ نَفَعَتْ
فإنّ صاحبها مُشارِكُ التَّكْدِ
وقال بعضهم: إنّ الأصل: «إنّ هذي»،
فقدّم التنبيه، وفَصَلَ بـ«إنّ»، كما قال زهير
(من البسيط):

تَعَلَّمْنَ ها، لَعَمْرُ اللَّهِ، ذا قَسَمًا
فأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ: أينَ تَنَسَّلُكَ؟
حيث فصل بين التنبيه واسم الإشارة
بالقَسَم.

٢ - ها الضمير: ضمير متصل للغائبه المؤنثة المفردة، تُعرب إعراب الهاء التي هي ضمير متصل للغائب المذكر المفرد، فانظرها واضعًا في أمثلتها «ها» مكانها.

٣ - ها التي هي اسم فعل أمر: مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، أو أنت، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتنّ (حسب المخاطب)، نحو: «ها الكتاب» بمعنى: خُذِ الكتاب. ويجوز أن تقول: هاء (للمذكر المفرد)، وهاء (للمؤنث)، وهاء (لجمع الذكور)، وهاء (لجمع الإناث)، نحو الآية: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: الآية ١٩].

(«هاؤم»: اسم فعل أمر مبني على السكون، وقد حُرِّك بالضّم منعًا من التقاء ساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتم. «اقرأوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة. والواو

ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. «كتابه»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. والهاء حرف للسكت مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب). ويجوز أن تلحقها كاف الخطاب، فتتصرّف حسب المخاطب، وتُصبح كلّها كلمة واحدة مبنية على حركة آخرها، نحو: «هاك، هاك، هاكما، هاكم، هاكُنْ»، نحو: «هاكُنْ الكتاب» («هاكُنْ»: اسم فعل أمر مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتنّ. «الكتاب»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

وجاء في شرح المفصل:

«قال صاحب الكتاب: «ها» بمعنى «خُذْ»، وتُلْحَق الكاف، فيقال: «هاك»، فتُصَرَّف مع المخاطب في أحواله، وتوضّع الهمزة موضع الكاف، فيقال: «هاء». وتُصَرَّف تصرّيفها، ويُجمَع بينهما، فيقال: «هاءك»، بإقرار الهمزة على الفتح وتصرّيف الكاف. ومنهم من يقول: «هاء»، كـ«زَام»، ويُصَرِّفه تصرّيفه. ومنهم من يقول: «هأ» بوزن «هَب»، ويصرفه تصرّيفه.

قال الشارح: اعلم أنّ «ها» من الأصوات المسمّى بها الفعل في الأمر، ومسمّاه «خُذْ» و«تَنَاولْ»، ونحوهما.

ومنهم من يجعله ثنائياً مثل «صَه» و«مَه»، وتلحقه كاف الخطاب، فيقال: «هاك يا رجل»، و«هاكم يا رجلان»، و«هاكنم يا رجال»، و«هاك يا امرأة»، و«هاكنم يا امرأتان» كالمذكرين، و«هاكنن يا نسوة». فالاسم «ها»، وفيه ضميرٌ بحسب المخاطبين: إن كان

تقول: «هاء يا رجل»، و«هاء يا امرأة»، وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال، وإنما لما نابت عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضمير في بعض الأحوال، ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التي هي في معناها، وليُغْلَمَ أيضًا بظهوره أنَّ في باب «صَة» و«مَة» ضميرًا، كما قالوا: «المَقْوُودُ»، و«الحَوَكَةُ»، و«أَغِيلَتِ المرأة»، (ومن الطويل):

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ [وقلما

وصال على طول الصُّدُودِ يَدُومُ] ^(١)

ليكون ذلك مَنبَهَةً، وأمانة على أن الأصل ذلك. ولما ظهر الضمير، ظهر على صورة غريبة، ليدل ذلك على أن الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير. وإنما كانت غريبة؛ لأنها ليست على حد «أفعل»، و«أفعلًا»، و«أفعلوا»، إنما ذلك «هَأَ»، و«هَاءَ»، و«هاؤوا». فأما «هاؤم»، فغريب من نادر العربية؛ لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر، نحو: «قُمْتُمَ»، و«قُمْتُمَا»، و«ضربتكم»، و«ضربتكما». وهذا مما يؤكد كون هذه الألفاظ أسماء، وليست أفعالاً، وذلك أنه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها، اتصل على غير حد اتصاله بالفعل، إنما جاء على نحو «أنتم»، و«أنتم»، فدل

واحدًا، ففيه ضمير واحد، وإن كان اثنين، ففيه ضمير اثنين، وإن كان جماعة، ففيه ضمير جماعة، إلا أنه لا يظهر ذلك الضمير.

والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، فتفتحها إذا كان المخاطب مذكرًا، وتكسرهما إذا كان مؤنثًا، وتثنيها وتجمعها إذا كان المخاطب مثنى أو مجموعًا.

ومنهم من يقول: «هَاءَ» بهمزة بعد الألف، يجعله ثلاثيًا كـ«خَافَ»، و«هَابَ»، ويفتح الهمزة مع المذكر، ويكسرهما مع المؤنث، فيقول: «هاء يا رجل»، و«هاء يا امرأة»، ويكون فيه ضمير مستتر. فإن ثني، أو جمع، ظهر ذلك الضمير، فتقول في تثنية المذكر وجَمْعُه: «هاؤما»، و«هاؤم»، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَةَ﴾ [الحاقة: الآية ١٩]، وفي جماعة المؤنث: «هاؤن يا نسوة». وهذه أجنود لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واعلم أنَّ الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية، ولا جمع، لأن هذه الأسماء إنما سُميت بها الأفعال كضرب من الاختصار، ولولا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماؤها موجودة هنا غير معوض عنها. ووجه الاختصار مجيئها للواحد والواحدة، فما فوقهما على صورة واحدة.

(١) البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١٩٠/٥؛ وشرح أبيات سيويه ١٠٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢؛ ومغني اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٥/١؛ والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧؛ والدرر ٣٢١/٦؛ والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودة. المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

موقعه، أجراه مُجْراه في اتّصال الضمير به، وعَامَلَه معَامَلَةً مُقَابِلَه، وهو «هَاتِ»، و«هَاتِيَا»، و«هَاتُوا»، و«هَاتِينَ»، كما شَبَّهَ «لَيْسَ» بـ«مَا» من قال: «لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ»، فعَامَلَهَا معَامَلَتَهَا في إِيصَالِ عملها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها.

ومما يدلُّ أنه ليس فعلاً أنَّك تقول في أمر الواحد: «هَاءَ»، ولو كان فعلاً، لقيل: «هَأَ» كـ«خَفَ»، فلما لم يُقَلَّ، دلَّ على أنه اسمٌ، وليس فعلاً. على أنَّ منهم من يقول: «هَأَ يا رجلُ»، على زنة «خَفَ»، بهمزة ساكنة، و«هَاءَ»، أو «هَاءِي يا امرأةَ»، و«هاؤُوا»، و«هَأَنَّ»، مثل: «خَفَنَّ» فهو لاء يجعلونه فعلاً. ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل إذا قيل له: «هَاءَ»: «مَمَّنْ أهَاءَ، وإهَاء؟» كما تقول: «مَمَّنْ أخَافُ». وقياسُ هذا المذهب أن يكون على «فَعِلٌ يَفْعَلُ»، كـ«عَلِمَ يَغْلُمُ» كـ«خَلَّتْ إِخَالُ»، ولذلك جاز كسر الهمزة من أوله، فقالوا: «إِهَاءَ»، كما قالوا: «إِخَالُ».

ومنهم من يقول: «هَأَ»، بهمزة ساكنة، و«هَأَ» و«هَؤُوا» كما تقول: «طَأَ»، و«طَأَ»، و«طَؤُوا»، و«هَئِي يا امرأةَ» كما تقول: «طَئِي»، و«هَأَنَّ» كما تقول: «طَأَنَّ». وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من باب «وَهَبَ يَهَبُ» مما فاؤه واوٌ، وسقطت الواو على حدِّ سقوطها في «وهب يهب».

وقوله: «وَتُلْحَقُ الكاف، فيقال هاكَّ»، يعني للخطاب، «فَتُصَرَّفُ مع المخاطب في أحواله»، يعني إن كان المخاطب مذكراً،

ذلك على أنها أسماء لا أفعال، على أنَّ بعضهم قد قال: «هَأَ يا رجلُ»، و«هَاءَ»، و«هاؤُوا»، على حدِّ «اضْرِبَا»، و«اضْرِبُوا». حكى ذلك أبو عمر الجُزْمِي، وأبو بكر بن السَّراج. قال أبو عمر: وذلك قليل.

ومنهم من يقول: «هَاءِ يا رجلُ»، على وزنٍ «عَاطٍ» و«زَامٍ»، يجعل أصله «هَاءِي» بالياء، فمثاله من الفعل: «فَاعِلٌ» كـ«قَاتِلٌ»، وسقطت الياء للأمر، ومثله «هَاتِ». وتقول لاثنتين: «هَاتِيَا»، وللجمع المذكر: «هاؤُوا»، وللمرأة: «هَاءِي» بياء، والتثنية: «هَاتِيَا» كالمذكرين، وتقول في جماعة المؤنث: «هَاتِينَ». قال الشاعر (من الطويل):

فقلتُ لها هَاءِي فقالت براحةً

تَرَى زَعْفَرَانًا فِي أُسْرَتِهَا وَزْدًا^(١)

فأما قولُ علي رضي الله عنه (من الطويل):

أفَاطِمَ هَاءِ السَّيْفِ غَيْرَ دَمِيمٍ

[فَلَسْتُ بِرَغْدِيدٍ وَلَا بِلَثِيمٍ]^(٢)

فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى، ويحتمل أن يكون من هذه اللغة، وحذف الياء لسكون اللام بعدها.

فإن قيل: فهلاً حكمتم عليه بأنه فعلٌ، لاتّصال الضمير به على حدِّ اتّصاله بالفعل، كما قلتم في «لَيْسَ»: إنها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضي، لاتّصال الضمير بها على حدِّ اتّصاله بالأفعال. قيل: الجوابُ أنه قد قامت الدلالة بما سبق أنه اسمٌ، ومن قال: «هَاءِ» أو «هاؤُوا» فلقوةً شَبَّهه بالفعل، ووقعه

(١) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٣/٣٤.

(٢) البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٥١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب

٣١٩/١؛ والمحتسب ٣٣٧/١.

شرح المفردات: الرعيد: الجبان.

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول حرف التنبيه «ها» على الضمير دون أن يكون الخبر اسم إشارة، وجاء في قراره:

«تري اللجنة أنه يجوز دخول «ها» التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: «ها أنا أفعل»، و«ها أنت تفعل»، مستدلين على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُختجُّ بقولهم، مثل قول الشاعر - وهو أبو كبير الهذلي - (من الطويل):

وَلَوْعًا فَشَطَطَتْ غَرِبَةً دَارَ زَيْنَبِ

فها أنا أبكي والفؤاد قَرِيحٌ^(٢)

ومن النثر ما ينسب إلى خالد بن الوليد: «ثم ها أنا أموت على فراشي».

وما ينسب إلى المستورد بن عُلْفَةَ الخارجي: «وها أنتم تعلمون ما حدث».

ولهذا لا حرج على كاتب أن يكتب: «ها أنا» و«ها أنت»، و«ها هو»، وما يشبه ذلك من الضمائر^(٣).

ها أنذا، أو هأنذا

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهية، والضمير «أنا»، واسم الإشارة «ذا»، ويُعرب كالتالي: «ها»: حرف تنبيه مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب. «أنا»: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ذا»: خبر. ويُقال: ها أنت ذا، وها أنتم أولاء، بالإعراب نفسه.

فُتحت، وإن كان مؤنثًا، كُسرت، وإن كان مثنى ثُنيت، وإن كان مجموعًا جُمعت، على ما تقدَّم.

وقوله: «وَتَوَضَّعَ الهمزة موضع الكاف»، يعني أنهم يخاطبون بها، فيفتحونها مع المذكر، ويكسرونها مع المؤنث، كما يفعلون بالكاف. ولا يريد أنها زائدة للخطاب كالكاف، إنما الهمزة لأم، والكلمة بها ثلاثية، ف«هاء» بألف وهمزة بعدها من غير لفظ «ها» بألف وحدها، وإن كانا بمعنى واحد على حدِّ «لَوْلُو»، و«لَأَلِي»، و«سَبِطٌ» و«سَبْطِرٌ».

وقوله: «ويُجمع بينهما»، يريد بين الهمزة والكاف، لتأكيد الخطاب كما تقول: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ». والجمعُ بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه^(١).

«ها» الاستجابة

تقول العرب: «ها» إذا أجابوا داعيًا. وهي، في الأصل، هاء التنبيه، ثم وصلوها بالآلف تطويلًا للصوت. وتسمى أيضًا «ها التلبية».

«ها» الاستفهامية

يستخدمها بعض العرب بدلًا من همزة الاستفهام، فيقولون: «هَزِيدٌ جاء؟» في «أزید جاء؟»

«ها» اسم الفعل

انظر: هاء، الرقم ٣.

«ها أنا أفعل» وشبهه

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٢-٣٦.

(٢) زيادات شرح أشعار الهذليين ص ١٣٣٣.

(٣) القراءات المجمعية ص ١١٧؛ والألفاظ والأساليب ص ٦٣؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٣.

للتوسُّع انظر:

- «تحقيق القول في ها أنا وها أنذا» .
محمد شوقي أمين . مجلة مجمع اللغة العربية
في القاهرة، العدد ٢٨ (١٩٧١م)، ص ١٠٨ - ١١٤ .

«ها» التَّلبِية

هي ها الاستجابة .

انظر: ها الاستجابة .

«ها» التَّنْبِيْه

انظر: ها، الرقم ١ .

«ها» الضَّمير

انظر: ها، الرقم ٢ .

«ها» الغيبة

هي التي في «إياها» عند من يعدّ «إيا»
وحدها الضمير .
انظر: إيا .

الهاء

انظر المادة الأولى من هذا الباب من
موسوعتنا هذه .

هاء . . .

انظر المواد التي أثبتناها في بداءة هذا
الباب من موسوعتنا هذه .

هاء - هاءِ

انظر: ها، الرقم ٣ .

الهاءات

هي مجموعة الهاءات التي أثبتناها في بداءة
هذا الباب من موسوعتنا هذه .

هاؤُلياءِ

تصغير «هؤلاء» .

انظر: هؤلاء .

هاؤُم - هاؤُما - هاؤُنَّ

انظر: ها، الرقم ٣ .

الهائية

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي
روئها الهاء (راجع: «الزوي»). والقصائد
الهائية قليلة الشيوع في الشعر العربي . ومن
قصيدة هائية يمدح بها المتنبي عضد الدولة أبا
شجاع فثاخُسَرَو (من المنسرح):

أَوْه بَدِيلُ مِنْ قَوْلَتِي وَاهَا

لِمَنْ نَأَتْ وَالْبَدِيلُ ذِكْرَاهَا^(١)

أَوْه لِمَنْ لَا أَرَى مَحَاسِنَهَا

وَأَضْلُ وَاهَا وَأَوْه مَرَاهَا^(٢)

شَامِيَةً طَالَمَا خَلَوْتُ بِهَا

تُبَصِّرُ فِي نَاطِرِي مُحَيَّاهَا^(٣)

(١) «أوه» و«أواه» كلمتا تعجب وتوجُّع .

(٢) أي: هي سبب وجعي وألمي .

(٣) ناظري: عيني . محيَّاهَا: وجهها . قال الواحدي: هذا يحتمل معنيين: أحدهما، أنه يريد شدَّة قربها منه،
حتى إنها منه بحيث ترى وجهها في ناظره، والآخر أنه أراد حبها إياه، فهي تنظر إلى وجهه وتدنو منه لحبه
حتى ترى وجهها في ناظره .

فَلَيْتَهَا لَا تَزَالُ أَوِيَّةً
وَلَيْتَهُ لَا يَزَالُ مَأْوَاهَا^(١)
كُلُّ جَرْنِحٍ تُرْجَى سَلَامَتُهُ
إِلَّا فُرَادَا دَهْنُهُ عَيْنَاهَا^(٢)
ولجميل بثينة أبيات هائية اعتمد فيها على
الجناس في أواخرها، وهي (من الطويل):
خَلِيلِي، إِنْ قَالَتْ بُثَيْنَةُ: مَا لَهُ
أَتَانَا بِلَا وَغَدٍ؟ فَقُولَا لَهَا: لَهَا
أَتَى، وَهُوَ مَشْغُولٌ لِعَظْمِ الَّذِي بِهِ
وَمَنْ بَاتَ طَوْلَ اللَّيْلِ يَرَعَى السَّهْيَ سَهَا^(٣)
بُثَيْنَةُ تُزْرِي بِالْغَزَالَةِ فِي الضُّحَى
إِذَا بَرَزَتْ، لَمْ تُبْقِ يَوْمًا بِهَا بِهَا^(٤)
لَهَا مُقْلَةٌ كَخَلَاءِ نَجْلَاءِ خِلْقَةٍ
كَأَنَّ أَبَاهَا الظَّنِّي أَوْ أُمُّهَا مَهَا^(٥)
دَهْنِي بُوْدٌ قَاتِلٌ وَهُوَ مُثْلِفِي
وَكَمْ قَتَلْتُ بِالْوُدِّ مَنْ وَدَّاهَا^(٦)

هَاتِ

اسم فعل أمر مبني على الكسر، بمعنى:
أعطني، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويلحق
به ضمير التثنية والجمع لقوة شبهه بالفعل،
نحو الآية: ﴿هَاتُوا بُهْتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾ [البقرة: الآية ١١١]، وفي الحديث:
«هاتوا ربع عشور أموالكم».

هَاتَا

لفظ مركب من «ها» التنبيهية و«تا»

الإشارية.

انظر: تا الإشارية.

هَاتَاكَ

لفظ مركب من «ها» التنبيهية و«تا»
الإشارية، وكاف الخطاب.
انظر: تا الإشارية.

هَاتَانِ، هَاتَيْنِ، هَاتَيْنِ

لفظ مركب من «ها» الإشارية، و«تان» أو
«تين» الإشارية.
انظر: تان الإشارية.

هَاتِيْهَ، هَاتِيْهِ، هَاتِيْهِ

لفظ مركب من «ها» التنبيهية، و«تِه»
الإشارية.
انظر: تِه.

هَاتَيْنِ، هَاتَيْنِ

لفظ مركب من «ها» التنبيهية و«تين»
الإشارية.
انظر: تان الإشارية.

هَاجَمَهُمُ الْعَدُوْ

يُخْطِئُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ مِنْ يَقُولُ:
«هَاجَمَهُمُ الْعَدُوْ»، بِحُجَّةِ أَنَّ الصَّوَابَ «هَجَمَ»
عَلَيْهِمُ الْعَدُوْ^(٧)، وَلَكِنْ جَاءَ فِي الْمَعْجَمِ
الْوَسِيطِ: «هَاجَمَهُ: هَجَمَ عَلَيْهِ (مَوْلَدَةً)^(٨)؛

(١) أي: ليت ناظري مأواها أبداً، وليتها لا تزال تأوي إلى ناظري.

(٢) دَهْنُهُ: أصابته.

(٣) السَّهْيُ (أو السُّهَاءُ): كوكب صغير خفي الضوء. سَهَا: غَفَلَ.

(٤) أَزْرِي: وَضَعَ مِنْ قِيَمَتِهِ. بِهَاءٍ: جَمَالٍ.

(٥) مقلة: عين. المهامة: البقرة الوحشية وهي موصوفة بجمال العين.

(٦) دهنتي: أصابتي.

(٧) المعجم الوسيط مادة (ه ج م).

(٨) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٢٠٠.

(١٠٩-١١١).

هارون بن الحارث، أبو موسى السامري
(... / ... - ... / ...)

هارون بن الحارث، أبو موسى السامري.
كان عالمًا باللغة والأدب، معدودًا في الطبقة
الثالثة من أهل الكوفة اللغويين، إمامًا متصديقًا
بسُرٍّ مَنْ رأى. عاصر أبا عبيد القاسم بن
سلام.
(إنباه الرواة ٣/ ٣٦١).

هارون بن زكريّا، أبو علي الهجري
(... / ... - نحو ٣٠٠هـ / نحو ٩١٢م)
هارون بن زكريّا، أبو علي الهجري. كان
نحويًا مبرزًا. صَنَّفَ كتاب «التوارد المفيدة». روى
عنه ثابت بن حزم السَّرُّسُطِي وغيره.
(معجم الأدباء ١٩/ ٢٦٢؛ وبغية الوعاة
٢/ ٣١٩؛ والأعلام ٨/ ٦٠).

هارون بن زياد

(... / ... - ... / ...)

هارون بن زياد، كان متقدمًا في النحو،
عالمًا أديبًا، تصدر لإقراء النحو وتدريس
الأدب. أَدَبَ الوثائق بالله. روى عنه ولده
جعفر.
(بغية الوعاة ٢/ ٣١٩).

هارون بن عمر، أبو سعيد الأفعوي
(... / ... - نيف و ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م)

هارون بن عمر بن إبراهيم، أبو سعيد
الأفعوي. كان عالمًا بالنحو واللغة والفقه،
شاعرًا بارعًا.
(بغية الوعاة ٢/ ٣١٩).

ولذلك نرى أنه من الجائز القول: «هاجمهم
العدو» ما دام مجمع اللغة العربية يبيحه في
معجمه الوسيط.

هارون بن الحائك الضرير

(... / ... - ... / ...)

هارون بن الحائك الضرير. كان عالمًا
بالنحو واللغة والقراءات، يهوديًا من أهل
الحيرة. من غلمان ثعلب، وأحد أعيان
أصحابه. صحبه وأخذ عنه وأكثر، حتى وزنَّ
عنه علماء وقته بميزانه في النحو. طلب الوزير
عبيد الله بن سليمان من ثعلب الاختلاف إلى
ولده القاسم، فاعتذر واحتج بالشيخوخة
والضعف، وأنفذ إلى الوزير الزجاج إلى
الحائك الضرير، فاستحضر الوزير الزجاج إلى
مجلسه، وقال لهما: أريد أن أصطفي
أفضلكما في العلم، فتسالا. فقال الزجاج
لهارون: كيف تقول: ضربتُ زيدًا ضربًا؟
فقال له: ضربتُ زيدًا ضربًا. فقال الزجاج:
كيف تُكْنِي عن زيد وعن الضرب؟ فأفحمه،
ولم يجبه، وحرار في يده، وانقطع انقطاعًا
قبيحًا، فصرفه الوزير، وأبقى الزجاج مكيدةً
لثعلب، حتى بلغه أفضل مبالغ النحويين.
فكان ذلك سبب منية هارون. وجواب هذه
المسألة: «ضربته إياه»، وهذا من أول النحو،
وما كان ذلك ليغيب عن هارون. ولكن إذا
أراد الله أمرًا فلا مرّة لقضائه. من كتب
هارون: «الهاشمي»، ويسميه ياقوت: كتاب
«الغريب الهاشمي» وقيل: «الغريب الهاشمي»
لثعلب، وله أيضًا كتاب «العلل» في النحو.
(معجم الأدباء ١٩/ ٢٦١-٢٦٢؛ وبغية
الوعاة ٢/ ٣١٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٩-
٣٦١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص

هارون بن أبي غزالة

(.... / - /)

هارون بن أبي غزالة السبائي. كان نحوياً متفناً. عُذ في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس. أخذ عنه جابر بن غيث. له كتاب حسن في العربية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٨١).

هارون بن محمد، أبو الوليد الإشبيلي

(.... / - /)

هارون بن محمد بن أبي الغيث التجيبي، أبو الوليد الإشبيلي. كان عالماً بالنحو. تصدر للتدريس فأفاد. (بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠).

هارون بن محمد، أبو غالب الأصبهاني

(.... / - ٤٩١هـ / ١٠٩٨م)

هارون بن محمد بن هارون، أبو غالب الأصبهاني. كان نحوياً لغوياً أديباً. أخذ الأدب والنحو من أحمد بن شهدان، وسمع من جدّه. وكان أديباً أهل بلده أصبهان، تصدر لإقراء النحو والأدب، فأفادهم. وكان عفيقاً من بيت الرئاسة. مات بأصبهان. (إنباه الرواة ٣/ ٣٦٣).

هارون بن موسى الأعور

(.... / - نحو ١٧٠هـ / ٧٨٦م)

هارون بن موسى القاريء الأعور، أبو عبد الله، وقيل: أبو موسى، الأزديّ ولّاء، العتكيّ (نسبة إلى العتك، بطن من الأزد)، من أهل البصرة. كان يهودياً فأسلم وحسن إسلامه. فطلب القراءة، فكان رأساً. سمع من طائوس

اليمني وثابت البناني ضبط النحو وحفظه، والحديث وبرع فيه. وحدث. هو أول من تتبع وجوه القرآن، وتتبع الشاذ منها، ويبحث عن إسناده. كان شديد القول بالقدر. وثقه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢١؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١-٣٦٢؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ٣-٥؛ والأعلام ٨/ ٦٣).

هارون بن موسى، أبو عبد الله الأخفش

(٢٠١هـ / ٨١٦م - ٢٩٢هـ / ٩٠٤م)

هارون بن موسى بن شريك، أبو عبد الله، يُعرف بالأخفش الدمشقي، أو أخفش باب الجابية. كان عالماً بالنحو والتفسير والمعاني والغريب والشعر، ذا صوت خلّاب، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشام، وبضبطه تميّزت. قرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة. قرأ على عبد الله بن ذكوان وغيره، وقرأ عليه أبو الحسن بن الأثرم. حدث عن أبي مسهر الغساني. وكان من أهل الفضل والأدب. صنّف كتباً كثيرة في القراءات والعربية. مات سنة ٢٩٢هـ، وقيل: سنة ٢٩١هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٨١؛ والأعلام ٨/ ٦٣).

هارون بن موسى، أبو نصر القرطبي

(.... / - ٤٠١هـ / ١٠١١م)

هارون بن موسى بن صالح، أبو نصر القرطبي، كان لغوياً أديباً، رجلاً عاقلاً مقتصدًا، سمع من أبي علي القالي، ولازمه حتى مات، وسمع من أبي عيسى الليثي. تصدر لإفادة الناس، فرحلوا إليه لثقتهم به

هاشم بن حسين الشافعي

(.... / ... - ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)

هاشم بن حسين بن عمر عيسى الشافعي .
كان نحوياً لغوياً محدثاً من أهل حلب . عمل
في التدريس بها في المدرسة البهائية ، ثم
محدثاً في الجامع الكبير ، ثم مدرّساً للحديث
فيه ، وفي جامع العادلية إلى أن توفي . من
مصنفاته : «شرح ألفية ابن مالك» في النحو .
وكتاب في النحو صغير ، وتعليقات في
التفسير .

(الأعلام ٦٥ / ٨)

أبو هاشم العباسي

= محمد بن الفضل بن عبد الله (٣٥٣هـ /
٩٦٤م - ... / ...) .

هاك ، هاك ، هاكم ، هاكماً ، هاكناً
انظر : «ها» التي هي اسم فعل أمر .

هال

اسم صوت لجزر الخيل ، مبني على
الكسر ، لا محلّ له من الإعراب .

هؤلاء

لفظ مركّب من «ها» التنبيهية ، و«أولاء»
الإشارية .
انظر : «أولاء» .

أبو الهالي الصبري

= محمد بن يوسف بن علي (٧٤٢هـ /
١٣٤٢م) .

هَامٌ وَمُهُمٌ

يُخْطِئُ مصطفى جواد من يقول : «هذا أمر
هَامٌ» بحجّة أن الصواب : «هذا أمر مُهِمٌ»

وبدينه . صنف «تفسير عيون كتاب سيبويه» ،
ومات بقرطبة .

(بغية الوعاة ٣٢١ / ٢ ؛ والأعلام ٦٣ / ٨)

هاشم بن أحمد ، أبو خالد الغافقي القرطبي
(٢٩٦هـ / ٩٠٨م - ٣٥٩هـ / ٩٦٩م)

هاشم بن أحمد بن غانم ، أبو خالد الغافقي
القرطبي . كان نحوياً شاعراً فقيهاً . تولى النظر
في الأحباس . وأضرباً بأخرة .

(بغية الوعاة ٣٢٢ / ٢ ؛ وتاريخ علماء
الأندلس ١٦٨ / ٢) .

هاشم بن أحمد

(.... / ... - ٥٧٧هـ / ١١٨١م)

هاشم بن أحمد بن عبد الواحد ، أبو
طاهر . كان عالماً بالعربية ، له يد في الصلاح ،
وقوراً حسن السمت والهيئة ، فيه فضل وتميز ،
عمل في التدريس ، فأفاد أهل بلده حلب ،
ولازمه جماعة كثيرون للاستفادة منه ، ولحسن
مفاكحته . رحل إلى الحجاز ، ثم دخل بغداد ،
فروى عنه بعض أهلها كتاب «المناجاة» ، ثم
عاد إلى حلب .

صنف كتاباً في النحو سمّاه «اللحن الخفي»
يرجع إلى علم القرآن ، وكتاباً في «المناجاة» ،
و«أفراد أبي عمرو بن العلاء» ، وكتب بخطه
«كتاب سيبويه» لأبي سعيد السيرافي . توفي
بحلب سنة ٥٧٧هـ وقد قارب التسعين .
ودُفن في ظاهر باب الأربعين في «الجيل» في
حظيرة له ولأهله . كان حسن القراءة والعبادة
والزهد . ولي خطابة حلب ، لذلك كان يسمى
خطيب حلب . سمّاه ياقوت هارون بن أحمد ،
وقال : ولد سنة ٤٦٦هـ ، ومات سنة ٥٣٧هـ .
(إنباه الرواة ٣ / ٣٥٥ ؛ ومعجم الأدباء
٢٦٤ / ١٩ ؛ والأعلام ٦٤ / ٨) .

والضمير «هو»، واسم الإشارة «ذا».
انظر: هو ذا.

الهاوية

من معاني الهاوية:

١ - مَنْ تُحِبُّ نوعاً من الرياضة أو العمل أو نحوهما وتزاوله بدون احتراف.

٢ - المُتَحَدِّرُ الشَاهِق.

٣ - جَهَنَّم. وهي بهذا المعنى تُمنَع من الصرف إذا جُرِّدَتْ من «أل»، نحو: «تَجَنَّبْ هاوية»، عَلِمَا أَنَّ «جَهَنَّم» هي الأخرى ممنوعة من الصرف.

هايهات

لغة في «هيهات».

انظر: هيهات.

هَبْ

تأتي:

١ - فعل أمر جامداً (لا ماضي له) من أفعال القلوب التي للظن الدال على الرجحان، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «هَبْ زيداً ناجحاً».

٢ - فعل أمر من «وَهَبَ» بمعنى «أعطى»، ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: «هَبِ الناجحَ مكافأةً». وقد يتعدى إلى الموهوب له باللام وإلى الموهوب بنفسه، نحو: «هَبِ للناجح مكافأةً».

٣ - فعل أمر من «هاب» بمعنى: خاف، ينصب مفعولاً به واحداً، نحو: «هَبْ رَبِّكَ»،

(مُثْلِقُ مُخْزِنٍ)^(١). ويذهب إبراهيم اليازجي إلى أَنَّ قولك: «هذا أمرٌ مُهِمٌّ» أفصح من قولك: «هذا أمرٌ هامٌّ»^(٢).

ولكن أجاز المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمعجم الوسيط أن نقول: هَمَّ بمعنى: أَهَمَّهُ^(٣).

الهاملني

= أبو بكر علي بن موسى (٧٦٩هـ / ١٣٦٧م).

هانيء بن الحسن، أبو يحيى اللخمي (... / ... - ٦١٤هـ / ١٢١٨م)

هانيء بن الحسن بن عبد الرحمن، أبو يحيى اللخمي، القاضي. كان من أهل المعرفة بالنحو والأدب، والفقه والحديث، والأصول والطب. من أكرم الناس عهداً ومروءة وبراً. روى عن أبيه، وعمه أبي الحسن، وأبي عبد الله بن عروس، والسَّهَيْلي، وغيرهم. ولي قضاء باجة، وغيرها.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٢).

هاهنا

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهية، و«هنا» الإشارة.
انظر: هنا.

هاهوذا

لفظ مركَّب من حرف التنبيه «ها»،

(١) قل ولا تقل. ص ١٥٦.

(٢) مغالط الكتاب، ومناهج الصواب. ص ١٢٥.

(٣) انظرة مادة (ه م م) في المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس، والمعجم الوسيط.

أي: خَفَهُ.

و«ابتدأ»، نحو: «هَبَّ الهَوَاءَ».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء «أَنَّ» ومعمولها بعد «هَبَّ»، وجاء في قراره:

«يخطئ بعض العلماء إيراد «أَنَّ» ومعمولها بعد «هَبَّ» في نحو: «هَبَّ أُنِي فعلت كذا»، ويقولون: إن الصواب في مثله: «هَبَنِي فعلت»، و«هَبَّ فَعَلَ»، بوضّل الفعل بالضمير.

تري اللجنة أن التعبير بهذه الصورة صحيح، لما يأتي:

١ - لما نقله الشهاب الخفاجي عن ابن برّي من أنه غير ممتنع إذا جعل «هَبَّ» بمعنى «احسب».

٢ - ولما جاء في «المغني» من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة بالحجرية أو المشتركة، وقد ذكرت أيضًا في اللسان في مادة «شرك».

٣ - ولأن «هَبَّ» من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين. ومن المقرر أن هذه الأفعال تسدّ فيها «أَنَّ» ومعمولها مسدّ المفعولين^(١).

هَبَّ

تأتي:

١ - فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى «شَرَعَ» و«ابتدأ»، بشرط أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بـ«أَنَّ» نحو: «هَبَّ المطرُ يتساقط».

٢ - فعلاً تاماً، إذا لم تكن بمعنى «شَرَعَ»

هبة الله بن حامد

(.... / - ٦١٠ هـ / ١٢١٣ م)

هبة الله بن حامد بن أحمد، أبو منصور. يُعرف بعميد الرؤساء. كان لغويًا نحويًا، أديبًا فاضلاً، شاعراً، شيخ وقته. تصدر ببلده للإفادة والإقراء، فأفاد. أخذ اللغة والأدب عن أبي الحسن علي بن عبد الرحيم الرّقي المعروف بابن العصار، وغيره. كان يُلقّب بوجه الدّويّبة. سمع المقامات عن ابن النّفور، وروى عنه.

(معجم الأدباء ١٩/٢٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/٣٢٢؛ وإنباه الرواة ٣/٣٥٧).

هبة الله بن الحسن، أبو الحسن الحاجب

(.... / - ٤٢٨ هـ / ١٠٣٦ م)

هبة الله بن الحسن، أبو الحسن، المعروف بالحاجب. كان نحويًا لغويًا أديبًا. من أفاضل الأدب، وذكره ابن الأنباري في طبقات النحويين. مات فجأة. كان شاعرًا مجيدًا.

(معجم الأدباء ١٩/٢٧١-٢٧٢؛ وبغية الوعاة ٢/٣٢٣؛ وإنباه الرواة ٣/٣٥٨؛ ونزهة الألباء ٤٢١-٤٢٢).

هبة الله بن الحسين، أبو بكر بن العلاف

(نحو ٢٨٨ هـ / ٩٠٠ م - ٣٧٧ هـ / ٩٨٧ م)

هبة الله بن الحسين الشيرازي، أبو بكر بن العلاف. كان نحويًا فاضلاً، إمامًا شاعرًا بارعًا، متفننًا في أنواع العلوم. دخل خراسان وما وراء النهر. سمع حماد بن مذكّر وغيره.

(١) القرارات المجمعية ص ١١٥؛ والألفاظ والأساليب ص ٥٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٣.

مات بشيراز في رمضان سنة ٣٧٧هـ، وقد نيّف على التسعين، ولم تبيض له شعرة.
(معجم الأدباء ١٩ / ٢٧٢-٢٧٣؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٢٣).

هبة الله بن سلامة، أبو القاسم الضّير
(... / ... - ٤١٠هـ / ١٠١٩م)

هبة الله بن سلامة بن نصر، أبو القاسم الضّير البغدادي. كان عالمًا بالنحو والعربية، من أحفظ الناس لتفسير القرآن، وله حلقة في جامع المنصور ببغداد. سمع من أبي بكر القطيعي، وقرأ عليه أبو الحسن علي بن القابس الطابثي. من مصنفاته: «الناسخ والمنسوخ»، و«المسائل المنثورة في النحو والتفسير».

(معجم الأدباء ١٩ / ٢٧٥-٢٧٦؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٢٣؛ والأعلام ٨ / ٧٢).

هبة الله بن عبد الله، بهاء الدين القفطي
(نحو ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م - ٦٩٧هـ / ١٢٩٧م)

هبة الله بن عبد الله بن سيد الكلّ، أبو القاسم، بهاء الدين القفطي الشافعي. كان بارعًا في النحو، والفرائض، والفقه، والأصول، والجبر، والمقابلة. تفقه في قوص على الشيخ مجد الدين القشيري، وقرأ الأصول على قاضيها شمس الدين الأصبهاني، وسمع الحديث على أبي الحسن علي بن هبة الله بن سلامة. تصدر للإقراء فأفاد في كل الفنون، وإليه انتهت رئاسة النصائح المفترضة في فضائح الرّفضة الذين همّوا بقتله غير مّرة. تاب على يديه كثيرون، وأخذ عنه وتخرّج به كثيرون، منهم الشيخ تقي الدين بن

دقيق العيد، والضياء بن عبد الرحيم.

من مصنفاته: «تفسير للقرآن» وصل فيه إلى سورة مريم، و«شرح الهادي» في الفقه في خمسة مجلدات، و«شرح العمدة» للطبري، و«شرح مختصر أبي شجاع»، و«شرح مقدّمة المطرزي» في النحو، وله كتاب «الأنباء المستطابة في فضل الصحابة على القرابة»، وكتاب في «ثناء القرابة على الصحابة وثناء الصحابة على القرابة»، وكتاب في «الفرائض والجبر والمقابلة»، ولد سنة ٥٩٧هـ، وقيل: سنة ٦٠٠، وقيل: سنة ٦٠١هـ. وتوفي بإسنا سنة ٦٩٧هـ.

(بغية الوعاة ٢ / ٣٢٥؛ والأعلام ٨ / ٧٣).

هبة الله بن علي بن محمد

(٤٥٠هـ / ١٠٥٨م - ٥٤٢هـ / ١١٤٨م)

هبة الله بن علي بن محمد (يرجع نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب)، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري - نسبة تعود إليه من قبل أمه - وقيل: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها. كان عالمًا مبرزًا في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب، متضلّعًا بالأدب، فاضلاً، قرأ على ابن فضال، والخطيب التبريزي، وأبي المعمر بن طباطبا العلوي. سمع الحديث من أبي الحسن الصّيرفي، وأقرأ النحو سبعين سنة، فأفاد خلقًا كثيرًا. أخذ عنه التاج الكندي، وتخرّج به خلق. ناب بالكرخ في النقابة على الطالبين. كان وقورًا لا يكاد يتكلم في مجلسه إلا بكلمة تتضمن أدب نفس، أو أدب درس.

من مصنفاته: «الأمالي» وهو أكبر تصانيفه، أملاه في أربعة وثمانين مجلسًا، و«الانتصار على ابن الخشاب» ردّ فيه على ما

هبة الله بن منصور، أبو الفضل الواسطي
(... / ... - ٦٤٢هـ / ١٢٤٤م)

هبة الله بن منصور بن منكدر، الإمام أبو
الفضل الواسطي. كان نحوياً مقرئاً، سمع من
أبي الفتح المندائي.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

هَجْج

اسم صوت لزجر الغنم وغيرها، مبني على
السكون، لا محل له من الإعراب.

هَجَا

اسم صوت لزجر الكلب، مبني على
السكون، لا محل له من الإعراب.

الهجاء

الهجاء، في اللغة، مصدر «هَجَا». وهَجَا
الحروف: عدَّدها بأسمائها، قرأها.

وهو، في القراءة، تقطيع اللفظة إلى
حروفها، والنطق بهذه الحروف مع حركاتها،
وحروف الهجاء العربية هي: أ، ب، ت،
ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش،
ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل،
م، ن، هـ، و، لا، ي.
انظر: الكتابة.

الهجاء في معرض المدح

هو، في علم البديع، أن يقول المتكلم
كلاماً يبدو لأوّل وهلة أنه مدح، ثم يتضح أنه
هجاء لا مدح. نحو قول أبي العميشل في أبي
تمام (من مجزوء الرمل):

يا نبيّ اللّٰه في الشُّغفِ

رِ ويا عيسى ابنَ مَزيَمِ

انتقده من الأمالي، و«الحماسة» ضاهى به
حماسة أبي تمام، و«شرح التصريف
الملوكي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«ما
اتفق لفظه واختلف معناه» وغير ذلك. مولده
ببغداد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٤٢هـ.

(معجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢-٢٨٤؛ وبغية
الوعاة ٢/ ٣٢٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٦-٣٥٧؛
وفيات الأعيان ٦/ ٤٥-٥٠؛ وشذرات
الذهب ٤/ ١٣٢-١٣٤؛ وفوات الوفيات ١/
٣٢١ ٢/ ٢٩٣؛ ومروءة الجنان ٣/ ٢٧٥-
٢٧٦؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٨١؛ ونزهة الألباء
٤٨٥-٤٨٩؛ والأعلام ٨/ ٧٤؛ وابن الشجري
ومنهجه في النحو. عبد المنعم أحمد صالح
التكريتي. جامعة بغداد، ١٩٨٢م؛ وابن
الشجري اللغوي والأديب. علي عبود
الساهي. جامعة القاهرة، ١٩٧١م).

هبة الله بن محمد، أبو الحسن بن الصّفار
(... / ... - ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م)

هبة الله بن محمد بن موسى، أبو الحسن
بن الصّفار. كان إماماً في النحو والقراءات.
قرأ القرآن على ابن علان، وابن الصّواف،
وعلى أبي بكر أحمد بن علي المعروف
بالهرمزان. هو آخر من حدّث عن ابن النّباتي.
أسنّ وكبر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٥-٣٢٦).

هبة الله بن محمد، أبو الفضل

(... / ... - نحو ٥٠٠هـ / ١١٠٦م)

هبة الله بن محمد بن محمد، أبو الفضل.
كان نحوياً، أديباً فاضلاً، شاعراً. أخذ النحو
والأدب عن أبي غالب بن بشران. مات قريباً
من الخمسمئة أو بعدها.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

أَجَلَدَهُ!». وفي الحديث: «إن أبا لهب قال: لَهْدٌ ما سَحَرَكُم صاحبُكم». أراد التعجُّب، واللام فيها للتأكيد.

هَدَأَتْ مُوْطِيَا

جملة تجمع، عند بعض اللغويين، الحروف التي تصلح للإبدال الصُرْفِيّ. انظر: الإبدال الصُرْفِيّ.

هَدَغ

اسم صوت لتهذئة الإبل، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

هَدَكَ

انظر: هَدَّ.

الهَدم

الهَدم، في اللغة، مصدر «هَدَمَ». وهَدَمَ البناء: هَدَّه.

والهَدم نوع من السرقات الشعرية، وهو أن يأتي الشاعر بمعنى فيعكسه آخر. ومنه قول البلاذري (من الكامل):

قَدْ يَزْفَعُ الْمَرْءُ اللَّئِيمُ حِجَابَهُ
ضَعَةً وَدُونَ الْعُزْفِ مِنْهُ حِجَابُ
عكسه الآخر، فقال (من مجزوء الكامل):
مَلِكٌ أَغْرُ مُحَجَّبُ
مَعْرُوفُهُ لَا يُخَجَّبُ

هذا

لفظ مركَّب من «ها» التنبيهية. و«ذا» الإشارية.

انظر: ذا الإشارية.

هَذَاذِكْ

بمعنى: حنانيك، تُعرب مفعولاً مطلقاً

أَنْتَ مِنْ أَشْعَرِ خَلْقِ آلِ
لَهُ مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ
ومنه قول قريظ بن أنيف أحد شعراء بني العنبر (من البسيط):

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً
وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانًا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لَخْشِيَّتِهِ
سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا
فظاهر هذا الكلام المذح بالحلم والعفة والخشية والتقوى، وباطنه المقصود أنهم في غاية الذلّ وعدم المنعة.

وانظر: الذم في معرض المذح.

الهجو في معرض المذح

انظر: الهجاء في معرض المذح.

هَدَّ

فعل ماضٍ للمذح، تقول العرب: «هذا رجلٌ هَدَكَ مِنْ رَجُلٍ» بمعنى: كفاك، أو غلبك، أو كسرك... إلخ. ومن العرب من يثنيه ويجمعه ويذكره ويؤنثه. نحو: «هذه امرأة هَدَتْكَ مِنْ امْرَأَةٍ، وهذان رجلان هَدَاكَ مِنْ رَجُلَيْنِ»... إلخ، ومنهم من يستعمله بلفظ واحد مع المثنى والجمع والمذكر والمؤنث. ومنهم من يجريه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدرًا لـ«هَدَّ يَهْدُ هَدًا». ويُبقيه بلفظ واحد، مع اتباعه لما قبله في الإعراب على أنه نعت له. نحو: «هذا رجلٌ هَدَكَ مِنْ رَجُلٍ»، و«أكرمْتُ رَجُلَيْنِ هَدَكَ مِنْ رَجُلَيْنِ»، و«مررتُ بامرأة هَدَكَ مِنْ امْرَأَةٍ». ويُقال: «لَهْدُ الرجل»، للمذح؛ بمعنى: «نِعم»، وذلك إذا أُثني عليه بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ، ويقال: «لَهْدُ الرجل!»، للتعجب، بمعنى «ما

(١٣١٢م).

الهروب

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الهروب» مصدرًا للفعل «هرب»، وجاء في قراره:

«يذهب بعض الدارسين إلى تخطئة استعمال «الهروب» مصدرًا لـ «هرب»، على أساس أن هذا المصدر ليس من بين المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل.

وترى اللجنة - استنادًا إلى النص على «الهروب» في أفعال ابن القطاع، وإلى إثبات صاحب المصباح له - أن استعمال «الهروب» مصدرًا لـ «هرب» صحيح لا حرج فيه^(١).

الهروي

= جنادة بن محمد بن الحسين (/... /... - ٣٩٩هـ / ١٠٠٨م).

= شمس الدين بن عطاء الله (٧٦٧هـ / ١٣٦٥م - ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م).

= علي بن محمد (نحو ٤١٥هـ / ١٠٢٥م).

= عمر بن عيسى (بعد ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م).

= محمد بن علي بن محمد (٣٧٢هـ / ٩٨٣م - ٤٣٣هـ / ١٠٤١م).

هَزَأَ بِهِ أَوْ مِنْهُ

يجوز تعدّي الفعل «هَزَأَ» بالباء أو بـ «مِنْ» بخلاف بعض المخطّئين^(٢).

منصوبًا بالياء لأنه بصيغة المثنى، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

هَذَانِ

لفظ مركّب من «ها» التنبيهية، و«ذَانِ» الإشاريّة. انظر: ذَانِ.

الهذّر والتبديد

هو زيادة الألفاظ على المعاني من غير سبب يدعو إليها، أو حاجة تبعث عليها.

هذه

لفظ مركّب من «ها» التنبيهية، و«ذه» الإشاريّة. انظر: ذه.

هَذِيلٌ

(/... /... -... /...)

هذيل (لم يعرف من اسمه أكثر من ذلك). كان أستاذًا نحويًا، لطيفًا كثير النوادر. (بغية الوعاة ٢/ ٣٢٦).

هَذِينَ

لفظ مركّب من «ها» التنبيهية و«ذِينَ» الإشاريّة. انظر: ذِينَ.

الهرمي

= عمر بن عيسى بن إسماعيل (٧١٢هـ /

(١) القرارات المجمعيّة ص ١١١؛ والألفاظ والأساليب ص ٣٤؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٢.

(٢) انظر مادة (ه ز أ) في أساس البلاغة؛ والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط. وانظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٦٢.

الهَزَج

انظر: «بحر الهَزَج».

الهَزَج

هو النَّظْم على بحر الهَزَج.

انظر: بحر الهَزَج.

الهَزَل الذي يُراد به الجِدْ

هو، في علم البديع، انتقال المتكلم من معرض الجِدْ إلى مَعْرِض الهَزَل بقصد تأكيد هذا الجِدْ، نحو قول أبي نَواس (من الطويل):

إذا ما تَمِيمِي أَتَاكَ مَفَاخِرًا

فَقُلْ: عَدَّ عَنْ ذَا، كيف أَكَلْتُكَ لِلضَّبِّ؟

فمن المعروف أن قبيلة تميم كانت تأكل الضب وتُعَيِّر به، وقد أورد الشاعر هذا الأمر هزلًا مريدًا به الجِدْ.

هَسَّ أو هُسَّ

اسم صوت لزجر الغنم، أو الإنسان، مبنًى على الفتح أو السكون لا محل له من الإعراب.

ابن هشام (الحميري)

= عبد الملك بن هشام (... / ...) - ٢١٣هـ / ٨٢٨م.

ابن هشام الخضراوي

= محمد بن يحيى (٦٤٦هـ / ١٢٤٨م).

ابن هشام (العالم في النحو)

= عبد الله بن يوسف بن أحمد (٧٦١هـ / ١٣٦٠م).

ابن هشام اللخمي

= محمد بن أحمد (... / ...) - ٥٧٧هـ / ١١٨١م.

ابن هشام (النحوي)

= أحمد بن عبد الرحمن (٨٨٥هـ / ١٤٨٠م).

= محمد بن عبد الله بن يوسف (٧٥٠هـ / ١٣٤٩م - ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م).

هشام بن إبراهيم، الكَرْنَبَائِي

(... / ... - ... / ...)

هشام بن إبراهيم، أبو علي. من أهالي كرنبا (موضع بنواحي الأهواز). كان نحويًا على مذهب الكوفيين. أخذ عن الأصمعي، وغيره من الكوفيين. تصدر لإقراء النحو فأفاد خلقًا كثيرًا.

من مؤلفاته: «النبات»، و«الحشرات»، و«الوحوش»، و«خَلَقَ الخيل». كان عالمًا باللغة، وأيام العرب وأشعارها.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٨٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٦؛ والفهرست ص ١٠٥).

هشام بن أحمد، ابن الوقشي

(٤٠٨هـ / ١٠١٧م - ٤٨٩هـ / ١٠٩٦م)

هشام بن أحمد بن هشام، أبو الوليد، المعروف بابن الوقشي. كان عالمًا بالنحو، واللغة، والشعر، والفقه، والخطابة، والمنطق، والهندسة، من أهل طَلَيْطَلَة. وكان شاعرًا عالمًا بالشروط، فاضلاً في الفرائض والحساب والهندسة، مشرقاً على أقوال الحكماء. بليغاً مجيداً، حافظاً للسنن، وأسماء نقلة الأخبار، بصيراً بأصول الاعتقادات وأصول الفقه. حسن النقد للمذهب، ثاقب الذهن في تمييز الصواب،

هشام بن الوليد، أبو الوليد الغافقي
(... / ... - ٣١٧هـ / ٩٢٩م)

هشام بن الوليد بن محمد، أبو الوليد
الغافقي. كان نحويًا عروضيًا من أهل قرطبة.
سمع بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح،
وأدب عبد الرحمن بن محمد الناصر، وولي
عهده المستنصر.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨؛ وتاريخ علماء
الأندلس ٢/ ١٧١).

أبو هَفَّان النحوي

= عبد الله بن أحمد بن حرب (... / ...
..... / ...).

هَفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل الماضي من الفعل
الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي، نحو:
«هَلَقَمَ» (كَبُرَ اللقمة).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثي
المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَلْ».

هَفْعِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثي المزيد
الملحق بالرباعي «هَفْعَلْ»، نحو: «هَلَقِمْ» (كَبُرَ
اللقمة).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثلاثي المزيد،
والملحق بـ«فَعَّلَلْ».

هَفْعِلْ

وزن الفعل الماضي المبني للمجهول من
الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي
«هَفْعَلْ»، نحو: «هَلَقِمَ» (كَبُرَت اللقمة).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثي

وفوق ذلك حسن الأخلاق والمعاشرة، صادق
اللهجة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٧-٣٢٨؛ والأعلام
٨/ ٨٤).

هشام بن زياد، أبو الوليد العُوفي
(... / ... - ٥٠٨هـ / ١١١٤م)

هشام بن زياد العُوفي، الوادي آشي، أبو
الوليد. كان عالمًا بالنحو، عارفًا باللغة،
حافظًا للمسائل، إمامًا في جميع هذه الفنون،
ومتقدمًا فيها. ولي قضاء بلده.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨).

هشام بن معاوية، أبو عبد الله النحوي
الكوفي

(... / ... - ٢٠٩هـ / ٨٢٤م)

هشام بن معاوية، أبو عبد الله. كان نحويًا
على مذهب الكوفيين، أحد أعيان أصحاب
الكسائي، لازمه وأخذ عنه حتى برع في
النحو.

من مصنفاته: «الحدود» وهو صغير لا
يرغب الناس فيه، و«المختصر» في النحو
و«القياس»، وله مقالة في النحو تُعزى إليه.
كان إسحاق بن إبراهيم قد كلم المأمون فلحن
في كلامه، فنظر إليه المأمون، ففطن لما
أراد، وخرج من عنده، وجاء إلى هشام بن
معاوية، وقرأ النحو عليه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨؛ ومعجم الأدباء
١٩/ ٢٩٢؛ ونزهة الألباء ٢٢٢-٢٢٣؛
وطبقات النحويين واللغويين. ص ٩٥؛
والفهرست ص ١٠٤؛ ووفيات الأعيان ٦/
٨٥؛ والأعلام ٨/ ٨٨).

المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَ».

هَفْعَلَة

وزن مصدر الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي، «هَفْعَلْ»، نحو: «هَلَقَمَ هَلَقَمَةً» (كَبُرَ اللقمة).

انظر: المصدر، والفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَ».

هكذا

لفظ مركب من «ها» التنبيهية، وكاف التشبيه، و«ذا» الإشارية. انظر: ذا الإشارية.

هَلْ

حرف استفهام يدخل على الأسماء والأفعال، نحو قوله تعالى: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» [هود: الآية ١٤]، وقوله: «وَهَلْ أَنْتَ نَبَأُ الْخَصَمِ» [ص: الآية ٢١]. قيل: إنه لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الشعر. وأراد بعضهم أن يذكر علة ذلك، فقال: «لأنَّ «هَلْ» إذا لم تَرِ الفعل في حيزها، تَسَلَّتْ عنه ذاهلة، وإن رَأَتْه في حيزها، حَثَّتْ عليه لسابق الألفة، فلم تَرُضْ حينئذٍ إلا بمعانقته»^(١). ولا نرى داعياً إلى هذا المنع في

النثر. وهي لا تدخل على الشرط، ولا على «إِنَّ»، ولا على المنفي، بخلاف الهمزة.

و«هَلْ» حرف لطلب التصديق الإيجابي^(٢) دون التصوُّر^(٣)، ودون التصديق السلبي. ويذكر المالقي أنها قد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقول علقمة الفحل (من البسيط):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبْلُهَا، إِذْ نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ؟
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتُهُ
إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ؟
ومنه قوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى
وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ»^(٤) [الرعد: الآية ١٦].

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسّرت بعدد، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

لَيْتَ شِغْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
أَوْ يَحْوِلُنْ مَنْ دُونَ ذَاكَ الرَّدَى
والتقدير: هل آتَيْنَهُمْ ثُمَّ هل آتَيْنَهُمْ، فكرر للتوكيد.

وتأتي «هَلْ» بمعنى:

١ - «قَدْ» كقوله تعالى: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ

(١) عن مازن المبارك: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطوّرها ص ١٢٥. وقد قال الشاعر (من البسيط):

مَلِيحَةً عَشِيقَتْ ظَبِيًّا حَوَى حَوْرًا
كَمْ «هَلْ» إِذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيْرِهَا
حَثَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفِرْقَتِهِ

(عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

(٢) التصديق هو إدراك النسبة، أي: الاستفهام عن نسبة معينة سواء كانت مثبتة أم منفية، ويكون الجواب بـ«نعم» أو «لا» نحو: «هل نجحت؟». والتصديق الإيجابي هو الميثب غير المنفي.

(٣) هو إدراك المفرد، أي: تعيينه، وجواب الاستفهام المقصود منه التصوُّر يكون بالتعيين، نحو: «أَتَجَحَّتْ أَمْ رَسَبَتْ؟»، و«كيف حال أبيك؟».

(٤) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٠٦-٤٠٧.

وتخالف «هَلْ» همزة الاستفهام في عشرة أوجه:

١ - اختصاصها بالتصديق، والهمزة للتصور والتصديق.

٢ - اختصاصها بالإيجاب، نحو: «هل زيد ناجح؟» ويمتنع: «هل لم ينجح زيد؟» بخلاف الهمزة، نحو: «ألم تشرح لك صدرك؟» [الشرح: الآية ١]، و«أليس الله يكافئ عبده؟» [الزمر: الآية ٣٦].

٣ - تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هل تُسافر؟»، بخلاف الهمزة، نحو: «أنتظنه ناجحاً».

٤ - أنها لا تدخل على الشرط بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: «أَفَأَينَ رَتَّ فَهُمْ أَلْغَلِدُونَ؟» [الأنبياء: الآية ٣٤].

٥ - أنها لا تدخل على «إن» بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: «أَوَلَيْكَ لَأَنَّ يُوسُفَ؟» [يوسف: الآية ٩٠].

٦ - أنها لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة نحو قوله تعالى: «فَقَالُوا أَشْكَرْنَا وَحِدًا نَنْعِمُهُ إِنَّا إِذَا لَبِئَ ضَلَّالٍ وَسُعِيرٍ؟» [الفجر: الآية ٢٤].

٧ - أنها تقع بعد العاطف، لا قبله، بخلاف الهمزة، نحو: «فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ؟» [الاحقاف: الآية ٣٥]، وقوله: «وَأَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ؟» [الأعراف: الآية ١٨٥].

٨ - أنها تقع بعد «أم»، لا قبلها، بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ؟» [الزهد: الآية ١٦]، وقوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؟» [البقرة: الآية ٦].

حِينَ يَنْ أَلْذَّهْرَ؟ [الإنسان: الآية ١]، أي: قد أتى على الإنسان حين من الدهر. وكقوله تعالى: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ؟» [الغاشية: الآية ١]، بمعنى: قد أتاك حديث الغاشية. وقال الشاعر (من البسيط):

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا
أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ
أي: أقدر رأونا. وأنكر بعضهم أن تأتي «هَلْ» بمعنى «قَدْ»، وقال: يحتمل أن يكون: «أهل رأونا» من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد.

٢ - «ما»، أي: النفي، ويُعَيَّن ذلك دخول «إِلَّا»، نحو قوله تعالى: «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ؟» [الرحمن: الآية ٦٠]، والمعنى: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان. وقوله: «فَهَلْ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلْعُ الْمُبِينُ؟» [النحل: الآية ٣٥]، والمعنى: ما على الرسل إلا البلاغ. وقال الفرزدق (من الطويل):

هَلِ ابْنُكَ إِلَّا ابْنُ مِنَ النَّاسِ، فَاصْبِرِي
فَلَنْ يَزُجَعَ الْمَوْتَى حَنِينُ الْمَاتِمِ
والمعنى: ما ابنك إلا ابن من الناس.

٣ - «إن»، نحو قوله تعالى: «هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ؟» [الفجر: الآية ٥].

٤ - للتقرير والإثبات. ذكر ذلك بعضهم في قوله تعالى: «هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ؟» [الفجر: الآية ٥]، وقوله: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ؟» [الإنسان: الآية ١]. ويرى بعضهم أن «هَلْ» في الآية الأولى بمعنى «إن» التي تفيد التوكيد، وفي الثانية بمعنى «قَدْ» التي تفيد التحقيق.

٥ - الأمر، كقوله تعالى: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ؟» [المائدة: الآية ٩١]، أي: انتهوا.

الآية ١١.

ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول «هل» على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وجاء في قراره:

«يجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: «هل الكذب يصدق؟» بدخول «هل» على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر. على أنه جاء في الهمع، ج ٢، ص ٧٧، تجويز الكسائي دخول «هل» على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار. ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير»^(٤).

هَلَا

اسم صوت لزجر الخيل مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

هَلَاً

اسم فعل أمر بمعنى: أسرغ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتن، (حسب المخاطب).

هَلَاً

هي حرف تحضيض إذا دخلت على الفعل المضارع، وحرف توبيخ وتنديم إذا دخلت على الفعل الماضي. ولا يليها إلا فِعْلٌ أو معموله، فإذا جاء بعدها الاسم، فعلى تقدير الفعل، فتقول: «هَلَاً زيداً»، أي: «هَلَاً تُكافئ» أو تُقاصص أو تُقَاتِل... زيداً». وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء

٩ - أنه قد يُراد بالاستفهام بها التثني، ولذلك تدخل «إلا» على خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرَّحْمَن: الآية ٦٠]، وتدخل الباء نحو قول الفرزدق (من الطويل):

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:
ألا هَلْ أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائِمٍ^(١)؟
وصحَّ العطف في قول امرئ القيس (من الطويل):

وإنَّ شِفائي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ
وهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٢)؟
إذ لا يُعطف الإنشاء على الخبر.

وإذا كانت الهمزة تأتي للإنكار، فإنه يلزم من هذا الإنكار الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز: «أَنْجَحَ إِلَّا زيداً؟» كما يجوز: «هَلْ نَجَحَ إِلَّا زيداً؟» وقد يكون الإنكار مُفْتَضِيّاً لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: «أتضرب زيداً وهو أخوك؟» ويتلخص أنَّ الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النفي، وإنكار على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكار لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة^(٣).

١٠ - أنها تأتي بمعنى «قَدْ»، بخلاف الهمزة، وذلك مع الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الْإِنْسَان: الآية ١٠٥]، والالفاظ والأساليب. ص ٤٨؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٢.

(١) اقلولى: ارتفع. أقردت: سكتت.

(٢) غيرة: دموع. دارس: محو الأثر. معول: معتمد.

(٣) ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١/ ٣٨٨.

(٤) القرارات المجمعة. ص ١٠٥؛ والالفاظ والأساليب. ص ٤٨؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٢.

﴿هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]؛ «هَلَمْ»: اسم فعل أمر مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتم. «شهداءكم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «كم» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. وهي عند الحجازيين من أسماء الأفعال يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. وهي عند بني تميم فعل أمر يلحقون به الضمائر، نحو: «هَلَمْ، هَلْمِي، هَلْمَا، هَلْمُوا، هَلْمُنْ»، ويُعربونها إعراب فعل الأمر («هَلْمُوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل) ولغة الحجازيين هي الأفصح، وبها جاء التنزيل: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠].

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصل»: «قال صاحب الكتاب: «هَلَمْ» مركبة من حرف التنبيه مع «لَمْ» محذوفة من «هَلَا» ألفها عند أصحابنا^(١)، وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أَمْ» محذوفة همزتها. والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: «هَلْمَا»، «هَلْمُوا»، «هَلْمِي»، «هَلْمُنْ». وهي على وجهين: متعديّة كـ«هَاب»، وغير متعديّة بمعنى: «تَعَالَى»، و«أَقْبَلَ». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]، وقال: ﴿هَلَمْ لِلنَّاسِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٨]. وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له: «هَلَمْ»،

الجملة الاسمية بعدها مُستشهداً بقول الشاعر (من الطويل):

وُتُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(٢)
وأول هذا البيت على إضمار «كان» الشائبة، كما أول على أن «نفس» فاعل لفعل محذوف تقديره: شَفَعَتْ، أو ما بمعناه، و«شَفِيعُهَا» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. أما قول الشاعر (من الكامل):

الآن بَغْدَلَجَا جَنِي تَلْحُونَنِي
هَلَا التَّقْدُمُ، وَالْقُلُوبُ صِحَاخُ
فَعَلَى إِضْمَارِ «كَانَ» التامة التي ترفع فاعلاً، والتقدير: هَلَا كَانَ التَّقْدُمُ.

أبو هلال العسكري

الحسن بن عبد الله بن سهل (بعد ٣٩٥هـ / ١٠٠٥م).

هلال بن العلاء الرقي

(... / ... - ٢٨٠هـ / ٨٩٣م)

هلال بن العلاء، أبو عمرو الرقي. كان من أهل العلم واللغة بالرقّة.

(معجم الأدباء ١٩ / ٢٩٤؛ وبغية الوعاة ٣٢٩ / ٢).

الهلالان

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٩.

هَلَمْ

كلمة بمعنى: تعال، تُستعمل لازمة، نحو: «هَلَمْ يا زيد»؛ ومتعديّة، نحو الآية:

(١) ينسب لمجنون ليلي وإبراهيم الصولي ولابن الدمينه. انظر كتابنا «المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية» ٣٦٥ / ٤.

(٢) انظر المسألة السابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

فيقول: «لا أَهْلُمْ».

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «هَلَمْ» اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه «إيت»، و«تعال»، وهو مبنيٌ لوقوعه موقع الفعل المبني، وأصله أن يكون ساكنًا على أصل البناء، وإنما حُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخره، وفتح تخفيفًا لثقل التضعيف، وهو مرْكَبٌ. قال الخليل^(١): أصله «هَأْلُمْ»، ف«هَأ» للتنبية، و«لَمْ» من قولهم: «لَمْ الله شَعْنُهُ»، أي: جَمَعَهُ، كأنه أراد: «لَمْ نَفْسَكَ إلينا»، أي: أَقْرَب. وإنما حُذِفَ أَلِفُ «هَأ» تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولأنّ اللام بعدها، وإن كانت متحركة، في حكم الساكن. ألا ترى أن الأصل، وأقوى اللغتين، وهي الحجازية، أنك تقول: «ها المُم؟» فلما كانت اللام في حكم الساكن، حُذِفَ لها أَلِفُ «هَأ»، كما تُحذَفُ لالتقاء الساكنين، وجُعِلَا اسمًا واحدًا.

وقال الفراء: أصله «هَلْ أُم»، أي: أَقْصِدْ، فَخَفَّفَتِ الهمزة، بأن أُلْقِيَتْ حركتها على اللام، وحُذِفَتْ، فصارت «هَلَمْ». وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال: إنه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مَدْخَلَ للاستفهام ها هنا. والقول: إنّ «هَلْ» التي رُكِبَتْ مع «أُم» ليست التي للاستفهام، وإنما هي التي للزجر والحثّ، من قوله (من الرمل):

[يَتِمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ]

وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلٌ^(٢)

وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، والمذكر والمؤنث، نحو: «هَلَمْ يا رجل»، و«هَلَمْ يا رجلاً»، و«هَلَمْ يا امرأة»، و«هَلَمْ يا امرأتان»، و«هَلَمْ يا نسوة». يستوي في اللفظ الواحد والجمع، كما كان كذلك في «صَه»، و«مَه» ونحوهما، وهو القياس، وبه ورد التنزيل. قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: الآية ١٨]، أفرد، والمخاطبون جماعة، وعليه قوله (من الرجز):

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ^(٣)

وإنما كان هذا هو القياس؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع، إنما ذلك للأفعال. والذي يدل على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم، لأن لغتهم أن يقولوا للواحد: «المُم»، بإظهار التضعيف، نحو: «ازدُدْ»، و«اشدُدْ»، فلمّا ركبوه مع غيره، وسمّوا به، خرج عن حكم الفعل، فلم تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع.

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم،

(١) الكتاب ٣٣٢/٢.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣؛ والأزمة والأمكنة ١٥٣/٢؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/٦، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨١؛ ولسان العرب ٧٠٨/١١ (هَلْ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦/٣.

شرح المفردات: يتمارى: يشكك. حَيْهَلٌ: أسرع.

(٣) الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ٢٦٧/٤؛ والخصائص ٣٦/٢.

يدلُّ على ذلك أنَّ بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع، فيقول: «رُذُّ» بالضم، و«فِرُّ» بالكسر، و«عَضُّ» بالفتح. ومنهم من يكسر على كلِّ حال، فيقول: «رُذُّ»، و«فِرُّ»، و«عَضُّ». ومنهم من يفتح على كلِّ حال. ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من «هَلَمْ»، ليس أحدٌ يكسرها، ولا يضمُّها، فدلَّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية، وأخلصت اسمًا للفعل، نحو: «دُونَكَ» و«رُوَيْدَكَ» و«عِنْدَكَ».

وهي تكون على وجهين: متعديَّة، وغير متعديَّة. فالتعديَّة نحو قولهم: «هَلَمْ زَيْدًا»، بمعنى: «قَرَّبُهُ»، و«أَخْضَرُهُ»، فتكون كـ«هَاتٍ»، قال الله تعالى: ﴿هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠]. وغير المتعديَّة قولك: «هَلَمْ يا زَيْدُ»، بمعنى: «إِيَّتِ» و«اقْرُبْ». قال الله تعالى: ﴿هَلَمْ لِيَتَنَّا﴾ [الحزاب: الآية ١٨]، فعذاه بحرف الجرِّ، فيكون مجراه مجرى الأفعال التي تُستعمل لازمةً ومتعديَّة، نحو: «رَجَعَ»، و«رجعته» و«شَحَا فَوْهَ» و«شَحَا فَاهَ»، ونحوهما.

وحكى الأصمعي: «هَلَمْ إلى كذا»، فيقال: «لا أَهْلُمُّ إليه»، و«هَلَمْ كذا»، فيقال: «لا أَهْلُمُّه»، بفتح الألف والهاء وضمِّ اللام والميم، والأصل في ذلك: «لا أَلُمُّ»، كما تقول: «لا أُرُدُّ» كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذٌّ^(١).

هَلَمْ جَرًّا

تعبير يُستخدم بمعنى الاستمرار. و«هَلَمْ»

اعتبارُ الفعل، وهو «لَمْ»، وتغليبُ جانبه، فيُثنون ويجمعون، نحو قولهم: «هَلَمْ يا رجلُ»، و«هَلَمْ يا رجلان»، و«هَلَمْ يا رجالُ»، و«هَلَمْ يا امرأة»، و«هَلَمْ مَنْ يا نسوة». تفتح الهاء، وتُسكن اللام، وتضمِّ الميم الأولى، وتسكن الثانية، وتفتح النون مخففةً. هذا مذهبُ البصريين وأكثر الكوفيين، وإنما كان كذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوع، كما تقول: «ضَرَبْتُ»، و«خَرَجْتُ».

وإذا سكن ما قبلها، بطل الازدغام، وصار بمنزلة «اشْدُدْ» و«ارْزُدْ». وزعم الفراء أنَّ الصواب أن يُقال: «هَلَمْ» بفتح الهاء، وضمِّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشددة. قال: والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضميرُ الجماعة لا تُوجد إلا وقبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكون عليها، وتسلم فتحة الميم في «هَلَمْ»، فتكون وقايةً لها من السكون، كما قالوا: «مِئِي» و«عَنِي»، فزادوا نونًا ثانيةً لتسلم نونُ «مِنْ» و«عَنْ» من الكسر، إذ كانت ياء المتكلم أبدًا تُكسر ما قبلها. وحكى أيضًا عن بعضهم: «هَلْمَيْنِ يا نسوة» يُجعل الزائد للوقاية ياءً، وهذا شاذٌّ.

واعلم أنَّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل، في اتصال الضمير بها لشدة شَبَهِها بالفعل، وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضًا اسمٌ للفعل، وليست مُبَقَّاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضمِّ. والذي

هم».

٤ - رفع توكيد أو بدل من الفاعل أو نائبه المضميرين في نحو: «جاؤوا هُم» و«ظلموا هُم».

٥ - نصب توكيد لضمير النصب المتصل، نحو: «كافأتهُم هم».

٦ - جرّ توكيد لضمير الجرّ المتصل، نحو: «مررتُ بهُم هم».

٧ - جر بحرف الجر، نحو: «مررتُ بهُم».

٨ - نصب مفعول به، وذلك إذا اتصل بالفعل أو باسم الفعل، نحو: «كافأتهُم».

٩ - جر بالإضافة، وذلك إذا اتصل بالاسم، نحو: «الجنود يدافعون عن وطنهم».

وإذا وقع هذا الضمير فصلاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «المجتهدون هم الناجحون»، و«إنّ المجتهدين هم الناجحون»، فإنّ بعض النحويين يعدّونه حرفاً للفصل لا محلّ له من الإعراب.

هُم يَتَسَاءَلُونَ

انظر: سألتُمونها.

هُمَا

لغة في «أما».

انظر: أما.

هُمَا

ضمير متّصل أو منفصل للمثنى المذكّر والمؤنّث الغائبين. تُعرّب إعراب «هم». انظر: هم.

تقدّم الكلام عليها في المادّة السابقة. و«جرّاً» مصدر جرّ يجرّ جرّاً، إذا سحبه، غير أنّ السّحب هنا بالمعنى المجازي، إذ المراد هنا التعميم، ومنه قولهم: «الحكم منسحب على كذا»، أي: شامل له، فإذا قيل: «كان الخير في عام كذا وهلمّ جرّاً»، فمعناه: استمرّ ذلك في نفس الأعوام بعده استمراراً.

وتُعرّب كالتالي: «هَلْمْ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، أو أنتِ، أو أنتما، أو أنتم، أو أنتنّ (حسب المخاطب). «جرّاً»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة.

هَلْهَلْ

تأتي:

١ - فعلاً ماضياً، ناقصاً، وذلك إذا كانت بمعنى: شرع وابتدأ، وخبرها عند ذلك جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بـ«أن»، نحو: «هَلْهَلْ المطرُ ينهمرُ».

٢ - فعلاً تاماً، وذلك إذا لم يكن بمعنى: شرع، نحو: «هَلْهَلْ الثوبُ».

هَمَّ

لغة في «أما».

انظر: أما.

هُمَّ

ضمير منفصل أو متصل للغائبين المذكور، مبنيّ على السكون في محل:

١ - رفع مبتدأ في نحو: «هم متبهبهون».

٢ - رفع فاعل في نحو: «ما نجحَ إلّا هُم».

٣ - رفع نائب فاعل في نحو: «ما ظلمَ إلّا هُم».

همام بن أحمد الخوارزمي

(٧٤٩هـ / ١٣٤٨م - ٨١٩هـ / ١٤١٦م)

همام بن أحمد، همام الدين، العلامة الخوارزمي الشافعي. عمل في بلاده خوارزم، ثم انتقل إلى حلب، فالقاهرة. ولي مشيخة جمال الدين الأستاذ دار، أول ما بنيت. أقرأ «الحاوي» و«الكشاف». كان بطيء العبارة. تصدر للإقراء والتدريس، فكثرت عليه الطلبة. كان مشاركاً في العلوم العقلية. (بغية الوعاة ٢/ ٣٢٩).

الهمذاني (أبو عبد الله)

= محمد بن يحيى بن رضي (نحو ٦٤٠هـ / ١٢٤٢م).

الهمز

هو، في القراءة، إظهار الهمزة في النطق، وكانت القبائل الحجازية تُسهّلها فتقلبها واوًا أو ألفًا أو ياء، نحو: «راس، لُوم، بير» في رأس، لُوم، بِئر.

الهمزة

انظر: أ، أي: المادة الأولى من موسوعتنا هذه.

همزة الابتداء

هي همزة الوصل.

انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

همزة الاستفهام

انظر: أ، الرقم ١.

الهمزة الأصلية

انظر: أ، الرقم ١٨.

همزة الإفعال

هي همزة التعدية.

انظر: أ، الرقم ٨.

الهمزة التي هي حرف مضارع

انظر: أ، الرقم ٧.

الهمزة التي هي لغة في «إي»

انظر: أ، الرقم ٥.

همزة الأمر

هي الهمزة التي تُزاد في أول فعل الأمر مكان حرف المضارعة إذا كان ما بعده ساكنًا، نحو: «يُدرس، أُدرس، ويُحسِن، أُحسِن، وَيَنْطَلِقُ، أَنْطَلِقُ، وَيَسْتَغْلِمُ، إِسْتَغْلِمُ».

همزة «إن»

مصطلح يُستخدم عند الكلام على المواضع التي تَفْتَحُ بها همزة «إن»، أو تُكْسَرُ، أو الموضع التي يجوز فيها الوجهان. انظر: أن.

همزة الإنكار

انظر: أ، الرقم ١٢.

همزة بينَ بَيْنَ

انظر: أ، الرقم ٣٣.

همزة التَّأْنِيثِ

انظر: أ، الرقم ١٧.

همزة التَّسْوِيةِ

انظر: أ، الرقم ٢.

همزة التصديق

هي همزة الاستفهام.

انظر: أ، الرقم ١.

همزة التصوّر

هي همزة الاستفهام.

انظر: أ، الرقم ١.

همزة التعدية

انظر: أ، الرقم ٨.

همزة التعريف

انظر: أ، الرقم ٤.

همزة التفضيل

هي الهمزة التي تكون في أول اسم التفضيل، نحو همزة «أَجْمَل» و«أكْبَر».

همزة التوصل

هي همزة الوصل.

انظر: الهمزة، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣،

٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥.

همزة التوهم

انظر: أ، الرقم ١٦.

همزة الحينونة

هي همزة «أَفْعَل» التي تدلّ على أوان حصول الشيء، نحو: «أَخْصَدَ الْقَمُحَ»، أي: حَانَ حَصَادُهُ.

الهمزة الزائدة

انظر: أ، الرقم ١٥.

همزة السلب

انظر: أ، الرقم ١١.

همزة الفصل

انظر: أ، الأرقام: ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤،

٢٦، ٣١، ٣٦.

الهمزة الفعلية

انظر: أ، الرقم ٦.

همزة القطع

انظر: أ، الأرقام: ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤،

٢٦، ٣١، ٣٦.

همزة المبالغة

هي همزة «أَفْعَل» الداخلة على الفعل المُتَعَدِّي للدلالة على المبالغة في التعدي، نحو: «أَشْفَيْتُهُ»، أي: بالغت في شفائه.

الهمزة المُبدَلة من حرف آخر

انظر: أ، الرقم ١٨.

الهمزة المُجْتَلَبَة بعد الألف الساكنة

انظر: أ، الرقم ١٤.

الهمزة المُحَقَّقة

انظر: أ، الرقم ٢٨.

الهمزة المُحوَّلة

هي الهمزة التي تحوّلت إلى حرف آخر.

انظر: أ، الرقم ١٩.

الهمزة المُخَفَّفَة

انظر: أ، الرقم ٣٠.

الهمزة المُخَفِّية

هي الهمزة المخففة.

انظر: أ، الرقم ٣٠.

الهمزة المُسَهَّلة

انظر: أ، الرقم ٢٩.

همزة المضارع

انظر: أ، الرقم ٧.

هَمْزَةُ الْمُضَارَعَةِ

انظر: أ، الرقم ٧.

الْهَمْزَةُ الْمَمْدُودَةُ

هي: المَدَّة.

انظر: المَدَّة.

الْهَمْزَةُ الْمَنْبُورَةُ

هي الهمزة الْمُحَقَّقَةُ.

انظر: أ، الرقم ٢٨.

هَمْزَةُ النَّدَاءِ

انظر: أ، الرقم ٣.

همزة النَّقْلِ

انظر: أ، الرقم ٩.

همزة النَّقْلِ والتَّعْدِيَةِ

انظر: أ، الرقم ١٠.

هَمْزَةُ الْوُجُودِ

هي همزة «أَفْعَلْ» الدَّالَّةُ عَلَى وجود الشَّيْءِ،
نحو: «أَخَمَدْتُهُ» (أي: وجدته مَحْمُودًا).

هَمْزَةُ الْوَصْلِ

انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤،
٢٥، ٣٢، ٣٥.

هَمْزَةُ الْوُصُولِ

هي همزة الْوَصْلِ.

انظر: أ، الأرقام: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤،
٢٥، ٣٢، ٣٥.

هَمْزَةُ الْوَقْفِ

انظر: أ، الرقم ١٣.

هَمْزَةُ الْوَقْفَةِ

انظر: أ، الرقم ١٣.

الْهَمْزَاتُ

هي مجموعة الهمزات المتقدمة.

الْهَمْزِيَّةُ

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي
روئها الهمزة (راجع: «الزوي»). والقصائد
الهمزية متوسطة الشئوع في الشعر العربي.
ومن الهمزيات المشهورة معلقة الحارث بن
حِزَّة، ومطلعها (من الخفيف):

أَذَنْتَنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ

رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ^(١)

الْهَمْسُ

الْهَمْسُ، في اللغة، مصدر «هَمَسَ». وهَمَسَ الصوت: أخفاه. وهمس إليه بحديثه: كَلَّمَهُ بِهِ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ.

وهو، في علم التجويد، النطق بالحرف نطقًا
ضعيفًا مع خَفْضِ الصوت، والحروف العربية
المهموسة يجمعها قولك: فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَّتَ.

هَمَزُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

كتاب في النحو للإمام جلال الدين عبد
الرحمن بن أبي بكر بن محمد، المعروف
بـ«السيوطي» (٨٤٩هـ / ١٤٤٥م - ٩١١هـ /
١٥٠٥م). والكتاب شرح لكتابه «جمع
الجوامع»، وهو كتاب مختصر يحتوي على
مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة
كتب هي: المرفوعات، والفضلات،
والمجرورات، والعوامل، والتوابع، والأبنية،
وتغيرات الكلم الإفرادية.

(١) أَذَنْتَنَا: أَخْبَرْتَنَا. التَّيْنُ: الْفِرَاقُ.

لا ينصرف، والأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والمثنى، والمضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، والفعل المضارع المعتل الآخر، والنكرة، والمعرفة، والمضمر، والعلم، واسم الإشارة، وأداة التعريف، واسم الموصول.

والكتاب الأول في العمد، وبحث فيه المبتدأ والخبر و«كان» وأخواتها، وما ألحق بـ«ليس»، وأفعال المقاربة، و«إن» وأخواتها، و«لا» النافية للجنس، و«ظن» وأخواتها، والفاعل، والفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم.

وخصّ الكتاب الثاني للفضلات، فعالج فيه مسائل المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، والتمييز، ونواصب المضارع.

وفي الكتاب الثالث، بحث مسائل حروف الجر، والإضافة، والجوازم، وبعض الحروف غير العاملة.

ويتضمن الكتاب الرابع مباحث العوامل: الفعل وأقسامه، والمصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والتنازع في العمل والاشتغال.

وجعل الكتاب الخامس للتوابع والعوارض، وجعل فيه مباحث النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وحروف العطف، والعدد، والتأريخ، والحكاية، والضرائر.

وخصّص الكتاب السادس للأبنية، فبحث فيه أبنية الاسم والفعل، والمشتقات، والتأنيث، وجموع التكسير، والتصغير، والنسبة، والتقاء الساكنين، والإمالة، والوقف.

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ فائق الانسجام، قريب من الأفهام»^(١).

وقال في مقدمة همع الهوامع^(٢): «فإن لنا تأليفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابًا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعًا تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعًا قصّرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقرّ الأعين ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقّبه جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحًا واسعًا كثير النقول طويل الذيول جامعًا للشواهد والتعالييل معتنيًا بالانتقاد للأدلة والأقوال، منبّهًا على الضوابط والقواعد والتقسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسّمة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

ويتألف الكتاب من مقدمات وسبعة كتب.

أما المقدمات ففيها مباحث عن أقسام الكلمة، وخواص الاسم، وأقسام الفعل، وأحوال المضارع والماضي، وأقسام الحرف والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، وما جُمع بألف وتاء، وما

(٢) انظر صفحة ١٧ من طبعة دار الكتب العلمية.

(١) انظر صفحة ١٨ من طبعة دار الكتب العلمية.

والكتاب السابع الأخير جعله للتصريف،
وتكلم فيه على الاشتقاق، والميزان الصرفي،
والإبدال، والنقل، والقلب، والإدغام،
ومخارج الحروف وألقابها، والخط، وأحكام
الهمزة، والوصل والفصل، ورسم
المصحف، والتنقيط.

وللكتاب طبعات عدة، منها:

- طبعة مطبعة السعادة في القاهرة سنة
١٣٢٧هـ، بتصحیح محمد بدر الدين النعساني.
- طبعة الهند سنة ١٣٢٩هـ.

- طبعة دار البحوث العلمية في الكويت سنة
١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م، بتحقيق وشرح عبد السلام
محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم.

- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة
١٩٩٨م، بتحقيق أحمد شمس الدين.

هَمْهَام

اسم فعل أمر بمعنى «أَسْرَعَ».
انظر: اسم الفعل.

هَنْ

اسم جنس يُكْنَى بها عن كل شيء، وهي
من الأسماء الستة.

انظر: الأسماء الستة.

هَنْ، هَنَّةٌ، هَنَانٌ، هَتَانٌ، هَنَاهُ، هَتَاهُ
أي: يا هَنْ، يا هَنَّةُ، يا هَنَانُ، ... إلخ،
كلمات تُستعمل إذا كان المنادى مجهولاً،
وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم (إذا كانت
مفردة) أو على الألف (إذا كانت مثناة) في
محل نصب منادى لفعل النداء المحذوف.

هُنَّ

ضمير متصل أو منفصل للغائبات يُعرب
إعراب «هم».

انظر: هم.

هَنَا

لغة في «هنا».
انظر: هُنا.

هُنا

اسم إشارة للمكان القريب مبني على
السكون في محل نصب مفعول فيه، نحو:
«المعلم هُنا» («هنا»: اسم إشارة... متعلق
بخبر محذوف تقديره: موجود) وقد تدخلها
كاف الخطاب، فيُشار بها إلى المكان
المتوسط البعد، نحو: «هناك سيارة» كما قد
تدخلها لام البعد بينها وبين كاف الخطاب،
فيُشار بها للمكان البعيد، نحو: «هنالك
طائرة». وهي لا تُتصرّف، ومن لغاتها: هَنَّا،
هِنَّا، هَنْتْ، هِنْتْ.

هِنَّا

لغة في «هنا».
انظر: هُنا.

هُنَاكَ

لفظ مركّب من اسم الإشارة «هنا»، وكاف
الخطاب.
انظر: هُنا.

هُنَالِكَ

لفظ مركّب من اسم الإشارة «هنا»، ولام
البعد (وهو حرف مبني على الكسر لا محلّ له
من الإعراب)، وكاف الخطاب (وهو حرف
مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب).

هَئْتْ أَوْ هَئْتْ

لغتان في «هنا».
انظر: هُنا.

ضمير رفع منفصل للمفرد الغائب مبني على الفتح. يُعرب إعراب «هم» التي لا تتصل بحرف جرّ أو باسم أو ضمير.

انظر: هم.

ويأتي هذا اللفظ، وكذلك سائر الضمائر المنفصلة (هي، هما، هم، هُنَّ، أنا، أَنْتِ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، نحن) حَرْفًا، عند بعضهم، إِذَا وَقَعَتْ فَضْلًا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ والخبر، نحو: «المعلمُ هو المُربي». «وهذه الألفاظ تدخل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، وذلك في باب «كان» وأخواتها، وفي باب «ظننتُ» وأخواتها، وفي باب «أعلمتُ» وأخواتها، وفي باب «ما» النافية و«لا» أختها عند بعضهم، وفي باب «لا» التي لنفي الجنس، إلّا أنّه بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، وما أصله كذلك، أو نكرتين تقاربان معرفتين، وذلك للفصل بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة كذلك، فتقول: «زَيْدٌ هو القائمُ»، و«إِنَّ زَيْدًا هو القائمُ»، و«كَانَ زَيْدٌ هو القائمُ»^(١)، و«ظَنَنْتُ زَيْدًا هو القائمُ»، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا هو القائمُ»، و«ما زيد هو القائمُ»^(٢)، و«لا رَجُلٌ هو أَفْضَلُ منك»^(٣)، و«لا رَجُلٌ هو أَفْضَلُ منك»، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنّها لا تقبل الألف واللام، كما لا تقبلها المعرفة^(٤)،

الهندية الأوروبية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية.

هنون

جمع «هَنّ» (وهو كناية عن اسم جنس لكل شيء) اسم ملحق بجمع المذكر السالم. يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء.

هنيء الدين القرطبي

= حازم بن محمد بن حسن (٦٨٤هـ/ ١٢٨٤م).

هنيئًا

تُعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة في نحو: «كُلُّ هَنِيئًا»، وفي نحو: «هَنِيئًا لك» (أي: ثَبَّتْ لك الخير هَنِيئًا).

هُنِيئَةً

تُعرب في نحو: «انتظرني هُنِيئَةً» ظرفًا، مفعولاً فيه منصوبًا بالفتحة.

هَهْ

اسم صوت للوعيد مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

هَهْنًا

انظر: ها هنا.

هُوْ

(١) يجوز رفع «القائم» على اعتبار «هو» ضميرًا مبنيًا في محل رفع مبتدأ خبره «القائم»، وجملة «هو القائم» في محل نصب خبر الناسخ («كان» هنا).

(٢) يجوز رفع «القائم» على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش السابق.

(٣) يجوز رفع «أفضل» على اعتبار ما سبق تفصيله في الهامش قبل السابق.

(٤) مثل: «كان زَيْدٌ هو خيرًا منك».

ولذلك صحَّ الابتداء بها^(١).

وبعضهم يعتبر «هو» (وكذلك سائر الضمائر المنفصلة) في مثل: «زيدٌ هو المجتهدُ» ضميرًا مبنياً في محلِّ رفع مبتدأ خبره «المجتهد»، وجملة «هو المجتهد» خبراً لـ «زيد». وفئة ثالثة تعتبر «هو»، في نحو هذا المثال، ضميرًا مبنياً لا محلَّ له من الإعراب.

أما إذا جاء الخبر بعد الضمير المنفصل منصوباً في باب «كان»، وفي باب «ظننت»، وفي باب «أعلمت»، وفي باب «ما» الحجازية و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»، نحو: «كان زيدٌ هو القائِمُ»، و«ظننْتُ زيداً هو القائِمُ» فلا يجوز في هذا الضمير سوى وجهين: أحدهما اعتباره ضميرًا مبنياً لا محلَّ له من الإعراب، وثانيهما اعتباره حرّفاً.

واختلف الكوفيون والبصريون في الحروف التي وُضع عليها الاسم في «هو» و«هي»^(٢)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من «هو» و«هي» الهاء وحدها.

وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من «هو» والهاء والياء من «هي» هما الاسم بمجموعهما.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تُحذفان في التثنية، نحو: «هما»، ولو كانتا أصلاً لما حذفتا.

والذي يدلّ على ذلك أنهما تحذفان في حالة الأفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها، قال الشاعر، وهو العجّير السُّلُولِيّ جاهليّ (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ:

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(٣)

أراد: «بَيْنَا هُوَ»، وقال الآخر (من البسيط):

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا

حِينَ يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ^(٤)

أراد: «بَيْنَا هُوَ». وقال الآخر (من الرجز):

إِذَا هُ سَيِّمَ الْخَسْفَ آلَى بِقَسَمِ

بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَخْتَكَمُ^(٥)

أراد: «إِذَا هُوَ»، وقال الآخر (من الرجز):

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٨/١؛ والمسألة السادسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

(٣) البيت للعجّير السلولي في خزنة الأدب ٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٩/٤٧٣؛ والدرر ١/١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤.

المعنى: وبينما هو يبيع رحله بعد أن أضلَّ بعيره ويش من عوده، إذ سمع من ينادي أنّه وجد البعير.

(٤) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٥/٢٦٥؛ والدرر ١/١٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٣؛ والكتاب ٣١/١؛ وجمع الهوامع ١/٦١.

المعنى: وبينما هو في مكان أمين مطمئن في دار صدق قد مكث بها يعلّلنا وما نعلّله.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٥/٢٦٥.

اللمعة: سام فلان فلاناً الخسف: إذا أراد إذلاله وظلمه.

المعنى: إذا ظلمه غيره، أقسم أنه لا يرضى إلا بأخذ حقّه، والاحتكام لاسترجاع كرامته.

دَارٌ لِسُغْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(١)

«الزيدان» و«العمران»، فلما لم يقولوا ذلك، دلّ على أنها صيغة مرتجلة للتثنية، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لعلّة عارضة، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم: «قَاضُونَ» و«زَامُونَ» والأصل: «قَاضِيُونَ»، و«رَامِيُونَ»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها؛ فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان، وساكنان لا يجتمعان؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لعلّة عارضة، فكذلك ها هنا، والعلّة ها هنا في إسقاطهما أنّ الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة، والضمة في الواو مستثقلة؛ فلذلك سقطت، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كُسرت لكان ذلك مستثقلًا من وجهين:

أحدهما: لأنه خروج من ضمّ إلى كسر، وذلك مستثقل، ولهذا ليس في الأسماء ما هو على وزن «فُعِلَ» إلّا «ذُئِلَ» اسم دُوَيْبَّة، و«رُئِمَ» اسم للسه^(٢)، وهما في الأصل فِغْلَانٍ نُقِلَا إلى الاسميّة، وحكى بعضهم «وُعِلَ» في «الْوُعِلَ».

والثاني: أن الكسرة تُسْتَقِلُّ على الواو أكثر من استئقال الضمة عليها؛ ولهذا تُضَمُّ لالتقاء

أراد: «إذ هي»، فحذف الياء؛ فدلّ على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، كما زادوا الواو في قولهم: «ضربتَهُ»، و«أكرمتَهُ»، وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك ها هنا.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بدّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدّي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحرّكًا، وذلك محال؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحو: «هما» قلنا: إن «هما» ليس بتثنية على حدّ قولك في «زيد»»: «زيدان» و«عمرو»: «عمران»، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كـ«أنتما»، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حدّ قولهم: «زيدان» و«عمران» لقالوا في تثنية «هو»: «هُوَانٍ»، وفي تثنية «أنت»: «أنتان» ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام، فيقال: «هُوَانٍ»، و«الأنْتَانِ» كما يقال:

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٢، ١٣٨/٨؛ والخصائص ٨٩/١؛ والدرر ١٨٨/١؛ ورصف المبانى ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٩٧/٣؛ والكتاب ٢٧/١؛ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ وجمع الهوامع ٦١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدى القائمة في منطقة تبارك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

(٢) السه: حلقة الدبر.

والثاني: أَنَّ القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروي مفتوح وَصِلَ بالألف، ولهذا يسمّى ألف الوصل والصّلة. قال الشاعر (من الرجز):

يَا مُرِّيَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَا^(١)
وقال الآخر (من الوافر):

أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضَحْكٍ
وَحَيَاكَ الْإِلَهُ وَكَيْفَ أَنْتَا^(٢)

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالثنية؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء، فلذلك كانت أولى بالزيادة.

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر:

«فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَخْلَهُ...»
وَ «بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ...»
وَ «إِذَاهُ سَيِّمَ الْخَسْفَ...»
وَ «دَارُ لِسْعَدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ...»

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر، كقول الشاعر (من الطويل):

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ
وَلَكِ اسْقِينِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ^(٣)

الساكنين في نحو قوله: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَلَةَ بِالْهَدَى﴾ [البقرة: الآية ١٦] ولا تكسر إلا على وجه بعيد، ولو بقيت الواو من «هُوَ» كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لَتَوَهَّمُ أنها حرفان منفصلان؛ فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيّرت في «أنتما»، ووجب أيضًا ذلك في «أنتما»، لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهَّم أنها كلمتان منفصلتان، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة، وأجروا جميع المضممر في الثنية والجمع هذا الْمُجْرَى.

وقيل: إنما ضُمَّت التاء في الثنية حَمَلًا على الجمع؛ لأنها في التقدير كأنها وليت الواو في «أنتمو» وإنما حُمِلَت الثنية على الجمع ليشتركا في ذلك كما اشتركا في الضمير في «نَحْنُ» وزيدت الميم في الثنية لوجهين:

أحدهما: أَنَّ الثنية أكثر من الواحد، وفي المضممرات ما هو على حرف واحد، فكثر اللفظ كما كثر العدد؛ فلذلك زيد في الثنية حرف، وحمل جميع المضممرات عليه.

(١) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ١٦٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩-١٤٦؛ والدور ٢٧/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٩٣/٢.

اللغة: المُكَاشَرَةُ: الضحك حتى تبدو الأسنان.

المعنى: إن أخاك رجل حسن الصحبة، رفيق في معاملة إخوانه، يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحكة يحييهم.

(٣) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١؛ والأزهية ص ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيويه ١٩٥/١؛ وشرح التصريح ١٩٦/١؛ وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢؛ والكتاب ٢٧/١؛ والمنصف ٢٢٩/٢.

المعنى: يقول على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن أَلْبِي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنه ليس من عادة الذئب مأكلة آدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

أراد: «وَلَكِنْ اسْقِنِي» فحذف النون لضرورة الشعر، وكقول الآخر (من الطويل):
أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضَهُ
كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(١)
أراد «صاحبي» فحذف الباء والياء؛ وكذلك
ها هنا، وبَلْ أُولَى، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الواو والياء حرفا علة، والنون من «لكن» والباء من «صاحب» حرف صحيح، والمعتل أضعف من الصحيح؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى.

والثاني: أنه قد حَذَفَ حرفين للضرورة - وهما الباء والياء من «صاحبي» - وإذا جاز حَذَفَ حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى.

وأما قولهم: «إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم، كما زادوا الواو في ضَرَبْتُهُ» قلنا: هذا فاسد؛ لأن «هو» ضمير المرفوع المنفصل، والهاء في «ضَرَبْتُهُ» ضمير المنصوب المتصل، وقد بيئنا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه، فلا بد من حرفٍ يبتدىء به وحرفٍ يوقف عليه، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، ولا يجب فيه ما

وجب في ضمير المرفوع المنفصل.

والذي يدل على أنها ليست كالواو في «أَكْرَمْتُهُ» أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها في «أَكْرَمْتُهُ» ولا يجوز تحريك الواو في «أَكْرَمْتُهُ» كما يجوز في «هُوَ قائم» ولو كانا بمنزلة واحدة لوجب أن يُسَوَّى بينهما في الحكم، والله أعلم^(٢).

هو الآخر وهي الأخرى

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «قد أذى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه»، و«فاطمة تصلي، وهند تصلي هي الأخرى». وجاء في قراه:

«مما تجري به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم: «قد أذى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه»، «فاطمة تصلي، وهند تصلي هي الأخرى».

درست اللجنة هذا الأسلوب، وناقشته من شتى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة، وقد يكون للتبكيك، على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله: «يقول من يكثر تأذيه من الناس - إذا آذاه إنسان -: هو الآخر جاء يؤذينا، وربما يسكت على قوله: أنت الآخر، فيفهم غرضه، كذلك هنا».

هذا... والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكّد للفاعل بعد الفعل في

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/٤٢٥، ١١/١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩؛ والكتاب ٢/٢٥٢؛ ولسان العرب ٧/٢٥٢ (ومض)، ١١/٥٩٦ (كلل)، ١٤/١٦٢ (حبا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٦٩؛ ورصف المباني ص ٥٢؛ والمحتسب ٤/٢٣٤.

اللغة: الوميض: اللمع. الحبي: السحاب المعترض بالأفق. المكلل: المترابك بعضه فوق بعض. المعنى: يا صاحبي هلا رأيت برقاً بلمعانه الأخاذ الذي بزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/١٨٩-١٩٥.

المثال الثاني، أما لفظ «الآخر» أو «الأخرى»، فهو بدلٌ من الضمير في كلتا صورتين.

ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكتاب فيه»^(١).

للتوسع انظر: «هو الآخر - هي الأخرى»، محاضر جلسات مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٣م)، ص ١٩٩-٢٠٢.

هو استمالي

انظر: سألتومنيها.

هُوَ ذَا

«هو»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر.

هُوَ ذِي

تُعرب إعراب «هو ذا».

انظر: هُوَ ذَا.

الهوائية

الحروف الهوائية هي حروف المدّ واللّين. راجع: المدّ واللّين. وإنما سمّيت بذلك؛ لأنها تُسبّط إلى الهواء الذي هو عُمْدَةُ خروجها من الفم.

الهوامِل

الهوامِل، في اللغة، جمع «هامل»، وهو اسم فاعل بمعنى التارك.

والهوامِل، في النحو، هي الحروف غير العاملة.

انظر: الحروف غير العاملة.

الهوية

انظر: فعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

ابن هود

= روح بن أحمد (٦٢٠هـ / ١٢٢٣م).

الهويّة

لا تقل: «أضاع فلان هويّته»، بل «أضاع فلان هُويّته»؛ لأنّ النسبة إلى «هو» هو «الهويّة»؛ أمّا «الهويّة» فهي البئر العميقة، أو المُجَبّة.

هَوَيْتُ السَّمَان

انظر: سألتومنيها.

الهويني

تُعرب في نحو: «سار الهويني» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر.

هي

ضمير رفع منفصل للمفردة الغائبة. يُعرب إعراب «هم» التي لا تتّصل بحرف جرّ، أو باسم، أو بضمير. انظر: هُم.

وإذا وقعت فضلاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، نحو: «المجتهدة هي التّاجحة»، و«إنّ المجتهدة هي التّاجحة»، فإنّ بعض النحويّين يعتبرها حرفاً. وانظر تفصيل هذه المسألة في مبحث «هو».

(١) القرارات المجمعيّة ص ١٢٥؛ والألفاظ والأساليب ص ٩٥؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٤.

هي الأخرى

انظر: هو الآخر.

هَيَّ

اسم فعل أمر بمعنى: أسرغ فيما أنت فيه، وقد تلحقها كاف الخطاب، فيقال: «هَيْكَ»، هَيْكَ، هَيْكَمَا، هَيْكُم، هَيْكُنْ («هَيْكُم»: اسم فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتم).

هَيَا

حرف نداء يُنادى به البعيد مسافةً أو حُكماً كالنائم، فهي مثل «أيا». قال الشاعر (من الطويل):

هَيَا أُمَّ عَمْرُو، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ
بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الْوُشَاةِ، سَبِيلُ
وَاخْتَلَفَ فِي هَائِهَا، فَقِيلَ: هِيَ أَصْلِيَّةٌ،
وقِيلَ: هِيَ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَالْأَصْلُ: «أَيَا»،
وكثيراً ما تُبدل الهاء من الهمزة، فقِيلَ:
«أَزَقْتُ»، و«هَرَقْتُ».

ولا يجوز حذف «هيا» وإبقاء المنادى بخلاف «يا» التي هي أم باب النداء.

هَيَّا

اسم فعل أمر بمعنى: أسرغ فيما أنت فيه، يُخاطب به المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث دون أن تتغير صيغته، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، أو أنتِ، أو أنتم، أو أنتمُنَّ (حسب المخاطب).

الهِئَةُ

الهِئَةُ، في اللغة، الحال التي يكون عليها

الشَّيْءُ. وهي، في الصرف، مصدر الهَيْئَةِ أو النوع.

انظر: مصدر النوع.

هَيْتٌ أَوْ هَيْتٌ أَوْ هَيْتٌ لَكَ

اسم فعل أمر^(١) بمعنى: هَلُمَّ وتعال، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا أن ما بعد اللام يتصرف بالضمائر، نحو: «هَيْتُ لَكَ» و«هَيْتُ لَكُمَا»، و«هَيْتُ لَكُمْ»، و«هَيْتُ لَكُنَّ». ونعرب: «هَيْتُ لَكُمَا» مثلاً كالتالي: «هَيْتُ»: اسم فعل أمر مبني على حركة آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتم. «لَكُمَا»: اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، متعلق باسم الفعل «هَيْتُ». «كُمَا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بحرف الجر.

أبو الهيثم الرازي

(.... / ٢٧٦هـ / ٨٨٩م)

اشتهر بِكُنْيَتِهِ. كان إماماً بالنحو واللغة. أدرك العلماء، ولازمهم وأخذ عنهم حتى برع، فتصدّر للإقراء والإفادة بالرّي. كان أبو الهيثم أعلم بالنحو من شمر بن حمدويه. قدم أبو الهيثم هراة قبل وفاة شمر، فنظر في كتبه، وعلق عليه، فنُسي الخبر إلى شَمِرٍ، فقال: تسَلِّحْ عَلَيَّ بِكُتُبِي. ذكر المنذري أنه لازم أبا الهيثم، وكتب عنه من أماليه وفوائده أكثر من مئتي مجلد.

من مصنفات أبي الهيثم: «الشامل» في اللغة، و«الفاخر» في اللغة، و«زيادات معاني القرآن» للفرّاء، و«المؤلف».

(١) ومنهم من يعربها اسم فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

(بغية الوعاة ٢/٣٢٩؛ وإنباه الرواة ٤/١٨٨).

هيج

اسم صوت لزجر الإبل، مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب.

هَيْدٌ أَوْ هِيدٌ

اسم صوت لزجر الإبل، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

أبو الهَيْذام

= كلاب بن حمزة (نحو ٢٩٠هـ/٩٠٣م).

الهيراطيقي

مرحلة متقدمة من مراحل الكتابة الهيروغليفيّة التي تطوّرت على أيدي المصريين الأوائل.

الهيروغليفيّة

من الخطوط الحامية الأفروية القديمة التي تعتمد على الصور، وكُتبت بها أغلب اللغات المصرية القديمة.

هَيْكٌ - هَيْكٌ

اسم فعل أمر بمعنى أَسْرَعُ، والكاف حرف للخطاب. وهو يتصرّف بحسب المخاطب: هَيْكُ، هَيْكَمَا، هَيْكُمُ، هَيْكُنْ. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يُقدَّر بحسب المخاطب.

هَيْنُمٌ

لغة في «ايمن».

انظر: ايمن.

هَيْنٌ (وزنها)

انظر: سَيِّدٌ (وزنها).

هِيَه هِيَه

اسم صوت لزجر الحيوان، مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب. وقد جعلها بعضهم اسم فعل أمر معناه الطلب إلى محدثك الاستزادة في حديثه.

هِيَهَاتٍ أَوْ هِيَهَاتُ أَوْ هِيَهَاتُ

اسم فعل ماضٍ بمعنى: بَعْدَ، نحو الآية: ﴿هَيَهَاتَ هَيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٦]. («لما»: اللام حرف جر زائد... «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل «هيهات». «توعدون»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. وجملة «توعدون» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول). وفيها لغات منها: «أيهات، هيهان، أيهان، هايهات، هايهان».

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصل»:

«قال صاحب الكتاب: «هَيَهَاتُ» بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرهما لغة أسدٍ وتميم، ومن العرب مَنْ يَضُمُّها، وقُرِئَ بهنَّ جميعاً. وقد تُثَنَّنُ على اللغات الثلاث، وقال (من الطويل):

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصُّبَا

فَهَيَهَاتِ هَيَهَاتِ إِلَيْكَ رَجُوعُهَا^(١)

(١) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٣/٥٥٤ (هيه)؛ وبلا نسبة في الزهرة ١/٤٥٦.

وقد رُوي قوله (من الرجز):

هِيَهَاتُ مِنْ مُضَبَّحِهَا هِيَهَاتٍ^(١)
بضم الأول وكسر الثاني.

قال الشارح: قد ذكرنا «هِيَهَاتُ» وأنه مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، أو بالحمل على «صَنَ» و«مَنَ»، ونحوهما مما يُؤمَر به، وحَقُّه السكون على أصل البناء. والحركة فيه لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إتباعاً لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة، كما فتحوها في «الآن» و«شَتَان»، وهي لغة أهل الحجاز.

وهو اسم واحد عندهم رباعيٌّ من مُضَاعَفِ الهاء والياء، ووزنه «فَعْلَلَةٌ»، وأصله «هِيَهِيَّةٌ»، فهو من باب «الزَّلْزَلَةِ» و«الْقَلْقَلَةِ»، ونظيره من المعتل «الزُّوزَةُ»، و«الْقَوَاقَةُ»، و«الشُّوشَاةُ»، و«الزُّوزَةُ»: مصدرٌ «زُوزِيْتُ بِهِ» وهو شِبْهُ الطُّرْدِ، و«الْقَوَاقَةُ» كالضُّوضَاةِ، ومنه «قَوَّقِيتِ الدَّجَاجَةَ»، إذا صَوَّتَتْ. والشُّوشَاةُ: الناقة السريعة، والأصل: الزُّوزُوزَةُ، والقَوَّقُوزَةُ، والشُّوشُوزَةُ، فقلبت الواو فيهن ياء لوقوعها رابعةً، ثم قُلبت أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. فالألف هنا بدلٌ من ياء هي بدلٌ من واو.

و«هِيَهَاتُ» أصلها «هِيَهِيَّةٌ»، فقلبت ياءه أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت «هِيَهَاتُ» وتاؤه للتأنيث لِحَقِّه عِلْمُ التأنيث، وإن كان مبنياً كما لحق «كَيْيَّةٌ»، و«ذِيَّةٌ» فعلى هذا تُبدل من تائه هاء في الوقف كما تبدلها في «أَرْطَاةٍ» و«سِعْلَاةٍ».

اللغة: هِيَهَاتُ: بَعْدُ.

المعنى: إِنَّ تَذَكُّرَ أَيَّامِ الشَّبَابِ لَا يَجْدِي نَفْعًا، فَأَتَى لِمَا مَضَى أَنْ يَعُودَ.

(١) الرجز لحميد في لسان العرب ١٧٩/٧ (عرض)؛ ولحميد الأرقط في لسان العرب ١٦/١٤ (أني)؛ ولأبي النجم في الحيوان ٩٨/٥.

ومنهم من كسر التاء، فقال: «هِيَهَاتِ»، وهي لغة تميم وأسد. ويحتمل أمرين: أحدهما أن يكون اسماً واحداً كحاله في لغة من فتح، وإنما كُسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: «الزيدان»، و«العمران». ويحتمل أن يكون جَمْعُ «هِيَهَاتِ» المفتوحة الجمع المصحح، والتاء فيه تاء جمع التأنيث، فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في «مسلمات»، واللام التي هي الألف في «هِيَهَاتِ» محذوفة لالتقاءها مع ألف الجمع.

وإنما حُذفت، ولم تُقلب كما قُلبت في «حُبْلِيَّاتٍ»، لعدم تمكُّنها. جعلوا للمتمكِّن مَزِيَّةً على غير المتمكِّن، فحذفوها على حد حذف الياء في «اللدان»، و«اللتان». ولو جاءت غير محذوفة، لقلت: «هِيَهِيَّاتٍ» كـ«شُوشِيَّاتٍ»، و«قَوَّقِيَّاتٍ» في جمع «شُوشَاةٍ» و«قَوَاقَةٍ»، لكنه جاء مخالفاً لجمع المتمكنة، فالألف في «هِيَهَاتِ»، في من فتح لام الفعل المبدلة من الياء، بمنزلة اللام الثانية في «الزَّلْزَلَةِ»، و«الْقَلْقَلَةِ». والألف فيمن كسر زائدة، وهي التي تصحب تاء الجمع في مثل «الهندات» و«الحُبْلِيَّاتِ».

ومنهم من يضم التاء، فيقول: «هِيَهَاتُ». ويحتمل الضم فيها أمرين: أحدهما أن يكون إعراباً، وقد أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البُعْد، ولم يجعلها اسماً للفعل، فيُثَبِّتَهُ ويكون

مبتدأ، وما بعده الخبر. والأمْر الثاني أن تكون مبنية على الضم؛ لأن الضم أيضاً قد يكون لالتقاء الساكنين، نحو: «أَفْ» و«مُنْذُ» و«نَحْنُ». وقد قالوا في زجر الإبل: «جَوْتُ» بالفتح، و«جَوْتُ» بالكسر، و«جَوْتُ» بالضم، وقد تُنَوَّن «هيهات» في لغاتها الثلاث، فيقال: «هيهات»، و«هيهاتٍ» و«هيهاتًا». فمن لم ينوَّن، أراد المعرفة، أي: البعد. ومن نَوَّن، أراد النكرة، أي: بُعدًا.

وقوله: «وقد قرئ بهن جميعًا» يريد اللغات الثلاث، فالفتح هي القراءة العامة المشهورة، وقد رويت منونة عن الأعرج. والكسر من غير تنوين قراءة أبي جعفر الثَّقَفِيّ. والكسر مع التنوين قراءة عيسى بن عمر. والضم مع التنوين قراءة أبي حنيفة، ولا أعلمها قرئت بالضم من غير تنوين، وقيل: قرأ بها قَتَبٌ، فأما قوله:

تذكَرَتْ أَيَّامًا... إلخ

فشاهد على الكسر مع التنوين، فنون الثانية، ولم ينوَّن الأولى، والمعنى: يتأسَف على أيام الصُّبا، ويستبعد رجوعها، وأما قول الآخر (من الرجز):

يُضَيِّحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتٍ

هيهات من مُضَيِّحِهَا هيهاتٍ

هيهات حَجَرٌ من صُنَيِّعَاتٍ

فالرواية بضم الأول، وكسر الثاني. يصف إبلاً قطعَتْ بلادًا حتى صارت في القِفَار.

قال صاحب الكتاب: ومنهم من يحذفها، ومنهم من يسكنها، ومنهم من يجعلها نونًا. وقد تُبدَل هاؤها همزة، ومنهم من يقول: «أَيْهَالِكُ» و«أَيْهَانُ»، و«أَيْهَاءُ». وقالوا: إنَّ

قال الشارح: من العرب من يحذف التاء من «هيهات»، فيقول: «هَيْهَاءُ»؛ لأن التاء زائدة لتأنيث اللفظة ك«ظُلْمَةٌ» و«عُرْفَةٌ»، وليست لتأنيث المعنى، ك«قائمة»، و«قاعدة»، فلذلك حذفها، وجعل تسمية الفعل بدونها، لأنه أخف، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسَكِّن التاء، ويقول: «هَيْهَاتُ»، وقد قرأ بها عيسى الهمداني، وهي رواية عن أبي عمرو. ووجه ذلك اعتقاد الوقف، لأنه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساذ مسدًا الحركة. والأمثل أن يكون ذلك فيما فيه ضمير، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٦]، إذ كان فيه ضمير الإخراج لتقدم ذكره، وإذا كان فيه ضمير، استقل به، فساغ الوقف عليه. والوجه أن يكون ذلك على لغة من كسر التاء، واعتقد فيه الجمعية، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إذ لو كان مفردًا، لكانت هاء كهاء «عَلَقَاةٍ»، و«سُمَانَاةٍ»، وللزم إبدالها في الوقف هاء، فكنت تقول: «هيهاء». فبقاء التاء في الوقف عليها دليل على ما قلناه. وقد قيل: إن الوقف عليها بالتاء إجراء لحال الوقف مُجَرَّى الوصل، كقول من سَلِمَ عليه: «وعليك السلام والرحمات»، ونحو قوله (من الرجز):

بل جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتْ^(١)
والأول أشبه، إذ الثاني بابه الضرورة والشعر،
ومنهم من يجعلها نونًا، فيقول: «هيهات».
والأقيس في ذلك أنهم لما اعتزموا التذكير بحذف
التاء منها، بالغوا في ذلك بأن زادوا الألف والنونَ
اللتين تكونانِ للتذكير في الصفات، نحو:
«عَظْشَان»، و«سَكْرَان»، وانحذفت الألفُ الأصلية
لسكونها وسكون الألف الزائدة بعدها، كما حذفت
مع ألف الجمع في «هيهات» على لغةٍ من كسر،
فيكون «هيهان» مذكرًا، و«هيهات» مؤنثًا. ويجوز
أن يكون «هيهان» «فَعْلَان» ثلاثيًا، فيكون من معنى
«هيهات» لا من لفظه، كـ«سَبِطٍ» و«سَبْطَرٍ»، ولا
يقال: النون بدلٌ من التاء؛ لأنَّنا لا نعلمها أبدلت من
التاء في موضع، فيكون هذا مثله.

فأما من كَسَرَ نون «هيهان»، فيكون تثنية، وقد
حكى ثَعْلَبُ التثنية فيها، والمراد بالتثنية معنى
التكرير، أي: هيهات هيهات، كما كان تقديرُ:
«حَنَائِكَ»، و«ذَوَالِكَ»: تحنُّنا بعد تحنن، ومداولة
بعد مداولة. ويحتمل أن يكون تثنية أيضًا على لغةٍ
من فتح النون على حذفه (من الرجز):

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَثْفَ وَالْعَيْنَانَا

وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(٢)

ومن العرب من يبدل هاء همزة، فيقول:
«أَيْهَات». قال جرير (من الكامل):

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِتَغْفٍ سَوَيْقَةٍ

كانت مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ^(٣)
والهمزة قد تُبدل من الهاء، قالوا: «ماء»،
و«شاء»، والأصل: مَوَّةٌ، وشَوَّةٌ، وكان ذلك
لضرب من التَّقَاصُّ لكثرة إبدال الهاء من الهمزة.
ألا تراهم قالوا: «هِنَ فعلت فعلت»، والمراد:
«إِن»، وقالوا: «هَنَرْتُ الثَّوْبَ» في «أَنَرْتُهُ»،
وقالوا: «هَرَحْتُ الدَّابَّةَ»، والمراد: أَرَحْتُهَا،
فَعَوَّضُوا الهمزة من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها؟
وقالوا: «أَيْهَاكَ» فأبدلوا من الهاء الهمزة.

ولما حذفوا التاء من «هيهات» لما ذكرنا
من إرادة تذكير لفظها، أدخلوا كاف الخطاب،
فقالوا: «أَيْهَاكَ» على حذفها في «ذَاكَ»،
و«النَّجَاءُكَ». ويجوز أن تكون الكاف اسمًا في
محلِّ خفض بالإضافة، وتُخَلَّص «هَيْهَاتَا» اسمًا
معربًا بمعنى البُعْد. ويُؤنَّس بذلك قراءةٌ من
قرأ: «هيهات» بالرفع والتنوين في أحد
الوجهين، ومما يُؤنَّس باستعمالهم في هذا
اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤَبَةِ (من الرجز):

هَيْهَاتَ مِنْ مَنْخَرَقٍ هِيَهَاوُهُ^(٤)

فهو كقولهم: «بُعْدُ بُعْدُهُ»، و«جُنَّ جُنُونُهُ»،
للمبالغة. فـ«هَيْهَاتَةُ»، «فَعْلَالَةٌ» كـ«زَلْزَالَةٍ»،
والهمزة فيه بدلٌ من الياء؛ لأنه رباعيٌّ على ما
تقدَّم، وقالوا: «أَيْهَان»، و«أَيْهَاتَا» كما قالوا:
«هَيْهَاتَا» و«هَيْهَاتَا». وقوله: «إِنَّ المفتوحة مفردة»
قد تقدَّم الكلام عليه إلى آخر الفصل^(٥).

(١) الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٣٩/٩ (حجف)، ٧٠/١١ (بلل)؛ وتاج العروس ١١٩/٢٣ (حجف)؛
ولبعض الطائنين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢.

شرح المفردات: جوز: وسط. تيهاء: صحراء. الحجفة: الترس أو بقية ماء الحوض في جوانبه.
(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو لرجل من ضبة في الدرر ١٣٩/١؛ والمقاصد النحوية
١٨٤/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٩/١.

(٣) البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩؛ والخصائص ٤٣/٣؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٧٤؛
ولسان العرب ١٧١/١٠ (سوق)، ٣٤٩/١٤ (روى)، ٢٠٩/١٥ (قوا).

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٤؛ والمحتسب ٩٣/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٣/٣.

(٥) شرح المفصل ٧٦-٧٢/٣.

باب الواو

الواو

هي الحرف السابع والعشرون من حروف الهجاء في الترتيب الأبجائي، والسادس في الترتيب الأبجدي. تُعادل، في حساب الجُمَّل، الرقم ستة.

وهي حرف مجهور شفوي مخرجه من بين أوّل اللسان ووسط الحنك الأعلى. وعند النطق به تُضَمّ الشفتان، ويُسدّ الطريق إلى الأنف برفع الحنك اللين.

والواو من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، وهي، في الكتابة، توصل بما قبلها، ولا توصل بما بعدها.

أصلها، على الأرجح، وَيَو، تقول: وَيَيْتُ واوًا حسنة: كَتَبْتُهَا. وهي، في علم الصرف، حرف علة إذا تحركت، نحو: «حَوْر»، وحرف علة ولين، إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تناسبها، نحو: «قَوْل»، وحرف علة ومَدّ ولين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها، نحو: «عُول».

والواو تَنْقَسِمُ، عند بعضهم، قِسْمَيْن: عاملة، وغير عاملة. والعاملة قِسْمَان: جازة وناصبة؛ فالجازة: واو «رُبّ»، والناصبة: واو «مَعَ» التي تنصب المفعول مَعَه عند بعضهم، والواو التي تنصب الفعل المضارع عند

الكوفيين. وغير العاملة أقسام كثيرة منها: العاطفة، والاستثنائية، والحالية، والزائدة، والتي بمعنى «أو»، وواو الثمانية، والتي هي علامة الجمع، وواو الإنكار، وواو التذكّر، والواو التي هي بدل من حرف آخر، والواو التي هي ضمير الجمع، والواو التي هي علامة الرفع، وواو الإشباع، وواو الإطلاق^(١)... ومنهم من يقسم الواو قسمين: قِسْمُ أَصْل، وقسم بَدَل من أصل. والقسم الأول التي تكون فيه أَصْلًا تَنْقَسِمُ قسمين: قسم في أوّل اللفظ زائدة، وقسم موضوعة في نفس الكلمة. والقسم الأوّل التي تُزاد على اللفظ أولاً، فيه ستة أنواع:

- ١ - العاطفة.
- ٢ - الابتدائية (الاستثنائية).
- ٣ - الحالية.
- ٤ - واو القَسَم.
- ٥ - الواو التي بمعنى «مَعَ».
- ٦ - الناصبة للفعل المضارع بعدها بإضمّار «أن».

أما الموضوعة في نفس الكلمة، فتكون في ثمانية مواضع:

- ١ - أن تكون علامة للجمع المذكر السالم.
- ٢ - أن تكون علامة الجمع في الفعل

الماضي والمضارع إذا تأخرت الأسماء عنها.

٣ - أن تكون دالة على التذكير، أو على التذكير والجمع.

٤ - أن تكون إشباعاً للضمة.

٥ - أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن.

٦ - أن تكون للتذكّر لما مضى.

٧ - أن تكون للوقف.

٨ - أن تكون في بنية الكلمة^(١).

وسنعالجها في ثمانية وعشرين مَبْحَثًا، وهي:

١ - الواو العاطفة.

٢ - الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مُضْمَرَة.

٣ - الواو الاستثنائية أو الابتدائية.

٤ - الواو الحالية.

٥ - واو القَسَم.

٦ - الواو التي بمعنى «مَعَ».

٧ - واو «رُبَّ».

٨ - واو اللّصوق.

٩ - واو الثّمانية.

١٠ - الواو التي بمعنى «أو».

١١ - الواو الزائدة^(٢).

١٢ - الواو التي هي علامة جمع المذكر.

١٣ - واو ضمير الذّكور.

١٤ - الواو الدالة على التذكير.

١٥ - واو الإشباع.

١٦ - واو الإطلاق.

١٧ - واو التذكّر أو التذكّار.

١٨ - واو الوقف.

١٩ - واو الإنكار.

٢٠ - الواو التي هي علامة الرفع.

٢١ - الواو التي هي من بنية الكلمة.

٢٢ - الواو التي هي بَدَل من حرف آخر.

٢٣ - قلب الواو.

٢٤ - واو الإلحاق.

٢٥ - واو الاعتراض.

٢٦ - الواو المحذوفة.

٢٧ - الواو الكتابيّة (أو زيادة الواو في الإملاء).

٢٨ - حذف الواو في الإملاء.

* * *

١ - الواو العاطفة: هي أمّ باب حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه. وهي تُفيد الجمع والتّشريك في اللفظ (رفع، ونصب، وجَرّ، وجَزْم)، والمعنى (نفي الفعل، أو إثباته)، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، و«لَمْ يَذْرُسْ زَيْدٌ، وَلَمْ يَنْجَحْ»، وهي تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، «فإن جاءت عاطفةً اسماً على فعل، نحو قوله [أي: النابغة الذبياني] (من الطويل):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَيَحْرُ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا

أو فِعْلًا على اسم، كقوله تعالى: ﴿أَوَّلَ يَوْمَ إِلَى الْكَلْبِ قَوْمَهُمْ صَفَّيْتُ وَيَقِضَنَّ﴾ [المُلك: الآية

(١) انظر المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٤١-٤٤٠.

(٢) في جميع هذه الأقسام السابقة، تكون الواو موضوعةً في أوّل اللفظ. وفي الأقسام التالية تكون الواو فيها موضوعةً في نفس الكلمة؛ أما في القسم الثاني والعشرين، فتكون فيه بَدَلًا من حرف آخر.

١٩، فعلى أن تُصَرَّفَ الفعل إلى الاسم، أو الاسم إلى الفعل في المعنى، فكأنه قال في البيت: «فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا مُبِيرٌ عَدُوَّهُ»؛ لأنَّ مفعول «أَلْفَيْتُ» أصله أن يكون مُفَرَّدًا، ويكون التقدير في الآية: «صَاقَاتٍ وَقَابِضَاتٍ»، لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله، فحقُّه أن يكون اسمًا^(١).

والواو العاطفة تُفيد الترتيب عند الكوفيَّين، والصحيح أنَّها لا تُفيد الترتيب بل مطلق الجمع^(٢)، إذ قد تعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنبِئَتْهُ وَأَصْحَبَ أَسْفِينَةً﴾ [العنكبوت: الآية ١٥]، أو على سابقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: الآية ٢٦]، أو على لاحقه، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية ٣]، وكقوله تعالى: ﴿يَمُرُّمَرُّ أَفْنَىٰ لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الزَّكِيَّاتِ﴾ [آل عمران: الآية ٤٣].

واختلف النحاة في الواو العاطفة اسمًا على اسم، فذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل، وقال فريق: إنها لا تنوب مناب العامل ولكن يُقدَّر بعدها، واحتجَّ بظهوره في بعض المواضع، نحو: «نجح زيدٌ»، ونجحَ عَمَرُو، وذهب فريق آخر إلى أنه إن كان الفعل لاثنين فأزيد، فهي تنوب مناب العامل،

وإلا لا تنوب منابه، بل يكون مقدَّرًا بعدها. وقال المالقي: «إنَّ الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك، كما أنَّ الواو في: «استوى الماء والخشبة» موصلة عمل العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى «مَعَ»، وكما أنَّ الباء في «مررتُ بزيدٍ» موصلة عمل العامل فيما قبلها لما بعدها على معناه بحسبه من مرور أو غيره^(٣). وكل هذه الاختلافات شكلية فلسفية لا فائدة منها.

وتنفرد الواو من سائر حروف العطف بخمسة عشر حكمًا^(٤):

١ - احتمال معطوفها معاني ثلاثة، هي: عطف الشيء على مُصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه كما تقدَّم.

٢ - اقترانها بـ «إمَّا»، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣].

٣ - اقترانها بـ «لا»، إذا سُبِقَتْ بنفي، ولم تُقْصَد المعية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا آمَنُوا لَكُمْ وَلَا أُولَدُكُمْ بِأَلَيْ تَقْرَبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾ [سبأ: الآية ٣٧]، والعطف هنا من عطف المفردات، وقال بعضهم: من عطف الجُمْل على إضمار العامل، وإذا لم تُسبَق بنفي، أو إذا لم تُقْصَد المعية، يَمْتَنِع دخولها، فلا يجوز نحو: «نجح زيدٌ ولا سالمٌ»^(٥)، ولا نحو: «ما تقاتل زيدٌ

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤١٠-٤١١.

(٢) وهذا يعني أنك إذا قلت: «قام زيد وعَمَرُو» احتمل ثلاثة أوجه، أولها: أن يكونا قاما معًا في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً، والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً.

(٣) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤١٣.

(٤) عن ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ص ٣٩٢-٣٩٧.

(٥) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، جاز العطف، لأنَّ «غير» تُفيد النفي.

يَبْقَى مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿نُوح: الآية ٢٨﴾.

١١ - عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَأَمْ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧]. وتشاركها «حتى» في هذا الحكم، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء».

١٢ - عطف عامل حُذِفَ وبقي معموله على عامل آخر مذكور يَجْمَعُها معنى واحد، نحو قول الراعي الثميري (من الوافر):

إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا^(٢)
أي: ورجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَكَحَلْنَ الْعَيُونِ،
والجامع بينهما التحسين.

١٣ - عطف الشيء على مرادفه، نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦].

١٤ - عطف المقدم على متبوعه للضرورة، نحو قول الأحموس (من الوافر):

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
عَلَيْكَ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ^(٣)
والأصل: عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

١٥ - عطف المخفوض على الجوار، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ﴾ [المائدة: الآية ٦] فيمن خفف الأركان^(٤).

ملحوظات: ١ - ذَهَبَ بعض النحاة إلى أنَّ

ولا سَالِمٌ، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر: الآية ١٩] ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَنْبِيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: الآية ٢٢] «لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

٤ - اقترانها بـ «لكن»، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠].

٥ - عطف المفرد السببي على الأجنيبي عند الاحتياج إلى الرَبْطِ، نحو: «مررتُ برجلٍ قائمٍ زَيْدٌ وأخوه».

٦ - عطف العقد على الثيف، نحو: «أربعة وخمسون».

٧ - عطف الصفات المفردة مع اجتماع منعوتها، كقول ابن ميادة (من الوافر):

بَكَيْتُ، وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ
عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

٨ - عطف ما حَقَّه التثنية أو الجمع، نحو قول أبي نواس (من الطويل):

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا، وَيَوْمًا، وَثَالِثًا
وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسُ^(١)

٩ - عطف ما لا يُسْتَعْنَى عنه، نحو: «اشترك سالم وجهاد في المباراة» و«تخاصم زيد وعمرو». وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة، نحو: «سواء علي أنجحت أم رَسَبَتْ».

١٠ - عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَنْ دَخَلَ

(١) يجعل بعضهم هذا البيت أحجية، فيسأل: «كم أقاموا؟» والجواب: ثمانية، لأنَّ يوم الأخير رابع، وقد وصِفَ بأنَّ يوم الترحل خامس له، فيكون يوم الترحل ثامن بالنسبة إلى أول يوم.

(٢) رَجَّجَتِ المرأة حاجبيها: دَفَقَتْهُمَا وطَوَّلَتْهُمَا. وقيل في هذا البيت: إنَّ الشاعر ضَمَّنَ الفعل «رَجَّجَ» معنى الفعل «زَيَّنَ»، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٣) نخلة: كناية عن امرأة. ذات عرق: اسم موضع.

النحاة يعتبر الواو في هذه الآيات للمعنية .

٢ - اختلف الكوفيون والبصريون في جواز مجيء واو العطف زائدة، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن بزهران من البصريين^(٣).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا﴾ [الرؤم: الآية ٧٣]، فالواو زائدة لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا﴾ كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ﴾ [الرؤم: الآية ٧٣]، ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [٦٦] وَأَقْرَبَ الرَّعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَنْصَرَّتْ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتْلُونَ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٩٧﴾ [الأنبياء: الآيتان ٩٦ - ٩٧] فالواو زائدة؛ لأن التقدير فيه: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦] وقال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [١] وَأَذَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ [٢] وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ [٣] وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ [٤] وَأَذَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ [٥] [الانشقاق:

الواو قد تخرج عن إفادة مُطْلَقِ الجمع، فتستعمل بمعنى:

- «أو»، وذلك في التقسيم، نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف»^(١)، وكقول عمرو بن بَرَّاقَة (من الطويل):

وَنُصِّرُ مَوْلَانَا، وَنَغْلَمُ أَنَّهُ

كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وفي الإباحة، فقولك: «جالس الحسن وابن سيرين»، يعني أحدهما^(٢) عند الزمخشري، وفي التخيير، نحو قول كثير عزة (من الطويل):

وقالوا: نَأَتْ فَاخْتَرْتُ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَاءَ

فَقُلْتُ: البُكَاءُ أَشْفَىٰ إِذْنٌ لِعَلِيلِي

قيل: معناه: أو البكاء، إذ لا يجتمع «البكاء» مع الصَّبْر، وقيل: معناه: اختر من الصَّبْر والبكاء، أي: أحدهما.

- الباء، كقولهم: «أَنْتَ أَغْلَمُ وَمَالِك».

- لام التعليل، قاله الخارزنجي، وحمل

عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُؤَيِّدَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [٢٤] وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ ﴿٣٥﴾ [الشورى: الآيتان ٣٤ - ٣٥]، و﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْقَادِرِينَ﴾ [٦٦] آلِ عِمْرَانَ: الآية ١٤٢]، و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَى الْغَارِ فَقَالُوا يَأْتِينَا نَرْدُ وَلَا تُكَذِّبُ يَا أَيُّهَا رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٧] [الأنعام: الآية ٢٧]. وجمهور

(١) الواو هنا عند جمهور النحاة على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس.

(٢) وعند جمهور النحاة يعني أمراً بمجالسة كل منهما.

(٣) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح المفصل ٨/٩٣؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٢.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فنقول: هذه الآية لا حجة لكم فيها، لأن الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: الآية ٧٣] عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فَأَزُوا وَنَعُمُوا، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦]، الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير فيه: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا: يا ويلنا، فحذف القول، وقيل: جوابها: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخَصَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧]، وكذلك قول الله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۖ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۖ﴾ [الانشقاق: الآيات ١-٥] الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير فيه: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت

الآيات ١-٥] والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب «إذا»، والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة، وقال الشاعر (من الطويل):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ، وَانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ ^(١)
والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأنه جواب «لما»، وقال الآخر (من الكامل):

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوءَا
وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُّ لَنَا
إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ ^(٢)
والتقدير فيه: قلبتم، والواو زائدة، والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرَى على أصله، وقد أمكنها هنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُخْمَلَ فيه على أصله وسنبيّن ذلك في الجواب عن كلماتهم.

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥؛ وأدب الكاتب ص ٣٥٣؛ والأزهية ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ١١/٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧؛ ولسان العرب ٣٢٦/٥ (جوز)؛ والمنصف ٣/٤١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٥.

اللغة: أجزنا: قطعنا. الساحة: فناء الدار. انتحى: اعترض. الحقف: ما اعوج وتثنى من الرمل. القفاف: ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلاً. العقتل: المنعقد الداخل بعضه في بعض. المعنى: لقد صادفنا في طريقنا كُتُباً رملية بين علو وانخفاض وكأنها تمايل معنا.

(٢) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥؛ والجنى الداني ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/٤٤، ٤٥؛ ورصف المباني ص ٤٢٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٩.

اللغة: قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ: شيعت وضخمت، وقيل: كثرت قبائلكم. المعنى: ولما كثرت قبائلكم وانتشرت في الأصقاع، ورأيت أبناءكم قد كبروا وترعرعوا، وقلبتهم ظهر الترس لنا محاربين، بان غدركم ولؤمكم.

وألقت ما فيها وتخلّت وأذنت لربها وحقّت يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدلّ على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الانشقاق: الآية ٦]، أي: ساع إليه في عملك، والكَدْح: عمل الإنسان من الخير والشر الذي يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب.

وأما قول الشاعر (من الطويل):

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتَحَى
بِنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ
فالواو فيه أيضًا عاطفة، وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقتل خلّونا ونعمنا، وكذلك أيضًا قول الآخر (من الكامل):

حتى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ
ورأيتم أبناءكم شَبُوا
وقلبتم ظَهَرَ المَجْنُ لَنَا
إن اللئيمَ العاجِزَ الحَبُ
الواو فيه عاطفة، وليست زائدة، والتقدير فيه: حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُوا وقلبتهم ظهر المَجْنُ لنا بان غدركم ولؤؤمكم.

وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به، تَوَخَّيَا للإيجاز والاختصار.

وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْمَوْتُ بَلِّ لَِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: الآية ٣١]، فحذف جواب «لو» ولا بدّ لها من الجواب، والتقدير فيه: ولو أن قرآنًا سُوِّرَتْ به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن، فحذفه للعلم به تَوَخَّيَا للإيجاز والاختصار، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَعُوفٌ زَجِيمٌ﴾ [الثور: الآية ٢٠]، فحذف جواب «لولا» والتقدير فيه: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لَفَضَحَكُمْ بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة؛ وقال عبد مناف بن رِبْعِ الهَذَلِيِّ (من البسيط):

حتى إذا أسلَكُوهم في قَتَائِدَةٍ

شَلًّا كما تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا^(١)

ولم يأت بالجواب؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا أسلَكُوهم في قَتَائِدَةٍ شَلًّا، فحذف للعلم به تَوَخَّيَا للإيجاز والاختصار على ما بيّنا. ثم حذف الجواب أَبْلَغَ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: «والله لئن قمتُ إِلَيْكَ» وسكتَ عن الجواب، دَهَبَ فِكْرُهُ إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثّلت في فكره أنواع

(١) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، ٢٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/

٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١؛ والدرر ٣/ ١٠٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ٦٧٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٣٧ (شرد)، ٣٤٢ (قتد)، ٤٤٢/ ١٠ (سلك).

اللغة: قَتَائِدَة: اسم مكان بعينه، وقيل: اسم جبل معين، وقيل: هي ثنية مشهورة. الشَّل: الطرد. الشرود: الإبل النافرة.

المعنى: حتى إذا أسلَكُوهم في طريق في قَتَائِدَة شلوهم وطردهم شَلًّا وطرَدًا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

٢ - الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بَعْدَهَا بـ «أَنْ» مضمرّة: وهي تنصب الفعل المضارع بعدها، فتخلّصه للاستقبال، وذلك في موضعين:

أولهما: جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والتّحضيض، والدّعاء، والنفي، والشرط، والجزاء^(٣)، نحو: «زُرني وأكرمك»، و«لا تَقُمْ وأكرمك»، و«أتزورني وأكرمك؟»، و«ألا تزورني وأكرمك»، و«ليتك تزورني وأكرمك»، و«هلا تزورني وأكرمك»، و«ربنا سامحنّا، ونعبّدك»، و«لا يزورني زيد وأكرمّه»، و«إن تَقُمْ وتزورني أكرمك»، و«إن تزورني أكرمك وأحسن إليك». وأحكامها في العطف اللفظي، والمعنوي، والاستئناف، وإضمار «أَنْ»، وصرف ما بعدها إلى المضدر كأحكام الفاء الناصبة. راجع: الفاء.

وثانيهما: أن يُعطف بها الفعل على المضدر، كقول بنت بحدل (من الوافر):

وَلَبَسَ عِبَاءَةً، وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

واختلف الكوفيون والبصريون في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية^(٤)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع

العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغ في رذعه وزجره عما يُكره منه، ولو قلت: «والله لئن قمت إليك لأضربنك»، وأظهرت الجواب، لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، لأنه قد وَطِنَ له نفسه فيسهل ذلك عليه. قال كثير (من الطويل):

وَقُلْتُ لَهَا: يَا عَزَّ كُلِّ مُلِمَّةٍ

إِذَا وَطِنْتُ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ^(١)

وكذلك الحال في الإحسان، نحو: «والله لئن زرتني»: إذا حذفت الجواب تصوّرت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه؛ فكان ذلك أبلغ في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها، ولو قلت: «والله لئن زرتني لأعطينك درهمًا» لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه ربما يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة، وإذا حذفت الجواب تصوّرت له أنواع الإحسان إليه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة، كما كان الأولى أدعى إلى الترك، على ما بيّنا، والله أعلم^(٢).

(١) البيت في ديوانه ص ٩٧؛ ولسان العرب ٤٥٢/١٣ (وطن)؛ وكتاب العين ٤٥٥/٧؛ وتهذيب اللغة ١٤/٢٨؛ والأغاني ٣٨/٩؛ وأمثالي القالي ١٠٨/٢؛ وتزئين الأسواق ١٢١/١؛ وتاج العروس (وطن).
اللغة: الملمة: النازلة والمصيبة. وَطِنْتُ: وطن فلان نفسه على الأمر، ووطن نفسه للشيء: إذا حملها عليه فتحملته. ذَلَّتْ: انتادت وخضعت واحتملت ما حملها.

المعنى: يا عزة إن هذه النوازل مهما كبرت وضخمت إذا تحملتها النفس صارت تافهة.

(٢) شرح المفصل ٢/٤٠٧-٤١٢. (٣) وذلك كالفاء تمامًا.

(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الخامسة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٢٥٨/٣، ٢٦٠؛ وشرح المفصل ٧/٢٣.

في نحو قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، منصوب على الضرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير «أن»، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الضرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: «لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن»، وأن المراد بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفردًا لما كان مرتكبًا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا، فكان يقال: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طعم كل واحد منهما منفردًا عن الآخر أو معه لكان مرتكبًا للنهي؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفًا للأول ومضروبًا عنه، صارت مخالفته للأول وضرفه عنه ناصبًا له، وصار هذا كما قلنا في الظروف، نحو: «زيد عندك» وفي المفعول معه، نحو: «لوترك زيد والأسد لأكله»، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير «أن» وذلك لأن الأصل في

الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير «أن» لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل بطلان ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وضرفه عنه موجبًا له النصب»، قلنا: قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير «أن»، لا أن العامل هو نفس الخلاف والضرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن «زيدًا» في قولك: «أكرمت زيدًا» لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولًا، وذلك محال، لأن كونه مفعولًا يوجب أن يكون «أكرمت» عاملًا فيه النصب، فكذلك ها هنا: الذي أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير «أن» هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب «زيد» في قولك: «أكرمت زيدًا» وقوع الفعل عليه؛ فدل على ما قلناه، والله أعلم^(١).

مقرون بـ«قَدْ» غالباً، أو بفعل مضارع منفي، نحو: «حَضَرَ المَعْلَمُ، وَلَمَّا تَطَلَّعَ الشَّمْسُ»، أو بفعل مضارع مُثَبِّت عند بعضهم، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

فَلَمَّا حَشِيَتْ أَظْافِيرُهُ
نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكَا
ولا يُجيز بعضهم الآخر أن يكون فعل الجملة بعد الواو الحالية مضارعاً مُثَبِّتاً، وقد أولوا البيت بتقدير ضمير محذوف، أي: «وأنا أزهَنُهُمْ».

وتُقدَّر واو الحال تارةً بـ«إِذَا» الظرفية، وتارةً بـ«فِي حَالٍ». وهي إِذَا سُبِقَتْ بجملة حالية، كانت، عند من يُجيز تعدد الحال، عاطفة أو ابتدائية، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهَيُّوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [الأعراف: الآية ٢٤].

واقتران الجملة الحالية بالواو ثلاثة أقسام: واجب، ومُمتنع، وجائز.

يجب ارتباط الجملة الحالية بالواو في مواضع، منها:

١ - أن تكون جملة الحال اسمية مجردة من ضمير يربطها بصاحبها، نحو: «زرتك والشَّمْسُ طالعة».

٢ - أن تكون مصدرية بضمير صاحبها، نحو: «جاء زَيْدٌ وهو يَضْحَكُ».

٣ - أن تكون ماضوية غير مشتملة على ضمير صاحبها، نحو: «زرتك وقد طلعت الشمس».

٤ - أن تكون فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بـ«قَدْ»، كالأية: ﴿يَقُولُ لِمَ تُوَدُّونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: الآية ٥].

وذهب البصريون إلى أنها في نحو: «زرتني فأكرمك» تعطف مصدرًا مقدّرًا على مصدر متوهم، أي: لتكن زيارة منك فأكرام مني؛ وفي مثل «أعجبني قيامك وتفعّد» تعطف مصدرًا مقدّرًا على مصدر صريح، أي: أعجبني قيامك وقعودك. وقد رُجِّح النُّصْبُ بـ«أن» المضمرة بعدها، لا بها، لثلاثة أوجه:

١ - عدم جواز عطف فعل على اسم.
٢ - سماعها مظهرًا بعدها، نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من الكامل):

أَبَتْ الرِّوَادِفُ وَالْثُدْيُ لِقُمْصِهَا
مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورَا
٣ - لو كانت ناصبةً بنفسها، لَنَصَبَتْ في كل موضع يقع فيه فعلٌ بَعْدَهَا.

٣ - الواو الاستثنائية أو الابتدائية: هي التي تقع في ابتداء الكلام، وتأتي بعدها جملة فعلية، نحو: «جاء صديقي، وكافأ المعلمُ المُجْتَهِدَ»، أو جملة اسمية، نحو: «حَضَرَ المعلمُ، وأنتم انتبهوا». وهي تكون كذلك إذا لم يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرناه في الواو العاطفة. وفي نحو: «لا تأكل السَّمَكَ وتشرب اللبن» لا يمكن اعتبارها إلا استثنائية.

٤ - الواو الحالية: لا تدخل إلا على جملة تكون في موضع الحال من ذي حال. ويُسْتَرْطُ في الجملة الواقعة بعدها أن تكون خبرية، وهي التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها، وهذه الجملة تكون اسمية، نحو: «دخل المعلمُ الصَّفَّ ونَغْرُهُ باسِمٌ» أو فعلية، نحو: «حَضَرَ المعلمُ، وقد طلعت الشمس». والجملة الفعلية بَعْدَهَا تتصدّر بفعل ماضٍ

وانظر: «الجر»، و«القسم».

٦ - الواو التي بمعنى «مع»: هي واو بمعنى «مع» يأتي بعدها اسم منصوب على أنه مفعول معه، نحو: «سِرْتُ والثَّهْرَ»، وتكون مسبقة بجملة أو بـ«ما» و«كيف» الاستفهاميتين.

واختلِف في العاِمل الذي نَصَب الاسم بعدها اختلافاً كبيراً، فقال عبد القاهر الجرجاني: إنها هي التي تنصب المفعول معه، ورُدَّ عليه بأنه لو كانت هي العاِملة، لَاتَّصَلَ بها الضمير في نحو «سِرْتُ وإِيَّاكَ». وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مُضَمَّر بعد الواو من فعل أو شبهه، ورُدَّ عليه بأنه لو كان الأمر كذلك، لأعرب الاسم بعدها مفعولاً به لا مفعولاً معه. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بعاِمل معنوي هو «الخلاف»، فرُدَّ عليهم بأن المعاني المجردة لم يثبت النصب بها. وقال الأخفش: إنه منصوب انتصاب الظرف، وذلك نظير إعراب ما بعد «إلا» إعراب «غير»، إذا وقعت «إلا» صفةً. وقال المرادي: إنه منصوب بما قبل الواو من فعلٍ، أو شبهه، بواسطة الواو^(١).

٧ - واو «رُبَّ»: هي حرف زائد يقع في أول الكلام، ويدخل على اسم نكرة مجرور لفظاً بـ«رُبَّ» المحذوفة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره الجملة أو شبه الجملة التي بعده. وتتعلق باسم مؤخر، وقد ذهب المبرد والكوفيون إلى أنها حرف جر، لنيابتها عن «رُبَّ» في الجر والمعنى، وأن المجرور بعدها إنما جرُّ بها لا بـ«رُبَّ» المحذوفة. وحجَّتْهم

ويجب عدم اقترانها بالواو في مسائل عدة،

منها:

١ - في الجملة الواقعة بعد عاطف، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بِأُسْنًا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٤]، ونحو: «أحبك راسلتي أو قاطعتني».

٢ - في الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، مثل: «هو الحق لا شك فيه».

٣ - في الجملة الماضية بعد «إلا» كآية: ﴿يَحْصِرُهُ عَلَى الْعَبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: الآية ٣٠].

٤ - في الجملة المضارعية المنفية بـ«لا» أو بـ«ما» كآية: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: الآية ٨٤]، أو المثبتة غير المقترنة بـ«قد»، كآية: ﴿وَلَا تَنْتَهِ تَنْتَكِرُ﴾ [المذثر: الآية ٦]. أما الجملة المضارعية المنفية بـ«لم» أو «لما»، فالأصح اقترانها بالواو والضمير معاً، نحو: «أدبْتُ المجرم ولم أشفق»، و«قطفت الثمرة ولما تنضج».

ويجوز أن تقترن الجملة بواو الحال، وألا تقترن بها، في غير ما تقدّم من صور وجوبها وامتناعها.

٥ - واو القسم: حرف يجر الاسم الظاهر دون الضمير بخلاف الباء التي تجر الاسم والضمير، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمِيسَ وَصَحْهَا﴾ [الشمس: الآية ١]. وإذا تلتها واو أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [النّين: الآية ١]، فالتالية للعطف، وإلا احتاج كل من الاسمين إلى جواب.

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٥٥-١٥٦.

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(٤)
وقول المتنخل الهذلي (مالك بن عويمر)
(من الوافر):

فَحَوِرٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ
نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ^(٥)

٨ - واو اللصوق: هي حرف زائد يلتصق
بالجملة الواقعة نعتاً «لتأكيد لصوقها
بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ
ثابت»، نحو قول عروة بن الورد (من الوافر):

فِيَا لِلنَّاسِ كَيْفَ غَلَبْتُ نَفْسِي

على شيءٍ وَيَكْرَهُهُ ضَمِيرِي؟
حيث دَخَلَتْ على الجملة المضارعية
«يكْرَهُه غيري» الواقعة نعتاً، ونحو قوله
تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ
لَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١٦]، حيث دخلت على
الجملة الاسمية «وهو خير لكم» الواقعة نعتاً.
وبعض النحويين يعتبر هذه الواو حالية معللاً
مجيء الحال من التكررة^(٦).

٩ - واو الثمانية: ذكرها جماعة من
التحاة منهم ابن خالويه، والحريري. وقد
زعموا أن من خصائص كلام العرب إلحاق

افتتاح القصائد بها - وحرف العطف لا يُفْتَح
به - نحو قول رؤبة (من الرجز):

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ، خَاوِي الْمَخْتَرَقِ

مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ، لَمَاعِ الْخَفِيقِ^(١)
ورُدَّ على هؤلاء، بأن الواو هنا حرف
عطف تعطف الاسم بعدها على شيءٍ في نفس
السامع، وهي، لو كانت حرف جرٍّ، لجاز
دخول واو العطف عليها، كدخولها على واو
القسم، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَوَاللَّهِ لَوْ لَا تَمَرُّهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَلَا كَانَ أَذْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقٍ^(٢)
والذي يدل أيضاً على أنها واو العطف،
وأن «رُبَّ» مُضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها
معها، نحو: «وَرُبَّ بَلَدٍ».

أما قول الكوفيين: إن الواو، لما نابت عن
«رُبَّ»، عملت عملها كواو القسم، ففاسد؛
لأنه قد جاء الجرّ عن العرب بإضمار «رُبَّ»
من غير عوض منها، نحو قول جميل بثينة
(من الخفيف):

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِ

كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِ^(٣)
أي: رُبَّ رَسَمَ دَارٍ. وَتَضَمَّرَ «رُبَّ» بعد «بَلْ»
و«الفاء»، نحو قول سُرَّ الذئب (من الرجز):

(١) «قَاتِم» صفة لبلد. «الأعماق»: أطراف المغاور. المخترق: الممر. والبيت شاهد أيضاً على التنوين الغالي الذي يلحق آخر الزوي المقيد. (راجع: التنوين).

(٢) في رواية: «وَأَقْسِمُ لَوْلَا...»، ولا شاهد فيها على دخول واو العطف على واو القسم.

(٣) جلله: بمعنى: أجله وسببه، أو بمعنى: عظمه.

(٤) جوز: وسط. تيهاء: صحراء، وسُميت بذلك لأن الإنسان يتيه فيها. الحَجَفَت: الأصل: الحَجَفَة، بمعنى: الترس، وقد قُلبت هاء التانيث تاءً للوقوف.

(٥) حور: جمع «حَوْرَاء»، وهي التي اشتدَّ بياضُ عينيها، واشتدَّ مع ذلك سواد سوادها. العين: جمع «عَيْنَاء»، وهي الواسعة العين. المرووط: جمع «مِرْط» وهو الثوب من الخز. الزباط: جمع «رِيط» وهو ضرب من الثياب.

(٦) انظر ابن هشام: «مُغْنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ ١/ ٤٠٣-٤٠٤».

في جواب «إذا».

١٠ - الواو التي بمعنى «أو»: راجع الملحوظة التي في نهاية الواو العاطفة.

١١ - الواو الزائدة: قال بها الكوفيون والأخفش وابن مالك مستشهدين بقول الشاعر (من الطويل):

فما بال من أسعى لأجبر عظمه

حفاظًا، وينوي من سفاهته كسري

وقالوا: إن الواو زائدة في «وفتحت» في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [٧٣].

[الزمر: الآية ٧٣]، ودليلهم على زيادتها قوله تعالى قبلًا: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: الآية ٧١]. وقيل: الواو في «وفتحت» عاطفة، أما

الزائدة فهي الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر: الآية ٧٣]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت.

وقال بعضهم: إن الواو في «وتلَّهُ» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [١٣٢] وتلَّيْنَهُ أَنْ يَتَأَيَّمَهُ [١٣٢]. [الصافات: الآيتان ١٠٣ -

١٠٤] زائدة، وقيل: إن هذه الواو عاطفة، أما الزائدة فهي واو «وناديناها»، وقيل هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت. ومذهب البصريين أن الواو لا تزداد.

الواو في الثامن من العدد، فيقولون: «واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة،

سبعة، وثمانية». وقد استدلوا على مذهبهم

ببعض الآيات القرآنية الكريمة، ومنها:

﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ

خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ

سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]،

و﴿التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ الْحَمْدُونَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ

السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ يَتَّبِعُونَ الْيَقِينَ وَالْيَقِينُ

(١) قالوا: ألحقت الواو، لأن أبواب الجنة ثمانية. ولما ذكر «جهنم» قال: «فتحت» دون واو، في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وذلك لأن أبواب جهنم سبعة.

(٢) وحكمة ذكرها في هذه الصفة دون ما قبلها من الصفات ما بين الأمر والنهي من التضاد، فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما وتنافيها.

١٢ - الواو التي هي علامة الجمع المذكر: فاعلاً لفعل محذوف تقديره: يقول؛ أو بدلاً من الواو في «استمعوه»؛ أو منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم»؛ أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أذم أو أعني، أو مجروراً على البدل من «الناس» أو من «هم» في «قلوبهم».

١٣ - واو ضمير الذكور: وتكون في محل رفع فاعل إذا اتصلت بالأفعال المبنيّة للمعلوم نحو: «الرجال قاموا»، وفي محل رفع نائب فاعل إذا اتصلت بالأفعال المبنيّة للمجهول، نحو: «المجتهدون كوفئوا». واعتبرها الأخفش والمازني حرفاً دالاً على جمع الذكور العقلاء^(٢).

١٤ - الواو الدالة على التذكير: تدلّ الواو على المفرد المذكر في الضمير في لغة من يقول: «ضربئها»، وذلك كما تدلّ الألف على التأنيث في الضمير في نحو: «ضربئها»، وتدلّ على التذكير والجمع في لغة من يقول: «ضربئمو» كما تدلّ الألف على التثنية في نحو: «ضربئما».

١٥ - واو الإشباع: هي الزائدة في الشّعر للضرورة الشّعريّة (أي: لإقامة الوزن)، نحو قول ابن هرمة (من البسيط):

وذلك في لغة طيّء، أو أزدشنوءة، أو بلحارث، وهي اللغة المسمّاة «لغة أكلوني البراغيث». وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى الاسم الظاهر، مثني أو مجموعاً، علامة كضميره، فيقولون: «حضرا الولدان»، و«حضروا الأولاد»، و«حَضَرْنَ النِّسَاء»، فالألف، والواو، والنون، في مثل هذه الأساليب، حروف لا ضمائر عند بعضهم، فهي كتاء التأنيث في نحو: «نَجَحَتْ هند». وشواهد هذه اللغة كثيرة، وقد حمل بعضهم الحديث القائل: «يَتَعاقِبُونَ فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»، وقوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» [المائدة: الآية ٧١]، وقوله: «أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ» ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَذِّلُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّخَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصِرُونَ» [الأنبياء: الآيات ١-٣]. وقد جَوَزَ في «الذين» في الآية السابقة أن تكون بدلاً من الواو في «وأسروا»؛ أو مبتدأ خبره إما جملة «أسروا»، وإما قول محذوف عامل في جملة الاستفهام^(١)، أو أن تكون خبراً للمحذوف، والتقدير: هم الذين؛ أو فاعلاً لـ «أسروا»، والواو علامة للجمع؛ أو

(١) أي يقولون: هل هذا...

(٢) قد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِلُوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا أَكْثَلُ أَدْنُلُوا مَسْكِكُمْ» [النمل: ١٨]. وذلك لتوجيه الخطاب إليهم. وشذّ قول النابغة الجعدي (من الطويل):

شربت بها والذّيك يدعو صباحه
إذا ما بنو نغش دنوا فتصوّبوا
والذي جزأه على قوله: «دنوا فتصوّبوا» جمعه «ابن نغش» على «بنو نغش» لا على «بنات نغش» الذي هو القياس.

أ - «نوع من الاستثبات بـ«مَنْ» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة، نحو قولك في استثبات من قال «جاء رجل»، «مَنْ»، و«جاء رَجُلان»: «مَنْ»، و«جاءت نساء»: «مَنْ»، وإنما ذلك دلالة على اسم مرفوع.

ومن العرب من يجعل لـ«مَنْ» علامات المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث، فيقول في «جاء رجل»: «مَنْ»، و«جاء رجلا»: «منا»، و«جاء رجال»: «مَنْ»، و«جاءت امرأة»: «مَنْ»، بتحريك النون، و«جاءت امرأتان»: «مَنْتان» بسكون النون الأولى، و«جاءت نساء»: «منا».

فإذا وصلت كلامك في اللغتين، حذفت الواو والعلامات، فقلت: «مَنْ يا هذا». ولا يُقاس على قوله (من الوافر):

أتوا ناري، فقلت: مَنْونٌ أنتم

فقالوا: الجَنْ، قلتُ عِموا ظلاما
أو قال: صباحا، على اختلاف الروايتين، لأنه شاذ من شعر في جَنْي^(٢).

ب - النوع الثاني هو إشباع الحرف المضموم عند الوقف، وذلك عند بعض العرب، فتقول، على لغتهم: «جاء رَجُلُو»، وكأنَّ الواو هنا عوض من التنوين في الوصل. وهذه اللغة هي إحدى اللغات في الوقف على المعرب الصحيح، واللغة الشائعة فيه الوقف على السكون في الرفع والجر، وعلى الألف في النصب.

* * *

١٩ - واو الإنكار: نحو قولك: «أَزِيدُ»

وأنتي حيث ما يثني الهوى بصري
من حيث ما سلكوا أذنو، فأنظرو
أي: فأنظرو. وانظر ألف الإشباع في «الألف»، وياء الإشباع في الياء.

* * *

١٦ - واو الإطلاق: هي، في الحقيقة، واو الإشباع، لكنها قياسية، ولا تكون إلا في نهاية العروض والضرب، نحو قول امرئ القيس (من الطويل):

أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوصو

فتفصر عنها خطوة وتبوصو

وراجع ألف الإطلاق في «الألف»، وياء الإطلاق في «الياء».

* * *

١٧ - واو التذكُر أو التذكُّار: وذلك إذا وقفت على الكلمة المتحركة بالضم. وأزدت أن تدل على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة وهو مُراد، نحو وقوفك على «يقوم» في قولك: «يقوم زيد» قائلاً: «يقومو». وحرف التذكُّر أو التذكُّار لا يكون إلا في آخر الموقوف عليه المضموم المحذوف ما بعده. فإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً، كُسِر، وألحق الياء. ولا تلحق هاء السكت حرف التذكُّار، لأنَّ الوصل: مَنْوي.

ومنهم من يعتبر واو التذكُّار إشباعاً للضمّة التي قبلها^(١). وراجع ألف التذكُّار في «الألف»، وياء التذكُّار في «الياء».

* * *

١٨ - واو الوقف: الوقف بالواو نوعان:

(١) ابن هشام: معني اللبيب عن كتب الأعراب ١/٤٠٨.

(٢) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٣٧.

الـثالث غير الميم والهمزة^(٢)، وبالأصالة إذا كان ميمًا أو همزة^(٣).

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا، حكمت على الواو بالزيادة؛ لأن الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربعة، ولا في بنات الخمسة إلا في المضعّف، نحو: «قَوَيْتُ»، و«ضَوَّضَيْتُ»، فإن الواو فيه أصل.

* * *

٢٢ - الواو التي هي بدل من حرف آخر: تأتي الواو أحيانًا بدلًا من الهمزة، أو من الألف، أو من الياء. أما التي هي بدل من الهمزة، فتكون في ثلاثة مواضع:

أولها: أن تكون بدلًا من همزة الاستفهام إذا كان بعدها ألف وهمزة مُسهّلة، وذلك في بعض لغات العرب، نحو قراءة قبل: «قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ» [الأعراف: الآية ١٢٣]، بدلًا من: «آمَنْتُمْ»^(٤).

وثانيها: أن تكون بدلًا من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، نحو قولك في: «أَكْرِمُ زَيْدًا»: «أَكْرِمُ، وَهَذَا فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَمِنْ بَابِ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ. وَمِنْ هَذَا التَّسْهِيلِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: «أَوْ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» [ص: الآية ٨].

وثالثها: أن تكون بدلًا من همزة التأنيث في التثنية، والجمع، والنسب، نحو:

لمن قال: «نَجَحَ زَيْدٌ». وحرف الإنكار تابع لحركة الحرف الأخير من الكلمة، فيأتي ألفًا بعد فتحة، وياء بعد كسرة، وواوًا بعد ضمة، ويُرذَفُ دائمًا بهاء السكت. ومنهم من يعتبر واو الإنكار إشباعًا للضمة التي قبلها^(١). وراجع ألف الإنكار في «الألف»، وياء الإنكار في «الياء»، وهمزة الإنكار في «الهمزة».

* * *

٢٠ - الواو التي هي علامة الرفع: وذلك في جمع المذكر السالم والملحق به، والأسماء الستة، نحو: «جاء المعلمون، وعشرون طالبًا، وأخوك».

* * *

٢١ - الواو التي هي من بنية الكلمة: كالواو الأصلية في «وعد»، ولا تزداد الواو أولًا ألبة، بل ثانية، نحو: «كوثر»؛ وثالثة، نحو: «فعود»؛ ورابعة، نحو: «ترقوة»، وخامسة، نحو: «قلنسوة».

وإذا كان مع الواو حرفان كانت أصلًا، نحو: «وعد». وإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وحرف مقطوع بزيادته، كانت أصلًا؛ إذ لا بد من ثلاثة أحرف، نحو: «واقد»، و«واعد».

وإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وحرف ثالث يحتمل الأصالة والزيادة، حكمت عليها بالزيادة إذا كان هذا الحرف

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٤٠٧.

(٢) وذلك ما لم يَقم دليل على أصالة الواو، نحو: «غزويت» (أي: الداهية)، فإن واوه أصلية وتاءه زائدة.

(٣) وذلك ما لم يَقم دليل على أصالة الهمزة، نحو: «أولق»، فتجعل الواو، إذ ذاك، زائدة.

(٤) يقول المرادي: «ولا ينبغي ذكر مثل هذا، إذ لو فُتح هذا الباب، لغدت الواو من حروف الاستفهام» (المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٧٢).

«حمران، حَمَراوات، حمراوي» والأصل: «حمران، حمراءات، حمرائي». وهذا الأصل جائز على ضَعْف. وحُكِمَ همزة الإلحاق في هذا كحكم همزة التانيث، نحو قولك في «علباء» (عصب عُنُق البعير): عِلْباوان، عِلْباوات، عِلْباوي.

وأما التي هي بَدَل من الألف، فتكون في موضعين:

أولهما: أن تكون بَدَلًا من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير، نحو: «ضَوِيرِب»، (تصغير: «ضارب»)، و«ضَوَارِب» (جمع: «ضارب»).

وثانيهما: أن تكون بدلًا من ألف التثنية التي في نحو: «وا زينده»، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه، نحو: «واغلامكُمُوهُ»، و«واغلامهُمُوهُ»، لأنه لو بَقِيَتْ الألف، فقليل: «واغلامكُمَاه»، و«واغلامهُمَاه» لالتبس بالتثنية والجمع.

وأما التي هي بَدَل من الياء، فتكون في أربعة مواضع:

أ- إذا كانت الياء ساكنة بعد ضمة غير مُشَدَّدة، وواقعة في كلمة غير دالة على جمع^(١)، نحو: «يُوقِن، موقِن، يوقِظ، موقِظ»، وأصلها: «يُثَبِّقُن، مُثَبِّقِن، يُثَبِّقُظ، مُثَبِّقِظ».

ب- إذا وقعت لامَ فِعْل على وزن «فَعَلَ» المختصَّ بالتعجب، نحو: «قُضُو، ذَكُو، رُمُو»، أي: ما أقضاه! وما أذكاه! وما أرماه!

ج- إذا وقعت لامًا لاسم على وزن «فَعَلِي»: نحو: «طُوبِي»، وأصلها: «طَيبي».

ملحوظة: نَقَمَ المُرَادِي للواو خمسة عَشَرَ معنى في أبيات، قال إنه يُرجع إليها جميع أقسامها، وهي (من البسيط):

الواو أقسامُها تأتي مُلَخَّصَةً
أَصْلٌ، وَعَظْفٌ، وَالِاسْتِثْنافُ، وَالْقَسَمُ
وَالْحَالُ، وَالنُّصْبُ، وَالْإِعْرَابُ، مُضْمَرَةٌ
علامةُ الجمع، وَالِإشْبَاعُ مُنْتَظَمٌ
وزائِدٌ، وبِمَعْنَى أَوْ، وَرُبُّ، وَمَعِ
وَوَاوِ الْإِبْدَالِ فِيهَا الْعَدُّ يُخْتَتَمُ^(٢)

* * *

٢٣- قلب الواو: راجع «قلب الواو أَلْفًا» في «الألف»، و«قلب الواو همزة» في الهمزة، و«قلب الواو ياء» في الياء.

* * *

٢٤- واو الإلحاق: هي الواو التي زيدت في بنية الكلمة لإلحاقها بوزن آخر، نحو واو «كوثر».

انظر: الإلحاق.

* * *

٢٥- واو الاعتراض: هي واو تقترب بجملة معترضة بين قسمي الكلام، نحو: «كان محمد - وهو الرسول الأمين - شجاعًا»، فيكون لها تعلق بما قبلها وبما بعدها، ولكن ليس على معنى الجمع والتشريك كواو العطف، ولا على معنى الحالية كواو الحال،

(١) لذلك لم تُقْلَبْ في نحو: «بِض» (جمع «أبيض») لأنَّ الاسم جمع، ولا في نحو: «هُيام» (اشتداد الحب)؛ لأنها متحرّكة، ولا في نحو: «خَيْلٌ، جَيْلٌ»، لأنها غير مسبوقه بضمة، ولا في نحو: «غَيْبٌ» (جمع غائب) لأنها مشددة.

(٢) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٧٤.

وهذا التعلُّق يخرجها عن كونها استثنائية. وسميت «اعتراضية» باسم الجملة المقترنة بها.

* * *

٢٦ - الواو المحذوفة: حذفت الواو من «غَدِي» (والأصل: «غَذُو»)، و«حَم» (الأصل: «حَمَو») بدليل قولك: «حَمَوَك»، و«أَب» و«أَخ» (لقولك: «أَبوك»، و«أخوك»، و«أَبوان»، و«أَخوان»)، و«هَن»^(١) (لقولهم في الجمع: «هَنَوَات»)، ومن «ابن» (لأنه من «البنوة»)، و«كَرَة» (لقولهم: «كَرَوْتُ بالكرة»)، و«قَلَة» (لقولهم: «قلوْتُ بالقَلَة»)، و«ثَبَة»^(٢)، و«ظَبَة»، و«عَضَة»، و«سنة»، و«برة»^(٣) (لقولهم، في الجمع: «ثَبُون»، و«ظَبُون»، و«عَضُون»، و«سنون»، و«ثُرون»)، و«كِفَة» (لأنه من «الوكُف»)، و«اسم» (لأنه من «السمو»، أو «الوسم»).

واختلف الكوفيون والبصريون في علّة حذف الواو من نحو «يَعْد» و«يَزَن»^(٤)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو «يَعْد» و«يَزَن» إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعدي، وكلا القسمين يَقَعَانِ فيما فاؤه واو، فلما تغيّرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوا، وجب أن يفرق

بينهما في الحكم، فبقُوا الواو في مضارع اللازم، نحو: «وَجَلَّ يَوْجَلُّ»، و«وَجَلَّ يَوْجَلُّ»، وحذفوا الواو من المتعدي، نحو: «وَعَدَّ يَعْدُ»، و«وَزَنَ يَزَنُ»، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة»، لأننا نقول: هذا يبطل بقولهم: «أَعَدَّ»، و«نَعَدَّ» و«تَعَدَّ». والأصل فيه: «أَوَعَدَّ» و«تَوَعَدَّ»، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف ها هنا، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم: «أَوَعَدَّ يُوَعَدُّ» بضم الياء فيقال: «يُعَدُّ» لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دلّ على فساد ما ذكرتموه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو لينخف أمر الاستثقال.

والذي يدلّ على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء، نحو: «سَيِّد»، و«مَيِّت» كراهية لاجتماع المثليين، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال: الياء

(١) اسم جنس يُكْنَى به عن كل شيء، أو عن شيء يُسْتَفْتَحُ ذكره.

(٢) الثبة: الجماعة من الناس.

(٣) البرة: حلقة تُجعل في أنف البعير.

(٤) انظر في هذه المسألة: المسألة الثانية عشرة بعد المئة في كتاب «الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٨٥/٤؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤٩٣/٢.

والواو والكسرة، ولم يمكن الإدغام لأنَّ الأول متحرِّك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنًا، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف، فقليل: «يَعْدُ» و«يَزِنُ»، وحملوا «أعد» و«نعد» و«تعد» على «يعد» لثلاثا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنَّما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فبقُوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدي» قلنا: هذا باطل؛ فإن كثيرا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو، وذلك نحو: «وَكَفَّ الْبَيْتُ يَكِفُّ»، و«وَنَمَّ الذِّبَابُ يَنِمُّ»، و«وَجَدَ فِي الْحَزْنِ يَجْدُ» إلى غير ذلك. والأصل فيها: «وَكَفَّ يَوْكِفُ»، و«وَنَمَّ يَوْنِمُ»، و«وَجَدَ يَوْجِدُ»، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو، فلما حذفت دلَّ على أنه حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا نَظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدي.

وأما «وَجَلَّ يَوْجَلُّ»، و«وَجَلَّ يَوْحَلُّ»، فإنَّما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على «يَفْعَلُ» بفتح العين، كـ«عَلِمَ يَغْلَمُ»، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يُوجِبُ حذفها، وأما حذفهم لها من قولهم: «وَلَعَّ يَلْعُ»، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة، فلأن الأصل فيه «يَفْعَلُ» بكسر العين كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لامًا؛ فإنَّ حرف الحلق متى وقع لامًا من هذا النحو، فإنَّ القياس يقتضي أن يفتح العين منه، نحو:

«قَرَأَ يَقْرَأُ»، و«جَبَّ يَجْبَهُ»، و«سَدَحَ يَسْدَحُ»، و«شَدَخَ يَشْدَخُ»، و«جَمَعَ يَجْمَعُ»، و«دَمَغَ يَدْمَغُ»، إلَّا ما جاء على الوصل، نحو: «نَطَخَ الْكَبْشُ يَنْطَخُ»، و«نَبَحَ الْكَلْبُ يَنْبَحُ»، وكذلك أيضًا إذا وقع حرف الحلق عينًا فإنه يقتضي فتح العين أيضًا، نحو: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، و«جَهَدَ يَجْهَدُ»، و«نَحَرَ يَنْحَرُ»، و«فَحَرَ يَفْحَرُ»، و«نَعَبَ يَنْعَبُ»، و«فَغَرَ يَفْغَرُ»، إلَّا ما جاء على الأصل، نحو: «تَعَقَّى يَتَعَقَّى»، فدلَّ على أن «وجل يوجل» لا حجة لهم فيه.

وفي «وجل يوجل» أربع لغات:

أحدها: تصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة.

واللغة الثانية: «يَاجِلُ» فتقلب الواو ألفًا لمكان الفتحة قبلها وفرازا من اجتماع الياء والواو إلى الألف.

واللغة الثالثة: قلب الواو ياء، نحو: «يَيَجَلُّ»، وذلك على طريقة «سَيِّد» و«مَيِّت» وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول.

واللغة الرابعة: «يَيَجَلُّ» بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجري قلبها على سَنَنِ القياس في نحو: «مِيْعَادُ»، و«مِيْزَانُ»، و«مِيْقَاتُ»، والأصل فيها «مَوْعَادُ»، و«مَوْزَانُ»، و«مَوْقَاتُ»؛ لأنها من «الوعد» و«الوزن» و«الوقت»، إلَّا أن الواو لما سُكُنَتْ وانكسر ما قبلها قلبوها ياء، فكذلك ها هنا: لَمَّا لم يمكن الإدغام لَمَّا ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو: «سَيِّد» لإمكانه، أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها.

وأما قولهم: «إنها لو كانت قد حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، لكان ينبغي أن لا

تحذف من «أَعِدُّ»، و«تَعِدُّ»، و«تَعِدُّ»؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، قلنا: إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً لحروف المضارعة - التي هي الهمزة والنون والتاء - على الياء، لأنها أخوات، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلّة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لثلاث تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة؛ ليجري الباب على سَنَنِ واحد، وصار هذا بمنزلة: «أَكْرِمُ»، والأصل فيها «أَكْرِمُ» إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف، وكان حذف الثانية أولى من الأولى، لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى، فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى. ثم قالوا: «نكرم»، و«تكرم»، و«يكرم» فحذفوا الهمزة حملاً للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بيّنا.

وأما قولهم: «إنه لو كان الحذف لوقعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم: «يُوعِدُّ» ونحوه، قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا لا يصلح أن يكون نَقْضاً على «يَعِدُّ»، لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل في «يُوعِدُّ» بضم الياء «يُؤْوَعِدُّ»، كما أن الأصل في «يُكْرِمُ»:

«يُكْرِمُ». قال الشاعر (من الرجز):

فَأِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْخَرَمَا^(١)

فلما كان الأصل: «يُؤْوَعِدُّ» بالهمزة، فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر (من الرجز):

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٢)

في حكم الثابتة، ولولا ذلك لما صحت الواو، وكانت تُقَلَّبُ همزة، لوقعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو مَجْرَى الطرف وهم يقبلون الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة؛ فها هنا لما صَحَّت الواو دلّ على أن الأصل فيه «العواوير» بالياء كـ«طَوَاوِيس»، و«نَوَاوِيس»، وإنما حذفت للضرورة، وإنما صَحَّت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرّفين، فبعدت عما تُقَلَّبُ فيه الواو إذا وقعت طرفاً؛ فلم تقلب همزة.

والوجه الثاني: أنهم لما حذفوا الهمزة من «يُؤْوَعِدُّ» لم يحذفوا الواو، لأنه كان يؤدّي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لا يوالون بين إعلالين، ألا ترى أنهم قالوا: «هَوَى» و«غَوَى» فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣١٦/٢؛ والخصائص ١٤٤/١؛ والدرر ٣١٩/٦؛ وشرح الأشموني ٣/٨٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٣٩.

شرح المفردات: أهل: خليف، جدير. يؤكرم: يكرم.

(٢) الرجز للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣؛ وليس في ديوانه، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيويه ٤٢٩/٢؛ وشرح التصريح ٣٦٩/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٥٧١/٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢؛ وشرح الأشموني ٣/٨٢٩.

شرح المفردات: العواور: ج عوار، وهو ما يسقط في العين فيسبب لها ألماً.

المعنى: يصف الراجز ما أحلّ به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سته.

بَطْلٌ»، وذلك لانتفاء الالتباس هنا بَيْنَها وبين كلمة «عَمَر»، فهي مصروفة، وكلمة «عَمَر» غير مصروفة.

٣ - جوازًا من كل كلمة التقت فيها واوان أولاهما مضمومة، نحو: «داود، ناوس، طاوس»، والأفضل إثبات الواو هنا.

للتوسّع انظر:

- الواو في اللغة العربية. نبيل ديب عساف. رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الثاني (الفنار)، ٢٠٠٠م.

- أحرف المدّ واللين: دراسة صوتية. ريمة سميح قادي. رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٣.

- «واو الاعتراض». عبد الإله نبهان. مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٥٢، الجزء ٣ (١٩٧٧م)، ص ٦٧٠-٦٧٦.

- «الواو بين النحاة والمناطق». أحمد فؤاد الأهواني. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٥ (١٩٦٩م)، ص ٩٦-١٠٩.

- «الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك». عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٧).

١٩٦٨م)، ص ٢٠٣-٢٣٦.

واو الابتداء

انظر: الواو، الرقم ٣.

الواو الابتدائية

انظر: الواو، الرقم ٣.

قد تحرّكت وانفتح ما قبلها، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء لأدّى إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز، والله أعلم^(١).

٢٧ - الواو الكتابية أو زيادة الواو في الإملاء: هي واو تكتب ولا يُنطقُ بها، وذلك في:

١ - كلمتي: «أولو، أولي» (بمعنى: أصحاب)، وكلمة «أولات» (بمعنى: صاحبات).

٢ - في أسماء الإشارة: «أولاء، أولى» (لغة في «أولاء»)، «أولائك» المجردة من «ها» التنيهيّة ولا تُزاد في كلمة «الألى» الموصولة التي بمعنى «الذين».

٣ - في كلمة «عَمَرُو» المفتوحة العين للتفريق بينها وبين كلمة «عَمَر» المضمومة العين، وذلك في حالي الرفع والجرّ، نحو: «جاء عَمَرُو» وبشرط عدم إضافتها إلى الضمير، وعدم تصغيرها، وتجرّدها من «أل»، وألا تكون منسوبة، نحو: «جاء عَمَرُو»، و«مَرَزْتُ بَعَمَرُو». ولا تُزاد في حالة النصب، نحو: «شاهدْتُ عَمَرًا».

٢٨ - حذف الواو: تُحذف الواو:

١ - من الفعل المضارع المجزوم وفعل الأمر المعتل الآخر، نحو: «لَمْ يَشْدُ الْبُلْبُلُ»، و«اشْدُ يا بُلْبُلُ»، أصلهما: «لَمْ يَشْدُو الْبُلْبُلُ»، و«اشدو يا بُلْبُلُ».

٢ - من كلمة «عَمَرُو» (وهي زائدة أضلاً في حالة تنوين النصب، نحو: «إِنَّ عَمَرًا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٧٤-٢٧٧.

واو الاستئناف

انظر: الواو، الرقم ٣.

الواو الاستئنافية

انظر: الواو، الرقم ٣.

واو الإشباع

انظر: الواو، الرقم ١٥.

الواو الأصلية

انظر: الواو، الرقم ٢١.

واو الإطلاق

انظر: الواو، الرقم ١٦.

واو الإعراب

هي الواو التي هي علامة الرفع.

انظر: الواو، الرقم ٢٠.

واو الإلحاق

انظر: الواو، الرقم ٢٤.

واو الإنكار

انظر: الواو، الرقم ١٩.

الواو بعد «لا سيما»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء

الواو بعد «لا سيما». وجاء في قراره:

«تجري أقلام بعض الكتاب بنحو قولهم:
«أقدّر الجندي لا سيما وهو في الميدان».

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وراجعت

أقوال العلماء فيه، ثم ذهبت إلى ترجيح قول
الرضي والبغدادى والصبان، وانتهت إلى أنه

أسلوب عربي صحيح يجري على الأصول
النحوية، وأن الجملة المقرونة بالواو بعد «لا
سيما» فيه تصلح أن تكون حالاً^(١).

واو التذكّار

انظر: الواو، الرقم ١٧.

واو التذكّر

انظر: الواو، الرقم ١٧.

الواو التي بمعنى «أو»

انظر: الواو، الرقم ١٠.

الواو التي هي بدل من حرف آخر

انظر: الواو، الرقم ٢٢.

الواو التي هي علامة جمع المذكر

انظر: الواو، الرقم ١٢.

الواو التي هي علامة الرفع

انظر: الواو، الرقم ٢٠.

الواو التي هي من بنية الكلمة

انظر: الواو، الرقم ٢١.

واو الثمانية

انظر: الواو، الرقم ٩.

الواو الجارة

هي واو القَسَم.

انظر: الواو، الرقم ٥.

واو الجماعة

هي واو الضمير، أو واو ضمير الذكور.

انظر: الواو، الرقم ١٣.

واو الجَمْع

هي الواو التي هي علامة جمع المذكر، أو الواو المعية.

انظر: الواو، الرقم ١٢، والرقم ٦.

واو الحال

انظر: الواو، الرقم ٤.

الواو الحالية

انظر: الواو، الرقم ٤.

الواو الدالة على التذكُّر

انظر: الواو، الرقم ١٤.

واو «رُبَّ»

انظر: الواو، الرقم ٧.

الواو الزائدة

انظر: الواو، الرقم ١١.

واو الصَّرْف

هي واو المعية.

انظر: الواو، الرقم ٦.

الواو الصَّغِيرَة

هي الكسرة.

انظر: الكسرة.

واو الضمير

انظر: الواو، الرقم ١٣.

واو ضمير الذُّكُور

انظر: الواو، الرقم ١٣.

الواو العاطفة

انظر: الواو، الرقم ١.

الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بعدها بـ«أَنَّ» مُضَمَّرَة

انظر: الواو، الرقم ٢.

واو العَطْف

انظر: الواو، الرقم ١.

الواو الفارقة

هي الواو المزيدة في الكتابة للتفريق بين كلمتين.

انظر: الواو، الرقم ٢٧.

واو القَسَم

انظر: الواو، الرقم ٥.

واو اللُّصُوق

انظر: الواو، الرقم ٨.

الواو المحذوفة

انظر: الواو، الرقم ٢٦.

واو المُصَاحَبَة

هي واو المعية.

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو المَعِيَة

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو المفعول مَعَهُ

هي واو المعية.

انظر: الواو، الرقم ٦.

واو الوُضَل

انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «ه».

واو الوقت

هي الواو الحالية.

انظر: الواو، الرقم ٤.

واو الوقف

انظر: الواو، الرقم ١٨.

وا

حرف نداء مختصّ بباب التثنية، فلا يُنادى بها إلا المندوب (أي: المتفجّع عليه، أو المتوجّع منه)، نحو: «وا زندها»، و«وا رأسي». وذَهَبَ بعضُ النحويّين إلى أنه يجوز أن يُنادى بـ«وا» غير المندوب. وقال المالقي: «وحكمها أن يُندَبَ بها البعيد لمدّ الصوت بها»^(١)، ولم أجد هذا الحكم عند غيره، وهو ضعيف. واختلِفَ في واوها، ف قيل: إنها أصلية، وقيل: إنها بدَل من الياء، والأصل: «يا»، والرأي الأول هو الأصحّ عند معظم النحاة.

وأشار الإربلي إلى أنّها تختصّ بالمعروف المعلوم، فلا يُقال: «وا رَجُلًا»، اللهمّ إلا إذا تنزّلت النكرة الشائعة منزلة المعرفة المعيّنة، نحو: «وا مَنْ حَفَرَ بِشْرَ رَمْزَمَاه»، لتنزله بشهرته منزلة: «وا عبد المطّليّاه»^(٢).

وتأتى «وا»، عند بعضهم، اسم فعل

للتعجّب والاستخسان، مستشهدين بقول الشاعر (من الرجز):

وا، بأبي أنت، وفوك الأشنّب

كأنّما ذُرّ عَلَيْهِ الزَّرَنب^(٣)

وبعضهم الآخر يروي البيت بـ«وئي» بدلاً من «وا»، فلا تأتي عنده هذه الأخيرة سوى حرف نداء للتثنية^(٤).

الواجب

هو، في اللغة، اللازم والثابت، وهو، في النحو، الكلام غير المنفي، أو الخبر.

الواجب الإضافة إلى الجملة

انظر: الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجملة في الإضافة، الرقم ٤، الفقرة «أ».

الواجب الإضافة إلى المفرد

انظر: الأسماء الملازمة إلى الإضافة إلى المفرد في الإضافة، الرقم ٤، الفقرة «ب».

الواجكا

= عبد السلام بن الحسين (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م).

الواحد

هو المفرد، وأوّل عدد الحساب.

انظر: المفرد، والعدد، الرقم ١.

الواحد الخارج عن الجماعة

هو المعدود.

(١) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٢٢.

(٢) الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. ص ١٥.

(٣) الأشنّب: الحاذ الأسنان. الزرنّب: نبات طيّب الرائحة.

(٤) الإربلي: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

انظر: المعدود.

واحد وأربعون - واحد وتسعون

واحد وثلاثون، واحد وثمانون، واحد وخمسون، واحد وسبعون، واحد وستون، واحد وعشرون. مثل: «ثلاث وأربعون».

انظر: العدد، الرقم ٨.

واحدًا واحدًا

أجاز مجمع اللغة العربية استعمال عبارة «واحدًا واحدًا» في نحو: «جاؤوا واحدًا واحدًا»، وجاء في قراره:

«يُخطئ فريق من النقاد قول بعض الكتاب: «جاؤوا واحدًا واحدًا»، على أساس أن الصواب في مثله: «جاؤوا أحاد أو موحد». وقد درست اللجنة هذا، فرأت أن «أحاد» و«موحد» معدول بهما عن: واحدًا واحدًا. وهذا العدول لا يمنع من الأصل، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما في «عامر» و«عمر».

ولهذا تقرر اللجنة أن التعبير وما يشبهه صحيح^(١).

الواحدة

الواحدة، في اللغة، مؤنث الواحد، بمعنى المفرد. وهي، في النحو، مصدر المزة. انظر مصدر المزة.

الواحدى

= علي بن أحمد (٤٦٨هـ / ١٠٧٦م).

وأخيرًا وليس آخرًا

عبارة مستحدثة يريد بها قائلها أنه بلغ من كلامه أربًا، وأنه موشك أن يسكت عنده، ويجتزئ به، وإن كان لا يزال للكلام بقيّة، وفي المجال سعة له، والمعنى: رأى رأيًا أخيرًا وليس رأيًا آخرًا.

وتُعرّب «أخيرًا» مفعولًا مطلقًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، وكذلك تُعرّب كلمة «آخرًا». للتوسّع انظر:

- «وأخيرًا وليس آخرًا». علي النجدي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣٦ (١٩٧٥م)، ص ٤٠-٤٢.

وارى

لا تقل: «واروا الميث التراب» (دفنوه فيه)، بل: «واروا الميث في التراب»؛ لأنّ الفعل «وارى» يتعدّى إلى مفعول به واحد.

أبو الوازع الخراساني

= محمد بن عبد الخالق (... / ...).

الواسطة

الواسطة، في اللغة، ما يُتوصّل به إلى الشيء.

وهي، في النحو، الضمير المستتر.

انظر: الضمير المُستتر.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى «الوساطة»، وجاء في قراره:

«ترى اللجنة أنه في ضوء قرارات المجمع السابقة في اسم الآلة وفي المولد وفي قبول

(١) القرارات المجمعية ص ١١٤؛ والألفاظ والأساليب ص ٤٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٢.

figute. وقد يكون هذا الظن صحيحًا. بيد أن المعاجم اللغوية نصّت على أن لفظة «واعد» مشتقة من الفعل «وعده الأمر»، أي: مثأه به، مثل «أرض واعدة»، أي: يرجى خيرها. إذًا فاستعمال عبارة «شباب واعد» بمعنى أنه قد توفر له من تمام الكفاية والخلق ما يرجى معه الخير، استعمال صحيح^(٢).

الوافر

انظر: «بحر الوافر».

الوافي

انظر: «البيت الوافي».

الوافية

انظر: شرح الكافية الوافية.

الواقع

الواقع، في اللغة، اسم فاعل من «وقع». ووقع الشيء: سقط. وهو، في النحو، الفعل المتعدي. وسُمّي بذلك لوقوع مدلوله على المفعول به.

انظر: الفعل المتعدي.

«وإلا لكان كذا» و«لتمنّى كذا»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «هم غير آمنين، وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة»، وقولهم: «إن أُعطيَ الإنسان ما طلب، لتمنّى لو يُزاد»، ونحوهما. وجاء في قراره:

«هم غير آمنين، وإلا لما طالبوا بالحدود الآمنة».

السماع من المحدثين، يمكن تخريج استعمال «الواسطة» في قول الكتاب: «بواسطة كذا» بدل «بوساطة كذا»، على أنه بمعنى الوسيلة، ويُستأنس لذلك باستعمال ابن مالك في قوله (من الرجز):

التابع المَقْصُودُ بالحُكْمِ بلا
واسطةٍ هو المُسَمَّى بَدَلًا
وباستعمال عبد السلام بن مشيش في قوله: «لولا الوساطة لذهب الموسوط»^(١).

الواسطي

= القاسم بن القاسم بن عمرو (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

الواصل

الواصل، في اللغة، اسم فاعل من «وَصَلَ». ووصل المكان وإليه: بَلَغَهُ. وهو، في النحو، الفعل المتعدي. انظر: الفعل المتعدي.

الواعد

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الواعد» بمعنى: ما يُبشِّرُ بمستقبل مُشرق، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنه يجري على أقلام بعض الكتاب والأدباء عبارة «شباب واعد»، مرادًا بها الشباب، وبمعنى أنه استوفى من الكفاية ما يبشِّرُ بمستقبل مُشرق. وهناك من يظن أن لفظ «واعد» في دلالته على هذا المعنى منقول بطريقة الترجمة من الإنجليزية حيث يقولون عن الرجل صاحب المؤهلات promising

(١) القرارات المجمعية ص ٩٠؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٠.

(٢) القرارات المجمعية ص ٢٤١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٨.

بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «ما تفعل»، أي: فعلك، في محل جر بحرف الجر).

الواو

انظر المادة الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

واو . . .

انظر المواد الأولى من هذا الباب من موسوعتنا هذه.

الواواء

= عبد القاهر بن عبد السلام (٥٥١هـ / ١١٥٦م).

الواوات

هي مجموعة الواوات التي فصلنا القول فيها في أول هذا الباب من موسوعتنا هذه.

الواوية

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي رويها حرف الواو «راجع: الروي». والقصائد الواوية نادرة في الشعر العربي، نظراً إلى طبيعة الواو، وهي حرف علة لا يكون رويًا، إلا بشروط فصلناها في بحث «الوصل»، في مادة «القافية»، الرقم ٣، الفقرة «ه».

ومن قصيدة واوية لابن المعتز (من الكامل المجزوء):

يا صاحبي شُيِّبْتُ عَفْوَا
وَشُرِّبْتُ بِالتَّكْدِيرِ صَفْوَا

«إن أعطي الإنسان ما طلب، لتمتئى لو يزاد».

يُخْطِئُ بعض النقاد هذين الأسلوبين ونحوهما؛ ممّا تجيء فيه اللّام بعد «إن» الشرطية، على أساس أن القواعد النحوية لا تجيز اقتران جواب «إن» باللّام.

وقد درست اللجنة هذه المسألة، ثم انتهت إلى تصحيح استعمال الأسلوبين وتوجيههما.

على أن اللّام فيهما واقعة في جواب «لو» محذوفة، أو في جواب قَسَمٍ مقدّر إذا كان الكلام يقتضي التوكيد، استثناساً بورود مثل ذلك في شعر من يحتج به كالنابغة، والشنفرى^(١).

وإن

لفظ مركّب من «الواو» و«إن». وإذا وقع هذا اللفظ في أثناء الكلام، وليس بعده جواب له، تكون الواو فيه حالية، و«إن» حرفاً زائداً، وتكون الجملة بعده في محلّ نصب حال، نحو: «سأكرمك وإن لم تُكرمني».

واة - واها - واها

اسم فعل مضارع بمعنى: أتوجّع، نحو: «واها ممّا تفعل» وتأتي أحياناً للتلهّف، نحو: «واها على ما فات» («واها»: اسم فعل مضارع مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «ممّا»: من: حرف جرّ مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بـ«واها». «ما»: حرف مصدرّي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تفعل»: فعل مضارع مرفوع

(١) القرارات الجمعية ص ١٣٠؛ والألفاظ والأساليب ص ١٣٨؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٥.

نوعان: وتبد مجموع أو مقرون يتألف من متحركين فساكن، مثل «إلى» (○ / /)، «أجل» (○ / /)، «مفا» (○ / /)، وسُمي بذلك لأن الحركة «جمعت»، وتبد مفروق يتألف من ثلاثة أحرف: متحرك، فساكن، فمتحرك، مثل: «بخر» (○ / /)، «قال» (○ / /)، «إن» (○ / /)، «فاع» (○ / /)، وسُمي بذلك لأن الحرف قد فُرّق بين المتحركين.

وقال ابن عبد ربّه: إنما سُمي «الوتد» بهذا الاسم «لأنه يثبت فلا يزول» فهو كالخشبة التي تدق في الأرض، فثبت.

ولا بُدّ أن تشتمل التفعيلة على وتد وسبب أو سببين، ولا يجتمع فيها وتدان، كما لا يجتمع فيها ثلاثة أسباب.

جاء في أرجوزة العروض (من الرجز):
فالوتد المجموع منها فأفهمن
حَرَكَتَانِ قَبْلَ حَرْفٍ قَدْ سَكُنَ
والوتد المفروق من هذين
مُسَكَّنٌ بَيْنَ مُحَرَّكَيْنِ
فهذه الأوتاد والأسباب
لهاتبات ولها ذهاب
راجع: «السبب»، و«التفعيلة».

الوترى

= يحيى بن قاسم بن جليل (١٣٤١هـ / ١٩٢٣م).

الوثم

خاصة لهجيّة تُنسب إلى أهل اليمن،

وُسْقِيَتْ كَاسَاتِ الْهَوَى
فَوَجَذْتُهَا مُرًّا وَخُلُوا
ظَبْنِي يُجَاهِرُ بِالْقَلَى
تَيْنَهَا عَلَى ذُلِّي وَقَسُوا^(١)
شَغَلَ الْفُؤَادَ بِكُرْبَةٍ
قَبَضْتُ عَلَيْهِ، وَصَارَ خُلُوا
وَأَمَّا لِأَيَّامِ الصُّبَا
مُحِيتُ مِنَ الْأَيَّامِ مَخُوا
خُشِيَتْ عِقَارِبُ صُدْغِهِ
بِالْمِسْكِ فِي خَذْنِهِ خَشُوا^(٢)
وَكَأَنَّمَا أَجْفَانُهُ
تَشْكُو إِلَيْكَ السُّقْمَ شَكُوا

وبالتالي

رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن قول الكتاب: «فعل كذا، وبالتالي يستحق كذا» هو تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطئًا، واختار هجره إلى أساليب أخرى، وجاء في قراره: «نظر المجلس في قولهم: «فَعَلَ كَذَا، وبالتالي يستحق كذا»، ورأى أنه تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطئًا، واختار أن يهجر هذا الأسلوب ويُستعمل مكانه: «فَعَلَ كَذَا وَمِنْ ثَمَّ أَوْ مِنْ ثَمَّةٍ يَسْتَحِقُّ كَذَا»، أَوْ يُسْتَغْنَى عَنْهُ بِالْفَاءِ، أَوْ يُقَالُ: «وَبِالْثُلُوثِ يَسْتَحِقُّ كَذَا»^(٣).

الوتد

الوتد، في اللغة، خشبة تدق في الأرض تُشد إليها الحبال، وهو، في اصطلاح العروضيين، ما تألف من مقطعين. وهو

(١) يجاهر: يكاشف ويُصارح. القلى: البغض.

(٢) الصُدغ: ما بين العين والأذن من جهة الوجه.

(٣) القرارات المجمعية ص ٩.

وتتمثل في قلب السَّين تاء، نحو قول علباء بن أرقم (من الرجز):

يَا قَبِّحَ اللَّهُ بَنِي السُّغْلَاةِ

عَمَرُو بَنَ يَزْبُوعَ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا أَعْقَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ

يريد بـ«النَّات»: الناس، وبـ«الأكيَات»: الأكياس^(١).

وَجَدَ

تأتي:

١ - فعلاً من أفعال القلوب يُفيد في الخبر يقيناً، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «وجدتُ العلمَ مفيداً»، وقد تسدَّ «أنَّ» واسمها وخبرها مسدَّ المفعولين، نحو: «وجدتُ أنَّ العلمَ نافعٌ».

٢ - بمعنى: لقي، فتتعدى إلى مفعول به واحد، نحو: «وجدتُ القلمَ».

٣ - بمعنى: حزنَ أو حقدَ، فتكون لازمة، نحو: «وجدَ زيدٌ على فراقِ أمه».

وَجَدَكَ

بمعنى: وحظك. الواو حرف جرّ وقسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، متعلق بفعل القسم المحذوف. «جدَّكَ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرّ بالإضافة. ومنه قول طرفة بن العبد (من الطويل):

ولولا ثلاثُ هُنَّ من لَذَّةِ الفتى

وجدَّكَ لَمْ أخِفِلْ متى قامَ عُوْدِي

الْوَجْه

الوجه، في اللغة، الجهة، والقصد والنية، وما يتوجه إليه الإنسان من عمل أو غيره...

وهو، في اصطلاح النحاة، الحالة التي يكون عليها الكلام، فعندما يُقال مثلاً: «تأتي «لو» في خمسة أوجه» يكون المقصود أنها تُستخدم في خمسة استخدامات مختلفة. وقد يُقصد بـ«الوجه» أيضاً الرأي والاتجاه، فعندما يقول النحاة: «في إعراب «نعم» و«بش» وجهان من الإعراب»، فهذا يعني أن فيهما رأيين، أو اتجاهين.

وَجْهَ الشَّيْءِ

انظر: التشبيه.

الْوُجْهَةُ

انظر: اللوحة.

الْوُجُوب

الوجوب، في اللغة، مصدر «وَجَبَ». ووجِبَ الأمرُ: لزم وثبت. وهو، في النحو، الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاءً موجباً لا يسوغ معه وجه آخر، كوجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به، ويقابله الجواز، والشذوذ، والامتناع.

وجوب لوجوب - وجود لوجود

حرف الوجوب لوجوب، أو وجود لوجود هو «لَمَّا». راجع: لَمَّا.

الوجهية

= المبارك بن المبارك (٦١٢هـ/

(١) للتوسُّع راجع رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ١٥١-١٥٢.

(١٢١٥م).

الوجه ابن الدهان

= المبارك بن المبارك (٥٣٤هـ /
١١٣٩م - ٦١٢هـ / ١٢١٥م).

وجه الدين البهنسي الشافعي

= عبد الوهاب بن حسين بن عبد الوهاب
(٦٨٥هـ / ١٢٨٦م).

الوجه الذكي

= إبراهيم بن مسعود بن حسان (٥٩٠هـ /
١١٩٣م).

وَح

اسم صوت لزجر الضأن، مبني على
السكون، لا محل له من الإعراب.

وَحْد

بمعنى: منفرد، كلمة لا تستعمل إلا مضافة
إلى الضمير، نحو: «شاهدتك وحدك»،
و«شاهدتكما وحدكما» و«شاهدتك
وحدي»... إلخ. وتعرب حالاً منصوبة
بالفتحة الظاهرة. أما في قولك: «جئت
وحدي» فتعرب «وحدي» حالاً منصوباً بالفتحة
المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع ظهورها
اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء. وهي
مضاف، والياء ضمير متصل مبني على
السكون في محل جر بالإضافة. وتعرب في
التعبير: «فلان نسيح وحده» (وهو للمدح)،
والتعبير: «فلان جحيش وحده» (وهو للذم)
مضافاً إليه مجروراً بالكسرة.

وَحْدَانَا

تعرب في نحو: «جاء الطلاب وحداناً»

حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

الوَخْدة

الوَخْدة، في اللغة، مصدر «وَجَدَ». ووجد
فلان: كان وحيداً. وهي، في النحو، مصدر
المرّة.

انظر: مصدر المرة.

الوَخْدة الدَّلَالِيَّة

انظر: المورفيم.

الوَحدة الصَّوْتِيَّة

انظر: الفونيم.

وَخْدة القافية

هي، في الشعر العربي، أن تكون جميع
أبيات القصيدة الواحدة ذات قافية واحدة.
انظر: القافية.

الوَحدة اللُغَوِيَّة

انظر: المورفيم.

وَخْدة الوزن

يُقصد بهذا المصطلح أن تكون جميع
أبيات القصيدة على وزن واحد. وهذه الوحدة
التزمها الشعراء في قصائدهم التقليدية، ولم
يحيدوا عنها إلا في بعض أنواع الشعر
كالموشحات، ونحوها.

انظر: «الوزن»، و«الأوزان الشعرية»،
و«الموشح».

وَحْدَكْ، وَحْدَكِ، وَحْدَكُم، وَحْدَكُما،
وَحْدَكُنْ، وَحْدَنَا، وَحْدَهُ، وَحْدَهَا،
وَحْدَهُم، وَحْدَهُما، وَحْدَهُنَّ، وَحْدِي

انظر: وَخْد.

وَحْدَه

لا تقل: «جاء لوخده»، بل: «جاء وخده»؛ لأن كلمة «وحد» تأتي دائماً منصوبة على الحالية، وملازمة للإضافة.

وَحْدَوِيّ وَوَحْدَوِيَّة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «وحدوي» و«وحدوية»، وجاء في قراره:

«يجوز استعمال «وحدوي» و«وحدوية» نسباً على غير قياس، وذلك لشيوع استعمالهما»^(١).

وَحْسَب

انظر: قبضت عشرة فحسب.

الوَحْشِيّ

هو، في اللغة، اللفظ غير المأنوس في الاستعمال، أو ما كان غير ظاهر المعنى.

ابن وَحْشِيّ

= محمد بن الحسين (... / ...).

الوحيد

= سعد الدين بن محمد (٣٨٥هـ / ٩٩٥م).

الوحيدى البغدادي

= سعيد بن محمد (٣٨٥هـ / ٩٩٥م).

وَحْيِي زَادَة

= محمد بن أحمد (٩٤٠هـ / ١٥٣٣م - ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م).

وَخَاصَّة

انظر: خاصّة.

وراء

لها أحكام «أمام» وإعرابها.
انظر: «أمام».

واضعا في أمثلتها كلمة «وراء» مكانها حيث يصح المعنى.

وراءك

تأتي:

١ - اسم فعل أمر، بمعنى: تأخر، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وهو يتصرف مع المخاطب فتقول: وراءك، وراءكما، وراءكم، وراءكنّ، ويُعرب بكامله اسم فعل أمر مبنيّاً على حركة آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره حسب المخاطب («وراءكما»: اسم فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتما).

٢ - مركبة من الظرف «وراء»، وضمير المخاطب المفرد «الكاف».

وراءكم - وراءكما - وراءكنّ

انظر: وراءك.

الوراق

= محمد بن عبد الله بن موسى (... / ... - ٣٢٩هـ / ٩٤٠م).

ابن الوراق

= محمد بن عبد الله بن العباس

وللوزن أثر مهم في تأدية المعنى ، فلكل واحد من الأوزان الشعرية المعروفة نغم خاص يُوافق لونا من ألوان العواطف الإنسانية والمعاني التي يريد الشاعر التعبير عنها، وقد فصلنا كل ذلك عند عرضنا لكل بحر شعري .

ودون الوزن يفتقد الشعور ركنًا مهمًا من أركانه. ووحدته في القصيدة الواحدة أساس التزمه الشعراء في قصائدهم التقليدية، وحافظوا عليها محافظة شديدة إلا في بعض أنواع الشعر كالמושحات، ونحوها.

١ - الغُلُو: هو تحريك الرَّوِيِّ الساكِنِ بحيث يُؤدِّي هذا التحريك، إلى كسر وزن البيت، ومنه قول رؤبة (من الرَّجَز):

والأصل: «المخترق»، و«الخَفَق»،
بسكون القاف، فلَمَّا ألحق بها هذا التنوين،
حرَّك القاف، فأصبحت العروض، والضرب
«مُسْتَعْلَنٌ»، وهذه التفعيلة غير معروفة لا في

= محمد بن هبة الله بن أبي الحسن
(٤٧٠هـ / ١٠٧٨م).

= إسحاق بن الجنيّد (/...-... /...) .(...

= ثابت بن أبي ثابت (... / ...).

انظر : جَسَم .

الوردی

= عبد القادر بن عبد الكريم (١٣١٣هـ / ١٨٩٥م).

الوزغى

= أحمد بن محمد (٦١٠هـ / ١٢١٣م).

الوزان

انظر : الوزن .

الوزن

الوزن، في اللغة، مصدر «وَزَنَ». ووَزَنَ الشيءَ: قَدَّرَهُ بالميزان. وهو، في الصرف، الميزان الصرفي.

انظر: الميزان الصرفي.

والوزن، في علم العروض، هو الإيقاع
الحاصل من التفعيلات الناتجة عن كتابة البيت
الشُعريّ كتابةً عروضيّةً، أو هو الموسيقى
الداخلية المتولّدة من الحركات والسكّونات في
البيت الشُعريّ، والوزن هو القياس الذي
يعتمده الشعراء في تأليف أبياتهم،

○//○/// ○//○/○/ ○//○///

مُتَفَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ
وَتَحْفُفُهُنْ نَقَوَادِمُنْ قُثْمُو

○/○/ ○//○/// ○//○///

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ فَعْلُنْ
فالعروض فيه، سالمة «مُتَفَاعِلُنْ»، مخالفة
لسائر أعاريض القصيدة.

ورُبَّما جاءت القصيدة، وثلاث أبياتها على
عروض، والأبيات الأخرى على عروض
غيرها، ففي قصيدة امرئ القيس التي مطلعها
(من الكامل):

طَالَ الزَّمَانُ وَمَلَّنِي أَهْلِي

وَشَكَّوْتُ هَذَا الْبَيْنَ مِنْ جُنْجُلٍ
خَمْسَةَ عَشْرَ بَيْتًا، منها خمسة سالمة
العروض، وعشرة بعروض حذاء بما في ذلك
البيت الأول المصَرَّع.

وقد يكون الإقعاد في غير الكامل، ومنه
في الرَّمْلِ قصيدة مهيار الذيلمي التي مطلعها
(من الرَّمْلِ):

دَغْ مَلَامِي بِاللَّوَى أَوْ رُخْ وَدَغْنِي

وَاقِفًا أَنْشُدُ قَلْبًا ضَاعَ مِنِّي
مَا سَأَلْتُ الدَّارَ أَبْغِي رَجْعَهَا

رُبَّ مَسْؤُولٍ سِوَاهَا لَمْ يُجِبْنِي
حيث نرى العروض محذوفة^(٢)، لكنه جاء
بها تامة في قوله (من الرَّمْلِ):

أَذْرِكُونِي مُثْقَلِ الظَّهْرِ فَحَطُّوا

كَلَّفَ الْأَيَّامَ عَنْ جُلْبَةِ مَثْنِي

ضَرَبَ الرَّجْزَ وَلَا فِي عَرَوْضِهِ، فخرج البيت
عن وزنه. وَسُمِّيَ هذا التَّنْوِينُ «غَالِيًا»، لأنه
زيادة على الوزن، والغلو هو الزيادة.

٢ - التَّعْدِي: هو تحريك هاء الوصل
الساکنة إذا أدى ذلك إلى كسر الوزن، نحو
قول أبي النجم (من الرجز):

تَنْفُشُ مِنْهُ الْخَيْلُ مَا لَا تَغْزُلُهُ

تَنْفُشُ مِنْ هُلْخَيْلَمَا لَا تَغْزُلُهُ

○//○/○/ ○//○/○/ ○//○/○/

مُفْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

فالبيت على بحر الرجز، ولو حُرِّكَتْ هاء
الوصل فيه، أصبح الضرب: «لَا تَغْزُلُهُ» =
مُسْتَفْعِلُنْ، وهذا الضرب غير معروف في
بحر الرجز. وَسُمِّيَ هذا العيب بالتَّعْدِي، لأنه
يتعدى الوزن الشعري.

٣ - الإقعاد: هو اختلاف أعاريض
القصيدة، وأكثر ما يقع في بحر الكامل، نحو
قصيدة المخبل السَّعْدِي (من الكامل):

ذَكَرَ الرَّبَابَ وَذَكَرَهَا سَقْمُ

وَصَبَا، وَلَيْسَ لِمَنْ صَبَا جِلْمُ

وَإِذَا أَلَمَ خَيَالُهَا طَرِفَتْ

عَيْنِي، فَمَاءُ شُؤُونِهَا سَجْمُ

فالعروض حذاء^(١) «فَعْلُنْ»، ولكنه قال في
البيت الثامن عشر (من الكامل):

وَيَضُمُّهَا دُونَ الْجَنَاحِ بِدَفِّهِ

وَتَحْفُفُهُنْ قَوَادِمُ قُثْمُ

وَيَضُمُّهَا دُونَ لَجْنَا حِ بِدَفِّفِي

(١) أي: أصابها الحَذُّ (أو الحَذُّ)، وهو حذف الوند المجموع من آخر الجزء (التفعيلة)، والعروض الحذاء هي عروض البيت الثاني، أما الأولى فحذاء مُضْمَرَةٌ لأجل التصريح.

(٢) أي: أصابها الحذف، وهو إسقاط السبب الخفيف عن آخر الجزء (التفعيلة) والعروض المحذوفة هي عروض البيت الثاني، أما عروض البيت الأول فبقيت سالمة لضرورة التصريح.

وَزْنُ الْجَبَلِ

انظر: زَنَّةُ الْجَبَلِ.

الوزن الصَّرْفِي

هو الميزان الصَّرْفِي.

انظر: الميزان الصَّرْفِي.

وَزْنُ الْفِعْلِ

إحدى العلل التي تمنع الاسم العلم والوصف من الصرف، نحو: «أحمد»، و«يزيد» و«أخمر». والمقصود به الوزن الذي يخص الفعل، نحو «ذُلَّ» (علم على قبيلة)، أو الوزن المشترك بين الاسم والفعل، ولكنه أكثر في الفعل، أو أليق به، نحو: «أخمد». وانظر: الممنوع من الصرف.

الوزير

= طاهر بن محمد (.../...).

وَسَطٌ (٢)

ظرف مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه متعلق بما قبله، نحو: «جلستُ وَسَطَ القوم»، أي: بينهم.

وَسَطٌ

كلمة تُعرب حسب موقعها في الجملة، نحو: «زرعتُ وَسَطَ الحقل قمحًا» («وَسَطٌ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. وهو مضاف. «الحقل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قمحًا»: تمييز منصوب

أَذْرِكُونِي مُثْقَلًا ظَنَّهُ رَفَحَ طَوْنُ

○/○/○/○ ○/○/○/○ ○/○/○/○

فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَعِلَاتُنْ^(١)

كَفَلَانِي يَامَ عَنْ جُلْ بَةِ مَثْنِي

○/○/○/○ ○/○/○/○ ○/○/○/○

فَعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَعِلَاتُنْ

٤ - التَّخْرِيد: هو اختلاف ضروب

القصيدة، وقد أخذوه من الحَرَد في الرُّجُلين، وهو داء يُصيب عصب الإبل فيضطرب مشيها، أو من الحَرَد، يُقال: رَجُلٌ حَرَد: معتزل عن الناس، وهو نادر جدًا في الشعر العربي، والكتب التي أُطْلِغَتْ عليها، لا تُثَمِّلُ لهذا العيب سوى بقول الشاعر (من الطويل):

إِذَا أَنتَ فَضَّلْتَ أَمْرًا ذَا نَبَاهَةٍ

عَلَى نَاقِصٍ، كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ

إِذَا قِيلَ: هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعِصِي

فَالضَّرْبُ، فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ: (من

النقص = مِنْتَقِصِي = مَفَاعِلَاتُنْ)، وهو في

البَيْتِ الثَّانِي: (من الْعِصِي: مِنْتَعِصِي =

مَفَاعِلَاتُنْ). وقيل: إِنَّ الْبَيْتَيْنِ لَيْسَا مِنْ قَصِيدَةٍ

وَاحِدَةٍ، وَعِنْدَيْهِ لَا يَصَحُّ اعْتِبَارُهُمَا شَاهِدًا

عَلَى التَّحْرِيدِ.

وَزْنٌ

إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى «إِزَاءً»، فَإِنَّهَا تُعْرَبُ

إِعْرَابَ «زَنَّةٍ».

انظر: زَنَّةٌ.

(١) أصلها: «مُتَفَاعِلَاتُنْ»، فأصابها الخين (حذف الثاني الساكن)، فأصبحت «فَعِلَاتُنْ».

(٢) يجب التمييز بين «وَسَطَ الظَّرْفِيَّةِ» و«وَسَطٌ». فالأولى لا تأتي إلا ظرفًا. أما الثانية فتأتي نائب ظرف وغيره. ويجوز لك أن تحل محلَّ «وَسَطٌ» كلمة «بَيْنَ» بخلاف «وَسَطٌ».

بافتحة الظاهرة).

وتُستخدم «وَسَط» ظرفًا.

انظر: طي.

الوسيط

انظر: «بحر الوسيط» في «بحر المستطيل».

الوسيط في الأمثال

كتاب في الأمثال لعلي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (... / ...).
١٠٧٦ هـ / ١٠٧٦ م). وللواحدى كتابان آخران في الأمثال هما «الوسيط» و«الوجيز»، ولكنهما لم يصلنا إلينا.

وأغلب الظن أن الواحدى أراد أن يكون كتابه «الوسيط» وسطًا في الشرح وعدد الأمثال بين كتابه «الوجيز» وكتابه «الوسيط» بدليل قوله مرات عدة: «وقد استقصيتُ شرح ذلك في كتاب البسيط من الأمثال، فلا نطيلها هنا»^(١).

وبحسب النسخة المطبوعة يتضمن الكتاب ثمانية وعشرين بابًا تضمنت ١٨٤ مثالًا، وقد رُتبت الأبواب على حروف المعجم من الهمزة إلى باب اللام ألف، من دون باب الياء، لأن المحقق اعتمد على نسخة مخطوطة. وقد عنون الواحدى بابه الأول: «الباب الأول: حرف الهمزة في ذكر نبذة من أمثال العرب». ويُسندل من هذا العنوان أن المؤلف لم يقصد استقصاء كل مثل أوله همزة، ولعله فقد ذلك في كتابه «الوسيط».

والواحدى، في كتابه، يشرح المفردات

الصعبة، ويُناقش الآراء المختلفة في الكلمة الواحدة، ويهتم بذكر الرواة الذين ينقل عنهم، ثم يُناقش آراءهم. وهو يحرص على نسبة المثل إلى القائل وقبيلته، ولا يتردد في ذكر أكثر من قائل إذا تعددت الروايات، مع اهتمام خاص برنط الكثير من الأمثال بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

ونُشر الكتاب في مؤسسة دار الكتب الثقافية في الكويت بتحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن.

الوسيم

انظر: بحر الوسيم.

الوشاء

= محمد بن أحمد بن إسحاق (٣٢٥ هـ / ٩٣٧ م).

وَشَكَانَ أَوْ وَشَكَانَ أَوْ وَشَكَانَ

اسم فعل ماضٍ بمعنى: قَرَّبَ أو أسرع، نحو: «وَشَكَانَ الأحداثُ سُرْعَةً» («وَشَكَانَ»: اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «الأحداثُ»: فاعل «وَشَكَانَ» مرفوع بالضمة الظاهرة. «سُرْعَةً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة).

الوصف

الوصف، في اللغة، مصدر «وَصَفَ». ووصف الشيء: نَعَتَه بما فيه.

وهو، في علم الصرف، كلمة تدل على صفة شيء، أو على حالة له، أو تعين ناحية من نواحيه. وهو سبعة أنواع: اسم الفاعل،

(١) انظر مثلاً الصفحات ٤١، ٩٨، ١٧٥، ١٩٩ من الكتاب.

وَصَفَ جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء»

انظر: فَعْلَاء (وصف جمع غير العاقل بها).

الوصف (نصبه ورفع اسم التفضيل)
انظر: فلان خطيباً أعظم منه كاتباً.

وَصَفَ المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال

انظر: عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال.

وَصَّفَ

انظر: التَّوصيف.

الوَصْل

١ - في اللغة: مصدر «وَصَلَ». ووَصَلَ الشيء بالشيء: جمعه به.

٢ - في القراءة: عدم قَطْع النطق عند آخر الكلمة، ويكون ذلك بالنطق بحركة آخر الكلمة.

والوصل، أيضاً، هو همزة الوصل.

انظر: الهمزة، الرقم ٢٠.

٣ - في علم العروض: هو الهاء التي لا تصلح أن تكون رويّاً، أو حرف اللين الناتج عن إشباع حرف الروي (انظر: الروي)، ويكون ألقاً أو واواً أو ياء، نحو أَلَف «أَمِينَا» في قول ابن زيدون (من البسيط):

غِيْظَ الْعِدَى مِنْ تَسَاقِينَا الْهَوَى فَدَعَا

بأن نَعَصَّ، فقال الدهرُ آمينَا

ومثال هاء الوصل قول البهاء زهير (من

مجزوء الكامل):

واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفعل، واسم التفضيل، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة (نحو «هذا رجل ثعلب»، أي: محتال)، والاسم المنسوب.

انظر كلاً في مادته.

وقد يُقصد بالوصف «النعته»، أو «المشتق العامل» أو الوصفية.

انظر كلاً في مادته.

الوصفية

الوصفية، في اللغة، مصدر صناعي بمعنى مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الوصف.

وهي، في النحو، علة معنوية تمنع الاسم من الصرف إذا اقترنت بالعدل، أو وزن الفعل، أو وزن «فعلان» الذي لا يؤنث بالتاء.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوصفية ووزن «فعلان» الذي لا يؤنث بالتاء

علتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوصفية والعدل

علتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

الوصفية ووزن الفعل

علتان مجتمعتان تمنعان الاسم من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

نحو: «جاء محمد العاقل الفاضل الكريم»،
وسرّ هذا أن الصفة جارية مجرى موصوفها،
فهي تدل على ذات لها تلك الصفة، ومن ثم
يُمْتَنَعُ عطفها على موصوفها، فلا يجوز:
«جاءني محمد والكريم»، على أن «الكريم»
هو «محمد»، لأنه لا يصح عطف الشيء على
نفسه، وجاء قليلاً عطف بعضها على بعض
باعتبار المعاني الدالة عليها، فنقول: «نظرت
إلى عليّ الفاضل، والمؤدّب الكريم»، كأنك
قلت: نظرت إلى مَنْ اتصف بالفضل والأدب
والكرم، وعلى ذلك جاء قوله (من
المقارِب):

إلى الملك القرم وابن الهمام
وليست الكتيبة في المزدحم
المبحث الثاني: في وصل الجمل: وصل
الجمل عطف بعضها على بعض بالواو، أو
إحدى أخواتها، وفائدته تشريك المعطوف
والمعطوف عليه في الحكم، ومن حروف
العطف ما يفيد العطف فحسب، وهو الواو،
ولذا قد تخفى الحاجة إليها، فلا يدركها إلا
من أوتي حظاً من حسن الذوق. ومنها ما يفيد
مع التشريك معاني أخرى كالترتيب من غير
تراخ في الفاء، وهو مع التراخي في «ثم»،
وهكذا. ومن أجل ذلك لا يقع اشتباه في
استعمال ما عدا الواو، ولذا لا يبحث هنا إلا
عنها.

والجمل المعطوف بعضها على بعض
ضربان:

١ - أن تكون للجمله المعطوف عليها
موضع من الإعراب، وحكم هذه حكم
المفرد، لأنها لا تكون كذلك حتى تكون
واقعة موقعه، وحينئذ يكون وجه الحاجة فيها

يا حيرة الصبّ الذي
لم يذّر بَعْدَكَ ما أَحْتِياَلُهُ
أنتَ الحياءُ وَمَنْ تُفَا
رِقُهُ الحياءُ فكيف حاله؟
وثمة حروف أخرى اختلف العلماء في
مجبيها وضلاً.

انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «ه».

٤ - في علم المعاني: عطف جملة على
أخرى بأحد حروف العطف، وهو واجب في
ثلاثة مواضع:

١ - إذا قُصِدَ إشتراك الجملتين في الحكم
الإعرابي، نحو: «أنت تُقاصص وتكافى».

٢ - إذا اتفقا خَبَرًا أو إنشاء، وكانت بينهما
جهة جامعة، ولم يكن هناك سبب يقتضي
الفصل بينهما، نحو الآية: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي
نَعِيمٍ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الأنفطار:
الآيتان ١٣، ١٤].

٣ - إذا اختلفتا خَبَرًا وإنشاء، وأوْهَمَ
الفصل خِلافَ المقصود، كأن يسألك
أحدهم: ألك حاجة أفضيها لك؟ فتجيب:
لا، وحفظك الله، فبدون الوصل يصبح
جوابك: لا حفظك الله، وهذا خلاف
المقصود.

وقال أحمد مصطفى المراغي في كتابه
«علوم البلاغة»:

«المبحث الأول: في وصل المفردات
وفصلها: البحث في وصل الجمل وفصلها لا
يتضح إلا إذا سبقه الكلام على وصل
المفردات وفصلها، وبيان هذا أن عطف مفرد
على آخر يستفاد منه مشاركة الثاني للأول في
إعرابه من رفع، ونصب، وجر، ولكن الأكثر
في الصفات ألا يعطف بعضها على بعض،

الصدق، رضي الله عنه، مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصدّيق: «أتبيع هذا؟» فقال: «لا، يرحمك الله»، فقال له: لا تقل هكذا، وقل: لا، ويرحمك الله.

ويسمى ذلك كمال الانقطاع مع إيهام خلاف المراد.

المبحث الثالث: في الجامع: لا بد في الضرب الأول والنوع الأول من الضرب الثاني من صور الوصل من وجود جامع بين الجملتين به تتجاذبان وعليه تعتمدان.

بيان هذا أنه لا يقع العطف موقعه ولا يحل المحل اللائق به إلا إذا وجد بين الجملة الأولى والثانية جهة جامعة، نحو: «محمد يعطي ويمنع، ويكتب ويشعر»، ويقبح أن تقول: «خرجت من داري، وأحسن ما قيل من الشعر كذا»، إذ لا صلة بين الثانية والأولى، ولا تعلق لها بها.

والجامع^(٢) إما عقلي أو وهمي أو خيالي، فالعقلي أن يكون بين الجملتين، إما:

١ - اتحاد في المسند إليه أو في المسند، أو في قيد من قيودهما، نحو: «محمد يكتب ويشعر»، وقوله (من البسيط):

يَشْقَى أَنَاسٌ وَيَشْقَى آخَرُونَ بِهِمْ
وَيُسْعِدُ اللَّهُ أَقْوَامًا بِأَقْوَامٍ
و«خالد الكاتب أديب ومحمد الكاتب فقيه».

إلى الواو ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً، فإذا قلت: «نظرت إلى رجل خلقه حسن، وخلقه قبيح»، كنت قد أشركت الثانية في حكم الأولى، وهو كونها في موضع جر صفة للنكرة، ونظائر ذلك كثيرة، وخطبها يسير.

٢ - ألا يكون لها موضع من الإعراب، وتحت هذه نوعان:

أ - أن تتفق^(١) الجملتان خبراً وإنشاء، وتكون بينهما مناسبة وجامع يصح العطف مع عدم المانع، نحو: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٣﴾» [الانفطار: الآيتان ١٣، ١٤]، ونحو: «فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً»، ويسمى ذلك توسطاً بين الكمالين.

ب - أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء، لكن لو ترك العطف، لأوهم خلاف المقصود، كما تقول: «لا، وشفاه الله»، جواباً لمن سأل: «هل أبلّ محمد من مرضه؟».

فترك الواو حينئذ يوهم الدعاء عليه، مع أن المقصود الدعاء له. وقد روي أن هارون الرشيد سأل وزيره عن شيء، فقال: «لا، وأيد الله الخليفة». فلما بلغ ذلك صاحب بن عباد، قال: هذه الواو أحسن من الواوات في خدود الملاح.

وقد ذكر صاحب المغرب أن أبا بكر

(١) المدار في ذلك على اتفاقهما خبراً وإنشاء في المعنى، سواء كانتا خبريتين لفظاً ومعنى، أو خبريتين معنى لفظاً، أو الأولى خبرية معنى لفظاً، أو بالعكس، أو إنشائيتين لفظاً ومعنى، أو معنى لفظاً، أو الأولى خبرية لفظاً والثانية إنشائية، أو بالعكس.

(٢) لا بد من وجود الجامع بين المسند إليه في الجملتين، وكذا بين المسند فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسند إليه فيهما فقط، أو بين المسند فيهما فقط، لم يكن ذلك كافياً، ولم يصح العطف، فقد صرح السكاكي بامتناع عطف قول القائل: «خفي ضيق»، على قوله: «خاتمي ضيق»، مع اتحاد المسند فيهما.

كالسيف والرمح في خيال الفارس، والقلم والقرطاس في خيال الكاتب، والدرس والسبورة في خيال الطالب، وهكذا. وللقرآن الكريم في هذا الباب القدر المعلى، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: الآية ٨٢]، فبين المسندين فيهما تضاد، وبين المسند إليه فيهما اتحاد، وبين القيدين تضاد، وقوله عزَّ شأنه: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۖ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۖ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۖ﴾ [الغاشية: الآيات ١٧-٢٠]، فإنه وإن لم تكن مناسبة بين الإبل والسماء، وبينهما وبين الجبال والأرض بحسب الظاهر، لكن لما كان الخطاب مع العرب والإبل شاغلة لأخيلتهم، لكونها أعزَّ أموالهم، وكانت الأرض لرعيها، والسماء لسقيها، والجبال لالتجائهم إليها عند إمام الملمات، ناسب إيراد الكلام طبق تخيلاتهم.

وهناك أمثلة تشرح لك ما مضى، فإذا قلت: «العدل نور، الظلم ظلام»، كان هناك تقابل وتضاد بين كل من المسند إليه والمسند في الجملتين، وإذا قلت: «الأمير يصل ويقطع»، فإنَّ فيهما اتحاد في المسند إليه فيهما وتقابل بين المسند. وإذا قلت: «أقبل علي وأدبر أخوه»، كان فيهما تماثل بين المسند إليه فيهما وتقابل بين المسند، وهلم جرا.

المبحث الرابع: في مُحَسِّنَات الوصل: مما يزيد الوصل حسنًا بعد وجود المصحح المجوِّز للعطف، اتحاد الجملتين في الكيفية،

٢ - وإما تماثل واشتراك فيهما، أو في قيد من قيودهما. ولا يكفي مطلق تماثل، بل التماثل، والمراد أن يكون في وصف له نوع اختصاص بالمسند إليه أو المسند أو القيد، فنحو: «محمد شاعر وعمر كاتب»، إنما يحسن إذا كان محمد وعمر أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة.

٣ - وإما تضاد بينهما، بحيث لا يتعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر، كالأبوة مع النبوة، والعلو مع السفلى، والأقل مع الأكثر، ونحو ذلك.

والوهمي أن يكون بين الجملتين إما:

١ - شبه تماثل، كـ «لوني بياض وصفرة»، فإن الوهم أبرزهما في معرض المثلين، لكن العقل يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون. ومن أجل هذا حسن الجمع بين الثلاثة في قوله (من البسيط):

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا
شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ^(١)

٢ - أو تضاد، وهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية الخلاف، ويتعاقبان على محل واحد، كالسواد والبياض، والإيمان والكفر، والقيام والعود.

٣ - أو شبه تضاد، كالسماء والأرض، فإنهما، وإن كان بينهما غاية الخلاف من جهة الارتفاع والانحطاط، لا يتعاقبان على محل واحد كما في التضاد.

والخيالي أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في الفكر لأسباب مختلفة باختلاف المتكلمين، كصناعة خاصة، أو عرف عام،

(١) فالوهم يتبادر إليه أن هذه الثلاثة من نوع واحد كان كلاً منها شمس، لكنها اختلفت بالعوارض المشخصة.

أو لاحقة؛ غير أن هناك بعض الكلمات تُوصل بغيرها. ويخضع هذا الوصل للقاعدتين العامتين التاليتين:

١ - كل كلمة يصح تقدير الابتداء بها، والوقف عليها، يجب كتابتها منفصلة عن مثلها. وذلك كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة.

٢ - كل كلمة يُبتدأ بها، ولا يوقف عليها، أو يوقف عليها، ولا يُبتدأ بها، يجب وصلها بغيرها. والوصل يُصيرها كجزء مما تتصل به. والكلمات التي يُبتدأ بها، ولا يوقف عليها، فتوصل بما بعدها، هي:

١ - الحروف الأحادية (أي: المؤلفة من حرف واحد) سواء أكانت أحادية في الأصل، كالباء، والتاء، واللام، والكاف، والفاء، والسين، مثل: «حياة بلا حب كجسد بلا روح»، أم أصبحت كذلك لعلّة ما، وذلك مثل الميم في «من»، والعين في «عن» إذا دخلتا على «ما» أو على «من»، مثل: «مِمّ تخاف؟»، و«عَمّ تبحث؟»، و«مِمّن تخاف؟»، و«عَمّن تبحث؟».

ب - «أل»، مثل: «المعلم»، «الكتاب»، «المدرسة».

ج - الظروف المضافة إلى «إذا» المنوثة تنوين عوض، مثل: «وَقَتَيْدِي»، «يَوْمَيْدِي»، «سَاعَتَيْدِي»، «أَتَيْدِي»، «حِينَئِذِي»، «أَيْلَتَيْدِي»، «صَبِيحَتَيْدِي»... أما «إذا» غير المنوثة، فيفصل عنها الظرف، مثل: «زرتك حين إذ سقط المطر».

كأن تكونا اسميتين، أو فعليتين، أو شرطيتين، أو ظرفيتين، ثم في الاسميتين اتفاقهما في كون الخبر اسمًا، أو فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا، وفي الفعليتين اتفاقهما في كونهما ماضويتين، أو مضارعيتين، إلا لداع يدعو إلى التخالف، وذلك:

١ - بأن يقصد التجدد في إحداهما والثبات في الأخرى، كقوله تعالى حكاية عن قوم إبراهيم: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنْ اللَّعِينِينَ﴾ (٥٥) [الأنبياء: الآية ٥٥]، فهم كانوا يزعمون أن اللعب حال إبراهيم المستمرة، فاستفهموا عن تجدد مجيئه لهم بالحق.

٢ - بأن يقصد المضي في إحداهما والاستقبال في الأخرى، كقوله تعالى: ﴿فَقَرِيفًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيفًا نَقُتُّوْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٨٧]، فقد عبّر بالمضارع في الثانية، وإن كان القتل في الماضي لاستحضاره في النفوس وتصويره في القلوب بيانًا لفظاعته.

٣ - بأن يقصد الإطلاق في إحداهما والتقييد في الأخرى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُفِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: الآية ٨]، فقد أطلقت الجملة الأولى، وقيدت الثانية بالإنزال، إذ الشرط قيد في الجواب^(٢).

٥ - في الإملاء: جعل كلمتين، فأكثر، بمنزلة الكلمة الواحدة.

وكان من المفترض أن تكون الصورة الخطئية العامة للكلمة المتكوّنة من مجموع حروفها منفصلة عن حروف كلمة أخرى سابقة

(١) أي: هلا أنزل عليه ملك فتؤمن به، ولكنه لو حصل ذلك لقضي الأمر بهلاكهم لعدم إيمانهم به.

(٢) علوم البلاغة. ص ١٦٣-١٦٧.

د - أول الاسم المركَّب تركيبًا مزجيًّا، مثل: «بعلبك»، و«معديكرب»، «حضر موت»، «بيت لحم» إلا الأعداد من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر».

هـ - ما رُكِبَ مع كلمة «مئة»^(١) من الأحاد المضافة إليها، مثل: «ثلاثمئة»، «أربعمئة»، «خمسُمئة»، «ستمئة»... بخلاف ما رُكِبَ معها من الكسور، مثل: «زُئِغْ مئة» (أي: خمسة وعشرون)، و«خُمُسْ مئة» (أي: عشرون).

و - كلمة «حبّ»، وذلك مع «ذا» الإشاريّة في «حبّذا» و«لا حبّذا».

والكلمات التي يوقّف عليها، ولا يُبتدأ بها، فتُوصل بما قبلها، هي:

أ - الضمائر المتصلة^(٢)، بجميع أقسامها^(٣)، مثل: «كتبْتُ»، «درّسنا»، «درستَ»، «كافأني»، «كافأنا»، «إننا»، «تلميذي»، «معلمنا».

ب - تاء التانيث، مثل: «هندٌ نَجَحَتْ».

ج - نونا التوكيد: الخفيفة والثقيلة، مثل: «واللّهِ، لأُخْذَمَنَّ بلادِي، وأقوَمَنَّ بواجبي».

د - علامة المثني، مثل: «إنَّ التلميذين ناجحان»، وعلامة جمع المذكر السالم، مثل: «جاء المعلمون مُبتَسِمِينَ»، وعلامة جمع المؤنث السالم، مثل: «الفتيات نشيطات».

ملحوظات:

أ - يكون الوصل بين كلمتين، وأكثر، إذ

نجده حينًا بين خمس كلمات، مثل «فَسَيَكْفِيكُمْ» المركّبة من الفاء، والسين، والفعل «يكفي»، والضمير الكاف، والضمير «كم». وقد يكون بين أربع كلمات، مثل: «لَيَسْتَخْلِفْنَهُمُ» المركّبة من اللام، والفعل المضارع «يستخلف»، ونون التوكيد، و«هُم». وقد يكون بين ثلاث كلمات، مثل: «لِكَيْلَا»، المركّبة من «اللام»، و«كي»، و«لا».

ب - إن أقلّ موصول من كلمتين مؤلّف من حرفين، مثل: «لي»، «لك»، ويكون مؤلّفًا من ثلاثة أحرف، مثل: «لهم»، أو أربعة...

ج - جَوُزَ بعضهم وَضَلَ المفصول لقُضِدَ الإلغاز، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

عَاقَبَ الْمَاءُ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا

«بَرْدِيهِ» تُصَادِفِيهِ سَخِينَا
فكتابة «بَرْدِيهِ» هكذا تُوهَمُ أَنَّهُ أَمْرٌ من «التبريد»، والأصل: «بَلْ رِدِيهِ». والفعل «رديه» أَمْرٌ من «الورود»، وإنّما كُتِبَتْ هكذا في الشعر للإلغاز.

د - فيما يلي بعض قواعد وصل الحروف:

١ - تُوصل «كي» الناصبة للفعل المضارع:

أ - بـ «لا» النافية بعدها بشرط أن تسبقها اللّام، مثل: «سَكْتُ لَكَيْلَا أَسْبَبَ لَكَ حَرَجًا». أما إذا لم تسبقها اللّام، فبعضهم يصلهما، وبعضهم الآخر لا يصلهما، مثل: «سأدرُسُ كَيْلَا (أو: كي لا) أُرْسَبُ».

ب - بـ «ما» المصدرية، مثل: «جئتُ إلى

(١) نَفَضَلُ كتابة «مئة» دون ألف زائدة فيها.

(٢) هذا إذا لم يُقصد لفظها، فإن قُصِدَ لفظها، أصبحت كالأسماء الظاهرة، فلا تُوصل إلا، كالأسماء الظاهرة، بالحروف المفردة وذلك كقولك: نُعْرِبُ «ها» في «كافأها» مفعولاً به منصوباً بالفتحة الظاهرة.

(٣) أي: سواء أكانت للرفع، كالتاء في «نَجَحْتُ»، أم للتَّصْبِ كـ«نا» في «كافأنا»، أم للجر، كالياء في «معلّمي».

٧ - توصل «ما» الموصولة بالكلمات :

«مِنْ»، «عَنْ»، «فِي»، «سَيَ»، مثل : «سُرِرْتُ مِمَّا عَمَلْتَهُ»، و«سَأَلْتُ عَمَّا حَدَثَ»، و«فَكَرَرْتُ فِيمَا يُقْلِقُكَ»، و«أَحَبُّ الطَّلَابِ وَلَا سِيَّما الْمُجْتَهِدِينَ».

٨ - توصل «ما» المصدرية^(١) بـ :

أ - «كُلَّ» المنصوبة على الظرفية، مثل : «كُلَّمَا دَرَسْتُ زَادَتْ مَحَبَّةُ الْمُعَلِّمِ لَكَ».

ب - بالكلمات : «حِينَ»، و«رَبِّتَ»، و«قَبْلَ»، مثل : «شَاهَدْتُكَ حِينَما وَقَعْتَ»، و«انْتَظَرْتُهُ رَبِّثِمَا صَلَّى»، و«حَضَرْتُ قَبْلَمَا خَرَجَ»، و«عَامَلْتُهُ مِثْلَمَا عَامَلَنِي»^(٢).

٩ - توصل «ما» الزائدة الكافة بـ :

أ - آخر الأفعال، فتكفها عن طلب الفاعل : «طال»، «جَلَّ»، «قَلَّ»، «كَثُرَ»... مثل : «طالَمَا انْتَظَرْتُكَ»، و«قَلَّمَا رَأَيْتُكَ»^(٣).

ب - «إِنَّ» وأخواتها فتكفها عن نصب المبتدأ ورفع الخبر، مثل : «إِنَّمَا الرَّاحَةُ مُفِيدَةٌ لَكِنَّمَا الْعَمَلُ ضَرُورِيٌّ»^(٤).

ج - بحرف الجرّ «رُبَّ»، فتكفها عن الجزر، مثل : «رُبَّمَا يَنْجَحُ زَيْدٌ»، و«رُبَّمَا حِيلَةٌ تَنْجَحُ».

١٠ - توصل «ما» الزائدة غير الكافة بـ :

أ - «أَيَّ» الشرطية، مثل : «أَيُّمَا الْعَمَلَيْنِ عَمِلْتَ اسْتَفَذْتُ» و«أَيَّ» الاستفهامية، مثل : «أَيُّمَا عَالِمٍ اكْتَشَفَ هَذَا الْمَرَضَ؟»، أو «أَيَّ» الدالة على كمال الصفة، مثل : «أَكْرَمْتُكَ أَيُّمَا

المدرسة، كَيْمَا اتَّعَلَّمْ» (أي : لَا تَعَلَّمْ).

٢ - توصل «إِذَا» المنوثة (بالكسر) بالظروف : «عِنْدَ»، «حِينَ»، «أَنَ»، «سَاعَةً»، «يَوْمَ»... مثل : «عِنْدَئِذٍ»، «حِينَئِذٍ»، «آئِذٍ»، «سَاعَتَيْئِذٍ»، «يَوْمَيْئِذٍ»...

٣ - توصل «أَنَ» الناصبة للفعل المضارع، بـ «لَا» النافية، وتُحذف نونها، مثل : «يَجِبُ أَلَّا تَكْذِبَ». وإذا سُبقت «أَنَ» باللام، كتبت الكلمات الثلاث متصلة، مثل : «سَكَتٌ لِيَلَّا أُسَيِّءَ إِلَيْكَ».

٤ - توصل «إِنَ» الشرطية بـ «لَا» النافية، وتُحذف نونها، مثل : «انْطِقْ بِالْكَلَامِ الْعَذْبِ الَّذِي لَا يُسَيِّءُ إِلَى أَحَدٍ، وَإِلَّا فَاسْكُتْ».

٥ - توصل «لَا» النافية بـ «أَنَّ»، و«إِنَّ» كما سَبَقَ، وكذلك توصل بـ «كَيْ» إذا سَبقتها اللام، فمنهم من يصلها بـ «كِي»، ومنهم من لا يصلها، مثل : «سَادَرَسُ كِي لَا أَرُسِبُ» أو «سَادَرَسُ كِيلا أَرُسِبُ».

٦ - توصل «ما» الاستفهامية بـ :

أ - الاسم قبلها، إذا كان مُضَافًا، مثل : «بِمُقْتَضَا مَفْعَلْتِ هَذَا؟».

ب - أحرف الجرّ : مِنْ، عَنْ، فِي، إِلَى، حَتَّى، عَلَى، كِي، اللام، مثل : «مِمَّ تَخَافُ؟»، و«عَمَّ تَبْحَثُ؟»، «فِيمَ تُفَكِّرُ؟»، «إِلَامَ انْتَظَرْتُكَ؟»، «حَتَّامَ صَبِرَ؟»، «عَلَامَ تَجْلِسُ»، و«كَيْمَ تَصْرُخُ؟» (أي : لِمَ تَصْرُخُ).

(١) يُؤَوَّلُ ما بعدها بمصدر يُعَرَّبُ حسب موقعه في الجملة.

(٢) والتأويل في هذه الأمثلة : شاهدْتُكَ حينَ وقوعِكَ - انتظرْتُه وقتَ صلاته - حضرْتُ قبل خروجه - عاملته مثل معاملته.

(٣) الفعل «طال» لا فاعل له، وكذلك الفعل «قَلَّ».

(٤) «الراحة» : مبتدأ مرفوع. «مفيدة» : خبر مرفوع. «العمل» : مبتدأ مرفوع. «ضروري» : خبر مرفوع.

إكرام»^(١).ب - الظرف «بَيْنَ»، مثل: «بَيْنَمَا كُنْتُ أَتَنَزَّهُ
التَّقِيْتُ زَيْدًا»^(٢).ج - «مِنْ»، و«عَنْ»، مثل: «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ
أَغْرَقُوا»، و«عَمَّا قَرِيبٍ أَرْوَكُ»^(٣).

١١ - تُوصَل «عَنْ»، و«مِنْ» بـ:

أ - «مَنْ» الاستفهامية، مثل: «عَمَّنْ
تَبَحْثُ؟» و«مِمَّنْ تَشْكُو؟»ب - «مَنْ» الموصولة، مثل: «خُذِ الْعِلْمَ
عَمَّنْ لَهُ الْخَبْرَةُ»، و«اسْتَفِذْ مِمَّنْ جَرَّبَ».ج - «مَا»، مثل: «عَمَّ تَبَحْثُ؟» «مِمَّ
تَشْكُو؟» و«تَجَاوَزْتُ عَمَّا فَعَلْتَهُ»، و«أَنْفَقْتُ
مِمَّا رِبَخْتُهُ».١٢ - تُوصَل «مَنْ» الاستفهامية والموصولة
بأحرف الجز: «مِنْ»، «عَنْ»، «فِي»، مثل:
«مِمَّنْ اسْتَعَزَّتْ قَلْمُكَ؟» و«عَمَّنْ تَبَحْثُ؟»
و«فِي مِمَّنْ تُفَكِّرُ؟» و«اسْتَفِذْتُ مِمَّنْ جَرَّبَ»،
و«عَفَوْتُ عَمَّنْ أَسَاءَ إِلَيَّ»، و«وَضَعْتُ ثِقَتِي
فِي مِمَّنْ يَحْفَظُ السِّرَّ».١٣ - توصل «مئة» بالأعداد المفردة:
ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمان،
تسع، مثل: ثلاثمئة، أربعمئة، خمسمئة،
ستمئة، سبعمئة، ثمانمئة، تسعمئة.

الوصل ببنية الوقف

هو وصل الكلام بعضه ببعض في النطق،
بتسكين آخر كلمة تستحق الإعراب، نحو:

«حَضَرَ الْمَعْلَمُ يَبْتَسِمُ لَطْلَابَهُ».

وَصَلَ الْمَكَانَ وَإِلَيْهِ

يُخْطِئُ إِبْرَاهِيمَ الْيَازْجِي مَنْ يَقُولُ:
«وَصَلْتُ الْمَكَانَ» بِحِجَّةِ أَنْ الصَّوَابُ:
«وَصَلْتُ إِلَى الْمَكَانِ»^(٤).ولكن أجاز القاموس المحيط، ومحيط
المحيط، وتاج العروس، ومد القاموس،
والمعجم الوسيط أن نقول: «وَصَلَ إِلَى
الْمَكَانِ»، و«وَصَلَ الْمَكَانَ»^(٥).

الوصلَة

الوصلَة، في اللغة، ما يربط بين الشيئين،
وهي في الاصطلاح اللغوي، همزة الوصل.
انظر: الهمزة، الرقم ٢٠.

وضع جمع القلة موضع الكثرة

انظر: جمع التكسير.

وضع الخبر موضع الطلب

وذلك في الأمر والنهي، ومنه الآية:
﴿وَالَّذَاتِ يُرْضِعْنَ وَلَدَهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣]،
فالخبر هنا للأمر، ونحو الآية: ﴿فَلَا رَفْكَ وَلَا
فُؤُوكَ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧]، أي: لا ترفثوا
ولا تفسقوا.

وضع الضمير محل الاسم الظاهر

انظر: الضمير، الرقم ١٨.

(١) في هذه الأمثلة نرى أن «ما» لم تكف «أَيَّ» عن الإضافة إلى ما بعدها.

(٢) في هذا المثل نرى أن «ما» لم تكف «بَيْنَ» عن الإضافة إلى الجملة بعدها.

(٣) في هذين المثالين نرى أن «ما» لم تكف «مِنْ» و«عَنْ» عن جر الاسم الذي بعدهما.

(٤) مغالط الكتاب ومناهج الصواب، ص ١٢٩.

(٥) انظر مادة «و» ص ل في القاموس المحيط؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومد القاموس؛ والمعجم
الوسيط.

وضع الطلب موضع الخبر

هو نقل الأسلوب الطلبي إلى الخبر، وذلك في الأمر والنهي وغيرهما من أساليب الإنشاء الطلبي.

وضع الظاهر موضع المضمّر

هو، في علم البيان، حلول الاسم الظاهر محلّ الضمير، ومن فوائده:

- زيادة التقرير والتمكين، نحو الآية: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٥].
- التعظيم، نحو الآية: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَرَبِّكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكُلُّ سَعْيَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢].

- الإهانة والتحقير، نحو الآية: ﴿أَوَلَيْكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المجادلة: الآية ١٩].

- التلذذ بذكره، نحو الآية: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْغَزَا فَلَهُ الْغَزَا جَمِيعًا﴾ [فاطر: الآية ١٠].

- التقدير، نحو الآية: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ٧٨].

- إزالة اللبس، وخاصة إذا كان الضمير يوهّم أنّه غير المراد، نحو الآية: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦].

- إدخال الروعة والمهابة في ضمير السامع، نحو قوله تعالى: ﴿الْمَلَأْتُهُ﴾ [الحاقة: الآية ٢٠، ٢١].

- تقوية داعية المأمور، نحو الآية: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩].

- تعظيم الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ

يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٦﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: الآية ١٩-٢٠].

- التنبيه على علّة الحكم، نحو الآية: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٥٩].

- قصد العموم، نحو الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٧].
- قصد الخصوص، نحو الآية: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٠].

- مراعاة التجنيس، نحو: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَهِ النَّاسِ ﴿٣﴾﴾ [الناس: الآيات ١-٣].

الوضع اللغوي

هو ابتكار كلمات وعبارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك عن طريق الاقتباس، والاشتقاق، والتوليد، والتعريب، والنحت. انظر كلاً في مادته.

للتوسع انظر:

- «الوضع والتعريب». محمد عبد الغني حسن. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٢، (١٩٢٢م)، ج ٢، ص ٤٧-٥٢؛ وج ٣، ص ٦٥-٧٢؛ وص ٨٠-٨٣.

وضع الماضي موضع المستقبل

هو وضع الفعل الماضي مكان الفعل المضارع بهدف:

- التنبيه على وقوعه، نحو الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَفَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزلزال: الآية ٨٧].

الأرض»، إذا ردمها وداسها لتضلّب، ومنه «الميطدة»، وهي خشبة يُوطّد بها أساس البناء وغيره^(٢).

ولكن ذكر الصّحاح، ولسان العرب، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط أنّ من معاني «وطّد الشيء»: ثبّته^(٣).

وظائف اللّغة

انظر: اللّغة.

وَع

اسم صوت صراخ الطفل، مبنيّ على السكون، لا محلّ له من الإعراب.

الوعاء

الوعاء، في اللّغة، هو الإناء، أي: ما يُوعى فيه الشيء. وهو، في النحو، الظرف. وحرف الوعاء هو «في».

انظر: الظرف، و«في».

أبو الوفاء البندنجي

= طاهر بن الحسين (٤٨٠هـ / ١٠٨٧م).

أبو الوفاء بن أبي المناقب

= محمد بن محمد بن القاسم (٥٢٢هـ / ١١٢٨م).

الوفاقيّة

وصف لنوع من الاستعارة.

- مشاركة وقوعه ومقاربتة، نحو الآية: ﴿وَلْيَحْضِرَ الَّذِينَ تَوَكَّرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَسْتَفِئُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَوِيدًا﴾ [النساء: الآية ٩].

- إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب الظاهرة، كقول المشتري: «اشتريت»، أو قول البائع: «بعت».

- الدّعاء، نحو: «وَقَفَّكَ اللَّهُ».

قال ابن الأثير: «إنّ الفعل الماضي إذا أُخْبِرَ به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد، كان ذلك أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده، لأنّ الفعل الماضي يعطي من المعنى أنّه قد كان ووُجد. وإنّما يُفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودها».

وَضَعَ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ الْمُظْهِرِ

انظر: الضمير، الرقم ١٨.

وَضَعَ الْمُظْهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ

انظر: وضع الظاهر موضع الضمير.

وَضَعَ النَّدَاءَ مَوْضِعَ التَّعْجُّبِ

هو من خروج النداء إلى التعجب، نحو الآية: ﴿يَحْضَرُهُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: الآية ٣٠].

وَطَّدَ الْعَلَاقَاتِ أَوْ وَثَّقَهَا

يُخْطِئُ إبراهيم اليازجي من يقول: «وطّد العلاقات بينهما»، بحجة أن «التوطيد» إنما يكون للأرض ونحوها. يقال: «وطّد

(١) المثل السائر ١٨/٢.

(٢) لغة الجرائد ص ١١٣.

(٣) انظر مادة (و ط د) في الصّحاح؛ ولسان العرب؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ والمعجم الوسيط.

انظر: الاستعارة الوفاقيّة.

الْوَفَيَات

لا تقل: «قرأت صفحة الوَفَيَّات في الصَّحيفة»، بل: «قرأت صفحة الوَفَيَّات فيها»؛ لأنَّ «وَفَيَّات» جمع «وفاة»؛ أمَّا «الوَفَيَّات» فجمع «وفية» (من «الوفاء»).

الْوَقَائِع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الوقائع» بمعنى «الأحداث»، وجاء في قراره:

«يُخْطِئ بعض النقاد كلمة «الوقائع» على أساس أن مفردا «وقية»، فلا تؤدي معناها الذي تساق فيه.

وترى اللجنة تصحيح اللفظ، على أن المفرد «وَقْعَة» حملاً على نظائره من مثل: «رخصة ورخائص»، و«حَلْبَة وحلائب»، و«كُتَّة وكنائن»^(١).

الوقاد

= خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م).

الْوَقَايَة

الْوَقَايَة، في اللغة، مصدر «وقى». ووقى فلاناً: حماه وصانه من الأذى.

وحرف الوقاية، في النحو العربي، هو النون.

انظر: النون، الرقم ٨.

الوقت

الوقت، في اللغة، مصدر «وَقَّت». ووقَّت الأمر: جعل له وقتاً يُفْعَل فيه. وهو، في النحو، من معاني اللام الجازة، نحو: «كتبْتُ رسالةً لصديقي لغُرَّة شهر نيسان».

وتعرب كلمة «وقت» بحسب موقعها في الجملة. وهي في نحو: «شاهدتُك وقت وقوعك» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة.

وَقْتِيذ

تعرب إعراب «آنِذ». انظر: آنِذ.

ابن الوقشي

= هشام بن أحمد بن هشام (٤٨٩هـ/ ١٠٩٦م).

الوقص

الوقص، في اللغة، مصدر «وَقَصَّ». ووقص عنقه: كسرها. وهو، في علم العروض: نوع من الزحاف المفرد يتمثل في حذف الحرف الثاني المتحرك من الجزء. وبه تُصبح «مُتَفَاعِلُنْ»: مفاعِلُنْ. ونجده في بحر الكامل.

والجزء الذي يدخله الوقص يُسمَّى موقوصاً، سُمِّي بذلك لأنه بمنزلة الذي اندقت عنقه.

وَقَّعَ في كتابه أو كتابه

يخطئ إبراهيم المنذر^(٢) وزهدي جار

(١) القرارات المجمعية. ص ١٣٥؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٦٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

(٢) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ١.

الله^(١) من يقول: «وَقَعَ على الكتاب»، بحجة أن الصواب: «وَقَعَ الكتاب». لكن ما من المبارك يذهب عكس ذلك، إذ يخطيء من يقول: «وَقَعَ المرسوم» بحجة أن الصواب: «وَقَعَ في المرسوم أو عليه»^(٢). وهكذا نكون أمام تخطئين متناقضين.

ولكن يجوز أن نقول: «وَقَعَ في الكتاب» كما جاء في الصحاح، ومختار الصحاح، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس^(٣). ويجوز أن نقول: «وَقَعَ الكتاب» كما جاء في «أقرب الموارد»، والمعجم الوسيط^(٤). أما تعدية الفعل «وَقَعَ» بـ«على»، فلم أقع عليها في المعاجم، لكن مصطفى الغلايني سَوَّغها بقوله: «إنَّ التوقيع اليوم يُراد به إجازة الكتاب بوضع اسم الكاتب أو المكتوب عنه. فإن قالوا: «وَقَعَ على الكتاب»، فقد أرادوا معنى: «وضع عليه توقيعه»، ولا تنصرف أذهانهم إلى غير هذا. ولا أرى في ذلك بأساً؛ لاختلاف تعدية الفعل باختلاف معناه، كما قالوا: «ضرب القاضي على يد فلان»، إذا حَجَرَ عليه ومنعه التصرف، و«ضرب على يديه» بمعنى: أمسك. و«ضرب في الأرض»: خرج تاجرًا، أو غازيًا، أو سافر، أو أسرع، أو ذهب. و«ضرب الليل»: طال. و«ضرب الشيء»: تحرك. و«ضرب بيده»: أشار. و«ضرب

الدهر بينهم»: فرَّقهم. و«ضرب الرجل»: أشبه أهله من آبائه وأمهاته. ومعلوم أن «ضرب» في الأصل من الأفعال المتعدية، وقد انصرفت إلى اللزوم في هذه الأمثلة. على أن من حروف الجر ما يقوم بعضها مقام بعض بضرب من المجاز. وفي القرآن الكريم: ﴿وَلَا صَلْبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١]، أي: عليها، أقيمت الظرفية مقام الاستعلاء بجامع التمكن من الشيء. وقولهم: «وَقَعَ عليه» من إقامة الاستعلاء مقام الظرفية بجامع التمكن أيضًا، كما أقيم الاستعلاء مقام الإلصاق في قول الشاعر (من الوافر):

أمرُ على الديارِ ديارٍ ليلي
أقبلُ ذا الجدارِ وذا الجدارًا
وما حبُّ الديارِ شغفَنَ قلبي
ولكن حبُّ من سكنَ الديارا
إشارة إلى معنى التمكن، وإنما أراد: «أمر بالديار»^(٥).

الْوَقْف

- ١ - في اللغة: مصدر «وَقَفَ». ووقف فلان: قام من جلوس، أو سكنَ بعد المشي. ووقف فلانًا عن الشيء: منعه عنه.
- ٢ - في علم العروض: إسكان الحرف السابع المتحرك في التفعيلة. وبه تُصبح «مفعولات»: مفعولات، وتُنقَل إلى

(١) زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ٣٩٧.

(٢) مازن المبارك: نحو وعي لغوي. ص ٢٠٢.

(٣) انظر مادة (وقع) في الصحاح للجوهري؛ ومختار الصحاح للرازي؛ ولسان العرب لابن منظور؛ والقاموس المحيط للفيروزآبادي؛ وتاج العروس للزبيدي.

(٤) انظر مادة (وقع) في أقرب الموارد لسعيد الشرتوني؛ والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية.

(٥) مصطفى الغلايني: نظرات في اللغة والأدب. ص ١٥-١٦.

«شاهدتُ القاضي». وأما المرفوع والمجرور منه، فالأرجح حذف يائه إن كان منوًناً^(٢)، نحو: «مررتُ بقاضٍ». أمّا إذا كان غير منوًن، فالأفصح إثبات يائه^(٣)، نحو: «جاء المحامي»، و«مررتُ بالمحامي».

- نقف على الاسم المقصور كما هو، وذلك إذا كان غير منوًن، نحو: «جاء الفتى». أمّا إذا كان منوًناً، فإننا نحذف تنوينه، ونرد إليه ألفه في اللفظ، نحو: «جاء فتى»، و«مررتُ بفتى»، و«شاهدتُ فتى» نقف عليه بلا تنوين.

- نقف على المختوم بتاء التانيث المربوطة، بإبدال التاء هاء ساكنة^(٤)، نحو: «هذه شجرة» و«مررتُ بمعاوية».

- نقف على المنتهي بتاء التانيث المبسوطة بتسكينها، نحو «جاءتِ المعلّما» و«هذه بنت».

- إذا كتبت «إذا» بالألف مع التنوين، طرحت التنوين، ووقفت عليها بالألف، وإذا كتبتها بالنون «إذن» أبدلت نونها ألفاً، ووقفت عليها بها. ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقاً، وهو اختيار بعض النحاة، وإجماع القراء السبعة على خلافه.

والأصل أن نقف على المتحرك بالسكون، ولكن هناك أوجه أخرى للوقف عليه، أشهرها الخمسة التالية:

أ - الوقف بالإشمام، ولا يكون إلا في

«مفعولاً»، ونجده في البحر السريع، والبحر المنسرح.

٣ - في الكتابة: انظر: علامات الوقف.

٤ - في القراءة: قطع النطق عند آخر الكلمة، وأشهر قواعده ما يلي:

- ما كان ساكن الآخر وقفت عليه بسكونه، سواء أكان صحيحاً، نحو: «اكتب»، أم معتلاً، نحو: «يمشي، يدعو، الفتى، القاضي».

- ما كان متحرّكاً، وقفت عليه بالتسكين.

- ما كان منوًناً، نسكّنه بعد الضم والكسر، نحو: «هذا سالم» و«مررتُ بسالم»، فإن كانت الحركة فتحةً، نُبدل التنوين ألفاً^(١)، نحو: «رأيتُ سالماً».

- إذا وقفت على نون التوكيد الساكنة، أبدلتها ألفاً، ووقفت عليها، نحو قول الشاعر: «ولا تعبّد الشيطان، والله فاعبدا»، أي: فاعبدن.

- إذا وقفت على ضمير المفرد المذكر الغائب، سكّنته، نحو: «رأيتُهُ»، و«مررتُ به»؛ أمّا في الشعر، فيجوز الوقف بالحركة، كقول الراجز: «كأنّ لوّن أرضه سماؤه». وأمّا ضمير المفرد المؤنث الغائبة «ها»، فإننا نقف عليه بالألف، نحو: «شاهدتها».

- إذا وقفت على الاسم المنقوص، أثبت ياءه، إن كان منصوباً؛ سواء أكان منوًناً، نحو: «شاهدنا قاضياً»، أم غير منوًن، نحو:

(١) أمّا ربيعة فتجيز الوقف على المنوًن المنصوب بالتسكين.

(٢) ويجوز إثباتها، كقراءة ابن كثير: «ولكل قوم هادي» [غافر: ٣٣].

(٣) ويجوز حذفها، نحو الآية: «الكبير المتعال» [الرعد: ٩].

(٤) ومنهم من يقف بتسكين التاء، فتقول على لغتهم: «هذه شجرة»، وقد سُمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البقرة»، فقال بعض من سمعه: «والله ما أحفظ منه آية».

على بعض المتحرّكات بزيادة هاء ساكنة تُسمّى «هاء السّكت»، وذلك في الفعل المضارع المعتلّ الآخر المجزوم بحذف آخره، نحو: «لَمْ يَخْشَ»، وفي فعل الأمر المعتلّ الآخر المبنيّ على حذف آخره، نحو: «إمِشْ» «فَ»، عه^(٢)؛ وفي «ما» الاستفهاميّة، نحو: «فيمَ ترعّبُ فيمَه؟» و«عمّ تبحثُ عمّه»^(٣)، وفي الحرف المبنيّ، نحو: «رَبّه، إنّه، لعلّه، اذهبّه، أكرم المجتهدونه، إنهم يُكرمونه»^(٤).

و - الوقف بالحذف، ويكون بحذف الياء من الاسم المنقوص إذا كان مرفوعاً منوّناً أو مجروراً منوّناً، نحو: «جاء قاضٍ»، و«مررتُ بمحامٍ».

ز - الوقف بالبدل، ويكون بإبدال تاء التانيث المربوطة هاء، نحو: «ذهبْتُ إلى المدرسه».

ملحوظتان:

١ - أحرف الوقف هي الألف، والهمزة، والواو، والياء، والهاء. انظر كلاً في مادته.

٢ - اختلف الكوفيون والبصريون في جواز الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلّي بـ«أل» الساكن ما قبل آخره^(٥)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف: «رأيتُ البكرَ» بفتح الكاف في حالة النصب. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة

المضموم و«الإشمام إشارة الشّفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قويّ، وذلك أن تضمّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النّفس، فيراهما الرّائي مضمومتين، فيعلم أنّك أردتَ بضمّهما الحركة المضمومة، وهذا إنّما يراه البصير لا الأعمى، وهو، في الحقيقة، وقف بإسكان الحرف، والضمة إنّما يُشار إليها بالشّفتين».

ب - الوقف بالتضعيف، وذلك بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: «هذا سالمٌ»، ولا يوقف بالتضعيف في ما كان آخره همزة، أو حرف علة، أو ما كان قبله ساكناً.

ج - الوقف بالرّوم، وهو الوقف باختلاس الحركة الأخيرة، أي: بتخفيفها دون إتمامها. وأكثر القراء يمنعون الوقف بالرّوم في المنتهي بفتحة.

د - الوقف بالثقل، ويكون بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله، نحو: «عليك بالصّبر»، والأصل: عليك بالصّبر، وشرطه أن يكون ما قبل الحرف الأخير ساكناً، وألا تكون الحركة المنقولة فتحة^(١). ومنه قول الرّاجز:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ
مِنْ عَنزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ
وَالأصل: لَمْ أَضْرِبُهُ.

هـ - الوقف بهاء السّكت، يجوز أن يُوقف

(١) وأجاز الكوفيون والأخفش نقل الفتحة.

(٢) هما الأمر من «وقى، وعى» والإتيان بهاء السكت في أمر الفعل اللّيف المفروق واجب.

(٣) ويجوز الوقف بالسكون، نحو: «عمّ تبحثُ عمّ».

(٤) ويجوز الوقف بالسكون، نحو: «رُبّ، إنّ أكرم المجتهدون».

(٥) انظر في هذه المسألة: المسألة السادسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٤٢٧/٢؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٧٧/٤.

الرفع والجرّ والضم والكسر؛ فيقال في الرفع: «هذا البَكْرُ» بالضم، وفي الجرّ «مررت بالبَكْرِ» بالكسر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض، نحو: «هذا البَكْرُ»، و«مررت بالبَكْرِ» ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل؛ فكانت أولى من غيرها، كما قال الشاعر (من الرجز):

أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(١)

وكما قال الآخر (من الرجز):

أَنَا جَرِيرٌ كُنَيْتِي أَبُو عَمْرٍ
أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدُ فِي الْقَصْرِ
أَجْبُنَا وَغَيْرَةُ خَلْفَ السِّتْرِ^(٢)

وقال الآخر (من المتقارب):

أَرْتَنِي جَجَلًا عَلَى سَاقِهَا
فَهَشَّ الْفَوَّادُ لِذَاكَ الْجِجَلِ
فَقُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي:
أَلَا بِأَبِي أَضْلُ تِلْكَ الرَّجُلِ^(٣)

وقال الآخر (من الرجز):

عَلَّمْنَا إِخْوَتَنَا بَنُو عِجَلٍ
شُرْبَ النَّبِيذِ وَأَضْطِفَافًا بِالرَّجْلِ^(٤)
وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضًا في المنصوب؛ لأن الكاف في قولك: «رأيت البكر» في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك: «هذا البكر»، و«مررت بالبكر» في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي أيضًا في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في

(١) الرجز لعبيد الله بن مآوية في لسان العرب ٢٣١/٥؛ وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر ٣٠٠/٦؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٥٥٩/٤؛ ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ١٧٣/٥. شرح المفردات: النقر: صوت يسكن به الفرس عند اضطرابه. الأثافي: هنا بمعنى: الجماعات. زمر: جماعات.

المعنى: يقول: أنا ابن مآوية الشجاع البطل إذا حمي وطيس الحرب، وجاءت الخيل جماعات.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢٣٥/٢.

(٣) البيتان بلا نسبة في الدرر ٣٠٢/٦؛ وشرح المفصل ٧١/٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨؛ ولسان العرب ٢٦٦/١١ (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص ١١٨؛ والمنصف ١٨/١، ١٦١؛ وأسرار العربية ص ٤١٥ (البيت الأول).

اللغة: الحجل الخلخال، وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.

المعنى: ما أبهى منظر قدميها وهي متزينة بهذا الخلخال الذي يجعلني أتوق لمتابعة حركته وصوته، وقد قلت لصاحبي ولم أخف ذلك: أفدي هذه الساق بأبي.

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٣/٣؛ والخصائص ٣٣٥/٢؛ وشرح الأشموني ٧٨٤/٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦١؛ ولسان العرب ٤٨٧/١٠ (مسك)، ٤٣٠/١١ (عجل).

اللغة: عجل: قبيلة من ربيعة، وهم بنو عجل بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

المعنى: إن شرب الخمرة والغطرسه واصطفاف الأرجل لإظهار هيئة المعجزة مما علمنا إياها بنو ربيعة.

الكاف في حالة الرفع بالضمّ وفي حالة الجرّ بالكسر؛ فكذاك يجب أن تحرّك في حالة النصب بالفتح.

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يُوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقال: «رأيت البَكْرَا»، كما يقال: «رأيت بَكْرَا»، فلما لم يُقل ذلك لدخول لام التعريف، دلّ على أن الفرق بينهما ظاهر؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر. على أن من العرب^(٢) مَنْ يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون، فيقول: «ضربت بَكْرَا»، و«أكرمت عَمْرُو» وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَف عليه بالألف، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف.

والذي يدلّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلّاً إلا قليلاً؛ فدلّ على ما بيّناه، والله أعلم^(٣).

وقال ابن مالك في ألفيته:

تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ أَجْعَلُ أَلِفًا
وَقَفًا وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحٍ أَخَذِفَا
وَإِخْذِفَ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ
صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

حالة الوصل، فكذاك يجب أيضًا أن يختاروا الفتحة في المنصوب؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل، ولا فرق بينهما.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال: «بَكْرَا»، فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر، نحو: «هَذَا بَكْرَا»، و«مررت بِبَكْرَا» فلما امتنع في النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف؛ لأن اللام^(١) لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير.

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: «إن أول أحوال الكلمة التنكير، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة»، قلنا: هذا فاسد، لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك

(١) يريد «أل» التعريف.

(٢) هم ربعة الذين يقفون على المنصوب المنوّن بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع المنوّن والمخفوض المنوّن، وكما يقف الجميع على المعرّف بـ«أل».

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٣٤-٢٣٨.

وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ تَخْرِيكِ بِنَا
أَدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا
وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَضَلِ مَا
لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَقَشًا مُنْتَظَمَا

الوقف الاختياري

هو الوقف .

انظر: الوقف، الرقم ٤ .

الوقف بالإشمام

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «أ» .

الوقف بالألف

انظر: الألف، الرقم ١٢ .

الوقف بالبدل

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ز» .

الوقف بالتسكين

انظر: الوقف، الرقم ٤ .

الوقف بالتضعيف

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ب» .

الوقف بالحذف

انظر: الحذف، الرقم ٤، الفقرة «و» .

الوقف بالرّوم

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ج» .

الوقف بالنقل

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «د» .

الوقف بالهاء

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «هـ» ؛

وانظر: الهاء، الرقم ٣ .

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُتَوَّنَا نُصِبَ
فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُوتُهَا قُلُوبَ
وَحَذَفْ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا
لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ قَاعِلَمَا
وَعَبْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي
نَحْوِ مُرْكَزَوْمِ رَذَ الْيَا اقْتَضَى
وَعَبْرَهَا التَّأْنِيثُ مِنْ مُحَرِّكَ
سَكْنُهُ أَوْ قَفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةِ أَوْ قَفَ مُضْعِفَا
مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقَلَا
لِسَاكِنٍ تَخْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
وَنَقْلَ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا
يَرَاهُ بُضْرِي وَكُوفَ نَقْلَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْذَمَ نَظِيرُ مُمْتَنِعِ
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعِ
فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَضَحِيحٍ وَمَا
ضَاهَى وَعَبْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
وَقَفَ بِهَا السَّكَنُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلَى
بِحَذَفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ
كَعِ مَجْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا
وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذَفَ
أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقِفَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا
بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءً مَ اقْتَضَى
وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا
حُرِّكَ تَخْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

الوقوف بهاء السَّكْتِ

انظر: الوقف، الرقم ٤، الفقرة «ه»؛
وانظر: الهاء، الرقم ٣.

الوقف بالواو

انظر: الواو، الرقم ١٨.

الوقف بالياء

انظر: الياء، الرقم ١١.

الوقفَةُ الحَنْجَرِيَّةُ

هي الهمزة.

انظر: الهمزة.

الوقوف

الوقوف، في اللغة، مصدر «وَقَعَ». ووقع الشيء: سَقَطَ. ووقع الأمرُ: حَصَلَ. وهو، في النحو، التَّعَدِّي. انظر: التَّعَدِّي.

وقوف الحافر على الحافر

نوع من السَّرَقَاتِ الشعرية، ويكون بأخذ اللفظ والمعنى معاً. وهو ثلاثة أنواع:

الأول: أن يستوي الشاعران في كل لفظة من الألفاظ، وهذا وقع كثيراً في شعر جرير والفرزدق، ومنه قولهما (من الوافر):

وَعُرِّقْدَ نَسَفْتُ مُشْهَرَاتٍ^(١)

طَوَالِغَ لَا تُطِيقُ لَهَا جَوَابَا

بَلَّغْنَ الشَّمْسَ حَيْثُ تَكُونُ شَرْقَا

وَمَسْقَطَ قَرْزِهَا مِنْ حَيْثُ غَابَا

بِكُلِّ نَيْيَةٍ وَبِكُلِّ نَغْرِ

غَوَارِبُهُنَّ تَنْتَسِبُ انْتِسَابَا

الثاني: أن يختلف الشاعران في لفظة واحدة من بيتيهما، كقول امرئ القيس (من الطويل):

وَقُوفَا بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُم

يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ

وقول طرفة بن العبد (من الطويل):

وَقُوفَا بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُم

يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَلَّدِ

الثالث: أن يختلف الشاعران في شطر

بيتيهما، كقول جرير (من الوافر):

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ

حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غَضَابَا

وقول الفرزدق (من الوافر):

وَتَخَسَّبُ مِنْ مَلَائِمِهَا كَلِيبُ

عَلَيْهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ غَضَابَا

وقوف الشرط ماضياً

انظر: الشرط (وقوعه ماضياً).

وقوفاً

تعرب في نحو: «استقبل الطلاب معلّمهم وقوفاً» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وتعرب في نحو: «وقف الطلاب وقوفاً طويلاً» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة.

الوَكَم

خاصّة لهجيّة تُنسب إلى قبيلة ربيعة، وقوم من كَلْب، وناس من بكر بن وائل، وتتمثل بكسر كاف ضمير المخاطبين المتصل «كَمْ» إذا سبق بكسرة أو ياء، فيقال فيها: «بِكَمْ» في «بِكَمْ»، و«عليكَمْ» في «عليكَمْ»^(٢).

(١) أي: ورب قصائد غر مشهّرات قد نظمت.

(٢) للتوسّع انظر: رمضان عبد التّوّاب: فصول في فقه العربية. ص ١٥٢.

وكيع

= محمد بن خلف بن حيان (٣٠٦هـ / ٩١٨م).

ولا سيّما

انظر: لا سيّما.

الولاد

= الوليد بن محمد التميمي (٢٦٣هـ / ٨٧٧م).

ابن ولاد

= محمد بن الوليد بن ولاد (٢٤٨هـ / ٨٦٢م - ٢٩٨هـ / ٩١٠م).
= أحمد بن محمد بن ولاد (.... / - ٣٣٢هـ / ٩٤٤م).

ولو

لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مِنَ الْوَاوِ، وَ«لُو». وَإِذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ جَوَابٌ لَهُ، تَكُونُ الْوَاوُ حَالِيَّةً، وَ«لُو» حَرْفًا زَائِدًا لَوْصَلِ الْكَلَامِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ حَالٍ، نَحْوُ: «سَأَخْتَرِمُكَ وَلَوْ لَمْ تَخْتَرْمَنِي».

ابن ولي

= إبراهيم بن ولي بن نصر (٩٦٠هـ / ١٥٥٣م).

أبو الوليد الإشبيلي

= جابر بن محمد بن نام (٥٩٦هـ / ١١٩٩م).

= هارون بن محمد بن أبي الغيث (.... / - /).

أبو الوليد الأندلسي

= عبد الرحمن بن محمد بن معمر

(٤٥٣هـ / ١٠٦١م).

أبو الوليد الحجري القرطبي

= عبد الله بن أحمد بن علي (٥٧٥هـ / ١١٧٩م).

أبو الوليد العوفي

= هشام بن زياد العوفي (٥٠٨هـ / ١١١٤م).

أبو الوليد الكناني

= محمد بن سعيد بن محمد (.... /).

وليد بن عيسى، أبو العباس الطبيخي (.... / - ٣٥٢هـ / ٩٦٣م)

وليد بن عيسى بن حارث، أبو العباس الطبيخي الأموي. لقب بالطبيخي لأنه طبخ رُبّة، وأهداها لمؤدّبه الحكيم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. فقال: ما هذا؟ قال: طبيخ أجدت صنعه لك، فكان إذا غاب قال: أين الطبيخي. فلزمه هذا اللقب. كان الطبيخي عالماً باللغة والنحو والشعر. له شروح في شعر حبيب.

(بغية الوعاة ٣١٨/٢؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٣٢٩؛ والأعلام ٨/١٢٢).

أبو الوليد الغافقي

= هشام بن الوليد بن محمد (٣١٠هـ / ٩٢٢م).

الوليد بن محمد (ولاد)

(.... / - ٢٦٣هـ / ٨٧٧م)

الوليد بن محمد التميمي المصري المصادري، المشهور بولاد. كان نحويًا

ناقص مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هي. «تتقطع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هي. وجملة «تتقطع»: في محل نصب خبر «تني». وجملة «لا تني تتقطع» في محل رفع نعت «أرحام».

٢ - بمعنى: قَصَرَ أو قَتَرَ. فتكون فعلاً تاماً، نحو: «ما وني زيدٌ في عمله».

أبو وهب

= عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرؤوف (... / ... - ... / ...).

أبو وهب القرطبي

= عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (٢٦١هـ / ٨٧٤م).

وَهَبَ

تأتي:

١ - فعلاً من أفعال التحويل، لا يُستعمل إلا ماضياً، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «وَهَبْتُ الدقيقَ عجينةً».

٢ - بمعنى: أعطى، فتنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: «وَهَبْتُ زيداً مالا».

ابن وهبان

= عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان (٧٦٨هـ / ١٣٦٧م).

وَهَبْتُ لَكَ مَالًا أَوْ وَهَبْتُكَ مَالًا

يخطئ أسعد داغر^(١)، وزهدي جار

مجبوراً ثقة، روى كتب اللغة والنحو عن القُتَيْبِيِّ، وأبي زُرْعَةَ. أصله بصري. نشأ بمصر. رحل إلى العراق لطلب العلم، سمع عن العلماء وعاد إلى مصر، ولم يكن بمصر شيء كبير من كتب اللغة والنحو قبله. خرج أول أمره إلى مكة فحج، وجاء إلى المدينة فزار قبر الرسول ﷺ، فرأى المهلبِيَّ (تلميذ الخليل) قد تصدّر بالمدينة لإقراء النحو، وهو الذي كان يهاجي عبد الله بن أبي عيينة، ولم يكن من حذاق العربية. فأخذ عنه ولّاد، وكان قد سمعه يذكر شيخه الخليل. فذهب ولّاد إلى البصرة، ولقي الخليل بن أحمد وصحبه، ولازمه، وأخذ عنه النحو، ثم عاد إلى الحجاز فدخل المدينة المنورة، ولقي بها معلمه المهلبِيَّ فناظره، فلما رأى المهلبِيَّ تدقيق ولّاد للمعاني، وتعليقه في النحو، قال: لقد ثقت بعدنا الخردل. عاد ولّاد بعدها إلى مصر ومعه كتبه التي استفاد علمها، وتصدّر لإفادة الناس وإقراءهم. فاستفاد منه كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١٨؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٤).

وَنَى

تأتي:

١ - بمعنى «زال»، فتعمل عملها في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وبشرطها. (انظر: زال)، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فأزحامٌ شِغَرٍ يَتَّصِلْنَ بِبَابِهِ

وأزحامٌ مالٍ لا تَنِي تَتَقَطَّعُ

(«لا»: حرف نفي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تني»: فعل مضارع

الْوَهْمُ

خاصّة لهجيّة تُنسب إلى بني كلب، وتمثّل بكسر هاء «هَمْ» دائماً، نحو: «عَنْهُمْ» في «عَنْهُمْ»، و«بَيْنَهُمْ» في «بَيْنَهُمْ». وفي اللغة الفصحى تُكسر هذه الهاء إذا وقعت بعد كسرة، أو بعد ياء، نحو: «بِهِمْ»، و«عَلَيْهِمْ»^(٧).

وَيَّ

اختلفَ التَّحْوِيُونَ حول «وَيَّ»، فمنهم من جعلها اسم فعل مضارع بمعنى: اتَّعَجَبُ، ومنهم من جعلها حرف تنبيه «تَقَالُ للرجوع عن المكروه والمحذور، وذلك إذا وُجِدَ رَجُلٌ يَسُبُّ أَحَدًا، [أو] يوقِّعه في مكروه، أو يَنَلِّفه، أو يأخذُ ماله، أو يُعَرِّضُ به لشيء من ذلك، فيُقَالُ لذلك الرجل: وَيَّ، ومعناها: تَنَبَّه، وأزْدَجِرَ عَنْ فِعْلِكَ»^(٨).

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصل»: «... فمن ذلك قولهم: «وَيَّ» في حال التَّدَمُّ والإعجاب بالشيء، وهو اسم سُمِّيَ به الفعل في حال الخبر، كأنه اسم «أَعْجَبَ» أو «أَتَنَدَّمُ»، وهو مبني؛ لأنه صوت سُمِّيَ به. ولم يلتقِ في آخره ساكنان، فيجب لذلك التحريك، فبقي على سكونه، وقالوا: «وَيَّ لُمَّهُ»، والمراد: لَأْمُهُ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً

الله^(١)، وغيرهما^(٢) من يقول: «وَهَبْتِكَ مَالاً»، بتعدية الفعل «وَهَبَ» بنفسه إلى مفعولين، بحجة أن الصواب تعديته إلى مفعوله الأول باللام، وإلى مفعوله الثاني بنفسه، استناداً إلى آيات القرآن الكريم، ومنها الآية: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنْتَاهَا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكُورَ﴾ [الشورى: الآية ٤٩]، والآية: ﴿وَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: الآية ٢١].

ولكن ذكر المصباح المنير أن الفقهاء يُعدُّون الفعل «وَهَبَ» بنفسه إلى مفعولين مضمَّنين إياه معنى: جَعَلَ^(٣). وذكر أبو عمرو أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: «انطلق معي أهْبَكَ نبلاً»^(٤). وقد نَبَّه عبد الله بن الشجري في أماليه النحوية لجواز تعديته بنفسه إلى مفعولين^(٥). وقال ابن هشام: «زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها، كما تقدَّم، وعكسوا ذلك، فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿تَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٩]، ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩]... وقالوا: «وهبتك ديناراً»، و«صدتكَ ظبيّاً»، و«جنيتكَ ثمرة»^(٦). وعليه، يصحُّ القول: «وهبتك مالا»، ولكنَّ الأفصح: «وهبتُ لك مالا».

وَهْلَمْ جَرًّا

انظر: هَلَمْ جَرًّا.

(١) زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ٤٠١.

(٢) انظر محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٢٧٤.

(٣) المصباح المنير، مادة (و ه ب). (٤) المخصص ٢٢٧/١٢.

(٥) عن أزهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ٣١.

(٦) مغني اللبيب ٢٤٢/١.

(٧) للتوسُّع انظر رمضان عبد التَّوَّاب: فصول في فقه العربية. ص ١٥٢-١٥٣.

(٨) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٤٤٢.

كما قالوا: «أَيْش»، والمراد: «أَيُّ شَيْءٍ»، فحذفوا تخفيفاً.

فأما قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الْقَصَص: الآية ٨٢]، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن «وَيَ» منفصلة، معناها: «أَعْجَبَ»، ثم ابتدأ «كَانَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ»، و«كَأَنَّ» ههنا لا يراد به التشبيه، بل القطع واليقين، وعليه بيت الكتاب (من الخفيف):

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُخْـ

بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرَ يَعْشَ عَيْشٌ ضُرٌّ^(١)

لم يُردْها هنا التشبيه، بل اليقين. ومما لا يكون فيه «كَأَنَّ» إلا عارية من معنى التشبيه قوله (من البسيط):

كَأَنَّنِي جِبْنَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي

مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا^(٢)

أي: أنا حين أُمسي هذه حالي. وذهب أبو الحسن إلى أنه «وَيْكَ» مفصولة من «أَنَّهُ»، وكان يعقوب يقف على «وَيْكَ» ثم يبتدىء: «أَنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ»، كأنه أراد بذلك الإعلام بأن الكاف من جملة «وَيَ»، وليست التي في صدر «كَأَنَّ» إنما هي «وَيَ» على ما ذكرنا أضيف إليها الكاف للخطاب على حدّها في «ذَلِكَ»، و«أُولَئِكَ»، ويُؤيد ذلك قول عَنَتْرَةَ (من الكامل):

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا

قَوْلُ الْقَوَارِسِ وَيْكَ عَنَتْرَ أَقْدِمَ^(٣)

فجاء بها متصلة بالكاف من غير «أَنَّ»، فهي حرف خطاب، وليست اسماً مخفوضاً كالتي في «غلامك»، و«صاحبك»؛ لأن «وَيَ» إذا كانت اسماً للفعل، فهي في مذهب الفعل،

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٤٠٤/٦، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٣٠٥/٥؛ وذيل سمط اللاكلى ص ١٠٣؛ والكتاب ١٥٥/٢؛ ولنبه بن الحجاج في الأغاني ٢٥٥/١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١١/٢؛ ولسان العرب ٤٩٠/١٥ (وا)، ٤١٨/١٥ (وبا).

اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أعجب. نسب: المال الثابت كالضياغ، وقد يطلق على المال جميعاً. عيش: ضُرٌّ: الضرُّ، بفتح الصاد: هو كلُّ مصيبة وضرر، وبالضَمِّ خاصٌّ بما في النفس كمرض وهزال. المعنى: أعجب من المقادير ومن الناس، لأن من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقلّ ماله، يعيش عيشة ذلٍّ وعذاب وهوان، ويبتعد عنه الناس.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٧١؛ والخصائص ١٧٠/٣؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٨/٢؛ وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب ٣١٨/٣ (عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٤٠٧/٦؛ والمحتسب ١٥٥/٢.

اللغة: متيمٌ: العاشق الذي استبدَّ به هواه، وتيم الله: عبد الله. المعنى: عندما يمر يوم ولا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه، وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٤٠٦/٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٤٨٦/٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ٤١٨/١٥ (وبا)؛ والمحتسب ١٦/١، ٥٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٣١٨/٤.

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم.

المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

وَيْكَ

كلمة مُركَّبَةٌ من «وَيْ»، وكاف الخطاب.
(راجع: وَي). وقال الكسائي: إنَّ الكاف فيها
ضمير مجرور^(٣). قال عنترة (من الكامل):
وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي، وَأَبْرَأَ سُفْمَهَا
قِيلَ الْفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنَتَرَ، أَقْدِمِ

وَيْلَ

بمعنى «وَيْب» ولها أحكامها وإعرابها.
انظر: وَيْبَ.

وَيْلِمَهُ أَوْ وَيْلُمَهُ

لفظ مُركَّب من «ويل» و«أمه»، يُراد به
التعجب. انظر: وَيْلَ.

وَيْهِ أَوْ وَيَّهِ أَوْ وَيَّهَا

كلمة إغراء وتحريض واستحثاث، مشتركة
للمذكر والمؤنث، مفردًا ومثنًى وجمعًا، نحو
قول الكميث (من المتقارب):

وجاءت حوادثُ في مثلها

يقالُ لمثلي: وَيَّهَا قُلْ^(٤)

وَتُعَرَّب اسمُ فعل أمر (أو مضارع حسب
التقدير)، مبنياً على حركة الآخر. وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت (أو
جوازاً تقديره: هو، إذا اعتبرناها اسم فعل
مضارع).

فلا تضاف لذلك، و«أَنْ» وما بعدها في موضع
نصب باسم الفعل الذي هو «وَيْ»، ولذلك
فُتحت «أَنْ»، والتقدير: أعجبُ لأَنه لا يفعل
الكَافرون. فلَمَّا سقط الجارُّ، وصل الفعلُ،
فَنَصَبَ. وذهب الكسائي إلى أن الأصل:
«وَيْلَكَ»، فحذفت اللام تخفيفاً. وهو بعيدُ،
وليس عليه دليلٌ. وقد ذهب بعضهم إلى أن
«وَيْكَأَنَّهُ» بكماله اسمٌ واحدٌ، والمراد شدةُ
الاتصال، وأنه لا ينفصل بعضُه من بعض،
فاعرفه^(١).

وَيْبَ

كلمة لإظهار العذاب، إذا أُضيفت بغير
اللام، نحو: «وَيْبَكَ» تُنصَب وتُعرب مفعولاً
لفعل محذوف من معناها، وإذا أُضيفت
باللام، نحو: «وَيْبٌ للعائِر» تُرْفَع، وتُعرب
مبتدأ^(٢)، وإذا استعملت دون إضافة، جاز
نصبها على أنها مفعول مطلق، وجاز رفعها
على أنها مبتدأ خبره محذوف تقديره:
مطلوب، أو على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف
تقديره: المطلوب.

وَيْحَ

كلمة ترخُّم. لها أحكام «وَيْبَ»، وتُعرب
إعرابها. انظر: وَيْبَ.

وَيْسَ

كلمة ترخُّم، لها أحكام «وَيْبَ» وتُعرب
إعرابها. انظر: وَيْبَ.

(١) شرح المفصل ٣/ ٩٠-٩٢.

(٢) ومسوغ الابتداء بالنكرة معنى الدُّعاء الذي تنصُّمُّه.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١/ ٤٠٩.

(٤) قُلْ: أي: يا فلان. وحذفت النون للترخيم.

باب الياء

الياء

هي الحرف الثامن والعشرون من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائي، والعاشر في الترتيب الأبجدي. تُعادل في حساب الجُمَّل الرقم عشرة. وهي، في عِلْم الصُّرف، حرف عِلَّة إذا تحرَّكت (نحو: هَيْف)، وحرف عِلَّة ولين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تُناسبها^(١) (نحو: بَيْت)، وحرف عِلَّة ومَدَّ ولين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تُناسبها (نحو: فيل).

والياء حرف مجهور حنكي مخرجه من بين أوَّل اللِّسان ووسط الحنك الأعلى، وتقول: يَيْتُ ياءً حسنة: كَتَبْتُها.

والياء من الحروف المعجمة (المنقوطة) بنقطتين أسفلها للتفريق بينها وبين الألف المرسومة ياءً في الأفعال الناقصة الماضية والمضارعة. وقد أهملت كتابة هاتين النقطتين في بعض الأقطار العربية. وهي، في الكتابة، توصل بما قبلها وبما بعدها.

وستتاولها في النقاط التالية:

١ - الياء التي هي حرف مضارعة.

٢ - الياء التي هي علامة للنصب والجرّ في المثنى، وجمع المذكر السالم، والملحق بهما.

٣ - الياء التي هي علامة للجرّ في الأسماء الستة.

٤ - ياء التصغير.

٥ - ياء النُسب.

٦ - ياء الإشباع.

٧ - ياء الوصل.

٨ - الياء التي لإطلاق القافية.

٩ - ياء التذكُّر.

١٠ - الياء التي في آخر الضمير المفرد المذكر دلالة على التذكير.

١١ - ياء الإنكار.

١٢ - الياء التي في نفس الكلمة من بنيتها.

١٣ - الياء التي للوقف خاصة.

١٤ - الياء التي هي ضمير المخاطبة.

١٥ - الياء التي هي ضمير المفرد المتكلم مذكراً أو مؤنثاً.

١٦ - الياء التي هي بدل من أصل.

١٧ - قلب الياء.

١٨ - الياء المحذوفة من بنية الكلمة.

١٩ - الياء الزائدة.

٢٠ - ياء الإلحاق.

٢١ - حذف الياء.

(١) الضمة تُناسب الواو، والفتحة تُناسب الألف، والكسرة تُناسب الياء.

٦ - ياء الإشباع: وذلك لإشباع الكسرة، في الشعر، نحو قول الشاعر (من الطويل):
تُحِبُّكَ نَفْسِي مَا حَيِّنْتُ، فَإِنْ أُمْتُ
يَحِبُّكَ عَظَمٌ فِي التَّرَابِ تَرِنْتُ
والأصل: تَرِب. وتأتي لإشباع ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: «فَعَلْتِيه يَا هِنْدُ»، وذلك في بعض لغات العرب. وانظر ألف الإشباع في «الألف»، وواو الإشباع في «الواو».

* * *

٧ - ياء الوُضَل: انظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «ه».

* * *

٨ - الياء التي لإطلاق القافية: وهي لا تكون كذلك إلا إذا وَقَعَتْ زائدة في آخر الكلمة وفي آخر البيت الشعري، وسميت بذلك، لأنها تطلق حرف الروي المكسور من عقال التقيد، وهو السكون، إلى الحركة، نحو قول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِّلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
فَيَا عَجَبًا مَنْ رَخِلَهَا الْمُتَحَمِّلُ
ففي الكتابة العروضية، تكتب «المتَحَمِّلُ»، هكذا: «لُمتَحَمِّلِي»، فتكون الياء مقابل النون من «فَعُولُنْ»؛ لأنَّ البيت على البحر الطويل، ووزنه «فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ» مُكَرَّرَةٌ أربع مرات. وراجع ألف الإطلاق في «الألف»، وواو الإطلاق في «الواو».

* * *

٩ - ياء التذكُّر: كالواو والألف، وذلك في الوقف على كلمة مكسورة أو ساكنة الآخر، لتذكُّر ما بعدها، فإذا أَرَدْتَ أن تقول مثلاً: «قَدْ قَامَ»، ونسيت «قام»، تقول: «قَدِينِي» ثُمَّ تَقِف

١ - الياء التي هي حرف مضارعة: تدلُّ على المذكر الغائب، نحو: «المَجْتَهِدُ يَنْجُحُ»، أو الغائبين المذكَّرين، نحو: «المَجْتَهِدَانِ يَنْجُحَانِ»، أو الجمع المذكَّر، نحو: «المَجْتَهِدُونَ يَنْجُحُونَ»، أو الجمع المؤنث الغائب، نحو: «المَجْتَهِدَاتُ يَنْجُحْنَ»، وهي تُضَمُّ في الرباعي، نحو: «يُزَلْزَلُ، يُكْرَمُ»، وتُفْتَح في غيره، نحو: «يَلْعَبُ، يَسْتَخْرِجُ». ومن العرب من يكسر حرف المضارعة. راجع: التثنية. وراجع: المضارعة.

* * *

٢ - الياء التي هي علامة للتَّصْبِ والجز في المثنى، وجمع المذكر السالم، والملحق بهما: نحو: «شَاهَدَتِ الطَّالِبَتَيْنِ» («الطَّالِبَتَيْنِ»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى)، ونحو: «مَرَرْتُ بِالْمُعَلِّمِينَ» («المُعَلِّمِينَ»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم).

* * *

٣ - الياء التي هي علامة للجز في الأسماء الستة: نحو: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ» («أَبِيكَ»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. والكاف ضمير متَّصل مبني على الفتح في محلِّ جرٍّ بالإضافة).

* * *

٤ - ياء التصغير: موقعها في الاسم المصغَّرُ ثالثة، ولا تكون إلا ساكنة، نحو: «قُلَيْمٌ، عُمَيْرٌ، حُوَيْلِدٌ».

* * *

٥ - ياء النَّسَب: نحو: «كُوفِيٌّ، مَدَنِيٌّ»، وحُكْمُهَا أن تأتي مُشَدَّدة في آخر الكلمة مكسور ما قبلها.

* * *

١٢ - الياء التي في نفس الكلمة من بنيتها:
إذا كان مع الياء حرفان، كانت أصلاً، إذ لا
أقل من ثلاثة أحرف أصول، نحو: «ظبي»،
و«يبس». وإذا كان معها حرفان مقطوع
بأصالتهما، وما عداهما محتملاً للأصالة
والزيادة، فلا يخلو أن تكون الميم أولاً، أو
الهمزة، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. فإن
كانت الميم أو الهمزة، قضيت على الياء
بالأصالة، وعلى الميم والهمزة بالزيادة^(١)،
نحو: «أيدع»^(٢)، و«ميراث». وإن كان غير
ذلك من الزوائد، قضيت على الياء بالزيادة،
وعلى ما عداها بالأصالة^(٣)، نحو: «يزمّع».

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً
بأصالتها، قضيت عليها بالزيادة؛ لأن الياء لا
تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات
الأربعة، إلا أن يشذ من ذلك شيء فلا يُقاس
عليه^(٤)، أو في بنات الأربعة، نحو:
«حَيْحَى»^(٥).

وزعم بعضهم أن الياء في «شيراز» أصل،
والصحيح أنها بدل من واو، بدليل قولهم في
الجمع «شواريز».

وتُزاد الياء أولاً في الفعل المضارع، نحو:
«يلعب»، وفي الاسم، نحو: «يربوع». وتُزاد
ثانية في الفعل، نحو: «ينظر»، والاسم،
نحو: «صَيْقَل». وثالثة في الاسم، نحو:
«كريم، عَثِير (التراب)»؛ ورابعة فيه، نحو:

لَتَذْكُرَ ما بعدها. وإذا كانت الكلمة الموقوف
عليها مُنتَهيةً بياء، أَشْبَغَت الياء قَدْرَ يائِثَيْنِ حتى
يُغْلَمَ في ذلك أن ذلك المد إنما هو عَوْضٌ من
المحذوف على معنى التذكُر. ومنهم من يعتبر
ياء التذكُر إشباعاً للحركة التي قبلها. وراجع
واو التذكُر في «الواو»، وياء التذكُر في
«الياء».

١٠ - الياء التي في آخر الضمير المُفْرَد
المذكُر دلالةً على التذكير: نحو: «بِهِي»
وذلك في إحدى لغات العرب.

١١ - ياء الإنكار: وذلك في الوقف بعد
التنوين أو غيره، فتقول: إذا أَتَكُرْتُ نحو:
«نَجَحَ زَيْدٌ»، تقول: «أَزِيدُنِي؟»، فتكون الياء
حرفاً للإنكار، والهاء حرفاً للسكوت (أو
للوَقْف)، وتقول في إنكار نحو «جئتُ أمس»،
تقول: «أَأَمْسِي؟» وحرف الإنكار تابع لحركة
الحرف الأخير من الكلمة، فيأتي ألفاً بعد
فتحة، وياءً بعد كسرة، وواواً بعد ضمة،
ويُردف دائماً بهاء السكوت. ومنهم من يعتبر
ياء الإنكار إشباعاً للحركة وليس من قبيل
الإنكار. وراجع واو الإنكار في «الواو»، وياء
الإنكار في «الياء»، وهمزة الإنكار في
«الهمزة».

(١) إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: «الأبصر» (أي: الحشيش) فهمزته أصلية.

(٢) الأيدع: صبغ أحمر.

(٣) إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: «ياجج» (اسم موضع).

(٤) نحو: «يَشْتَعور» (نوع من الشجر).

(٥) حَيْحَيْتُ بِالْفَتْح: صَوْتُ. والدليل على أن الياء في «حَيْحَى» أصلية، أنك لو جعلتها زائدة، لكان «حَيْحَى» من باب «دَدَن»، وذلك نادر.

و«نَجَحَتْ». وقد ردَّ جمهور النحاة على الأخفش والمازني، بأنه لو كانت حرفاً:
أ - لَمْ تَثْبُتْ معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي تأنيث، كما لم تَثْبُتْ مع تاء التأنيث، فلا يُقال: «مَعْلَمَات».

ب - لجاز أن تُحذف مع بعض المؤنث، كما يُفعل بقاء التأنيث^(١).

ج - لاجتماع مع ألف التثنية للمؤنثتين المُخاطبتين، فيقال: «تفعليان»، كما قيل: «فعلتا».

وأخيراً لا يوجد فعل مُضارع فيه علامة التأنيث مختصة، فيُقاس هذا عليه.

١٥ - الياء التي هي ضمير المفرد المتكلم مذكراً أو مؤنثاً: تكون في محل نصب مسبقة بنون الوقاية إذا اتصلت بالفعل، وفي محل جر بالإضافة وغير مسبقة بنون الوقاية إذا اتصلت بالاسم، نحو: «كأفاني معلّمي».

١٦ - الياء التي هي بدل من أصل: تبدل الياء من ثمانية عشر حرفاً، وهي: الواو، والألف، والسين، والباء، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والذال، والعين، والكاف، والتاء، والشاء، والجيم، والهاء، والهمزة.

وتكون الياء مقلوبة عن واو، أي: تُقَلَّبُ الواو ياءً في الحالات التالية:

أ - إذا تطرقت بعد كسرة، نحو: «رضي»، السامي، أصلهما: «رضو السامو». ولا يتغير هذا الحكم إذا وقعت تاء التأنيث بعد هذه الواو، نحو: «رضيت، السامية».

«سرجين» (الزبل)، وفي الفعل، نحو: «جَعِبَيْتُ» (جَمَعْتُ وَقَلَبْتُ)؛ وخامسة في الاسم، نحو: «عَنْتَرِيس» (الناقة العظيمة الضلبة)، وفي الفعل، نحو: «اسْلَنْقَيْتُ» (نمْتُ على ظهري).

١٣ - الياء التي للوقف خاصة: حرف يُستخدم في الاستثبات بـ«مَنْ» عن النكرة المجرورة، فتقول، في لغة، للاستثبات عَمَّنْ قال: «مررتُ برجلٍ، ورَجُلَيْنِ، وامرأة، وامرأتين، ونساء»، تقول: «مَني؟» ويجوز، في لغة ثانية، إلحاق علامات للدلالة على التأنيث والتثنية والجمع، فتقول للاستثبات عَمَّنْ قال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»، تقول: «مَني»، وعَمَّنْ قال: «مررتُ برَجُلَيْنِ»: «مَنيْنِ»، وعَمَّنْ قال: «مررتُ برِجَالٍ»: «مَنيْنِ»، وعَمَّنْ قال: «مررتُ بامرأة»: «مَنَّة»، وعَمَّنْ قال: «مررتُ بامرأتين»: «مَنتَينِ»، وعَمَّنْ قال: «مَرَرْتُ بِنِساءٍ»: «مَنَاتٍ». وكلّ هذا في الوقف، فإذا وصلنا الكلام، حذفنا، في اللغتين، الياء، فقلنا: «مَنْ يا هذا؟»

١٤ - الياء التي هي ضمير المخاطبة: تكون في محل رفع فاعل إذا اتصلت بالأفعال المبنية للمعلوم، نحو: «أَنْتِ تَجْتَهِدِينَ يا هِنْدُ»، وفي محل رفع نائب فاعل إذا اتصلت بالأفعال المبنية للمجهول، نحو: «أَنْتِ يا هِنْدُ تُعَامِلِينَ كما عومِلْتُ رقيقاً». وعدّها الأخفش حرفاً للتأنيث، كتاء التأنيث المتصلة بالفعل الماضي في نحو: «قَامَتْ»،

ز - إذا وقعت لامًا لصفة على وزن «فُعَلَى»^(٥)، نحو: «دُنْيَا، عُلْيَا»، أصلهما: «ذَنُوبِي، عُلُوبِي». وقد شذت كلمة «فُضُوبِي».

ح - إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة شرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما (أي: من الواو والياء) أصيلاً (أي: غير منقلب عن غيره)، ساكنًا سكونًا أصليًا غير عارض^(٦)، نحو: «مَيِّتٌ، لَيٌّ»، أصلهما: «مَيِّتٌ، لَوِيٌّ».

ط - إذا وقعت لام اسم مفعول لفعل ماضٍ ثلاثي على وزن «فَعِلَ»^(٧)، نحو: «مَرَضِيٌّ، مَقُوبِيٌّ»، وأصلهما: «مَرَضُوبِيٌّ، مَقُوبُوبِيٌّ» على وزن «مَفْعُولٌ»، وفعلاهما: «رَضِيٌّ، قُوبِيٌّ».

ي - إذا وقعت لامًا لجمع تكسير على وزن «فُعُولٌ»^(٨)، نحو: «عَصِيٌّ، دَلِيٌّ»، وأصلهما: «عَصُوبٌ، دُلُوبٌ».

ك - إذا وقعت عينًا لجمع تكسير على وزن «فُعُلٌ» صحيح اللام دون أن يفصل بين العين واللام، فاصل، نحو: «صَيِّمٌ، نُيِّمٌ»،

ب - إذا وقعت عينًا لمصدرٍ أعِلَّتْ في فعله، وقبلها كسرة، وبعدها ألف زائدة^(١)، نحو: «صِيَامٌ، قِيَامٌ، حِيَاكَةٌ»، وأصلها: «صَوَامٌ، قَوَامٌ، حَوَاكَةٌ».

ج - إذا وقعت عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي مُعَلَّةٌ في مفردة^(٢)، نحو: «دِيَارٌ، حَيْلٌ، قَيْمٌ»، أصلها: «دَوَارٌ، حَوْلٌ، قَوْمٌ».

د - إذا وقعت عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة شرط أن تكون ساكنة في المفرد، وبعدها ألف في الجمع^(٣)، نحو: «سَيَاطٌ، رِيَاضٌ»، أصلهما: «سَيَاطٌ، رِيَاضٌ».

هـ - إذا تطرّفت، وكانت رابعةً فصاعدًا بعد فتح، نحو: «أَعْطَيْتُ، الْمَزْكِيَانِ»، أصلهما: «أَعْطَوْتُ، الْمَزْكُونِ».

و - إذا وقعت ساكنة غير مُشَدَّدة بعد كسرة^(٤)، نحو: «مِيزَانٌ، مِيعَادٌ»، أصلهما: «مِوزَانٌ، مِوَعَادٌ».

(١) لذلك لم تُقَلَّبْ في نحو: «سَوَاكٌ، سَوَارٌ» لانتفاء المصدرية، ولا في نحو: «جَوَارٌ، لِوَاذٌ (أي: التجاء)» لأن عين الفعل لم تُعَلَّ، ولا في نحو: «جَوْلٌ» لعدم وجود الألف الزائدة بعدها.

(٢) وقد شذت كلمة «جَوَجٌ» جمع «حَاجَةٌ».

(٣) لذلك لم تُقَلَّبْ في نحو: «كَيُورَةٌ» لعدم وجود الألف، ولا في نحو «طَوَالٌ» لأنها متحركة.

(٤) لذلك لم تُقَلَّبْ في نحو: «سَوَارٌ، صَوَانٌ» لعدم سكونها، ولا في نحو: «اجْلُودٌ» (وهو الإسراع في السير ومدامته) لتشديدتها.

(٥) أما إذا كانت «فُعَلَى» اسمًا، وليست صفة، فلا قلب، نحو: «خَزُوبِيٌّ» (اسم موضع).

(٦) لذلك لم تُقَلَّبْ في نحو: «يَدْعُو يَزِيدٌ» لأنها اجتمعت مع الياء في كلمتين، ولا في نحو: «زَيْتُونٌ» لوجود الفاصل بينها وبين الياء، ولا في نحو: «طَوِيلٌ»، لأن الأول منهما (أي: من الواو والياء) متحرك، ولا في نحو: «كُورَيْبٌ» لأن الواو غير أصلية. أما إذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم (أي: غير وصف) مشتمل على واو متحركة، وتكسيره على «مفاعل» وما يُشابهه، فقد حاز القلب وعدمه، نحو: «جُدَيْلٌ وَجُدَيْوَلٌ، أَسَيْدٌ وَأَسَيْوَدٌ» (تصغير «جُدُولٌ»، «أَسَدٌ»، والإعلال أفضل).

(٧) أما إذا كان الماضي غير مكسور العين، فيجب تصحيح الواو، نحو: «مَغْرُوبٌ، مَدْعُوبٌ»، وفعلاهما: «مَغْرَا، دَعَا»، وأصلهما: «مَغْرُوبٌ، مَدْعُوبٌ».

(٨) إذا كان وزن «فُعُولٌ» لاسم مفرد، وَجِبَ التصحيح، نحو: «عُلُوبٌ، نُمُوبٌ».

وأضلهما: «صَوْم، نُوم»^(١).

وتكون الياء مقلوبة عن ألف، أي: تُقْلَبُ
الألف ياءً في المواضع التالية:

أ - إذا وقعت إثر كسرة، ويكون ذلك في
جمع التكسير أو التصغير، نحو: «مصباح
مصاييح مُصَيِّح، دينار دنائير دُنَيْنِير».

ب - إذا وقعت تاليةً لياء التصغير، نحو:
«غَلَامٌ غُلَيْمٌ، كتابٌ كُتِيبٌ».

ج - في التذبة، وذلك للتفريق بين المذكر
والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث، نحو
قولك: «وَأَغْلَامِكِيه» فَرْقًا بينه وبين «وَأَغْلَامِكَاه» في المذكر. ولولا هذا القلب،
لالتبس أحدهما بالآخر.

وأبدلت الياء من السين، من غير لزوم^(٢)،
في «سادس» و«خامس»، فقالوا: «سادي»،
و«خامي»، نحو قول النابغة الجعدي يهجو
ليلي الأخيلى (من الوافر):

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَسَالُ

فَزَوُجُكِ خَامِسٌ وَحَمُولُكِ سَادِي^(٣)
أي: «سادس». وقال آخر (من البسيط):

مَضَى ثَلَاثَ سِنِينَ مُنْذُ حُلِّ بِهَا

وَعَامٌ حُلَّتْ، وَهَذَا التَّابُعُ الْخَامِي
أي: «الخامس».

وأبدلت من الباء على غير لزوم، في جمع
«ثعلب» و«أرنب»، في الضرورة الشعرية.

أنشد سيويه (من البسيط):

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّرُهُ

مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٤)

أراد: «الثعالب»، و«أرانبها»، فلمَّا لم
يستطع تسكين الباء، أبدل منها ياء. وأبدلت
أيضًا من الباء، على اللزوم، في «ديباج».
وأصله: «دَبَاج»، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً
هروبيًا من اجتماع المثليين. والدليل على ذلك
قولهم في الجمع: «دبابيج». فردّوا الباء لما
فرّقت الألف بين المثليين. وأبدلت أيضًا من
الباء الثانية، هروبيًا من التضعيف، في «لا
وربك»، فقالوا: «لَا وَرَيْكَ».

وأبدلت من الرّاء على اللزوم، في
«قيراط»، و«شيراز»، والأصل: «قِرَاط»،
و«شِرَاز» بدليل جمعهما على «قاراريط»
و«شراريز». وأبدلت أيضًا في «تَسْرِيْتُ»،
وأصله: «تَسْرَزْتُ» لَأَنَّهُ «تَفَعَّلْتُ» مِنْ
«السَّرِيَّة»^(٥).

وأبدلت من النون، على اللزوم، في
«دينار». أصله: «دِنَار» بدليل قولهم في
الجمع: «دَنَانِير»، وفي التصغير: «دُنَيْنِير».
وأبدلت من نون «إنسان» الأولى، على غير
اللزوم، فقالوا: «إِيسَان». قال عامر بن جُوَيْن
(من الطويل):

فَيَا لَيْتَنِي، مِنْ بَعْدِ مَا طَافَ أَهْلُهَا

هَلَكْتُ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتَ إِيسَانٍ

(١) يجوز هذا التصحيح، وهو الأكثر شيوعًا، فنقول: «صَوْم، نُوم». أما إذا لم تكن اللام صحيحة، فلا يصح القلب في نحو: «شَوَى، غَوَى»، وهما جمع «شَاو، غَاو» (اسما فاعل من «شَوَى، غَوَى»). كما يجب التصحيح إِنْ فصلت العين عن اللام، نحو: «صَوَام، نَوَام»، ومن الشاذ المسموع «نِيَام».

(٢) وقيل: للضرورة الشعرية.

(٣) الفسأل: جمع «فسل»، وهو الرّذل من الرجال.

(٤) لببت لأبي كاهل اليشكري، وقد تقدّم تخريجه. والأشارير: قطع من اللحم تُجَفَّفُ للاذخار. تَتَمَّرُهُ: تُجَفِّفُهُ. الوحز: قطع من اللحم.

(٥) «السَّرِيَّة»: «فَعْلِيَّة» من «السَّرور»؛ لأن صاحبها يُسَرُّ بها، أو من «السَّر»؛ لأن صاحبها يُبَسِّرُ أمرها عن أمراته.

والأصل: «يَأْتُم». وأُبدِلت أيضًا من الميم الأولى في «أُمَّا»، فقالوا: «أَيِّمًا» هُرُوبًا من التضعيف. وقد رُوي بيت عمر بن أبي ربيعة (من الطويل):

رَأَتْ رَجُلًا أَيِّمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فَيَضْحَى، وَأَيِّمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ^(٢)

وأُبدِلت أيضًا من الميم الأولى في «ديماس»، هُرُوبًا من التضعيف، والأصل: «دِمَاس»، بدليل قولهم في الجمع: «دَمَامِيس».

وأُبدِلت من الدال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَاةً وَتَصْدِيَةً﴾^(٣) [الأنفال: الآية ٣٥]، والأصل: تَصْدِيدَةٌ؛ لأنه من «الصد».

وأُبدِلت من العين في «تَلْعَيْتُ»^(٤) تَلْعِيَّةً، والأصل: «تَلْعَعْتُ تَلْعِيَّةً»؛ لأنه من «اللُعَاعَة»^(٥)، فأجدلت العين الأخيرة ياءً، هُرُوبًا من اجتماع الأمثال.

وأُبدِلت من الكاف في «مكاكي» (جمع «مَكُوك»^(٦))، والأصل: «مكاكيك»، فأُبدِلت الياء من الكاف الأخيرة، هُرُوبًا من ثقل التضعيف.

وأُبدِلت من التاء في قول الشاعر (من الرجز):

قَامَتْ بِهَا تَنْشِدُ كُلَّ مَنَشِدٍ

فَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ يُرِيدُ: «فَاتَّصَلَتْ»، فأبدل من التاء الأولى ياءً، كراهية التشديد.

وقالوا في الجمع: «أَيَّاسِين». وأُبدِلت أيضًا من نون «إنسان» الثانية، ونون «ظربان»^(١) في الجمع، فقالوا: «أَنَاسِي»، و«ظَرَابِي». وأُبدِلت أيضًا من النون في «تَظْنَيْتُ»، والأصل: «تَظْنَنْتُ»؛ لأنه «تَفَعَّلْتُ» من «الظَن».

وأُبدِلت من اللام في «أَمْلَيْتُ الْكِتَابَ»، والأصل: «أَمَلَلْتُ» فأبدِلت اللام الأخيرة ياءً، هُرُوبًا من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا. قال تعالى: ﴿فَبِمَا تُمَكِّنْ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٥]، وقال: ﴿وَلِيُثَلِّلَ آلَئِدَى عَلَيْهِ الْعُقُوقُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢]. وإنما جعلت اللام في الأصل؛ لأنَّ «أَمَلَلْتُ» أكثر من «أَمْلَيْتُ».

وأُبدِلت من الصاد، على غير اللزوم، في «قَضَيْتُ أَظْفَارِي»، بمعنى: «قَصَصْتُ». فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياءً، هُرُوبًا من اجتماع المثلين.

وأُبدِلت من الضاد في «تَفَضَّيْتُ» من «الْفَضَّة»، وفي قول العجاج (من الرجز): تَفَضَّيَ الْبَازِي، إِذَا الْبَازِي كَسَزُ والأصل: تَفَضَّضُ؛ لأنه «تَفَعَّلَ» من «الانقضاض».

وأُبدِلت من الميم في «يَأْتُمِي» على غير اللزوم في الشعر، نحو قول كثير عزة يمدح عمر بن عبد العزيز (من الطويل): تَزَوُّرُ امْرَأَ، أَمَا إِلَهَ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتُمِي

(١) الظربان: دابة.

(٢) يضحى: يظهر للشمس. يخصر: يبرد ويروى البيت: ... أما إذا ما الشمس عارضت ...

(٣) التصدية: التصفيق والصوت. (٤) تَلْعَيْتُ: رَغَيْتُ.

(٥) اللعاعة: أصل الثَّيْت. (٦) المَكُوك: طاس يُشْرَبُ بِهِ.

وأبدلت من الثاء في «ثالث»، فقالوا:
«الثالي».
قال الزجاج:

يَفْدِيكَ، يا زُرْعَ، أباي وخالي
قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وهذا الثالي
وأنت، بالهجران، لا تُبالي
أراد: «وهذا الثالث».

وأبدلت من الجيم في جمع «ديجوج»^(١)،
فقالوا: «الذياجي»، والأصل: «دياجيج».

وأبدلت من الهاء في «دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ»،
أي: دحرجته. والأصل: «دَهْدَهْتُهُ». وقالوا
في «صَهْصَهْتُ»^(٢) بالرجل: «صَهْصَيْتُ»،
فأبدلوا من الهاء ياء.

وأبدلت من الهمزة باطراد، إذا سكنت
الهمزة وقبلها كسرة، نحو: «ذيب»، و«بِير»
في «ذِئْب»، و«بِئْر».

وهذا غير لازم إلا إذا كان الحرف
المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزة
أخرى، نحو: «إيمان» و«إيتاء» في مصدر
«أَمَنَ» و«آتَى»؛ والأصل: «إئمان»، و«إئتاء».
وأبدلت من الهمزة المفتوحة المكسور ما
قبلها، على غير لزوم، في «مِير» و«أَرِيدُ أَنْ
أُفَرِّكَ»، والأصل: «مِئْر»^(٣)، و«أُفَرِّكَ».

وتبدل منها، على غير لزوم إذا وقعت بعد ياء
«فَعِيل» ونحوه مما زيدت فيه لمد، وبعد ياء
التصغير، فقالوا في «خطيئة»: «خطيئة»، وفي
تصغير «أَفُؤْس»: «أَفَيْس».

وإذا التقت همزتان، وكانت الثانية متحركة

بالكسر، قلبت الثانية ياء على اللزوم، نحو
قولهم: «أَيِّمَةٌ» في جمع «إمام». والأصل:
«أَأَيِّمَةٌ»، وقيل: «أَيِّمَةٌ» دون إبدال.

وتبدل أيضًا من الهمزة الواقعة طَرَفًا بعد
ألف زائدة في التثنية في لغة لبعض بني فزارة.
فيقولون في تثنية «كساء» و«رداء»: «كسايان»
و«ردايان».

وأبدلت بغير اطراد في «قرأتُ» و«بدأتُ»،
و«تَوَضَّأْتُ»، فقالوا: «قَرَيْتُ»، و«تَوَضَّيْتُ»،
و«بَدَيْتُ».

١٧ - قلب الياء: انظر: «قلب الياء همزة»
في «أ» (الهمزة)، و«قلب الياء واوًا» في
«الواو»، و«قلب الياء ألفًا» في «الألف».

١٨ - الياء المحذوفة من بنية الكلمة:
حذفت الياء من «يَد» والأصل: «يَدِي»
لقولك: «يَدَيْتُ إِلَى فُلَانٍ يَدًا»، أي: أهديتُ
إليه معروفًا. وحذفت من «مِئَة»، والأصل:
«مِئِيَّة»، ومن «دَم»، والأصل: «دَمِي»،
لقولهم: «دَمَيَان». قال الشاعر (من الوافر):

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبُخْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

١٩ - الياء الزائدة: هي الياء المزیدة على
أصل الكلمة لغرض من أغراض الزيادة، نحو
ياء «صَيِّف»، وياء «يلعب».

وجاء في شرح المفصل: «قال صاحب
الكتاب: والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف

(٢) صَهْصَهْتُ: قلت: «صَهْ صَهْ».

(١) الذيجوج: الليل المظلم.

(٣) مِئْر: جمع «مِئرة»، وهي العداوة.

يكونا أصليين، أو زائدين، أو أحدهما أصلٌ والآخر زائدٌ، فلا يكونان أصليين، لأنَّ الياء لا تكون أصلًا مع بنات الثلاثة في غير المضاعف. ولا يكونان زائدين؛ لأنَّ الاسم لا يكون على حرفين. ولا تكون الياء الثانية هي المزيّدة؛ لأنها ليس في الكلام «فَعِيلٌ» بفتح الفاء، وفيه «فَعِيلٌ» بكسره. فلو كانت زائدة، لقليل: «يَهْيَرُ» بكسر الصدر، كما قيل: «عَثِيرٌ»، و«جَذِيمٌ»، فإذا تعيّن أن تكون الأولى هي المزيّدة. وقالوا في الفعل «يَقْعُدُ»، و«يَضْرِبُ»، وثانيةً في نحو «خَيْفَقٌ»، وهو صفةٌ، يقال: «فلاةٌ خيفَقٌ»، أي: واسعةٌ، و«صَيْرَفٌ» و«ضَيْعَمٌ»، وهو من أسماء الأسد. وثالثةٌ، نحو: «سَعِيدٌ» و«قَضِيبٌ». ورابعةٌ، نحو: «زَبْنِيَّةٌ» لواحد الزبانيّة، و«دِهْلِيْزٌ»، و«قِنْدِيلٌ»، و«عَنْتَرِيْسٌ» للناقة الشديدة. وخامسةٌ في «سُلْخَفِيَّةٌ». وسادسةٌ في تصغير «عَنْكَبُوتٍ» وتكسيّره، نحو: «عَنْيَكَيْبَتٍ»، و«عَنَاكَيْبَتٍ» فيما حكاه الأصمعيّ. فتعلم زيادة الياء في ذلك كله، لأنها لا تكون أصلًا في بنات الثلاثة فصاعدًا.

فأما «يَأْجَجُ»، وهو اسمُ مكان، فالياء في أوله أصلٌ. يدلُّ على ذلك إظهارُ التضعيف. ولو كانت الياء زائدة، لكان من «أَجَّ يَأْجُ»، وكان يجب الازدغام، وأن تقول: «يَوْجُجُ»، كما تقول: «يَغْصُ»، و«يَغْضُ». فلما لم يذغموا،

أصول، فهي زائدة أينما وقعت، كـ «يَلْمَعُ»^(١)، و«يَهْيَرُ»، و«يَضْرِبُ»، و«عَثِيرٌ»^(٢)، و«زَبْنِيَّةٌ» إلّا في نحو: «يَأْجَجُ»، و«مَرْيَمٌ»، و«مَذْنٌ»، و«صَيْصِيَّةٌ»^(٣)، و«فَوْقَيْتٌ». وإذا حصلت معها أربعةٌ، فإن كانت أولًا، فهي أصلٌ، كـ «يَسْتَعْوِرُ»، وإلّا فهي زائدة كـ «سُلْخَفِيَّةٌ».

قال الشارح: أمرُ الياء كأمر الألف: متى حصلت مع ثلاثة أحرف أصول، فلا تكون إلّا زائدة، عرفت اشتقاقه أو لم تعرفه، وذلك نحو: «كَثِيرٌ» و«عَقِيلٌ». وإنما قلنا ذلك لكثرة ما عُلم منه الاشتقاق على ما ذكرنا على الألف.

وقوله: «أَيْنَمَا كانت»، يريد أنها تقع زائدة مع بنات الثلاثة سواء كانت أولًا أو حشواً أو آخرًا بخلاف الألف والواو. وأما الألف فلاجل سكونها وعدم جواز الحركة فيها، وأما الواو فلما سنذكره من أمرها. فمثال زيادتها أولًا قولك: «يَزْمَعُ»، وهي حجارةٌ صغارٌ. و«يَلْمَعُ» وهو السَّرَاب. قال الشاعر (من الطويل):

إذا ما شَكَّوْتُ الحُبَّ كَيْمَا تُثِيبَنِي

بُوْدَيِّ قَالَتْ إِنَّمَا أَنْتَ يَلْمَعُ^(٤)

و«يَلْمَعُ» للقباء، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. و«يَهْيَرُ» - وهو حجر - إحدى الياءين فيه زائدة، وهي الأولى؛ لأنه لا يخلو إما أن

(١) اليلمع: السراب للمعانة (لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع)).

(٢) العثير: العجاج الساطع (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).

(٣) الصيصية: شوكة الحائك التي يُسوِّي بها السدّة واللحمة (لسان العرب ٧/ ٥٢ (صيص)).

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٢٤ (لمع).

اللغة والمعنى: تثيبي: تعطيني ثوباً. اليلمع: السراب.

أنتظر منها أن تبادلني محبتي لمثلها حينما أشكو لها ما ألقىه من حبها، لكنها تتهمني دومًا بأنني مخادع كالسراب.

«فَعَلَّلْتُ»، والأصل «حَنِحْتُ» و«عَيَّعْتُ». وإنما قُلِبَت الياء الأولى أَلْفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «يَنْجَلُ»: «يَاَجَلُ». وكذلك «قَوَّيْتُ»، و«ضَوَّضَيْتُ»، فإنَّ الياء الثانية فيهما أصلٌ؛ لأنها الأولى كُرِّرَتْ، وأصلهما: «قَوَّقُوْتُ»، و«ضَوَّضَوْتُ». وإنما قلبوا الثانية منهما ياءً لوقوعها أربعة على حدٍّ «أَغَزَيْتُ» و«أَذَعَيْتُ». فإن قيل: فهلا كانت زائدة على حدٍّ زيادتها في «سَلَقَيْتُ»، و«جَعَبَيْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «سَلَسَ»، و«قَلِقَ»، وهو قليل، وباب «زَلَزَلْتُ» و«قَلَقَلْتُ» أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. فإن قيل: فاجعل الواو فيهما زائدة على حدٍّ «صَوَّمَعْتُ» و«حَوَّقَلْتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «كَوَّكَبَ» و«دَدَنَ» مما فاؤه وعينه من واد واحد، وهو أقلُّ من «سلس» و«قلق».

قال صاحب الكتاب: وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أولاً، فهي أصلٌ كـ«يَسْتَعُورِ»، وإلا فهي زائدة كـ«سُلْخَفِيَّة».

قال الشارح: حكمُ الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أولِ بنات الأربعة، فإنه لا يُقَضَى عليها بالزيادة، ولا تكون إلا أصلاً؛ لأنَّ الزوائد لا يلحقن أوائل بنات الأربعة لقلة التصرف في الرباعي، وأنَّ الزيادة أولاً لا تتمكن تمكُّنها حشواً وآخرًا. ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزداد أولاً ألبتة، وتزداد حشواً مضاعفةً وغير مضاعفة؟ فالمضاعفة نحو: «كَرَّوَسٍ»^(١) و«عَصَوْدٍ»^(٢) و«اجْلَوْدٍ»^(٣)

دلَّ أنَّ الجيم الأخيرة زائدةٌ للإلحاق بمثال «جَعْفَرٍ». فلذلك لم يدغموا، إذ لو اذغموا، لبطل الغرض، وزالت الموازنة. وبعضُ المحدثين ربما كسر الجيم، وقال: «يَاَجِجَ». فإن صحَّ ما رواه، كانت الياء زائدة؛ لأنه ليس في الكلام «جَعْفَرٍ» بكسر الفاء، ويكون إظهارُ التضعيف شاذًّا من قبيل «محبٍ».

وأما «مَرِيَمَ» و«مَدَيْنَ»، فإنَّ الميم فيهما زائدة، والياء أصلٌ، إذ ليس في الكلام «فَعِيلٌ» بفتح الفاء. وكان يجب كسرُ الصدر منهما، فيقال: «مَرِيَمَ»، و«مَدَيْنَ» كـ«عَثِيرَ»، وكان القياس فيهما قلبُ الياء على حدٍّ «مَقَالٍ» و«مَقَامٍ»، لكنه شذَّ التصحيحُ فيهما، كما شذَّ في «مَكْوَرَةٍ». وإذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم في نحو: «القَوْد»، كان في العلم أسهل وأولى.

وأما «صِيصِيَّة» فإنَّ الياءين فيها أصلٌ وإن كان معك ثلاثة أحرف أصول لأن الكلمة مركبةٌ من «صِي» مرتين، فالياء الأولى أصلٌ؛ لثلاثاً تبقى الكلمة على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلاً، كانت الياء الثانية أيضاً أصلاً؛ لأنها هي الأولى كُرِّرَتْ. ومثله من الصحيح «زَلَزَلٌ» و«قَلَقَلٌ». ومنه «الْوَسْوَسَةُ»، و«الْوَشْوَشَةُ». فالواو في ذلك أصلٌ، لأن الواو مكررة، وتكريرها هنا أولاً كتكريرها في «صِي صِي» أخيراً.

ومن ذلك «حَاخَيْتُ» و«عَاعَيْتُ»، الياء فيهما أصلٌ، لأنها الأولى كُرِّرَتْ، ووزنهما

(١) الكَرَّوَسُ: الرجل الشديد الرأس والكاهل في جسم (لسان العرب ١٩٤/٦ (كرس)).

(٢) العَصَوْدُ: الطويل (لسان العرب ٢٩١/٣ (عصد)).

(٣) اجْلَوْدُ الليل: مضى (لسان العرب ٤٨٢/٣ (جلد)).

و«اخْرُوطُ»^(١)، وغيرُ المضاعفة نحو: واو «عَجُوزٍ» و«جُرْمُوقٍ»^(٢). فلذلك قُضي على ياء «يستعور» وهو اسم مكان بأنها أصل، كما كانت الهمزة في «إِضْطَبِلَ» كذلك، لأنَّ حكم الهمزة كالياء إذا وقعت أولًا، والكلمة بها خماسية «كـ» عَضْرُقُوطٍ، فإن كان بعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت زائدة كزيادة الهمزة في «أخْمَرَ» فاعرفه^(٣).

* * *

٢٠ - الياء الملحقة: هي الياء التي تزداد على الكلمة من أجل إلحاقها بوزن آخر، نحو ياء «بيطر». وانظر: الإلحاق.

* * *

٢١ - حذف الياء: تُحذف الياء من:

١ - الاسم المنقوص إذا أُضيف إلى ياء المتكلم، سواء أكان مفردًا، نحو: «هذا مفتي» أو جمعًا، نحو: «هؤلاء جوارِي»، وذلك لإدغام الياء الأولى في الثانية. وكذلك تُحذف منه الياء إذا تُونَّ وكان مرفوعًا، أو مجرورًا، نحو: «هذا قاضٍ عادل»، و«مررتُ بمُحام». وتثبت ياء الاسم المنقوص إذا كان منونًا منصوبًا، نحو: «كُنْ قاضِيًا عادِلًا»، أو معرفًا بـ«أل»^(٤)، نحو: «المفتي»، أو مُضافًا

لغير ياء المتكلم، نحو: «زرتُ وادي النيل». ٢ - من المثني المنصوب أو المجرور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم، وذلك لإدغام الياء، نحو: «أكرمتُ والدي»، و«أشعرُ بوجع في عيني». وكذلك تُحذف من جمع المذكر السالم المنصوب أو المجرور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم، وذلك لإدغام الياء أيضًا، نحو: «إنَّ معلِّميَّ حضروا»، و«مررتُ بمعلِّمي».

٣ - من فعل الأمر المنتهي أصله بياء، وذلك سواء أكان آخر الأمر مفتوحًا، نحو: «اسع»، أو مكسورًا، نحو: «ازم».

٤ - من الفعل المضارع المجزوم المنتهي أصله بالياء، نحو: «ازم ما في يدك».

وكذلك تُحذف الياء الناشئة من إشباع الحرف المكسور في آخر العروض أو الضرب من البيت الشعري، نحو قول أحمد شوقي (من البسيط):

رَيْمٌ عَلَى الْقَاعِ بَيْنَ الْبَانِ وَالْعَلَمِ
أَحَلَّ سَفْكَ دَمِي فِي الْأَشْهُرِ الْحَرُمِ
ففي هذا البيت حُذفت الياء المتولدة من إشباع ميم «العلم» و«الحرم» وهي تظهر في الكتابة العروضية.

للتوسع انظر:

- أحرف المد واللين. دراسة صوتية. ريمة

(١) اخْرُوطُ البعيرُ في سيره: أسرع (لسان العرب ٢٨٦/٧ (خرط)).

(٢) الجُرْمُوق: خَفَّ صغير (لسان العرب ٣٥/١٠ (جرمق)).

(٣) شرح المفصل ٥/ ٣٢٤-٣٢٧. (٤) نفْضُلُ كتابة «مئة» دون زيادة ألف فيها.

(٥) وقيل أيضًا: «دَمَوَان»، و«دَمَان».

(٦) ومن العرب مَنْ يحذف ياء المنقوص المعرّف بـ«أل»، وقد جاءت محذوفة في القرآن الكريم في بعض الآيات، ومنها قوله: ﴿عَلَيْهِ الْقَيْبُ وَالشَّهَادَةُ الْكَبِيرُ الْمُنْعَالُ﴾ [الرعد: ٩]. وكذلك جاءت ياء الإضافة محذوفة في كثير من الآيات، ومنها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا يَتْلُو آيَاتِهِمْ لِقَابٍ يُدْرِكُهُمْ سَبِيلٌ أَلْرَّسَادُ﴾ [غافر: ٣٨].

الياء التي هي ضمير المفرد المتكلم
مذكرًا أو مؤنثًا

انظر: الياء، الرقم ١٥.

الياء التي هي علامة للجر في الأسماء الستة

انظر: الياء، الرقم ٣.

الياء التي هي علامة النصب والجر في المثنى

وجمع المذكر السالم والملحق بهما

انظر: الياء، الرقم ٢.

ياء الإلحاق

انظر: الياء، الرقم ٢٠.

ياء الإنكار

انظر: الياء، الرقم ١١.

ياء التأنيث

هي ياء المخاطبة.

انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء التثنية

هي الياء التي هي علامة النصب والجر في
المثنى.

انظر: الياء، الرقم ٢.

ياء التذكّر

انظر: الياء، الرقم ٩.

ياء التصغير

انظر: الياء، الرقم ٤.

ياء الجمع

هي الياء التي هي علامة النصب والجر في
جمع المذكر السالم.

سميح قادي. رسالة أعدت لنيل شهادة
الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة
اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
بيروت، ٢٠٠٣ م.

ياء الإشباع

انظر: الياء، الرقم ٦.

الياء الأصلية

انظر: الياء، الرقم ١٢.

ياء الإضافة

هي ياء المتكلم، أو ياء النسبة.

انظر: الياء، الرقم ٥، والرقم ١٥.

ياء الإطلاق

انظر: الياء، الرقم ٨.

الياء التي في آخر الضمير المفرد
المذكر دلالة على التذكير

انظر: الياء، الرقم ١٠.

الياء التي من نفس الكلمة من بنيتها

انظر: الياء، الرقم ١٢.

الياء التي لإطلاق القافية

انظر: الياء، الرقم ٨.

الياء التي هي بدل من أصل

انظر: الياء، الرقم ١٦.

الياء التي هي حرف مضارعة

انظر: الياء، الرقم ١.

الياء التي هي ضمير المخاطبة

انظر: الياء، الرقم ١٤.

انظر: الياء، الرقم ٢.

الياء الزائدة

انظر: الياء، الرقم ١٩.

الياء الصَّغيرة

هي الكسرة.

انظر: الكسرة.

الياء الضميرية

انظر: الياء، الرقم ١٤، والرقم ١٥.

الياء الفارقة

هي ياء النَّسَب التي تُمَيِّز بين الواحد وجنسه، نحو ياء «عربي».

انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء الفاعلة

هي ياء المخاطبة.

انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء المُتَكَلِّم

انظر: الياء، الرقم ١٥.

ياء المُثْنَى

هي الياء التي هي علامة النصب والجر في المثنى.

انظر: الياء، الرقم ٢.

الياء المحذوفة من بنية الكلمة

انظر: الياء، الرقم ١٧.

الياء المُحوَّلة

هي الياء المنقلبة عن حرف آخر.

انظر: الياء، الرقم ١٦.

ياء المُخاطبة

انظر: الياء، الرقم ١٤.

ياء المُضارعة

انظر: الياء، الرقم ١.

الياء الملحقة

انظر: الياء، الرقم ٢٠.

ياء النَّسَب

انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء النَّسْبة

انظر: الياء، الرقم ٥.

ياء النَّفْس

هي ياء المتكلم.

انظر: الياء، الرقم ١٥.

ياء الوَصْل

انظر: الياء، الرقم ٧.

ياء الوقْف

انظر: الياء، الرقم ١٣.

يا

تأتي بوجهين:

١ - حرف نداء.

٢ - حرف تنبيه.

١ - «يا» التدايئة: هي أم حروف النداء،

يُنَادى بها البعيد، أو المتوسط البعد، أو القريب. وهي، في الأصل، لنداء البعيد لجواز مدِّ الصَّوت بالألف ما شاء المتكلم، ثم كثر استعمالها، فتوَدِّي بها المتوسط البعد، ثم القريب توكيداً. ومن استخدامها لنداء البعيد

قول النابغة (من البسيط):

يا دارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ

أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ^(١)

ومن استخدامها لنداء المتوسِّط البعد، قوله تعالى: ﴿يَقَوْمُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [هود: الآية ٥١]. ومن استخدامها لنداء القريب قول الأعشى (من مجزوء الكامل):

بِائْتِ لِتُخْزِنَنَا عَفَاةَ

يا جَارَتَا مَا أَتَتْ جَارَةَ

وتختص «يا» من بين أحرف النداء بخصائص عدَّة، منها:

أ - انفرادها في باب الاستغاثة، نحو: «يا الطَّيِّبُ لِلْمَرِيضِ».

ب - مشاركتها «وا» في باب التَّذْبَةِ، نحو: «يا زَيْدُ»، و«يا رَأْسِي».

ج - جواز حذفها، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩]؛ ولذلك، إذا حُذِفَ حرف النداء، فإنها هي التي تُقَدَّرُ. وأشهر المواضع التي لا يصح فيها حذف حرف النداء «يا»:

١ - المنادى المندوب^(٢)، نحو: «وا عُثْمَانُ»، و«وا رَأْسِي».

٢ - نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشدَّدة، نحو: «يا اللَّهُ».

٣ - المنادى البعيد، من قول الشاعر (من الكامل):

يا صَادِحًا يَشْدُو عَلَى فَنَنِ

رُحْمَاكَ، قَدْ هَيَّجَتْ لِي شَجَنِي

٤ - المنادى التَّكْرَةَ غير المقصودة، نحو: «يا كريماً، لا تَحْبِسْ عَطَاءَكَ».

٥ - المنادى المستغاث^(٣)، نحو: «يا لقومي للمحتاجين».

٦ - المنادى المتعجَّب منه، نحو: «يا لَفْضِلِ الْمُعْلَمِينَ»، للتعجَّب من فَضْلِهِمْ.

٧ - المنادى ضمير المخاطَب^(٤)، عند من يجيئ نداءه، كقول الشاعر (من الرجز):

يا أَنتَ، يا خَيْرَ الدُّعَاةِ لِلْهُدَى

لَبَّيْكَ دَاعِيَا لَنَا وَهَادِيَا
ويقلّ الحذف، مع جوازه، إذا كان المنادى اسم إشارة غير مُتَّصِل بِكَافِ الخطاب^(٥)، نحو: «هذا، احترم والدَيْكَ» (أي: يا هذا...)، أو إذا كان اسم جنس لمُعَيَّن^(٦)، نحو: «مَرَضُ، أما لك نهاية؟» (أي: يا مَرَضُ...).

ملحوظة: نُقِلَ عن بعض الكوفيِّين أنَّ «يا» وأخواتها التي يُنادى بها، أسماء أفعال تتحمَّل ضميراً مُسْتَكِنًا فيها.

٢ - «يا» التَّنْبِيهِيَّة: تأتي «يا» حرف تنبيه إذا لم يأت بعدها ما يصلح أن يكون منادى، وذلك إذا وليها:

أ - الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: الآية ٢٥] في

(١) إِنَّ مَنْ لَا يُجِيبُ، وهو «دار مَيَّة» هنا، في حكم البعيد أو النائم اللذين لا يسمعان إلا بعد طول مدِّ الصَّوت.

(٢) المنادى المندوب هو المتَّجِّع عليه أو المتوجع منه.

(٣) المنادى المستغاث هو مَنْ يُنادَى لِخُلُصٍّ مِنْ شِدَّةٍ، أو يُساعد في دفعها.

(٤) أما ضمير غير المُخاطَب، فلا يُنادى مُطلقاً.

(٥) لا يُنادى اسم الإشارة الذي اتَّصَلَتْ بِهِ كَافِ الخطاب.

(٦) المقصود بـ«اسم جنس لمُعَيَّن» التَّكْرَةُ المقصودة المبيَّنة على الضم.

قراءة الكسائي.

ب - الدُّعاء، كقول الشاعر (من البسيط):

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمْ

والضَّالِّحِينَ على سِمْعَانٍ مِنْ جَارِ

ج - «ليت»، نحو الآية: ﴿يَلَيْتَنِی کُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: الآية ٧٣].

د - «حبذا»، نحو قول الشاعر (من

البسيط):

يا حَبْذا جَبَلِ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلِ

وَحَبْذا ساكِنِ الرِّيَّانِ مِنْ كانا

هـ - «رُبَّ»، نحو: «يا رُبَّ سارِ باتٍ ما

تَوَسَّدا».

ويذهب بعضهم إلى أن «يا» لا تأتي إلا

حرف نداء، وهي في الشواهد التي ساقها

الثُّحَا للدلالة على أنها تأتي حرف تنبيه،

حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير في

الآية: ﴿أَلَا يا اسجدوا لله﴾ [النمل: ٢٥]: «ألا

يا هؤلاء اسجدوا لله». وَضَعَفَ هذا الرأي

بوجهين: «أحدهما أن «يا» نَابَتْ منابَ الفعل

المحذوف، فلو حُذِفَ المنادى، لَزِمَ حذف

الجملة بأسرها. وذلك إخلال. والثاني أن

المنادى مُعْتَمَدُ المقصِد، فإذا حُذِفَ تناقَضَ

المُرَاد^(١).

يا أَبَتِ

أصلها: يا أباي، وتعرب كالتالي: «يا»:

حرف نداء مبني على السكون لا محل له من

الإعراب. «أَبَتِ»: منادى منصوب بالفتحة

الظاهرة، وهو مضاف، وياء المتكلم المقلوبة

تاء ضمير متصل مبني على السكون في محل

جرّ بالإضافة.

يا أَيُّها

انظر: أَيُّها.

يا تُرى

انظر: تُرى.

يا التَّنبِيهِيَّة

انظر: يا، الرقم ٢.

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ (أو جارةٌ)

«يا»: حرف نداء. «جارتا»: أصلها:

جارتِي، منادى منصوب لإضافته إلى ياء

المتكلم المنقلبة ألفاً، والياء المحذوفة مضاف

إليه. «ما» حرف نفى خرج عن معناه

للتعجب. «أنتِ»: مبتدأ. «جارة» خبر (رفع

جارة)، ويجوز اعتبار «ما» استفهامية في محل

رفع خبر مقدّم و«أنتِ» مبتدأ، و«جارة»

بالنصب تمييز، أو حالٌ مؤوَّلة بمشتق.

يا لِلنَّاسِ لِلْغَرِيقِ

انظر إعراب هذا الأسلوب الاستغاثي في

«الاستغاثة».

يا لَهُ رجلًا

تعبير يُستعمل للتعجب، ويعرب كالتالي:

«يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له

من الإعراب. «له»: اللام حرف جر زائد مبني

على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء

ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب

منادى. «رجلاً»: تمييز منصوب بالفتحة

الظاهرة.

(١) المرادّي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٥٧.

المنقلبة تاء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه . والألف للثبته ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

الياء

انظر المادة الأولى من هذا الباب .

ياء . . .

انظر المواد الأولى من هذا الباب .

الياءات

هي مجموعة الياءات التي فصلنا القول فيها في أول هذا الباب .

اليائية

هي القصيدة أو المقطوعة الشعرية التي رويها حرف الياء . (انظر: «الزوي»)، والقصائد اليائية متوسطة الشيوخ في الشعر العربي . ومن القصائد اليائية، قصيدة لجميل بثينة يقول فيها (من الطويل):

هي السُّحْرُ، إلا أن للسُّحْرِ رُفِيَّةٌ
وإنِّي لا أُلْفِي لها، الدُّهْرَ، راقِيا
أُحِبُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ما وافَقَ اسْمُهَا
وأشْبَهَهُ، أو كانَ مِنْهُ مُدَانِيا
وأنتِ التي إن شئتِ أَشَقَيْتِ عَيْشَتِي
وإن شئتِ، بَعْدَ اللَّهِ، أَنْعَمْتَ بِالِيا

أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَذْبَةَ الرِّيقِ أَنِّي
أَظْلُ، إذا لَمْ أَلْقَ وَجْهَكَ صَادِيا؟
ومن القصائد اليائية المشهورة، أيضًا، تلك التي مدح المتنبي بها كافورًا الإخشيدي حاكم مصر، يقول فيها (من الطويل):

يَا لَهُ مِنْ رَجُلٍ

تعبير يستعمل للتعجب أيضًا، وتعرّب «يا له» إعراب «يا له» في تعبير «يا له رجلاً»، فانظرها . «من»: حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب . «رَجُلٍ»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز .

«يا» الندائية

انظر: يا، الرقم ١ .

يا هذا

«يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب . «هذا»: «ها» حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب . «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب منادى .

يا هَناه

بمعنى: يا رجل سوء، فكلمة «هناه» اسم نكرة للكناية لا تُستعمل إلا في النداء، وذلك للذم، نحو قول امرئ القيس (من المتقارب):

وقد رابني قولها يا هَنا
هَ ويحك ألحقت شرًا بشر^(١)

«هناه»: منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف .

يا وَيَلتا

أصلها: يا وَيَلِي، وتعرّب كالتالي: «يا»: حرف نداء وتُدبئة مبني على السكون لا محل له من الإعراب . «ويِلتا»: «ويل»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والياء

(الأعلام ٨/ ١٣٠).

ياسين بن صلاح الدين، البلادي

(.... / - نحو ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م)

ياسين بن صلاح الدين البحراني البلادي .
كان نحوياً لغوياً، فقيهاً محدثاً . من فقهاء
الإمامية . كانت له رئاسة في البحرين ، غادرها
بعد محنة إلى شيراز . وفيها كتب أكثر
مصنفاته ، منها : شرح لألفية ابن مالك سمّاه
«الروضة العلمية في شرح الألفية» ، وكتاب
«معين النبيه على رجال من لا يحضره الفقيه» ،
نقل عنه بعض المتأخرين ، ورسالة تشتمل
على تسعين مسألة من المشكلات في علوم
شتى ، أرسلها إلى عبد الله بن صالح
السماهيجي ، فأجابه عنها بكتاب «منية
الممارسين في جواب مسائل مولانا الشيخ
ياسين» مخطوط بالبحرين في مجلد .

(الأعلام ٨/ ١٣٠).

اليافطة

لا تقل : «علّق يافطة كتب عليها كذا
وكذا» ، بل : «علّق لافطة كتب عليها كذا
وكذا» .

ياقوت الحموي

= ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ /
١٢٢٩م) .

ياقوت بن عبد الله الرومي

(.... / - ٦١٨هـ / ١٢٢١م)

ياقوت بن عبد الله ، الرومي أصلاً ،
البصري منزلاً . كان كاتباً نحوياً أديباً . أخذ
النحو والأدب عن ابن الدهان ولازمه . أتقن
الخط على طريقة ابن البواب ، قصده الناس ،

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِيَا
وَحَسْبُ الْمَنِيَا أَنْ يُكُنَّ أَمَانِيَا
تَمَنَيْتَهَا لَمَّا تَمَنَيْتَ أَنْ تَرَى
صَدِيقًا فَأَغْيَا ، أَوْ عَدُوًّا مُدَاجِيَا
إِذَا كُنْتَ تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ بِذِلَّةٍ
فَلَا تَسْتَعِدُّنَ الْحُسَامَ الْبِمَانِيَا
فَمَا يَنْفَعُ الْأَسَدَ الْحَيَاءُ مِنَ الطَّوَى
وَلَا تُتَقَى حَتَّى تَكُونَ ضَوَارِيَا
إِذَا الْجُودُ لَمْ يُزَرْقَ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى
فَلَا ، الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا
خُلِقْتُ أَلُوفًا ، لَوْ رَجَعْتُ إِلَى الصُّبَا
لِفَارَقْتُ شَيْبِي مُوجِعَ الْقَلْبِ بَاكِيَا
وَلَكِنِّ بِالْفُسْطَاطِ بَخْرًا أَرْزَتْهُ
حَيَاتِي وَنُضْجِي وَالْهَوَى وَالْقَوَافِيَا

اليازجي

= إبراهيم بن ناصيف بن عبد الله
(١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م) .

ياسين بن زين الدين ، العلّيمي

(.... / - ١٠٦١هـ / ١٦٥١م)

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر
الحمصي ، المعروف بالعلّيمي . كان شيخ
عصره في علوم العربية . ولد بحمص ، ونشأ
بمصر ، واشتهر وتوفي بها . له حواش كثيرة
منها : «حاشية على ألفية ابن مالك» جزآن ،
و«حاشية على متن القطر وشرحه» للفاكهي ،
و«حاشية على شرح التلخيص المختصر»
للسعد التفتازاني ، و«حاشية على فتح الرحمن
شرح لقطعة العجلان» في الأصول ، و«حاشية
على شرح الاستعارات» ، و«حاشية على شرح
السنوسي» في التوحيد ، و«حاشية على
التصريح شرح التوضيح» في النحو .

كيش (جزيرة في الخليج العربي) وعمان والشام. أعتقه موله إثر نبوة حدثت بينهما سنة ٥٩٦هـ، فعمل بالنسخ بالأجرة، فاستفاد من كثرة المطالعة. ولما عاد إلى الشام كان موله قد مات. فأعطى ما بيده لأولاد موله وزوجته، ثم عاد يعمل بتجارة الكتب.

توجه إلى دمشق وناظر بها رجلاً كان يتعصب لعلي بن أبي طالب، وكان قد قرأ كتب الخوارج، فتشكّل بذهنه منها تطرّف قوي، فجرى بينهما كلام، أدى إلى ذكره عليّاً بما لا يسوغ، فثار عليه الناس وكادوا يقتلونه، فهرب إلى حلب، ومنها إلى الموصل، ثم إلى إربل، ومنها إلى خراسان، فأقام بها يتجر. واستوطن مدينة مزو مدة، وخرج منها إلى نسا، ثم إلى خوارزم، وصادفه بها خروج التتر سنة ٦١٦هـ، فهرب وقاسى في طريقه من التعب الشيء الكثير، ووصل إلى الموصل، وقد انقطعت به الأسباب، فأقام بها مدة، ثم انتقل إلى سنجار، ثم إلى حلب، وأقام بها إلى أن مات.

من مصنفاته: «إرشاد الألباء إلى معرفة الأدباء» ذكر فيه أخبار النحويين واللغويين والنسّابين والقراء والأخباريين والمؤرخين والكتّاب، ثم جمع كتاباً في أخبار الشعراء المتأخرين، ثم صنف «معجم البلدان»، و«معجم الشعراء»، و«معجم الأدباء»، و«المشترك وضعاً والمختلف صقلاً»، و«المبدأ والمآل»، و«الدول»، و«مجموع كلام أبي علي الفارسي»، و«عنوان كتاب الأغاني»، و«المقتضب في النسب» يذكر فيه أنساب العرب، و«أخبار المتنبي».

كانت له همة عالية في تحصيل المعارف.

وأخذوا عنه. كان على جانب كبير من الفضل والنباهة. كان الناس يتناقلون الكتب التي نسخها بخطه، ويتغالون بأثمانها، بينها عدة كتب من «الصّحاح» للجوهري و«المقامات الحريزية». توفي بالموصل.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١٢-٣١٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩-١٢٢؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٨٣؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

ياقوت بن عبد الله

(... /... - ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م)

ياقوت بن عبد الله، أبو الدّر الرومي، مهذب الدين. عني بالتحصيل العلمي في المدرسة النظامية ببغداد، فقرأ فيها العلوم العربيّة والأدبية، وغلب عليه الشعر. نشأ ببغداد وحفظ القرآن. كان حسن الخطّ والضبط، له ديوان شعر لطيف في نحو عشرة كراريس. أراد تغيير اسمه فتسمّى «عبد الرحمن»، ولكن اسمه الأول «ياقوت» غلب عليه.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١١؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٢٢-١٢٦؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

ياقوت بن عبد الله الحموي

(٥٧٥هـ / ١١٧٩م - ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)

ياقوت بن عبد الله، أبو عبد الله الحموي، المولى الرومي الجنس، البغدادي الدار، يلقب بشهاب الدين. أسر صغيراً، وابتاعه ببغداد رجل يُعرف بعسكر بن أبي نصر إبراهيم الحموي، وأدخله الكتاب لينتفع به في ضبط أموره التجارية، لأنه كان لا يحسن الخط ولا الكتابة. ولما كبر ياقوت قرأ شيئاً من اللغة والنحو. وشغله موله بالتجارة والأسفار إلى

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَ»،
نحو: «يَتَبَيَّرُ» (ينفش ريشه).
انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلَ»، نحو: «يَتَبَيَّرُ» (يُنَفِّسُ ريشه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلَ»، نحو: «يُتَرْجَمُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَ»،
نحو: «يُتَرْجَمُ».
انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَ»،
نحو: «يَتَكَسَّرُ».
انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَ».

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلَ»، نحو: «يَتَكَسَّرُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَ».

وقف كتبه على مسجد الزيدي بدر بدينار
بغداد، وسلمها إلى الشيخ عز الدين أبي
الحسن بن الأثير. سَمِيَ ياقوت نفسه
«يعقوب» عندما تميَّز واشتهر.

(وفيات الأعيان ٦/ ١٢٧-١٣٩؛ وفوات
الوفيات ١/ ١٥-١٦، و٢/ ١٣٥، و٣/
١٢٧؛ ومرة الجنان ٢/ ٣٥٩؛ ٤/ ٥٩؛ وإنباه
الرواة ٤/ ٨٠-٩٨؛ والأعلام ٨/ ١٣١).

يَبَادِيدُ

لغة في «أبديد».

انظر: أبديد.

يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ

انظر: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة».

يَتَفَاعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَاعَلَ»،
نحو: «يَتَفَاتَلُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَاعَلَ».

يَتَفَاعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَاعَلَ»، نحو: «يَتَفَاتَلُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَاعَلَ».

يَتَفَتَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَتَعَّلَ»،
نحو: «يَتَحَتَرَفُ» (يَتَّخِذُ حرفة).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَتَعَّلَ».

يَتَفَتَعَّلُ

وزن الفعل المضارع للمجهول من
«تَفَتَعَّلَ»، نحو: «يَتَحَتَرَفُ» (يَتَّخِذُ حرفة).

يَتَفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَى»،
نحو: «يَتَفَعَّلَسَى» (يلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَى».

يُتَفَعَّلَى

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلَى»، نحو: «يُتَفَعَّلَسَى»، (تلبس
القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَى».

يَتَفَعَّلْتُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«تَفَعَّلْتُ»، نحو: «يَتَفَعَّلَرْتُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلْتُ».

يُتَفَعَّلْتُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلْتُ»، نحو: «يُتَفَعَّلَرْتُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلْتُ».

يَتَفَعَّلَلُ

وزن الفعل المضارع من الفعل الرباعي
المزيد بحرف «تَفَعَّلَلُ»، نحو: «يَتَدَخَّرُجُ»،
ومن الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي
المزيد بحرف «تَفَعَّلَلُ»، نحو: «يَتَجَلَّبَّبُ»^(١).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَلُ».

يُتَفَعَّلَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من الفعل

الرباعي المزيد بحرف «تَفَعَّلَلُ»، نحو:
«يَتَدَخَّرُجُ»، ومن الفعل الثلاثي المزيد الملحق
بالرباعي المزيد بحرف «تَفَعَّلَلُ»، نحو:
«يَتَجَلَّبَّبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَلُ».

يَتَفَعَّلَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّلَلُ»،
نحو: «يَتَفَعَّلَلُسُ» (يلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّلَلُ».

يُتَفَعَّلَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّلَلُ»، نحو: «يُتَفَعَّلَلُسُ» (تلبس القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّلَلُ».

يَتَفَعَّوُلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«تَفَعَّوُلُ»، نحو: «يَتَرَهْوُكُ» (يمشي مشية فيها
تموّج).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعَّوُلُ».

يُتَفَعَّوُلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعَّوُلُ»، نحو: «يُتَرَهْوُكُ» (تُمشى مشية فيها
تموّج).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعَّوُلُ».

يَتَفَعَّيِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعَّيِلُ»،

(١) الفرق بين وزن «تدحرج» و«تجلبب» أن إحدى لامي «تَجَلَّبَّبُ» مزيدة للإلحاق، بخلاف «تدحرج».

يَتَمَفَعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«تَمَفَعَلُ»، نحو: «يَتَمَسْكُنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَمَفَعَلُ».

يُتَمَفَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَمَفَعَلُ»، نحو: «يُتَمَسْكُنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَمَفَعَلُ».

اليتيم

انظر: «البيت اليتيم».

يحمي مواطنيه غائلة الجوع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تعدي
الفعل «حمي» إلى مفعولين في مثل قول
الكتاب: «يحمي مواطنيه غائلة الجوع»، وجاء
في قراره:

«يخطيء بعض الباحثين مثل هذا
الأسلوب، ويرون أنَّ الصواب أن يقال:
«يحمي مواطنيه من غائلة الجوع»، بحجة أن
«حمي» متعد بنفسه إلى مفعول واحد. وترى
اللجنة أنَّ كلا التعبيرين صحيح، فقد ورد في
لسان العرب: حمى المريض ما يضره حمية:
منعه إيَّاه. وحماه الناس يحميه إيَّاهم حمى
وحماية: منعه»^(١).

يحيى بن إبراهيم، ابن العمك

(... / ... - ٦٧٠هـ / ١٢٧١م)

يحيى بن إبراهيم بن العمك. نحوي،

نحو: «يَتَتَرَيَقُ» (يشرب الترياق، وهو دواء
للسموم).

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعِيلُ».

يَتَفَعِيلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعِيلُ»، نحو: «يُتَتَرَيَقُ» (تَتَرَيَقُ: شرب
الترياق، وهو دواء للسموم).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعِيلُ».

يَتَفَوَعَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«تَفَوَعَلُ»، نحو: «يَتَجَوَرُبُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَوَعَلُ».

يُتَفَوَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَوَعَلُ»، نحو: «يُتَجَوَرُبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَوَعَلُ».

يَتَفَعِيلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «تَفَعِيلُ»،
نحو: «يَتَشَيِّطُنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«تَفَعِيلُ».

يُتَفَعِيلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«تَفَعِيلُ»، نحو: «يُتَشَيِّطُنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«تَفَعِيلُ».

يحيى بن أحمد، أبو بكر الأربولي
(٥٨٧هـ / ١١٩١م - ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م)

يحيى بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو بكر المرادي. من أهل أربولة. كان نحويًا لغويًا أديبًا، فقيهاً جليلاً، أحد قضاة العدل، مصيباً في أحكامه، بصيراً بالنوائب، يقظاً كاتباً، شاعراً زاهداً في المنصب، ذا أخلاق مرضية، حسن المعاشرة. سمع من أبي الخطاب بن واجب، وأبي الربيع بن سلم، وأبي عمر بن عات. ولي القضاء بمالقة. ولد بأربولة. ومات بمالقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٠).

يحيى بن أحمد

(٦٠١هـ / ١٢٠٥م - ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م)

يحيى بن أحمد بن يحيى، أبو زكريا، نجيب الدين، الشيعي، الحلبي، الهذلي. كان لغويًا بارعًا، أديبًا بصيرًا، حافظًا للأحاديث، من كبار الرافضة. سمع من ابن الأخضر. وُلد بالكوفة. من كتبه «جامع الشرائع» في فقه الشيعة، و«آداب السفر»، و«نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر»، و«المدخل في أصول الفقه».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١؛ والأعلام ٨/ ١٣٥).

يحيى بن أحمد، أبو زكريا المالكي

(... / ... - ٧٧٢هـ / ١٣٧٠م)

يحيى بن أحمد بن أحمد، أبو زكريا. كان إمامًا باللغة والعربية، عالمًا بالقراءات، صالحًا عابدًا. سمع من عبد الله بن أيوب، وسمع منه أبو حامد بن ظهيرة. جاور بمكة، وأقام بمقام

لغوي، أديب، فقيه، شاعر، من أهل اليمن. له مؤلفات في النحو والأدب، وهي من أحسن ما صنّف أهل اليمن تحقيقًا وتدقيقًا. منها: «الكامل»، و«الوافي»، و«الكافي». قال الزبيدي: بنو العَمَك قبيلة من الرماة من بني غافق باليمن، وبلدهم موضع يقال له البسيط، غربي اللامية من ضواحي سهام، وقد خرب. (الأعلام ٨/ ١٣٤).

يحيى بن أحمد، أبو زكريا الفارابي

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن أحمد، أبو زكريا الفارابي. أحد الأئمة المتبوعين في اللغة. تصدر للإقراء والإفادة، فتخرج به كثيرون من أهل فاراب، وما وراء النهر. كان محدثًا فاضلاً. روى الحديث عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبيد الله بن شريح البخاري، وأخذ عن الحسن بن منصور. صنّف كتاب «المصادر في اللغة». (معجم الأدباء ١٩/ ٣١٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣١).

يحيى بن أحمد، أبو بكر بن الخياط

(... / ... - ٤٤٧هـ / ١٠٥٥م)

يحيى بن أحمد، أبو بكر، المعروف بابن الخياط الأندلسي. كان بارعًا في علم النحو، أديبًا شاعرًا، كاتبًا متقنًا للحساب والهندسة، أخذ عن أبي القاسم مسلمة بن أحمد المجريطي (نسبة إلى مجريط بلدة بالأندلس). خدم بصناعة إحكام النجوم أمير المؤمنين سليمان بن الحكم بن الناصر لدين الله، وغيره من الأمراء. وكان عالمًا بالطب، وجيد المعالجة، حسن السيرة والمذهب. توفي بطلطلة.

(معجم الأدباء ١٩/ ٣١٣-٣١٤).

المالكية. مات بمكة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٠).

يحيى بن أبي بكر، أبو زكريا الغماري

(٦٤٣هـ / ١٢٤٥م - ٧٢٤هـ / ١٣٢٤م)

يحيى بن أبي بكر بن عبد الله الغماري، أبو زكريا التونسي. كان نحوياً لغوياً، بارعاً بالعربية، قرأها على ابن عصفور بتونس، وعلى ابن مالك بدمشق، وعلى البهاء بن النحاس بالقاهرة. ومع ذلك فقد كانت بضاعته في النحو مزجاة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١).

يحيى بن أبي الحجاج، أبو زكريا اللبلي

(... / ... - نحو ٥٩٠هـ / ١١٩٣م)

يحيى بن أبي الحجاج، أبو زكريا اللبلي. كان متقدماً في علم العربية، وأصول الفقه، مع دقة نظر، ونفوذ فهم، وغموض استنباط، وقوة إدراك. انتقل إلى مراكش صغيراً، وأخذ علم العربية بفاس عن أبي بكر بن طاهر. تصدر لإقراء العربية فأفاد. وهو الذي استخرج من تفسير أبي الحكم بن بزجان من كلامه على سورة الروم فتح بيت المقدس، في الوقت الذي فتح فيه على المسلمين. لازمه ابن المنصور، فبقي مرتقباً له معتنياً به. فأمر أن يحضر مجلسه، ويترسم في جملة طلبته. مات أبو زكريا في حدود سنة ٥٩٠هـ، أو بعده بقليل.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣١ - ٣٣٢).

يحيى بن حسان، أبو زكريا المرجيقي

(... / ... - ٦١٤هـ / ١٢١٧م)

يحيى بن حسان، أبو زكريا المرجيقي المرادي. كان نحوياً لغوياً، مقرئاً حافظاً.

استوطن مدينة مراكش. أقرأ بها القرآن. أخذ عن موسى بن زكريا، وعقيل بن الفضل الشلبي. وتلا عليهما.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢).

أبو يحيى الحفصي اللحياني

= زكريا بن أحمد بن محمد (٧٢٧هـ /

١٣٢٦م).

يحيى بن خصيب، أبو زكريا

السرقسطي

(... / ... - ٢٨٦هـ / ٨٩٩م)

يحيى بن خصيب، أبو زكريا السرقسطي.

كان إماماً بالنحو والعربية، أدبياً فقيهاً، نبلاً محدثاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢؛ وتاريخ علماء

الأندلس ٢/ ١٨١).

يحيى بن ذي النون

(... / ... - نحو ٦٣٤هـ / ١٢٣٦م)

يحيى بن ذي النون بن يحيى، أبو زكريا الإشبيلي. كان عالماً بالنحو والفقه واللغة. قرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدة، وأخذ عن أبي الحسن الذباج، والشلبيين وغيرهما. انتقل إلى العُدوة عند استيلاء النصارى على قرطبة سنة ٦٣٣هـ، فسكن مراكش، وأقرأ بها الناس، فأفادهم وتخرج به خلق كثير. كان من جلة الأسانيد الثبهاء، ومن أهل الفضل والدين. مات بمراكش.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٢).

يحيى بن زياد، الفراء

(نحو ١٤٠هـ / ٧٥٧م - ٢٠٧هـ / ٨٢٢م)

يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا،

الفاثحة، فقرأها المقرئ وفسرها الفراء، حتى مرَّ في القرآن كله، يقرأ الرجل ويفسر الفراء. وله أيضًا غير الكتابين، كتاب «البهية»، وهو كتاب صغير استعمل فيه ألفاظ ثعلب في «الفصح» و«اللغات» و«المصادر في القرآن» و«الجمع والتثنية في القرآن» و«الوقوف والابتداء» و«المفاخر» و«آلة الكاتب» و«النوادر» و«الواو» وغير ذلك. أملى الفراء كتبه كلها من حفظه، إلا في كتابين «ملازم» و«يافع ويَفَعَة» وهما في خمسين ورقة، وكتبه الباقية في ثلاثة آلاف ورقة.

(إنباه الرواة ٤/ ٧-٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧٦-١٨٢؛ والأعلام ٨/ ١٤٥-١٤٦؛ ونفح الطيب ٢/ ٣٥١-٣٥٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٩-١٤؛ وطبقات الفراء ٢/ ٣٧١؛ وشذرات الذهب ٢/ ١٩-٢٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ١٤٣؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩، ٢٧٠؛ ومراة الجنان ٢/ ٣٨؛ والنجوم الزاهرة ٨/ ١٨٥؛ ونزهة الألباء ٩٨؛ والفهرست ص ٩٨؛ وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. أحمد مكي الأنصاري. القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٤م؛ و«آراء الفراء في النحو». عبد المنعم محمد جاسم. مجلة المورد، بغداد، عدد ٣، الجزء الثاني، (سنة ١٩٧٤)، ص ١٣٣-١٤٠؛ و«الفراء أمير الأمراء في النحو». إسماعيل العبايجي. مجلة العربي، الكويت، عدد ١١٣ (سنة ١٩٧٤م) ص ١٦٤-١٦٩).

يحيى بن سعدون

(٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م - ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م)

يحيى بن سعدون بن تمام، أبو بكر الأزدي

المعروف بالفراء. كان إمامًا في العربية والنحو. قيل له: الفراء لأنه كان يفري الكلام (أي: يتبحر بالكلام). كان مولى بني أسد، وقيل مولى بني منقر. كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. رُوي عن ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت العربية، لأنه خلصها، وضبطها، ولولاه لسقطت العربية، لأنها كانت تُتنازع، ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم، فنذهب. أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي.

ولد بالكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، وجعل أكثر مقامه بها، وكان شديد طلب المعاش، لا يستريح في بيته، وكان يجمع المال ثم يعود إلى الكوفة، فيقضي فيها أربعين يومًا، يفرق على أهله ما جمعه. كان الفراء يقول: أموت وفي نفسي شيء من «حتى»، لأنها تخفض وترفع وتنصب. عرف من شعره ثلاثة أبيات فقط، ثم قيل: وُجدت هذه الأبيات لابن موسى المكفوف.

اتصل الفراء بالمأمون، فأمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العربية، فأفرد في حجره، ووكل به خدمًا، وصير له الوراقين. فكان يملئ والوراقون يكتبون، حتى فرغ بعد سنتين من تصنيف كتاب «الحدود»، أما كتاب «المعاني» فكان السبب في تأليفه أن صاحبه عمر بن بكر كتب إليه: إن الأمير الحسن بن سهل يسأله عن أشياء من القرآن لم يُحَرِّج جوابًا لها، وطلب من الفراء أن يجمع له أصولًا في كتاب. فطلب الفراء من أصحابه أن يجتمعوا حتى يملئ عليهم كتابًا في القرآن، فخرج معهم إلى المسجد، وكان فيه رجل يؤذن وكان من القراء، فطلب منه أن يقرأ

كبر، انقطع إلى مكّي بن زيان، فأخذ عنه النحو، وتخرّج عليه، واعتنى به لحق والده. كان أبو زكريا نحوياً لغوياً، أديباً شاعراً، ذكياً صوفياً. وُلد سنة ٥٦٨هـ، وقيل: سنة ٥٦٧هـ، وقيل: سنة ٥٦٩هـ. وكانت ولادته بالموصل، ومات بها ودُفن عند أبيه، بمقبرة المعافى ابن عمران بباب الميدان. (بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٥-١٦).

يحيى بن سلامة

(... / ... - ٥٤٠هـ / ١١٤٥م)

يحيى بن سلامة بن الحسين الحَضَكْفِيّ. كان نحوياً مشهوراً، شاعراً بارعاً، ذا فضل وافر، وأدب زاخر. اشتهر بديار بكر وبغيرها. نزل مَيّارْفارقين، وسمع عن علمائها. وتصدّر للإفادة بها، فأفاد كثيرين. كان شاعراً مجيداً. له شعر جيّد في الزهد عن مباحج الدنيا وزخرفها، هو أديب من الكتّاب الشعراء. وُلد بطنزة (في ديار بكر) ونشأ بحصن كيفا، وتأدّب على الخطيب أبي زكريا التبريزي في بغداد. تفقّه على مذهب الشافعي، وتولى الخطابة في (ميفارقين)، وصار إليه أمر الفتوى، وتوفي بها. من مصنفاته: «ديوان رسائل»، و«ديوان شعر»، و«عمدة الاقتصاد» في النحو، وقصيدة تشتمل على الكلمات التي تُقرأ بالضاد، وما عداها يقرأ بالطاء، وهي مشروحة بشرح وجيز.

(إنباه الرواة ٤/ ٤٢-٤٣؛ والأعلام ٨/ ١٤٨-١٤٩؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٢٤٤-٢٤٩؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢٥٧؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٨-١٩).

القرطبي، الملقب سابق الدين. كان إماماً في النحو، عارفاً بوجوه القراءات، حافظاً للحديث. قرأ على أبي القاسم خلف بن إبراهيم الحضار بقرطبة، وسمع من أبي محمد بن عتاب، وقدم العراق. قرأ ببغداد على سِنط أبي منصور الخياط، وأبي عبد الله البارع، وسمع بها من أبي القاسم بن الحصين، وبمصر من ابن أبي صادق. سكن دمشق وأقام بها مدة. أقرأ بها القرآن والنحو، وحذث وانتفع به الناس. سكن الموصل إلى أن مات سنة ٥٦٧هـ. ومولده سنة ٤٨٦هـ، وقيل: سنة ٤٨٧هـ. كان صدوقاً ثقة، ديناً كثير الخير.

(الأعلام ٨/ ١٤٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٣-٤٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ١٤-١٥؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧١-١٧٣؛ ومرآة الجنان ٤/ ٣٨٠؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢٩٠).

يحيى بن سعيد بن مسعود

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن سعيد بن مسعود القَلْتِيّ. من سكان تلمسان. كان نحوياً لغوياً، شاعراً، زاهداً مقررّاً. تصدّر بتلمسان لإقراء هذه العلوم، فتخرّج به كثيرون. (بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤).

يحيى بن سعيد، أبو زكريا بن الدّهان (٥٦٨هـ / ١١٧٢م - ٦١٦هـ / ١٢١٩م)

يحيى بن سعيد بن المبارك، أبو زكريا، المعروف بابن الدّهان. كان عالماً بالنحو، يُعرف بالنحوي ابن النحوي. بَشُر به أبوه وقد أسنّ. ثم توفي بعد ولادته وهو صغير. فلما

الفهرّي. كان عالمًا في العربية، حافظًا للفقه، فصيح اللسان، شاعرًا. روى عنه محمد بن حبيب الشاطبي.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥).

يحيى بن عبد الله، أبو بكر المغيلي
(... / ... - ... / ... ٣٦٢هـ / ٩٧٣م)

يحيى بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، يعرف بالمغيلي. كان بارعًا في النحو واللغة والشعر والأدب، مؤلفًا جيدًا الكتابة والنظم، حسن الاستنباط، محدثًا. سمع من محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ وغيرهما. رحل فسمع من أبي سعيد بن الأعرابي.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٦).

يحيى بن عبد الله

(٥٥٩هـ / ١١٦٣م - ٦٢٩هـ / ١٢٣١م)

يحيى بن عبد الله بن محمد، أبو بكر التّطيلي الهذلي الغرناطي. كان عالمًا في النحو واللغة والتاريخ والعروض والشعر والأدب وأخبار الأمم. لحق بالفحول المتقدمين، وأعجز ببراعته المتأخرين، جريء اللسان طلقًا. انقبض بأخرة، وعكف على القرآن الكريم، والزهد، وعلى قيام الليل والصوم والصلاة ومدح النبي ﷺ. أخذ عن أبيه، وأبي الوليد بن رشد، وأبي عبد الله بن عروس وغيرهم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥-٣٣٦).

يحيى بن عبد الله، أبو الحسن الأنصاري
(... / ... - ... / ... ٦٣٣هـ / ١٢٣٦م)

يحيى بن عبد الله، الإمام أبو الحسن الأنصاري الشافعي المصري. كان بارعًا

يحيى بن سلطان، أبو زكريا اليفري
(... / ... - ... / ...)

يحيى بن سلطان، أبو زكريا اليفري. كان إمامًا في النحو والفقه والقراءة، وأحد المحققين للعربية، عالمًا بالأدب والمنطق والأصول والتفسير. تصدر لإقراء العربية، فكان في إقراءه ذلق اللسان، تخرج به نجباء تونس. وكان إذا أقرأ غير العربية، قصر بعض الشيء. كان مشهورًا بتونس، وله صيت حسن.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥).

يحيى بن أبي صوفة

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن أبي صوفة. من أهل الجزيرة الخضراء (في إسبانيا). كان عالمًا باللغة والنحو والعربية، فصيح اللسان. أخذ عن ابن الغازي وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ١٨٦/٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ٢٨٩).

يحيى بن الطيّب

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن الطيّب اليمني. كان لغويًا نحويًا، أديبًا شاعرًا. له مصنف في النحو مختصر. وكان لا يُطيل في شعره. فإذا مدح أو هجا، لا يزيد على بيتين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٥؛ ومعجم الأدباء ٢١/٢٠).

يحيى بن عبد الله، أبو بكر الفهري

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن عبد الله بن ثابت، أبو بكر

بالعربية. تصدر بالجامع العتيق للإقراء، فأفاد كثيرين، وتخرج به علماء كثيرون. سمع من ابن بزّي، ولزمه مدة طويلة. برع في لسان العرب، وكان مشهورًا بحسن التعليم، من أعيان أهل العربية وأكابرهم. (بغية الوعاة ٢/٣٣٦).

يحيى بن عبد الرحمن، أبو زكريا النحوي

(... / ... - ٢٣٦هـ / ٨٥٠م)

يحيى بن عبد الرحمن، أبو زكريا النحوي، المعروف بالأبيض. قيل: لأنه كان أبيض الرأس واللحية والحاجبين وشيفار العين خلقة، وقيل: كانت أمه أخت أبيه من الرضاة، فظهرت فيه هذه العلامات. كان بارعًا في النحو واللغة والأدب. ألف كتابًا في النحو تناقلته أيدي الناس، وأخذوا عنه. مات سنة ٢٣٦هـ، وقيل: سنة ٢٦٣هـ. (بغية الوعاة ٢/٣٣٧).

يحيى بن عبد الرحمن، العجيسي

(٧٧٧هـ / ١٣٧٥م - ٨٦٢هـ / ١٤٥٨م)

يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي الزرمانى العجيسي. كان عالمًا بالنحو، فقيهاً من فقهاء المالكية. ولد بعجيس ونشأ في بجاية. رحل إلى المشرق سنة ٨٠٤هـ، وسكن بالقاهرة، وتصدر للتدريس بها.

من مصنفاته: «تذكرة» تشتمل على فوائد، و«شرح ألفية ابن مالك» في أربعة مجلدات، وشروح أخرى لها، أحدها منظومة. كان يستخف بعلماء عصره، حاذ الطبايع، فصيحًا، قوي الحافظة، واسع الاستحضار لأخبار المتقدمين وسيرهم، حلوا الكلام. مات

بالقاهرة.

(الأعلام ٨/١٥٣).

يحيى بن عبد المعطي، ابن معط

(٥٦٤هـ / ١١٦٩م - ٦٢٨هـ / ١٢٣١م)

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، أبو الحسين، زين الدين الزواوي (من قبيلة زواوة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية). من تلامذة الجدولي. كان عالمًا بالعربية والنحو واللغة والأدب. واسع الشهرة في المشرق والمغرب. مولده بالمغرب. سكن دمشق زمنا، رغبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها، ودرّس بها الأدب واللغة، في الجامع العتيق بالقاهرة، وتوفي فيها. ودُفن بها على شفير الخندق، قرب تربة الإمام الشافعي وقبره هناك ظاهر.

من مصنفاته: «الدرة الألفية في علم العربية»، وتُعرف بألفية ابن معط، و«المثلث» في اللغة، و«العقود والقوانين» في النحو، و«الفصول الخمسون» في النحو، و«ديوان خطب»، و«ديوان شعر»، و«شرح أبيات سيبويه»، و«شرح الجمل»، و«أرجوزة في القراءات السبع»، و«نظم ألفاظ الجmhرة»، و«البديع في صناعة الشعر»، و«حواش على أصول ابن السراج»، و«نظم الصّحاح» للجوهري.

(معجم الأدباء ٢٠/٣٥-٣٦؛ ووفيات الأعيان ٦/١٩٧؛ والأعلام ٨/١٥٥؛ وإنباه الرواة ٤/٤٤-٤٥؛ وبغية الوعاة ٢/٣٤٤؛ والبداية والنهاية ١٣/٧٨؛ وشذرات الذهب ٥/١٢٩؛ ومرآة الجنان ٤/٦٦؛ والنجوم الزاهرة ٦/٢٧٨؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٢٨/١).

يحيى بن عبد الوهاب،

تاج الدين الدمهوري

(... /... - ٧٢١هـ / ١٣٢١م)

يحيى بن عبد الوهاب بن عبد الرحيم، تاج الدين الدمهوري. كان نحوياً فاضلاً، فقيهاً زاهداً ورعاً. تصدّر لإقراء العربية بجامع الصالح، فأفاد، وتخرّج به خلق كثير. وكان يؤثر الانعزال والعبادة. له مصنفات كثيرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧؛ والدّرر الكامنة ٤/ ٤٢١-٤٢٢).

يحيى بن علي، أبو زكريا الشيباني

(٤٢١هـ / ١٠٣٠م - ٥٠٢هـ / ١١٠٩م)

يحيى بن علي بن محمد، أبو زكريا الشيباني، الخطيب التبريزي. أصله من تبريز. كان من أئمة اللغة والنحو والأدب. نشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، وقصد أبا العلاء المعري ليحقق له نسخة من كتاب «التّهذيب» في اللغة لأبي منصور الأزهري، في عدّة مجلدات، حملها على ظهره في مخلاة، من تبريز إلى المعرة، ولم يكن له ما يستأجر به مركوباً، فنفذ العرق من ظهره إليها، فأشربها البلبل حتى يُظنّ أنها غريقة. ثم دخل مصر، ثم عاد إلى بغداد، فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي.

قرأ الأدب على عبيد الله بن علي الرقي، والحسن بن رجاء بن الدّهان، وسمع الحديث من الفقيه أبي الفتح الرازي.

تصدر للإفادة والتدريس، فتتلمذ عليه كثير من أئمة اللغة والأدب مثل الحافظ أبو بكر بن علي صاحب «تاريخ بغداد»، والحافظ أبو

الفضل محمد بن ناصر، وأبو منصور الجواليقي، وتخرّج عليه خلق كثير.

صنّف كتباً كثيرة، منها: «شرح الحماسة» الكبير، و«شرح الحماسة» الأوسط، و«شرح الحماسة» الصغير، و«شرح المفضليات»، و«تهذيب غريب الحديث»، و«تهذيب إصلاح المنطق»، و«مقدمة في النحو»، وكتاب «العروض والقوافي»، و«إعراب القرآن»، و«تهذيب الإصلاح» لابن السكّيت، و«شرح سقط الزند» للمعري، و«شرح شعر المتنبي»، و«شرح اللّمع» لابن جني، و«شرح المقصورة الدريدية»، و«شرح بانت سعاد»، و«مقاتل الفرسان». كان يدمن شرب الخمر، ويلبس الحرير والعمامة المذهبة.

(وفيات الأعيان ٦/ ١٩١-١٩٦؛ والأعلام ٨/ ١٥٧-١٥٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٢٥-٢٨؛ البداية والنهاية ١٢/ ١٨٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٨؛ وإنباء الرواة ٤/ ٢٨-٣٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ٥-٦؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٥٦٧-٥٧٠؛ ومرآة الجنان ٣/ ١٧٢؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ١٩٧؛ ونزهة الألباء ٣٧٤).

يحيى بن علي، زين الدين الحضرمي

(نحو ٥٧٧هـ / ١١٨١م - ٦٤٠هـ / ١٢٤٢م)

يحيى بن علي بن أحمد، أبو زكريا، زين الدين الحضرمي الأندلسي المالقي. كان نحوياً لغوياً، أديباً فاضلاً مقرئاً. لطيف الأخلاق، حسن العشرة. سمع بمصر من الحافظ بن المفضل، وبنيسابور من المؤيد الكوسي. قرأ النحو على الكندي. تصدّر لإقراء العربية والقراءات، فأفاد كثيرين. له شعر جيّد. روى عنه بالحضور أبو المعالي

البالسي. مات بغزة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٧).

يحيى بن القاسم، أبو زكريا التكريتي

(٥٣١هـ / ١١٣٦م - ٦١٦هـ / ١٢١٩م)

يحيى بن القاسم بن مُفَرِّج، أبو زكريا الثعلبي التكريتي. كان نحوياً لغوياً، عروضياً شاعراً، فقيهاً، إماماً من أئمة المسلمين، كاملاً، فاضلاً، قارئاً. قرأ الأدب على ابن الخشاب، وبرع في الفقه والأدب، وسمع من أبي زُرعة المقدسي، وابن البطي، وتصدّر لإقراء الأدب والنحو والعربية والفقه. درّس بالنظامية، وتخرّج به جماعة. تفقّه على والده، وصحب ببغداد أبا النجيب السهروردي. كان أحفظ أهل عصره لتفسير القرآن، ومعرفة علومه، حسن المحاضرة والمناظرة، ذا عبارة فصيحة، وله الباع الطويل في حفظ لغات العرب. صنّف الكثير في المذاهب والخلاف والأدب، ولي قضاء بلده مدة.

(معجم الأدباء ٢٠ / ٢٩ - ٣٠؛ وبغية

الوعاة ٢/ ٣٣٩).

يحيى بن قاسم، عز الدين الصنعاني

(٦٨٠هـ / ١٢٨١م - ... / ...)

يحيى بن قاسم بن عمر، عز الدين اليماني الصنعاني الشافعي. كان نحوياً، مقرئاً فاضلاً، ورعاً زاهداً، لغوياً ماهراً. انتقل إلى دمشق سنة ٧٤٩هـ، ثم دخل بغداد، وقرأ بها القرآن على ابن المحروق الواسطي. له دُرّة كثيرة بـ«الكشاف» وله عليه تعليقة. وشرح «اللباب» لتاج الدين الإسفراييني في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩).

يحيى بن قاسم، الوتري

(١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م - ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م)

يحيى بن قاسم بن جليل الوتري. كان عالماً بالعربية. مولده ووفاته ببغداد. تولى التدريس للعربية في بعض المساجد وفي دار المعلمين. ثم كان قاضياً شرعياً في بلدة الكاظمين. له رسائل في «علم الفلك»، و«الرياضة»، و«الأزياج»، و«الرسالة الوترية» في النحو.

(الأعلام ٨/ ١٦٣).

أبو يحيى اللحياني

= زكريا بن أحمد بن محمد (٧٢٧هـ / ١٣٢٦م).

أبو يحيى اللخمي

= هانيء بن الحسن بن عبد الرحمن (٦١٤هـ / ١٢١٧م).

يحيى بن المبارك، اليزيدي

(١٣٨هـ / ٧٥٥م - ٢٠٢هـ / ٨١٨م)

يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو محمد اليزيدي. وكان عالماً باللغة والأدب، مقرئاً، نحوياً. أخذ اللغة والعروض عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، واللغة على أبي عمرو بن العلاء، الذي كان يميل إليه ويؤدّيه لذكائه. أخذ عن أبي محمد اليزيدي خلق كثير، منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عمرو الدوري القاري، وأبو شعيب السوسي، وإسحاق بن إبراهيم الموصلي، وغيرهم.

خالف في القراءة أبو عمرو بن العلاء في حروف اختارها. كان صحيح الرواية، ثقة

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٠؛ وطبقات النحويين
واللغويين. ص ٢٦٦).

يحيى بن محمد، ابن الطراوة

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن محمد، أبو الحسين السبائي،
المعروف بابن الطراوة. كان عالمًا بالنحو،
أديبًا فاضلاً. أحد أئمة الأدب، وشيخ النحاة
القيمين على كتاب سيبويه، وكان شاعرًا
مجيذًا، متفنتًا بالعلوم الرياضية، له مناقضات
جيدة، وشعر حسن، ومُلح ونوادر، وله
مجالس أدبية يقرىء بها طلبته مختلف العلوم.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو بكر الأسدي

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن محمد بن دُرِيد، أبو بكر
الأسدي. كان لغويًا فاضلاً، فقيهاً أديباً، دِينًا
عابداً زاهداً ورعاً. ولي القضاء بمدينة بسطة،
روى عن أبي الوليد الباجي، وعنه أبو
محمد بن عطية.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو زكريا العنبري

(نحو ٢٦٨هـ / ٨٨١م - ٣٤٤هـ / ٩٥٥م)

يحيى بن محمد بن عبد الله، أبو زكريا
العنبري. كان عالمًا باللغة والأدب والتفسير،
فاضلاً زاهداً مقرئاً. من أهل نيسابور. مولى
بني حرب. وكان حافظاً للأسانيد، يتعجب
الناس من شدة حفظه. ويحفظ من العلوم ما
لا يوصف. اعتزل الناس، وامتنع عن حضور
المجالس بضع عشرة سنة. سمع أبا علي
الحسن الحرسى، وأحمد بن سلمة، درس

صدوقاً، كما كان أحد أكابر القراء. كان في
أيام الرشيد يقرئ القرآن مع الكسائي في
مسجد واحد. وكان مع ذلك أديباً شاعرًا. له
كتب في الأدب تحتوي على شيء من شعره.
كان يُتَّهَم بالميل إلى الاعتزال. وأبو محمد
كان قد صحب يزيد بن منصور، خال
المهدي، وأدب ولده، فنُسب إليه، وجعله
الرشيد مؤدباً لابنه المأمون.

من مصنفاته: «الوقف والابتداء»،
و«النوادر» في اللغة على مثال نوادر
الأصمعي، الذي كتبه لجعفر بن يحيى،
و«المختصر في النحو» ألفه لبعض ولد
المأمون، و«النقط والشكل»، و«المقصود
والممدود»، و«مناقب بني العباس». توفي
بمرو في خلافة المأمون.

(معجم الأدباء ٢٠/ ٣٠-٣٢؛ ووفيات
الأعيان ٦/ ١٨٣-١٩١؛ والأعلام ٨/ ١٦٣؛
وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٠؛ وإنباه الرواة ٤/ ٣١-
٣٩؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٦-١٤٨؛
وطبقات النحويين واللغويين. ص ٦٠-٦٥؛
وطبقات القراء = غاية النهاية ٢/ ٣٧٥-
٣٧٧؛ ومرآة الجنان ٢/ ٣؛ ومراتب النحويين
ص ٩٨؛ والمزهر ٢/ ٤٠٥؛ والنجوم الزاهرة
٢/ ١٧٣؛ ونزهة الألباء ص ٨١-٨٤؛ وخزانة
الأدب ٤/ ٤٢٦-٤٢٧؛ والفهرست.
ص ٧٤؛ والأغاني ٢٠/ ٢١٦).

يحيى بن المثنى

(... / ... - ... / ...)

يحيى بن المثنى. كان عالمًا بالعربية
واللغة. تصدّر لإقراء اللغة والنحو فأفاد. عُذِّ
في الطبقة الرابعة من نحاة القُيُروان. سَمَّاهُ
الزبيدي: زنجي بن المثنى.

فأفاد، وروى عنه كثيرون. مات في شوال سنة ٣٤٤هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٢-٣٣؛ والأعلام ٨/ ١٦٤).

يحيى بن محمد، الأَرَزَنِي

(... / ... - ٤١٥هـ / ١٠٢٤م)

يحيى بن محمد، أبو محمد. من أهل أرزن (بلد في طرف ديار بكر). كان نحوياً لغوياً. من مدرّسي اللغة. سكن بغداد، وكان يخرج وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب «الفصح» لثعلب، ويبيعه بنصف دينار، ويشترى نييذا ولحمًا وفاكهة، ولا يبيت حتى ينفق ما معه منه. كان إمامًا في العربية، حسن الخط، سريع الكتابة. أخذ العلم عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وحدث عنه بشيء يسير. تصدّر في مجلس يوسف بن أبي سعيد، فأقرأ النحو، وأفاد الطلبة. له تأليف بخطه هو «مقدمة في النحو». وكان له شعر حسن.

(إنباه الرواة ٤/ ٤٠-٤١؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٨٥؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٣١٤؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٤-٣٥؛ والأعلام ٨/ ١٦٤؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ٢٣٩؛ ونزهة الألباء. ص ٤١٣).

يحيى بن محمد، أبو محمد العلوي

(... / ... - ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م)

يحيى بن محمد بن طباطبا، أبو محمد، وقيل: أبو معمر. كان نحوياً أديباً فاضلاً. جالس ابن برهان وناظره في النحو والأدب. أخذ عن الربيعي، والشماسي، وأخذ عنه ابن

الشجري وكان يفتخر به.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٢؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٢-٣٣؛ والأعلام ٨/ ١٦٤).

يحيى بن محمد، أبو بكر الداني

الْفَرَضِي

(... / ... - ٤٩١هـ / ١٠٩٧م)

يحيى بن محمد، أبو بكر الداني الْفَرَضِي. كان إمامًا في العربية. رأسًا في اللغة. (بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

يحيى بن محمد، أبو بكر الأنصاري

(... / ... - نحو ٥٧٠هـ / ١١٧٤م)

يحيى بن محمد بن يوسف، أبو بكر الأنصاري، يُعرف بابن الصّيرفي. كان عالمًا بالعربية واللغات والأدب والتاريخ والشعر، من الكتاب المجيدين، والشعراء المشهورين. أخذ عن أبي بكر بن العربي، وألف تاريخ الأندلس. مات في حدود سنة ٥٧٠هـ. أو قبل ذلك عن سنّ عالية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن محمد، ابن أبان الشعناني

(... / ... - بعد ٥٩٨هـ / ١٢٠١م)

يحيى بن محمد بن أحمد بن أبان الشعناني. كان أستاذًا نحوياً لغوياً أديباً. روى عن أبي الوليد جابر بن نام الحضرمي. كان موجودًا سنة ٥٩٨هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١).

يحيى بن محمد، أبو بكر الوادي أشي

(... / ... - ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م)

يحيى بن محمد بن أحمد، أبو بكر الوادي

حجر. قدم حاجًا سنة ٧٨٩هـ، ومات راجعًا من الحج في السنة نفسها.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن نور الدين العمريني
(... / ... - بعد ٩٨٩هـ / ١٥٨١م)

يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العمريني الشافعي الأنصاري الأزهرى، شرف الدين. كان إمامًا في النحو. له عدة منظومات، منها: «الدرة البهية في نظم الآجرومية» في النحو، و«نهاية التدريب في نظم غاية التقريب» في فقه الشافعية، و«نظم التحرير» في الفقه، و«تسهيل الطرقات في نظم الورقات» في أصول الفقه، وأرجوزة في النحو.

(الأعلام ٨/ ١٧٤).

يحيى بن هشام، أبو بكر بن الأصبغ
(... / ... - ٤٣٧هـ / ١٠٤٥م)

يحيى بن هشام بن أحمد، أبو بكر بن الأصبغ القرشي الأندلسي. كان عارفًا بالأدب، ماهرًا بالعربية، عالمًا باللغة، مقدّمًا في أشعار الجاهلية، مشاركًا في العلوم. مات بيطليوس.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤).

يحيى بن واقد، أبو صالح البغدادي
(... / ... - ٧٨١هـ / ١٦٥٠م)

يحيى بن واقد بن محمد، أبو صالح البغدادي الطائي. كان إمامًا في النحو، عالمًا بالعربية. روى عن هشيم، وابن أبي زائدة، وابن عُلَيّة، كان ثقة صدوقًا. أخذ عن الأصمعي اللغة والنحو والأدب، وبرع. ولد

آشي النميري. كان بارعًا بعلم العربية، صدرًا مبرزًا من أهل العلم والفضل، من بيت علم وحسب، أخذ النحو والعربية عن أبي علي الرُّنَدي، وابن خروف، والشُّلُوبين، تصدر للإقراء، ففاد.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٠).

يحيى بن محمد، أبو زكريا الكناني
(... / ... - بعد ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م)

يحيى بن محمد بن يحيى، أبو زكريا الكناني. كان نحويًا بارعًا. قرأ على ابن العطار. وله في النحو «المفيد» شرح به كتاب «الجمل»، كان حيًا سنة ٧٢٠هـ.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٣).

يحيى بن محمد، الحارثي

(٦٧٨هـ / ١٢٧٩م - ٧٥٢هـ / ١٣٥١م)

يحيى بن محمد بن أحمد الجزار، الحارثي. من أئمة النحويين. أقرأ النحو بالكوفة وبغداد فأفاد. مولده ووفاته بالكوفة، زار بغداد ثم دمشق. صنف «مفتاح الألباب لعلم الإعراب» في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤١؛ والدُرر الكامنة ٤/ ٤٢٥-٤٢٦؛ والأعلام ٨/ ١٦٦).

يحيى بن محمد الأصبحي

(٧٤٣هـ / ١٣٤٢م - ٧٨٩هـ / ١٣٨٧م)

يحيى بن محمد بن عبد الرحمن الأصبحي. كان ماهرًا بالعربية والأدب والشعر والحديث. سمع «صحيح مسلم» من أبي عبد الله بن مرزوق، وسمع «الموطأ» من أبي القاسم الغبريني. أجاز له أبو القاسم بن يربوع، واشتغل في عدة فنون. أجاز لابن

فقيل له: إن يحيى بن يعمر عنده. فقال: ذاك إذن.

وكان يحيى يتشيع ويقول بتفضيل أهل البيت، دون أن ينتقص من غيرهم. سأل الحجاج الناس من حوله بعدما انتهى من بناء مدينة واسط: ما عيبها؟ قالوا: لا نعرف لها عيبًا، ونحن ندلك عن مَنْ يعرف عيبها، هو يحيى بن يعمر. فاستدعاه وسأله، فقال يحيى: بنيتها من غير مالك، ويسكنها غير ولدك. فغضب الحجاج وقال: ما حملك على ذلك؟ قال يحيى: ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ألا يكتموا الناس حديثًا. فنفاه إلى خراسان، فولاه يزيد بن المهلب القضاء بها، ثم عزله لشربه النبيذ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ والأعلام ٨/ ١٧٧؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٤٢-٤٣؛ ووفيات الأعيان ٦/ ١٧٣-١٧٦؛ وغاية النهاية ٢/ ٣١٨؛ ومرآة الجنان ١/ ٢٧١؛ ومراتب النحويين. ص ٢٥-٢٦؛ والمزهر ٢/ ٣٩٨؛ والنجوم الزاهرة ١/ ٢١٧؛ ونزهة الألباء ١٦/ ١٧).

يحيى بن يوسف

(٧٧٧هـ/ ١٣٧٦م - ٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)

يحيى بن يوسف بن محمد السيرامي، الشيخ نظام الدين، ابن الشيخ سيف الدين. كان إمامًا في النحو، بارعًا في العربية، متفنيًا في البيان، علامة في الأدب واللغات.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٦؛ والأعلام ٨/ ١٧٨).

ببغداد، ثم انتقل إلى البصرة، وأقام بها إلى أن مات، أخذ عنه الشيوخ، وتخرج به كثيرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ ومعجم الأدباء ٣٨/ ٢٠).

أبو يحيى الوزير الحافظ

= عبد الرحمن بن عبد المنعم (٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م).

يحيى بن يحيى، ابن السمينية المعتزلي (... /... - ٣١٥هـ/ ٩٢٧م)

يحيى بن يحيى، ابن السمينية المتكلم المعتزلي. كان بارعًا في النحو واللغة والشعر والعروض والحديث والفقه، متصرفًا في العلوم، بصيرًا بالحساب والنجوم والطب، عالمًا بالأخبار والجدل. رحل إلى المشرق، وأخذ عن الشيوخ والعلماء، وأفاد كثيرين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥؛ وإنباه الرواة ٤/ ٤٠).

يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني (... /... - ١٢٩هـ/ ٧٤٦م)

يحيى بن يعمر، أبو سليمان الوشقي العدواني. هو أول مَنْ نَقَطَ المصاحف. كان من العلماء التابعين، عارفًا باللغة والنحو والأدب والفقه والحديث ولغات العرب. من كتّاب الرسائل الديوانية. أدرك بعض الصحابة. أخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدؤلي. كان فصيحًا مبرزًا، سمع ابن عمر، وجابرًا، وأبا هريرة. رُوي أن يزيد بن المهلب كتب إلى الحجاج يقول: لقينا العدو ففعلنا وفعلنا، واضطررناه إلى غزوة الجبل. فقال الحجاج: ما لابن المهلب وهذا الكلام؟

يحيك الثوب

يُخْطَىء إبراهيم المنذر من يقول: «اليد التي يحيك ملابس القوم»، بحجة أن الصواب: «اليد التي تحوك ملابس القوم»^(١).

ولكن أجاز أساس البلاغة، ولسان العرب، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومتن اللغة أن نقول: «حاك الثوب يحوكة حوكًا وحياكًا وحياكةً، وحاكه يحيكه حيكًا وحيكًا وحياكةً»^(٢).

يدًا بيد

تُعرَب في نحو: «أعطيتك القلم يدًا بيد» كالتالي: «يدًا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «بيد»: الباء حرف جر ميني على الكسر لا محلّ له من الإعراب متعلّق بصفة محذوفة لـ«يدًا»، والتقدير: أعطيته القلم يدًا ملاصقةً بيد. «يد»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة.

ابن يربوع الجباني

= محمد بن أحمد بن يربوع (.... /... بعد ٦٠٧هـ / ١٢١٠م).

يزيد بن الحرّ، أبو زياد الطائي

(... /...-... /...)

يزيد بن الحرّ، أبو زياد الطائي، وقيل الكلّبيّ. كان لغويًا نحويًا. وكان أعرابيًا قدم بغداد أيام المهدي، فأقام بها أربعين سنة ومات بها. علّق الناس عنه أشياء كثيرة من اللغة وشواهد العربية. صنّف «النوادر» وهو

خير ما صنّف في نوادر الأعراب. سمّاه ابن مكتوم: يزيد بن عبد الله بن الحرّ الكلّبيّ.

(إنباه الرواة ٧٩/٤؛ ومراتب النحويين. ص ٨٧-٨٩؛ والفهرست ص ٦٧).

يزيد بن المهلب، أبو خالد الغرناطي
(٤٤٠هـ / ١٠٤٨م - نحو ٥٢٠هـ / ١١٢٦م)

يزيد بن المهلب، أبو خالد القرطبي، ثم الغرناطي. كان نحويًا لغويًا ماهرًا، أدبيًا بارعًا فاضلاً. أقرأ العلوم بمطخّسّارين، وأخذ عن أبي الحسن بن الدّراج. تصدّر لإقراء الأدب واللغة في غرناطة، فتخرّج به كثيرون من أهل غرناطة. توفي نحو ٥٢٠هـ، وقد نيّف على الثمانين.

(بغية الوعاة ٣٤٧/٢).

ابن اليزيديّ

= إبراهيم بن يحيى بن المبارك (.... /... ٢٢٥هـ / ٨٣٩م).

= عبد الله بن محمد (.... /...-... /...).

= عبد الله بن يحيى (.... /...-... /...).

= عبيد الله بن محمد (.... /...-... /... ٢٨٤هـ / ٨٩٧م).

اليزيديّ

= أحمد بن محمد بن يحيى (.... /...-... نحو ٢٦٠هـ / ٨٧٣م).

= إسماعيل بن أبي محمد (.... /...)

(١) كتاب المنذر ص ٢٨.

(٢) انظر مادة (ح و ك) في أساس البلاغة؛ ولسان العرب؛ ومحيط المحيط؛ وتاج العروس؛ ومتن اللغة.

..../..-..

= عبد الله بن محمد (... / ...-... / ...).

= الفضل بن محمد (.... /.... - ٢٧٨هـ / ٨٩١م).

= محمد بن العباس (٢٢٨هـ / ٨٥٢م - ٣١٠هـ / ٩٢٢م).

= محمد بن يحيى بن المبارك (...)/
 (.../....-....).

= يحيى بن المبارك بن المغيرة (٢٠٢هـ / ٨١٨م).

يَسَار

بمعنى «شمال» ولها أحكامها وإعرابها .
انظر: شمال، واضعاً في أمثلتها كلمة
«يسار» مكانها .

يَسَارًا

تُعرب في نحو: «أَتَجَهَّ يَسَارًا» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة.

يَسْتَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِسْتَفْعَلَ»، نحو: «يَسْتَخْرِجُ».

انظر: الفعل المضارع، و«إِسْتَفْعَلَ».

يُسْتَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «اِسْتَفْعَلَ»، نحو: «يُسْتَخْرَجُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«اِسْتَفْعَلَ».

اليسرة

لا تقُل: «جَلَسَ يُسْرَةً»، بل: «جَلَسَ

يَسْرَةً»، أو «جَلَسَ عَنِ يَسْرَتِهِ».

ابن يَسْعُون

= يوسف بن يبقی بن مسعود (٥٤٢هـ / ١١٤٧م).

يُسْفَعْلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«سَفَعَلَ»، نحو: «يُسَبِّسُ» (يُسْرِعُ).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«مُسَبِّسٌ».

يُسْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «سَفَعَلَ»،
 نحو: «يُسَنِّسُ» (يُسْرِعُ).
 انظر: الفعل المضارع، و«سَفَعَلَ».

ابن یضخویه

= محمد بن زید (... / ...).

الْيَعْرُبِيَّاتِ

مصطلح اقترحه الشاعر اللبناني يوسف السودا في كتابه «الأحرفيّة»، للدلالة على اسم الفعل والإغراء والترخيم معاً.

يعقوب بن أحمد، أبو يوسف

(... / ... - ٤٧٤ هـ / ١٠٨٢ م).

يعقوب بن أحمد بن محمد، وقيل:
يعقوب بن محمد بن أحمد، أبو يوسف،
الأديب البارع الكردي. كان أستاذًا في العربية
واللغة والنحو. هو كردي الأصل، من أهل
نيسابور. تصدّر للإفادة فأفاد تلامذة كثيرين،
وتخرّج به علماء كثيرون. كان مبارك النفس،
جَمَ الفوائد والنكت والطرف، ذا خطّ حسن.

وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى مَنْ قرأ به، وله «وقف التمام». أخذ عنه كثيرون، وتخرّج به علماء، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر. مات في ذي الحجة سنة ٢٠٥هـ، عن ثمانٍ وثمانين سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٢-٥٣؛ وإنباه الرواة ٤/ ٥١؛ ووفيات الأعيان ٦/ ٣٩٠-٣٩٢؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٥١؛ وطبقات القراء = غاية النهاية. ص ٣٨٦-٣٨٩؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١٧٩؛ والأعلام ٨/ ١٩٥).

يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت

(١٨٦هـ / ٨٠٢م - ٢٤٤هـ / ٨٥٨م)

يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، المعروف بابن السكيت. والسكيت لقب أبيه. كان عالماً بالنحو على مذهب الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر والقراءات، راوية ثقة. كان يعقوب يؤذّب الصبيان مع أبيه في درب القنطرة بمدينة السلام. وكان أبوه من أصحاب الكسائي، عالماً باللغة والعربية والشعر. حُكي أنه حجّ فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، وسأل الله أن يعلم ولده النحو، فتعلم يعقوب النحو واللغة، وكان قد احتاج إلى الكسب، فجعل يختلف إلى قوم من أهل القنطرة، فأجروا له مالاً في كل دفعة، حتى اختلف إلى بشر وإبراهيم ابني هارون، وكانا يكتبان لمحمد بن عبد الله بن طاهر، فقطع له أجراً.

خرج يعقوب إلى سُرٍّ مَنْ رأى، فصيّرهُ عبدُ الله بن يحيى بن الخاقان إلى المتوكل، فضمَّ إليه أولاده يؤدّبهم، وأسنى له الرُّزق، ثم دعاه إلى منادمته، فنهاه عبد الله بن عبد العزيز عن

من تصانيفه: «البلغة»، و«جونة الند».

(الأعلام ٨/ ١٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٥١-٥٦).

يعقوب بن إدريس

(٧٨٩هـ / ١٣٨٧م - ٨٣٣هـ / ١٤٢٩م)

يعقوب بن إدريس بن عبد الله النُكدي. كان ماهراً في العربية والمعاني والأصول. اشتغل في بلاده، واشتهر باسم قرا يعقوب، أو قره يعقوب. وُلد بنكدة من بلاد القرامان. دخل الشام وحج وأقام بـ«لارنده». تصدر للإقراء بها، فتخرّج به جماعة. درس وأفتى. قدم القاهرة، فأكرمه حاكمها إكراماً بالغاً، ثم رجع إلى لارنده، وبقي فيها إلى أن مات. له حواشٍ على «الهداية» في فقه الحنفيّة، وعلى «تفسير البيضاوي»، وله «شرح المصابيح» لم يتمه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤٨؛ والأعلام ٨/ ١٩٤).

يعقوب بن إسحاق الحضرمي

(١١٧هـ / ٧٣٥م - ٢٠٥هـ / ٨٢٠م)

يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد، وأبو يوسف البصريّ، الحضرمي ولاء. كان مبرزاً بالقراءات والعربية، عالماً بكلام العرب، بارعاً في الفقه، ثقة في الرواية. فاضلاً تقياً، ورعاً زاهداً. سُرّق رداؤه وهو في الصلاة، ورُذِّ إليه، ولم يشعر لانشغاله بالصلاة. أخذ القراءة عن ابن ميمون، والغطاردي، وروى عن حمزة والكسائي.

كان أعلم أهل عصره بمذاهب النحاة في القرآن الكريم، ووجوه الاختلاف فيه. صنف أبو محمد كتاب «الجامع» ذكر فيه اختلاف

٣١٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٢١ -
٢٢٣؛ وابن السكيت اللغوي. محيي الدين
توفيق إبراهيم. دار الجاحظ، بغداد،
(١٩٦٩م).

أبو يعقوب البارودي

= محمد بن أحمد بن علي (.... / -
٤٤٩هـ / ١٠٥٧م).

يعقوب بن جلال، شرف الدين التبانّي
(٧٦٠هـ / ١٣٥٨م - ٨٢٧هـ / ١٤٢٤م)

يعقوب بن جلال، شرف الدين التبانّي.
كان ماهراً بالعربية، محباً للحديث، يميل إلى
الحنفية، وكان بارعاً في المعاني والبيان
والعقليات، طلق اللسان، بشوش الوجه،
كريم النفس. قرأ على أبيه وعلى غيره. تصدّر
للتدريس والخطابة والإمامة بمدرسة الجامي،
وبمشيخة تربة قجا، وبمشيخة قوصون،
وبمشيخة الشيخونية. كان ناظراً لبيت المال
والكسوة. جرت له خطوب مع الناصر،
فاتصل بالمؤيد، فأكرمه وعظم قدره. له
مؤلفات عدة في فنون كثيرة، لكنه كان يقطع
كتابه وتأليفه فيها ولا يكملها. له قطعة على
شرح العمدة لابن دقيق العيد.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٠).

يعقوب بن سليمان، الأسفراييني

(.... / - ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)

يعقوب بن سليمان بن داود، أبو يوسف
الأسفراييني. من أهل بغداد. كان خازن
المكتبة النظامية، من العلماء باللغة والعربية
والأخبار، شافعياً أصولياً، حسن الخط، مليح
الشعر.

ذلك، فظن يعقوب أنه حسده، وأجاب
المتوكل إلى ما دعاه إليه. فبينما هو مع
المتوكل، جاء المعتز والمؤيد ابنا المتوكل،
فقال: يا يعقوب، أيهما أحب إليك ابناي هذان
أم الحسن والحسين؟ وكان يعقوب يتشيع،
فقال: إنّ قنبراً خادم عليّ أحب إليّ من ابنك.
وقيل: إنه ذكر الحسن والحسين بما هما أهله
وسكت عن ابنه. فأمر الأتراك فسلّوا لسانه،
وداسوا بطنه، وحُمِل إلى بيته ببغداد، فعاش
يوماً ومات، وحملت ديتة إلى أولاده.

تعلم ابن السكيت النحو من البصريين
والكوفيين، أخذ عن أبي عمرو الشيباني،
والفراء، وابن الأعرابي، والأثرم، وروى عن
الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما.

من مصنفاته: «إصلاح المنطق»، و«القلب
والإبدال»، و«النوادر»، و«الألفاظ»، و«فعل
وأفعل»، و«الأضداد»، و«الأجناس الكبير»،
و«الفرق»، و«الأمثال»، و«البحث»،
و«الزُبرج»، و«السَّرج واللَّجام»،
و«الوحوش»، و«الحشرات»، و«النبات
والشجر»، و«الأيام والليالي»، و«سرقات
الشعراء وما تواردوا عليه»، و«معاني الشعر»
الكبير، و«معاني الشعر» الصغير، وغير ذلك.

(معجم الأدباء ٢٠ / ٥٠ - ٥٢؛ ووفيات
الأعيان ٦ / ٣٩٥ - ٤٠١؛ والأعلام ٨ / ١٩٥؛
وبغية الوعاة ٢ / ٣٤٩؛ وإنباه الرواة ٤ / ٥٦ -
٦٣؛ والبداية والنهاية ١٠ / ٣٦٠؛ وشذرات
الذهب ٢ / ١٠٦؛ وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٧٣ -
٢٧٤؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١ / ٢٠؛
والفهرست ص ١٠٨؛ ومرآة الجنان ٢ / ١٤٧ -
١٤٨؛ ومراتب النحويين. ص ٩٥ - ٩٦؛
والمزهر ٢ / ٤١٢؛ والنجوم الزاهرة ٢ / ٣١٧ -

يعقوب بن علي

(.... / - /)

يعقوب بن علي الزبيدي الصقلي. كان من أهل صقلية المقيمين بها، إمامًا من أئمة اللغويين والعلماء المدرسين، حافظًا لأشعار العرب ومعانيها، شاعرًا لغريبها ومبانيها. مدح الأمير عز الدولة الحسن بن ثقة الدولة الكلبي بقصيدة مشهورة.
(إنباه الرواة ٤ / ٦٣ - ٦٤).

يعقوب بن علي، أبو يوسف البلخي

(.... / - /)

يعقوب بن علي بن محمد، أبو يوسف البلخي، ثم الجندلي. كان أحد الأئمة في النحو والأدب، أخذ عن أبي القاسم الزمخشري، ولزمه فبرع.
(بغية الوعاة ٢ / ٣٥١؛ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٥٥).

أبو يعقوب النجيمي

= يوسف بن يعقوب بن إسماعيل
(٤٢٣هـ / ١٠٣١م).

يعقوب بن نصر الدارقزي

(٥٨٧هـ / ١١٩١م - ٦٢٧هـ / ١٢٢٩م)

يعقوب بن نصر الدارقزي، نسبة إلى دار القز، وهي محلة معروفة بظاهر بغداد. كان عالمًا بالعربية والفقه. رحل إلى سنجار، واستوطنها، ودرس بها النحو والعربية، فأفاد، وتخرج به كثيرون. كان خبيرًا بالشعر وأنواعه، حافظًا منه الكثير. له شعر يخاطب به علي بن الحسين بن علي بن دبابة

من مؤلفاته: «بدائع الأخبار وروائع الأشعار»، و«سير الخلافة»، و«المستظهر» في الإمامة وشروط الخلافة، و«قلائد الحكم» من كلام علي بن أبي طالب، و«محاسن الأدب واجتناب الريب» مخطوط في شسترتي بالرقم ٤٦٢٩، وفي دار الكتب.
(الأعلام ٨ / ١٩٨ - ١٩٩).

أبو يعقوب الصقلي

= يوسف بن الدباغ (.... / - /).
(....)

يعقوب بن عبد الله المغربي

(.... / - ٧٨٣هـ / ١٣٨١م)

يعقوب بن عبد الله المغربي المالكي. كان ماهرًا في النحو والعربية، عارفًا بالفقه، بارعًا في الأصول، فاضلاً ورعًا. تصدر للإقراء، فأفاد كثيرين.
(بغية الوعاة ٢ / ٣٥٠).

يعقوب بن عبد الرحمن

(.... / - ٧٧٥هـ / ١٣٧٣م)

يعقوب بن عبد الرحمن بن عثمان، شرف الدين الحموي الشافعي، ابن خطيب القلعة. كان ماهرًا في النحو والعربية والفقه والقراءات، خطيبًا بليغًا، فاضلاً ورعًا زاهدًا، واعظًا بليغًا. انتهت إليه رئاسة العلم ببلده حماة، وتصدر لإقراء هذه العلوم، فأفاد، وتخرج به كثيرون. له نظم «الحاوي» وغيره. مات سنة ٧٧٥هـ، وقيل: سنة ٧٧٤هـ.
(بغية الوعاة ٢ / ٣٥٠؛ والدُرر الكامنة ٤ / ٤٣٤؛ والأعلام ٨ / ٢٠٠).

أبو يعقوب العلامة

= يوسف السكاكي (٦٢٦هـ / ١٢٢٨م).

يعيش بن علي، ابن يعيش

(٥٥٣هـ / ١١٦١م - ٦٤٣هـ / ١٢٤٥م)

يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع. كان من كبار العلماء بالعربية، مقررًا محدثًا. قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل وغيره.

رحل من حلب قاصدًا بغداد ليلتقي أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل، بلغه خبر وفاة ابن الأنباري. فأقام بالموصل، وسمع الحديث بها، ثم عاد إلى حلب، وعزم على التصدر للإقراء، لكنه سافر إلى دمشق، واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمان زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور، وسأله عن مواضع مشكلة في العربية. مولده ووفاته بحلب. كان ظريفًا محاضرًا، كثير المجون مع سكينه ووقار. وله في ذلك نوادر.

من كتبه: «شرح المفصل» للزمخشري بسط فيه بسطًا أعيًا الشارحين وأظهر ما فتح به بابًا للمادحين، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني. قيل: لو رآه ابن جني لجُنَّ طربًا، وتحقق مصنفه لهذه الصنعة أمًا وأبًا.

(وفيات الأعيان ٧ / ٤٦-٥٣؛ والأعلام ٢٠٦/٨؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٥١-٣٥٢؛ وإنباه الرواة ٤ / ٤٥-٥٠؛ ودائرة المعارف ١ / ٥٥٢؛ وشذرات الذهب ٥ / ٢٢٨-٢٢٩).

يُفَاعِلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد

السنجاري... رحل عن سنجار، ودخل ميافارقين، ومات بها سنة ٦٢٧هـ، بالغًا من العمر قريبًا من أربعين سنة. (إنباه الرواة ٤ / ٦٤).

يعقوب بن يوسف، نجم الدين الخزرجي

(٦٤١هـ / ١٢٤٣م - ... / ...)

يعقوب بن يوسف بن قاسم، أبو يوسف المالكي، نجم الدين الخزرجي الأنصاري العبادي. كان عالمًا بالنحو واللغة. قرأ على البدر بن مالك «التسهيل» لأبيه، وقرأ على ابن أباز، وعلى الفخر بن مقلة الإربلي النحوي. عمل بالتدريس فأفاد، درّس بالمستنصرية. له شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢ / ٣٥١).

أبو يعلى الصيرفي

= محمد بن الحسين بن عبيد الله (٣٧٣هـ / ٩٨٣م - ٤٢٧هـ / ١٠٣٥م)

أبو يعلى الماليني

= محمد بن مسعود بن محمد (... / ...)

أبو يعلى النحوي

= سلال بن عبد العزيز (٤٤٨هـ / ١٠٥٦م).

ابن يعيش

= خلف بن يعيش (... / ...)

= عمر بن يعيش (... / ...)

وَأَلَفَ التَّائِيثَ الْمَمْدُودَةَ .

يَفَاعِلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ولا يكون إلا جمع تكسير (من صَيَّغَ المبالغة) اسمًا، نحو: «يَرَابِيعَ» (جمع «يَرْبُوعَ»، وهو حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفةً، نحو: «يَخَاضِيرَ» (جمع «يَخْضُورَ»، وهو الأخضر).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد، وجمع التفسير الرقم ٥، الفقرة ش.

يَفْتَعِلُ

وزن الفعل المضارع من «إِفْتَعَالَ»، نحو: «يَسْتَلْتِمُ» (استلأَمَ: لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إما بالقُبلة وإما باليد). انظر: الفعل المضارع و«إِفْتَعَالَ».

يَفْتَعَالُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْتَعَالَ»، نحو: «يُسْتَلَأَمُ» (استلأَمَ: لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إما بالقُبلة وإما باليد).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِفْتَعَالَ».

يَفْتَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْتَعَلَ»، نحو: «يَسْتَمِعُ».

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْتَعَلَ».

يَفْتَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْتَعَلَ»، نحو: «يُسْتَمَعُ».

بحرفين، ويكون وزنًا من جموع التفسير التي للكثرة، وصيغةً من صَيَّغَ المبالغة، نحو: «يرامع» جمع «يرمع» (وهو الخذروف).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وجمع التفسير الرقم ٥، الفقرة ش، وصَيَّغَ المبالغة.

يُفَاعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَاعَلَّ»، نحو: «يُطَأَمُنُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَاعَلَّ».

يُفَاعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَاعَلَّ»، نحو: «يُقَاتِلُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَاعَلَّ».

يُفَاعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَاعَلَّ»، نحو: «يُطَأَمُنُ».

انظر: الفعل المضارع، و«فَاعَلَّ».

يُفَاعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَاعَلَّ»، نحو: «يُقَاتِلُ».

انظر الفعل المضارع، و«فَاعَلَّ».

يَفَاعِلَاءُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التائيث الممدودة، نحو: «يَنَابِيعَاءُ» (اسم مكان).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بأربعة أحرف،

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفْتَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَتَعَّلَ»، نحو: «يُحْتَرَفُ» (يُتَّخَذُ حرفه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَتَعَّلَ».

يُفْتَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَتَعَّلَ»،
نحو: «يُحْتَرَفُ» (يُتَّخَذُ حرفه).
انظر: الفعل المضارع، و«فَتَعَّلَ».

يُفْتَعِّلِي

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْتَعَّلِي»، نحو: «يُسْتَلْقَى».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْتَعَّلِي».

يُفْتَعِّلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«إِفْتَعَّلِي»، نحو: «يُسْتَلْقَى».
انظر: الفعل المضارع، و«إِفْتَعَّلِي».

يُفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْعَالٌ»،
نحو: «يَحْمَارٌ».
انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَالٌ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْعَالٌ»،
نحو: «يَزْلِمُ» (إِزْلَامُ النَّهَارِ: طلع).
انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَالٌ».

يُفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَالٌ»، نحو: «يَزْلِمُ» (إِزْلَامُ النَّهَارِ: طلع).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَالٌ».

يُفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَالٌ»، نحو: «يَحْمَارٌ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَالٌ».

يُفَعَّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَ»، نحو: «يُبْرَأُ» (بِرَأُ الطائر: نفش ريشه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُبْرَأُ» (ينفش ريشه).
انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَ»، نحو: «يُزْهَقُ» (يُضْحَكُ ضَحْكًا شديدًا).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُزْهَقُ» (يُضْحَكُ ضَحْكًا شديدًا).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَ».

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل الماضي الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي المجرّد، نحو: «يَزْنُ» (صبغ باليرناء، وهي الحناء).

انظر: الفعل الماضي، والفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَ».

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم المشتق من الفعل الثلاثي المجرّد، نحو: «يَشْرَبُ»، وهو يطّرد في مواضع فصلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ولم يجرى إلا اسمًا، نحو: «يَزْمَعُ» (الخذروف، وهو لعبة)، أمّا قولهم: «جَمَلٌ يَفْعَلُ» (أي: نجيب)، و«ناقة يَفْعَلَةٌ»، و«رجل يَلْمَعُ» فمن قبيل الوصف بالاسم، ولذلك لم يمتنع من الصرف، ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه لوزن الفعل والوصف.

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف.

يَفْعَلْ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إفْعَلْ»، نحو: «يَسْوَدُ».

انظر: الفعل المضارع، و«إفْعَلْ».

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم

المشتق من الفعل الثلاثي المجرّد، نحو: «يَقْتُلُ»، وهو يطّرد في مواضع فصلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفْعَلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي «يَفْعَلْ»، نحو: «يَزْنِي» (أذهن باليرناء، أي: الحناء).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَ».

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الفعل المضارع المعلوم المشتق من الفعل الثلاثي المجرّد، نحو: «يَكْسِرُ»، وهو يطّرد في مواضع فصلناها في الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع، الرقم ٢، الفقرة أ.

يَفْعَلْ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «يَزْنُ» (الحناء).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

يَفْعَلْ

وزن الفعل المضارع المجهول من الثلاثي المجرّد، نحو: «يُكْتَبُ»، ومن «أَفْعَلْ»، نحو: «يُكْرَمُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، والفعل الثلاثي المجرّد، و«أَفْعَلْ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَلْ»، نحو: «يُسَوِّدُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَلْ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل الماضي المبني للمجهول من
«يُفَعِّلُ»، نحو: «يُزَيِّنُ» (يرنأ: دهن باليرناء،
أي: الحِثَاءُ).
انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول،
و«يُزَيِّنُ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «أَفْعَلْ»،
نحو: «يُكْرِمُ».
انظر: الفعل المضارع، و«أَفْعَلْ».

يُفَعِّلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد
بحرفين، نحو: «يُرِنُّ» (الحِثَاءُ).
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُعَلِّمُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُحَسِّنُ».
انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة
أحرف، المنتهي بألف التانيث المقصورة،
ولم يجرئ إلا أسماً، نحو: «يَهَيِّئُ» (الباطل)،
وقيل: وزنه «فَعَّلَى».
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف،
وألف التانيث المقصورة.

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَى»، نحو: «يَقْلَسِي» (تلبس القلنسوة).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَى».

يُفَعِّلَانِ

من صِبْغِ الأفعال الخمسة.
انظر: الأفعال الخمسة.

يُفَعِّلَةُ

وزن المصدر من الفعل الماضي الثلاثي
المزيد الملحق بالرباعي «يُفَعِّلُ»، نحو: «يُرِنُّ»
(صبغ باليرناء، أي: الحِثَاءُ).
انظر: المصدر، والفعل الماضي الثلاثي
المزيد، والملحق بـ«فَعَّلَلْ».

يُفَعِّلَتْ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَتْ»، نحو: «يُعَفِّرْتُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«عَفَّرْتُ».

يُفَعِّلَتْ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَتْ»،
نحو: «يُعَفِّرْتُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَلَّ» (الرباعي المزيد بحرفين)، و«إِفْعَلَّ»
(الثلاثي المزيد الملحق بالرباعي المزيد
بحرفين).

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَلَّ»، نحو: «يُخْرَمُسُ» (يُسَكِتُ).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَلَّ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَ»، نحو: «يُدْخِرُجُ»، ومن «فَعَّلَ» (ذي
الزيادة)، نحو: «يُجَلِّبُ» (يلبس
الجلباب)^(٣).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ» (في الفعل الرباعي المجرد)،
و«فَعَّلَ» (في الملحق بـ«فَعَّلَ»).

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُدْخِرُجُ»، ومن «فَعَّلَ» (ذي الزيادة)،
نحو: «يُجَلِّبُ» (يلبس الجلباب)^(٤).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَ» (في
الفعل الرباعي المجرد)، و«فَعَّلَ» (في
الملحق بـ«فَعَّلَ»).

يُفَعِّلُمُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَمَ»، نحو: «يُعْلَصِمُ» (يَقْطَعُ غَلْصُومَهُ).

انظر: الفعل المضارع، و«عَفَّرَتَ».

يُفَعِّلُسُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَسَ»، نحو: «يُخْلِسُ» (يُخَدِّعُ).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَسَ».

يُفَعِّلِسُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَسَ»،
نحو: «يُخْلِسُ» (يُخَدِّعُ).
انظر: الفعل المضارع، و«فَعَّلَسَ».

يُفَعِّلِ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْعَلَّ»،
نحو: «يُطْمَأْنِئُ»، ومن «إِفْعَلَّ» (ذي الزيادة)،
نحو: «يُنْيِضُضُ»^(١).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَلَّ» (الرباعي
المزيد بحرفين)، و«إِفْعَلَّ» (الثلاثي المزيد
الملحق بالرباعي المزيد بحرفين).

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْعَلَّ»،
نحو: «يُخْرَمُسُ» (يُسَكِتُ).
انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَلَّ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَلَّ»، نحو: «يُطْمَأْنِئُ»، ومن «إِفْعَلَّ» (ذي
الزيادة)^(٢)، نحو: «يُنْيِضُضُ».

(١) الفرق بين وزني «إِطْمَأْنَأَ» و«إِنْيِضُضُ» أن لامين من لامات «إِنْيِضُضُ» زائدتان، في حين أن لآما واحدة من «إِطْمَأْنَأَ» زائدة.

(٢) انظر الحاشية السابقة ص ٢٩٠.

(٣) الفرق بين وزني «دَحْرَجَ» و«جَلِبَ» أن إحدى لامي «جَلِبَ» مزيدة للإلحاق، بخلاف «دَحْرَجَ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَمَ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَمَلَّ».

يُفَعِّمَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَمَلَّ»، نحو: «يُقَضِّمَلُ» (تُقَارَبُ الخُطَى في
المشي).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَمَلَّ».

يُفَعِّمِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَمَلَّ»،
نحو: «يُقَضِّمِلُ» (يُقَارَبُ الخُطَى في مشيه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَمَلَّ».

يُفَعِّعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَعَلَّ»، نحو: «يُقَلَّنَسُ» (قَلَنَسَه: أَلْبَسَه
القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَعَلَّ».

يُفَعِّعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَعَلَّ»،
نحو: «يُقَلَّنِسُ» (يَلْبَسُه القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَعَلَّ».

يُفَعِّعَلِي

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَعَلِي»، نحو: «يُخَرَّبِي» (اخْرَبِي الديك:
نَفَسَ رِيشَه وَتَهَيَّأَ للقتال).

انظر: افْعَعَلِي.

يُفَعِّعَلِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَلَّمَ».

يُفَعِّلِمُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَلَّمَ»،
نحو: «يُعَلِّصِمُ» (يَقْطَعُ غَلْصُومَه).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَلَّمَ».

يُفَعِّلُنُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَلَّنَ»، نحو: «يُقَطِّرُنُ» (يُدْهَنُ بالقطران).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَلَّنَ».

يُفَعِّلِرُنُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَلَّنَ»،
نحو: «يُقَطِّرِرُنُ» (يُدْهَنُ بالقطران).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَلَّنَ».

يُفَعِّلُونُ

من صَيَغِ الأفعال الخمسة.

انظر: الأفعال الخمسة.

يُفَعِّلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَلَّى»،
نحو: «يُقَلِّسِي» (تَلْبَسُ القلنسوة).

انظر: الفعل المضارع، و«فَعَلَّى».

يُفَعِّمَلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْعَمَلَّ»،
نحو: «يَهْرَمُعُ» (أَسْرَعَ في المشي).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَمَلَّ».

يُفَعِّمَلِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إفَعِّلَ»،
نحو: «يَقْمَهُدُ» (يرفع رأسه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إفَعِّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إفَعِّلَ»، نحو: «يَقْمَهُدُ» (يرفع رأسه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إفَعِّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعَّلَ»، نحو: «يُقْلَهُصُ» (يقطع غلصومه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعَّلَ»،
نحو: «يُقْلَهُصُ» (يقطع غلصومه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفَعِّعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«إفَعِّعِلَ»، نحو: «يَغَشَّوْشِبُ».
انظر: الفعل المضارع، و«إفَعِّعِلَ».

يُفَعِّعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إفَعِّعِلَ»،

«إفَعِّعِلَ»، نحو: «يَخْرُنْجِمُ» ومن «إفَعِّعِلَ»
(ذي الزيادة)، نحو: «يَفْعَنْسُسُ»^(١) (يرجع
ويتأخر).

انظر: الفعل المضارع المعلوم،
و«إفَعِّعِلَ».

يُفَعِّعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إفَعِّعِلَ»، نحو: «يُخْرُنْجِمُ» ومن «إفَعِّعِلَ»
(ذي الزيادة)، نحو: «يَفْعَنْسُسُ»^(٢) (يرجع
ويتأخر).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إفَعِّعِلَ».

يُفَعِّعِلِي

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«إفَعِّعِلِي»، نحو: «يَخْرُنْجِي» (أخرنبي الديك:
نفس ريشه، وتهيأ للقتال).
انظر: الفعل المضارع، و«إفَعِّعِلِي».

يُفَعِّعِمِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
«إفَعِّعِمِلَ»، نحو: «يَهْرَنْمِعُ» (يسرع في
المشي).

انظر: الفعل المضارع، و«إفَعِّعِمِلَ».

يُفَعِّعِمِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إفَعِّعِمِلَ»، نحو: «يَهْرَنْمِعُ» (يسرع في
المشي).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إفَعِّعِمِلَ».

(١) الفرق بين وزنني «إحرنجم» و«إفَعِّعَسَسَ» أن إحدى لامي «إفَعِّعَسَسَ» مزيدة للإلحاق، في حين أن لامي «إحرنجم» أصليتان.

نحو: «يَهْرَوُزُ».
انظر: الفعل المضارع، و«إَفْعَوْلٌ».

يَفْعُولُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعُولٌ»، نحو: «يُجْهَوُزُ» (يُعلن ويُظهر).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعُولٌ».

يَفْعُولُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعُولٌ»،
نحو: «يُجْهَوُزُ» (يُعلن ويُظهر).
انظر: الفعل المضارع، و«فَعُولٌ».

يَفْعِيلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إَفْعِيلٌ»،
نحو: «يُهَيَّيْخُ» (يمشي مشية فيها تبخر).
انظر: الفعل المضارع، و«إَفْعِيلٌ».

يَفْعِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد
بحرفين، ولم يَجِءْ إِلَّا أَسْمًا، نحو:
«يَقْطِنُ».
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

يَفْعِيلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إَفْعِيلٌ»، نحو: «يُهَيَّيْخُ» (يُمشي مشية فيها
تبخر).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إَفْعِيلٌ».

يَفْعِيلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من

نحو: «يَهْرَوُزُ».
انظر: الفعل المضارع، و«إَفْعَوْلٌ».

يَفْعُولُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إَفْعَوْلٌ»،
نحو: «يَجْلَوُذُ» (يسير بسرعة).
انظر: الفعل المضارع، و«إَفْعَوْلٌ».

يَفْعُولُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد
بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: «يَرْبُوعُ»
(حيوان قاضم يشبه الفأر)، وصفة، نحو:
«يَخْضُورُ» (الأخضر).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.
للتوسع انظر:

- كتاب يفعول. تحقيق إبراهيم السامرائي.
مجلة كلية الآداب، مجلة البصرة، دار الطباعة
الحديثة، ١٩٧١ م.

يَفْعَوْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إَفْعَوْعَلٌ»، نحو: «يُعْشَوْشَبُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إَفْعَوْعَلٌ».

يَفْعُولُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إَفْعَوْلٌ»، نحو: «يَهْرَوُزُ».
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إَفْعَوْلٌ».

يَفْعُولُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إَفْعَوْلٌ»، نحو: «يَجْلَوُذُ» (يُسرع).

«فَعِيلَ»، نحو: «يُشْرِيفُ» (شَرِيفَ الزرع: قطع شرايفه، وهي أوراقه).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَعِيلَ».

يُفَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَعِيلَ»،
نحو: «يُشْرِيفُ» (شَرِيفَ الزرع: قطع شرايفه، وهي أوراقه).
انظر: الفعل المضارع، و«فَعِيلَ».

يَفْلَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفْلَعَلَّ»،
نحو: «يُزَلَعِبُ» (إِزْلَعَبَ السَّحَاب: كَثَف).
انظر: الفعل المضارع، و«إِفْلَعَلَّ».

يُفْلَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْلَعَلَّ»،
نحو: «يُزَلَعِبُ» (إِزْلَعَبَ السَّحَاب: كَثَف).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِفْلَعَلَّ».

يُفَمَعِّلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِفَمَعَّلَ»،
نحو: «يَسْمَقِرُ» (إِسْمَقَرَ اليوم: كان شديد الحر).
انظر: الفعل المضارع، و«إِفَمَعَّلَ».

يُفَمَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفَمَعَّلَ»،
نحو: «يَسْمَقِرُ» (إِسْمَقَرَ اليوم: كان شديد الحر).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِفَمَعَّلَ».

يُفَمَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَمَعَلَّ»،
نحو: «يُحَمَظَلُ» (يُجَنَى الحنظل).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَمَعَلَّ».

يُفَمَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَمَعَلَّ»،
نحو: «يُحَمَظَلُ» (يُجَنَى الحنظل).
انظر: الفعل المضارع، و«فَمَعَلَّ».

يَفَنَعَلُ

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «يَلَنَجَجُ»،
وصفة، نحو: «يَلَنَدَدُ» (الألد).
انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين.

يُفَنَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَنَعَلَّ»،
نحو: «يُجَنَدَلُ» (يُصْرَع).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَنَعَلَّ».

يُفَنَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَنَعَلَّ»،
نحو: «يُجَنَدِلُ» (يصرع).
انظر: الفعل المضارع، و«فَنَعَلَّ».

يُفَهَعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَهَعَلَّ»،
نحو: «يُدْهَبَلُ» (تُكَبَّرُ اللقمة).
انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«فَهَعَلَّ».

يُفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَهَعَلَ»،
نحو: «يُدْهَبِلُ» (يُكَبِّرُ اللَّقْمَةَ).

انظر: الفعل المضارع، و«فَهَعَلَ».

يَفْعُو عَلٌ

وزن الفعل المضارع المعلوم من
 «إِفْعَلْ»، نحو: «يَكُوْهُدُ» (أكوْهُدُ الفَرخُ:
 أصابه مثل الارتعاد إذا زقه أبواه).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْعَلْ».

يُفَوِّعُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«إِفْعَلْ»، نحو: «يُكَوِّدُ» (إكوهْدُ الفَرخُ:
أصابه مثل الارتعاد إذا زقه والده).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَلْ».

يُفَوِّعُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «فَوَعَلَ»، نحو: «يُحَوِّقُلُ» (حوقل: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وأسرع في مشيه مقارِبًا الخطو).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَلَ».

يُفَوِّعِلْ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَوَعَلَ»،
 نحو: «يُحَوِّقُ» (حوقل: قال: لا حول ولا
 قوة إلا بالله، وأسرع في مشيه مقاربًا الخطو).
 انظر: الفعل المضارع، و«فَوَعَلَ».

يَفْعُوْنَ عَلٰى

وزن الفعل المضارع المعلوم من

«إِفْوَنَعْلَ»، نحو: «يَخَوْنِصِلُ» (يشني عنقه ويُخرج حوصلته).

انظر: الفعل المضارع، و«إِفْوَنَعَلْ».

يُفَوِّنَعْلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِفْوَعَلَ»، نحو: «يُخَوِّنُصَلُّ» (إِخْوَنُصَلُّ الطائر: ثني عنقه وأخرج حوصلته).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«إِفْعَلْ».

يُفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من
«فَعِلَ»، نحو: «يُسَيِّطُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول،
و«فَعَّلَ».

يُفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «فَيَعْلَ»،
نحو: «يُسَيِّطُ».

انظر: الفعل المضارع، و«فَيَعْلَ».

اليقطيني النحوي

= غالب بن عبد الله (... /...-... /...)

الْيَقِينُ

هو الاعتقاد الجازم الذي لا يُعارضه دليل آخر يُسلم به المُتكلِّم. وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحًا في الواقع أو غير صحيح.

انظر: «أفعال اليقين».

يَقِينًا

تُعَرَّبُ فِي نَحْوِ: «جِئْتُ يَقِينًا مِنْ أُنْكَ هُنَا»

الْيَمَانُ بْنُ أَبِي الْيَمَانِ

(٢٠٠هـ / ٨١٥م - ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)

اليمان بن أبي اليمان، أبو بشر البَنْدَنِيَجِيّ. أصله من الأعاجم من الدّهّاقين. وُلِدَ مكفوفًا ضريبًا ببَنْدَنِيَج، كان عالمًا باللغة أديبًا، فارسيّ الأصل. رحل إلى بغداد وسامراء. حفظ أدبًا وأشعارًا كثيرة. قيل: حفظ في مجلس واحد مئة وخمسين بيتًا من الشعر بغريبه. لقي العلماء في بغداد وسُرَّ مَنْ رَأَى، وقرأ على محمد بن زياد الأعرابي، ولقي أبا نصر صاحب الأصمعي، وحفظ كتاب «الأجناس الأكبر» للأصمعي.

كان لأبي بشر ضياع كثيرة وبساتين خلفها له أبوه، فباعها وأنفقها في طلب العلم، وعلى العلماء. لقي ابن السكّيت، والزيادي، والرياشي بالبصرة، وقرأ عليهم من حفظه كتبًا كثيرة.

من مؤلفاته: «معاني الشعر»، و«العروض»، و«التّقفية».

(معجم الأدباء ٢٠ / ٥٦-٥٧؛ وإنباه الرواة ٧٩/٤؛ والأعلام ٨ / ٢٠٨-٢٠٩؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٥٢؛ والفهرست ص ١٢٢).

يُمَفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «مَفْعَلٌ»، نحو: «يُمَرَحَبُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«مَفْعَلٌ».

يُمَفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «مَفْعَلٌ»،

حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أتيقن، منصوباً بالفتحة الظاهرة.

يَلْعَبُ الْكَرَّةَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «يلعب الكرة»، وجاء في قراه:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «يلعب الكرة»، ويريدون به ممارسة اللعب بالكرة، وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة، على أساس أن الفعل لازم والكرة أداة، فيجب وصلها بالياء؛ ليقال: «يلعب بالكرة»، كما هو وارد في اللغة.

وبدراسة المسألة، انتهت اللجنة إلى أن قول المعاصرين: «يلعب الكرة» يمكن توجيهه بأحد وجهين:

الأول: أن تكون «الكرة» مفعولاً مطلقاً إذ هي أداة الفعل، والأدوات تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، على حدّ «ضربته سوطاً أو عصاً». والأصل كما قال النحاة: ضربته ضرباً بسوطاً أو بعضاً، ثم حذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه.

الثاني: أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال. حذف حرف الجر، ثم وصل الفعل بالأداة، ف قيل: «يلعب الكرة». ولهذا ترى اللجنة أن قولهم: «يلعب الكرة» صحيح لا بأس في استعماله، أما إذا كان المراد نوعاً معيناً من اللعب، ككرة القدم، أو كرة السلة، فترى اللجنة أن التعبير صحيح أيضاً على أنه مفعول مطلق^(١).

(١) القرارات المجمعية ص ١٧٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٠.

نحو: «يُمَرِّجُبُ».

انظر: الفعل المضارع، و«مَفْعَلٌ».

أبو اليمن الكندي

= زيد بن الحسن بن زيد (٦١٣هـ / ١٢١٧م).

اليَمْنَةُ

لا تقل: «جلس يَمْنَةً»، بل: «جَلَسَ يَمْنَةً»، أو عن يَمْنَتِهِ.

يموت بن المزروع

(... / ... - ٣٠٣هـ / ٩١٥م)

يموت بن المزروع - وقيل: المزروع - بن موسى العبقيسي، البصري، أبو عبد الله، وأبو بكر، ابن أخت الجاحظ. كان عالمًا بالنحو والأدب، بارعًا في الرواية. أخذ عن المازني، وأبي حاتم، وابن أخي الأصمعي، وكان من أئمة العلماء المشهورين، والمشايخ المعروفين في العلم والشعر ورواية الأخبار. دخل بغداد، مات بطبرية سنة ٣٠٣هـ، وقيل: قدم مصر سنة ٣٠٣هـ، وخرج إلى دمشق، فمات بها سنة ٣٠٤هـ، عده الزبيدي في نحاة مصر، كان له ولد يسمى «مهلهل بن يموت». وكان شاعرًا مجيدًا.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٢٣٥-٢٣٦؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٥٧-٥٨؛ والأعلام ٨/ ٢٠٩).

يَمِين

تعرب إعراب «شمال». انظر شمال.

يَمِينًا

تعرب في نحو: «اتجهتُ يَمِينًا»، أو في

نحو: «يتوزع رجالُ السياسةِ عندنا يمينًا ويسارًا»، مفعولاً فيه منصوب بالفتحة الظاهرة.

يُنْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «إِنْفَعَلٌ»، نحو: «يُنْكَسِرُ».

انظر: الفعل المضارع، و«إِنْفَعَلٌ».

يُنْفَعِلُ

وزن المضارع المعلوم من «إِنْفَعَلٌ»، نحو: «يُنْقَهِلُ» (يضعف ويسقط).

انظر: الفعل المضارع، و«إِنْفَعَلٌ».

يُنْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِنْفَعَلٌ»، نحو: «يُنْكَسِرُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِنْفَعَلٌ».

يُنْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «إِنْفَعَلٌ»، نحو: «يُنْقَهِلُ» (يضعف).

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«إِنْفَعَلٌ».

يُنْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «نَفَعَلٌ»، نحو: «يُنْزَجَسُ».

انظر: الفعل المضارع الذي للمجهول، و«نَفَعَلٌ».

يُنْفَعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «نَفَعَلٌ»،

نحو: «يُنَزَّجُسْ».

انظر: الفعل المضارع، و«نَفَعْلَ».

يُهْفَعْلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «هَفَعْلَ»، نحو: «يُهْلَقُمُ» (تُكَبِّرُ اللقمة).

انظر: الفعل المضارع المبني للمجهول، و«هَفَعْلَ».

يُهْفَعْلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «هَفَعْلَ»، نحو: «يُهْلَقُمُ» (يُكَبِّرُ اللقمة).

انظر: الفعل المضارع، و«هَفَعْلَ».

يَهِيْطُ

فعل مضارع جامد لا ماضي له ولا أمر، نحو: «ما زال زيدٌ يهِيْطُ هَيْطًا»، أي: في شُرٍّ وجَلْبَةٍ، وقيل: في تباعد ودنو. والهيْط: الإقبال. وضد الميْط.

يوسف بن إبراهيم، أبو الحجاج المالقي

(... / ... - ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م)

يوسف بن إبراهيم بن يوسف، أبو الحجاج الأنصاري المالقي، ويُعرف بالمربلي. كان ماهرًا في النحو والعربية والقراءات. أخذ القراءات والعربية عن الرندي، ولازمه وقرأ عليه كثيرًا من الكتب، ككتاب سيبويه، والجُمْل، والكامل، والإصلاح، وأدب الكاتب، والغريب المصنّف، والحماسة، وغير ذلك.

سمع الحديث منه ومن أبي الحجاج يوسف بن محمد الفهري، وأبي إسحاق

الخولاني. أجاز له أبو القاسم الغافقي وأبو الخطاب بن واجب وأبو بكر بن طلحة وغيرهم. تصدّر لإقراء القرآن والعربية ببلده مالقة، ثم انزوى وآثر الخمول، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مالقة. كان من أهل الخير والفضل والدين. كتب لأبي حيان بالإجازة بمالقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣).

يوسف بن أحمد، أبو الحجاج المريبطي (... / ... - ٦١٩هـ / ١٢٢٢م)

يوسف بن أحمد بن علي، أبو الحجاج المريبطي الأندلسي. كان بارعًا في النحو، واقفًا على كتاب سيبويه. سمع أبا القاسم بن حُبَيْش. أجاز له أبو الطاهر بن عوف. تصدّر لإقراء العربية فأفاد، وتخرّج به كثيرون، ثم عُني بالطب حتى رأس فيه، فخدم به الأمراء، ونال غنى كبيرًا. مات بمرّاكش.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٤).

يوسف بن أحمد

(... / ... - ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م)

يوسف بن أحمد بن طائوس، أبو الحجاج. من أهل جزيرة شُقر. كان إمامًا في النحو والعربية والطب وعلوم الأوائل. صحب ابن رُشد. كان آخر الأطباء بشرق الأندلس، عارفًا بكتاب سيبويه. فاق معاصريه فيه وبعلوم الأوائل. له مؤلفات عدّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٤، ٣٥٧).

يوسف بن أحمد، جمال الدين بن الكفري

(٧٢٤هـ / ١٣٢٣م - ٧٦٦هـ / ١٣٦٤م)

يوسف بن أحمد بن الحسين، جمال

(١٠٨٢م).

يوسف بن أبي بكر، السكاكي

(٥٥٥هـ / ١١٦٠م - ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)

يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي الحنفي. من أهل خوارزم ولادةً ووفاة، علامة، إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، متكلم فقيه، متفطن في علوم شتى. صنف «مفتاح العلوم» في اثني عشر علمًا أحسن فيه كل الإحسان، وله «رسالة في علم المناظرة» مخطوط، وغير ذلك.

(معجم الأدباء ٢٠ / ٥٨-٥٩؛ والأعلام ٨ / ٢٢٢؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٦٤؛ والبلاغة عند السكاكي. أحمد مطلوب. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٤م؛ و«منهج السكاكي في البلاغة». أحمد مطلوب. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مجلد ١٠، (سنة ١٩٦٢)، ص ٢٧٥-٣٠٩).

أبو يوسف البلخي

= يعقوب بن علي بن محمد (.... /).

يوسف بن جامع، أبو إسحاق القفصي

(٦٠٦هـ / ١٢٠٩م - ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م)

يوسف بن جامع بن أبي البركات، العلامة أبو إسحاق القفصي الجمال الحنبلي الضرير. كان إمامًا في النحو واللغة، بارعًا في القراءات وعللها. تصدر لإقراء النحو والقراءة مفسرًا عللها. سمع من عمر بن عبد العزيز بن الناقد الحديث. دخل دمشق ومصر، وسمع من علمائهما ومشايخهما. له مؤلفات عدة في

الدين، ابن الكفري الحنفي. كان بارعًا في العربية. سمع من ابن الشحنة، وابني الخباز، تصدر للتدريس فأفاد. تولى الإفتاء بببلده، فأفتى وعدل، وخطب، ثم تشارك مع والده في القضاء، وسمي قاضي القضاة. تنازل له أبوه عن المنصب. توفي في حياة والده. (الدرر الكامنة ٤ / ٤٤٦؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٥٤).

يوسف بن إسماعيل

(.... / - بعد ٨١٢هـ / ١٤٠٩م)

يوسف بن إسماعيل بن إبراهيم. لغوي بالعربية والفارسية. من كتبه: «مشارع اللغة» مخطوط، الجزء الأول منه نسخة بديعة، مبتورة الآخر، في خزانة الرباط (١٧١٤ك). (الأعلام ٨ / ٢١٧).

يوسف أغوسطين غزالة

(.... / - بعد ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م)

يوسف أغوسطين شاهين غزالة الماروني الحلبي. كان عالمًا باللغة من رجال الرهبنة المارونية. أصله من حلب. أقام في إيطاليا. عكف في دير «مار يوحنا كربونارا» بمدينة نابولي على الاشتغال باللغة ومفرداتها. كان يحسن عدة لغات، منها التركية والفارسية. له في المكتبة العامة في نابولي كتابان من تصنيفه وبخطه، أحدهما: «معجم تركي عربي»، والثاني: كتاب «الترجمان» تركي وعربي وفارسي وتلياني، وفي آخر أحدهما ما يفيد انتهاءه من ترتيبه باختصار سنة ١٧٣٥م. (الأعلام ٨ / ٢١٩).

أبو يوسف البارع

= يعقوب بن أحمد بن محمد (٤٧٤هـ /

القراءات والنحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥؛ والأعلام ٨/ ٢٢٣).

يوسف بن الحسن، السيرافي

(٣٣٠هـ / ٩٤١م - ٣٨٥هـ / ٩٩٥م)

يوسف بن الحسن بن عبد الله، أبو محمد السيرافي. كان لغويًا نحويًا أديبًا، أصله من سيراف، من أهل بغداد. قرأ على والده، وخلفه في جميع علومه، وتَمَّ كتبًا كان قد ابتدأ بها مثل «الإقناع» في اللغة، وصنّف «شرح أبيات سيويه» و«شرح أبيات إصلاح المنطق» مخطوط في استانبول، و«شرح أبيات الغريب المصنف» لأبي عبيد. كان أبو محمد دينًا صالحًا ورعًا، وله معرفة في علوم مختلفة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥؛ والأعلام ٨/ ٢٢٤؛ والوافي بالوفيات ٢٩/ ١٨١؛ ووفيات الأعيان ٧٢-٧٤).

يوسف بن الحسن، عز الدين الحلواني

(٧٣٠هـ / ١٣٢٩م - ٨٠٢هـ / ١٣٩٩م)

يوسف بن الحسن بن محمود، عز الدين الحلواني السرائي التبريزي. كان علامة بالنحو والقراءات والأدب واللغة والشعر وأنواع العلوم. رحل إلى بغداد، فقرأ على الكُرماني، ثم أقام بتبريز ينشر العلم، ثم تحوّل إلى ماردين، فعقد له صاحبها مجلسًا حضر فيه علماؤها، فأقروا له بالفضل وأكرموا. ثم قطن الجزيرة إلى أن مات. كان دائمًا يشتغل بالعلم، فلا يرى فراغًا، ويمضي وقته بالتصنيف. ومن سيرته أنه لم تقع يده على دينار، ولا على درهم، ولم تقع منه كبيرة

قط. صنّف شرحًا على «الكشاف»، وشرح «منهاج» البيضاوي، وشرح الأسماء الحسنى. (بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦).

يوسف بن الحسن، جمال الدين الحموي

(٧٣٧هـ / ١٣٣٧م - ٨٠٩هـ / ١٤٠٧م)

يوسف بن الحسن بن محمد، جمال الدين الحموي. كان عالمًا بالعربية والنحو، خطيب المنصورية. أخذ عن التاج السبكي، والجمال الشريشي، والصّدر الخابوري. فاق أقرانه بالعربية وغيرها من العلوم، وانتهت إليه مشيخة العلم في البلاد الشمالية. ذاع صيته، فصارت الرحلة إليه في طلب العلم، وكان خيرًا ساكنًا. من مؤلفاته: «شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح فرائض المنهاج»، و«شرح مختصر الإلام».

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٥).

يوسف بن حسين، الكرماسطي

(... / ... - ٩٠٦هـ / ١٥٠٠م)

يوسف بن حسين الكرماسطي. كان بارعًا في علوم العربية، والعلوم الشرعية، فقيهاً حنفياً، من قضاة الدولة العثمانية. تصدر لتدريس العربية والشرعية، ثم ولي القضاء في بروسة، فالقسطنطينية، وتوفي بها.

من كتبه: «الوجيز» في الأصول مخطوط، اختصره من كتاب له مختصر أيضًا اسمه «زبدة الوصول إلى علم الأصول» مخطوط في أصول الدين. وله «شرح الوقاية» في الفقه، و«علم المعاني»، ورسالة في «عقائد الفرق الناجية» مخطوط، وفي «الوقف» مخطوط، وفي «المدارك الأصلية بالمقاصد الفرعية» مخطوط، وله «حاشية على المطول»،

(الأعلام ٨/ ٢٣٠).

يوسف بن الدَّبَّاع، أبو يعقوب الصَّقْلِيّ

(.... / - /)

يوسف بن الدَّبَّاع، أبو يعقوب الصَّقْلِيّ النحوي. كان عالمًا بالنحو والعربية، بارعًا بالشعر. أكثر شعره في مسائل النحو. حفظ كتب المتقدمين، وتنبّه لأسرار المؤلفين. كان مبرزًا على أقرانه، مشهورًا بأنواع العلوم. له شعر أكثره في مسائل النحو، ومنه هذا البيت اللغز (من الخفيف):

إِنْ هُنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ

وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحُلٍّ وَفَاءُ

فكلمة «إِنْ» تتألف من الهمزة «إِ» (فعل أمر من «وأي» بمعنى «وعد») ونون التوكيد، والأصل: إِيْنٌ ثم حذفت «الياء» لالتقاء ساكنة مع النون المدغمة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩).

يوسف بن سليمان

(.... / - ٣٥١هـ / ٩٦٢م)

يوسف بن سليمان. كان إمامًا في النحو والعربية، حسن القياس، كاتبًا مجيدًا بليغًا. عُدَّ من أهل الطبقة السادسة من نحاة الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٣٢٢).

يوسف بن سليمان، الأعلام الشنتمريّ

(٤١٠هـ / ١٠١٩م - ٤٧٦هـ / ١٠٨٤م)

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ الأندلسي، أبو الحجاج، المعروف بالأعلم.

و«المختار في المعاني والبيان». عدّه ابن العماد في عداد الذين ماتوا سنة ٨٩٩هـ. كان في قضائه حسن السيرة لا يخاف لومة لائم.

(الأعلام ٨/ ٢٢٧؛ وشذرات الذهب ٧/ ٣٦٥).

يوسف حوّا

(١٢٦٨هـ / ١٨٥١م - ١٣٣٥هـ / ١٩١٦م)

يوسف حوّا الحلبي. حلبي الأصل والمولد. توفي في لبنان. أقام مدة طويلة في لندن وترهب. لم يعرف عنه أكثر من ذلك، وصنّف كتاب «الفرائد الدرية في اللغتين العربية والإنكليزية».

(الأعلام ٨/ ٢٢٨).

يوسف بن داود، إقليميس

(١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م - ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م)

يوسف بن داود بن بهنام الموصلّي، الملقّب بإقليميس، كان عالمًا بالعربية، باحثًا عالمًا بالتاريخ القديم. سريانيّ الأصل مستعرب. ولد في العمادية (قرب الموصل). تعلم بالموصل ثم في لبنان ثم في رومة. عاد إلى الموصل سنة ١٨٥٥م. واشتغل بالتعليم. رُسم مطرانًا للسريان الكاثوليك في دمشق، ومات بها.

له من الكتب: «التمرنة» في النحو في جزأين، و«نبذتان في العروض والشعر»، و«مدخل الطلاب»، و«ترويض الطلاب» في علم الحساب، و«إنشاء الرسائل»، و«التعليم المسيحي»، و«تنزيه الألباب في حقائق الآداب»، و«جامع الحجج الراهنة في إبطال دعاوي الموارنة»، و«اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية»، و«التصارييف العربية»، وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٣/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد الله

(... / ... - ... / ...)

يوسف بن عبد الله بن خيرون الأندلسي.
كان عالمًا بالنحو واللغة والأدب. روى عن
أحمد بن أبان، وروى عنه غانم بن الوليد
النحوي المالقي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد الله، الزَّجَاجِي

(٣٥٢هـ / ٩٦٣م - ٤١٥هـ / ١٠٢٤م)

يوسف بن عبد الله، أبو القاسم الزَّجَاجِي
الجرجاني. كان لغويًا نحويًا، أديبًا محدثًا،
يُنسب إلى عمل الزجاج وبيعه. كان عظيم
الشأن، غزير العلم. سكن إستراباد وجرجان،
وأصله من بني همذان. كان أحد أهل البلاغة
والبراعة والنحو واللغة والأدب والدراية. أخذ
عن أبي أحمد الغطريف، وأبي إسحاق
البصري وغيرهما. توفي بإستراباد.

من مؤلفاته: «عمدة الكتاب وعدة ذوي
الألباب» مخطوط في جامعة الرياض بالرقم
(١٦٠٤م / ١)، و«الرياحين»، و«اشتقاق
الأسماء»، و«شرح الفصيح»، و«خلق الإنسان
والفرس». وغير ذلك، تصدر بجرجان
للإقراء، فأفاد خلقًا كثيرًا.

(الأعلام ٨/ ٢٣٩-٢٤٠؛ وبغية الوعاة

٢/ ٣٥٧-٣٥٨؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦١).

يوسف بن عبد الله، أبو عمر البَلْثَسِي

(٥٠٥هـ / ١١١٢م - بعد ٥٥٨هـ / ١١٦٢م)

يوسف بن عبد الله بن سعيد، أبو عمر
البَلْثَسِي. كان عالمًا بالنحو والأدب، عارفًا

كان عالمًا بالعربية، وباللغة والأدب. من أهل
شنتمرية. رحل إلى قرطبة، كُفَّ بصره في
آخر عمره. مات في إشبيلية. كان مشقوق
الشفة العليا، لذلك اشتهر بالأعلم.

من كتبه: «شرح الشعراء الستة»، و«شرح
ديوان زهير بن أبي سلمى»، و«شرح ديوان
طرفة بن العبد»، و«شرح ديوان علقمة
الفحل»، و«تحصيل عين الذهب» في شرح
شواهد سيبويه، و«شرح ديوان الحماسة»، من
مخطوطات الخزانة الأحمدية بتونس،
و«النكت على كتاب سيبويه» مخطوط متقن
في الرباط بالرقم ١٤٢ أوقاف، و«شرح
الجمل» في النحو لأبي القاسم الزجاج،
وشرح أبيات الجمل. أخذ عن أبي القاسم
الإفليلي، وساعده في شرح ديوان المتنبي،
وأخذ عن أبي سهل الحراني ومسلم بن
أحمد.

(الأعلام ٨/ ٢٣٣؛ ووفيات الأعيان ٧/
٨١-٨٣؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٠-٦١؛
وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦؛ وإنباه الرواة ٤/ ٦٥-
٦٧؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٣٢١؛
ومرآة الجنان ٣/ ١٥٩؛ وتقويم الفكر النحوي
عند الأعلام الشنتمري في ضوء علم اللغة
الحديث. فتوح خليل. دار الوفاء لندنيا
الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر).

يوسف بن طاوس، أبو الحجاج

(... / ... - ... / ...)

يوسف بن طاوس، أبو الحجاج. من
جزيرة سُفُر. كان عالمًا بالنحو والعربية. فاق
أهل زمانه باللغة والنحو وكان ماهرًا في
الطب. روى عن ابن حميد وأبي الوليد بن
رُشد.

واللغويين . ص ٣٥).

يوسف بن علي، أبو القاسم الهذلي
(٤٠٣هـ / ١٠١٢م - ٤٦٥هـ / ١٠٧٣م)

يوسف بن علي، أبو القاسم الهذلي
المغربي البسكري، نسبة إلى بسكرة من إقليم
الزّاب الصغير. كان ضريزاً عالمًا بالنحو
والعربية والقراءات مقرئاً فاضلاً. قرأ على
المشايع بأصبهان، وطوّف البلاد في طلب
القراءات، قدم بغداد، فقرأ بها على القاضي
أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي
وغيره.

ورد نيسابور فسمع دروس أبي القاسم
القشيري في النحو. وسمع بأصبهان من
الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله
الأصبهاني، وبنيسابور من أبي بكر أحمد بن
منصور بن خلف، فبرع، وأصبح رجلاً من
وجوه القراء ورؤوس الأفاضل، مقدماً في
النحو والصرف، عارفاً بالعلل، كثير
الروايات. قرّره نظام الملك في مدرسته
بنيسابور مقرئاً سنة ٤٥٨هـ، فاستمرّ بها إلى
أن مات. من تصانيفه: «الكامل في القراءات»
وغيره.

(الأعلام ٨/ ٢٤٢؛ وبغية الوعاة ٢/
٣٥٩).

يوسف بن عمر

(... / ... - ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)

يوسف بن عمر بن عوسجة العبّاسي. كان
إماماً في النحو والعربية، مقرئاً فاضلاً، تقيّاً
ورعاً. عُذ من أصحاب التقيّ الصّانغ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٩؛ والدرر الكامنة ٤/
٤٦٧).

بالأخبار والرواية. روى عن القاضي أبي
الوليد بن الدّباغ، وعبد الملك بن سلمة بن
الصقيل. تصدّر لإقراء العربية والأدب
ببلنسية. فخرج به كثيرون.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٧).

يوسف بن عبد المحمود، جمال الدين البتي
(... / ... - ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م)

يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام،
جمال الدين البتي الحنبلي. كان مبرزاً بالنحو
والعربية، مقرئاً أديباً فاضلاً. اشتهر بعلومه في
العراق، حتى أصبحت الرحلة إليه في طلب
العلم والقراءات والعربية.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨).

يوسف بن عبد الملك

(... / ... - بعد ٥٠٠هـ / ١١٠٦م)

يوسف بن عبد الملك بن محمد،
المعروف بابن أبي الفلاح - كنية جدّه - كان
إماماً في النحو والعربية، فقيهاً متفتناً. تفقّه
على علماء ومشايخ بلده. حجّ وأخذ عن
علماء مكة. انتهت إليه الرياسة بالعلم
والصلاح والفضل والدين والورع.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨).

أبو يوسف بن العلاء

(... / ... - ١٦٥هـ / ٧٨١م)

أبو يوسف بن العلاء، وسمّاه الزبيدي: أبو
سفيان بن العلاء، وعدّه في طبقات النحاة.
هو أخو أبي عمرو بن العلاء. واسمه كنيته.
كان من النحويين واللغويين، وأصحاب
الغريب، إخبارياً راوية.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥٨؛ وطبقات النحويين

وعمل فيها بيده. اشترك في كل الغزوات البرية منها والبحرية.

من كتبه «ألف باء» في مجلدين، سمّاه الزبيدي «ألف با للآلِبا»، وكتاب آخر توسّع فيه بما أوجز في «ألف باء» من أخبار وأشعار، وسمّاه «تكميل الأبيات وتتميم الحكايات مما اختصر للآلِبا في كتاب ألف باء». (الأعلام ٨ / ٢٤٧-٢٤٨).

يوسف بن محمد، أبو الحجاج القضاعي (نحو ٥٥٧هـ / ١١٦١م - ٦٣٥هـ / ١٢٣٧م)
يوسف بن محمد بن علي، أبو الحجاج القضاعي الأندلي، نزيل بلنسية. كان بارعاً في النحو، ديناً خيراً فاضلاً. أخذ عن أبي ذر الحُشني، وأبي بكر بن زيدان. وبرع في النحو، فتصدّر لإقراءه، فتخرّج به كثيرون، وبقي في التدريس والإقراء طيلة عمره. مات والعدو محاصر بلنسية سنة ٦٣٥هـ عن ٧٨ سنة. (بغية الوعاة ٢ / ٣٥٩).

يوسف بن محمد، أبو الحجاج البياسي (نحو ٥٧٣هـ / ١١٧٧م - ٦٥٣هـ / ١٢٥٥م)
يوسف بن محمد بن إبراهيم، أبو الحجاج الأنصاري البياسي. كان علامةً بالنحو واللغة والأدب، أخبارياً بارعاً بالعربية وعلومها وضروبها. كان حافظاً ديوان الحماسة، وديوان المتنبي، وديوان أبي تمام، وسقط الزند، والمعلقات السبع. صنف تاريخاً على الحوادث. مات بتونس في ذي القعدة سنة ٦٥٣هـ، وقد جاوز الثمانين بيسير. (بغية الوعاة ٢ / ٣٥٩؛ والأعلام ٨ / ٢٤٩).

يوسف بن محمد، أبو الفضل التوزري (.... / - /)

يوسف بن محمد بن يوسف، أبو الفضل التوزري. كان عالماً بالنحو والعربية. أخذ النحو عن علماء بلده، وتصدّر لإقراء النحو، فأخذ عنه كثيرون من العلماء، منهم: أبو محمد عبد الله بن سليمان بن منصور التاهرتي. له شعر جيد. (بغية الوعاة ٢ / ٣٦٢).

يوسف بن محمد، أبو عمر القرطبي (.... / - ٣٣٤هـ / ٩٤٥م)

يوسف بن محمد بن يوسف، أبو عمر البلوطي القرطبي. كان ماهراً بالنحو، بارعاً باللغة، حسن الخط، جيد الضبط، صالحاً. سمع من طاهر بن عبد العزيز، وقاسم بن أصبغ، وأحمد بن بشر بن الأغيش. تصدّر لإقراء الأدب والحديث، فحدث وأدب فأفاد. عدّ في نحاة الأندلس.

(بغية الوعاة ٢ / ٣٦١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٣٢٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢ / ٢٠٤).

يوسف بن محمد، أبو الحجاج البلوي (٥٢٩هـ / ١١٣٥م - ٦٠٤هـ / ١٢٠٧م)

يوسف بن محمد بن عبد الله، أبو الحجاج البلوي المالقي الأندلسي المالكي، يعرف بابن الشيخ. كان عالماً باللغة والأدب. مولده ووفاته بمالقة. وتولّى الخطابة بها. زار الإسكندرية وهو في طريقه إلى الحج، ذاهباً وآيماً سنة ٥٦١ و ٥٦٢. كان من الزهاد المشهورين. يقال: إنه بنى بمالقة خمسة وعشرين مسجداً، وقيل: اثني عشر مسجداً،

يوسف بن محمد، جمال الدين الخطيب
(٦٦٨هـ / ١٢٦٩م - ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م)

يوسف بن محمد بن مظفر، جمال الدين الخطيب الحموي الشافعي. كان بارعاً في النحو والأصول والشعر. سمع من المؤمل البالسي، والمقداد القيسي. نظم الشعر الجيد، وكان مفتي حماة وخطيبها. تصدر لإقراء العربية والإفادة في الفقه، فأخذ عنه الفضلاء وتخرجوا على يديه. كتب عنه أبو حيان. وكان على قدم متينة من العلم والعمل ونشر العلم.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦١؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٧٤-٤٧٥).

يوسف بن محمد

(... / ... - نيف ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م)

يوسف بن محمد بن علي، أبو يعقوب الجعفري نسيًا. كان نحويًا ماهرًا، مقرئًا فاضلاً، فقيهاً بارعاً، محدثاً لغويًا. أخذ القراءات بزبيد عن يوسف المهلهل، والنحو عن ابن أفلح. وكان عفيفاً نزيهاً فصيحاً. درس بالأشرفية بتعزّز. ثم تصدر للتدريس بالأشرفية بزبيد. وانتهت إليه الرياسة في القراءات. مات سنة نيف وأربعين وسبعمئة.
(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠).

يوسف بن محمد، الجمال السمرمي العبادي
(٦٩٦هـ / ١٢٩٦م - ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م)

يوسف بن محمد بن مسعود، الجمال السمرمي العبادي الدمشقي العقيلي الحنبلي. كان بارعاً في النحو والعربية والفرائض. سمع ببغداد من الصفي عبد المؤمن، والدققي،

وأجاز له الحجار. نظم عدة أراجيز في فنون عدة. بلغت مصنفاته مئة، منها: «غيث السحابة في فضل الصحابة»، و«عقود اللآلي في الأمالي»، و«عجائب الاتفاق»، وله شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٧٣-٤٧٤؛ والأعلام ٨/ ٢٥٠).

يوسف بن محمد، سيف الدين السيرافي
(... / ... - ٨١٠هـ / ١٤٠٧م)

يوسف بن محمد بن عيسى، سيف الدين السيرافي. كان إماماً في النحو، عارفاً بالفقه والمعاني والعربية. نشأ بتبريز، ثم قدم القاهرة، فقرر شيخاً في البروقية بعد العلاء السيرامي. وكان العز ابن جماعة يثني على علومه.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٠).

يوسف بن معزوز

(... / ... - ٦٢٥هـ / ١٢٢٨م)

يوسف بن معزوز القيسي المرسى، أبو الحجاج. كان عالماً بالعربية والنحو. من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس. انتقل إلى مرسية، وتصدر بها لإقراء العربية والنحو فأفاد، وتخرج به كثيرون. توفي بمرسية.

من كتبه: «شرح الإيضاح» للفراسي، و«التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه». أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي زيد السهيلي، وروى عنهما.

(الأعلام ٨/ ٢٥٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٢).

يوسف بن موسى الكلبى

(.... / - ٥٢٠هـ / ١١٢٦م)

يوسف بن موسى، أبو الحجاج الكلبى السرقسطى الضرير. كان عالماً بالنحو، متقدماً في علم التوحيد والاعتقادات. سمع من أبي مروان بن السراج، وأبي علي الجبائى، وغيرهما. انتقل في أعوامه الأخيرة إلى العدو، ثم إلى غرناطة، وبقي فيها إلى أن مات. له تصانيف حسان، وأراجيز مشهورة. (الأعلام ٨/ ٢٥٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٢).

يوسف بن يبقى، ابن يسعون

(.... / - بعد ٥٤٢هـ / ١١٤٧م)

يوسف بن يبقى بن يوسف، أبو الحجاج التجيبى الأندلسى، يقال له: الشنشى. كان لغوياً فاضلاً بارعاً، نحوياً ماهراً. وكان صاحب الأحكام بالمرية. من كتبه: «المصباح في شرح أبيات الإيضاح» للفراسى في جزأين في مجلد واحد ضخّم كتبه سنة ٦٣٤هـ، يدلّ على تبخّره بالنحو واللغة، رآه الميمنى في المكتبة الأحمديّة بحلب، وكتب عنه في مذكراته. قيل: كان حياً سنة ٥٤٢هـ.

كان أبو الحجاج من عليّة الأدباء، عريقاً في الآداب واللغة وعلم العربية، تصدرّ لإقراء هذه العلوم فأفاد، وتخرّج به كثيرون. وروى عن مالك بن عبد الله العثبى، ويحيى بن عبد الله الفرّضى، وأبي علي الغسانى، وغيرهم.

(الأعلام ٨/ ٢٥٦-٢٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن يحيى، أبو العزّ الواسطى

(.... / - /)

يوسف بن يحيى بن أبي الفتح، أبو العزّ

الواسطى. كان نحوياً مشهوراً، وإماماً فاضلاً. وكان إمام جامع الموصل. (بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن يحيى

(.... / - ٢٨٨هـ / ٩٠٠م)

يوسف بن يحيى بن يوسف الأزديّ الدوسى، أبو عمر، من ولد أبي هريرة رضى الله عنه، المعروف بالمغامى القرطبى. كان إماماً في النحو، حافظاً للغة، بصيراً بالعربية، عالماً جامعاً لفنون العلوم. سمع يحيى بن يحيى، وروى عن عبد الملك بن حبيب مصنفاته. وهو آخر من روى عنه. رحل إلى مكة، فسمع بها من علي بن عبد العزيز، وبصنعاء من أبي يعقوب الدبري. مات بالقيروان.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣-٣٦٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٢٠٠؛ والأعلام ٨/ ٢٥٧).

يوسف بن يحيى، ابن الزيات

(.... / - ٦٢٧هـ / ١٢٣٠م)

يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن التادلى، أبو الحجاج، المعروف بابن الزيات. كان عالماً باللغة والنحو والأدب، من قضاة المالكية. من أهل تادلة (بالمغرب بين تلمسان وفاس).

من كتبه: «التشوّف إلى رجال التصوّف»، و«نهاية المقامات في دراية المقامات»، وهو شرح للمقامات الحريرية، و«مناقب الشيخ أحمد السبتي دفين مراکش»، رسالة في نحو خمسة كرايس.

(الأعلام ٨/ ٢٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٣).

يوسف بن خرّاذ

(.... / - ٤٢٣هـ / ١٠٣١م)

يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن خرّاذ النّجيري (نسبة إلى نجيرم، وهي قرية في برّ البصرة)، أبو يعقوب. كان لغويًا ماهرًا، فاضلاً كاملاً، كاتباً حسن الخط في غاية الصحة. والمصريون يتنافسون في خطه عند بيع الكتب، فإذا قال المنادي: كتاب كذا بخط النّجيري، رُفعت نحوه الأعناق. وأكثر ما تُروى الكتب القديمة في اللغة، والأشعار العربية، وأيام العرب، في مصر من خطّه. يُعرف أيضاً بالسّعري.

كان علامةً بالنحو واللغة والأدب. أخذ عن علي بن أحمد المهلبّي، وروى عن زكريا بن يحيى الساجي. روى عنه ابن بابشاذ، وعبد العزيز بن أحمد بن مغلس الأندلسي. كان مقيماً بمصر. مات بعد ابنه بهزاد بثلاثة أشهر.

(إنباه الرواة ٤/ ٧٢-٧٣؛ وتلخيص النحويين واللغويين. ص ٢٨٠؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٧٥-٧٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٤؛ وأنساب السمعاني ٥/ ٤٦٣).

يُوم

تعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

يُومًا

مفعول فيه منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «سأزورك يومًا».

يُومٌ

تعرب إعراب «آنذ».

انظر: آنذ.

يَوْمَ يَوْمٍ

لفظ مركّب مبنيّ على فتح الجزئين في محلّ نصب مفعول فيه.

اليونانية

«لغة هندية أوروبية كانت في الأصل تشتمل على عدة فروع، منها الأيونية والأتية والدورية. تُعتبر الأيونية أقدم أشكال اليونانية الكلاسيكية، وبها نُظمت إلياذة هوميروس. وبعد أن تمت السيادة السياسية لأثينا أصبحت الأتيكية هي اللغة الأدبية الغالبة (حوالي ٥٠٠-٣٠٠ ق.م). ونشأت عن الأتيكية لغة شعبية دراجة عمّت العالم الهليني كله في الفترة الممتدة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الرابع بعد الميلاد.

وتعرف هذه اللغة بـ«اليونانية الهلينية». وبعد «اليونانية الهلينية» ظهرت «اليونانية البيزنطية» (القرن الخامس - القرن الخامس عشر للميلاد)، فاليونانية الحديثة. وقد تأثرت هذه إلى حدّ بعيد بلغة الغزاة العثمانيين والإيطاليين وغيرهم»^(١).

يونس بن إبراهيم،

بدر الدين الصّرخديّ

(٦١٤هـ / ١٢١٦م - ٦٩٨هـ / ١٢٩٧م)

يونس بن إبراهيم بن سليمان، بدر الدين الحنفي الصرخديّ. كان عالماً بالنحو، فاضلاً

(١) عن موسوعة المورد لمير البعلبكي.

بلغ في لحيتك. قارب يونس التسعين سنة، ولم يتزوج ولم يتسرّ. ولد سنة ٩٤هـ، وقيل: سنة ٩٠هـ. لم تكن له همّة إلا في طلب العلم ومحادثة الرجال.

(بغية الرواة ٢/ ٣٦٥؛ والأعلام ٨/ ٢٦١؛ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٤-٦٧؛ وإنباه الرواة ٤/ ٧٤-٧٨؛ والبداية والنهاية ٢/ ١٦١؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤-٢٤٩؛ وشذرات الذهب ١/ ٣٠١؛ وطبقات النحويين واللغويين. ص ٤٨-٥٠؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٤٠٦؛ ومروءة الجنان ١/ ٣٨٨؛ ومراتب النحويين ص ٢١-٢٣؛ والمزهر ١/ ٣٩٩-٤٢٣؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١١٣؛ ونزهة الألباء ص ٤٩-٥١؛ والفهرست ص ٦٣؛ ويونس بن حبيب، آراؤه ومنهجه في النحو واللغة. طالب عبد الرحمن التكريتي. جامعة بغداد، ١٩٧٥م؛ و«يونس بن حبيب: حياته وآراؤه في العربية». مجلة كلية آداب جامعة المستنصرية، العدد الأول، (سنة ١٩٧٦م)؛ و«موقف من يونس بن حبيب النحوي». محمود حسني. مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد المزدوج ٨، ٧، (سنة ١٩٨٠)، ص ١١٨-١٥١؛ ويونس البصري: حياته وآثاره ومذاهبه. أحمد مكي الأنصاري. جامعة القاهرة. الخرطوم ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م؛ ويونس بن حبيب. حسين نصار. وزارة الثقافة... سلسلة أعلام العرب... العدد...؛ و«يونس بن حبيب: حياته وآراؤه في النحو واللغة». عبد الله الجبوري. مجلة المعارف، ١٩٧٥-١٩٧٦، بغداد، مستل من العدد الأول من مجلة كلية الآداب الجامعة المستنصرية).

فقيهاً، بارعاً باللغة والأدب والعربية. له نظم جيد. ذكر أنه سمع من الصّريفيّ. انقطع مدة عن الناس، ثم أراد في آخر عمره أن يكون خطيباً في بلده، فأجيب إلى طلبه، ففرح به أهل بلده وأقاربه.

(بغية الرواة ٢/ ٣٦٥).

يونس بن أحمد بن إبراهيم

= يونس بن محمد بن إبراهيم (.../.../...)

يونس بن حبيب

(٩٤هـ/ ٧١٣م - ١٨٢هـ/ ٧٩٨م)

يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضّبيّ، يُعرف بالنحويّ. كان إمام نحاة البصرة، علامة بالأدب. من قرية «جَبَل» (على نهر دجلة بين بغداد وواسط). أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفرّاء، وغيرهم من أئمة النحو.

كانت حلقة بالبصرة ينتابها طلاب النحو واللغة والأدب، وفصحاء الأعراب ووفود البادية. كان أبو عبيدة معمر بن المثنى يحضر مجلسه أربعين سنة، يملأ كل يوم ألواحاً من حفظه.

من كتبه: «معاني القرآن» كبير وصغير، و«اللغات»، و«النوادر» الكبير والصغير، و«الأمثال».

كان من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. سمع من العرب. له قياس في النحو، ومذاهب يتفرّد بها. قال يونس: قال لي روبة بن العجاج: حتّام تسألني عن هذه الأباطيل وأزخرفها لك؟ أما ترى الشيب قد

يونس بن محمد بن إبراهيم

(.... / - /)

يونس بن محمد بن إبراهيم الوفراوندي .
كان عالماً بالنحو واللغة والأدب والعروض
وعلم القرآن . من مصنفاته : «الشافى فى
علوم القرآن» ، و«الوافى فى العروض
والقوافى» . سمّاه ياقوت يونس بن إبراهيم
الوفراونديّ ، وسمّاه القفطى يونس بن أحمد بن
إبراهيم .

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥ ؛ ومعجم الأدباء
٢٠/ ٦٨ ؛ وإنباه الرواة ٤/ ٧٣ ؛ والفهرست
ص ١٢٨) .

يونس بن محمد بن مغيث

(٤٤٧هـ / ١٠٥٥م - ٥٣٢هـ / ١١٣٧م)

يونس بن محمد بن مغيث ، أبو عبد الله .
كان عارفاً بالنحو واللغة ، ماهراً بالعربية ،
ذاكراً للغريب والأنساب ، وافر الأدب ، جامعاً
للكتب ، بارعاً بالأخبار ، راوية جمعت فيه
مُلح المحادثة . من أهل قرطبة من عظماء
شيوخها .

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٦) .

ابن يونس النحويّ

= علي بن القاسم بن يونس (٦٠٥هـ /
١٢٠٨م) .

يونس بن يوسف

(.... / - بعد ٦١٠هـ / ١٢١٣م)

يونس بن يوسف بن سليمان الجذاميّ . من
أهل غرناطة . كان إماماً بالعربية والنحو
والأدب ، تصدّر للإقراء فأفاد ، وتخرّج به
كثيرون . روى عن عبد الله بن فليح
الحضرمي . كان أحد أصحاب ابن العربي
والقاضي عياض . وكان حيّاً سنة ٦١٠هـ .
(بغية الوعاة ٢/ ٣٦٦) .

يُفْعَلُ

وزن الفعل المضارع المجهول من «يَفْعَلُ» ،
نحو : «يُزْنَأُ» (يصبغ باليرناء ، أي : الحناء) .
انظر : الفعل المضارع الذي للمجهول ،
و«يَفْعَلُ» .

يُفْعِلُ

وزن الفعل المضارع المعلوم من «يَفْعَلُ» ،
نحو : «يُزْنِيءُ» (يصبغ باليرناء ، أي : الحناء) .
انظر : الفعل المضارع ، و«يَفْعَلُ» .

فهرس المحتويات

٨	المفجع	تابع حرف الميم	
٨	ابن مفرج	مفاتيح البحور - المفتاح	٣
٨	مفرج بن سلمة، أبو عبد الجليل البطلانيوسي	مفاتيح العلوم	٤
٨	مفرج بن مالك، أبو الحسن القرطبي	المفاجأة	٤
٨	المفرد	أبو المفاخر الواسطي	٤
٨	المفرد التقديري	مفاعيل	٤
٩	المفرد الحقيقي	مفاعيل ومفاعيل	٥
٩	المفرد الخيالي	مفاعيل	٥
٩	المفرد غير الحقيقي	مفاعيل	٥
٩	المفرد المقدر	مفاعيل	٥
٩	مفردات	مفاعيل	٥
٩	المفردات في غريب القرآن	مفاعلة	٥
٩	المفرغ	المفاعلة	٥
٩	مفرقا	مفاعلتان	٥
٩	مفرقة	مفاعيل	٥
٩	المفروق	المفاعيل	٦
٩	المفسر	المفاعيل الخمسة	٦
٩	المفسر	مفاعيل	٦
١٠	المفصل	المفتاح	٦
١٠	المفصل (كتاب)	مفتاح العلوم	٦
١٠	المفصل في صنعة الإعراب	مفتعال	٧
١٥	المفضل	مفتعل	٧
١٥	المفضل بن سلمة	مفتعل (المفتعلي)	٧
١٥	المفضل بن العباس، عزام	مفتعل	٧
١٦	المفضل عليه	مفتعل	٧
١٦	المفضل بن محمد بن يعلى	مفتعل	٧
١٦	المفضل بن محمد	مفتعل	٧
١٦	المفضول	مفتعلي	٧
١٧	مفعال	المفتعلي	٨

٢٢	مُفَعَّلَت	١٧	مُفَعَّلٌ
٢٢	مُفَعَّلَت	١٧	مُفَعِّلٌ
٢٢	مِفْعَلَةٌ	١٧	مُفَعَّلٌ
٢٢	مُفَعِّلَس	١٧	مُفَعِّلٌ
٢٢	مُفَعِّلَس	١٧	مِفْعَال
٢٢	مُفَعِّلٌ	١٧	مِفْعَالَةٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٧	مُفَعَّلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٧	مُفَعَّلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مُفَعِّلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعُولٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعَلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعَلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعَلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعَلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٨	مَفْعَلٌ
٢٣	مُفَعِّلٌ	١٩	مَفْعِلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مَفْعِلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	١٩	مُفَعِّلٌ (المُفَعِّلِي)
٢٤	مُفَعِّلٌ (المُفَعِّلِي)	٢٠	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلٌ
٢٤	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلٌ
٢٥	مُفَعِّلِي	٢٠	مُفَعِّلٌ
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلٌ
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلِي
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلِي
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلِي
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢٠	مُفَعِّلِي
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي
٢٥	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي
٢٦	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي
٢٦	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي
٢٦	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي
٢٦	مُفَعِّلٌ	٢١	مُفَعِّلِي

٤١	ابن مفلس، ابو محمد البلسي الاندلسي	٢٦	المفعول
٤١	مُفَعِّلٌ	٢٦	المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله
٤١	مُفَعِّلٌ	٢٦	المفعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فَعَلَ به
٤١	مُفَعِّلٌ	٢٦	المفعول به
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول به بواسطة حرف الجر
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول الحقيقي
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول الحكمي
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول الصريح
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول غير الصريح
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	المفعول فيه
٤٢	مُفَعِّلٌ	٣٢	مفعول القول
٤٢	مُفَوَّعٌ	٣٢	المفعول لأجله
٤٢	مُفَوَّعٌ	٣٢	المفعول اللغوي
٤٢	مُفَوَّعٌ	٣٣	المفعول له
٤٣	مُفَوَّعٌ	٣٤	مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله
٤٣	مُفَوَّعٌ	٣٤	المفعول المطلق
٤٣	مُفَوَّعٌ	٣٦	المفعول المعنوي
٤٣	مُفَوَّعٌ	٣٦	المفعول معه
٤٣	مُفَعِّلٌ	٣٩	المفعول من أجله
٤٣	مُفَعِّلٌ	٣٩	المفعول النحوي
٤٣	مُفَعِّلٌ	٣٩	مُفَعِّلٌ
٤٣	المُقابلة	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٤	المقابلة العكسية	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٤	مُقَاد	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٤	المُقاربة	٤٠	مُفَعِّلٌ
	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٤	الالفية	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٥	المقاطع العروضية	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٥	المُقاولة والمُقاوِل	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٥	المُقايَسة	٤٠	المفعولات
٤٥	المقاييس	٤٠	المفعولية
٤٥	مقاييس اللغة	٤٠	مُفَعِّلٌ
٤٨	المقبوض	٤١	مُفَعِّلٌ
٤٨	المقبول	٤١	مُفَعِّلٌ
٤٨	المُتَتَرِن بدال	٤١	مُفَعِّلٌ
٤٨	مُفَتَّضِي الحال	٤١	مُفَعِّلٌ

٤٨	مُقْتَضَى الظاهر	٦٦	المَقُوم
٤٩	المُقْتَضَب	٦٦	مُقُومَات القصيدة
٥٦	المُقْتَضِي	٦٦	المُقَيِّدَة
٥٦	المُقَدِّمَة الأجرومية في مبادئ علم العربية	٦٦	المَقِيس
٥٦	المَقَدِّمَة في النحو	٦٦	المَقِيس عليه
٥٦	المقرب	٦٦	مَكَائِد
٥٩	المَقْرُون	٦٦	أبو المكارم الأبهري
٥٩	المَقْرِي	٦٦	أبو المكارم بن خطيب زملكا
٥٩	ابن المقسم	٦٦	مَكَان
٥٩	المُقْسَم به	٦٧	المُكَائِفَة
٥٩	المُقْسَم عليه	٦٧	مَكَائِك
٦٠	المُقَصِّر	٦٧	المُكَبِّر
٦٠	المُقَصَّوْدَة	٦٧	ابن المكبري
٦٠	المُقَصُّور	٦٧	المُكْتَر
٦٠	المُقَصُّور السَّماعي	٦٧	مُكَذِّبَان
٦٠	المُقَصُّور عليه	٦٧	المُكَّرَّر
٦٠	المُقَصُّور القِياسي	٦٨	ابن مُكْرَم
٦٠	المقصور والممدود في مصادر التراث	٦٨	مُكْرَمَان
٦٢	المُقَصَّوْرَة	٦٨	مُكْرَه أَخوك لا بطل
٦٣	المُقَصُّوم	٦٨	المُكْرُور
٦٣	المَقْطَع الصَّوتي	٦٨	المُكْسَّر
٦٣	المَقْطَع العَرُوضي	٦٨	المُكْسُوف
٦٤	المَقْطَع	٦٨	المُكْشُوف
٦٤	المَقْطُوع	٦٨	المُكْفَرَات
٦٤	المقْطُوع عن الإضافة لَفْظًا	٦٩	المُكْفُوف
٦٤	المقْطُوع عن الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى	٦٩	المُكْمَل
٦٤	المَقْطُوعَة	٦٩	أبو مكنون النحوي
٦٥	المَقْطُوف	٦٩	المُكْنِي
٦٥	المَقْفَى	٦٩	المُكْنِيَة
٦٥	المَقْلُوب	٦٩	ابن مَكِي
٦٦	مَقْلُوب البَعْض	٦٩	المكي
٦٦	مَقْلُوب الكُلِّ	٦٩	مَكِي بن حَمُوش
٦٦	المَقْلُوب المُجَنِّح	٧٠	مَكِي بن رِيَان الماكسيني
٦٦	المَقْلُوب المُسْتَوِي	٧١	مَكِي بن محمد المصري
٦٦	مَقُود	٧١	مكي بن محمد بن عيسى
٦٦	مَقُول القَوْل	٧١	مَكِي بن محمد، أبو الحرم

٧٦	الملحق بجموع التكسير	٧١	ابن المُلَّا الحصفِي
٧٦	المُلْحَق بالجهات الست	٧١	المُلَّا عصام
٧٦	المُلْحَق بحرف العلة	٧١	المُلَّامة
٧٧	المُلْحَق بالخُماسِي	٧١	ابن الملاح
٧٧	المُلْحَق بـ«دَخَرَج»	٧١	مُلاحَظَة
٧٧	المُلْحَق بالرُّباعِي	٧٢	المُلَّا زِم للإضافة
٧٧	المُلْحَق بالرُّباعِي المُجَرَّد	٧٢	المُلَّا زِمَة
٧٧	المُلْحَق بالرُّباعِي المَزِيد فِيهِ حرف	٧٢	المُلَّا قِي
٧٧	المُلْحَق بالرُّباعِي المَزِيد فِيهِ حرفان	٧٢	المَلَّاك
٧٧	المُلْحَق بالصُّحُوح المنقوص	٧٢	مَلَّام
٧٧	المُلْحَق بالصُّفَة	٧٢	مَلَّام ومَلُوم
٧٧	المُلْحَق بالطِّبَاق	٧٢	مَلَّامًا
٧٧	المُلْحَق بالعدد المُفْرَد	٧٢	مُلْحَة الإعراب
٧٧	المُلْحَق بِالْعَلَمِ الإِسْنَادِي	٧٢	مُلْحَظَة، ملحوظة، ملاحَظَة
٧٧	المُلْحَق بِالْعَلَمِ المَعْدُول	٧٣	المُلْحَق
٧٧	المُلْحَق بـ«فَعَّلَ»	٧٣	المُلْحَق بـ«أَخْرَجَ»
٧٨	المُلْحَق بـ«فَعَّلَ»	٧٣	المُلْحَق بِالْأَفْعَالِ الخُمْسَة
٧٨	المُلْحَق بـ«فَعَّلَ»	٧٣	المُلْحَق بِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ المُبْهَمَة
٧٨	المُلْحَق بِالْقَوْلِ	٧٣	المُلْحَق بِالْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُخَصَّصَة
٧٨	المُلْحَق بِالْمُنْتَى	٧٤	المُلْحَق بِأَفْعَالِ الذَّمِّ
٧٨	الملحق بالمُرْكَبِ الإِسْنَادِي	٧٤	المُلْحَق بِأَفْعَالِ المَدْحِ
٧٩	المُلْحَق بِالْمُرْكَبِ العَدَدِي	٧٤	المُلْحَق بِالْأَفْعَالِ الناقصة
٧٩	المُلْحَق بِالْمُشْتَقِّ	٧٤	المُلْحَق بـ«أَفْعَلَّ»
٨٠	الملحق بالمُعْتَلِّ	٧٤	المُلْحَق بـ«أَفْعَلَّ»
٨٠	المُلْحَق بِالْمُفْرَدِ	٧٥	المُلْحَق بـ«أَفْشَعَر»
٨٠	المُلْحَق بِمُنْتَهَى الجُمُوع	٧٥	المُلْحَق بِأَمْثَلَةِ التوكيد
٨٠	الملحق بالمنصوبات	٧٥	المُلْحَق بـ«يَشَى»
٨٠	المُلْحَق بـ«يَنْفَع»	٧٥	المُلْحَق بـ«تَدَخَّرَج»
٨٠	الملحق بـ«يَنْفَع» و«يَشَى»	٧٥	المُلْحَق بـ«تَفَعَّلَ»
٨٠	المُلْحَق بِهِ	٧٦	المُلْحَق بِالتَّوَكُّيدِ
٨١	مُلْحَقَاتِ التَّوَكُّيدِ	٧٦	الملحق بالجامد
٨١	أَبُو مَلْحَمِ الشَّيْبَانِي التَّعْمِي	٧٦	المُلْحَق بـ«جَزَدَخَل»
٨١	المُلْحَظَة	٧٦	المُلْحَق بـ«جَفَعَر»
٨١	الملطي	٧٦	الملحق بجمع التكسير
٨١	المُلْفَى	٧٦	الملحق بِجَمْعِ المَوْثُوثِ السَّالِمِ
٨١	المُلْفَق	٧٦	الملحق بجمع المذكَر السَّالِمِ

١٦٤	مَنْ	٨١	المُفَوِّف
١٦٧	«من» الاستفهامية	٨١	ملك النحاة
١٦٧	«من» الزائدة	٨١	الملك
١٦٧	«من» الشرطية	٨١	مَلَكًا
١٦٧	«من» الموصولة	٨١	ابن ملكون
١٦٧	«من» النكرة الموصوفة	٨١	المُلَمَّع
١٦٧	مَنْ ذَا	٨١	المُلَمَّعة
١٦٨	مَنْ هُوَ؟	٨٢	«ملي» بمعنى «مملوء»
١٦٨	مَنْ	٨٢	مَلِيًّا
١٦٨	مَنْ	٨٢	مِ
١٦٨	مَنْ	٨٢	مِمَّا
١٦٨	مِنْ	٨٣	المُمَاتَّة
١٧٤	«من» الاستعلائية	٨٣	المُمَاتِل
١٧٤	«من» الانتهائية	٨٣	المُمَاتلة
١٧٤	«من» البدلية	٨٣	المُمَالَطة
١٧٤	«من» البيانية	٨٣	المُمْتَدِّ
١٧٤	«من» التبعية	٨٣	المُمْتَع في التصريف
١٧٤	«من» التعليلية	٨٤	مُمْتَنِّ
١٧٤	«من» الجارة الزائدة	٨٤	المُمْتَنِّع
١٧٤	«من» الجارة غير الزائدة	٨٤	مَمَّجِي أو مَمَّحُو
١٧٤	«من» الغائية	٨٤	المَمْدُود
١٧٤	«من» الفضلية	٨٤	المَمْدُود السَّماعي
١٧٤	«من» المرادفة للباء	٨٤	المَمْدُود القياسي
١٧٤	«من» المرادفة لـ«رُبَّ»	٨٥	المَمْدُودة
١٧٤	«من» المرادفة لـ«عند»	٨٥	مَمَّشاذ
١٧٤	«من» المرادفة لـ«في»	٨٥	المَمَّطُول
١٧٥	«من» التي للاستغلاء	٨٥	مُمَفْعَل
١٧٥	«من» التي للانتهاء	٨٥	مُمَفْعِل
١٧٥	«من» التي للغاية	٨٥	المَمَّنُوع من الإجراء
١٧٥	«من» التي للفصل	٨٥	المَمَّنُوع من التنوين
١٧٥	«من» التي للمجاورة	٨٥	المَمَّنُوع من الصرف
١٧٥	مِنْ كَمْ	١٦٤	مَمَّنُون
١٧٥	مِنْ ذِي قَبْل	١٦٤	مَمُويه
١٧٥	مِنْ عَلَى	١٦٤	المُمَيِّز
١٧٥	مِنْ	١٦٤	مُمَيِّز العدد
١٧٦	المُنَاخ	١٦٤	المُمَيِّز

١٨٤	المُنْسَرِح	١٧٦	المُنَادَى
١٨٤	المُنْسَرِد	١٧٦	المُنَادَى الْمُبْهَم
١٨٤	المُنْسُوب	١٧٦	المُنَادَى الْمُسْتَفَاعَث
١٨٤	المُنْسُوب إِلَيْهِ	١٧٦	المُنَادَى الْمَقْصُود
١٨٤	المُنْسُوق	١٧٦	المُنَادَى الْمُنْدُوب
١٨٤	المُنْسُوق عَلَيْهِ	١٧٦	المُنَادَى الْمُنْسُوب
١٨٤	المُنْشَعِب	١٧٦	المناسبة
١٨٤	المُنْصَرِف	١٧٧	مُنَاط وَمَنُوط
١٨٥	المنصف	١٧٧	مَنَاح
١٨٦	المُنْصُوب	١٧٧	ابن أبي المناقب
١٨٦	مُنْصُوب بِالْفَتْحَة	١٧٧	المُنَاقَضَة
١٨٦	مُنْصُوب التَّقْرِيب	١٧٨	المُنَاوَرَة
١٨٦	المُنْصُوب عَلَى الْاِخْتِصَاص	١٧٨	المُنْبُور
١٨٧	المنصوب عَلَى الْأَشْتِغَال	١٧٨	المُنْتَجَب بن أبي العزّ
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْإِغْرَاء	١٧٩	المنتجع بن نيهان
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى التَّخْذِير	١٧٩	المنتخب
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى التَّوَسُّع	١٧٩	منة المنان بن محمد
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْجَزَاء	١٧٩	المُنْتَزَه
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْخِلَاف	١٧٩	المُنْتَهَى
١٨٧	المنصوب عَلَى السَّعَة	١٧٩	مُنْتَهَى الْجُمُوع
١٨٧	المنصوب عَلَى الصَّرْف	١٧٩	المُنْجِد
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْفِعْل	١٨١	الْمُنْجِد فِي اللُّغَة الْعَرَبِيَّة الْمَعَاصِرَة
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْمَحَلّ	١٨٢	مَنْح
١٨٧	المُنْصُوب عَلَى الْمَضْدَرِيَّة	١٨٢	المُنْحَوَات
١٨٧	المنصوب عَلَى نَزْع الْخَافِض	١٨٢	المُنْحَوَات مِنْهُ
١٨٨	الْمُنْصُوبَات	١٨٢	الْمُنْدَائِي
١٨٨	منصور بن أحمد، أبو علي المشدالي	١٨٢	الْمُنْدُوب
١٨٨	ابن منصور البركي	١٨٢	مندبل
١٨٨	أبو منصور بن أبي البقاء	١٨٢	مُنْدُ
١٨٨	ابن منصور التركي	١٨٢	مَنْدَا
١٨٨	أبو منصور بن الجبان	١٨٢	منذر بن سعيد، البلوطي
١٨٩	أبو منصور الخازن	١٨٣	المنذر بن عبد الرحمن
١٨٩	أبو منصور الشافعي	١٨٣	منذر بن عمر، أبو الحكم الشذوني
١٨٩	أبو منصور الصائغ	١٨٤	ابن المنذر النحوي
١٨٩	أبو منصور العتابي	١٨٤	المنذري
١٨٩	أبو منصور القزويني	١٨٤	المُنْزَل مَنَزِلَة الصَّحِيح

١٩٥ المَنقُوط	١٨٩ مَنصُور بن فَلَاح
١٩٥ المَنقُول	١٨٩ أبو منصور الكاتب
١٩٥ المُنكَّر	١٨٩ منصور بن محمد
١٩٥ المَنكُور	١٨٩ منصور بن محمد السُّنْدِي
١٩٥ أبو المنهال اللغوي	١٨٩ منصور بن محمد، أبو الفتح الأصبهاني
١٩٥ المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة	١٨٩ منصور بن المسلم، الدُمَيْك
٢٠٩ منهج السالك إلى الفية ابن مالك	١٩٠ منصور النحوي، أبو الفوارس
٢٠٩ المنهج المعياري في اللغة	١٩٠ المَنضِدة
٢٠٩ المَنهَجة	١٩١ مِنطَقة وَمِنطَقة
٢١٠ المَنهوك	١٩٢ المنطقة اللغوية
٢١٠ المَنُون	١٩٢ منطقة اللُّهجة
٢١٠ مَه	١٩٢ ابن منظور
٢١٠ المهاباذي	١٩٢ المَنظُوم
٢١٠ المهارة الشفوية	١٩٢ المَنظُومة
٢١٠ المهارة اللغوية	١٩٢ مَنعُ التقاء الساكنين
٢١٠ مَهْط	١٩٢ مَنعُ الصَّرَف
٢١٠ المَهْتوت	١٩٢ مَنعُ صَرَف ما يَنْصَرِف
٢١٠ المَهْتوف	١٩٢ مَنعُ المَصْرُوف
٢١١ المَهْجور	١٩٣ مَنع
٢١١ المهدوي	١٩٣ المَنعُوت
٢١١ مهدي بن أحمد	١٩٣ المُنْفِحة
٢١١ مهدي بن أحمد، أبو القاسم الجواليقي	١٩٣ المُنْفِصِل
٢١١ المَهْذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب	١٩٣ المُنْفِصِلة
٢١٣ المهر	١٩٣ مُنْفَعَلٌ
٢١٣ المهري	١٩٣ مُنْفَعَلٌ
٢١٣ مُنْفَعَلٌ	١٩٣ مُنْفَعِلٌ
٢١٣ مُنْفَعِلٌ	١٩٣ مُنْفَعِلٌ
٢١٣ مَهْلًا	١٩٤ مُنْفَعَلٌ
٢١٣ مهلب بن الحسن، أبو المحاسن البهنسي	١٩٤ مُنْفَعِلٌ
٢١٤ المَهْلَة	١٩٤ المَنفِي
٢١٤ مَهْم وهَام	١٩٤ ابن المنقي
٢١٤ مَهْمَا	١٩٤ مُنْقَرَس
٢١٤ المِهْمَة	١٩٤ المُنْقَطِع
٢١٥ المَهْمَل	١٩٤ المُنْقِطِعة
٢١٥ المَهْمُوز	١٩٤ المُنْقَلِب
٢١٥ مَهْمُوز الأَوْسَط	١٩٤ المَنقُوص

٢٢١	موسى بن خاقان	٢١٥	مَهْمُوزُ الْأَوَّلِ
٢٢١	ابن موسى السامري	٢١٥	مَهْمُوزُ الْآخِرِ
٢٢١	موسى بن سلمة	٢١٥	مَهْمُوزُ الثَّالِثِ
٢٢١	أبو موسى الضرير	٢١٥	مَهْمُوزُ الثَّانِي
٢٢١	موسى بن عبد الله الطرزي	٢١٥	مَهْمُوزُ الْعَجُزِ
٢٢١	موسى بن عبد الرحمن	٢١٥	مَهْمُوزُ الْعَيْنِ
٢٢١	موسى بن علي، أبو عمران الطرياني	٢١٥	مَهْمُوزُ الْفَاءِ
٢٢١	أبو موسى الكوفي	٢١٥	مَهْمُوزُ اللَّامِ
٢٢١	موسى بن محمد، شرف الدين الخزرجي	٢١٦	المَهْمُوزُ الْمُضَاعَفُ
٢٢٢	أبو موسى الهواري	٢١٦	المَهْمُوسُ
٢٢٢	المَوْسُوعَةُ	٢١٦	المَهْمُوسَةُ
٢٢٢	الموسيقا، الموسيقى	٢١٦	المُهَيَّاةُ
٢٢٢	المَوْشَحُ - المَوْشَحَاتُ	٢١٦	المُؤَارِبَةُ
٢٢٧	المَوْصُلُ	٢١٦	المُؤَارِدَةُ
٢٢٧	المَوْصُوفُ	٢١٦	المُؤَارِنَةُ
٢٢٧	المَوْصُولُ	٢١٧	مَوَازِينُ الْأَسْمَاءِ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْأَسْمِي	٢١٧	مَوَازِينُ الْأَفْعَالِ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْحَرْفِي	٢١٧	المُؤَاصِفَاتُ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْخَاصُّ	٢١٧	المُؤَاضَعَةُ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْعَامُّ	٢١٧	المُؤَاطَاةُ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْمُخْتَصُّ	٢١٨	المُؤَافَقَةُ
٢٢٧	المَوْصُولُ الْمُشْتَرَكُ	٢١٨	المَوَالُ
٢٢٧	المَوْصُولُ النَّصُّ	٢١٨	المَوَالِيَا
٢٢٨	المَوْصُولَاتُ الْأَسْمِيَّةُ	٢١٩	المَوْتُ يَنْسَاهُ
٢٢٨	المَوْصُولَاتُ الْحَرْفِيَّةُ	٢١٩	المُؤَجَّبُ
٢٢٨	المُؤَطَّئَةُ	٢١٩	المُؤَجَّهُ
٢٢٨	الموفق بن أحمد	٢٢٠	مَوْحَدٌ
٢٢٨	موفق الدين الإربلي	٢٢٠	المُؤَحَّدُ
٢٢٨	موفق الدين الزبيدي المكي	٢٢٠	المُؤَزَّى
٢٢٨	موفق الدين الشافعي	٢٢٠	المورفيم
٢٢٨	الموفور	٢٢٠	المورفولوجيا
٢٢٨	المَوْقُتُ	٢٢٠	المُؤَزَّوْنُ
٢٢٨	المَوْقُوصُ	٢٢٠	المُؤَزَّوْنُ بِهٖ
٢٢٨	المَوْقُوفُ	٢٢٠	موسى بن أزهري
٢٢٩	مولانا زاده	٢٢٠	موسى بن أصبغ، أبو عمران القرطبي
٢٢٩	المَوْلَدُ	٢٢٠	أبو موسى الحامض

٢٥٨	نون التَّوكِيد	٢٢٩	المَوْلَّدُون
٢٥٨	نون التَّوكِيد الثَّقِيلَة	٢٣٠	المونيم
٢٥٨	نون التَّوكِيد الخَفِيفَة	٢٣٠	موهوب بن أحمد، ابن الجواليقي
٢٥٨	نون التَّوكِيد غير المُبَاشَرَة	٢٣٠	موهوب بن موهوب، أبو منصور الشافعي
٢٥٩	نون التَّوكِيد المُبَاشَرَة	٢٣٠	المَيِّت والمَيِّت
٢٥٩	النُّون الثَّقِيلَة	٢٣١	مَيِّت (وزنها)
٢٥٩	نون الجَمْع	٢٣١	الميجانا - الميجنا
٢٥٩	نون جمع المؤنَّث	٢٣٢	مَيِّد
٢٥٩	نون جَمْع المُذَكَّر السَّالِم	٢٣٢	الميداني
٢٥٩	النُّون الخَفِيفَة	٢٣٢	ابن الميداني
٢٥٩	النُّون الخَفِيفَة	٢٣٢	الميزان الصَّرْفِي
٢٥٩	نون الرُّفْع	٢٣٣	مُيَفْعَلٌ
٢٥٩	النُّون الزَّائِدَة	٢٣٣	مُيَفْعِلٌ
٢٥٩	نون العَظْمَة	٢٣٣	ابن ميكال الفرضي
٢٥٩	نون العِمَاد	٢٣٣	الميم
٢٥٩	نون الفعل المُضَارِع	٢٣٣	ميم... (ميم كذا)
٢٥٩	النُّون المُؤَكَّدَة	٢٣٣	الميمات
٢٥٩	نون المُؤنَّث	٢٣٣	ابن ميمون
٢٥٩	النُّون المُبَدَّلَة من حرف آخر	٢٣٤	ميمون الاقرن
٢٦٠	نون المُتَنَّى	٢٣٤	ميمون بن حفص
٢٦٠	نون المُضَارِع	٢٣٤	الميمي
٢٦٠	نون المُضَارِعَة	٢٣٤	الميميَّة
٢٦٠	النُّون المُضَارِعَة لآلِف التَّانِيث	٢٣٥	الميورقي
٢٦٠	نون السُّنُوءَة	٢٣٥	المُيُوعَة
٢٦٠	نون الوَقَايَة		باب النون
	النون (حذفها من «إِنَّ» وأخواتها النونيات إذا اتَّصل بها الضمير «نا»)	٢٣٦	النون
٢٦٠	نا	٢٥٨	نون الاثنين
٢٦٠	نا	٢٥٨	النون الأصليَّة
٢٦١	نائب «رُبُّ»	٢٥٨	نون الأفعال الخمسة
٢٦١	نائب الضَّم	٢٥٨	النون التي هي بَدَل من حرف آخر
٢٦١	نائب الظُّرْف	٢٥٨	النون التي هي حرف مضارعة
٢٦١	النائب عن «رُبُّ»	٢٥٨	النون التي هي علامة الرفع
٢٦١	النائب عن الفاعِل	٢٥٨	النون التي هي من بنية الكلمة
٢٦١	النائب عن المصدر	٢٥٨	نون الإناث
٢٦١	النائب عن المفعول فيه	٢٥٨	نون التَّنْثِيَة
٢٦١	النائب عن المفعول المطلق	٢٥٨	نون التَّنْثِين

٢٦٧	نبا بن محمد، أبو البيان	٢٦١	النائب عن النائب عن الطرف
٢٦٧	نَبَأٌ	٢٦١	نائب الفاعل
٢٦٧	النَّبَات	٢٦٣	نائب الفاعل السائد مَسَدَ الْخَبَرِ
٢٦٨	النَباح	٢٦٣	نائب الفتحة
٢٦٨	النُّبْذَة	٢٦٣	نائب الكسرة
٢٦٨	النَّبْر	٢٦٣	نائب المضمر
٢٦٨	النُّبْرَة	٢٦٤	نائب المفعول فيه
٢٦٨	النَّبْر	٢٦٤	نائب المفعول المطلق
٢٦٨	النُّبْطِيَّة	٢٦٤	النائب عن مناب الفاعل
٢٦٨	النُّنْثَة	٢٦٤	نأتي
٢٦٨	النُّتَوَات	٢٦٤	نابغة بن إبراهيم
٢٦٩	النُّثْر	٢٦٤	ناجي بن عبد الواحد، أبو سلامة
٢٦٩	نَجَاء	٢٦٤	الناور والبارد
٢٦٩	النجار	٢٦٤	ناوِرًا
٢٦٩	ابن النجار	٢٦٤	الناسخ
٢٦٩	النَّجاري	٢٦٥	الناشيء الأكبر
٢٦٩	نجدة بن يحيى، أبو الحسن الإشبيلي	٢٦٥	الناصب
٢٦٩	ابن نجدة	٢٦٥	الناصبة
٢٦٩	النُّجْر	٢٦٥	ناصر بن أحمد الخَوَيمِي
	نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف	٢٦٥	ناصر الدين البكري
٢٦٩	والمترادف		ناصر بن عبد السيد، أبو الفتح بن أبي
٢٧٠	نجم الدين الخزرجي	٢٦٥	المكارم
٢٧٠	نجم الدين الطوفي	٢٦٦	ناصر بن محمد، أبو منصور البركي
٢٧٠	نجم الدين المارديني	٢٦٦	ناظر الجيش
٢٧٠	النجم سعيد	٢٦٦	ابن الناظر النحوي
٢٧٠	النجم الفرصي	٢٦٦	ابن الناظم
٢٧١	النُّجْمَة	٢٦٦	الناظم
٢٧١	نجيب خلف	٢٦٦	نافع
٢٧١	النَّجِيرْمِي	٢٦٦	ناقش المسألة أو دَرَسَهَا أو بَحَثَهَا
٢٧١	ابن النحاس	٢٦٦	الناقص
٢٧١	النُّخْت	٢٦٧	الناقص الواوي
٢٧٤	النُّخْت الاسمي	٢٦٧	الناقص اليائي
٢٧٤	النُّخْت الفعلِي	٢٦٧	الناقصة
٢٧٤	النُّخْت النَّسْبِي	٢٦٧	ابن ناقيا
٢٧٤	النُّخْت الوَصْفِي	٢٦٧	ناهيك
٢٧٤	النُّخْل	٢٦٧	نايت

٣٠٧	النشاطات	٢٧٤	نَحَم
٣٠٧	النشر	٢٧٤	نَحْنُ
٣٠٧	ابن نشوان	٢٧٤	نَحْو
٣٠٧	نشوان بن سعيد، أبو سعيد الحميري	٢٧٤	النحوي
٣٠٧	النشيد	٢٧٤	النَّحْو
٣٠٨	النَّصْب	٢٧٩	النَّحْوِي
٣٠٩	نَصْب الاسم	٢٧٩	ابن النحوية
٣٠٩	النَّصْب بِالتَّبَعِيَّة	٢٧٩	نَحْ
٣٠٩	النَّصْب بـ«أن» مضمره	٢٧٩	نَحْ
٣٠٩	النَّصْب بِحَذْفِ النون	٢٧٩	أبو الندى الغندجاني
٣٠٩	النَّصْب بِنَزْعِ الخافض	٢٧٩	أبو النداء الجزري
٣٠٩	النَّصْب على التفسير	٢٧٩	النداء
٣٠٩	النَّصْب على التوسع	٢٩٤	النداء (في البلاغة)
٣٠٩	النَّصْب على الخروج	٢٩٥	النداء الحقيقي
٣٠٩	النَّصْب على الخلاف	٢٩٥	النداء المجازي
٣٠٩	النَّصْب على السعة	٢٩٥	النداءات
٣٠٩	النَّصْب على الصَّرف	٢٩٥	الندبة
٣٠٩	النَّصْب على المصدر	٢٩٩	الندمان
٣١٠	النَّصْب على نَزْعِ الخافض	٢٩٩	النديم
٣١٠	نَصْب الفعل المضارع	٢٩٩	ابن النديم الموصلي
٣١٠	نَصْب المضارع	٢٩٩	أبو نزار الحضرمي
٣١٠	نُصِبَ	٢٩٩	النزاعات
٣١٠	النَّصْبَة	٢٩٩	نَزَالٍ
٣١٠	نصر بن أبي أحمد، أبو القاسم اليعقوبي	٢٩٩	النزاهة
٣١٠	أبو نصر الأصبهاني	٣٠٠	نَزْعُ الخافض
٣١٠	أبو النصر الأموي	٣٠٠	نُزْهَة الألياء في طبقات الأدباء
٣١٠	أبو نصر الرامشي	٣٠٠	النَّسَب - النَّسْبَة
٣١٠	نصر بن صدقة، أبو عبد الله النحوي	٣٠٦	النَّسْبِي
٣١٠	نصر بن عاصم، الليثي	٣٠٦	النَّسْخ
٣١١	نصر بن عبد الله، ابن مريم	٣٠٦	النَّسْق
٣١١	نصر بن عبد الرحمن، أبو الفتح الإسكندري	٣٠٦	نَسَمَات الأسحار في مدح النبي المختار ﷺ
٣١١	نصر بن علي الجهمي	٣٠٧	النَّسْمَة والنَّسِيم
٣١٢	نصر بن علي، أبو الفتوح	٣٠٧	نَشَاة اللغة
٣١٢	أبو نصر الفارقي	٣٠٧	النَّشَارَة
٣١٢	أبو نصر القرطبي	٣٠٧	النَّشَاز
٣١٢	نصر بن محمد، أبو العز النحوي	٣٠٧	النشاشيبي

٣١٨	النَّظْمُ	٣١٢	نصر بن محمد، نصر بن أبي الفنون
٣١٩	نظم البديع في مدح خير شفيع	٣١٢	أبو نصر النحوي (الضرير)
٣٢٢	نظم الدرر والعقيان	٣١٢	أبو نصر النحوي
٣٢٢	نَعَاءُ الرَّجُلِ	٣١٢	نصر بن نصر الهوريني
٣٢٢	نَعَامٌ	٣١٣	نصر بن يوسف
٣٢٢	النَّعْتُ	٣١٣	نصر الله بن إبراهيم
٣٢٦	النَّعْتُ بِالْمَصْدَرِ	٣١٣	نصر الله بن محمد، أبو الفتح الشيباني
٣٢٦	النَّعْتُ التَّأْسِيسِي	٣١٣	أبو نصر النيسابوري
٣٢٦	النَّعْتُ التَّكْثِيرِي	٣١٣	نصران
٣٢٦	نَعْتُ التَّمْهِيدِ	٣١٣	نصرون بن فتوح
٣٢٦	نَعْتُ التَّوْطِئَةِ	٣١٤	نصيبی
٣٢٦	النَّعْتُ الْجُمْلَةُ	٣١٤	نصير الدين الانصاري
٣٢٧	النَّعْتُ الْحَقِيقِي	٣١٤	نُصِيرُ الرَّازِي
٣٢٧	النَّعْتُ السَّبْبِي	٣١٤	النضر بن سلمة، أبو سلمة التميمي
٣٢٧	النَّعْتُ شَبْهُ الْجُمْلَةِ	٣١٤	النَّضَرُ بْنُ شَمِيلَ
٣٢٧	النَّعْتُ الْمُؤَسَّسِ	٣١٥	النُّضُوجُ
٣٢٧	النَّعْتُ الْمُؤَكَّدُ	٣١٥	نِطَاقَاتُ
٣٢٧	نَعْتُ الْمَجْرُورِ	٣١٥	النَّطُوعِيَّةُ
٣٢٧	نَعْتُ الْمَرْفُوعِ	٣١٥	النَّظَنَزِي
٣٢٧	النَّعْتُ الْمَفْرُودِ	٣١٥	نظائر «غير»
٣٢٧	نَعْتُ الْمَقْطُوعِ	٣١٥	نَظَائِرُ «قَبْلُ»
٣٢٧	نَعْتُ الْمَنْصُوبِ	٣١٦	النَّظَامُ
٣٢٧	النَّعْتُ الْمُتَقَطِّعِ	٣١٦	نظام التقلبات الخليلي
٣٢٧	النَّعْتُ الْمُوْطِئِ	٣١٦	نظام الغريب
٣٢٧	نَعْتُ النَّعْتِ	٣١٨	النظرية الأحادية
٣٢٧	النَّعْرَةُ	٣١٨	نظرية الاستجابة الصوتية للحركات العَصَلِيَّةُ
٣٢٧	نَعَمَ	٣١٨	نظرية الاصطلاح
٣٢٧	نَعَمَ	٣١٨	نظرية الأصوات التعجيبية العاطفية
٣٢٨	نَعَمَ	٣١٨	نظرية البو - وو
٣٢٨	نَعَمَ	٣١٨	نظرية البوه پوه
٣٢٨	نَعَمَ وَبِشَسْ وملحقاتهما	٣١٨	نظرية التوقيف
٣٢٨	نَعَمَ	٣١٨	نظرية الدينغ دونغ
٣٢٨	نَعَمَ	٣١٨	نظرية محاكاة أصوات الطبيعة
٣٢٨	نعم الخلف، أبو القاسم التُّطِيلِي	٣١٨	نظرية محاكاة الأصوات معانيها
٣٢٨	نِعَمًا	٣١٨	نظرية المواضعة
٣٢٩	النُّعْمَانِي	٣١٨	نظرية البو ها هو

٣٢٦	نُقش بيهستون	٣٢٩	النُّقوة
٣٢٦	نُقش تل حلف	٣٢٩	أبو نعيم البصري
٣٢٦	نُقش حران	٣٢٩	أبو النعيم الغرناطي
٣٢٦	نُقش رَيد	٣٢٩	نُعَيم بن ميسرة، أبو عمرو النحوي
٣٢٦	نُقش شافط بعل	٣٢٩	النُّقاد أو النُّقاد
٣٢٦	نُقش كَلمو	٣٣٠	نُفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها
٣٢٦	نُقش الملك بَنَمَو الأول	٣٣٠	نُفحات الأزهار على نسيمات الأسحار
٣٢٦	نُقش الملك بَنَمَو الثاني	٣٣٠	نفس
٣٢٦	نقش ميشع	٣٣١	نَفْس الشَّيء
٣٢٦	نقش النمارة		النَّفْس والعين (المطابقة في تأكيد المثنى
٣٢٦	النَّقْص	٣٣١	بهما)
٣٢٧	نَقْص	٣٣١	نَفْسًا
٣٢٧	النَّقْط	٣٣١	يَفْطويه
٣٢٧	النَّقْط الثلاث	٣٣١	نَفَعَلَ
٣٢٧	النَّقْطَة	٣٣١	نَفَعِلُ
٣٢٧	ابن نقطة	٣٣١	نَفَعِلُ
٣٢٧	النَّقْطتان	٣٣١	نُفَعِلَ
٣٢٧	النَّقْل	٣٣٢	نُفَعَلَة
٣٢٧	النَّقْل المكاني	٣٣٢	النَّفْي
٣٢٧	النقوش العربية القديمة	٣٣٢	نَفْي الأمر
٣٢٧	نقيب الشعراء	٣٣٢	نفي الشيء بإيجابه
٣٢٧	النِّكَرات المَتَوَعِّلَة في الإبهام	٣٣٢	نَفْي الشيء بنفي لازمه
٣٢٨	النِّكْرة	٣٣٢	النفي غير المَحْض
٣٢٩	النكرة التامة	٣٣٢	النَّفْي المَحْض
٣٢٩	النكرة غير المَحْضَة	٣٣٣	نَفْي الموضوع
٣٢٩	النكرة غير المَحْضَة	٣٣٣	نَفْي النَّفْي
٣٢٩	النكرة غير المُفِيدَة	٣٣٣	نفي
٣٢٩	النكرة غير المَقْصودة	٣٣٣	النَّقاهة
٣٢٩	النكرة غير الموصوفة	٣٣٣	نقد الشعر
٣٢٩	النكرة المَتَخَصِّصَة	٣٣٥	نَقْدًا
٣٢٩	النكرة المَحْضَة	٣٣٥	النَّقْرة الصَّوتِيَة
٣٢٩	النكرة المَحْضَة	٣٣٥	النقْرة كار
٣٢٩	النكرة المُفِيدَة	٣٣٥	النَّقْرس (الاشتقاق منه)
٣٢٩	النكرة المَقْصودة	٣٣٥	نقش أحيرام
٣٢٩	النكرة المَقْصودة بالنداء	٣٣٥	نُقش أخيمك
٣٤٠	النكرة المَوْصوفة	٣٣٥	نُقش أم الجمال

٣٤٧	نيابة الحروف عن الحركات	٣٤٠	النكرة الناقصة
٣٤٧	النِّيَافَة	٣٤٠	نُكْسًا
٣٤٧	النيسابوري	٣٤٠	النهالي
٣٤٧	نَيْسَان	٣٤٠	نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
٣٤٧	النَّيْف	٣٤٢	النهاية في غريب الحديث والاثَر
٣٤٩	نيقولاى تروتسكوي	٣٤٣	نهاية مَسْئُول
	باب الهاء	٣٤٣	نهشل بن زيد، أبو خيرة الاعرابي
٣٥٠	الهاء	٣٤٣	النَّهْكَ
٣٥٢	هاء الاستراحة	٣٤٣	النَّهْي
٣٥٢	الهاء الْأَصْلِيَّة	٣٤٤	نَهْيَكْ
٣٥٣	هاء الإضمار	٣٤٤	النوادر
٣٥٣	هاء الإطلاق	٣٤٤	النوادر في اللغة
٣٥٣	الهاء التي هي عَوْض من حركة عين الفعل	٣٤٤	النَّوَاسِخ
٣٥٣	الهاء التي هي بَدَل من حرف آخر	٣٤٥	نواسخ الابتداء
٣٥٣	هاء البَدَل	٣٤٥	النواصب
٣٥٣	هاء التانيث	٣٤٥	نواصب الفعل المضارع
٣٥٣	الهاء الدالَّة على من يَعْقِل	٣٤٥	نوام تشومسكي
٣٥٣	الهاء الزائدة	٣٤٥	النَّوَاهِد بمعنى الدواهي
٣٥٣	هاء السُّكُت	٣٤٥	النوايا بمعنى النِّيَّات
٣٥٣	هاء الضمير	٣٤٥	ابن نور
٣٥٣	هاء العِمَاد	٣٤٥	نور الدين البالسِّي
٣٥٣	هاء الغائب	٣٤٥	نور الدين الشطنوفِي
٣٥٣	هاء الغيبة	٣٤٥	نور الدين العامري
٣٥٣	هاء غير المَصْدَر	٣٤٥	نور الدين بن محمد، الاحمد ابادي
٣٥٣	هاء الكِنَاية	٣٤٥	نور الدين المصري
٣٥٣	هاء المُبَالَغة	٣٤٥	نور الدين النحوي
٣٥٣	الهاء المُبَدَّلَة من حرف آخر	٣٤٥	النُّوع
٣٥٣	هاء المَصْدَر	٣٤٦	أبو نوفل الدُولي
٣٥٣	هاء المَفْعُول به	٣٤٦	نُومَانُ
٣٥٣	هاء النُّدْبَة	٣٤٦	النون
٣٥٤	هاء الوَصْل	٣٤٦	نون...
٣٥٤	هاء الوَقْف	٣٤٦	النونات
٣٥٤	هَآ هَا أَوْ هِيء هِيء	٣٤٦	النُّونِيَّة
٣٥٤	ها	٣٤٦	النِّيَابَة بِالْأَسْتِعْمَال
٣٥٨	«هاء الاستجابة	٣٤٦	النِّيَابَة بِالْوَضْع
٣٥٨	«هاء الاستفهامية	٣٤٧	نيابة حرف جَر عن آخر

٣٦٣	هاك، هاك، هاكم، هاكم، هاكم	٣٥٨	«ها» اسم الفعل
٣٦٣	هال	٣٥٨	«ها أنا أفعل، وشبهه
٣٦٣	هؤلاء	٣٥٨	ها أنذا، أو هأنذا
٣٦٣	أبو الهالي الصبري	٣٥٩	«ها» التثنية
٣٦٣	هائم ومهم	٣٥٩	«ها» التثنية
٣٦٤	الهائلي	٣٥٩	«ها» الضمير
٣٦٤	هانئ بن الحسن، أبو يحيى اللخمي	٣٥٩	«ها» الغيبة
٣٦٤	هائنا	٣٥٩	الهاء
٣٦٤	هائمونا	٣٥٩	هاء
٣٦٤	الهائية	٣٥٩	هاء - هاء
٣٦٤	هايهات	٣٥٩	الهاءات
٣٦٤	هَبْ	٣٥٩	هاؤلياء
٣٦٥	هَبْ	٣٥٩	هاؤم - هاؤما - هاؤن
٣٦٥	هبة الله بن حامد	٣٥٩	الهائية
٣٦٥	هبة الله بن الحسن، أبو الحسن الحاجب	٣٦٠	هات
٣٦٥	هبة الله بن الحسين، أبو بكر بن العلاف	٣٦٠	هاتا
٣٦٦	هبة الله بن سلامة، أبو القاسم الضرير	٣٦٠	هاتاك
٣٦٦	هبة الله بن عبد الله، بهاء الدين القفطي	٣٦٠	هاتان، هاتان، هاتين، هاتين
٣٦٦	هبة الله بن علي بن محمد	٣٦٠	هاتية، هاتيه، هاتيه
٣٦٧	هبة الله بن محمد، أبو الحسن بن الصفار	٣٦٠	هاتين، هاتين
٣٦٧	هبة الله بن محمد، أبو الفضل	٣٦٠	هاجمهم العدو
٣٦٧	هبة الله بن منصور، أبو الفضل الواسطي	٣٦١	هارون بن الحائك الضرير
٣٦٧	هَجْ	٣٦١	هارون بن الحارث، أبو موسى السامري
٣٦٧	هَجَا	٣٦١	هارون بن زكريا، أبو علي الهجري
٣٦٧	الهجاء	٣٦١	هارون بن زياد
٣٦٧	الهجاء في معرض المدح	٣٦١	هارون بن عمر، أبو سعيد الافرعي
٣٦٨	الهجو في معرض المدح	٣٦٢	هارون بن أبي غزالة
٣٦٨	هَدَّ	٣٦٢	هارون بن محمد، أبو الوليد الإشبيلي
٣٦٨	هَدَأَتْ مُوطِيًا	٣٦٢	هارون بن محمد، أبو غالب الاصبهاني
٣٦٨	هَدَغْ	٣٦٢	هارون بن موسى الاعور
٣٦٨	هَدَكَ	٣٦٢	هارون بن موسى، أبو عبد الله الاخفش
٣٦٨	الهذم	٣٦٢	هارون بن موسى، أبو نصر القرطبي
٣٦٨	هذا	٣٦٣	هاشم بن أحمد، أبو خالد الغافقي القرطبي
٣٦٨	هَذَاذِيكَ	٣٦٣	هاشم بن أحمد
٣٦٩	هَذايَ	٣٦٣	هاشم بن حسين الشافعي
٣٦٩	الهذر والتبديد	٣٦٣	أبو هاشم العباسي

٢٧٨	مَلْهَلٌ	٢٦٩	هذه
٢٧٨	مَمٌ	٢٦٩	مُذْنِلٌ
٢٧٨	مُمٌ	٢٦٩	مُذْنِينٌ
٢٧٨	مُمٌ يَتَسَاءَلُونَ	٢٦٩	الهرمي
٢٧٨	مَمَا	٢٦٩	الهُرُوب
٢٧٨	مَمَا	٢٦٩	الهروي
٢٧٩	مَمَامٌ بن أحمد الخوارزمي	٢٦٩	مَرَّأ به أو منه
٢٧٩	الهمذاني (أبو عبد الله)	٢٧٠	الهِزَج
٢٧٩	الهِمَز	٢٧٠	الهِزَج
٢٧٩	الهمزة	٢٧٠	الهِزَل الذي يُراد به الجِدْ
٢٧٩	همزة الابتداء	٢٧٠	هِسٌّ أو هُسٌّ
٢٧٩	همزة الاستفهام	٢٧٠	ابن هشام (الحميري)
٢٧٩	الهمزة الأصلية	٢٧٠	ابن هشام الخضراوي
٢٧٩	همزة الإفعال	٢٧٠	ابن هشام (العالم في النحو)
٢٧٩	الهمزة التي هي حرف مضارع	٢٧٠	ابن هشام اللخمي
٢٧٩	الهمزة التي هي لغة في «إي»	٢٧٠	ابن هشام (النحوي)
٢٧٩	همزة الأمر	٢٧٠	هشام بن إبراهيم، الكُزْنَبَائِي
٢٧٩	هَمْزَةٌ «إِنْ»	٢٧٠	هشام بن أحمد، ابن الوقشي
٢٧٩	همزة الإنكار	٢٧١	هشام بن زياد، أبو الوليد العوفي
٢٧٩	همزة بَيْنَ بَيْنَ	٢٧١	هشام بن معاوية، أبو عبد الله النحوي الكوفي
٢٧٩	همزة التَّائِيث	٢٧١	هشام بن الوليد، أبو الوليد الغافقي
٢٧٩	همزة التَّسْوِيَةِ	٢٧١	أبو هَفَان النحوي
٢٧٩	همزة التَّصْدِيق	٢٧١	مَفْعَلٌ
٢٨٠	همزة التَّصَوُّر	٢٧١	مَفْعِيلٌ
٢٨٠	همزة التَّعْدِيَةِ	٢٧١	مُفْعِلٌ
٢٨٠	همزة التعريف	٢٧٢	مَفْعَلَةٌ
٢٨٠	همزة التَّفْضِيل	٢٧٢	مَكْذَا
٢٨٠	همزة التَّوَصُّل	٢٧٢	مَلٌ
٢٨٠	همزة التَّوَهُّم	٢٧٤	مَلَا
٢٨٠	همزة الحَيْنُونَةِ	٢٧٤	مَلَا
٢٨٠	الهمزة الزائدة	٢٧٤	مَلَا
٢٨٠	همزة السُّلْب	٢٧٥	أبو هلال العسكري
٢٨٠	همزة الفَصْل	٢٧٥	هلال بن العلاء الرقي
٢٨٠	الهمزة الفُعْلِيَّة	٢٧٥	الهلالان
٢٨٠	همزة القَطْع	٢٧٥	مَلَمٌ
٢٨٠	همزة المبالغة	٢٧٧	مَلَمٌ جَرًّا

٣٨٤	هَنِيئًا	٣٨٠	الهمزة المُبْدَلَة من حرف آخر
٣٨٤	هَنِيئَةً	٣٨٠	الهمزة المُجْتَلَبَة بعد الالف الساكنة
٣٨٤	هَهْ	٣٨٠	الهمزة المُحَقَّقَة
٣٨٤	هَهُنَا	٣٨٠	الهمزة المُحَوَّلَة
٣٨٤	هُوَ	٣٨٠	الهمزة المُحَقَّقَة
٣٨٥	هو - هي	٣٨٠	الهمزة المُخَفِّفَة
٣٨٨	هو الآخر وهي الأخرى	٣٨٠	الهمزة المُسَهَّلَة
٣٨٩	هو استمالني	٣٨٠	همزة المضارع
٣٨٩	هُوَ ذَا	٣٨١	همزة المضارعة
٣٨٩	هُوَ ذِي	٣٨١	الهمزة الممدودة
٣٨٩	الهوائية	٣٨١	الهمزة المنبورة
٣٨٩	الهوامِل	٣٨١	همزة النداء
٣٨٩	الهوية	٣٨١	همزة النقل
٣٨٩	ابن هود	٣٨١	همزة النقل والتعديّة
٣٨٩	الهويّة	٣٨١	همزة الوجود
٣٨٩	هَوَيْتُ السَّمَان	٣٨١	همزة الوصل
٣٨٩	الهويّنى	٣٨١	همزة الوصول
٣٨٩	هي	٣٨١	همزة الوقف
٣٩٠	هي الأخرى	٣٨١	همزة الوقفة
٣٩٠	هَيَّ	٣٨١	الهمزات
٣٩٠	هَيَّا	٣٨١	الهمزيّة
٣٩٠	هَيَّا	٣٨١	الهمس
٣٩٠	الهيئَة	٣٨١	جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع
٣٩٠	هَيَّتْ أَوْ هَيَّتْ أَوْ هَيَّتْ لَكَ	٣٨٣	هَمَّاه
٣٩٠	أبو الهيثم الرازي	٣٨٣	هَنْ، هَنْ، هَنَانٍ، هَنَاتٍ، هَنَاءُ، هَنْتَاهُ
٣٩١	هيج	٣٨٣	هَنْ
٣٩١	هَيْدٌ أَوْ هَيْدٍ	٣٨٣	هَنَا
٣٩١	أبو الهيثام	٣٨٣	هَنَا
٣٩١	الهيراطيقي	٣٨٣	هِنَّا
٣٩١	الهيروغليفيّة	٣٨٣	هَنَّاكَ
٣٩١	هَيْكَ - هَيْكَ	٣٨٣	هَنَّاكَ
٣٩١	هَيْمٌ	٣٨٣	هَيْتٌ أَوْ هَيْتٌ
٣٩١	هَيْنٌ (وزنها)	٣٨٤	الهندية الأوروبية
٣٩١	هيه هيه	٣٨٤	هَنُون
٣٩١	هيهات أَوْ هيهات أَوْ هيهات	٣٨٤	هنيء الدين القرطبي

باب الواو

٤١٧	واو العَطْف	٣٩٥	الواو
٤١٧	الواو الفارقة	٤١٥	واو الابتداء
٤١٧	واو القَسَم	٤١٥	الواو الابتدائية
٤١٧	واو اللُّصُوق	٤١٦	واو الاستئناف
٤١٧	الواو المحذوفة	٤١٦	الواو الاستثنائية
٤١٧	واو المُصاحبة	٤١٦	واو الإشباع
٤١٧	واو المَعِيَّة	٤١٦	الواو الاصلية
٤١٧	واو المفعول مَعَه	٤١٦	واو الإطلاق
٤١٨	واو الوَضْل	٤١٦	واو الإعراب
٤١٨	واو الوَقْتُت	٤١٦	واو الإلحاق
٤١٨	واو الوقْف	٤١٦	واو الإنكار
٤١٨	وا	٤١٦	الواو بعد «لا سِيَماء»
٤١٨	الواجِب	٤١٦	واو التَّذْكَار
٤١٨	الواجِب الإضافة إلى الجملة	٤١٦	واو التَّذْكَر
٤١٨	الواجِب الإضافة إلى المُفْرَد	٤١٦	الواو التي بمعنى «أو»
٤١٨	الواجِكا	٤١٦	الواو التي هي بدل من حرف آخر
٤١٨	الواجد	٤١٦	الواو التي هي علامة جمع المذْكَر
٤١٨	الواجد الخارج عن الجماعة	٤١٦	الواو التي هي علامة الرفع
٤١٩	واحد وأربعون - واحد وتسعون	٤١٦	الواو التي هي من بنية الكلمة
٤١٩	واحدًا واحدًا	٤١٦	واو الثَّمَانِيَّة
٤١٩	الواحدة	٤١٦	الواو الجارّة
٤١٩	الواحدِي	٤١٦	واو الجَماعَة
٤١٩	وأخيرًا وليس آخرًا	٤١٧	واو الجَمْع
٤١٩	وارى	٤١٧	واو الحال
٤١٩	أبو الوازع الخراساني	٤١٧	الواو الحالية
٤١٩	الواسطة	٤١٧	الواو الدالّة على التَّذْكَر
٤٢٠	الواسطي	٤١٧	واو «رُبِّ»
٤٢٠	الواصِل	٤١٧	الواو الزائدة
٤٢٠	الوايِد	٤١٧	واو الصَّرْف
٤٢٠	الوافر	٤١٧	الواو الصّغيرة
٤٢٠	الوافي	٤١٧	واو الضمير
٤٢٠	الوافية	٤١٧	واو ضمير الذُّكُور
٤٢٠	الواقع	٤١٧	الواو العاطفة
٤٢٠	«وإلا لكان كذا» و«لتمنى كذا»		الواو العاطفة الناصبة الفعل المضارع بعدها
٤٢١	وإن	٤١٧	بدان، مُضمرة
٤٢١	وأة - واه - واهًا		

٤٢٥	ابن وحشي	٤٢١	الواو
٤٢٥	الوحيد	٤٢١	واو...
٤٢٥	الوحيدي البغدادي	٤٢١	الواواء
٤٢٥	وحيي زادة	٤٢١	الواوات
٤٢٥	وخاصة	٤٢١	الواوية
٤٢٥	وراء	٤٢٢	وبالتالي
٤٢٥	وراءك	٤٢٢	الوئد
٤٢٥	وراءكم - وراءك - وراءكن	٤٢٢	الوترى
٤٢٥	الوراق	٤٢٢	الوئم
٤٢٥	ابن الوراق	٤٢٣	وَجَدَ
٤٢٦	وراق بن دريد	٤٢٣	وَجَدَكَ
٤٢٦	وراق أبي عبيد بن سلام	٤٢٣	الوجه
٤٢٦	وَرَدَ	٤٢٣	وَجْهَ الشَّيْءِ
٤٢٦	الورديفي	٤٢٣	الوجهة
٤٢٦	الوزغي	٤٢٣	الوجوب
٤٢٦	الوزان	٤٢٣	وجوب لوجوب - وجود لوجود
٤٢٦	الوزن	٤٢٣	الوجيه
٤٢٨	وَزَنَ	٤٢٤	الوجيه ابن الدهان
٤٢٨	وَزَنَ الْجَبَلِ	٤٢٤	وجيه الدين البهنسي الشافعي
٤٢٨	الوزن الصُرْفِي	٤٢٤	الوجيه الذكي
٤٢٨	وَزَنَ الْفِعْلَ	٤٢٤	وَحْ
٤٢٨	الوزير	٤٢٤	وَحْدَ
٤٢٨	وَسَطَ	٤٢٤	وُحْدَانًا
٤٢٨	وَسَطَ	٤٢٤	الوحدة
٤٢٩	الوسيط	٤٢٤	الوحدة الدلالية
٤٢٩	الوسيط في الامثال	٤٢٤	الوحدة الصورية
٤٢٩	الوسيم	٤٢٤	وحدة القافية
٤٢٩	الوشاء	٤٢٤	الوحدة اللغوية
٤٢٩	وَشَكَانَ اوْ وُشَكَانَ	٤٢٤	وحدة الوزن
٤٢٩	الوصف	٤٢٤	وَحَدَكَ، وَحَدَكَ، وَحَدَكُمْ، وَحَدَكُمَا، وَحَدَكُنَّ، وَحَدَنَا، وَحَدَهُ، وَحَدَهَا، وَحَدَهُم، وَحَدَهُمَا، وَحَدَهُنَّ، وَحَدِي
٤٣٠	الوصفية	٤٢٤	وَحَدَهُ
٤٣٠	الوصفية ووزن «فعلان» الذي لا يؤنث بالتاء	٤٢٥	وَحَدَوِي وَوَحْدَوِيَّة
٤٣٠	الوصفية والعَدْل	٤٢٥	وحسب
٤٣٠	الوصفية ووزن الفِعل	٤٢٥	الوحيشي
٤٣٠	وصف جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلَاء»		
٤٣٠	الوصف (نصبه ورفع اسم التفضيل)		

٤٤٦	الوقف بالالف	وَصَف المرأة بدون علامة التانيث في	٤٣٠	اللقاب المناصب والاعمال
٤٤٦	الوقف بالبدل	وَصَف	٤٣٠	الوصل
٤٤٦	الوقف بالتسكين	الوصل بنية الوقف	٤٣٧	وصل المكان وإليه
٤٤٦	الوقف بالتضعيف	الوصله	٤٣٧	وضع جمع القلة موضع الكثرة
٤٤٦	الوقف بالحدف	وضع الخبر موضع الطلب	٤٣٧	وضع الضمير محل الاسم الظاهر
٤٤٦	الوقف بالزوم	وضع الطلب موضع الخبر	٤٣٨	وضع الظاهر موضع المضمَر
٤٤٦	الوقف بالنقل	الوضع اللغوي	٤٣٨	وضع الماضي موضع المستقبل
٤٤٦	الوقف بالهاء	وضع المضمَر موضع المظهر	٤٣٩	وضع المظهر موضع المضمَر
٤٤٧	الوقف بهاء السكت	وضع النداء موضع التعجب	٤٣٩	وطد العلاقات أو وثقها
٤٤٧	الوقف بالواو	وظائف اللغة	٤٣٩	وَع
٤٤٧	الوقف بالياء	الوعاء	٤٣٩	أبو الوفاء البندنجي
٤٤٧	الوقف الحنجري	أبو الوفاء بن أبي المناقب	٤٣٩	الوفاقي
٤٤٧	الوقوف	الوفاقيات	٤٤٠	الوقائع
٤٤٧	وقوع الحافر على الحافر	الوقاد	٤٤٠	الوقاية
٤٤٧	وقوع الشرط ماضياً	الوقاية	٤٤٠	الوقت
٤٤٧	وقوفاً	الوقت	٤٤٠	وقتيز
٤٤٧	الوكم	ابن الوقشي	٤٤٠	الوقص
٤٤٨	وكيع	وقّع في كتابه أو كتابه	٤٤٠	الوقف
٤٤٨	ولا سيما	الوقف الاختياري	٤٤٦	الوقف بالإشمام
٤٤٨	الولاد			
٤٤٨	ابن ولاد			
٤٤٨	ولكو			
٤٤٨	ابن ولي			
٤٤٨	أبو الوليد الإشبيلي			
٤٤٨	أبو الوليد الأندلسي			
٤٤٨	أبو الوليد الحجري القرطبي			
٤٤٨	أبو الوليد العوفي			
٤٤٨	أبو الوليد الكتاني			
٤٤٨	وليد بن عيسى، أبو العباس الطبري			
٤٤٨	أبو الوليد الغافقي			
٤٤٨	الوليد بن محمد (ولاد)			
٤٤٩	ونى			
٤٤٩	أبو وهب			
٤٤٩	أبو وهب القرطبي			
٤٤٩	وهب			
٤٤٩	ابن وهبان			

٤٦٥ الياء الزائدة	٤٤٩ وَهَبْتُ لَكَ مَالًا أَوْ وَهَبْتُكَ مَالًا
٤٦٥ الياء الصَّغِيرَة	٤٥٠ وَهَلُمَّ جِرًّا
٤٦٥ الياء الضميرِيَّة	٤٥٠ الْوَهْم
٤٦٥ الياء الفارقة	٤٥٠ وَئِي
٤٦٥ ياء الفاعلة	٤٥٢ وَيَبَّ
٤٦٥ ياء الْمُتَكَلِّم	٤٥٢ وَيَحْ
٤٦٥ ياء الْمُتَنَّى	٤٥٢ وَيَسِّنْ
٤٦٥ الياء المحذوفة من بنية الكلمة	٤٥٢ وَيَكْ
٤٦٥ الياء المُحوَّلَة	٤٥٢ وَيَلْ
٤٦٥ ياء المُخاطَبَة	٤٥٢ وَيَلْمُهُ أَوْ وَيَلْمُوْهُ
٤٦٥ ياء المُضارعة	٤٥٢ وَيِيَّ أَوْ وَيِيَّةً أَوْ وَيِيَّهَا
٤٦٥ الياء الملحقة	باب الياء
٤٦٥ ياء النِّسْب	٤٥٣ الياء
٤٦٥ ياء النِّسْبَة	٤٦٤ ياء الإشباع
٤٦٥ ياء النَّفْس	٤٦٤ الياء الأصليَّة
٤٦٥ ياء الوَصْل	٤٦٤ ياء الإضافة
٤٦٥ ياء الوقْف	٤٦٤ ياء الإطلاق
٤٦٥ يَا	الياء التي في آخر الضمير المفرد المذكر دلالة
٤٦٧ يَا أَبَيْتَ	على التذكير
٤٦٧ يَا أَيُّهَا	الياء التي من نفس الكلمة من بنيتها
٤٦٧ يَا تُرَى	الياء التي لإطلاق القافية
٤٦٧ يَا التَّنْبِيْهِيَّة	الياء التي هي بدل من أصل
٤٦٧ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ (أو جَارَةٌ)	الياء التي هي حرف مضارعة
٤٦٧ يَا لِّلنَّاسِ لِلْفَرِيقِ	الياء التي هي ضمير المخاطبة
٤٦٧ يَا لَهُ رَجُلًا	الياء التي هي ضمير المفرد المتكلم مذكراً أو
٤٦٨ يَا لَهُ مِنْ رَجُلٍ	مؤنثاً
٤٦٨ «يَا» الندائيَّة	الياء التي هي علامة للجر في الاسماء الستة
٤٦٨ يَا هَذَا	الياء التي هي علامة للنصب والجر في المثني
٤٦٨ يَا هُنَا	وجمع المذكر السالم والملحق بهما
٤٦٨ يَا وَلَيْلَتَا	ياء الإحاق
٤٦٨ الياء	ياء الإنكار
٤٦٨ يَاء...	ياء التانيث
٤٦٨ الياءات	ياء التثنية
٤٦٨ اليائِيَّة	ياء التذكُّر
٤٦٩ اليازجِي	ياء التَّصْغِير
٤٦٩ ياسين بن زين الدين، العَلِيْمِي	ياء الجَمْع

٤٧٣ اليقيم	٤٦٩ ياسين بن صلاح الدين، البلادي
٤٧٣ يحيى مؤايطيه غائلة الجوع	٤٦٩ اليايفة
٤٧٣ يحيى بن إبراهيم، ابن العمك	٤٦٩ ياقوت الحموي
٤٧٤ يحيى بن أحمد، أبو زكريا الفارابي	٤٦٩ ياقوت بن عبد الله الرومي
٤٧٤ يحيى بن أحمد، أبو بكر بن الخياط	٤٧٠ ياقوت بن عبد الله
٤٧٤ يحيى بن أحمد، أبو بكر الأربولي	٤٧٠ ياقوت بن عبد الله الحموي
٤٧٤ يحيى بن أحمد	٤٧١ يباديد
٤٧٤ يحيى بن أحمد، أبو زكريا المالكي	٤٧١ يتعاقبون فيكم ملائكة
٤٧٥ يحيى بن أبي بكر، أبو زكريا الغماري	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ يحيى بن أبي الحجاج، أبو زكريا اللبلي	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ يحيى بن حسان، أبو زكريا المرجقي	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ أبو يحيى الحفصي اللحياني	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ يحيى بن خصيب، أبو زكريا السرقسطي	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ يحيى بن ذي النون	٤٧١ يتفاعل
٤٧٥ يحيى بن زياد، الفراء	٤٧١ يتفاعل
٤٧٦ يحيى بن سعدون	٤٧١ يتفاعل
٤٧٧ يحيى بن سعيد بن مسعود	٤٧١ يتفاعل
٤٧٧ يحيى بن سعيد، أبو زكريا بن الدهان	٤٧١ يتفاعل
٤٧٧ يحيى بن سلامة	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن سلطان، أبو زكريا اليفري	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن أبي صوفة	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن الطيب	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن عبد الله، أبو بكر الفهري	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن عبد الله، أبو بكر المغيلي	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن عبد الله	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٨ يحيى بن عبد الله، أبو الحسن الأنصاري	٤٧٢ يتفعلى
٤٧٩ يحيى بن عبد الرحمن، أبو زكريا النحوي	٤٧٢ يتفعول
٤٧٩ يحيى بن عبد الرحمن، العجيسي	٤٧٢ يتفعول
٤٧٩ يحيى بن عبد المعطي، ابن معط	٤٧٢ يتفعيل
٤٨٠ يحيى بن عبد الوهاب، تاج الدين الدمنهوري	٤٧٣ يتفعيل
٤٨٠ يحيى بن علي، أبو زكريا الشيباني	٤٧٣ يتفعول
٤٨٠ يحيى بن علي، زين الدين الحضرمي	٤٧٣ يتفعول
٤٨١ يحيى بن القاسم، أبو زكريا التكريتي	٤٧٣ يتفعيل
٤٨١ يحيى بن قاسم، عز الدين الصنعاني	٤٧٣ يتفعيل
٤٨١ يحيى بن قاسم، الوثري	٤٧٣ يتفعيل
٤٨١ أبو يحيى اللحياني	٤٧٣ يتفعيل

٤٨٧	يُسْفَعُلُ	٤٨١	أبو يحيى اللخمي
٤٨٧	ابن يَضَخْتَوِيَه	٤٨١	يحيى بن المبارك، اليزيدي
٤٨٧	الْيَعْرُبِيَّات	٤٨٢	يحيى بن المثنى
٤٨٧	يعقوب بن أحمد، أبو يوسف	٤٨٢	يحيى بن محمد، ابن الطَّارِوة
٤٨٨	يعقوب بن إدريس	٤٨٢	يحيى بن محمد، أبو بكر الأسدي
٤٨٨	يعقوب بن إسحاق الحضرمي	٤٨٢	يحيى بن محمد، أبو زكريا العنبري
٤٨٨	يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت	٤٨٣	يحيى بن محمد، الأَزْرَنِي
٤٨٩	أبو يعقوب البارودي	٤٨٣	يحيى بن محمد، أبو محمد العلوي
٤٨٩	يعقوب بن جلال، شرف الدين التبانى	٤٨٣	يحيى بن محمد، أبو بكر الداني الفرّضي
٤٨٩	يعقوب بن سليمان، الأسفراييني	٤٨٣	يحيى بن محمد، أبو بكر الانصاري
٤٩٠	أبو يعقوب الصقلي	٤٨٣	يحيى بن محمد، ابن أبان الشعناني
٤٩٠	يعقوب بن عبد الله المغربي	٤٨٣	يحيى بن محمد، أبو بكر الوادي آشي
٤٩٠	يعقوب بن عبد الرحمن	٤٨٤	يحيى بن محمد، أبو زكريا الكنانى
٤٩٠	أبو يعقوب العلامة	٤٨٤	يحيى بن محمد، الحارثي
٤٩٠	يعقوب بن علي	٤٨٤	يحيى بن محمد الاصبحي
٤٩٠	يعقوب بن علي، أبو يوسف البلخي	٤٨٤	يحيى بن نور الدين العمريطي
٤٩٠	أبو يعقوب النجيرمي	٤٨٤	يحيى بن هشام، أبو بكر بن الاصبغ
٤٩٠	يعقوب بن نصر الدارقزي	٤٨٤	يحيى بن واقد، أبو صالح البغدادي
٤٩١	يعقوب بن يوسف، نجم الدين الخرجي	٤٨٥	أبو يحيى الوزير الحافظ
٤٩١	أبو يعلى الصيرفي	٤٨٥	يحيى بن يحيى، ابن السمينه المعتزلي
٤٩١	أبو يعلى الماليني	٤٨٥	يحيى بن يَعمَر، أبو سليمان العدواني
٤٩١	أبو يعلى النحوي	٤٨٥	يحيى بن يوسف
٤٩١	ابن يعيش	٤٨٦	يَحْيَكُ الثَّوَب
٤٩١	يعيش بن علي، ابن يعيش	٤٨٦	يَدَا بَبِيد
٤٩١	يَقَاعِل	٤٨٦	ابن يربوع الجياني
٤٩٢	يُقَاعَلُ	٤٨٦	يزيد بن الحرّ، أبو زياد الطائي
٤٩٢	يُقَاعَلُ	٤٨٦	يزيد بن المهلب، أبو خالد الغرناطي
٤٩٢	يُقَاعَلُ	٤٨٦	ابن اليزيدي
٤٩٢	يُقَاعَلُ	٤٨٦	اليزيدي
٤٩٢	يَقَاعِلَاء	٤٨٧	يَسَار
٤٩٢	يَقَاعِلُ	٤٨٧	يَسَارًا
٤٩٢	يُقْتَعَلُ	٤٨٧	يُسْفَعُلُ
٤٩٢	يُقْتَعَالُ	٤٨٧	يُسْفَعُلُ
٤٩٢	يُقْتَعَلُ	٤٨٧	الْيَسْرَة
٤٩٢	يُقْتَعَلُ	٤٨٧	ابن يَسْعُون
٤٩٣	يُقْتَعَلُ	٤٨٧	يُسْفَعُلُ

٤٩٦	يُفَعِّلُ	٤٩٣	يَفْعَلُ
٤٩٦	يُفَعِّلُ	٤٩٣	يُفَتِّحْ عَلَى
٤٩٦	يُفَعِّلُ	٤٩٣	يَفْتَحِلِي
٤٩٦	يُفَعِّلُ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٦	يُفَعِّلُمْ	٤٩٣	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُمْ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلَنْ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلِنْ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُونَ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلِي	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُ	٤٩٣	يُفَعِّلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّلُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّنُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّنِ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّنِي	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٧	يُفَعِّنُلُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٨	يُفَعِّنُلُ	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٨	يُفَعِّنِي	٤٩٤	يَفْعَلُ
٤٩٨	يُفَعِّنِمُ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّنُمُ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّهْ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّهْ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّهْ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّهْ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّهْ	٤٩٥	يُفَعِّلُ
٤٩٨	يُفَعِّعْ	٤٩٥	يُفَعِّلِي
٤٩٨	يُفَعِّعْ	٤٩٥	يُفَعِّلِي
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٥	يُفَعِّلَانِ
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٥	يُفَعِّلَةٌ
٤٩٩	يُفَعِّوْعْ	٤٩٥	يُفَعِّلَتْ
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٥	يُفَعِّلْتُ
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٦	يُفَعِّلِسْ
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٦	يُفَعِّلِسْ
٤٩٩	يُفَعِّوْ	٤٩٦	يُفَعِّلُ
٤٩٩	يُفَعِّلُ	٤٩٦	يُفَعِّلُ

يوسف بن محمد، أبو الفضل التّوزريّ	٥١٠	يَوْم	٥١٣
يوسف بن محمد، أبو عمر القرطبي	٥١٠	يَوْمًا	٥١٣
يوسف بن محمد، أبو الحجاج البكوي	٥١٠	يَوْمِيذ	٥١٣
يوسف بن محمد، أبو الحجاج القضاعيّ	٥١٠	يَوْمَ يَوْم	٥١٣
يوسف بن محمد، أبو الحجاج البياسي	٥١٠	اليونانية	٥١٣
يوسف بن محمد، جمال الدين الخطيب	٥١١	يونس بن إبراهيم، بدر الدين الصّرخديّ	٥١٣
يوسف بن محمد	٥١١	يونس بن أحمد بن إبراهيم	٥١٤
يوسف بن محمد، الجمال السّرمريّ العباديّ	٥١١	يونس بن حبيب	٥١٤
يوسف بن محمد، سيف الدّين السّيرافي	٥١١	يونس بن محمد بن إبراهيم	٥١٥
يوسف بن معزوز	٥١١	يونس بن محمد بن مغيث	٥١٥
يوسف بن موسى الكلبي	٥١٢	ابن يونس النحويّ	٥١٥
يوسف بن يبيقي، ابن يسعون	٥١٢	يونس بن يوسف	٥١٥
يوسف بن يحيى، أبو العزّ الواسطيّ	٥١٢	يُفْعَلُ	٥١٥
يوسف بن يحيى	٥١٢	يُفْعَلُ	٥١٥
يوسف بن يحيى، ابن الرّيات	٥١٢	فهرس المحتويات	٥١٧
يوسف بن خرّذاذ	٥١٣		

MAWSŪ[̣] AT[̣]
ULŪM AL-LUGAH AL-^v ARABIYAH[̣]

(Encyclopedia of Arabic linguistics)

by
Dr . Emīl Badī[̣] Ja[̣]qūb

volume IX

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon